علي البلهوان

تونس الثائرة

لجنة تحرير المغرب العربي

علي البلهوان

تونس الثائرة

لجنة تحرير المغرب العربي
١٣٧٤ — ١٩٥٤

الإهداء

إلى أرواح شهدائنا

عَلِي البلهوان

بسم الله الرحمن الرحيم

الغرض من وضع هذا الكتاب

يسطر هذا الكتاب صفحة ناصعة من الكفاح الرائع وصفحة سوداء من تاريخ الاستعمار .

فليس هذا الكتاب إذاً بحثاً جغرافيا عن تونس العربية الإسلامية التى يسكنها ثلاثة ملايين ونصف مليون من العرب المسلمين ، وقد أضيف إليهم بعد الاحتلال الفرنسى ١٤٠ ألفاً من الفرنسيين ومائة ألف من الايطاليين . وهى على صغر رقعتها — ١٢٥ ألف كيلو متر مربع — تحتوى على أراض خصبة متسعة فى الشمال وعلى غابات شاسعة تمتد إلى الجزائر ، وعلى بساتين تجعل من جهات كاملة ، كجهة الدخلة — تعبق بالرياحين فى فصل الربيع ، ونمت غابة زياتينها خاصة فى الساحل الشرقى إلى أن بلغت أكثر من عشرين مليون شجرة . وتونس غنية أيضاً بمعادنها من فوسفات وحديد ورصاص وزنك وزئبق وفحم وغيرها . وأخيراً عثر على البترول فى غالب جهاتها .

أما موقعها الاستراتيجى فهى تفصل البحر الأبيض المتوسط إلى حوض شرقى وحوض غربى وتتحكم فى المضيق الرابط بينهما بميناها الحربى بنزرت ومطاراتها .

ومن البديهى أن أسطورة الاستعمار الذى جاء بنوايا حسنة طيبة ورسالة تمدينية افتضحت حتى أصبح لا يصدقها أحد وخاصة مروجوها . إنما الاستعمار فى كنهه استثمار اقتصادى كامل يتبع ضرباً من القانون الحديدى الذى لا يرحم ، ولذا رأينا المستعمرين الفرنسيين استحوذوا استحواذاً كلياً على جميع الثروة المعدنية ، وعلى أخصب الأراضى وعلى غالب منابع الثروة ، واستثمروا أيضا جهود التونسيين استثماراً فظيعاً إذا جعلوهم عمالا يتقاضون أجوراً طفيفة لا تسد رمقهم ولا تغنى عائلتهم من الجوع ، بل اتخذت منهم فرنسا أيضاً جنوداً يريقون دماءهم للدفاع عنها وعن استعمارها .

والاستعمار مفسدة بشرية لا يدوم إلا بانحطاط الأخلاق ، فينزل بالمغلوب إلى حضيض الخنوع والخسة والذل والحيوانية بما يصبه عليه من فقر وجهل ومرض ، فيدنس إنسانيته المقدسة . ويفسد الغالب أيضاً فيولد فيه التعصب الأعمى والتفوق العنصرى والمطامع والشره والميل إلى الأرباح والمصالح الشخصية ، ويميت فيه الضمير وروح العدالة والأخوة البشرية ويقضى على كل اعتلاء فكرى فيه .

ومما أكسب الوطنيين التونسيين قوة والبس كفاحهم ضرباً من القداسة شعورهم بالدفاع عن القيم البشرية العليا ، عن الحرية وعن العدالة — عدالة القانون والمحاكم وعدالة المجتمع وعدالة الاقتصاد والثروة ، ودفاعهم فعلا عن كرامة الإنسان وقداسة حياته .

وقد اقتصر هذا الكتاب على تسجيل فترة — من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ — من الصراع بين ذلك الاستعمار وبين شعب تونس الذى لا يريد أن يموت كشعب وأن يفنى وأن يصبح أبناؤه كأوراق الخريف تذروهم كل ريح وعاصة أو كحبات الرمل تبددهم كل موجة من أمواج البحر .

والقضية التونسية فى وضوحها ونصوعها كالبلور لا تحتاج إلى تزييف وتلفيق ولا إلى المبالغة ، بل الحقيقة نفسها تخدمها دائماً . ولذا كان جميع ما قدمته فى كتابى هذا مستنداً إلى وثائق رسمية أو إلى قول خصومنا أنفسهم ، وأخذت قصة الحوادث عن الذين شاركوا فيها أحياناً أو عن عدة شهود عيان ، وحذفت الكثير مما سمعت وأغفلت أيضاً الكثير من الفظائع واحتطت لكيلا أذكر حادثاً إلا بعد البحث والتمحيص . فجمعت كمية من الوثائق والأحداث تمكن كل إنسان من أن يبدى حكمه وقد يكون رأيه مخالفاً لرأى فيجد ما يسند عليه فكرته . ففى هذا الكتاب يجد القارىء الحوادث والوثائق مضبوطة بتواريخها وأسماء مكانها ومرجعها وما لم أسجل مرجعه فقد أخذته عن عشرات الشهود .

ولأمكن القارىء من فهم الحوادث وأسبابها البعيدة والقريبة لخصت فى فصول ثلاثة الوضع الحالى ، وأبنت عن سياسة فرنسا الاستعمارية وسلوك جاليتها ، وعن قوة الحركة الوطنية ونظامها وعن النظم التى فرضها الاستعمار على الدولة التونسية . ثم تحدثت عن « التجربة التونسية » عند ما دخلت

تونس فى مفاوضات رسمية مع فرنسا لتحقيق استقلالها وعن نكث حكومة فرنسا تعهداتها وعن العدوان المسلح ضد شعب تونس الأعزل . فكانت الثورة الدامية المستمرة ، وتطور الكفاح التونسى تطوره الطبيعى ، وكانت الأدوار السياسية تماشى الثورة الدامية .

وليس لشعب تونس جيش مسلح يقف أمام الجيش الفرنسى ، ولكن له إيماناً بحقه فى الحياة وحقه فى أرضه ووطنه . فرفض فى وحدة قوية شاملة — كل تعاون مع السلطات الاستعمارية إلى أن استحال على الحكومة الفرنسية أن تجد من بين التونسيين من يقبل تشكيل الوزارة بعد أن استقالت الوزارة التونسية — ١٥ يونيه ١٩٥٤ — وبقيت تونس من غير حكومة أصلا .

ولقد وجدت تونس من يقودها فى كفاحها المرير أمثال صالح بن يوسف والمنجى سليم وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستورى التونسى الذى كان خارج تونس عندما شرع الاستعمار الفرنسى فى عدوانه ، فلم يقبل نصائح الأصدقاء الذين حذروه من الخطر على حريته وحياته ، فرجع إلى وطنه أبان محنته ليقاسم الشعب آلامه وتضحياته .

وكانت رسائله تاتينى من منفاه بجزيرة جالطة ثم من جزيرة « جروا » بفرنسا تحمل إيماناً وآمالا ، فقد كتب لى بتاريخ ١٩٥١/١٠/١ قال :

« أخى العزيز ورفيقى الأمين وعضدى المتين الأستاذ على البلهوان .

أخذ الله بيده وأعانه على أمره وجعل التوفيق حليفه .

وبعد فقد استلمت رسالتك اللطيفة المؤثرة التى ما أتيت على آخر سطر منها حتى اغرورقت عيناى بالدموع دموع السرور والفخر والامتنان الامتنان إلى الله عز وجل الذى أحاط هذه الحركة المباركة النزيهة المخلصة برجال يعترفون بالحق لذويه يعملون أناء الليل وأطراف النهار بكل ما أتوا من حكمة وخبرة وإخلاص لإعلاء دين الله واعزاز عباده وانقاذ دار من ديار الاسلام من هوة الذل والاستعباد صابرين على المكروه صامدين فى وجه العدوان حتى يدركهم الله بنصره الذى وعد به عباده الصالحين .

وقد اخترت من رسائله واحدة لأنها تبين قيمة الزعيم المعنوية وتبلور عواطف وأفكار شعب كامل حول شخصه . فكتب لى من جزيرة «جالطة» :

الحمد لله وحده .

جزيرة جالطة — يوم الجمعة ١١ يوليه ١٩٥٢ .

عزيزى على

لشد ما تأثرت ببرقية الطيب والرشيد ، وكذلك ببرقية صالح ومحمد وعلال . وكنت أود أن أجيب بنفس اللهجة ولكن لم يكن ذلك فى إمكانى . وحملت إلىّ برقية من مراد نفحة من الآمال . . . وأتتنى برقيات جميلة من الطلبة التونسيين من باريس ودمشق تحمل معانى التكتل الوطنى وعزم الشبيبة الناشئة الثابت ، أى ضمان الدوام والاستمرار الذى لا يبلغ الانسان من دونه غاية. وهل أحدثك عن مئات ومئات البرقيات والرسائل والبطاقات من جميع السجون ، ومن جميع المعسكرات ومن أبعد جهات تونس ، كلها تتدفق وطنية وتنبىء عن حالة أدبية أشد ما تكون ارتفاعاً وقوة وإيماناً لا يتزعزع بالنصر النهائى فان كان جسمى مقيداً محكوماً عليه بالعزلة وكانت القوة القاسية فرقتنى عن إخوانى فقد عجزت عن منع قلوب شعب كامل وأفكار أبنائه أجمعين من مؤانستى فى غربتى والاتجاه نحو منفاى فوق صخرتى . وتلك أجمل تسلية وأعظم جائزة كنت أؤملها فى محنتى . وهو انتصار جبار من الناحية الأدبية لا يلبث أن يتجسم — وهو لا محالة سيتجسم طال الزمان أو قصر — فى الميدان السياسى .

وكانت رسالتك — بتاريخ ٢٧ يونيو — أشد وقعاً على نفسى وأعمق تأثيراً ، فاهتززت لها اهتزازاً لإيجازها وصراحتها وما حملته من عواطف.

فقرأتها عشر مرات بل مائة مرة من غير ملل ، وهى أمامى الآن ، وسأحملها معى دائماً لأنها أصدق مثال لأجل وأعظم وألطف وأشرف وأصفى وأنقى ما يشعر به قلب بشرى . حقاً لم أعش من أجل نفسى وما تحمل كلمة نفس من أثرة ، وقد كنت منذ بداية نشأتى أتبع كلمة خالدة قرأتها وأنا صغير : « عش للغير ، لا لنفسك » . وعند ما عشت لفائدة الغير وجدت أنى اخترت أحسن طريقة لأحيى لنفسى . ولكننى

لم أكن الوحيد الذى اختار ذلك الطريق فى الحياة ، ولو كنت الوحيد لما أمكن لى أن أبنى بناء صحيحاً يدوم ويبقى وكان من حسن حظى بل من حسن حظ الشعب التونسى أنى جمعت حولى جماعة من الشباب من ذوى الحزم والعزم استأثروا بنكران الذات والمقدرة واعتقدوا اعتقادى بأن الحياة لا تستحق أن يحياها الإنسان إن لم ينرها بنور التضحية الكاملة فى سبيل مثال أعلى من الحرية والعدالة والإخوة البشرية .

وإن فى ذلك لآية لقوم يفقهون وشاهداً لا يرد على أن شعب تونس شعب نبيل لم تفقده عشرات السنين من العبودية والرق الشعور بالكرامة والشرف . وتلك هى الحقيقة الناصعة . فيمكن لى الآن أن أموت مطمئناً وأنا أعلم أن الكفاح سيستمر سواء كنت موجوداً أو معدوماً . . وأنه لن يتوقف إلا يوم تصبح تونس وليس فيها غالب ومغلوب وقاهر ومقهور ، يوم يفتك شعبها حقه الطبيعى فى الحرية وفى الحد الأدنى من الكرامة الذى من دونه يسقط البشر الى مصاف الحيوانات العجم .

وإن الكفاح سيستمر حتى بعد ذلك اليوم ولكنه سيكون كفاحا ضد الجهل والفاقة لرفع مستوى الشعب الأدبى والمادى إلى أن يصبح عائلة كبرى حرة قوية سعيدة قادرة على القيام بدورها فى تقدم البشرية وصعودها إلى نحو مصيرها النير . وأن انتصارنا فى الميدان السياسى وان كان غاية فى نفسه من الناحية الأدبية إلا أنه الوسيلة أيضاً التى تمكننا من معالجة المشكلة الاجتماعية معالجة حاسمة .

وليخرج المتطوعون آلافا من صميم ذلك الشعب الذى أقام الدليل للعالم على حيويته وقيمته لتحقيق تلك الغاية العظيمة الشريفة » .

المستعمرون وسلوكهم

المشكلة التونسية عند الاحتلال الفرنسي :

نلاحظ أن المشكلة التونسية قد وضعت دائماً فى ميادين ثلاثة : الميدان الدولى والميدان الفرنسى والميدان الداخلى التونسى .

تكونت المشكلة التونسية يوم احتلت فرنسا الجزائر فى أواسط القرن التاسع عشر ، فأخذت فرنسا تتدخّل فى شئون تونس شيئاً فشيئاً تمهيداً للإستيلاء عليها . ولم يتيسر لها إحتلالها عام ١٨٨١ إلا بعد مناورات دولية دامت أكثر من ثلاثين سنة . وكانت تخشى مزاحمة بريطانيا العظمى لها ومطامع ايطاليا المكشوفة إلى أن تم الاتفاق مع الانجليز بمساعدة رجل ألمانيا المحنك (بسمارك) على أن تكون بريطانيا مطلقة اليد فى مصر وتكون فرنسا حرة التصرف بتونس ، أما ايطاليا فوقع إبعادها بإعطاء بعض الترضيات لجاليتها بتونس .

وهكذا كانت نتيجة وضع المشكلة التونسية فى الميدان الدولى احتلال الجيوش الفرنسية للبلاد وفرض الحماية عليها لأن الدول الاستعمارية قد اقتسمت العالم فى ذلك الحين وتصرفت فى الأقطار كما شاءت لها مطامعها ، إذ القوة بيدها والمال فى قبضتها والسياسة العالمية فى حوزتها .

وبمجرد إستيلاء فرنسا على تونس أصبحت المشكلة التونسية تحتل مكاناً ممتازاً فى السياسة الفرنسية البحتة التى لم تكن واضحة جلية فى أول أمرها لأن معاهدة (باردو) لم تحتو على لفظة الحماية بل أبقت السيادة التونسية كاملة غير منقوصة وكان المستعمرون ينادون بوجوب القضاء على الدولة التونسية وإلحاق البلاد التونسية بفرنسا مثل ما تم فيما يتعلق بالجزائر . وكان الأحرار الفرنسيون مثل (كليمنصو) يندّدون بالعدوان على شعب صديق ويطالبون بإجلاء الجيوش الفرنسية عن تونس فاتخذ رئيس الحكومة الفرنسية إذ ذاك (جول فيرى) موقفاً وسطاً وقال إن فرنسا لاتريد استعمار تونس ولا ترمى إلى إدماج ترابها فى التراب الفرنسى ، وإن إحتلالها لها إنما هو ضمان لبقائنا بالجزائر . فسياسة فرنسا نحو تونس تتلخص حسب عباراته فى كلمتين « لا إلحاق ولا إنسحاب » .

أما داخل البلاد التونسية فقد كانت السياسة الفرنسية تناقض ما قررته

الحكومة الفرنسية وكان أكبر عامل فى تبديلها وقلبها هو المقيم العام (بول كامبون) الذى اشتهر بمهارته الإدارية بفرنسا . ففرض على تونس إتفاقية جديدة (اتفاقية المرسى) واستدرج الحكومة الفرنسية إلى الموافقة عليها ، ثم اتخذها أداة للإستيلاء على السيادة الداخلية التونسية وإنشاء إدارة حديثة تكون آلة فى قبضته ليتمكن من حكم البلاد حكما فرنسياً مباشراً فيتصرف فى الميزانية لتنفيذ أغراضه ويشرع فى سياسة تنمية الجالية الفرنسية بتشجيع الهجرة ومنحهم الوظائف العامة والأراضى الخصبة ويسرع إلى تقسيم الثروة المعدنية على الشركات الفرنسية .

فإذا كان (جول فيرى) بطل إحتلال تونس فإن (بول كامبون) هو مستعمرها الأول وواضع أساس جميع المشاكل الكبرى التى صيرت القضية التونسية معقدة متشعبة استعصى حلها على الحكومات الفرنسية المتوالية وحيرتها وأفسدت سمعة فرنسا ونزلت بها إلى الحضيض .

المشكلة التونسية فى الميدان العالمى :

بقى التناقض والاضطراب بيّنا فى السياسة الفرنسية نحو تونس ، فطوراً تسير إلى تطبيق معاهدة الحماية والوقوف عندها ، ومرة تنتهج السنة الاستعمارية التى سنها (بول كامبون) وهى فى تناقضها واضطرابها لم تلتفت إلى العالم والى الواقع ، كأنها ذاهلة بنفسها عن غيرها ، وإذا ما وعدت الحكومة الفرنسية وعداً فسرعان ما تتراجع فيه تحت تأثير جاليتها الاستعمارية بتونس غافلة عما طرأ على العالم كله من تغيير عميق وعما أحدثته الحروب العالمية فيه من تبديل . عواصف هبّت على الدنيا فزعزعت قوات أوربا الاستعمارية وأضعفتها حربياً واقتصادياً حتى أصبح مركزها اليوم أقل أهمية من ذى قبل وأضاعت الدول الاستعمارية الكبرى هيبتها فى القلوب ، ورأى كل سياسى أن العصر الذى كانت دول أوربا تقتسم فيه العالم إلى مناطق نفوذ بينها تفرض فيها سيطرتها واستعمارها وحمايتها وانتدابها قد انقضى وفات ، فلم تبق فى قبضتها دفة السياسة العالمية بل أفلتت منها إلى غيرها ، وقام إثر الحرب العالمية الثانية عملاقان كبيران هما أمريكا ودولة السوفييت ، وأصبحت الدول الأوربية بأسرها إما تحت

النفوذ السوفياتى المباشر ، وإما تحت رحمة أمريكا التى تغدق عليهم من مالها الوافر ليعيشوا ويحافظوا على كيانهم ووجودهم . وكأن فرنسا لم تعلم بعد أن كل دولة تأخذ من الدنيا على قدر قواها وأن المحافظة على امبراطورية كبرى ممتدة فى أطراف العالم تتطلب من الجيوش والأساطيل والطيران والقوات الاقتصادية والمالية ما يكفى للوقوف أمام أكبر الدول المنافسة . وكأن فرنسا لم تعلم أيضاً أنها لا تملك هذه القوة اللازمة .

والأعجب أن فرنسا التى كانت طيلة قرون تسير فى مقدمة البشرية فى بث الآراء الحية الجديدة والدفاع عن حرية الأفراد والمجتمعات صارت اليوم كأنها فى عزلة عن التيارات الفكرية الكبرى التى تسير بالعالم نحو مصيره . فقد تجبرها الظروف أحياناً على مسايرة غيرها ولكن سرعان ما تتراجع إلى الوراء وتتشبث ببعض المبادىء البالية .

وقد انتصرت أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مبادىء اعتنقتها غالب الشعوب والدول واهتز لها كل مظلوم وكل مغلوب على أمره . وكانت أمريكا حاملة لرايتها داعية لها ساعية فى تحقيقها . فظهرت فى الميثاق الاطلنطى الذى جعله الحلفاء دستوراً عالمياً لجلب الأمم إلى جانبهم والذى امتاز باعلان حق كل شعب فى اختيار نظام الحكم الذى يريده . ثم سجلت مبادئه فى ميثاق سان فرانسيسكو الذى أسست بمقتضاه هيئة الأمم المتحدة فالتفتت إليها جميع الأنظار وعلقت عليها الآمال مع أن الدول الاستعمارية احتاطت لنفسها فى ميثاق تلك الهيئة فضيقت ميدانه وجعلته لا يطالبها إلا بتقديم بعض التقارير فيما يتعلق بالشعوب الخاضعة لها . ولكن تلك الدول لم تتمكن من التملص من توقيع ذلك الميثاق الذى جعل مهمتها فى الأقطار التابعة لها تقتصر على إعدادها لحكم نفسها بنفسها . وكانت فرنسا فى الواقع لم تغير من سياستها الاستعمارية التقليدية شيئاً ثم إنها وقعت أيضاً على ميثاق حقوق الانسان وخالفته حالا وخرقته بسرعة عجيبة واعتدت على الحريات الفردية والحريات العامة وقتلت ونكلت وسجنت وعذبت فى أكثر مستعمراتها وخصوصاً فى تونس . فلم تقم وزناً لتلك المواثيق كلها ولم تعترف بها عند التطبيق ولم تحترم توقيعها لها أصلا .

وأعظم ظاهرة للعصر الحديث مقت الاستعمار فى العالم بأسره واعتباره

عبودية ورقا والحكم عليه نهائياً بالإزالة ، وقد عزز تلك الظاهرة إرادة الشعوب المغلوبة على أمرها فى التخلص منه وإن أدى ذلك بها إلى تضحيات جسيمة وإن أخل بالأمن العالمى وإن اكتسح الاضطراب والحرب قسما كبيراً من المعمورة ، لأن المستضعفين فى الأرض والمقهورين والمظلومين والجائعين رأوا فى الاستعمار والتسلط الأجنبى بأنواعه أقوى أركان النظام السائد فى بلادهم القائم على الفساد والارتشاء وخدمة مصالح بعض الأشخاص أو الجاليات الأجنبية . فتحركت الجماهير الغفيرة التى تعد مئات الملايين بين آسيا وأفريقيا واستيقظت وتفطنت إلى أسباب دائها وعزمت عزماً كلياً على جثها من أصولها وتقدمت لفك الأغلال من رقبتها والتخلص من النير الأجنبى . أولا : ومن ذلك النظام البالى . ثانياً . ودوى صوت الحرية الهائل فى أرجاء الدنيا وتجاوبت أصداؤه من جزر أندونيسيا وسهول الهند إلى جبال الأطلس بالمغرب الأقصى ، فتقطعت السلاسل وتحررت الشعوب وتكونت دول فتية وفتحت أمامها أبواب المستقبل على مصراعيها وكأن دولة أوربا قد دالت فتقلص ظلها عن بلد بعد بلد ، وكلما ولد مولود جديد من تلك الشعوب التى كانت ترزح تحت الاستعمار تعزز به جانب الحرية فى العالم وازدادت الدول الاستعمارية ضعفاً وتقهقرت الروح الاستعمارية وأحرزت هكذا غالب أمم الأرض استقلالها : الهند وباكستان وبورما وسيلان وأندونيسيا وسوريا ولبنان وليبيا والحبشة . وقد حصلت شعوب أخرى على حكمها الذاتى فى سيرها نحو استقلالها .

وهل يمكن أن تقف موجة الحرية التى اكتسحت العالم عند حدود تونس ؟ أم توهم الفرنسيون أن هذا التيار البشرى الجبار سيتعطل أمام ما وضعوه من سدود وضربوه من حصار شديد حول المغرب العربى خاصة وبقية الإمبراطورية الفرنسية عامة ؟

أو لم يعلموا أن النطاق الحديدى الذى أرادوا به عزل تونس عن بقية الدنيا لا يمكن أن يوقف حركة شعب ونهضة أمة أرادت إرادة فعالة أن تحيا من جديد حياة العزة والكرامة بل لم يزدها ذلك النطاق المفروض إلا شوقاً إلى الاتصال بالشعوب الشقيقة وإلى الخروج إلى الهواء الطلق الحر . فخرق التونسيون الوطنيون السد الفرنسى المنيع من كل جهة وخرجوا

بقضيتهم إلى الميدان العالمى ووجدوا جميع تلك القوات الفتية المعادية للاستعمار تناصرهم وتشد ازرهم . فقد أصبحت تلك الدول الجديدة تشارك مشاركة حقيقية فى سياسة العالم ، وينبغى هنا ألا ننسى أن عدداً وافراً من شعوب الدنيا قد ذاق فى السابق مرارة الاستعمار وبقيت آثارها فى فمه إلى يوم الناس هـذا ، ولذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الجنوبية (الأرجنتين والبرازيل والشيلى وبوليفيا وغيرها ...) تبغض الاستعمار طبيعة وجبلة . ولذا كان من المتوقع أن تقف تلك الدول التى حصلت على استقلالها فى القرن الماضى أو فى أوائل هذا القرن لجانب الدول الآسيوية الأفريقية التى رفعت لواء مكافحة الاستعمار . فلا غرابة إذن فى أن تجد تونس أعظم قوات العالم — الأدبية والمادية — تعطف عليها وتميل إلى مساعدتها على التخلص من ذلك الاستعمار البغيض ، فأصبحت المعركة فى كنهها بين الماضى والمستقبل ، ففرنسا وقواها تسعى للمحافظة على النظام القديم البالى وتسعى تونس وأنصارها إلى تحقيق نظام أساسه العدل والحرية والمساواة بين الأمم الصغيرة والكبيرة يضمن للبشرية سلامتها ورفاهيتها . ولا يكون الانتصار إلا للمستقبل .

وقد دهشت فرنسا لأنها تعيش فى برجها العاجى فيما يتعلق بالاستعمار — عندما رأت الكتلة الآسيوية الأفريقية تتكون للدفاع عن تونس ، وزادت دهشتها لما سجلت القضية التونسية فى جدول أعمال هيئة الأمم ، وأخيراً لم تحر جواباً فانسحبت من الجلسة العامة التى أثيرت فيها القضية . ولم تحتمل أن تجلس على كرسى الاتهام . ولفرط استغرابها وبعدها عن الواقع العالمى المحسوس قررت حكومتها عدم الاعتراف بهيئة الأمم فى هذه القضية وكأنها نسيت أو تناست أنها وقعت ميثاق هيئة الأمم وأن عملها هو تهديم لتلك المنظمة العالمية . وقد أصرت على موقفها حتى رأينا رئيس وزرائها (بينى) يصرح فى « كواليس » مجلس النواب الفرنسى « أن فرنسا لن تقيم وزناً لأى قرار تتخذه الأمم المتحدة فى القضية التونسية » و « أن فرنسا سترفض رفضاً باتاً السماح بالدخول إلى تونس لأى لجنة تعينها هيئة الأمم » (أكتوبر ١٩٥٢) .

ورأينا أيضاً فرنسا تثور وتبرق وترعد ضد كل دولة وكل شعب

نصحها بحل الأزمة التونسية حلا عادلا ، فكانت صحفها تشن الحملات المسمومة ضد شعوب آسيا وأفريقيا وتشكو باكية من موقف الرأى العام الأمريكى من استعمارها لأن القسم الأكبر من الصحف والمجلات الأمريكية كانت واقفة بجانب تونس تدافع عن الحق والعدل . وقد طالبت بعضها الحكومة الأمريكية ألا تخون الحرية وألا تعزز الاستعمار فى العالم فنشرت مثلا جريدة (وشنجطن بوست) المعروفة بتأييدها للسياسة الخارجية الأمريكية مقالا افتتاحياً فى ١٩٥٢/٤/٢ قالت فيه :

« إن قرار الحكومة الأمريكية الخاص بالامتناع عن التصويت عند نظر شكوى تونس ضد فرنسا فى مجلس الأمن قرار يدل على الجبن ، وإن الدبلوماسية الأمريكية تلقت الصفعة التى تستحقها من يد مندوب الباكستان إن اشتراك الولايات المتحدة فى منظمة حلف شمال الأطلنطى يجب ألا يكبل حريتنا فى ميدان الشئون الخارجية .

« وإذا كانت الدبلوماسية الأمريكية مهتمة بحماية مصالح دول أوربا الاستعمارية فما علينا إلا تغيير موقفنا كدولة عالمية وإعادة النظر فيما يتعلق بمصالحنا والسير طبق سياسة خارجية مختلفة تمام الاختلاف عن السياسة التى نسير عليها » .

وإن أمريكا وإن لم تؤيد فى أول أمرها تسجيل القضية التونسية فى جدول أعمال الجلسة العامة لهيئة الأمم المنعقدة بباريس عام ١٩٥١—١٩٥٢ ولا مناقشتها فى مجلس الأمن بنيويورك إلا أنها نصحت فرنسا المرة تلو المرة بوجوب تغيير سياستها بتونس والبر بوعودها لها ، ولما رأت تعنت فرنسا سلمت لحكومتها مذكرة رسمية تطالبها بذلك . فقامت قيامة فرنسا إذ ذاك واجتمع مجلس وزرائها بعد أن رفض (بيني) قبول تلك المذكرة أصلا ونشر بلاغاً باسم الحكومة الفرنسية فى ١٩٥٢/١٠/٦ جاء فيه « تقرر أننا لن نقبل أى تدخل فى المسائل التى هى فى جوهرها من اختصاص السيادة الفرنسية » .

وتوترت العلاقات بين الولايات المتحدة وفرنسا إذ علم كل واحد أن الحكومة الفرنسية تقصد بالتدخل الأجنبى تدخل أمريكا نفسها ويعتبر

الرأى العام الفرنسى كل مناقشة لقضية تونس فى هيئة الأمم إنما تقع بإرادة أمريكا أيضاً .

فبدلا من أن تنظر فرنسا إلى الحقيقة وتعترف بالواقع وتغير سلوكها فتجلب لنفسها العطف والتقدير ألصقت التهم بغيرها ظناً منها أن تعنتها وتمسكها باستعمارها ووقوفها لأجله ضد العدو والصديق والخصم والحليف سيضمن لها بقاء أمبراطوريتها كما هى . فإذا بالرأى العام العالمى ينقلب ضدها فى هذه القضية ويعرفها بالحقائق المرة التى أرادت تجاهلها .

وإننا نختار من بين مئات المقالات التى كتبت فى هذا الصدد فى أمريكا الجنوبية وألمانيا والنمسا وسويسرا وإيطاليا وبلجيكا والدانيمرك والنرويج والسويد كلمة نشرها الكاتب السويدى الحر (جونار موللين (Gunnar Mullern) فى جريدة أفطون بلادت الصادرة باستكهولم بتاريخ ٥٢/٤/١ قال :

مسكين مسيو بينى ! الرئيس الموقت للحكومة الفرنسية الممثل لفرنسا الضعيفة الهرمة البعيدة عن كل بعث وازدهار . ولقد أصبحت فرنسا المثال الأول لما للترميم من عيوب مضحكة وعجز .

وإن فرنسا — كبريطانيا العظمى — عرضة لأزمة التناقص ولكننا بينما نرى الإنجليز يتبعون سياسة رشيدة يكذبون بها (سالوست) المؤرخ الرومانى الذى يقول إن المحافظة على الأمبراطورية لا تكون إلا بالطرق التى كونتها . ويقيمون الدليل على أنه يمكن أن تقام الإمبراطورية على أساس المحبة المتبادلة واحترام التقاليد المتغايرة ، نرى الفرنسيين يتبعون بتونس سياسة مبناها العنف كأن فرنسا مازالت دولة قوية عسكرياً واقتصادياً وأدبياً .

وبما أن أساس أعمالها هو الظلم ، فمن الصعب أن نظن أن الخاتمة ستكون لمصلحتها ، وأن الفرنسيين يكونون على جانب من الذكاء لو أنهم قلدوا الإنجليز المتيقظين ، لكى يجدوا حلا للنزاع القائم مع المكافحين لتحرير تونس .

ومن الغريب أن الفرنسيين الذين أظهروا تفانيهم فى حب الحرية مدة الإحتلال الألمانى لبلادهم هم نفس الفرنسيين الذين لا يحترمون ذلك الحب عند غيرهم .

ولو أن فرنسا تصل إلى فرض شروطها باستخدام جنود « اللفيف الأجنبى » ولو أنها ترمى فى المعركة بجميع القوات التى لديها فتقهر مؤقتاً المقاومة الوطنية التونسية ، فإن ذلك الحل لا يكون إلا إلى حين ، لأن ما يقع اليوم فى تونس ليس بالأمر الخاص بها فحسب بل هو أمر يشبه نشوب الحريق فى مزرعة حبوب ، وأن اللهيب سيلتهم لا محالة جميع ما أسمه أمبراطورية استعمارية أو نصف استعمارية » .

عبثاً تحاول فرنسا تعطيل سير البشرية ، فالقوات الطبيعية لا ترد ونواميس الكون لا تغلب ، وتونس تسير مع البشرية فى تطورها ، ولذا رأينا قضيتها تتقدم فى الميدان العالمى بخطى ثابتة وتعزز فى كل يوم بقوات جديدة .

ورأينا أخيراً هيئة الأمم تبحث المشكلة التونسية فى جمعيتها العامة بنيويورك (ديسمبر ١٩٥٢) وتتخذ فى شأنها قراراً فتجزم هكذا خلافاً للرأى الفرنسى أن من اختصاصها النظر فى المشكلة التونسية ومن حقها إصدار القرارات فى شأنها واتخاذ الوسائل اللازمة لحلها .

المشكلة التونسية فى الميدان الفرنسى :

إن المشكلة التونسية احتلت مكاناً ممتازاً فى سياسة حكومات فرنسا المتوالية ولدى الرأى العام الفرنسى وفى مناقشات البرلمان ، وانكب عدد وافر من ساسة فرنسا ومفكريها بالبحث والتحليل على السياسة الفرنسية بتونس فرأوها غامضة مبهمة المعالم مضطربة فى سيرها متناقضة فى أهدافها حتى قال فيها (ميتران) ص ٨٦ :

« إن ضروريات الحرب فى الشرق تفرض علينا متناقضات عجيبة . إننا نطالب بالمساعدة الأمريكية فى الهند الصينية ولكننا نحتج على تدخل الولايات المتحدة فى شمال أفريقيا ، إننا نخدم بكل حماسة القضية الوطنية الفيتنامية ولكننا نبعث بـ (بورقيبة) إلى المنفى ، إننا نتوجه إلى هيئة الأمم لو تحركت الصين ولكننا نزعم عدم اختصاص الهيئة فى قضيتى مراكش وتونس . إن السياسة ليست هى المنطق بيد أن الوحدة الفرنسية لن تتحمل مثل هذه المتناقضات البالغة » .

وكأن ساسة فرنسا لم يفطنوا بعد أن ذلك التناقض الذى سيفضى بالأمبراطورية الفرنسية إلى التفكك والإنهيار ناتج عن الصدمات العنيفة والتيارات الجارفة التى تتلقاها من الداخل والخارج ، وهو ناتج أيضاً عن تمسك فرنسا بسياسة استعمارية تقليدية لم ترد تبديلها ، قائمة على مبدأ أن « الإحتلال العسكرى لبلاد مستعمرة يجد مبرراً له فى أهمية الغنائم » التى يجنيها منها .

وللاستعمار الفرنسى بتونس دعامتان : الاحتلال العسكرى ومعاهدة (باردو) الناتجة عنه . ولذا نرى جميع الساسة الفرنسيين من ذوى المسئولية وجميع الحكومات تتمسك دوماً بذلك الاحتلال وبتلك المعاهدة ، أى تتمسك بكنه الاستعمار وجوهره حتى لا تفلت تونس من براثن فرنسا . وعندما يتكلمون عن الاستقلال الداخلى فسرعان ما يحترزون ويقولون (ضمن معاهدة باردو) ، وهذا (ميتران) الداعى إلى وجوب إرضاء التونسيين يقول :

« يبدو واضحاً أن معاهدة باردو إذ تركت لفرنسا ميداناً خاصاً مع احترام الاستقلال الداخلى للبلاد التونسية قد وضعت بذلك قواعد قوية لإقامة نظام فيدرالى يكون العقبة الوحيدة دون الانتشار العظيم الذى تلقاه الأمانى الاستقلالية » .

ثم يضيف إلى ذلك :

« كان يجب التمسك باحترام معاهدة باردو وما ترتب عليها من نتائج دبلوماسية وعسكرية » .

أما الاستعماريون المتطرفون وخصوصاً ممثلو الجالية الفرنسية بالمغرب العربى ومن يساعدهم من علماء القانون الذين اشتهرت فرنسا بهم كالأستاذ (لويس ميلو Louis Millot) فينكرون انكاراً باتاً تاماً وجود سيادة تونسية ، كما صرح به الجنرال (أومران Aumeran) . نائب المستعمرين الفرنسيين بالجزائر فى البرلمان الفرنسى فى جلسة يوم ٥/٦/١٩٥٢ قائلا :

« ولم توجد أبداً سيادة تونسية لا فى الواقع ولا شرعاً ولا عقلا » .

منطق عجيب لا يفهمه إلا المستعمرون . فكيف تعاقدت إذن تونس مع فرنسا ومع غير فرنسا قبل الحماية وبعدها بمعاهدات متعددة متنوعة ؟ نعم يجيب الساسة الفرنسيون على ذلك أن فرنسا لم تتعاقد قط مع تونس بل تعاقدت مع باى تونس فقط — وهو صاحب المملكة — وقد تنازل عن بعض اختصاصاته للدولة الحامية ، فيبدلون الواقع المحسوس ويخترعون الأباطيل ويتلاعبون بالألفاظ ليبقوا أحراراً فى استثمار البلاد والتحكم فى مصيرها ، معتمدين فى الحقيقة على القوة المجرّدة وحدها .

ولما ارتفعت الأصوات فى العالم بنقدهم والتشهير بهم أجابوا الحكومات الأجنبية والرأى العام العالمى بما أجابوا به من قبل التونسيين أنفسهم وأرادوا أن يحتجوا بما كوّنوه فى البلاد التونسية لوجوب بقائهم بها وأخذوا يعددّون ما عبّدوه من طرق ومدّوه من سكك حديدية وما أنشأوه من أدوات عصرية وما شيّدوه من مدارس ومعاهد للعلم وما أحدثوه من مستشفيات ومستوصفات وما استخرجوه من مناجم ومعادن حتى انقلبت ضجتهم ضدهم وقال لهم السيد ظفر الله خان وزير خارجية باكستان فى هيئة الأمم :

« إذا كانت الأرقام التى قدمتموها حقاً فإن تونس أكثر تقدماً وأوسع نهضة من باكستان نفسها ، والباكستان مستقلة فينبغى أن تكون تونس مستقلة قبلها » .

ومن البراهين المضحكة التى يلوكونها ويكررونها من غير ملل زيادة عدد السكان فى البلاد التونسية . ومن الملاحظ أن عدد السكان بتونس لا يزداد فى الواقع إلا فى الجهات المبرأة من الاستعمار الفرنسى ، أما فى النواحى التى تمكن منها ذلك الاستعمار فإن عدد السكان فى تناقص ، أضف إلى ذلك أن نمو السكان فى ازدياد أسرع فى البلاد التى لم تعرف الفرنسيين واستعمارهم مثل الهند وباكستان ومصر ، فهو أمر طبيعى خارج عن مؤثرات الدول الغربية كلها .

وقد اتسع التذمر من الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية فى الرأى العام الفرنسى نفسه على تفريطها فى الممتلكات الفرنسية وعدم صيانتها من الضياع ، فمنهم من يطالب بالمحافظة على الكل سيادة وثروة

وناموسا ، ومنهم من يريد تطوراً فى الألفاظ وفى بعض المظاهر وابقاء الجوهر ، والكل متفقون على الاستعمار فى كنهه .

ويوضح لنا (ميتران) تلك الفكرة فى الكلمات الآتية :

« ان المسئولين فينا بدلا من أن يبحثوا عن العناصر الثابتة للقوة فى العهد الحديث فيوفروها وبدلا من أن يعملوا على كسبها والمحافظة عليها اكتفوا بالمظاهر الخيالية للهيبة . لقد كنا فى سنة ١٩٣٩ متخلفين بحرب واحدة ، وفى سنة ١٩٥٣ أصبحنا متخلفين بقارة واحدة .

ان امتلاك الثروة التى تحت الأرض ونشر التعليم وتحديد العملة ومراقبة الصرف واحتلال المناطق الاستراتيجية ، وتنظيم الجيش والدبلوماسية على أساس جماعى ، تلك هى المسائل الأصلية التى وقع اهمالها فاصبحت مهددة . ولكن يوجد فى البلاد التونسية عدد من المراقبين المدنيين أكبر من عددهم سنة ١٩٣٨ ! كسل فى التفكير ثم جرأة لا تنظر للعواقب ذلك ما يمتاز به هذا الضعف الذى يتجلى بمظاهر القوة ببراعة كبيرة حتى يخيل لمعظم الفرنسيين أنها القوة بعينها » .

وإننا شاهدنا ظاهرة جديدة بفرنسا إثر الحرب العالمية الثانية ، فالرأى العام بها كان يقف فى الغالب إلى جانب المظلومين والمقهورين والمستضعفين إذا بلغته جنايات الفرنسيين أنفسهم فى المستعمرات فقام المستعمرون من أبنائها سواء كانوا بباريس أو ببقية الامبراطورية وخصوصاً بالجزائر بعمل واسع النطاق بذلوا فيه أموالا طائلة للسيطرة على قسم كبير من الصحف والمجلات واستمالة عدد وافر من الساسة الكبار وإيصال معتنقى فكرتهم الاستعمارية إلى زمام الحكم فأثروا هكذا تأثيراً واسعاً عميقاً بفضل دعاية مغرضة مسمومة دائمة . وأصبح عدو التونسيين (مارتينو دييلا Martinaud Déplat) وزيراً للعدل و(دى شوفينييه De Chevigné) الوالى العام السابق بمدغشقر الذى قتل على يديه أكثر من مائة ألف ملغاشيا وزيراً للحرب ، والجنرال (جوان) من قواد جيش الأطلنطى الذى انهالت عليه الألقاب والتشريفات فبات مارشالا وعضوا فى المعهد العلمى l'Académie française وذا كلمة نافذة فى السياسة الفرنسية .

وإذا بالرأى العام الفرنسى يظهر اهتماما بشؤون الامبراطورية ويتعصب فى مجموعه للاستعمار مع جهله لحقيقته وواقعه ويرتمى ارتماء ضد الجزائريين والملغاشيين والفيتناميين والتونسيين مستنصرا — فى ظنه — لفرنسا وناموسها ، منساقا بغير تفكير لعبارات جوفاء رنانة ، وقد حلل أحد الساسة الفرنسيين تلك العقلية فقال :

« . . . إن جانباً كبيراً من الرأى العام عندنا لا يزال يتصور التوسع الاستعمارى حسب أقدم مظاهره وأكثرها سخافة وإثارة للشعور . فالرأى العام يجهل من جهة التغييرات التى حدثت منذ انتهاء الحرب فى جميع الأقطار الواقعة تحت الوصاية والتى لا تتمتع بالحكم الذاتى وهو من جهة أخرى يتمسك ببعض النظريات السخيفة . فمعلوماته تقتصر على بعض العبارات المثيرة التى تمنعه من التفكير . ولا يمكن أن نتصور إلى أى حد عقمت أعمالنا وشلتها عبارات مثل (اجتنبوا الفضيحة) و (لا توجد ترجمة آسيوية لكلمة الحقيقة) و (فى أفريقيا لا يحترمون إلا السوط) . إن ما تتضمنه هذه العبارات من ملاحظات بسيطة تتخذ مبرراً للمواقف السياسية وحتى لتشييد نظريات تترتب عليها قرارات حكومية » .

ولم تنفذ تلك الدعاية الاستعمارية إلى الجماهير الشعبية وحدها بل تأثر بها أيضاً عدد وافر من المفكرين والساسة حتى أصبحوا يرون فى كل من يطالب بحقوقه وحقوق بلاده عدوا لفرنسا ينبغى الاسراع إلى القضاء عليه . ويتوهمون أن الحركات الاستقلالية فى البلدان التابعة لفرنسا إنما مصدرها من الخارج والمحرك لها الأجانب وصور لهم خيالهم الشيوعية فى كل مكان ثم نسوها ورأوا شبح أمريكا ودولاراتها والجامعة العربية ودعايتها والحركات الآسيوية ومفعولها . ولم ينتبهوا إلى نهضة الشعوب المغلوبة على أمرها وتعطشها إلى الحرية فبقوا يحاربون خيالات وأوهاما ولم يريدوا التنازل عن أى سلطة وأى نفوذ للشعوب التى وضعها حظها المنكود تحت الحكم الفرنسى ، فتعجب منهم أحد المتمسكين بمعاهدة (باردو) وهو (ميتران) الذى قال ينقدهم :

« انه لعجيب أن نسمع بعض الساسة المعتدلين يستنكرون مطالب الحزب الحر الدستورى الجديد الخاصة باستقلال ذاتى حقيقى ويختفون فى

طيات العلم الوطنى كلما طلب مثلا تعيين وزير تونسى لشؤون التعمير أو أبدى أمل فى إيجاد « دول مشتركة » فى أفريقيا . إن وجود جيش وطنى تونسى ودبلوماسية تونسية باتصال دائم مع القاهرة وروما وموسكو وواشنطون لا يثير تخوفاتهم بقدر ما يثيرها انقاص عدد الموظفين الفرنسيين فى الإدارة المباشرة أو تيسير الشؤون البلدية بهيئة منتخبة من قبل هيئة انتخابية موحدة ! !

وفرنسا فى سياستها نحو الامبراطورية عامة وتونس خاصة عجزت عجزاً ظاهراً عن متابعة الظروف العالمية والداخلية ولم تعرف كيف تتكيف لمجاراتها ولم تتعظ بالدروس القاسية التى تلقتها فى مختلف أنحاء العالم فانجلت عن سوريا ولبنان صاغرة مقهورة وأضاعت قواها العسكرية والمالية فى حرب طاحنة لا هوادة فيها فى الهند الصينية ، ولم تعتبر بالعبر والشدائد التى قاساها غيرها من الدول كأنها لم تر هولاندا تغادر أندونيسيا إلى غير رجعة وأن تشاهد بريطانيا تعطى استقلال الهند طواعية ، ولم تتفطن إلى انهيار امبراطوريتها نفسها وتقطع أوصالها وانفصال أجزائها ، ولم تراع العوامل والقوات التى تؤثر تأثيراً مباشراً على الوحدة الفرنسية كما قال أحد ساستها :

« . . . ان اجتماع الوطنية والشيوعية وما اتفق على تسميته بهذا الإسم الغامض : الاستعمار كان من المتحتم أن يؤدى إلى انفجار : اثنان ضد واحد : فهل تكون الكلمة الأخيرة للقوة ؟ وهكذا تتعرض الوحدة الفرنسية الناشئة من مؤتمر برازافيل ومن دستور ١٩٤٦ إلى تطورات مختلفة . فلاقت حوادث قاسية فى مدغشقر وساحل العاج وتعرضت لهزائم فى تونس ومراكش وتفككت فى تونكان ولاوس وكمبوديا فى الهند الصينية » .

الجالية الفرنسية ودورها فى المشكلة التونسية :

لقد عجزت الحكومات الفرنسية أو تظاهرت بالعجز عن حل مشكلة تونس التى لا تزيدها الأيام إلا تشعباً وتعقيداً لما تتمتع به جاليتها من نفوذ كاد يكون مطلقا ومن امتيازات فاحشة جعلتها المتصرفة الحقيقية فى مصير

البلاد وحظوظ العباد . وإذا ما ظهرت الحكومة الفرنسية بمظهر الحكم بين تلك الجالية والشعب التونسى فانها تكون دائماً حكماً ظالماً يعزز جانب مواطنيه ويطلق يدهم ويسعى فى منحهم حقوقا جديدة فأصبحت تلك الجالية الفرنسية أكبر عبء على تونس . وأرادت فرنسا أن تظهر أن المشكلة التونسية فى جوهرها وكنهها نزاع بين جاليتها وبين الشعب التونسى وهى تعلم علم اليقين أن احتلالها العسكرى للبلاد هو الذى مكن لتلك الجالية التى باتت أكبر مانع لكل تفاهم . وهى فى الحقيقة نتيجة لسياسة التعمير التى تبعتها فرنسا منذ احتلت تونس رامية من وراء ذلك إلى فرنسة البلاد والحاقها بالتراب الفرنسى .

وكان عدد الأوربيين عند توقيع معاهدة (باردو — ١٨٨١) لا يفوق العشرات . فأصبح اليوم حسب الاحصاءات الفرنسية نفسها ٢٣٩٫٥٤٩ نسمة منهم ١٤٠ الف فرنسى . وقد أرادت فرنسا أن تعطى لتلك الأقلية من الفرنسيين حقوقا سياسية بتونس فتشركهم مناصفة فى الحكومة التونسية والبرلمان التونسى وجميع مؤسسات الدولة مع أنهم أجانب لا يمكن قانونا وشرعا أن يكون لهم حق المواطن فى بلاد اجنبية مرتبطة ببلادهم بمعاهدة دولية .

فما هى هذه الجالية الفرنسية ؟ وما هو تركيبها ؟

كانت فرنسا خلال السبعين سنة الأخيرة قليلة الولادات ضعيفة النسل فلم تتمكن من إرسال عدد وافر من أبنائها إلى تونس ، ولذا كان الفرنسيون الذين من أصل فرنسى أقلية ضئيلة فى تلك الجالية ، ومعظم تلك الأقلية من جزيرة كورسيكا — لغتهم لهجة إيطالية وجنسيتهم فرنسية — التى يمتاز أهلها بالجهل والفقر والتعصب الأعمى وروح الانتقام ، فنزلوا على تونس كرجل جراد وانهمكوا فى استثمارها والاستيلاء على خيراتها إلى أن أصبح رئيس الجالية الفرنسية كلها كورسيكيا على الدوام كأسرة مالكة يتعاقب أصحابها على العرش من (جالليني — Gallieni) إلى (جوديانى — Gaudiani) إلى (كازابيانكا — Casabianca) و (كولونا — Colonna) . وتلك أسماء إيطالية أعجمية بالنسبة لفرنسا .

أما الأكثرية فإنها خليط من جميع الأجناس والفرق والبلدان أتت بهم

فرنسا من كل صوب وحدب فقبلت المشردين واللاجئين غير المرغوب فيهم فى أوطانهم من دوس بيض ويوغسلافيين ويونانيين وألمان وأسبان ومالطيين وإيطاليين ، فكانت فرنسا تمنحهم الجنسية الفرنسية وتفتح لهم أبواب الرزق وتدخل أبناءهم المدارس الفرنسية لتنسيهم لغتهم وإذا بهم يصبحون أسياداً متحكمين مهيمنين ينظرون إلى التونسى من عليائهم ويحتقرونه ويرون أنفسهم أصحاب البلاد قد اكتسبوا من الحقوق ما ليس له .

وقد اتبعت فرنسا لتثبيت أقدامها سياسة توزيع أراضى التونسيين عليهم أو مساعدتهم على الاستحواذ عليها بشتى الطرق . وبما أن تونس بلاد فلاحية قبل كل شىء انتقلت ثروة البلاد إلى أيدى هؤلاء الأجانب ، وقد عقد الدكتور ثامر فصلا فى كتابه « هذه تونس » أعطى فيه الموضوع حقه من البحث جاء فيه :

« لأجل أن تسيطر فرنسا تمام السيطرة على الناحية الاقتصادية فى البلاد وجهت همها إلى الاستيلاء على الأراضى الزراعية ، فاتخذت كافة الوسائل الممكنة — وفى مقدمتها إصدار التشريعات المختلفة — لانتزاع الأراضى من يد التونسيين وإقرار الفرنسيين بها ، فأصبح هؤلاء الفرنسيون هم المتحكمين فى حياة البلاد الاقتصادية .

ثم تساند المستعمرون الفرنسيون مع الفرنسيين أصحاب رؤوس الأموال المسيطرين على الحياة التجارية والصناعية ومع رجال الادارة الذين بيدهم توجيه السياسة المالية فى البلاد . وبذلك أصبح الشعب التونسى مهدداً بالفقر أمام هذه القوى التى تسندها السلطة التشريعية والتنفيذية فى البلاد .

ولأجل أن نعلم مقدار الظلم الذى حاق بالتونسيين من الناحية الزراعية يكفى أن نستعرض الوسائل التى اتخذتها السلطة الفرنسية للاستيلاء على أراضى تونس الزراعية .

تبلغ مساحة الأراضى التونسية الصالحة للزراعة تسعة ملايين من الهكتارات ، من مساحة المملكة التونسية التى تقدر باثنى عشر مليوناً ونصف من الهكتارات .

وكانت كل هذه الأراضى بطبيعة الحال — قبل الحماية — تحت تصرف الأهالى ، يعيشون من محصولاتها ومن تربية المواشى فى مراعيها ، وكان بعضها ملكا للدولة أو للأفراد ، أو ملكا مشاعا بين القبائل ، والبعض الآخر تابعاً للأوقاف العامة أو الخاصة .

وما كاد الاستعمار يضع أقدامه فى البلاد ، حتى اتجه إلى كل قسم من هذه الأقسام ورسم الطريق للاستيلاء عليه ، سالكا سياسة واحدة متتابعة الحلقات طول مدة الاحتلال .

ولما كانت فرنسا مهد القانون الحديث فإن فقهاءها لم يعدموا الحيل القانونية لانتزاع الأراضى من العرب ، فاتخذ القانون مطية لتنفيذ أغراض الجشع الاستعمارى ، وخلعت فرنسا على سياسة السلب والنهب التى انتهجتها فى البلاد التونسية ثوباً من المشروعية . وكل من أمعن النظر فى سلسلة تلك النصوص التى أنشئت من العدم لهذا الغرض وتتبعها ، يتضح له جليا ما ارتكبته فرنسا من فظائع باسم القانون[1] .

أملاك الدولة الخاصة :

تقدر أملاك الدولة التونسية الخاصة — قبل عهد الحماية — بمساحة لاتقل عن مليون من الهكتارات كان للأهالى حق استغلالها . وقد وضع المصلح الكبير الوزير خير الدين برنامجه الواسع لتوزيعها بين الفلاحين ، مانحاً كلا منهم قطعة أرض مساحتها عشرون هكتاراً ، ونفذ البرنامج بصفة خاصة بمنطقة زغوان .

وقد بادرت الحكومة الفرنسية بانتزاع ملكية هذه الأراضى من يد

(١) من جملة القوانين التى أصدرتها سلطة الحماية كوسيلة لانتزاع الأراضى من يد العرب القانون العقارى (بتاريخ يوليه ١٨٨٥) وهذا القانون الذى يشابه نظام طورنس المطبق منذ سنة ١٧٥٥ باستراليا يقتضى تنظيم ملكية الأرض وتسجيلها بعد أن تنظر فى أمرها محكمة مختلطة تتكون من ثلاثة قضاة فرنسيين واثنين تونسيين . والحكم الذى تصدره هذه المحكمة فى تحديد الأراضى وملكيتها هو حكم نهائى لا يقبل مراجعة ولا استئنافا . وبهذه الصورة وقعت اعتداءات كثيرة على العرب وانتزعت منهم أراضيهم وتم تسجيلها تحت ملكية غيرهم دون أن يستطيعوا المعارضة والاستظهار بحقهم فيها . أما الذين لايملكون رسوم ملكية أو لأن إجراءات التسجيل انتهت قبل أن يصل خبرها إلى علم مالكيها (ناصر) .

الفلاحين التونسيين ، وتركت لهم فى الأول حق استغلالها ، ثم مالبثت أن طردتهم منها وأقرت فيها « المعمرين الفرنسيين »[1] .

وتلا هذا الإجراء صدور الأمر المؤرخ فى ١٣ يناير ١٨٩٦ الذى يقضى بإلحاق « الأراضى البور » بأملاك الدولة . فأخذت سلطة الحماية على عاتقها تحديد الأراضى البور ، وراحت تدخل ماتشاء من الأراضى فى هذا النوع . معتدية بذلك على حرية الملك الفردية ، وتوالت اعتداءاتها على أصحاب الأملاك تحت هذا الستار .

أراضى الغابات :

يوجد بتونس غابات وأحراش شاسعة بالمنطقة الشمالية تبلغ مساحتها مليوناً وستة عشر الفا هكتار وقد عمدت فرنسا إلى الاستيلاء عليها منذ بدء الحماية ، وأصدرت أمراً بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٩٠ يقضى بإدخالها ضمن أملاك الدولة الخاصة .

ثم أصدرت أمراً بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٣ يتضمن وضع حدود نهائية لهذه الغابات . وكان الغرض الحقيقى لهذا الأمر إنما هو اغتصاب أراضى السكان المجاورة لهذه الغابات ، وتضمن هذا الأمر النص على أنه لايمكن قبول أية دعوى تتعلق بحق الملكية بعد إتمام عملية التحديد . وكانت عملية التحديد تتم فى الخفاء حتى أن أكثر الملاك — وأغلبهم من البدو — ماكانوا يعرفون إجراءات هذا التحديد إلا بعد فوات أوانها . وقد عجز أكثرهم عن تقديم رسوم ملكيتهم ، إذ كانوا يتصرفون فى أراضيهم منذ أجيال . ومن ذلك الحين تعددت المنازعات بين السلطة الفرنسية والأهالى فى هذا الشأن ، إذ وقع إقصاء الكثيرين عن أراضيهم ، وسلطت الإدارة الفرنسية الغرامات الفادحة على من عاد إلى التصرف فيها . ثم صدر أمر فى ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ بتأسيس لجنة للفصل فى هذه المنازعات ، وأعقبه أمر آخر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ينص على ضم نائبين من

(١) يطلق اسم (colon) فى المغرب العربى على أفراد الجالية الفرنسية وغيرها من المستعمرين الذين يسيطرون على الأراضى الزراعية . (ناصر)

التونسيين إلى اللجنة ، ومهمة هذه اللجنة هي فحص صحة المستندات التي تقدم اليها من حيث اثباتها للملكية .

ومن أغرب ما ورد من نصوص في سبيل اغتصاب ملكية الأراضي التونسية ما جاء في الأمر الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ من أنه لاثبات حق المدعي يشترط أن تكون الأرض بها حرث أو نبات أو بناء وأن لا ملكية ما لم يتوفر هذا الشرط ، ولو كان بيد المالك عقود تثبت صحة الملكية . وقد ثار الرأي العام لهذا الاستبداد والجور ، فكان جواب السلطة الفرنسية أن أصدرت أمراً بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٣٠ بفصل العضوين التونسيين من لجنة المنازعات حتى لا يبقى بها من يمثل حقوق أصحاب الأملاك المغتصبة .

وقد ارتكبت فرنسا لتحقيق أغراضها واعتداءاتها على الملكية الفردية للأراضي المجاورة للغابات أشنع الفظائع ، واستعملت في هذا السبيل شتى الوسائل والمناورات غير المشروعة . ونذكر على سبيل المثال أن السلطة الفرنسية طلبت من الفلاحين في جهة فريانة سنة ١٩٣٤ أن يسلموا للادارة مستنداتهم لملكية الأراضي بدعوى الاطلاع عليها مقابل إيصالات ، ثم استردت الإيصالات ، وامتنعت عن تسليم المستندات لأصحابها ، وأسرعت إلى تسجيل تلك الأراضي تحت ملكيتها ووضعت يدها على ما فيها من مبان وبساتين .

وفي سنة ١٩٣٨ حملت سلطة الحماية الفلاحين على الاعتراف بملكيتها لتلك الأراضي مقابل بقائهم لزراعتها . وألزمت كل فلاح بدفع إيجار سنوي . وهكذا أصبح المالك مستأجرا والغاصب مالكا . ومن أمثلة هذا أن سلطة الحماية انتزعت من الفلاحين المجاورين للغابات بجهة عين الدراهم مساحات تتراوح بين الهكتارين والعشرين هكتارا ، ووقع هذا الاعتداء في ثماني عشرة « شياخة » وبلغ ما اغتصب من شياخة واحدة منها وهي شياخة الفويدية ثلاثمائة هكتار بما عليها من نبات ومبان . وقد أرغم ملاك هذه الأراضي على ترك ديارهم وأراضيهم أو يعترفوا بملكيتها للدولة ، ويدفعوا جعلا سنويا ، وعندئذ تباح لهم فقط الإقامة فيها على سبيل العمرة .

هذا بالاضافة إلى أن السلطة الفرنسية قد اتخذت مسألة حراسة الغابات

وسيلة إلى الإضطهاد فأرسلت إلى الغابات جيشاً من الحراس الفرنسيين يفرضون على الفلاحين التونسيين الغرامات تلو الغرامات وراح الحراس يهاجمون الأهالي في عقر دورهم ويعتدون على نسائهم تحت ستار تنفيذ القانون والتفتيش عن أخشاب الغابة . كل هذا باسم القانون والمدنية والإصلاح .

وقد وصل الأمر إلى حد اعتبار أوراق الأشجار التي تعبث بها الرياح وتلقيها على الأرض سيما في فرض الغرامات المتتالية ، والحجز الإداري . وبيع مواشي الفلاحين لتسديدها . وهكذا أصبح هؤلاء الفلاحون تحت رحمة حراس الغابات ، توقع عليهم أنواع الظلم المختلفة والاعتداءات المتوالية على أموالهم وبيوتهم ونسائهم ، وغدوا في حالة من البؤس والفقر أصبحت مضرب الأمثال .

وتتصل بمسألة أراضي الغابات مسألة المياه التونسية التي صارت بأمر مؤرخ في ٢٤ سبتمبر ١٨٨٥ من أملاك الدولة الخاصة . ومسألة المياه في منطقة الجنوب لها نفس أهمية الأراضي الزراعية في مناطق أخرى إذ تتوقف عليها حياة الواحات التي يعيش منها أهل الجنوب . وكانت العيون قبل الحماية ملكا للأفراد ولها نظام خاص في توزيعها على السكان لم يتغير منذ عهد قديم . وفي السنوات الأخيرة بدأ الاستعمار يتسرب إلى منطقة الجريد ، وأقطعت السلطة الفرنسية الأراضي إلى المعمرين الفرنسيين لزراعتها نخيلا وحولت اليها المياه معتدية على حق السكان الذي توارثوه منذ أجيال .

أراضي القبائل :

يوجد بتونس أراض شاسعة تتصرف فيها القبائل منذ أجيال . وهي ملك مشاع بينها ، وتسمى « بالأراضي الكلية » وقد عمدت سلطة الحماية إلى إلحاقها بأملاك الدولة . بدعوى أن القبائل لا حق لها في هذه الأراضي . إذ لا تملك رسوم ملكيتها . وأصدرت في هذا الشأن أمرها المؤرخ في ١٤ يناير ١٩٥١ .

وقد أيدت المحكمة المختلطة هذه النظرية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٤

مقررة أن القبائل بتونس ليس لها « نظام الجماعات » الذى يجعل لها شخصية قانونية . فالأرض الكلية غير معترف بها قانوناً ، لأن القبيلة نفسها ليست لها شخصية قانونية ، واعتماداً على هذا القرار صارت السلطة الفرنسية تسجل كل المساحات التى أرادت إلحاقها بأملاك الدولة من أراضى القبائل ، واعتبرت أن القبائل ليس لها إلا حق استغلالها الوقتى . والغرض الأساسى من هذه التصرفات هو انتزاع الأراضى من يد الفلاحين وإهداؤها للمستعمرين الفرنسيين . وقد أدى هذا الإجراء مراراً إلى تصادم بين الملاكين والقوات المسلحة ، وإلى سفك الدماء وقتل الأنفس .

وهكذا وضعت السلطة الفرنسية يدها على مساحات شاسعة من مديريات الأعراض ، وقفصة ، والهمامة ، والفراشيش ، وماجر ، والسوامى ، ومناطق الجنوب ، ثم قسمتها بين المستعمرين ، بعد أن طردت منها القبائل التى كانت تملكها منذ قرون ، وأقصتها إلى أراض قاحلة وجبال وعرة ، أو أخذهم المستعمرون كعمال فى نفس الأرض التى كانوا يملكونها .

ومتى علمنا أن أراضى القبائل بالقطر التونسى تبلغ مساحتها أربعة ملايين من الهكتارات ، أى ثلث مساحة القطر ، تتجلى لنا فى أشنع صورة خطورة هذه السياسة الفرنسية التى ترمى إلى إفقار العنصر العربى .

أراضى الأوقاف :

لم تقتصر السلطة الفرنسية على اغتصاب أملاك الدولة وأراضى الغابات وأراضى القبائل ، بل ذهبت فى اعتداءاتها المتوالية إلى أبعد حد ، فتطاولت إلى أوقاف المسلمين . وتقدر مساحة الأوقاف العامة والخاصة بما لا يقل عن أربعة ملايين من الهكتارات . وهو ثلث مساحة البلاد التونسية . ولم يعدم فقهاؤها استنباط الحيل القانونية لتحقيق أغراض الاستعمار ، فصدر أمر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٨ يفرض على إدارة الأوقاف أن تضع كل عام تحت تصرف إدارة الاستعمار جزءا من أراضى الأوقاف العامة لا تقل مساحتها عن ألفى هكتار ، على أن يتم نقل الملكية بين إدارة الأوقاف وإدارة الاستعمار مباشرة وبدون إشهار .

ولإدارة الاستعمار الحق فى اختيار أراضى الأوقاف التى تقرر الإستيلاء

عليها ، وهى ترسل خبيراً زراعياً يباشر وحده تقويم الأرض ، ويكون رأيه فاصلا فى تقدير القيمة ، وفى جميع شروط نقل الملكية ، دون أى ضمان لمصلحة الوقف .

وهكذا لم تحترم فرنسا الشريعة الإسلامية الغراء التى قضت بأن الوقف ملك لا ينقطع ، وأنه لا يباع ولا يرهن ، ولا يوهب ، ولا يعوض .

ولم تحترم فرنسا إرادة الوقف ، فأعلنت أن المؤسسات الخيرية ، كالمساجد والمستشفيات ، ودور العلم لا يجب أن توقف من أجلها الأراضى ، والأجدر أن تعوض هذه بالمبانى والفنادق أو حتى بالمال . وقررت أن هذا التعويض مباح بل مرغوب فيه .

وهكذا استولت إدارة الاستعمار على أوقاف المسلمين واغتصبت أخصب الأراضى الموقوفة لجهات البر والتعليم . كل هذا مقابل بعض الدور المهدمة والمبانى البالية ، الآيلة للسقوط ، التى لا يفى دخلها الضئيل بنفقات إصلاحها . أما إذا عوضت أراضى الأوقاف ببناية صالحة للاستغلال فإن هذه البناية تؤجر للادارة مقابل إيجار صورى فرنك واحد فى السنة .

وهكذا توالت اعتداءات فرنسا على الإسلام فى بلاد المسلمين ، وهدمت النظم القائمة على أساس الشريعة الإسلامية الغراء ، بغير مبالاة بما تحميه من مصالح عامة وما تصرف عليه من بيوت الله ودور العلم ، وعادت إدارة الأوقاف من الفقر بحيث أصبحت عاجزة عن القيام بشؤون المؤسسات العلمية والخيرية ، فتهدمت المدارس والمساجد ، وأصبح الكثير منها فى حالة يرثى لها .

وبعد أن تم لها الأمر واستولت على كل أراضى الأوقاف الصالحة للزراعة أصدرت بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٤٢ أمراً بإلغاء تشريع سنة ١٧٩٨ ، وظنت أنها بذلك تخلصت من آثار الجريمة التى ارتكبتها بالاعتداء على عقيدة البلاد وشريعتها ، وسلب أموال المسلمين ، والقضاء على دور العلم والمساجد والمستشفيات .

والنتيجة لهذا العمل الذى وقفت عليه إدارة الحماية جهودها منذ أكثر من ستين سنة هو أن أصبحت جميع الأراضى التابعة لأملاك الدولة ،

وما ألحق بها من أراضى الغابات ، والأراضى الكلية ، وأراضى الأوقاف ، تحت تصرف « إدارة الفلاحة والاستعمار » التى أسست سنة ١٨٩٨ لتنظيم توزيع الأراضى على « المعمرين » الفرنسيين .

ويقع التوزيع بطريق البيع الصورى بثمن زهيد يدفع أقساطاً لمدة عشر سنوات . ولتسهيل اقتناء المعمرين للأراضى صدر أمر بتاريخ ١ ديسمبر سنة ١٨٩٢ أعقبه أمر ثان بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، يتضمن تأسيس « صندوق الاستعمار » وقد قدمت السلطة الفرنسية لهذا الصندوق من ميزانية تونس مليون فرنك ونصفا عند تأسيسه ، ثم قدمت له سنة ١٩٠٤ ثمان مائة ألف فرنك ، وفى سنة ١٩٠٥ سبعمائة ألف فرنك ، وفى سنة ١٩٠٧ خمسة ملايين اعتمدتها من قرض عقدته الدولة التونسية من فرنسا . وهكذا دأبت السلطة الفرنسية كل سنة على تخصيص اعتماد كبير لصندوق الاستعمار من الميزانية التونسية نفسها ، وصارت تضيف إلى هذا الصندوق المال المتحصل من بيع أملاك الدولة للمعمرين . وتستعمل كل هذه الأموال لشراء أراض أخرى توزع على المعمرين وهكذا ...

ولم تكتف السلطة الفرنسية بتأسيس هذا الصندوق لتسهيل اقتناء المعمرين للأراضى ، بل وضعت تحت تصرفهم أموالا طائلة لاستثمارها ، وأسست لهم خاصة بنوكا عديدة للاقتراض منها بدون « فوائد » إلى غير ذلك من أنواع المساعدات التى تقدمها لهم تشجيعاً على استقرارهم بتونس ، حتى يصبحوا هم الأغلبية الساحقة فى يوم من الأيام .

نتائج ومقارنات :

وفى أول عهد الحماية ترك امتلاك الأراضى التونسية لمساعى الفرنسيين الفردية ثم شرعت الإدارة الفرنسية فى تنظيم الخطط وتقرير البرامج الواسعة لإقرار الفرنسيين بالأراضى التونسية ، فكانت تضع تحت تصرف « إدارة الفلاحة والاستعمار » ما تنتزعه من الأراضى الزراعية من أيدى العرب لتوزعها على الفرنسيين مقابل أثمان صورية مقسطة على آجال . فمن سنة ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ سلمت هذه الإدارة من أراضى الشمال مساحات شاسعة بلغت ١٢٥ ألف هكتار ، بينما منحتهم فى منطقتى الوسط والجنوب مساحات

قدرها ١٣٢ ألف هكتار . وقد ورد فى الاحصاءات الرسمية أن مجموع الأراضى التى استولى عليها الفرنسيون حتى سنة ١٩١٤ يبلغ ٧٥٧ ألف هكتار . من أخصب الأراضى التونسية .

وبعد الحرب العالمية الأولى وسعت فرنسا نطاق ما تمنحه من امتيازات لإقرار ألف عائلة فرنسية بالأراضى التونسية . فمن سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٨ وزعت ١١٩١ قطعة أرض بمنطقة الشمال بلغ مجموع مساحتها ١٤٣٥٦٠ هكتار و٧٥ قطعة بالمناطق الوسطى والجنوبية بلغت مساحتها ٥٣٦٠٥ هكتار .

واستمرت هذه السياسة الرامية إلى اجلاء العنصر التونسى من الأراضى الخصبة واقصائه إلى الأراضى القاحلة حتى يومنا هذا .

ومما يجدر ذكره أن عدد السكان الذين يعيشون من الزراعة يقدر بمليون وثمانمائة ألف نسمة ، منهم ٤٠٠ ألف يتصرفون فى الأراضى المزروعة حبوباً و٤٥٠ ألفاً يتصرفون فى الأراضى المغروسة بالأشجار ، والبقية — وهم مليون نسمة — يمثلون طبقة العمال والفلاحين . وتحتل الأراضى الصالحة لزراعة الحبوب — وهى الأصل فى الزراعة التونسية — مساحات قدرها ٢٫٩٣٤٫٠٠٠ هكتار أى ٢٢٫٦ ٪ من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة . وليس فى أيدى التونسيين منها سوى مليون هكتار ، والبقية بأيدى المعمرين الفرنسيين والأوربيين ، وعددهم خمسة آلاف نسمة .

وكان من نتائج هذه السياسة التى جعلت الفرنسيين يستولون على قسط كبير من الأراضى الخصبة ، وجزء وافر من الإنتاج الزراعى ، أن عم الفقر بين طبقات الفلاحين ، وكثرت فيهم البطالة ، وانخفض مستوى معيشتهم وأصبحت تغذيتهم ناقصة ، وصاروا مهددين بالمجاعات التى تنتشر بينهم انتشاراً سريعا بمجرد ما تحل أزمة من الأزمات » .

وكان أعظم نتيجة لاغتصابهم الأراضى الواسعة أن تكونت فيهم نفسية الاقطاعيين الكبار من غير ميزات الارستقراطية ، فيعتبرون التونسى خادماً لهم ورقاً ينبغى ألا يرتقى إلى مستوى البشرية ويعبرون عن ذلك بسذاجتهم التى لم يفارقوها بعد فى ألفاظ وقحة لا احتشام فيها ولا حياء .

وقد أظهر أحدهم مافى نفس الجميع وهو (جول بينيون — Jules Peignon) المستعمر الذى يملك أكثر من ٧ آلاف هكتار فى جهة (سوق الأربعاء) الخصبة وهو أيضاً عضو بارز من أعضاء (المجلس الكبير). عندما طلب منه رئيس جمعية رفع الأمية أن لا يعارض فى منح هذه الجمعية إعانة من ميزانية الدولة لبناء المدارس الشعبية قال :

« لا يمكن بحال أن أوافق على هذه المساعدة لأن التونسيين لو تعلموا لما رضوا بأن يبقوا عمالا عندنا فى أراضينا ، فنفقد هكذا اليد العاملة اللازمة لنا » .

وقد حلل أحد الكتاب الفرنسيين الأحرار (دانيال جيران) تلك العقلية الاقطاعية فى مقال نشرته مجلة (Les temps nouveaux) بعددها ٨٧ الصادر فى يناير ١٩٥٣ . قال :

« إن فى قلوبنا لشفقة على شمال أفريقيا لأنها تخضع لنير إقطاعية ترابية من أشد وأقسى الاقطاعيات التى عرفها التاريخ ، وأن المشكلة من هذه الناحية اجتماعية أكثر منها وطنية . وهى وطنية بقدر ما تكون تلك الاقطاعية أجنبية عن المغرب وبقدر ما تعتمد على حق الغزو والفتح . ولكن سلطانها الأساسى اقتصادى وهى ككل الاقطاعيات مركبة من أقلية ضئيلة . وإن المليون ونصف المليون من الأوربيين[1] بين مستعمرين صغار لا قيمة لهم وموظفين كالجراد عدداً ، ليسوا غير قطيع سهل الانقياد تسيره تلك الاقطاعية كما تريد بتغذية الروح العنصرية فيه . ولكن السادة الحقيقيين لا يفوق عددهم الثلاثين ألفاً ، عشرون ألف مزارع تقريباً بالجزائر وخمسة أو ستة آلاف بتونس ، وخمسة آلاف بمراكش . وقد نجحوا فى الاستحواذ سواء بالعنف أو بالحيلة على أخصب الأراضى وقطعوا لأنفسهم منها أملاكا أصغرها مساحة لا يحتوى على أقل من مائتى هكتار وأوسعها يتراوح بين عشرة آلاف هكتار وخمسة عشر ألف هكتار .

(١) يجعلنى التحرى فى الدقة أخير لفظة أوربى على لفظة فرنسى لأن أشد الوطنيين الفرنسيين حركة بشمال أفريقيا هم إسبان وسيسيليان أو مالطيون ، وهم من أهل « الثلاثين فى المائة » كما يعبر عنهم الأهالى . (تعليق الكاتب)

« ... ولم يكتف هؤلاء المزارعون بإعفاء مفضوح شنيع من الضرائب بل تغدق عليهم الإدارة العامة المنح من غير حساب أى أنها تتكرم عليهم بما تفرضه من جبايات على الأهلين . وتكفى إشارة منهم لتسرع إدارة الأشغال العامة فى تعبيد الطرق لهم ومد السكك الحديدية ، وبناء الجسور وإحداث ما يلزم لرى الأرض .

« ولم يستحوذوا على الأرض فقط بل احتكروا المياه القليلة الثمينة بشمال أفريقيا . ويتصرفون فى اليد العاملة كما يشاءون . ولإبقائها راضخة طائعة فإن المحاكم والعمال (المديرين) والسجون والقوة العامة تحت أوامرهم وتحت تصرفهم . ويقيمون أحياناً سجوناً خاصة فى وسط مزارعهم لمن يظهر عدم الطاعة من عمالهم .

« ... وتكونت روابط متينة بين المستعمرين الكبار والشركات الصناعية والمناجم والبنوك . وتكتلت تلك المصالح الكبرى ضد «الأهلى» ورفضت كل تنازل وكل إصلاح ... وعوض أن تقبل حلا وسطا يكون فيه إرضاء جماهير الأهلين فهم يتشددون فى موقفهم الرجعى ولا يتكلمون إلا عن القمع والعقاب والنفى والخلع عن العرش والرمى بالرصاص . ولو أفسحنا لهم المجال لما كانوا ليتأخروا عن إضرام المغرب ناراً ودماء مفضلين ذلك على التفريط فى أقل جزء من سلطانهم . وذلك ما وقع بالفعل فى أقطار أخرى[1] » .

«وإن صنيعة المستعمرين الفرنسيين بتونس «الكونت دى هوتكلوك» بصدد إشعال حريق بشمال أفريقيا لا يقل عن الحريق الذى أشعله الأميرال (دراجانليو) وراءه بالهند الصينية المنكوبة . وقد كتب أخيراً ملاحظ أميركى : « من الضرورى العاجل أن تسترجع باريس رقابتها على السياسة الفرنسية بتونس وإلا فإن هيكل فرنسا بشمال أفريقيا سينهار » .

ومن أعجب ما يجده الباحث فى البلاد التونسية أن البلاد وميزانيتها مسخرة لخدمة الموظفين الإداريين بخلاف ما يقع فى الدنيا بأسرها من أن الموظفين مجعولون لخدمة الدولة والبلاد . فعددهم فى تونس يزيد على الثلاثين

(١) يعنى الهند الصينية .

ألفاً معظمهم من الفرنسيين يتقاضون كمرتبات ومنح أكثر من ثلثى الميزانية . وقد أظهرت الإحصاءات الأخيرة أن ٧٠ ألفاً من الفرنسيين (المكونين من الموظفين وعائلاتهم) يعيشون عالة على الخزينة التونسية .

وبعد أن استحوذوا على جميع مناصب النفوذ والسلطة يتصرفون فيها كل حسب أهوائه ومطامعه مالوا إلى الوظائف الصغيرة يعمرونها بأتباعهم وأفراد عائلاتهم نساء وأطفالا حتى أصبح مدير الإدارة من الفرنسيين ورؤساء المصالح منهم والكتبة والبوابون بل أصبح أيضاً ساعى البريد والشرطى والسجان منهم أيضاً . كأن تلك الوظائف البسيطة تستوجب معارف معينة ومؤهلات لا توجد إلا عند الإخصائيين الفرنسيين وأن عدد هؤلاء الموظفين فى ازدياد مطرد الحق بهم من فر من الألمان أثناء الحرب ومن طرد من سوريا ولبنان ومن هرب من جحيم الحرب فى الهند الصينية ومن تجنس جديداً من الأوربيين .

وقد استصدرت فرنسا مرسوماً جعلت بمقتضاه جميع الكنوز المعدنية ملكا للدولة ثم وزعتها على شركات فرنسية تستثمرها لفائدتها . ولم تستثن إلا مناجم الفوسفات فسمحت بتملكها لبعض الشركات الفرنسية أيضاً .

وإذا أضفنا إلى ذلك شركات الضوء والكهرباء والنقل والبنوك يمكن أن نتصور مدى السيطرة الفرنسية على الاقتصاد التونسى وما تتمتع به الجالية الفرنسية من امتيازات جعلت فى قبضتها جميع إمكانيات البلاد . فلهم جميع الحقوق من حرية وكسب وإثراء ولسماع كلمتهم وتنفيذ أغراضهم معتمدين على الإدارة التى فى خدمتهم وطوع أمرهم وعلى قوات البوليس التى لا تكتفى بحمايتهم وحماية أرزاقهم ومصالحهم بل تسرع إلى تنفيذ إرادتهم . بل تفاقم أمرهم إلى أن أصبح البعض منهم يسجن من يريد من التونسيين فى سجنه الخاص ويفرض الغرامات على عماله كأنه دولة فى الدولة .

ولقد اعتادوا مدة أحقاب متوالية على تسيير الشئون العامة كلها والسيطرة على أنظمة الدولة واتخاذها آلة لخدمتهم ومنبع رزق لهم ولذريتهم ، فسخروها تسخيراً كاملا لفائدتهم حتى ساد الاعتقاد بينهم أن مصالحهم

الخاصة الفردية هى التى يجب أن تراعى قبل كل شىء . وظنوا أنها وحدها هى المصالح الفرنسية كلها . وذهب بهم الغرور إلى أن ثاروا على فرنسا نفسها كلما عارضت مصالحها العليا مصالحهم الشخصية . ولذلك باتوا ينظرون إلى « المقيمين العامين » أى للممثلين الوحيدين للدولة الفرنسية بتونس على أنهم خدام لهم ولمصالحهم . وكل مقيم عام أراد الحد من شرههم والتخفيف من امتيازاتهم المجحفة ناصبوه العداء وشهروا به بل يريدون من كل مقيم عام أن يسير فى ركابهم ويطأطىء الرأس أمامهم ويزيد فى امتيازاتهم . فلا تستغرب إذا رأينا بعض المستعمرين والحالة مماثلة فى أقطار المغرب العربى كله — يتغنون بسلطانهم فى تعيين المقيمين العامين وعزلهم إلى أن تذمر الرأى العام الفرنسى بباريس وكتبت جريدة (ليموند Le Monde) بتاريخ ١٩٥١/٢/١٤ تصف نفوذ (أوكوتيبرييه Aucouturier) أحد المستعمرين الأغنياء فى جهة مكناس بمراكش — قالت :

« إن الإنسان ليدهش عندما يرى الدور الذى يلعبه بعض المعمرين ، بلون بشرته الزاهى وصوته الجهورى وانكبابه على الشغل وصحته الجيدة ، ولكنه يمتاز بنفسية الفلاح الصغير الذى أثرى بسرعة فائقة وأصبح مليونيراً . ولو كان بفرنسا لما ارتقى إلى أكثر من عضوية فى مجلس محلى ، ولكن الرجل يتباهى بأنه قادر على تسمية أو عزل المقيمين العامين . ولسنا على يقين من أن ادعاءه هو مجرد رياء !

وهم يخشون أى تبديل فى الوضع الحالى ويرون فيه خطراً عليهم حتى أنهم قاموا قومة الرجل الواحد ضد (لويس بريلييه — Louis Perillier) المقيم العام الفرنسى بتونس لا لأنه أرضى التونسيين ولكن لمجرد إظهاره الاستعداد للتفاهم معهم . فأقاموا الدنيا وأقعدوها ضده وعيداً وتهديداً وملأوا الصحف بيانات وتصريحات وخاطبوا رأساً رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية حتى قالوا فى برقية إلى (روبير شومان) مرسلة فى ١٩٥١/١١/٢٠ من طرف جميع ممثلى المؤسسات السياسية :

« إن السكان الفرنسيين ينكرون على (المسيو بريلييه) أن يكون له الحق فى التكلم باسم فرنسى تونس الذين خان ثقتهم . . . وأنهم سيدافعون عن منشآت فرنسا بجميع الطرق ... »

وإن موقفهم هذا ليس فريداً من نوعه بل هو موقف دائم لم يتغير حتى أن الوزير الفرنسى (فينو Vienot) أراد ايقافهم عند حدهم لما زار تونس وألقى فى محطة إذاعتها خطابه الشهير فى ١ / ٢ / ١٩٣٧ ونددبهم وكان صريحاً مقداماً فقال :

« إن بعض مصالح الفرنسيين لا تندمج ضرورة وحتما ضمن مصالح فرنسا

« وينبغى تخليص السلطات العامة مما تنوء بثقله من عبء شرذمة من أوربيين حديثى النعمة يستخدمونها لمصالحهم الخاصة الفاحشة وحدها .

وينبغى تشجيع أصحاب تلك السلطات على عدم الرضوخ لذلك الاكراه الذى يتحمله بعض الموظفين عن طيب نفس مستخفين بواجباتهم فيصبحون شركاء فى الاجرام طواعية أو عن غير إرادة منهم » .

وبما أن الجالية الفرنسية مؤلفة من أناس ابتدائيين لا يسمون إلى التفكير السياسى الصحيح بل يعملون مندفعين بغرائزهم فإنها كانت حجر عثرة فى سبيل كل رقى بشرى حقيقى وكل عدالة فلم يفهموا إلا شيئاً واحداً وهو أن البلاد التونسية ملك لهم يتصرفون فيه لفائدتهم ، فأعجزوا كل مقيم عام وقد فهم عقليتهم المقيم العام (ألابينيت Alapetite) الذى وجد منهم معارضة شديدة ومقاومة لا تهدأ ، فلم يجد وسيلة لاجبارهم على دفع بعض الضرائب الطفيفة إلا بوضع المشكلة أمام البرلمان الفرنسى والقاء خطاب فيه (١٩١٢) قال فيه إن رأى الجالية الفرنسية فى كيفية الحكم بتونس بسيطة واضحة كل الواجبات على التونسيين وجميع الحقوق للفرنسيين ! كل الضرائب على التونسيين وإعفاء الفرنسيين منها !

وقد حلل رئيس الوزارة الفرنسية المشهور بفكرته الاستعمارية (جول فيرى Jules Ferry) عقلية المستعمرين فى كتابه (الحكم فى الجزائر Le gouvernement de l'Algérie) ١٨٩٣ فقال :

« . . . إننا شاهدناه عن قرب ودرسنا حركاته العامة والخاصة فوجدناه محدوداً جداً وهذا الأمر بطبيعة الحال لا يؤهل المستعمر فى قليل أو كثير ليكون حكماً فى مصير الأهالى .

أما الفضائل فإنه يتحلى بالكثير منها وخاصة تلك التى يمتاز بها العامل

المجد والوطنى المخلص ولكنه لا يملك ما يمكن أن يعبر عنه بفضيلة الغالب أو العدل المنبثق عن العقل والقلب الرحيم وذلك الشعور بحقوق المستضعفين وهو لا يتعارض مع هيبة الحكم . إنه يصعب إفهام المستعمر الأوربى أنه توجد حقوق غير حقوقه فى البلاد العربية وأن الأهالى ليسوا جنساً خلق للاستعباد والاستغلال . . . إن المستعمرين يعلنون جزافاً أن هذا الجنس غير قابل بطبعه للتهذيب والاصلاح وذلك من غير أن يكونوا قد قاموا بأى محاولة منذ ثلاثين سنة لإنقاذه من انحطاطه الخلقى والفكرى . وأن صرخة الاستنكار التى تردد صداها فى الجالية الاستعمارية من أقصاها إلى أدناها بمناسبة مشروع المدارس الأهلية الذى أبدى البرلمان اهتمامه البالغ بها لدليل عجيب على هذه العقلية . هنا أيضاً يحاول عبثاً البحث عن الروح الاجتماعية وعن الاعتبارات العامة أن المستعمرين ليس لديهم أى نظريات عامة حول السلوك الواجب نحو الأهالى . انهم لا يكادون يدركون أى سياسة نحو ثلاثة ملايين من البشر سوى سياسة الضغط . ليس هناك أى تفكير بلا شك فى إزالتهم من الوجود بل أنهم ينكرون حتى الرغبة فى اقصائهم إلى الصحراء . ولكن لا توجد أية عناية بما يشكون منه ولا بعددهم الذى يبدو أنه يزداد مع ازدياد فقرهم . أنه يوجد شعور بخطر محتمل ولكن لم يقع اتخاذ أى إجراء لاجتنابه » .

وأننا نتساءل هل ماشى هؤلاء الفرنسيون الدنيا فى تطورها وهل بدلوا نظرتهم العاتية الضيقة وهل انتفعوا بعبر الحرب العالمية الأولى وهل قدروا الانقلاب الذى أحدثته الحرب العالمية الثانية وهل فتحوا عيونهم ليشاهدوا نهضة الشعوب التى يعيشون بين ظهرانيها ؟ أم بقيت على عيونهم غشاوة لا يبصرون وفى آذانهم وقر لا يسمعون وتحجرت عقولهم فهم لا يفهمون وأعمت المصالح منهم البصائر قبل البصر فلم يقدروا للحوادث عواقبها ولم يتفطنوا إلى أن سيرتهم الأولى تجعلهم يعيشون على بركان سيذهب بمصالحهم ومصالح فرنسا نفسها إذا ما انفجر . ولقد زارهم أحد القواد الفرنسيين — الجنرال كاترو — الذى لا غبار على وطنيته الفرنسية واختلط بهم وسمع نجواهم وما يختمر بضمائرهم وحكم عليهم بعقله الثاقب الذى يزن الأحداث العالمية وأهميتها بميزان راجح واقعى ويقدر لتطور الشعوب

وللقوات الجديدة البارزة فى الدنيا قدرها فقال فى الجالية الفرنسية الموجودة بالمغرب العربى (١) .

« إن الفرنسيين المقيمين عبارة عن أناس يخضعون لما يمليه عليهم الهوى أكثر من توجيهات العقل أو تأثير المثل العليا . فقد ظلوا بعد أن تجمدت عقليتهم على ما كان عليه آباؤهم من قبل فى أول عهد قدومهم إلى افريقيا غزاة ومغامرين ومنعزلين يواصلون بقوة عجيبة وبعض الانتصارات الباهرة مشروعات ذات صفة ومصالح خاصة . فهم إذن يؤلفون مجموعة من الشخصيات الفردية أكثر منهم مجتمعاً منظما وقائماً على أساس من المبادىء والتقاليد . انهم لا يجتمعون إلا للدفاع عن مصالحهم . ولكن هذه المصالح التى هى مصالح طبقة معينة لا تتفق دائما مع مصالح فرنسا . انه ينقص هؤلاء الرجال — وهم بلا شك من ذوى النيات الطيبة وقد حولوا بجهودهم المتواصلة افريقيا الجرداء إلى أرض خصبة — ادراك القيم الأدبية السامية ونظرة أقل مادية وأنانية للعلاقات بين الانسان عامة ولمشكلة الأهالى بوجه خاص . إنه ينقصهم الدافع القوى الكريم المنبثق عن ثقافة مجردة عن المصلحة المادية وينقصهم حب المبادىء الذى يترك فراغاً يزداد مع مر السنين وتضخم الثروة » .

ومن الملاحظ أن الجالية الفرنسية بتونس لا تتحمس لمبدأ ولا تلتف حول فكرة ولا تحركها عاطفة بشرية أو وطنية ولكنها إذا ما اجتمعت كلمتها وتوحدت فإنما تجتمع وتتوحد للدفاع عن مصالح أفرادها الشخصية فقط : وإن تلك المصالح تتجسم فى نظرهم فى استيلائهم جماعات وأفراداً على البلاد وسلطاتها وخيراتها . ولذا رأينا الناطقين بلسانها من صحافة ونواب يدعون بلا خجل أنهم هم أصحاب البلاد الحقيقيون وهم أبناؤها البررة والمدافعون عنها والمالكون لها والمستثمرون لكنوزها والمديرون لشؤونها . حتى قال قائلهم فى جريدة (تونس فرانس) «إن كان للعرب التونسيين مقابر تأوى أجداث أجدادهم منذ أحقاب وأحقاب وإن اختلطت رفات آبائهم بهاته الأرض الطيبة فإن للفرنسيين أيضاً مقابر بها ثؤوى آباءهم

(١) ص ٤٣٣ .

الأقربين الذين كونوا تونس تكويناً جديداً ! » فهم إذن حسب نظرهم أصحاب حق فى البلاد . وهكذا أعطى الغاصب لنفسه حق المواطن كمن دخل داراً عنوة على أهلها وسكن معهم وضايقهم فيها وحصرهم فى سقيفتها وأدخل عليها إصلاحات طفيفة ثم سعى فى إخراجهم منها بدعوى أن الدار أصبحت ملكا له .

وكانوا يعارضون معارضة باتة فى كل مفاوضة تقع بين تونس وفرنسا فيقولون ليست فرنسا نفسها هى صاحبة الحق فى التفاهم مع التونسيين بل يجب أن تجرى تلك المفاهمة بين الجالية الفرنسية والتونسيين . ويعنون بهؤلاء التونسيين الخونة الممالين لهم . وذلك ما صرح به رئيس « التجمع الفرنسى » المتكلم باسمهم رسمياً (أنطوان كولونا) فى حديث لجريدة (ليموند Le Monde) بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٥٢ قال :

« أما فيما يتعلق بنا فانا كنا نخير أن تكون مباحثات اللجنة الرسمية للاصلاحات مسبوقة باتصال غير رسمى فى لجان شبه رسمية تقع فيها مجابهة صريحة لوجهات النظر بين الممثلين الحقيقيين لسكان تونس من تونسيين وفرنسيين .

وقد كان لتمسك تلك الجالية بمذكرة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ الفرنسية التى طالبت بمشاركة الفرنسيين فى مؤسسات الدولة التونسية أسباب جوهرية أعظمها أنها أرادت أن تصير اغتصابهم للسلطات واستحواذهم على ثروة البلاد حقاً مشروعاً . ولذا قال (كولونا) فى نفس ذلك الحديث :

« إن تلك المذكرة (مذكرة ١٥ ديسمبر ١٩٥١) قد وضعت مبدأ لا يمكن لحكومة جديرة بهذا الاسم أن تتخلى عنه من غير أن تتلوث ، وذلك المبدأ هو استحالة اعتبار المائة والثمانية والسبعين ألف فرنسى المتوطنين أرض تونس كأجانب بها .

« وإننا نعتقد اليوم كما اعتقدنا أمس أن ذلك المبدأ يتماشى تماما فى تطبيقه السماح للتونسيين تدريجياً بادارة شؤونهم بأنفسهم .

« ولذا كانت مذكرة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ هى ميثاقنا فى العلاقات الفرنسية التونسية » .

ولا ننسى أن نذكر أن تلك المذكرة من تحريرهم وتحرير أعوانهم .

ولما ناقش البرلمان الفرنسى المشكلة التونسية فى ٥ / ٦ / ١٩٥٣ وقف أحد نواب الجالية الفرنسية فى المغرب العربى وهو الجنرال (أوميران — Aumeran) يتحدث باسمها ويعبر عن رأيها ويجزم جزماً كليا بوجوب الافتخار بالاستعمار الفرنسى وينـدد بمن يريد إبدال كلمتى امبراطورية واستعمار بغيرهما ويتحدى العالم الحر كله فى صلف يدل على جمود تلك الجالية الفرنسية وعدم إمكان أى تطور فيها . فقال :

« لاشىء يعوض فرنسا وامبراطوريتها . وأقول امبراطورية ولا أقول وحدة فرنسية ذات روابط مهلهلة . . .

« ... ولا ينبغى أن نتبرأ من أننا مستعمرون وينبغى للذين استعمرناهم ألا يحمروا خجلا . بل ينبغى لهم أن يكونوا فخورين بذلك معترفين لنا بالجميل ، وأن هاتين العاطفتين تمكننا من إحداث مشاركة مقامة على التقدير والاحترام والصداقة » .

فاية مشاركة ممكنة بين الغالب والمغلوب والقاهر والمقهور غير مشاركة الراكب لفرسه ، وأى تقدير غير تقدير السيد لعبده ، وأى احـترام غير احترام المزارع لبستانه وأرضه وأشجاره . وأى صداقة غير صداقة الأسد لفريسته ؟ . .

وترى تلك الجالية أن المقدمة الحتمية لتلك المشاركة العجيبة قتل الزعماء الوطنيين وفى طليعتهم بطبيعة الحال « الحبيب بورقيبة » كما قال الجنرال (أوميران) نفسه : « إن تونس كانت تبقى هادئة مزدهرة لو كان بورقيبة فرنسياً ، لأنه إذ ذاك يكون قد وقع رميه بالرصاص فى عام ١٩٤٥ لمشاركته مع العدو » .

فان القوم لا يردعهم رادع ولا يوقفهم ضمير ولا تلينهم عاطفـة ولا تقودهم فكرة . بل يرون فى المحافظة على امتيازاتهم الظالمة مبررا لسفك الدماء وقتل الأبرياء واختلاق الأكاذيب وقلب الحقائق يثيرون بها الرأى العام الفرنسى الغافل عما يجرى فى المستعمرات وإلا فالجنرال أوميران وأضرابه يعلمون علم اليقين أن بورقيبة ورفاقه من الوطنيين التونسيين كلهم

كانوا يعارضون الايطاليين فى الاستيلاء على تونس ويقاومون المحور لأجل ذلك . والحوادث شاهدة والمواقف بينة من خطب وتصريحات وقرارات للحزب الحر الدستورى فى هذا الموضوع .

ويعلم الجنرال (أوميران) أيضاً أن الوطنيين بتونس لا يخدمون ركاب دولة أجنبية أيا كانت ، إنما يعملون لاستقلال وطنهم ليس غير ، وتلك هى جريمتهم الحقيقية فى نظر الفرنسيين .

ولذلك طالب (كولونا) وكرر الطلب مراراً بالقضاء لا على (بورقيبة) ورفقائه وحدهم بل على جميع أعضاء الحزب الحر الدستورى الجديد من غير استثناء . فصرح لجريدة (ليموند) بما يلى :

« أو لم يوجد بتونس حقا حالة ينبغى تطهيرها ؟ أوليس من الضرورى إرجاع التوازن الطبيعى بين الرجال وبين الأشياء قبل كل شىء ؟ أوليس من اللازم التخلص نهائيا من بعض المؤثرات وخصـوصاً من الثائرين أى من الدستوريين الجدد ؟ » .

فينبغى فى نظره إذن أن يقتل صبرا مائة ألف من التونسيين وهو عدد أعضاء الحزب .

ولما رأت الجالية الفرنسية استماتة التونسيين فى الدفاع عن حقوقهم وثباتهم فى الـكفاح مدة أعوام نادت على لسان جريدتها (تونسى فرانس) بوجوب تطهير البـلاد التونسية من جميع الوطنيين أى من أغلبية الشعب التونسى الساحقة . فكتبت مقالا بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٥٣ قالت فيه بالحرف الواحد :

« إن المشوشين نظموا صفوفهم ليزرعوا البغضاء ويهدروا الدماء ، فلا تصدعوا آذاننا فى هذه الآونة باصلاحات أو تنازل .. أو معامل الحلفاء أو مصالح .

« ولا تستهزئوا بنا بدعوى الاعتبارات السياسية العليا وهيئة الأمم المتحدة ، وأميركا وأوربا والقمر والملائكة ، وورق العملة وورق . . . الحلفاء .

« إن كان ذلك صحيحا فيما يتعلق بتونس فهو صحيح أيضاً بالنسبة لمراكش .

« فقد تطلب محق المجرمين هناك ثلاثة أيام . . . فهل يتطلب هنا ثلاثة أعوام ؟

« فليس فى الأمر حقيقتان . بل فى فرنسا حكومة واحـدة . وبشمال أفريقيا محميتان .

« فلأى سبب لم نصل إلى نفس النتائج فى نفس الوقت ؟ . »

وهكذا نرى الجالية الفرنسية تفقد أعصابها ويذهب عنها رشدها عندمايصادم الواقع أوهامها ويقضى على أطماعها ويهدد مصالحها ، فيعتريها ضرب من الجنون الإجرامى ويسير شعب تونس بين هؤلاء المجانين العطشى لدماء الأبرياء وبين فرنسا المتشبثة بأحلامها الاستعمارية .



الحركة الوطنية

تاريخها . مبادئها . نظامها

الحركة القومية

لم تتكون الحركة التونسية من العـدم ولم تتولد بين عشية وضحاها بل نشأت وترعرعت وتطورت خلال قرن كامل تقريباً حتى أصبحت كما نشاهدها اليوم تجمع شعباً بأسره فى وحدة متينة وتسير به فى كفاح دموى مرير دام عامين ضد قوات استعمارية مسلحة بأحدث أنواع السلاح العصرى .

وليس غرضنا كتابة تاريخ تلك الحركة بالتفصيل ، ولـكن بسطة موجزة تعين على فهم ما يجرى بتونس اليوم من جهاد .

بدأت نهضة تونس وسعيها فى التخلص من كل نفوذ أجنبى فى أواسط القرن التاسع عشر فأصدر ملـكها إذ ذاك محمد باى (٩ سبتمبر ١٨٥٧) « عهد الأمان » الذى يعتبر إعلانا لحقوق الإنسان والمبادىء الديمقراطية من مساواة بين الأفراد وحرية شخصية وحرية الأديان وعدالة الجبايات والذى كان مقدمة للدستور التونسى الصادر فى ١٨٦٠ . ولما اعتلى خير الدين باشا المعروف بعبقريته السياسية كرسى الوزارة (١٨٧٣) أسرع إلى إدخال النظم الحديثة على الدولة التونسية وشمل بإصلاحه الإدارة العامة والمحاكم الشرعية والمدنية والتعليم والصحة والاقتصاد والزراعة . وكانت تلك المؤسسات وخاصة المدارس العصرية الثانوية والعليا نواة صالحة وبذورا طيبة أنبتت شجرة أصلها ثابت وفرعها فى السماء . وكانت أساساً للنهضة والتقدم السريع الثابت فى خطاه رغم جميع العراقيل الاستعمارية ، حتى رأينا موجة من الأعماق تـكتسح شعب تونس وكأن الحياة التى كان تيارها يجرى ببطء بل اختفى أحياناً كما تختفى الأنهار تحت الرمال تدفقت من جديد وظهرت مياهها أصفى وأغزر وإذا بها تيار جارف لا يقـدر الاستعمار الفرنسى البالى على إيقافه أو تعطيله .

لقد ابتدأت المقاومة التونسية للاستعمار الفرنسى يوم وضع أول جندى فرنسى رجله على أرض الوطن . وكانت من ذلك اليوم تـكتسى قالبين . فتارة تـكون ثورة عامة أو محلية وطوراً تـكون حركة سياسية صرفة وفى بعض الأحيان تتخذ القالبين معاً .

فبينما كانت قبائل خمير الشمالية ومدن صفاقس والقيروان تحارب الجيش الفرنسى المعتدى عام ١٨٨١ كان الأستاذ محمد العربى زروق يقاوم النفوذ الفرنسى فى البلاط التونسى ويطالب الملك ووزارته بإعلان الحرب على فرنسا وإصدار الأمر للقوات المسلحة التونسية برد هجمات القوات الفرنسية ويرسل أمامهم كلمته الخالدة :

« أن نموت أحراراً دفاعاً عن شرفنا وشرف وطننا أحسن من الحياة فى العبودية والذل » . ثم إنه قاوم توقيع معاهدة (باردو) ولما وقع الملك على تلك المعاهدة اختفى العربى زروق فراراً من انتقام الوزير الخائن مصطفى ابن اسماعيل وبعدها هاجر إلى الشرق .

وقام بعده الشيخ محمد السنوسى الذى كان لسان المعارضة التونسية للحماية الفرنسية واتخذ من منصبه فى أمانة العاصمة مركزا يرد منه تدخل السلطات الفرنسية فى شئون تونس حتى حكم عليه بالنفى .

ورأى الأستاذ البشير صفر الذى حمل المشعل حقبة من الزمن أن يوجه عنايته إلى الشباب ويوجهه نحو الثقافة والعلم واستكمال الوعى القومى بما كان يلقيه من محاضرات فى معهد الخلدونية الذى أسسه لهذا الغرض . وكان لتعاليمه أعمق الأثر حتى عده الشعب أبا النهضة الحديثة فى تونس .

وكان على باش جانبه أول زعيم قومى قاد الحركة الوطنية وأسس دعائمها فكتل حوله الشباب المثقف وأصدر أول جريدة قومية « التونسى » سنة ١٩٠٤ وأخذ يوالى فيها الحملات على الاستعمار الفرنسى ويفند اعتداءاته ويفضح مؤامراته وسلبه لخيرات البلاد واستيلائه على السيادة التونسية وطغيانه وبطشه . وقد تأثر إلى حد بعيد بحركة الشباب العثمانى . فكان لحملاته الصحفية ولاجتماعاته الشعبية صدى عميق أيقظ الشعور القومى وبث روح المقاومة فى جميع الطبقات وقد اقتصر عمله على أمور سلبية من ردع الظلم وإرجاع بعض الحقوق إلى أهلها والمطالبة باعطاء التونسيين حقوقهم المسلوبة .

وقد عم القلق العاصمة التونسية وتبرم الشعب من الاعتداءات الفرنسية وتوترت العلاقات مع الايطاليين الذين أعلنوا عن نواياهم فى الاعتداء على

طرابلس فبات الجو ينذر بالشر والانفجار القريب . ولما أرادت السلطات الفرنسية أن تستولى على قطعة من مقبرة « الجلاز » الاسلامية وحاولت تسجيلها (٧ نوفمبر ١٩١١) هب الشعب من كل صوب وسار فى مظاهرات صاخبة مدافعا عن قبور أجداده وأجداث آبائه . واندلعت الثورة دامية شديدة ودارت المعارك فى المقبرة وحولها ثم شملت المدينة كلها فانهزم الشعب الأعزل فى آخر الأمر بعد مقاومة دامت أياما أمام القوات العسكرية المنظمة المسلحة فنصب الفرنسيون المشانق فى ميدان باب سويقة وشنقوا جماعة من الوطنيين من بينهم أحد أبطال الثورة « الجرجار » الذى بقيت صورته حية راسخة فى الأذهان لما أظهره من شجاعة فى المعركة فقتل بنفسه عددا من رؤساء مراكز البوليس الفرنسى وأتباعهم من الشرطة ومن رباطة جأش وسخرية من الموت عند المشنقة .

وبعد إخماد الثورة أسرعت السلطات الفرنسية إلى تعطيل جريدة « التونسى » وإلقاء مسئولية الحوادث على « على باش جانبة » وصحبه وإلى إعلان الأحكام العرفية وتسليط الحكم العسكرى على البلاد التونسية . وقد استمرت تلك الأحكام إلى عام ١٩٢٢ .

ولكن الإرهاب لم يفت فى ساعد شعب متعطش إلى الحرية والعدالة . وكان إضراب عمال الترام سنة ١٩١٢ فرصة سانحة لإظار غضبه فآزرهم ضد الشركة الأجنبية التى كانت تستثمرهم استثمارا وقاطع ركوب عربات الترام عند ما عوض الجنود الفرنسيون العمال المضربين بل منع بالقوة كل من أراد ركوبها . وأخيراً سجل انتصاراً عند ما حصل العمال على مطالبهم ، وهو انتصار صغير فى ميدان ضيق ولكن مفعوله كان عميقا إذ أحيا الجذوة المشتعلة وقوى الأمل وأعطى درساً مفيداً للمستقبل بأن النصر وليد الاتحاد .

فأرادت السلطات الفرنسية إذ ذاك أن تقضى على الحركة الوطنية الفتية حتى يخلو لها الجو من كل معارضة عند تنفيذ خطتها الاستعمارية فنفت أقطاب الحركة إلى الخارج وتوجهوا إلى الآستانة واستقروا بها ما عدا الأستاذ عبد العزيز الثعالبى الذى ذهب إلى باريس بعد أن أمضى بعض أشهر فى الجزائر .

وأكرمت الدولة العثمانية وفادة جميع التونسيين المنفيين وأعانتهم على متابعة كفاحهم فى الخارج وأسندت إلى بعضهم مناصب عالية ليسهل عليهم العمل فى سبيل استقلال وطنهم ومن أبرز تلك الشخصيات « على باش حانبة » والشيخ صالح الشريف والشيخ اسماعيل الصفائحى . أما الأستاذ محمدباش حانبة أخو على باش حانبة فانه أسس بسويسرا لجنة « تونسية جزائرية » وأصدر باسمها مجلة « المغرب » التي تصدت للدفاع عن شعوب المغرب وحقوقها . وقد توفى ببرلين وحيداً فريداً بعد كفاح طويل مرير ولم يحضر دفنه غير الأمير شكيب أرسلان رحم الله الجميع رحمة واسعة . وكان أمير البيان يزور قبر صديقه فى الجهاد كلما مر ببرلين ويتأسف لرؤيته مهملا مبعثر الأحجار .

أما فى داخل تونس فازداد الضغط واشتدت وطأة الأحكام العرفية واتسعت الاعتقالات بين الشباب القومى لأتفه الأسباب خوفاً من دعايتهم فى وسط الشعب وما تجره من ثورة .

ورغم تلك الاحتياطات كلها اندلعت نيران الثورة فى الجنوب وشاركت فيها بداية عام ١٩١٥ قبائل بنى زيد المعروفة ببأسها وفروسيتها وفتوتها تحت قيادة بطلها الحاج سعيد بن عبد اللطيف الذى أخذ يخوض المعارك الواحدة تلو الأخرى بعد وضع خططها ففى عام ١٩١٦ قضى فى مرة واحدة على القسم الأكبر من القوات الفرنسية إذ بيتهم وهاجمهم برجاله بالسلاح الأبيض كما وضع لهم كميناً فى أحد المضايق وأفنى فيلقاً كاملا فى بداية الثورة ودامت الحرب عامين كاملين . ولم تتغلب فرنسا إلا بعد أن أتت بالنجدات يتلو بعضها بعضا . وبعد أن جردت جيشاً كاملا جاءت به من واجهة القتال الكبرى .

الحزب الحر الدستورى التونسى :

لقد كال الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى الوعود المعسولة للشعوب المستضعفة كيلا لكى يستعينوا بها على أعدائهم وبعد انتهاء الحرب أحيا الرئيس ولسن آمالا جساما فيها لما أعلن عن مبادئه . واتجهت وفود البلاد المغلوبة على أمرها إلى باريس حيث انعقد مؤتمر الصلح ومن بينها الوفود العربية ليحققوا تحريرهم الموعود . وفى شهر سبتمبر عام ١٩١٨ قدمت

لجنة تحرير تونس والجزائر عريضة لمؤتمر الصلح للمطالبة بحقوق شعوب المغرب . وقدم الشيخ عبد العزيز الثعالبى الذى كان يقيم بباريس على رأس وفد تونس عريضة إلى الرئيس ولسن بإسم الشعب التونسى مطالبا باستقلال بلاده . ثم نشر فى أوائل ١٩٢٠ كتابه الشهير « تونس الشهيدة » الذى تخاطفته الأيدى التونسية والمغربية عامة ، إذ يفضح لأول مرة ، بعاصمة فرنسا نفسها ، طرق الاستعمار الفرنسى ، ويبين جناياته .

وفى أثناء إقامة الشيخ الثعالبى بباريس قام صحبه من الوطنيين بتشكيل الحزب الحر الدستورى التونسى عام ١٩١٩ ، وقد كانت فاتحة أعماله رفع مذكرة إلى جلالة الملك محمد الناصر يطالبون فيها بإصدار دستور ينظم الدولة التونسية طبق المبادىء الديمقراطية وقد وجدوا من جلالته عطفا شاملا وتأييداً كاملا . ولم يعلن الحزب عن الاستقلال كغاية يرمى إليها لأن الظروف لم تكن مساعدة ، بل اقتصر على برنامج إصلاحى واسع النطاق أهم ما فيه السعى لإرجاع ما اغتصبه الفرنسيون من سلطات إلى أيدى التونسيين .

ولب الشعب نداء الحزب والتف حوله وتكتل فيه الشباب العامل وانبث فى المدن والقرى يؤسس له فروعاً وينظم صفوف الوطنيين ويقيم الدعوة له فى كل مكان .

وأخذ القصر الملكى يؤازر الحزب بفضل أعظم نصير له به — الأمير محمد المنصف النجل الأكبر لجلالة الملك الذى لم يقتصر على مجرد التأييد بل انضم إلى الحزب وأدى يمين الاخلاص للمبادىء الوطنية .

ولم تبق السلطات الفرنسية مكتوفة الأيدى أمام اتساع الحركة التونسية فأسرعت إلى إلقاء القبض على حامل لوائها الشيخ عبد العزيز الثعالبى بباريس ونقلته والأغلال فى يديه إلى السجن العسكرى بتونس ، وأقام عليه دعوى خطيرة بتهمة التآمر ضد أمن الدولة . ولما رأت هياج الشعب وحماسته واندفاعه فى الدفاع عن زعيمه اضطرت إلى إطلاق سبيله فخرج من السجن وقاد بنفسه الحركة الوطنية .

وإذ ذاك لجأت فرنسا إلى تغيير مقيمها العام فى تونس ربحاً للوقت

وانتظاراً للفرص السانحة وتلك طريقة اتبعتها فرنسا فى مستعمراتها إذ تكتفى بتبديل الأشخاص وتمادى فى نفس السياسة الاستعمارية .

ووصل المقيم الجديد (لوسيان سان) إلى تونس فى يونيو ١٩٣١ وهو أخطر مقيم عرفته ، فشرع حالا فى رفع الأحكام العرفية لكى لا يشاركه العسكريون فى النفوذ وعوض المجلس الشورى بالمجلس الكبير . وأسس وزارة العدل وفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية وأطلق الحريات من عقالها فازدهرت الحركة الوطنية وتعددت الصحف وكثرت الاجتماعات العامة .

ولم يتساهل المقيم الجديد فى ذلك الميدان إلا ليتمكن من تنفيذ خطته الاستعمارية الرامية إلى جعل تونس جزءاً من فرنسا ، ولا يتم ذلك إلا إذا عوض الفرنسيون التونسيين وشردوهم فى الصحارى ولذا فتح أبواب الهجرة للفرنسيين والمتفرنسين من أبناء أوربا . وفتح لهم أبواب الادارات التونسية ليتخذوا منها مرتزقاً يستولون بواسطتها على النفوذ والسلطة وأقطعهم الأراضى الشاسعة التى اغتصبها من العرب .

وتفطن الوطنيون إلى ذلك الخطر الجسيم وساند الملك شعبه وتوترت العلاقات بينه وبين فرنسا حتى أنه فى آخر الأمر هدد بالتخلى عن العرش إذا لم تنفذ فرنسا مطالب الشعب فكان جواب المقيم العام محاصرة القصر الملكى بقوات كبيرة من الجيش الفرنسى يوم ٥ أبريل ١٩٣٢ فهب الشعب وثارت ثائرته وعمت المظاهرات وسارت الجماهير عشرات الألوف ، على الأقدام من عاصمة تونس إلى شاطىء المرسى حيث القصر الملكى تأييداً لملكها ومؤازرة له . فلجأ المقيم العام إذ ذاك إلى المراوغة ووعد الملك وعداً صريحاً بإرضاء الرغبات الوطنية على أن يتأجل إنجازها إلى ما بعد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية (ميلران) لتونس .

وبعد أن تمت تلك الزيارة نكث (لوسيان سان) عهده وأصدر الأوامر الاستثنائية لتعطيل الحريات العامة وصادر الصحف ومنع الاجتماعات العامة .

وفقدت الحركة الوطنية إثر ذلك أكبر عضد لها بموت جلالة الملك محمد

الناصر فكانت مصيبة عامة أحدثت فراغاً لا يسد فلم تقدر الحركة الفتية على مقاومة موجة الاضطهاد فخمد نشاطها وقل عملها فاختار الشيخ عبد العزيز الثعالبى إذ ذاك الهجرة إلى الشرق .

الحزب الحر الدستورى الجديد

مرت بتونس بعد سفر الثعالبى فترة ركود دامت أعواماً قليلة إذ رجع جماعة من الشباب القومى النشيط من فرنسا حيث أتموا دراستهم ومن بينهم الأستاذ « الحبيب بورقيبة » الذى امتاز بشخصية قوية وإرادة فعالة وفكر واضح جلى واجتمع هؤلاء الشبان حول جريدة « صوت التونسى » التى أصدرها الأستاذ « الشاذلى خير الله » عام ١٩٢٩ ووجدوا مجالا واسعاً للعمل عند ما صادف انعقاد المؤتمر الأنخارستى عام ١٩٣٠ وقد اعتبره الفرنسيون حملة صليبية جديدة ومقدمة لفرنسة التونسيين بطريق التنصير وقررت سلطات الحماية إقامة الحفلات فى تلك السنة نفسها بمناسبة مرور خمسين سنة على احتلال تونس .

فجرد الشباب أقلامهم وشنوها حملات قوية شديدة على الاستعمار ونواياه والتف الشعب حولهم مؤيداً ومؤازراً وتحمس لهم لما قدمتهم الإقامة العامة للمحاكمة لأجل مقالاتهم بجريدة « صوت التونسى » فتحرك الشعب دفاعا عن خيرة شبابه ونظم المظاهرات فى أكبر مدن المملكة وخاصة أمام المحكمة الفرنسية حيث رفع الحبيب بورقيبة على الأكف . ولما رأى المقيم العام هذا التضامن القوى عدل عن المحاكمة ولكنه أصدر أوامر استثنائية جديدة لتشديد ما كان أصدره (لوسيان سان) من قبل .

وفى شهر نوفمبر ١٩٣٢ أسس الأستاذ الحبيب بورقيبة جريدته الشهيرة « العمل التونسى » فالتفت حوله أقوى العناصر الوطنية وأخذ حالا يهاجم قانون التجنس الذى أصدرته الحكومة الفرنسية تحت تأثير (بول بنكور) سعياً وراء فرنسة العباد والبلاد وأبان بإيضاحه المعهود ما فى هذا القانون من خطر جسيم على كيان الشعب التونسى العربى المسلم فلجأت فرنسا إذ ذاك إلى رجال الدين ليؤازروها فى القضاء على شعب كامل فأصدروا بالفعل فتوى أدعوا فيها أن المتجنس لا يعد كافراً ويجوز دفنه فى مقابر المسلمين .

فصدع الحبيب بورقيبة بأن هؤلاء الرجال خونة يتاجرون بالدين ولا يمثلون الإسلام والمسلمين ووجه نداءاته للشعب ليدافع عن مقابره . فهب الشعب لندائه . ولما مات عدد من المتجنسين فى مختلف أنحاء القطر احتل الجماهير المقابر للذود عنها ومنعوا القوات العسكرية الفرنسية من دفن هؤلاء المتجنسين بها وكثرت هكذا المصادمات الدامية وخاصة بمدينة المنستير حيث استشهد عدد من الوطنيين وجرح منهم عشرات .

ولما رأى أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى نشاط هؤلاء الشبان ومقدرتهم والتفاف الشعب حولهم عقدوا مؤتمر الحزب — ١٢و١٣ مايو ١٩٣٣ — وقرر المؤتمر بالإجماع قبول هيئة جريدة « العمل التونسى » فى اللجنة التنفيذية كما قرر تحت تأثير هؤلاء الشبان « أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعاً بعد تجربة دامت سنوات طويلة » وأن غاية الحزب التى يعمل لتحقيقها هى « تحرير البلاد ومنحها دستوراً يحفظ شخصيتها ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة المتحكمة فى مصيرها » .

وإذا بالحزب الحر الدستورى الذى كاد يضمحل فلم يبق منه غير الاسم مدة الفتور والركود يجدد تجديداً عميقاً تحت تأثير عنصر النشاط والحياة وشعر الشعب كله ببعث وطنى قوى ونشاط لا ينى ، وعمل جدى لا يفتر واتجاه واضح فى الصمود فى وجه المستعمر ، ومقاومته مقاومة فعالة ، والشىء الجديد هو شعور الشعب بأن الحبيب بورقيبة ورفاقه على استعداد تام للتضحية وتحمل الأخطار والعذاب فى سبيل بلادهم .

فازداد الشعب حماسة فى مقاومة التجنيس ويقظة فى المحافظة على مقابره خوفاً من أن يدفن فيها متجنس إلى أن اضطرت الإقامة العامة الفرنسية إلى النزول عند إرادته ، وإذا بها تأخذ قرارين فى آن واحد فتكون مقابر خاصة بالمتجنسين من جهة ولكنها من جهة أخرى تصدر أمراً بحل الهيئات السياسية التونسية ، أى الحزب الحر الدستورى وبتعطيل الصحافة الوطنية .

ولم يدم الوئام داخل اللجنة التنفيذية للحزب بين عناصر الشباب الناشط الجدى وبين الشيوخ المؤسسين للحزب ، بل احتد الخلاف واستفحل لأتفه الأسباب ولم يمكن حسمه فاجتمع إذ ذاك مؤتمر عام نظامى للحزب بمدينة

قصر هلال — مارس ١٩٣٤ — ليكون حكما بينهم ، وحضره رجالات الحزب ونواب عن كافة فروعه ومنظماته وتيقن إذ ذاك شيوخ الحركة أنه أسقط فى أيديهم وأن الأغلبية الساحقة مع الشبان العاملين فامتنعوا عن الحضور . وانتخب المؤتمر هيئة إدارية وتنفيذية جديدة سميت « بالديوان السياسى » واختار الأستاذ الحبيب بورقيبة أميناً عاماً للحزب .

وسمى الحزب الحر الدستورى التونسى منذ ذلك العهد بالدستور الجديد أى المتجدد ، كما أطلق اسم الدستور القديم على جماعة الشيوخ الذين أبوا حضور مؤتمر قصر هلال .

وسار الحزب الجديد قدماً فى أعماله ونشاطه المتزايد باندفاع وحماسة واتصل قادته بالشعب اتصالا متيناً وثيقاً لإيقاظ الشعور الوطنى فيه وإحياء لوعى القومى فى نفسه وتدريبه على الحياة السياسية العملية .

ووصل تونس إذ ذاك الطاغية (بيروطون) كمقيم عام . وأظهر استعداداً للتفاهم بإعطاء ترضيات طفيفة وسعى لإخماد نشاط الحزب ببعض الوعود ولم يقيد عمل رجاله ظناً منه أن الخلاف بين التونسيين سيشتد وأن الخصومة بينهم تريح فرنسا واستعمارها منهم جميعاً لاشتغالهم ببعضهم ، وإذا بالحبيب بورقيبة وصحبه يغتنمونها فرصة لمضاعفة عملهم ، فأصدروا جريدة «العمل» وعقدوا الاجتماعات العامة فى أكثر مدن المملكة وقراها وجرفوا وراءهم الشعب جرفاً .

فلما رأى (بيروطون) خطر هذه الحركة الجبارة أراد محوها فألقى القبض على قادتها — ٢ سبتمبر ١٩٣٤ — ونفاهم إلى برج القصيرة بالصحراء وكانت موجة من الاضطهاد لم يسبق لها نظير . وكان رد الفعل من الشعب عنيفاً شديداً فعمت الاضطرابات فى القطر التونسى كله وخرج الجماهير فى مظاهرات كبرى وأعلنوا الاضرابات العامة وتعددت الصدمات الدامية بين الشعب والقوات الفرنسية المسلحة ، وكانت أقواها بالمكنين وقصر هلال وطبربة والبرجين ونفطة ومنزل تميم .

واستمر التشويش عامين كاملين حتى أجبرت فرنسا على تغيير سياستها فاختار رجال الواجهة الشعبية بفرنسا الذين كانوا على وشك استلام الحكم بها « أرمان جيون » لتعويض (بيروطون) الطاغية فى الإقامة العامة .

ودخل تونس فى أبريل ١٩٣٦ فبادر باطلاق سراح القادة المعتقلين وأطلق الحريات العامة .

فاستأنف الحزب نشاطه باندفاعه المعهود وجدد فروعه فى أكثر المدن والقرى وأصدر صحفه وخاصة جريدة « العمل » وبث دعاته فى كل جهة وساعد على تجديد الحركة العمالية وإحياء النقابات التونسية وتعددت حوله جمعيات الكشافة والشباب .

وقام زعيم تونس « الحبيب بورقيبة » بسفرتين إلى باريس — ١٩٣٦ و ١٩٣٧ — لنشر الدعوة لفائدة بلاده وإقناع الدوائر الفرنسية الرسمية بارضاء رغبات الشعب ، وكان الطلب الرئيسى فى الرغبات المستعجلة منح تونس برلماناً وحكومة مسئولة أمامه . وكان لعمل « الحبيب بورقيبة » نتيجة إذ حصل على بعض الوعود التى لم تنجز ولكنه أقنع الوزير «فيانو» بنظريته فرأى « فيانو » من المحتوم عليه أن يزور تونس . وألقى خطاباً فى مذياعها اعترف فيه « بأن الشكوك تحوم حول الإدارة الفرنسية بهذه البلاد » وأعلن عن وجوب « إصلاح الإدارة التونسية وإشراك التونسيين فى إدارة شؤون بلادهم » . وإذا بالحكومة الفرنسية تقصى الوزير «فيانو» عن منصبه تحت تأثير العناصر الاستعمارية وحملة الجالية الفرنسية بتونس .

وغيرت فرنسا سياستها منذ ذلك الحين من غير مبرر وأصدر المقيم العام أوامره بتعطيل الحريات وخاصة حرية الاجتماعات فعقد الحزب مؤتمره السنوى — نوفمبر ١٩٣٧ — الذى قرر متابعة الكفاح وافتكاك الحريات ، إذ الحرية لا توهب وإنما تؤخذ ، ورد العدوان بالعدوان والعنف بالعنف ووضع خطة للمقاومة .

وحلت بالمغرب كله موجة شديدة من الاضطهاد الاستعمارى وبدأت بمراكش ثم الجزائر فأعلن الحزب تضامن تونس مع شقيقتيها وقرر أن يقوم شعب تونس بإضراب عام — نوفمبر ١٩٣٧ — احتجاجاً على سياسة فرنسا التعسفية .

ثم إنه عادى فى نشاطه العادى واجتماعاته الشعبية الكبرى رغم تحجيرها تنفيذاً لقرار المؤتمر ، إذ الاتصال بالشعب ضرورى حيوى بالنسبة للحركة

الوطنية ، وما منع الاجتماعات إلا فصل قاطع بين القادة وبين الشعب ، وإخماد للروح القومية ، وقتل محتوم للحزب .

ووقع أول اصطدام عنيف بين القوات الوطنية والقوات الفرنسية المسلحة بمدينة بنزرت — يناير ١٩٣٨ — استشهد فيها عدد وافر وجرح عشرات .

فاجتمع المجلس الملى للحزب فى شهر مارس ١٩٣٨ ، وقرر بالإجماع عدم الرضوخ للقوانين الظالمة والأوامر الاستعمارية الاستثنائية . وقد وصلت الوقاحة والصلف بالسلطات الفرنسية إلى تحريم رفع العلم التونسى أو اتخاذه شارة . وتفرق قادة الحزب فى مختلف جهات المملكة ليقودوا الشعب فى كفاحه ، وليعلموه التمرد على القوانين الاستعمارية . وكانت واقعة وادى مليز — ٤ أبريل ١٩٣٨ — عنيفة دامية ، ورد الوطنيون هجوم القوات الفرنسية ، واشتبكوا معهم فى معركة دامت أكثر من نصف يوم ، وسقط الشهداء عشرات والجرحى مئات ، وانتشرت الاضطرابات والاصطدامات إلى جهة الكاف .

وكان يوم ٨ أبريل يوما مشهودا ، أضربت فيه المملكة التونسية عن العمل تنفيذا لقرار الديوان السياسى ، فتعطلت المصالح العامة ، وتوقفت المواصلات ، وأغلقت الأسواق والدكاكين ، وشلت حركة الموانى ونزل الشعب إلى الشوارع فى مظاهرات منظمة رهيبة ، وبلغ عدد المتظاهرين والمتظاهرات فى مدن القطر وقراه أكثر من مليون نسمة حسب الاحصاءات الفرنسية نفسها . وهو عدد ضخم بالنسبة لبلاد لا يزيد سكانها على الثلاثة ملايين ونصف ، ورغم كثرة الناس لم يقع ولا حادث ، بل كانت السكينة والنظام يسودان الجماهير .

وإنه لنجاح باهر أحرزه الحزب الدستورى الجديد ، فحقق هدفه الرئيسى الأول وهو إيقاظ الضمير القومى ، وبث الشعور الوطنى فى جميع الطبقات ، وتوحيد صفوفها لمكافحة الاستعمار . وقد تنبأ أحد أقطاب الاستعمار من دعاة النظرية الاستعمارية القائلة بوجوب فرنسة المغرب وتونس خاصة ، تنبأ باستفحال الحركة الوطنية ، ودعا لاستئصالها قبل أن تفوز . قال فى مقدمة كتاب سماه « على أثر رد بالك » نشره سنة ١٩٢٦ :

« إن الدستور بالنسبة للحماية الفرنسية كالمرض المزمن عند الرجل الكهل فإما أن يتخلص من مرضه وإما أن يقتله المرض .

ولم تقدر الحماية الفرنسية على التخلص من الحزب الحر الدستورى التونسى الذى أصبح الشعب التونسى بأسره .

ولما شاهدت السلطات الفرنسية الخطر الداهم الذى يهدد استعمارها ، بيتت أمرها بليل ، وتآمرت على شعب تونس الأعزل ، وألقت القبض يوم ٩ أبريل صباحا على الأستاذ على البلهوان ، وبثت أعوانها بين الطلبة وفى الأسواق ليعلنوا ذلك الخبر ، وتجمهر الشعب أمام المحكمة الفرنسية ليخلصوا أحد قادتهم من السجن . وقد كمنت القوات الفرنسية المسلحة فى جوارها ، واندفعت من مكمنها تحصد الشعب حصداً بأسلحتها النارية السريعة الطلقات ، وهاجمت الدبابات والمصفحات الجمهور الأعزل من ناحية أخرى ، فكانت أدمى مجزرة عرفتها تونس : مئات من القتلى ومئات أخرى من الجرحى .

وألقى القبض من الغد — ١٠ أبريل — على الزعيم « الحبيب بورقيبة » وهو مريض فى فراشه .

وصدرت الأوامر من الإقامة العامة الفرنسية بتعطيل الحريات كلها وحل الحزب الدستورى التونسى ، وأعلنت الأحكام العرفية فى البلاد .

وانتشر الجيش الفرنسى يقتل ، ويعذب ، ويعتدى على الناس فى الشوارع ، ويهاجمهم فى بيوتهم ، وينتهك الحرمات ، ويفسد الأرزاق ، ويعيث فسادا .

وغصت السجون والمعتقلات بعشرات الآلاف من الوطنيين ، وأخذت المحاكم العسكرية تصدر أحكامها بالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والسجن على مئات من التونسيين .

وابتدأت المحنة الكبرى التى دامت خمس سنوات لم يعرف شعب تونس خلالها غير البطش والطغيان .

المقاومة :

ولكن الشعب لم يستسلم ، ولم يخنع ، بل استمر عدة أشهر فى مقاومة شديدة عنيفة دامية لأن عمل الحزب كان عميقا بقدر ما كان منتشراً . وقد

بلغت كلمات الحبيب بورقيبة إلى القلوب ، إذ كانت وصيته التى كررها فى كل اجتماع : « ليست الوطنية تصفيقا وهتافا وأناشيد وحضور الاجتماعات فى حالة السلم ووقت الراحة ، إنما الوطنية عقيدة وإيمان بحق كل فرد فى الحياة والتمتع بالحرية والسيادة فى بلاده ، الوطنية سعى وعمل وصبر وثبات وقت الشدة والكفاح » .

ووجدت المقاومة بعد حين دماغها المسيّر ، وعقلها المدبّر ، وبطلها الجسور ، عندما رجع الدكتور الحبيب ثامر من فرنسا ، فأخذ قيادتها ، ونظم الحركة الوطنية خفية ، وشكل شعبا للحزب سرية ، وجمع الشتات وكتل القوات ، وأحدث المواصلات بين الجماعات المكافحة . فكانت نشرات الحزب توزع فى يوم واحد فى جميع أنحاء القطر التونسى . وازدادت هكذا الحركة انتشاراً وشدة حتى اضطرت فرنسا إلى التخفيف من اضطهادها ، وصدرت بعض الصحف الوطنية إذ ذاك ، نذكر من بينها « تونس الفتاة » وجريدة « تونس » .

ولما أزمع رئيس الحكومة الفرنسية ايدوار دلاديبه على زيارة تونس رداً على إيطاليا التى أظهرت أطماعها فيها جهرة ، اغتنمها الحزب فرصة ليلفت أنظار الرأى العام العالمى لمطالبه فى الحرية والاستقلال . وأصدر الدكتور الحبيب ثامر أوامره للشعب الدستورية السرية جميعها ، فاقتبل الرئيس الفرنسى بمظاهرات شعبية صاخبة تعلوها اللافتات الكبرى تحمل رغبات الشعب فى إطلاق سراح الزعماء والحرية والاستقلال ، وتتصاعد منها الهتافات بحياة تونس حرة مستقلة ، وحيث ماسار إلا وأصمت آذانه صيحات الجماهير . وكانت أروع المظاهرات ببنزرت وباردو وتونس وصفاقس .

وكانت كل مظاهرة تتبعها موجة من الاعتقالات والمحاكمات .

وما شهرت الحرب حتى اشتد الاضطهاد وعم القمع ، فانقلبت حركة المقاومة إلى حركة مقاومة عنيفة ، فدمرت مصالح الفرنسيين وحرقت ضيعاتهم وقطعت سكة الحديد مرارا وتكرارا وكذلك أسلاك التليفون وأعمدته ووسائل المواصلات وخاصة التابعة منها للجيش الفرنسى .

وأعلن الجنود التونسيون الذين أدمجتهم فرنسا فى جيوشها حركة

العصيان ، وامتنعوا عن الدفاع عن الأرض الفرنسية . وثار المرابطون منهم بالقطر التونسى ، واستولوا على مدينة القيروان ؛ وشوشوا مدينة قابس ؛ فحاربتهم فرنسا ، ولم تلن فى قمعهم ؛ ثم جردتهم من كل سلاح وسجنتهم فى الثكنات لا يفارقونها خلال الحرب .

التنكيل والتعذيب :

لم تكتف السلطات الفرنسية بالاضطهاد العام ، واعتقال الوطنيين بالجملة حتى غصت بهم المعتقلات والسجون ، واكتظت سجون الجزائر نفسها ، ونقلت عدداً منهم إلى سجون فرنسا ، بل عمدت إلى أنواع من التنكيل والتعذيب كنا نظن أن التاريخ طواها مع القرون المظلمة والعصور المتوحشة قبل أن نراها بأعيننا ونحمل سماتها فى أجسامنا ، ولو جمعت ماشاهدت منها وجربت بنفسى لملأ كتابا . ولا يتسع المقام إلا لسرد بعضها من غير تفصيل .

دخل معنا إلى السجن العسكرى بتونس شاب لم يتجاوز الخمسة والعشرين من عمره اسمه «عبدالعزيز» ؛ وكنا نسكن كل واحد منا زنزانة — أى غرفة صغيرة جداً — فمرض عبدالعزيز ، واشتدت به الأوجاع ، وعسر علينا الاتصال به أو التفريج عنه فى ذلك السجن الذى كان يخيم عليه جو من الإرهاب والاضطهاد ، وكنا نبيت الليل كله ونحن نستمع إلى أنين المريض ، ولا تغمض لنا جفون ، ولا مسعف ، ولا طبيب ، ولا دواء .

وفى الليلة الثالثة سمعنا منه صيحة أزعجتنا . وتوالت صيحاته فى الظلام ، أدخلت على قلوبنا الوحشة ، وحيرت الهواجس ، وبقى يصرخ صرخات كأن أحشاءه تتقطع إلى السحر فهدأ وسكن . ولما فتح الحارس فى الصباح غرفته وجده ميتاً ، وعلمنا فيما بعد أن أمعاءه ثقبت . وكانت عملية جراحية ربما تنجيه ، أو تخفف على الأقل من آلامه . وكم من أمثال « عبد العزيز » من الشباب التونسى ذهبوا ضحية الإهمال وقسوة القلب .

وقد أصبحت مراكز البوليس فى تلك المدة أماكن تنكيل تقشعر منه الأبدان . فبعد أن يلقوا القبض على الوطنيين يحملونهم إليها ، ويشرعون فى تعذيبهم بالطرق القديمة وبالطرق العصرية المحدثة أيضا ، فأحيوا الخازوق

(وهو عمود طويل يجلسون عليه المحكوم عليه فيخرق أمعاءه) ولكن عوضوه بزجاجات . وكانوا يضعون أنابيب الماء فى فم التونسى ، ويملأون بطنه ، ثم يدوسونها بأقدامهم ، أو يرمونه فى غرفة مظلمة بها الجص ويبقونه أياماً متوالية حتى ينسل جلده وقسم من لحمه تحت تأثير الجص ، أو يسجنونه مع عدد كبير من رفاقه فى زنزانات فاقدة للهواء تقريباً ، ويبللون أرضها بالماء الكثير المخلوط بالبوتاس ، بعدأن يخلعوا عنهم ثيابهم ماعدا قميص وسروال ، وتمر عليهم الأسابيع والأشهر أحياناً فلا يتمكنون من النوم فى الليل ، ولا من الراحة فى النهار فوق الماء والبوتاس . ولا يعطونهم من الأكل إلا قطعة صغيرة جداً من الخبز فقط وكوبا من الماء فى الصباح وآخر بعد الظهر . فكانت أجسامهم ترتعش وترتجف من البرد الشديد وهم جياع عطشى . ومازالت أصواتهم ترن فى أذنى ، وهم يتلهفون لجرعة ماء ويتوسلون للحارس بيترى : يا عرف بيترى ! أنا عطشان !.! عطشان الله يبقى لك أولادك أغثنى بشربة ماء ! أنى أموت ! أموت ! . وكان الحارس يجيبهم (مو ....ت) ! بالتطويل هكذا ؛ ويحمل أكثرهم من تلك الزنزانة إلى مستشفى السجن حيث يموتون .

أما الوطنيون الذين نقلتهم السلطات الفرنسية إلى سجون الجزائر ، فلم يرجع إلى تونس منهم إلا الثلث تقريباً ، ومات الباقى أشنع موت . ولقد سمى بعضهم سجن « لامبيز » الشهير بجهنم البيضاء ، لكثرة الثلوج بجهته فى فصل الشتاء . كان كل تونسى يسكن غرفة ضيقة وحيداً فريداً ، والكلام محرم تحريماً باتاً كلياً ، وكانوا يجبرون على صناعة الحلفاء المبللة بالماء ، فى ذلك البرد القارس ، فتنتفخ أيديهم وتدمى ، وتتبلل أجسامهم التى لم تبق فيها قوة للمقاومة لفرط ما هم فيه من جوع . وكان الرعب يملأ قلوبهم كلما نزلوا إلى ساحة السجن وقت الطعام صفاً الواحد تلو الآخر ، خيفة من السجانين الذين لا يعرفون رحمة ولا شفقة ، وقد اختار مدير السجن عدداً من المجرمين الكبار والأشقياء سفاكى الدماء وقاتلى الأرواح واتخذهم أعواناً للسجانين ، وهم أقوياء الأجسام ذوو عضلات وشدة ، وأكثرهم من حثالة الأوربيين — ألمان وبولدنيين — وروس وفرنسيين وغيرهم — يعيشون عيشة ممتازة ويأكلون أكلا فاخراً ليحتفظوا بقواهم . وعلى صدر

كل واحد منهم قطعة قماش حمراء كعلامة وشارة ، ولذا سموا بكلاب الدم . وكانوا يترصدون المساجين عند مرورهم بالساحة ، ولأقل إشارة ، وأتفه عبارة تراهم ينقضون على التونسى انقضاضاً ، وينهالون عليه ضرباً ويدوسونه دوساً بأقدامهم وإذا بأسنانه تتطاير ودمائه تكسو الأرض وجسمه النحيف قد انهار ، فسقط مغشياً عليه ثم يأخذونه إلى زنزانة ضيقة مظلمة لا يدخلها هواء ولا ضوء فيتعذب فيها جوعاً وعطشاً ، ولا تسمع أناته طيلة إقامته بها إلا ضئيلة خفيفة . وبعد أيام يخرجونه منها لا يقدر على حراك ، فانى الجسم . ويزجون به فى بيت الموت ، وهو مستشفاهم فلا يلبث أن يموت . وقد قضى عشرات وعشرات من التونسيين نحبهم هكذا .

كنا نقرأ فى تاريخ فرنسا أن تحت قصورها وأبراجها وحصونها القديمة دهاليز وسراديب محفورة فى الأرض ، يضعون فيها المغضوب عليهم ، ويسمونها المنسيات ، وكنا نعتقد أنه لم يبق منها فى القرن العشرين إلا آثار يزورها السواح ويتفرجون عليها ، إلى أن نقلتنا السلطات العسكرية الفرنسية فى بارجة حربية من السجن العسكرى بتبرسق إلى حصن « سان نيقولا » بمدينة مارسيليا ، الذى اختيرُ كمعتقل لنا . فوصلناه برفقة زعيمنا الأستاذ الحبيب بورقيبة ، وأيدينا فى الأغلال والسلاسل . وكانت فرنسا على وشك الانهيار ، تحت ضربات الجيش الألمانى ، وقد سقطت باريس فى أيديهم — ١٤ يونيو ١٩٤٠ — فأمرنا الحراس والجندرمة بنزع ثيابنا تماماً ثم انهالوا علينا ضرباً . ثم ساقونا فى دهاليز تقطر ماء لفرط الرطوبة بها ، وأغلقوا علينا الأبواب ، وبقينا فى ظلام دامس . ولما استيقظنا لم نر إلا ضوءاً ضئيلا يأتينا من فوهة فى السقف . وإذا بها كالبئر علوا — أكثر من عشرة أمتار عمقاً . ووجدنا أنفسنا فى منسية من تلك المنسيات العتيقة . وقد عشنا فيها ستة أشهر كاملة حتى صار الواحد منا إذا ما خرج إلى ضوء الشمس ، ورأى الحركة والحياة حوله بقى مبهوراً مبهوتاً . وقل الأكل شيئا فشيئا وهزلت الأجسام حتى أصبحنا هيا كل من عظام . ولما وزن الأستاذ الحبيب بورقيبة نفسه ، رأى أن وزنه لا يفوق الخمسة والثلاثين كيلوجراما .

وما تلك إلا نماذج مما عاناه الوطنيون التونسيون . والأعجب أن العذاب لم يزدهم إلا عزما فى وجوب التخلص من الاستعمار الفرنسى الفظيع .

المنصف باى :

وأثناء ذلك الاضطهاد القاسى ، اعتلى عرش تونس — ٤ أغسطس ١٩٤٢ — الملك الصالح والوطنى المتحمس محمد المنصف باى الذى أدى يمين الخدمة الوطنية واشترك فى الحزب الدستورى منذ حياة أبيه ، عام ١٩٢٢ . واتصل بالشعب الذى أقام له الحفلات والاجتماعات ، والتف حوله وعلق عليه الآمال . فأهدى لشعبه ما يملك من مال ومتاع وسار سيرة العدل والإنصاف حتى لقب بعمر الثانى . وبقدر ما كان رحيما بالشعب بقدر ما كان صلباً شديداً مع أصحاب النفوذ من وزراء ومتصرفين ومديرين حتى انقطع الظلم وزالت الرشوة وساد الأمن والطمأنينة .

ونزلت جيوش المحور بتونس فى شهر نوفمبر ١٩٤٢ ، فأصبحت ميداناً للحرب ، واكتسحها الخراب والدمار . ولكن الشعب تآزر وتساند ، ولم يكترث بالقنابل والموت إذ حصل على ضرب من الحرية لم يعهده منذ انتصاب الحماية الفرنسية .

وقام الوطنيون المسجونون بثورة داخل السجن تحت قيادة الدكتور ثامر ، وسقط منهم عدد من الشهداء والجرحى ولم يتمكنوا من الحرية . بل أطلق سراحهم بعد حين بتدخل صاحب الجلالة الملك الصالح المنصف باى .

وسرعان ما كون الدكتور ثامر ورفاقه من جديد تشكيلات الحزب وعقد مئات الاجتماعات ، فالتف الشعب حوله وانتظمت فيه صفوفه . وكانت عناية الحزب موجهة خاصة إلى الشباب . فأسس له المعسكرات فى جميع أنحاء المملكة للتدريب ومدرسة لاخراج المسئولين والقادة ، ودروساً ليلية وتمارين أقبل عليها الشباب الوطنى إقبالا عظيما .

وقدم الملك عريضة لحكومة فيشى الفرنسية مطالباً فيها بحقوق شعبه ، ثم كون وزارة انتقالية برئاسة دولة محمد شنيق استعداداً لاستقلال بلاده وإرجاع السيادة التونسية إلى ما كانت عليه قبل الحماية الفرنسية .

وقد التزم جلالة الملك محمد المنصف ووزارته الحياد التام فى الحرب ، وكان موقف زعماء الحركة الوطنية مماثلا له . فرغم الضغط الذى ضغطته

على الأستاذ الحبيب بورقيبة ورفاقه الحكومة الايطالية الفاشية بروما بعد أن أخرجهم الجيش الألمانى بالقوة من سجون فرنسا ، لم يقفوا بجانب المحور بل قاموا بدعاية قوية لحمل الشعب كله على الحياد بمجرد رجوعهم إلى تونس .

ولكن الفرنسيين الذين رجعوا صحبة حلفائهم المنتصرين ودخلوا تونس يوم ٨ مايو ١٩٤٣ سعوا فى التعمية وقلب الحقائق ، وأذاعوا أن المنصف باى والحركة القومية كانوا جميعاً فى جانب المحور ، فنصبوا لهم العداء وشرعوا فى الانتقام منهم انتقاماً قاسياً . فخلعوا الملك ونفوه إلى صحراء الجزائر ثم منها إلى تنس على شاطىء البحر الأبيض المتوسط ، وأخيراً إلى مدينة بو بفرنسا حيث مات منفياً عن عرشه وبلاده ، ضحية الظلم السافر .

ونسى الفرنسيون محاربة أعدائهم الألمان والطليان ، وأخذوا يقتلون التونسيين فى كل مكان ، رمياً بالرصاص وبدون محاكمة ، وملئوا منهم المعتقلات والسجون ظناً منهم أن ذلك يغسل عنهم عار الهزيمة ويرجع اليهم ناموسهم القديم . فمزقوا بأيديهم معاهدة الحماية التى فرضوها عنوة والتى تنص على أن مهمتهم الأولى هى حماية الملك الجالس على العرش وعائلته ، وحماية البلاد وصيانتها من كل اعتداء . فسلموا البلاد إلى دول المحور وخلعوا الملك بأيديهم . والحقيقة أنه لم يبق لفرنسا مبرر قانونى لاستمرار وجودها بتونس . ولولا مساندة الجيوش الانجليزية والأمريكية لها وما أغدقوه عليها من سلاح لما تمكنت من البقاء بتونس ولا بالمغرب العربى .

وخير القادة البقاء مع شعبهم ومقاسمته أخطاره ، على الهجرة مع جيوش المحور واختفوا مدة لينجوا من الفتك الفرنسى إلى أن تدخل رئيس الولايات المتحدة روزفلت نفسه فى الأمر وضمن لهم حريتهم الشخصية . فظهروا إذ ذاك وشرعوا فى الاتصال بالشعب وتنظيم صفوفه سرا ، وأصدروا جريدة « الهلال » السرية بمعاونة بعض الشباب الوطنى . وكانت القوات الفرنسية المسلحة تهاجمهم فى أكثر الاجتماعات التى كانوا يعقدونها من غير انقطاع ، وتعلق بهم القضايا ، وتزج بهم فى السجون ، ولكنهم تمادوا فى نشاطهم رغم العراقيل كلها .

ولما بلغ قادة الحركة الوطنية أن ميثاق الجامعة العربية قد وقعت عليه الدول العربية ، أعدوا العدة لسفر الزعيم « الحبيب بورقيبة » إلى الشرق ليسمع صوت تونس المجاهدة . فغادر رئيس الحزب تونس خفية يوم ٢٦ مارس ١٩٤٥ وركب البحر فى زورق صغير من أراضى بلاده إلى طرابلس ، ومنها قطع قسما كبيراً من الصحارى على رجليه إلى أن وصل مصر بعد شهور ودخلها يوم ٢٦ أبريل ١٩٤٥ .

وشرع الحبيب بورقيبة هكذا فى كتابة صفحة جديدة من الكفاح ، إذ أخرج القضية من نطاقها الداخلى الضيق إلى النطاق العالمى الواسع .

الحركة الوطنية — المبادىء :

وجد قادة الحركة الوطنية مجالا من الوقت — مدة خمس سنوات متوالية سجناً — للتفكير ، وإعمال الروية ومراجعة أنفسهم فى الأحداث التى مرت بهم والمعارك التى خاضوها ، والنكبات التى لحقت بتونس ، وتناولوا بالبحث السياسة الاستعمارية الفرنسية وطرقها ، وقارنوا بينها وبين سياسة غيرها من الدول الاستعمارية ، وخاصة بريطانيا ، وتصفحوا تاريخ الأمم التى كانت مغلوبة على أمرها وتحررت من العبودية والرق . فخرجوا من تلك الأبحاث المتكررة ، والمحادثات الطويلة ، بأفكار تبلورت وتعمقت وقرأت للواقع حسابه وآراء مقامة على معرفة شعبهم ونفسية الخصم وطبيعته ووضعوا خطة سياسية طويلة النفس صعبة التنفيذ ، فيها المغامرة والمخاطرة وفيها أيضاً التعقل والحكمة ، وعلموا أن الارتجال فى قيادة الشعب يجر الخذلان والمهالك ، كما أن السير الثابت فى طريق معينة مضبوطة وخطة واحدة قد توضحت مبادئها العامة وتناسقت أجزاؤها وتكاملت ، وارتبط بعضها ببعض ، ضمان النجاح والنصر إذا كانت لها المرونة الكافية ، وأمكنها مسايرة الظروف والتقلبات العالمية والداخلية .

ومن البديهى أن الحركة الوطنية كجميع ما يقوم به البشر ، إذا كانت لا تبلغ الازدهار ولا تأتى ثمرتها إلا بالعمل المتدارك والتضحية المتوالية ، فهى للفكر أحوج وللروية والعقل مضطرة اضطراراً ، اذ السياسة ميدان تتبارى فيه المواهب والفطن ، وتتمارى فيه الأذهان والأفكار ، فتكون

الغلبة لمن هو أرجح عقلا وأنصع تمييزاً وأحد ذكاء وأجسر قلباً وأقل تهوراً . وقد سلم الشعب التونسى لرجال الديوان السياسى قيادته ، والتف حولهم ، ومنحهم ثقته ، وحكمهم فى الأموال والرقاب بعد أن سبر غورهم وجربهم المرة تلو الأخرى ، ورآهم صابرين ثابتين كالجبال الرواسى ، لا تتغلب عليهم الأحداث ، ولا تقهرهم المصائب ، ولا يخضعهم عذاب ، ولا يفل فى عضدهم نفى ولا سجن ، ولا حر الصحارى المحرقة ، ولا ثلوج معتقلات فرنسا المبيدة ، إيمان لا يتزعزع وعزم لا ينثنى ، وعمل لا ينقطع . وكان يقين القادة لا تردد فيه فى أن الشعب سيعينهم على تحقيق ما وضعوه من خطة . وقد سار فعلا فى الطريق التى عبدوها .

وكانت الحرب إذ ذاك تطحن القسم الأكبر من آسيا وأوربا وأفريقيا والقوات الألمانية فى مدها متقدمة قبل أن يأتيها الجزر . وكانت عواطف غالب العالم العربى إلى المحور أميل ، وعن الحلفاء منحرفة لما ناله من بعضهم من ظلم وعدوان واستعمار . وقد رأى شعب تونس قوات الجيوش النازية تحتل باريس وترغم أنف فرنسا وتتغلب عليها قهراً فى أيام معدودات . فانساق جزء كبير من التونسيين — مثقفين وعمالا وأغنياء — إلى حب الألمان والشماتة بخصمهم المنهار ولكن الحبيب بورقيبة رأى خطر الاندفاع العاطفى ، فعدد الإنذارات إلى تونس وسانده رفاقه المساجين معه لإبعاد التونسيين عن الارتماء فى أحضان المحور ، لأن السياسة الرشيدة لا تقام على العواطف ولا تنقاد للأهواء ، ولكنها تسير حسب مصالح الوطن العليا فماذا تنتظر تونس من المحور غير تقديمها هدية إلى موسولينى . ونحن نعلم ما فعله الإيطاليون عامة والفاشيون خاصة فى ليبيا ، فليس من الرشد فى شىء أن نخرج من استعمار فظيع لنقع فى استعمار أفظع . أضف إلى ذلك اقتناعنا بهزيمة المحور . وينبغى لتونس ألا تكون فى شق المغلوبين . وقد تحققت تنبؤات الحبيب بورقيبة كلها . فلما أخرجنا الألمان من سجون فرنسا سلمونا إلى الطليان ، وجرت محادثات مع المسؤلين هناك ، فلم نقبل كأساس للمفاوضة إلا الاعتراف حالا باستقلال تونس وتسليم النفوذ بها إلى التونسيين ، فأجاب نائب وزير الخارجية الإيطالية : « هل تظنون أن إيطاليا خاضت الحرب لتهب لكم تونس وهى إنما تريدها لنفسها » .

ففسدت العلاقات منذ ذلك اليوم بين القادة الوطنيين وبين الحكومة الإيطالية . ولما رجعوا إلى تونس أسرعوا إلى بث فكرة الحياد ثم الاتصال مع ممثل أميركا لدى السلطات التونسية القنصل (دوليتل) خلال واجهة القتال ، فكان أكبر عون لهم فيما بعد .

وكان هكذا اختيار القادة لمعسكر الحلفاء — رغم وجود فرنسا بينهم — أكبر ضمان لحياة الحركة الوطنية وبقائها ، واستمرارها .

وما ان انتهت الحرب العالمية الثانية حتى تعالت أصوات الشعوب المغلوبة على أمرها ، وصرخ مئات الملايين من البشر مطالبين بحقهم فى الحرية والاستقلال ، واكتسحت موجة التحرير القسم الأكبر من آسيا وكأنها توقفت قليلا عند حدود أفريقيا وكان ميثاق الأطلنطى ثم ميثاق سان فرنسيسكو ثم تأسيس الأمم المتحدة ، مبعث الآمال الجسام والدليل على أن الموازنة العالمية قد تغيّرت ، وأن أوربا الغربية المستعمرة لم تبق صاحبة الكلمة النافذة والسيطرة المطلقة على البحار السبعة والقارات الخمس ، بل أصبحت هي نفسها بين عملاقين عظيمين : روسيا الشيوعية فى الشرق والولايات المتحدة الأمريكية فى الغرب .

فما هو حظ تونس يا ترى من هذا الانقلاب العالمى ، فقد ساعدت الظروف العالمية بعض الشعوب على نيل استقلالها الاسمى ، ولكن الاستقلال الحقيقى لا يوهب ولا يعطى ، إنما يؤخذ ويفتك ، ولا يحصل عليه من الشعوب إلا من كان أهلا له . وقد قطع الشعب التونسى المرحلة الأولى الأساسية فى سيره نحو الاستقلال ، فتغلغلت الفكرة الوطنية فى نفسه ، وبلغت الدعوة جميع الطبقات ، واكتسحت المدن والقرى والبوادى ، ولم تبق مجرد عاطفة وحماسة واندفاع ، بل تبلورت العاطفة فى فكرة واضحة جلية . وفهم الشعب فى مجموعه أن الروح الوطنية ترمى إلى عمل إيجابى وبناء وتشييد فى جميع الميادين . وتكوين قوة فعالة لانجاز تلك المشاريع ، بقدر ما ترمى إلى سد الأبواب فى وجه الخصم الاستعمارى اللدود ومكافحته دوما واستمرار مكافحة لا تنقاد للبغض الأعمى والكراهية المتنطعة ، بل فيها التمييز الواضح بين حاملى الفكرة الاستعمارية وغيرهم من الفرنسيين أنفسهم ، وأن لا عدو غيرهم ، فيعمل على جلب بقية الجاليات

الأجنبية واستمالتها ، ويسعى لإقناع الفرنسيين الأحرار ليكونوا أعوانا له ودعاة لقضيته العادلة .

فأقام شعب تونس الدليل تلو الدليل على أنه بلغ رشده السياسى واكتمل وعيه القومى ، وتعمق فى شعوره الوطنى ، وأصبح يتفهم أدق المواقف السياسية ، ويوجه ضرباته إلى خصمه الوحيد : الاستعمار وأنصاره وبعد جهاد مرير مستمر خاضه وراء حزبه الحر الدستورى — طيلة عشرين سنة ، صبر وصابر وثبت وغامر فيها ، أصبح لا يخشى عليه من التفكك والابتلاع ، واقتنع أنه شعب عربى مسلم صاحب مجد تالد ومدنية خالدة وتاريخ عظيم ، وأعرب عن ارادته الراسخة فى أن يحيا حياة العزة والكرامة ، وأن يقيم على تراثه الباقى ، مجتمعاً جديداً ونظاماً حديثاً ومدنية تماشى روح العصر الحاضر . ففى إمكان القوة الاستعمارية الغاشمة العمياء أن تزهق الأرواح وتعذب الأشخاص وتفسد الأقوات والأموال وتخرب البيوت . وفى امكانها أن تسجن الأجسام وأن تضيق عليها ، ولكن يستحيل عليها أن تقتل الفكرة الحرة الطليقة التى تعددت بتعدد معتنقيها ، ونمت وانتشرت ، وسكنت النفوس التى لا تسجن ، وتغلغلت فى القلوب التى لا تغل ، وأصبحت عقيدة وايماناً لا يقتلع .

ومنذ ذلك الحين شرعنا فى المرحلة الثانيه الأساسية وهى معركة افتكاك النفوذ السياسى ونقله من يد الفرنسيين إلى أيد تونسية ، وهو عمل إيجابى صعب محفوف بالأخطار لأن الاستعمار الفرنسى توغل فى البلاد وتغلغل ، ورمى عروقه فى أرضها وانتشر على سطحها .

فالمراكز الرئيسية فى الإدارات التونسية كلها ، ومعاقل النفوذ والسلطة بها فى قبضة الفرنسيين حتى أنها أصبحت آلة مسخرة لخدمة مصالحهم والمحافظة على امتيازاتهم المجحفة . والتشريع وسن القوانين فى أيديهم أيضاً قد مكنهم من إعطاء اعتداءاتهم المتوالية صبغة قانونية وطلاء شرعياً كاذباً . والمال الذى تخضع له الرقاب وتقوم عليه الأعمال فى تصرفهم إذ أنهم يتحكمون فى الميزانية التونسية — دخلا وخرجا — كما تمليه عليهم أهواؤهم ومصالحهم :

ثم إن الاستعمار الفرنسى مال إلى نفوس قسم من التونسيين يدنسها ، ويفسدها بل يختار أسقط الناس وأحطهم خلقاً وأطوعهم لإرادته وشهواته وإن كانوا خلوا من كل ثقافة أحياناً ، فاقدين لكل ضمير فيتخذهم أعوانا أذلاء خانعين ويسند إليهم المناصب العالية والوضيعة ، ويطلق يد أطماعهم فى أرزاق الناس ويفتح لهم أبواب الإرتشاء على مصراعيها ويجعل من عباد الدرهم والدينار الذين يسيرون فى ركب كل قوى جبار ويميلون مع النفوذ حيث مال كالظل التابع لصاحبه صنائع له ومريدين . فيكون زمرة من الخونة المارقين ، قد تعودوا الخيانة ومرنوا على الغدر والنفاق حتى أنهم أسرعوا إلى خيانة أسيادهم الفرنسيين عندما احتلت جيوش المحور تونس ، وباتو أكثر نازية من الألمان أنفسهم . وقد انتقم الفرنسيون من بعضهم وحكموا عليهم بالأعدام — كعلى بن ضياف الذى كان عاملا (متصرفاً أو مديراً) فى الجنوب التونسى أثناء الحرب ثم عفوا عنهم وأرجعوا أكثرهم لمناصبهم . وهؤلاء هم أصدقاء فرنسا .

ثم إن الاستعمار الفرنسى بقى بتونس سبعين سنة ، فوجد من الوقت ما يكفيه لمعرفة سهولها وجبالها وقراها ومدنها ، والمراكز الاستراتيجية المهمة فيها والطرق المتحكمة حربياً فى أجزائها . فاحتلها جميعاً بقواته العسكرية وبث البوليس الفرنسى فى كل مكان ، وجعل من الجندرمة — أى الدرك الوطنى الفرنسى — أسياداً يسيطرون على داخل المملكة كلها ، بدعوى المحافظة على الأمن ، وبنى لهم من الميزانية تكنات كالقصور فى كل مكان ، وأغدق عليهم من مال التونسيين ما يمكنهم من شراء الضمائر وتكوين العيون فى الأسواق ، وأحياء القبائل وغياض المزارعين والفلاحين ، فتمكن هكذا من الإستيلاء على القطر التونسى استيلاء عسكرياً بوليسيا شديداً محكماً .

وينبغى ألا ننسى أن الفرنسيين استحوذوا شيئاً فشيئاً على جميع الميادين سياسية وإدارة وتعليما واقتصاداً وزراعة وتجارة — وكادوا يقفلونها فى أوجه التونسيين ويحرمونهم من كل نشاط ما عدا الإشتغال كعمال عند الفرنسيين . ولكن التونسيين لم يستسلموا فى أى ميدان وقاوم كل جماعة منهم لإثبات وجودهم وضمان حياتهم حتى جاء الحزب فوحد الجهود ، ونظم

الصفوف ، واتخذت إذ ذاك المقاومة شكلا جديداً متناسقاً لإيقاف ذلك التيار الجارف والموت الداهم .

تلك هى بعض الصعوبات الرئيسية التى يجب التغلب عليها ، وذلك هو الاستعمار الذى تعززه فرنسا بأموالها وجيشها وقوات مستعمراتها ، فكيف يمكن صدها عن دوس تونس الصغيرة ومحوها ؟ فلا بد إذن من التفكير الرصين لتوفير أسباب النجاح واجتناب ما أمكن من أسباب الخيبة . وشروط النجاح ثلاثة . أولها اعتماد الشعب على نفسه حتى يكون من ضعفه قوة ، ومن تشتته وحدة ، ويغذى فى أبنائه روح التضحية ، وثانيها تكوين عطف عالمى ، من الشعوب والحكومات لتساند تونس فى قضيتها وثالثها اختيار الظروف العالمية الملائمة .

غايات الكفاح التونسى أو المبادىء التى يناضل من أجلها شعب تونس :

ليس من باب الصدف أن صرح الصحفى الفرنسى الشهير « جان روس » فقال أغرب ما أحدثه الحزب الدستورى بتونس أنه كوّن رجالا أحراراً مستقلين فى تفكيرهم فى بلاد لا تتمتع بالحرية ولا بالاستقلال ، ولم يعرب عن رأيه هذا إلا بعد أن زار أغلب جهات المملكة التونسية ، بصحبة الحبيب بورقيبة ، وجالس جميع الطبقات ، وتحدث مع جميع الأوساط من مثقفين وتجار وعمال وفلاحين وغيرهم . ولقد تعجب مما شاهده وسمعه ، وأن ملاحظاته تنبىء عن أمر واقعى محسوس كان نتيجة لعمل دام عشرين سنة ، وجه الحزب أثناءها عنايته إلى تكوين الفرد التونسى وتبديل نفسيته حتى أيقظه ودربه وصيّره عضواً عاملا صالحاً فى المجتمع عارفاً بواجباته وحقوقه ، مميزاً لأدق المواقف السياسية ، متفطناً لألاعيب الاستعمار وأذنابه ، معتمداً على نفسه . وقد كانت الثورة الوطنية الكبرى فى النفوس والعقول فأذهبت عنها الجمود والركود ، وخلصتها من الخوف والأوهام وعبادة التقاليد البائدة ، وأحيتها من جديد فكأنها بعثتها بعثاً وغيرت فى نظرها سلم القيم حتى آمنت بأن الموت أفضل من حياة الذل والهوان ، وأن حياة بلا كرامة شخصية ولا عزة وطنية ، ولا ضمان للعيش ولا حرية فردية وجماعية إنما هى الموت نفسه ، بل أشنع منه ، لأنها تنزل بالإنسان

إلى مستوى الحيوانات والبهائم ، حقاً إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وقد غير التونسيون ما بأنفسهم ثم انقلبت تلك الثورة النفسية إلى ثورة دامية لا تعرف الكلل ولا الملل فى شعب اشتهر بلينه وهدوئه ولطفه ورقته حتى قال فيه جورج ديهاميل الكاتب الفرنسى العالمى « إن تونس أثينا العالم الشرقى » . لما شاهد فى أهلها من اتزان فى الأفكار ومرونة فى العقل وتناسق فى الأجواء وسهولة على هضم المدنية الأوربية من غير أن ينصرفوا عن مدنيتهم العربية الإسلامية .

إن شعب تونس لم يقدم على ما أقدم عليه من تضحيات جسيمة إلا وهو عارف لماذا يضحى ولماذا يستميت مقتنعاً أن لا طريق آخر لتحقيق الأهداف التى وضعها أمام أعينه ، فما هى تلك الأهداف ؟

لقد قام التونسيون بتجارب عديدة متنوعة فى شتى الميادين لينهضوا ببلادهم ويحققوا لها الإصلاح المطلوب بمشاريع طويلة النفس تسعى إلى الإنشاء والبناء . وقالوا إن استقلالا لا يتم من غير اقتصاد سليم زاهر ، فكونوا الشركات المختلفة للتصدير والاستيراد والتجارة بأقسامها ، وأسسوا معامل للنسج ، وأحدثوا البنوك الوطنية . وإذا بالسلطات الاستعمارية توقف عملهم التجارى بأن تمنع ، أحياناً بطرق منعوجة وبدعوى تنظيم التصدير والاستيراد ، وأحياناً تمنعهم جهرة من الإتجار مع الخارج ، وتضيق عليهم وتعطى أوامرها للبنوك الفرنسية لتقطع عنهم القروض ، وإذا بجميع تلك الشركات تعلن إفلاسها بعد مدة وجيزة ، وأما معامل الغزل والنسج والشيكولاته والمصبرات والزيوت فإنها تقتلها بطرق أخرى ، فعوض أن تحميها من المنافسة الأجنبية وخاصة الفرنسية ، تفتح أبواب الجمارك للبضائع المماثلة لإنتاجها . ثم تجبرها على شراء المواد الأولية من السوق الفرنسية رغم ارتفاعها عن الأسواق الأجنبية ، ثم تضيق عليها بالأنظمة والقوانين حتى أرغمت كثرتها على توقيف عملها . أما البنوك التونسية فإن سلطات الحماية تحاربها من غير قناع ، فتفتك منها أموالها عنوة ، وتغلق أبوابها بأمر عسكرى مدعية أن تلك البنوك مجعولة لتمويل الحركة الوطنية .

وقد رأينا تلك السلطات الاستعمارية تحارب المزارعين التونسيين حربا

لا هوادة فيها فتثقل كواهلهم بالجبايات المجحفة ، وتسلط عليهم أعوانها ليسلبوا منهم أموالهم بالارتشاء ، وتوقف أعمالهم لأقل قضية تلعق بهم ، وتطلق فى غالب الأحيان يد المرابين والبنوك العقارية الفرنسية لبيع أملاكهم وما يكسبون ، وتشكك فى حقهم فى ملكية أرضهم والتمتع باستثمارها ، وتحرم على التونسيين شراء أرض تونس إذا ما كانت فى ملك الفرنسيين والايطاليين أو غيرهم من الأوربيين ، فان نهضت الفلاحة التونسية وبدلت طرقها العتيقة وعوضتها بالطرق العصرية فى كثير من الجهات ، وازدهرت ، فتلك معجزة أتى بها الفلاح التونسى رغم عرقلة الاستعمار له فى كل خطوة يخطوها .

ثم قال التونسيون : إنه لا نهضة تمكن ، ولا تقدم يحصل ولا استقلال يتم إلا بالتربية والتعليم ، ولكن الاستعمار بالمرصاد يعد علينا أنفاسنا ويسعى لافساد مشاريعنا ولذا رأيناه يسعى لتعطيل الاصلاح بجامع الزيتونة حتى أصبح التيار جارفا ، فلم يقدر على وقفه ، أما المدارس الحرة التى نسميها بتونس المدارس القرآنية ، فان إدارة العلوم والمعارف الاستعمارية أخذت تضايقها بالقوانين والأنظمة ، حتى منعت التونسيين أخيراً من إنشاء مدارس جديدة أو زيادة فصول فى المدارس القديمة إلا بعد موافقتها ، ومعنى ذلك أن حركة إنشاء المدارس أو توسيعها قد كاد يتوقف تماماً ، وقد شوهت برامج التعليم إلى درجة أنها مسخت مسخاً لا هى عربية صريحة ولا هى فرنسية صرفة ، بل هى مزيج بلا روح ، وخلط يفسد عقول الناشئة .

وبعد التجارب المرة والخيبات المتوالية ، تبين شعب تونس أن القضية الوطنية وحدة لا تتجزأ ، وأن الاصلاح فى أى ميدان من الميادين مستحيل ما دام نظام الحماية الاستعمارى قائم الذات ، وأصبحت المشكلة السياسية هى أم المشاكل لا يمكن أن يحل غيرها إلا بحلها .

وهكذا كان أول مبدأ أقيمت عليه الحركة الوطنية ، هو مبدأ الاستقلال ، ويتمثل الاستقلال أولا وبالذات فى إلغاء معاهدة الحماية التى مكنت الأجنبى من السيطرة على البلاد وبررت احتلاله لها ، واستثماره لخيراتها ، وتوجهت الجهود كلها إلى إزالة الحكم الفرنسى المباشر .

وتوحدت الصفوف وتكتلت القوى لتلك الغاية المقدسة ، فما دام الحكم الأجنبى مسلطاً على المملكة التونسية يستحيل عليها أن تخطو خطوة حقيقية نحو الرقى والمدنية والازدهار المادى والأدبى ، وإذا ما خطت خطوة إلى الأمام فى ميدان فانها تتقهقر خطوات إلى الوراء فى الميادين الأخرى ، فالحكم الأجنبى هو السبب الرئيسى فى بطء نهضتنا ، وهو السد المنيع بيننا وبين النهضة الشاملة التى تمكننا من الالتحاق بقافلة الأمم المتمدينة ، كما قال الكاتب الفرنسى المعروف « دانيال جيران » (يمكن لتونس أن تصبح — كالاقطار الاسكندنافية — جنة صغيرة على وجه الأرض لولا الاستعمار الفرنسى) .

ولما قامت حجة التونسيين حسب القانون والشرع وحسب العدالة والحق وحسب العواطف والرحمة والانسانية — التجأ أصحاب النظريات الاستعمارية إلى ضروب من السفسطاء لا تروج على العقول ، وأنواع من الادعاءات تخالف الواقع المحسوس ، نأتى ببعضها كنماذج من تلاعب القوم ومهارتهم فى قلب الحقائق ، يقولون إن فرنسا لا ترى مانعاً من إعطاء تونس استقلالها ، ولكن سرعان ما تحتل دولة كبيرة أخرى مكانها ، فتصبح تونس المسكينة مستعمرة لها ، ولذا يجب المحافظة على معاهدة الحماية واحتلال الجيوش الفرنسية لتونس . وهذا منطق غنى عن أى تعليق معناه يجب أن آكل هذه الفريسة لكيلا يأكلها غيرى . ومن أدراك أن غيرك يريد أكلها ؟ ومن أنبأك بأنها لن تحافظ على استقلالها كغيرها من الشعوب الصغيرة فى العالم ؟

ثم يقولون إن فرنسا مستعدة للتنازل للتونسيين عن حق إدارة بلادهم بأنفسهم ولكن بشرط واحد وهو أن يصبحوا قادرين على تسيير شؤونها والتحكم فى مصيرها ، ثم أن الفرنسيين أنفسهم يجتهدون فى عدم تمكين التونسيين من الثقافة اللازمة لذلك ، ويقصونهم إقصاء كلياً عن مراكز النفوذ ومناصب السلطة ووظائف التدريب والتمرين على الحكم حتى يبقوهم دائماً أبداً عاجزين عن تسيير إدارة بلادهم بأنفسهم ، ولو كان الفرنسيون مخلصين صادقين فى ادعائهم ، لكانت مدة احتلالهم لتونس — سبعين سنة — كافية لذلك التكوين المطلوب .

وآخر سفسطة ابتكروها هى أن الدول الكبرى نفسها — كفرنسا مثلا — لم تبق حرة مستقلة استقلالا مطلقاً ، بل نحن نعيش فى عصر الكتل الكبرى التى تعد كل منها مئات الملايين من البشر ، ولذا ينبغى لتونس أن تحافظ على مكانها فى الوحدة الفرنسية ، وكأنهم نسوا أو تناسوا أن الدول التى تكون تلك الكتل الكبرى متساوية فى الحقوق والواجبات قد تنازلت كل واحدة منها بقسط مماثل من سيادتها لمصلحة المجموع ، وأنها تعاقدت مع حلفائها معاقدة الند للند والحر مع الحر عن رضى وطبق إرادتها . أما ارتباط تونس بفرنسا فهو ارتباط الغاصب مع المغصوب ، والغالب مع المغلوب ، والسيد مع المسود ، والمولى مع عبده ، دخلت تونس تحت الحماية الفرنسية رغم إرادتها وغصبا عنها ، فهو اتحاد لا مساواة فيه ولا حرية ولا عدالة ، كاتحاد الشاة والذئب ، والفريسة والأسد . إنما تتحد الدول المستقلة لتحمى كيانها ، وتضمن مصالحها ، وتجبر فرنسا تونس على الاتحاد معها لتضيع جميع مصالحها وليحق كيانها ، وانها ، لسفسطاء مضحكة لو لم تجر وراءها ما يبكى .

والاستقلال المنشود لا يتحقق إلا إذا حافظ الشعب التونسى على كيانه كشعب له مميزاته وتقاليده وعاداته وأخلاقه ، وتمسك بروحه التى استقاها من آبائه وأجداده والتى كونتها قرون من تاريخ ماجد ومدنية عميقة ، ولم يفرط فى مقومات قوميته من إسلام وعروبة ، وإن الإسلام والعروبة هما عمادا الفكرة الوطنية وأساسها ، وليس معنى الدين عندنا التعصب الأعمى بل هو الأخوة البشرية والتراحم ، واحترام الغير فى تفكيره وعقيدته وميوله وآرائه ، مع المحافظة التامة على إسلامنا إيماناً وعبادات ومعاملات . وليس معنى العروبة — جنساً ولغة — العنصرية البغيضة ولا التفوق الكاذب على البشر ، ولا معاداة اللغات الأجنبية والثقافات الأعجمية بل السهر على لغتنا يجعلنا نحترم لغة غيرنا ونستمد منها ما نحتاجه من علوم وفنون ، ومما يزيدنا تعلقاً بالفصحى وتفانياً فى خدمتها ، هو أنها لغة القرآن الكريم والدين الحنيف ، وأنها أيضاً الرابطة الكبرى التى تربطنا بالشعوب العربية الشقيقة ، وهى اللحمة بإخوان لنا خارج حدود تونس الضيقة ، يوحد بيننا التاريخ ، وتجمعنا بهم محنة الاستعمار ، وتتكون منا

ومنهم الأمة العربية . ولذا كانت فكرة الوحدة العربية فكرة متأصلة بتونس ، راسخة فى أرضها متولدة عن طبيعتها .

وهكذا كان المبدأ الثانى للفكرة الوطنية بتونس هو وحدة المغرب العربى والانتماء للجامعة العربية .

والاستقلال وإن لم يكن أمراً سلبياً بحتاً إلا أنه لا يمكن أن يكون وحده غاية الغايات فى الحركة الوطنية . نعم هو الشرط الأساسى وبدونه لا تمكن الحياة لشعب ، فهو إذن الوسيلة الوحيدة لضمان تلك الحياة . وليس الاستقلال فى نظر شعب تونس إنهاء الحكم الأجنبى فقط ، بل هو الطريق والمنفذ والباب نحو أهداف سامية ومبادىء واضحة اعتنقها الشعب وعزم على تحقيقها فى ميدان السياسية والمجتمع والاقتصاد والتعليم ، لأنها كلها مرتبطة بعضها ببعض ، متفاعلة ، تكون ضرباً من الوحدة عجيباً ، والشعب التونسى لا يعيش فى الماضى فقد نفض عنه غبار القرون ، وماشى هذا العصر الحاضر فى حاجياته الأدبية والمادية .

ليس الظلم والحيف والفساد والفوضى بتونس ناتجة عن عمل شخص معين بل ولدها نظام الحكم الحالى ، وما زالت مرارة التجارب القاسية فى فم كل تونسى ، فالحكم الأجنبى المقنع أحياناً والسافر الظاهر أحياناً أخرى ، الحكم الأجنبى المباشر قد دام سبعين سنة شاقة طويلة داس خلالها حقوق الشعب وكرامته ، وعبث بمصالحه وأعرض عن رأيه وعاكسه فى إرادته ، وسلم النفوذ لإداريين فرنسيين مهمتهم فنية أو إدارية ، فضاعت بينهم المسئوليات واختلطت فى أيديهم السلطات وأصبحوا ملوك طوائف وأخطر ، فنظام الدولة التونسية فى الظاهر هو الملكية المطلقة من الوجهة الشرعية القانونية ، وأما فى الواقع فإن الموظفين العالين الفرنسيين قد استحوذوا على النفوذ وصرفوه كما شاءت لهم أهواؤه ونزعاتهم الاستعمارية ، ولذا كان المطلب الأول للحركة الوطنية هو إدخال النظام على تلك الفوضى ومنح الدولة التونسية دستوراً قاراً يضمن للأفراد وللمجموع حقوقهم ، ويحدد المسئوليات والسلطات .

عرف شعب تونس مساوىء الحكم الفردى والملكية المطلقة والحكم

الأجنبي ، ورأى أن الملكية المطلقة لا تقل خطراً عن الاستعمار نفسه وكثيراً ما تكون مطية له ، وباباً يدخل منه ودعامة له يعتمد عليها فى استمراره وبقائه . فاتخذ المبدأ الديمقراطى الصحيح كأساس لبناء دولة عصرية سليمة . حكم الشعب بالشعب للشعب . فإرادة الشعب فى مجموعه فوق كل إرادة ، وهو صاحب الكلمة النهائية فى تقرير مصيره واختيار ما يريده من حكم وما يرتضيه من حاكمين ، وهو القوة الواعية المحافظة على نظام الحكم ، وهو أيضاً مصدر السيادة كلها لا يشاركه فيها مشارك ، وهو منبع السلطات ومقرها وصاحبها الحقيقى .

والشعب أيضاً هو الحاكم وهو المرجع ، فيختار من بين أفراده من ينوب عنه فى تنفيذ إرادته والتصرف فى سلطاته ، مع أنهم لا يعملون إلا باسمه ، ثم إليه مرجعهم فيحاسبهم ويجدد ثقته فيهم أو يزيلهم عن مناصبهم حسب أنظمة معينة ومواقيت مضبوطة .

والحكم الديمقراطى لا يكون لصالح شخص واحد ولا طبقة واحدة ، بل يكون لصالح عموم الشعب وضمان مصالح مجموعه ، والسهر على الوطن كله ، والاحتفاظ به وبثروته للجيل الحاضر والأجيال المقبلة .

لقد وجهت الانتقادات الكثيرة للحكم الديمقراطى ، وأظهر كثير من المفكرين السياسيين ما فيه من عيوب حقيقية من أعظمها صعوبة الاستقرار ، ونشر الخطط والبرامج السياسية وفضحها على الملأ وتسليم مقاليد الأمور لأناس ربما لا يحسنون التصرف فيها وإنما برعوا فى الاستحواذ على ثقة الجماهير بذلاقة اللسان والتلاعب بالألفاظ والمهارة فى الدعاية . ثم بعد هذا كله كيف يمكن للتاجر والأستاذ والفلاح والطبيب وغيرهم من أرباب الصناعات والمهن وإن كانوا بارعين فى أشغالهم الخاصة — كيف يمكن لهم أن يكونوا الساسة الحقيقيين والقادة المسيرين للحكم مع جهلهم للسياسة وأصولها وبعدهم عنها وعن خفاياها ، وأغوارها وغاياتها وقلة مرونتهم فيها وتجربتهم لها . إن ألف جاهل لا يكونون عالماً ، وإنك لا تسلم جسمك المريض إلا لطبيب عارف مجرب فكيف تسلم قيادة دولة للخباز والبقال والمزارع والمحامى وغيرهم من أبناء الشعب ، يختارون النظام اللائق لها ، ويسيرون دفتها ، ويتحكمون فى مصيرها ، فعيوب الديمقراطية لا تنكر

ولكنها تتضاءل أمام عيوب نظم الحكم الأخرى وخاصة الحكم الدكتاتورى سواء أكان تحت اسم الملكية المطلقة أم غيره من الأسماء ، لما فيها من ظلم وتعسف وعدم مسئولية وفقدان للحرية ومغامرات ربما تجر الشعب إلى الهلاك ، وضياع المصالح الخاصة والمصلحة العامة نفسها أحياناً ، ويمكن الأتيان بعشرات الأمثلة من التاريخ القديم والحديث للدلالة على ذلك . وقد اعتمد الشعب التونسى فى اختيار النظام الديمقراطى على تعاليم دينه الحنيف ، « وأمرهم شورى بينهم » و « شاورهم فى الأمر » . فتعاليم الإسلام تنافى الاستبداد بأنواعه وتحض على الديمقراطية .

إن شعب تونس أصبح لا يتحمل الملكية المطلقة ولا يرضى بها ولن يسمح بوجودها ، ولكن الملكية الدستورية تجمع بين حسنات الملكية والديمقراطية ، فالملك عنصر الدوام والاستقرار فى الدولة ، والعمدة فى المحافظة على مصالحها العليا ، وضمان الاستمرار فى حياتها السياسية ، وهو أيضاً عنوان الدولة ورمزها الحى ، ورئيسها الدائم وعلامة وحدتها وممثل سيادتها ، والملكية لا تناقض تقاليدنا ولا تخالف روح تاريخنا بل يتقبلها الشعب برضى من تلقاء نفسه ويجد العرش كنقطة ارتكاز فى المحن والمصائب ومعقل الآمال مدة الكفاح والجهاد فيلتف حوله لتحقيق وحدته وصيانة كيانه .

وتكون هذه الملكية دستورية ، أى أن الملك يصبح أكثر رسوخا وتكون السلطة التنفيذية تحت إشرافه فى يد وزارة مسئولة أمام برلمان فيختار الشعب أفراده كنواب عنه .

والحرية روح ذلك النظام الديمقراطى وأساسه ، فإذا كانت الديمقراطية هى حكم الشعب بالشعب وللشعب حقا ، فمعنى ذلك أنه يختار ما يريده من نظام وسياسة ومن قال اختيارا قال أيضا حرية ، إذ من البديهى أن الاختيار يفرض وجود الحرية ، فلا يكون حراً من هو مجبور على قبول نظام معين وسياسة محددة مضبوطة وضعها غيره ، ولا يمكن اختيار إلا إذا كانت أمام الشخص أنظمة مختلفة وسياسات متعددة وحلول متنوعة فيختار إحداها دون غيرها ، عن اقتناع فردى ومن تلقاء نفسه من غير أن يكون تحت ضغط خارجى أو تهديد أجنبى عنه ، بل حسب إرادته

الشخصية وكما يمليه عليه عقله وإدراكه . لأن الاختيار فى المجتمع السياسى كاختيار الفرد لأعماله ، ولو لم يكن الفرد حراً فى اختيار أعماله ، ولو فرضت عليه الأعمال فرضاً لما بقى مبرر للجزاء ولا سبب للعقاب ، وكذلك فى الحياة السياسية لا معنى للديمقراطية إذا لم يكن أفراد الشعب أحراراً فى اختيار ما يرونه من حكم . والحرية فى حقيقتها وفى الواقع أيضاً كل لا يتجزأ فإما أن تكون وإما ألا تكون ، فإذا وقع الاعتداء على فرد أو جماعة من الشعب وسلبت منهم حريتهم من أجل آرائهم أو معتقداتهم يفتح الباب للاعتداء على حرية جميع الشعب وكتبه . وحرية الفرد مرتبطة بحرية المجموع أيضاً . فإذا كانت حرية الشخص الواحد مقدسة فكذلك حرية الجماعات . فللفرد أن يبدى ما يراه من آراء وله أن يحاول إقناع غيره بها ، كتابة وقولا — وتلك هى حرية الفكر وله أن ينتقد آراء غيره وأن يفندها وأن يتبع بالتحليل والنقد أيضاً آراء الحكومة ورجال السياسة وأعمالهم وله أن يكون مع غيره من المواطنين جماعات للدفاع عن أفكارهم والدعاية لها . وله أيضاً الحرية الكاملة فى معتقده من غير أن يكون عرضة للاعتداء من طرف الحكومة أو من طرف جماعات أخرى من الشعب ، وتلك هى حرية الأديان ، وليس الحرية هى الفوضى بل فيها ضرب من النظام عجيب ، إذ تنتهى حرية كل فرد عند ابتداء حرية غيره . فمن لا يحترم حرية غيره ليس أهلا للتمتع بحريته ، ولذا كانت الحرية تتطلب ضربا من الرقى والتربية السياسية والاجتماعية فى الشعوب وأفرادها يجعلها تتسامح ويحتمل بعضهم بعضا فلا يلجأون للقوة لفرض إرادتهم أو آرائهم أو معتقدهم على غيرهم ، حتى يصبح ذلك التسامح جبلة وطبيعة ثانيـــة فى كل مواطن ، فتقديس حرية الغير إنما هو تقديس لحريتك الشخصية .

لقد شاهدنا كثيراً من المفكرين السياسيين — وخاصة بفرنسا — يظنون أن الحرية مرتبطة بالمساواة ، بل يميلون أحياناً إلى تدعيم المساواة والدفاع عنها أكثر من ميلهم للحرية نفسها مع أنهما مختلفان فى جوهرهما وكنههما . إذ نرى فى أكثر الديمقراطيات الحرية موفورة إلى درجـة ، ولـكننا لا نشاهد المساواة بين أفراد الشعب فى الغالب يقولون المساواة فى الحقوق والواجبات . نعم المساواة أمام القانون العام أمر حتمى لنظام

المجتمع سواء فى الديمقراطية أو فى غيرها ، إذ يقام كل مجتمع على قداسة القانون سواء أكان موضوعا أم دينياً منزلا ، لأن العدل أساس العمران ومن مصلحة الحاكم مهما يكن نوعه أن يحترم القانون .

والمساواة فى الديمقراطيـــة هى أن تكون أصوات جميع المواطنين — أصحاب الحق السياسى — متساوية عند التصويت أو فى انتخابات النواب عنهم ، نعم هذا الضرب من المساواة موجود فى الغالب فى البلاد الديمقراطية ، ولـكن التفاوت بين المواطنين فى الثروة والثقافة والمواهب يجعل تلك المساواة نظرية أكثر منها واقعية . فنفوذ الغنى وفرض آرائه على الفقير من الأمور الجلية البديهية ، وكذلك نفوذ المثقف وأصحاب الجاه .

أى معنى للحرية وأى مجال للمساواة إذا كانت الديمقراطية تقتصر على الميدان السياسى وحده ، ولا تشمل الميدان الاجتماعى والاقتصادى ؟ فهل حرية الفقير إلا حريته فى أن يعيش ويموت فى تعاسة ، فحظه من الحياة الفاقة والمرض والجهل والجوع أحيانا فهو عبد فى الواقع للقمة الخبز له ولعياله ، وقد يجدها وقد لا يجدها إذا كان عاطلا والبطالة تهدده يوميا ، وأين المساواة فى أقطار يسير فيها بعض الأفراد الرأى العام بما لهم من صحافة قوية ومجلات وكتب ومذياعات ، أى أنهم يفرضون آراءهم فرضاً ، ثم يسيطرون بأموالهم على مؤسسات الدولة نفسها .

فالحرية السياسية وحدها لا تكفى ، بل لا بد من تعزيزها وتدعيمها بتحرير المواطنـين من الفقر والفاقة ومن البطالة وما تجره وراءها من ويلات . فينبغى أن يكون لـكل مواطن حق فى العمل حتى يحافظ على حياته وحياة أسرته ، وعلى كرامته البشرية ، إذ الـكرامة والفقر لا يجتمعان .

وإن العدالة الاجتماعية لا تقف عند هذا الحد لأن حياة الفرد والعائلة تهم الشعب كله وتتطلب ضمانات اقتصادية تماشى الضمانات السياسية وتكملها فالضمانات الاجتماعية ضرورية للديمقراطية الحقيقية فلا تجوع الأسرة إذا مرض مموها وتعالج أفرادها للمحافظة على صحة المجموع ، فحق العلاج الطبى وحق السكن الصحى ، وحق التعليم والتربية ، من الحقوق البديهية التى لا نجدها فى الغالب عند الديمقراطيات ! ولا معنى للديمقراطية بدونها .

ودعامة تلك الحقوق كلها ، حق العمال فى التكتل وتكوين نقابات تدافع عن مصالحهم ، وحق الاضراب كسلاح لحفظ حقوقهم أو للحصول عليها .

أتى الحبيب بورقيبة بفكرة كانت أساساً للعمل وهى أن الشعب إذا استيقظ ونظم صفوفه هو الذى يخلص نفسه بنفسه من الاستعمار وهو الذى يدخل على الدولة والمجتمع نظاماً يضمن له السيادة والحرية والرفاهية . فينبغى إذن أن يسير الحزب الحر الدستورى على مبدأ اتصال القادة بالشعب اتصالا دائما عميقا قويا ، مهما تكن التكاليف وأن يتحمل فى سبيله كل التضحيات ، فكان الحزب فى العهد الأول من كفاحه — من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٤ — يناضل فى جبهتين : يناضل ضد الفرنسيين الذين يقاومونه تارة بالقوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية ، وطوراً بالحديد والنار ، ويقاوم مقاومة أصعب وأشق الركود والخنوع والعقلية البالية والتفرقة والأوهام المستولية على قسم كبير من الشعب حتى أيقظ القلوب وأنار العقول وقضى على الخرافات وحطم التقاليد البالية والعصبية القبلية والتعصب البغيض وأحدث ثورة فى النفوس عميقة . وإذا بشعب اليوم غير شعب الأمس ،

وإن اتصال القادة بالشعب اتصالا مباشراً يتخذ طرقا شتى وأساليب متنوعة ويعتمد على دعاية عصرية منظمة نظاما محكما توجه الرأى العام توجيهاً وطنياً قومياً وتوضح له الغايات الأساسية التى ينبغى أن تكون دوما حاضرة فى أذهان التونسيين ، وتشرح له الأهداف الجزئية التى تهيىء تحقيق تلك الغايات البعيدة ، وتبين له أيضاً مقاصد المناورات السياسية الدقيقة وتعوّده على فهمها بالإشارة والتلويح . ولم يتم ذلك إلا لمعرفة قادة الحزب بنفسية شعبهم وميوله وطبيعته والامتزاج به فيرتفعون به إلى مستواهم فى التفكير السياسى ، ويقودونه حسب المصالح الوطنية العليا لا حسب العواطف والإنفعالات والحماسة .

وكانت أعظم وسيلة فى دعاية الحزب الاجتماعات العامة التى اتخذت قوالب متنوعة وانقسمت إلى أصناف متعددة فتبتدىء عادة باتصال بعض الدعاة اتصالا فردياً بالقرية أو المدينة أو الجهة لفحصها واختيار بعض الوطنيين بها يكونون كالنواة للعمل المقبل ويجمعون حولهم كتلا صغيرة

يجتمع بهم ذلك الداعية ، وبعد أن يتم ذلك العمل الذى يتطلب أسابيع وشهوراً أحياناً يشرع الحزب فى اجتماعات أوسع يرسل لها بعض خطبائه المفوهين مصحوبا بأخصائيين فى التنظيم يشتغلون بعد الاجتماع بتوثيق الروابط وإدخال الترتيبات الحزبية واختيار المسئولين على قيادة الحركة فى تلك الجهة اختياراً مؤقتاً . وعندما يتم التمهيد وتتكون المؤسسات الحزبية ويتهيأ الجو ، إذ ذاك يقصد أحد القادة تلك الجهة فيبلغ أنصار الحزب ودعاته ذلك الخبر إلى القاصى والدانى ويبثونه فى الأسواق والبوادى وتزين المدن والقرى بالأعلام ويهيأ فى الغالب طقم الموسيقى . وفى الميعاد المضروب تخرج عشرات السيارات لتستقبل الزعيم فى الطريق على بعد ١٠ أو ٢٠ كيلو متراً من مقر الاجتماع ، ويجتمع السكان خارج المدينة ويصطف قسم من الشباب « الدستورى » على حافتى الطريق ويذهب قسم آخر منه على الدراجات النارية ليلتفوا بسيارة الزعيم ، وما أن يظهر وسط الطريق حتى تتعالى الهتافات باستقلال تونس وبالجهاد فى سبيلها . وتعزف الموسيقى الألحان القومية وتصدح الشبيبة الدستورية بالأناشيد الوطنية وتتبعها الجماهير ، ويدخل الزعيم إلى المدينة تحت الأعلام الخفاقة وسط الجماهير المتحمسة والنساء المزغردات وما أن يأخذ مكانه فوق منصة الخطابة وحوله من الرجال المسئولون على الحركة حتى تهدأ الأصوات فيصبح ذلك الجم الغفير من الشعب الذى جمع الغنى والفقير والمرأة والرجل والشاب والشيخ والعالم والجاهل فى صعيد واحد كأن على رؤوسهم الطير . ويبدأ الاجتماع بتلاوة آى الذكر الحكيم ثم يتعاقب الخطباء أمام الميكرفون وبعد كل خطيب منهم أنشودة وطنية قوية .

وأخيراً يقف الزعيم وسط عاصفة من التصفيق فيشعر الإنسان بلحمة عجيبة ووحدة امتزجت فيها روح الزعيم بروح الجماهير التى اشرأبت منها الأعناق واتجهت العيون وتعلقت النفوس بالكلمات النورانية ، بل بجرس الصوت ونغمته ونبراته فتنفعل بانفعاله وتغضب لغضبه وتفكر إذا ما أجبرها على التفكير . وكانت خطب الزعماء لا ترمى إلى إنماء الحماس الذى ينطفىء بسرعة ، بل كانت دروساً سياسية تزيح اللثام عن الاستعمار ونواياه وطرقه المنعرجة الملتوية وأهدافه البعيدة والقريبة . كما تكشف القناع عن الحقائق

التونسية المرة وعن أمراضنا المزمنة وعيوبنا التى ينبغى أن نتخلص منها ، ثم تهدى إلى طريق معالجة أنفسنا وسبل النجاة مما نحن فيه وما يتطلبه تحرير الفرد والوطن من نكران الذات ومن تضحيات وصبر وثبات ، وأخيراً يشرح لهم الموقف السياسى بتدقيق تام ، ويختم الاجتماع بنشيد الحزب الرسمى والناس وقوف . ويختلط بعد ذلك الزعماء بالشعب كأفراد منه لأن التقديس انتزع فى تونس من الأشخاص ، ولا تقديس إلا للفكرة القومية .

ولما شاهدنا بالتجربة المتكررة أن ذلك الاتصال المباشر بالشعب أفيد للقضية وأعظم مفعولا من كل الطرق الأخرى عددنا الاجتماعات العامة والخاصة وكررناها ونوعناها. وللحزب أكثر من أربعمائة شعبة فى المملكة التونسية يجتمع المنخرطون فى كل واحدة منها مرة فى كل أسبوع أو نصف شهر على الأقل ليكونوا مطلعين على تطورات الحالة . ويعقد دعاة الحزب المتجولين عشرات الاجتماعات فى كل أسبوع . أما الزعماء فإنهم فى تنقل دائم ودعاية شفاهية مستمرة . ولندرك مقدار هاته الناحية من جهودهم يكفى أن نعلم أن فى تونس الصغيرة الرقعة ٢٥٠ كيلو متراً عرضاً و ٥٥٠ كيلو متراً طولا — يقطع بعضهم بين المائة ألف كيلو متر والثمانين ألف كيلو متر فى العام الواحد فى جولات متتابعة .

لم توهب حرية الاجتماع والكلام إلى الحزب الحر الدستورى ، بل افتكها افتكاكا وأخذها عنوة وضحى بمئات ومئات من أتباعه وضحى قادته أيضاً بحريتهم وحوكموا أحكاماً قاسية المرة تلو المرة لأجل تلك الاجتماعات ، لأن الحريات كلها مفقودة بتونس منذ شهر أبريل ١٩٣٨ . والحزب نفسه محجر قانوناً . فمن يتلفظ بكلمة « دستور » ومن يجتمع بأكثر من ستة أشخاص معرض لثلاثة أعوام سجناً وغرامات مالية فادحة . وبما أن تحقيق الأهداف القومية تتطلب إيقاظ الشعب وتكتله ، وبما أن تلك النهضة مستحيلة وذلك التكتل لا يتم إلا بتلك الاجتماعات العامة قرر الحزب أن يقوم بها ويكلفه ذلك ما يكلفه . فبدأ على إثر الحرب العالمية الثانية بالاجتماعات الصغيرة إلى أن نمت وترعرعت وأصبحت تعد عشرات الآلاف فوجدت فرنسا نفسها أمام الأمر المقضى فإما أن تقدم على إيقاد ثورة

عامة وإما أن تغض الطرف شيئا ما . وحاولت إيقاف تيارات الاجتماعات تارة بإصدار أحكام قاسية على المسئولين عن عقدها والمتكلمين فيها ، وتارة تنزل إلى أماكنها جنودها ودباباتها لتمنعها فتتم فى أماكن أخرى . فقد ابتدأ التونسيون فى الحقيقة معركة التحرير فى ذلك المجال .

ثم كان الحزب يصدر منشورات أسبوعية يوزعها على شعبه فقط للتوجيه وتحديد مواضيع الدعاية وبيان الأعمال المتنوعة التى يتطلبها الموقف وما أحدث فى الأنظمة الداخلية . فيبث ما فيها إلى أعضاء الحزب ثم إلى الجماهير . وذلك اتصال آخر كاد يكون مباشراً .

وللحزب صحيفتان رسميتان تنطقان باسمه ، الأولى باللغة العربية تتوجه إلى الشعب التونسى والثانية بالفرنسية تتوجه إلى الأجانب . وله صحف متعددة شبه رسمية إثنتان منها يوميتان الواحدة صباحية والأخرى مسائية . وبجانبها عشرات من الجرائد الأسبوعية منها السياسية ومنها الأدبية ومنها الدينية ومنها الفكاهية والهزلية ، حتى أن جميع الصحافة التونسية أصبحت موالية للحزب تدافع عنه وتنشر آراءه ما عدا بعض الصحف الهزيلة التى تمولها السفارة الفرنسية .

وأخذ الحزب أيضاً ينشر الرسائل الصغيرة وبعض الكتب .

النظام الحزبى :

يتكون مجموع الحزب من أعضاء عاملين وأعضاء مساعدين . وكل عضو منه لا بد أن ينتمى إلى شعبة من شعبه . وتنقسم تلك الشعب إلى نوعين . النوع الأول وهو الأكثرية الساحقة هى « الشعب الترابية » لكل واحدة منطقة محدودة وعددها يفوق ٤٠٠ شعبة و « الشعب غير الترابية » وهى موجودة خاصة فى العاصمة تجمع عادة المهاجرين إليها من بلدة معينة أو جهة معينة . وقد تبعنا فى الغالب التقسيم الطبيعى سواء أكان بشرياً أم جغرافياً .

ولا تتكون الشعبة الرسمية إلا إذا انخرط فيها ٥٠ عضواً عاملا على الأقل . فإذا تم ذلك النصاب تعقد جلستها العامة وتنتخب هيئة إدارتها التى من بينها رئيس الشعبة وأمينها العام وأمين صندوقها والمسئول عن الشبيبة والمسئول

عن الدعاية . وتجتمع تلك الهيئة مرة فى الأسبوع على الأقل لبحث الوسائل الناجعة لإتمامها واتساعها وتطبيق أوامر الحزب فى منطقتها . وعليها أيضاً أن تعقد اجتماعاً عاماً لجميع المنخرطين فيها مرة فى كل نصف شهر على الأقل . وتكون من الشبان التابعين لها « شعبة دستورية » تسهر الشعبة على تربيتها الوطنية وتدريبها على العمل وتنفيذ الأوامر والإمتثال للنظام . وفى غالب الأحايين تنشىء لها شعبة مدرسة لتثقيفها تثقيفاً سياسياً وطنياً ممزوجاً بثقافة عامة . وتكون الشعبة أيضاً هيئة من الدعاة يعملون باستمرار تحت إشرافها فى جميع منطقتها لبث الدعاية الفردية والإتصال بجميع الطبقات لجلبهم للحزب وتوجيههم التوجيه الصحيح فينبثون فى الأماكن العامة والخاصة مجادلين ومناقشين مدافعين ومبينين ، ويكون عددهم حسب أهمية الشعبة .

وتختلف مناطق الشعب اختلافاً كبيراً فى مساحاتها الترابية ، ففى البوادى تنتقل الشعبة بطبيعة الحال مع القبيلة . وهى فى الجهات الزراعية يتفرق أعضاء الشعبة على مجموعات المساكن المتفرقة التى تسمى عندنا بـ « المشتى » أو « الدوار » . ويكونون فى كل واحدة منها مركزاً تابعاً للشعبة . وفى كل قرية وكل مدينة شعبة . وإذا كانت المدينة كبيرة آهلة بالسكان فتتكون فى كل حى منها شعبة . ولكل شعبة ناديها الخاص تجتمع فيه فيصبح شعاراً للروح القومية ومركزاً يتجه نحوه كل « دستورى » ومرجعاً ومأوى وينبوعاً للأفكار الحية ومناراً ينير السبيل فى وجه الشعب وعنواناً على استمرار الكفاح .

الجامعات الدستورية :

وقد انتظمت تلك الشعب فى « جامعات دستورية » لكل واحدة منها منطقتها ، فقسم الحزب هكذا المملكة التونسية ١٤ جامعة تسهر كل واحدة منها على سير الحركة بجهتها ، وتكون الرابطة بين الهيئة العليا للحزب والشعب ، ولها هيئة مديرة تنتخب من بين أعضاء هيئات الشعب ، وتشرف على أعمال الدعاية الحزبية وتكوين الشعب الجديدة وتنظيم الشعب القديمة ومحاسبتها المالية .

المؤتمر :

ويقتضى نظام الحزب مبدئياً أن ينعقد مؤتمره مرة فى كل سنة ، ولكن النضال الوطنى الدائم جعله لا يعقد جلساته العامة إلا مرة بعد سنوات ، وهو أعظم هيئة فى الحزب ، وصاحب السلطات كلها فيه . لأنه يمثل جميع أعضائه تمثيلا ديمقراطياً صحيحاً ويتكون من نواب ينتخبهم الأعضاء العاملون مباشرة فى مقر شعبهم ، وتقدم الهيئة العليا استقالتها لديه لمجرد اجتماعه . وهو الذى يسطر نظام الحزب أو يدخل عليه تحويرات وهو الذى يقرر سياسة الحزب واتجاهه ، وهو أيضاً الذى يعين بالتصويت الهيئة المديرة للحزب وينتخب أيضاً قسما من « المجلس الملى » .

الديوان السياسى :

تسمى الهيئة العليا للحزب والمنفذة لقراراته « الديوان السياسى » ولها فى الفترة بين المؤتمرات جميع النفوذ الذى للمؤتمر نفسه بشرط أن تقدم جميع أعمالها لأول مؤتمر ينعقد بعد تلك الأعمال ليصادق عليها أو ينكرها . وهو يتحمل مسؤلية جميع أعمال الحزب ومسئولية تسيير الحركة القومية كلها ، كما يتحمل مسئولية النضال وتهيئة أسبابه ولقد أصبح الديوان السياسى أكبر سلطة فى البلاد التونسية وأصبحت كلمته نافذة فى الشعب بأسره بمثابة الدماغ المسير وما يصدر عنه من قرارات وتصريحات لا يصطبغ بصبغة شخصية بل يصدر عنه كمجموع . وهو يتركب من عشرة أعضاء من بينهم رئيس الحزب الحبيب بورقيبة والأمين العام صالح بن يوسف وأمينان عامان مساعدان الهادى نويرة وعلى البهلوان ومدير المنجى سليم ونائب المدير الهادى شاكر . والأعضاء — جلولى فارس ويوسف الرويسى (بدمشق) وقد مات الدكتور ثامر شهيداً بكراتشى . وقد فصل الدكتور ابن سليمان من الحزب . ويجتمع مرتين فى الأسبوع على الأقل . ولكن اجتماعاته فى الحقيقة كادت تكون يومية . ويمتاز عمله بالاستمرار فى خطة واحدة وبرنامج عام طيلة أعوام متوالية ، كما بالتكتم التام فى نواياه ، ولا تظهر مقرراته إلا عند التنفيذ ، فينفذها إذ ذاك بسرعة خاطفة تضع المستعمر أمام الأمر المقضى . وتأخذه على حين غرة . وبفضل تكتل القوات

الشعبية حوله وفهمها لمناوراته كان دائماً يملك زمام المبادرة فى الأعمال ، فيفسد مناورات السلطات الاستعمارية ولا يدخل الشعب فى معارك جزئية أو كلية عندما يسعى لها المستعمر بل عندما يرى أن الظروف تساعد تونس .

المجلس الملى :

ولجانب الديوان السياسى توجد هيئة يستشيرها فى الأزمات ويعتمد عليها فى تنفيذ المقررات السريعة وهى تقوم مقام المؤتمر بعد انفضاضه وتلك الهيئة هى المجلس الملى المكون من رؤساء الجامعات ومن أعضاء ينتخبهم المؤتمر . ومن حق الديوان السياسى حضور جلساته .

مدارس الحزب

كوّن الحزب شبه مدارس تابعة للشعب والجامعات وانتدب لها من بين الدستوريين من يلقى المحاضرات فى النظم السياسية وتاريخ الحركات القومية فى مختلف الأقطار وفى مبادىء الحزب وطرق دعايته وكفاحه ليكون فيها دعاة مقتدرون وأسس بتونس مدرسة عليا للدعاة الممتازين يتلقون فيها الدروس بانتظام ويمتحنون فى موادها . ولكن أعظم مدرسة لتكوين الرجال القادرين على خوض معركة الحياة الذين تم إعدادهم لتنظيم جميع الميادين من سياسة وثقافة واقتصاد واجتماع فلم يقتصروا على معرفة النظريات بل يرونها كلاماً أجوف مالم تكن مقرونة بالتطبيق ، هى العمل الحزبى المستمر الذى يفرض على الدستوريين فرضاً القيام بمنشآت الشعب المتنوعة والذى يكوّنهم تكويناً فى الكفاح والنضال .

مكاتب الحزب فى الخارج

ولم يقتصر عمل الحزب على داخل المملكة التونسية بل رأى أنه لابد من تعزيز الكفاح الداخلى بعمل خارجى يتسع نطاقه شيئاً فشيئاً حتى يمتد وينتشر فى غالب القارات لتكوين أنصار لتونس وجلب عطف الحكومات والشعوب والتعريف بالقضية الوطنية وبالأساليب الاستعمارية الفرنسية . فكوّن لهذا الغرض مكاتب متعددة وجعل من مكتب القاهرة مركزاً لها ونقطة اتصال دائم ، وأحدث مكتباً بنيويورك يقوم بالدعاية فى الأوساط

الأمريكية المختلفة ويسهر على سير القضية أمام هيئة الأمم المتحدة ولدى وفود الحكومات . وله أيضاً مكاتب بباريس ونيودلهى وكراتشى وستوكهلم ، وهو يوسع عمله هذا يوما فيوماً .

المنظمات القومية :

تشعبت الحركة الوطنية بتونس بقدر انتشارها وتعمقها ، وتعددت حاجياتها بتعدد الميادين التى تكافح فيها لرد الهجمات الاستعمارية والسيطرة الأجنبية وتوغل الفرنسيين فى منظمات الدولة والاقتصاد من زراعة وتجارة ومناجم وبنوك وفى التعليم والثقافة لتفكيك جميع الروابط القومية والقضاء على معنويات الشعب وثروته . فرأى الحزب وجوب تقسيم الأعمال فى الكفاح ليختص كل جماعة من الوطنيين بالنضال فى ميدانهم مع السير طبق توجيه الحركة الوطنية . فكان الميدان السياسى مختصاً بالحزب نفسه لتحقيق الأهداف الوطنية العليا .

وأعان الحزب على تكوين منظمات قومية كبرى تعمل تحت إشرافه العام فى الحقل السياسى وتشتغل كل منها بناحية من نواحى الحياة .

الاتحاد العام التونسى للشغل :

إن الاتحاد العام التونسى للشغل أعظم منظمة قومية تونسية لأن العمال يكوّنون الطليعة فى كل شعب والقوة الفعالة فى النضال وهم أصحاب السواعد المفتولة والشعور البشرى الصحيح والثبات على المبدأ وأعرف الناس بالظلم والظالمين وهم رجال الإنتاج يسهل تنظيمهم لاجتماعهم مئات وآلافا فى محل عملهم وأن ما يرونه يومياً من بذخ المستعمرين وشرههم واحتكارهم للأرباح الطائلة يجعلهم لا يطيقون صبرا على البقاء فيما هم فيه من فاقة وعراء ومسغبة .

وقد شرع العمال التونسيون فى تنظيم صفوفهم فى نقابات تونسية للذود عن حقهم المغصوب والسعى فى رفع مستواهم الحيوى فى عام ١٩٢٢ تحت قيادة شاب نشيط ممتاز تخرج من مدارس الهندسة وهو محمد على القابسى الذى أحدث حركة نقابية قوية بما بثه من روحه الثائرة فى قلوب أتباعه.

وقد تولدت حركة هذا الزعيم النقابى وسط الكفاح لأنه بمجرد ما كوّن (الجامعة العامة للعمل التونسى) سنة ١٩٢٤ وقفت القوات الاستعمارية فى وجهه وصمت الآذان عن مطالب العمال المشروعة فما كان منه إلا أن أعلن إضراباً عاماً . وكانت نقطة ارتكازه ميناء (بنزرت) . وجاءت القوات الفرنسية تعزز أصحاب رؤوس الأموال الاستعماريين . فقتلوا وشردوا وألقوا القبض على عشرات من بينهم محمد على وأحالوهم إلى المحاكم الفرنسية التى حكمت عليه بالنفى المؤبد سنة ١٩٢٥ فهاجر وطنه مجبراً ومات بالحجاز فريداً وحيداً .

وكانت الأسباب التى انهزم أمامها محمد على متنوعة أعظمها تألب جامعة النقابة الفرنسية العامة والحزب الاشتراكى الفرنسى والحزب الشيوعى الفرنسى والأحزاب الاستعمارية اليمينية التى حملت فى صحفها حملة شعواء على النقابات التونسية لانسلاخها عن النقابات الفرنسية من جهة ولما فيها من خطر يهدد المصالح الاستعمارية من جهة أخرى . فلم تجد الحركة النقابية الأولى مدافعاً ولا نصيراً . ولكن الفكرة التى شرع محمد على فى تنفيذها لم تمت معه ، وتأسست سنة ١٩٣٧ من جديد (الجامعة العامة للعمال) ونشرت فروعها فى المملكة التونسية كلها بسرعة عجيبة وكان الحزب يؤازرها بكل قواه وهذا من أكبر أسباب نجاحها ولكنها لم ترق الاستعماريين ، خاصة وأن العمال بعد أن تكتلوا وطالبوا بحقوقهم من غير جدوى أخذوا يقومون بالاضرابات المتوالية فتذمرت الشركات الفرنسية الكبرى من هذه الحركة واستنجدت مناجم الفوسفات بقوات البوليس والجيش التى وضعتها السلطات الفرنسية تحت تصرفها . فاحتلت المناجم وأخذت تقاوم العمال مقاومة شديدة عنيفة وهاجمتهم هجمات متوالية دامية أسفرت عن عشرات من القتلى ومئات من الجرحى فى مناجم المتلوى والعرائس والمضيلة والجبل الأبيض والمتلين . فقام الشعب التونسى بأسره باضراب عام غضباً لعماله وآزرهم فى مصابهم وأرسل إليهم من كل أنحاء المملكة الاعانات والاسعاف . ولما هبت العاصفة على الحركة الوطنية التونسية جرفت فى أعاصيرها الجامعة العامة للعمال سنة ١٩٣٨ فذاق القائمون بها ألوانا من العذاب والسجون . ولحق

الاضطهاد الاستعمارى حركة العمال كما لحق الحركة الوطنية نفسها .

وبعثها الزعيم النقابى العالمى الشهيد فرحات حشاد عام ١٩٤٤ بعثاً جديداً وكساها صبغتها الحالية . ووجهها توجيها نقابياً وطنياً صحيحاً . وافتك الحرية النقابية من السلطات الاستعمارية افتكاكا عند ما وضعها أمام الأمر المقضى عام ١٩٤٤ بتكوين نقابات حرة بمدينة صفاقس ثم عم نشاطه المملكة كلها ، وحصل على الاعتراف القانونى بنقاباته الحرة . وساند الحزب الحر الدستورى الحركة العمالية الفتية مساندة قوية كلية لأن الحركة العمالية أصبحت من الأسس الثابتة فى تكييف مستقبل تونس ، ولأنها قوة من أعظم قوى البلاد اندفاعاً واستماتة . وسرعان ما انتظم العمال — من تونسيين وغير تونسيين — فى صفوف هذه الحركة الجبارة ، فأصبح عددهم يفوق المائة ألف ، وخاضت المعارك الواحدة تلو الأخرى للدفاع عن حقوق أعضائها ، وتوالت الاضرابات ، فأرادت السلطات الفرنسية أن تنزل بها الضربة القاضية قبل أن يستفحل أمرها واغتنمت فرصة الاضراب العام الذى أعلنه الاتحاد العام التونسى للشغل ، فى يناير ١٩٤٨ والذى نجح نجاحا باهراً فى المملكة كلها فعطل جميع المصالح وأوقف المواصلات والادارة — وتآمرت تلك السلطات مع الجيش الفرنسى . وبينما كان العمال المضربون فى محطة قطار صفاقس يحافظون على تنفيذ الاضراب هاجمتهم القوات المسلحة فى الصباح المبكر بدون سابق إنذار وأطلقت عليهم وابلا من الرصاص وهرع العمال من كل صوب لمكان المعركة وخاضوها وهم عزل من كل سلاح واقتحموا الدبابات وأفتكوا منها المدافع الرشاشة ولم يتقهقروا إلا بعد أن تكاثر عليهم الجنود من كل صوب ومات منهم ثلاثون شهيداً وجرح مائة وخمسون . واعتقلت السلطات الفرنسية عقب ذلك مئات من العمال وأودعتهم السجن . وقد تظاهر الشعب التونسى بأسره احتجاجاً على هذا الاعتداء الدامى وقدم أعضاء بلدية صفاقس استقالتهم وحملوا السلطات الفرنسية مسئولية هذه الحوادث — ولكن السلطات الفرنسية مع ذلك قدمت زعماء الحركة

النقابية إلى المحكمة الفرنسية فأصدرت عليهم فى ٢٠ يناير سنة ١٩٤٨ أحكاماً قاسية .

ورغم ذلك الاضطهاد لم تتمكن السلطات الفرنسية من القضاء على الاتحاد العام التونسى للشغل الذى زادته دماء الشهداء رسوخاً واعتداداً بالنفس وثبتت أقدامه ومتنت بنيانه ، فخرجت الحركة النقابية من تلك المعركة أقوى وأكثر إندفاعاً وأشد مراساً ، فبعد أن نظمت العمال فى المدن مالت إلى إخوانهم المتفرقين فى المزارع ، إلى العمال الفلاحين تشد من أزرهم وتتمسك بحقوقهم وتناضل عنهم حتى كسبت لهم حق الانخراط فى نقابات لهم ثم دربتهم على النظام والنضال ورفعت أجورهم ولكن المستعمرين الفرنسيين رأوا فى ذلك تحديا لهم وخطراً مباشراً يهدد مصالحهم فناصبوا النقابات العداء وخرقوا قوانينها العامة ولما أضرب عمال الشركة الفلاحية الفرنسية (شركة النفيضة) فى وقت الزراعة استنجدت بالقوات العسكرية الفرنسية التى أخذت تطارد العمال وتخرجهم من بيوتهم وتتبعهم رمياً بالرصاص حتى قتلت منهم عدداً وافراً من بينهم امرأة حامل . فقام القطر التونسى قومة الرجل الواحد إحتجاجاً على ذلك العسف والتف الشعب التونسى حول عماله المضطهدين وكان يوم تشييع جنازة الشهداء يوماً مشهوداً حضره نجل الملك نائباً عن أبيه والوزراء التونسيون وقادة الحزب الحر الدستورى التونسى وممثلون عن جميع المؤسسات التونسية ، وإذا بدماء الشهداء توحد مرة أخرى صفوف تونس وتقرب بين القلوب وتطهر النفوس وتزرع فيها روح التآخى ، وألقى معالى الأستاذ محمد بدرة عن لسان الوزارة التونسية خطابا عبر فيه عما يختلج فى ضمير التونسيين جميعاً قال :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

باسم جلالة الملك المعظم سيدى محمد الأمين الأول صاحب المملكة التونسية دام له العز والبقاء وبالنيابة عن وزارته المخلصة المتفانية فى خدمة شعبه النبيل وإصالة عن نفسى بصفتى وزيراً للشؤون الاجتماعية أقف

والقلب متصدع أسى أمام جثث هؤلاء الشهداء الأبرار الذين سقطوا كما سقط كثيرون من قبلهم .

أقف بينكم جميعاً لكى أعرب عن الحزن العميق الذى يخالج فى هذا اليوم الرهيب صدر الأمة التونسية قاطبة وفى مقدمتها ملكها المفدى ووزارته الوفية التى بذلت منذ أسابيع قصارى الجهد للتفادى من المأساة التى نحياها اليوم والتى تشتد وطأتها آنما اشتداد على أفئدتنا عندما نعلم أنه كان من الممكن بل من السهل اجتنابها فقد كنا على قاب قوسين أو أدنى من الحل الذى من شأنه إرضاء المضربين وإعادة السلم والراحة لنصابهما فانى بعد ما طمنت خاطر العملة المضربين وطلبت منهم ملازمة الهدوء والسكينة بواسطة نوابهم الشرعيين طلبت أيضا بإلحاح من مدير الشركة أجلا إلى أن يصدر بلاغ مجلس الوزراء الذى انعقد كما تعلمون يوم الثلاثاء فى الساعة الرابعة مساء وقد انفجرت المأساة بكل أسف فى نفس ذلك اليوم حوالى الساعة الثانية بعد الزوال أيضا لكن أبت الأقدار إلا أن تجد ما جد ونحن المؤمنين بوجود الله تعالى العامرة قلوبنا بتقواه الصابرين والمصابرين على الضيم والعدوان الجادين فى مقاومته بالحجة والاقناع لا نرى فى هذا المصاب العظيم الذى حل بأمتنا فى أبنائها الضعفاء المساكين إلا محنة تكون عاقبتها بحول الله الفرج لأن فى اتحادنا الهادىء الوديع وفى صمودنا خاشعين صابرين فى هذا اليوم أمام موتانا الذين ذهبوا ضحية اعتداء فظيع لا مبرر له لأن المضربين لم يطالبوا إلا بحق مشروع وبأساليب مشروعة . قلت لأن فى اتحادنا عبرة لمن لم يعتبر لحد الآن ولمن لا زال يفضل استعمال القوة على حسن التفاهم ومعالجة الأمور بالتى هى أحسن لأن لكل قوة قوة أكبر وقوة الله التى نحن متمسكون بها فوق كل شىء .

ونحن نؤمل أن تقتص العدالة من كل معتد أثيم وألا تذهب هذه الأرواح سدى بل يكون فى تضحيتها درس يتعظ به الحائدون عن سواء السبيل سبيل التفاهم النزيه وحسن المعاشرة بين جميع المتساكنين .

وفى الختام ننحنى بخشوع وترحم على أرواح هؤلاء الشهداء الأبرياء

داعين لهم بالرحمة الواسعة ومتقدمين إلى أوليائهم وإلى كافة الطبقة الشغيلة خاصة وإلى الأمة التونسية عامة أحر تعازينا وأثمل عطفنا .

وتجددت المعارك الدامية بين العمال والقوات الفرنسية بشركة بوتنفيل الزراعية وبجهات سوق الخميس وسوق الأربعاء وباجة وبرج السدرية . وقد حملت إحدى النسوة العاملات أثر هاته الواقعة الأخيرة جثة وحيدها على يديها وكان شابا لم يتجاوز العشرين من عمره وسارت به والعمال وراءها إلى أن وضعته أمام قصر الملك بحمام الأنف الذى كان قريباً جداً من محل المعركة . وأخذت تنادى بأخذ حقها من الظالمين . فأطل عليها الملك من شرفته واستفسر الأمر فلما علم بحقيقة الحادث أدخلها إلى قصره وقبلها فى رأسها وأجلسها حذوه ومسح دمعتها وقال لها إن مات لك إبن فالتونسيون كلهم أبناؤك خصوصاً وأنه مات شهيداً فى سبيل وطنه ودينه ، وما أنا إلا أب لك . فخرجت إلى الملأ وهى تزغرد .

أهداف الاتحاد :

أسس الإتحاد على مبادىء نقابية حقيقية يرمى إلى إنجازها ، وقد انتصر فى تحقيق بعضها ، ولكنه يرى أنه يستحيل على العامل التونسى أن يحصل على حقوقه مادامت بلاده تحت تصرف الأجنبى غير مستقلة فاستقلاله مرتبط ارتباطاً كلياً باستقلال وطنه . وقد شرح الأستاذ محمود المسعدى فى تقرير قدمه لمؤتمر الإتحاد المنعقد بتونس فى تلك الفكرة بوضوح تام قال :

المؤتمر الوطنى الرابع

المشكلة القومية والتمثيل الشعبى

أيها الأخوان ..

إن الطبقة العمالية التونسية ، وكذلك منظمتها القومية ، الإتحاد العام التونسى للشغل ، مؤمنة إيماناً راسخاً بأن العدل الإجتماعى الذى نريد تحقيقه فى أكمل صورة لايمكن أن يتحقق فى نطاق الوضع السياسى الجائر إلا صورياً وجزئياً . وذلك لأن الوضع السياسى فى حياة جميع الأمم ما هو إلا صورة

من الوضع الإجتماعى والإقتصادى السائد فيها ولأن السياسة هى نظام الحكم العام المسيطر على الشؤون الإجتماعية والشؤون الإقتصادية المدبر لأحوال طبقات الأمة المختلفة والمؤثر على توزيع الثروة القومية بين تلك الطبقات تأثيراً مباشراً ، وأى سياسة حكومية لا تشمل الإقتصاد ومشاكل الإنتاج والمعاش والأسعار والأجور ، وأى مشكلة من المشاكل الإجتماعية كمقدرة الشراء ونظام الشغل وحقوق العمال ونظام الإضراب الخ خارجة عن مشمولات نظر الحكومات ؟

ثم أن الطبقة العاملة التونسية تعلم من ناحية ثانية أن الأمة كل لا يتجزأ وأن الذين يعملون على تفريق الصفوف وتمييز طبقة على طبقة وتفضيل فريق على فريق إنما هم أعداء الأمة من أولئك الرأسماليين والاستعماريين الذين يريدون أن يوجهوا قوة الكفاح فى الشعب إلى التطاحن الداخلى والتقاتل بين أقسام الأمة الواحدة لتتخاذل فى حملتها ويضعف بعضها بعضاً . ولكن الطبقة العاملة التونسية قد أقامت الدليل المرات العديدة على أنها تعلم بالضبط أين مصلحتها ومن هم أعداؤها الحقيقيون ونحو من يجب أن توجه كفاحها المستميت وعلى أنها متحدة اتحاداً كلياً مع عامة الشعب التونسى بكافة طبقاته فى جهاده نحو العدل والحرية والرقى ، والشعب التونسى بدوره قد أدرك ذلك وأكبره فى الطبقة العاملة فقابلها من التأييد لها والإتحاد معها بمثل ما لقيه منها .

وبهذا يتبين لماذا كان كفاحنا الإجتماعى فى نفس الوقت كفاحاً سياسياً لأن السياسة مسيطرة على الإجتماعيات فلا تصلح هذه إلا بصلاح تلك — كما يتبين لماذا كان كفاحنا الإجتماعى كفاحاً قومياً فى نفس الوقت لأن مصلحة العمال جزء من المصلحة القومية العامة فلا تتحقق الأولى إلا بتحقق الثانية .

(٢) مقومات النظام السياسى عندنا

وما تنطوى عليه من مبادىء الجور

ولو أمعنا النظر لحظة فى نظام الحكم فى بلادنا ، ولو باعتبار المشاكل الإجتماعية خاصة ، لرأينا أن جميع الأسباب السياسية فيما لا نزال نقاومه من

أنواع الظلم الإجتماعى راجعة إلى فساد الأصول العامة القائم عليها النظام السياسى فى البلاد .

والأصل الأول الذى يقوم عليه هذا النظام السياسى هو كما تعلمون المبدأ الإستعمارى ، والاستعمار معناه تسخير القوى السياسية وهياكل الحكم فى جميع أنواعه ومظاهره لخدمة رأس المال الأجنبى ومصالح طبقة أجنبية من المحظوظين الذين جاءوا البلاد لاستثمارها من جميع النواحى . لذلك كان أول ما يبدأ به الاستعمار محاولة قتل السلطة الأهلية وإزالة الذات والشخصية والسيادة القومية . كذلك رأيناه يصنع بشقيقتنا الجزائر مثلا فيمحو الذاتية القومية الجزائرية ويجعل من التراب الجزائرى العربى تراباً فرنسياً ويحشر الجزائريين فى الجنسية الفرنسية حشرا ، أما فى بلادنا فالاستعمار حاول قتل الذاتية التونسية وإفناء السيادة التونسية بواسطة الإدارة المباشرة التى لم تبق لنا من السلطة إلا الألقاب الظاهرة والتصرف الصورى وأفتكت السلطة الحقيقة والنفوذ الواقعى ، وهذا ما توصل به الاستعمار إلى أن شحن إدارتنا بالآلاف المؤلفة من الموظفين الأجانب وإلى أن صير التونسى فى إدارة بلاده أجنبياً عن الحكم والنفوذ الحقيقى وعن تدبير الشؤون الجوهرية فى حياة بلاده .

على أن الإستعمار لم يكتف بسلوك سبيل الإدارة المباشرة للإستبداد بالحكم والتصرف به وحده بل زاد على ذلك أنه عزز هذا الحكم المباشر باسناده إلى قوات إحتلال عسكرية وجندرمة وشرطة يتصرف فيها وحده دون تدخل السيادة التونسية لأنه لا يرمى إلى تدبير شؤون الحياة والمصلحة القومية العامة بل إلى فرض نظام سياسى يهدف إلى مصلحة خاصة هى مصلحة الجالية الأجنبية التى يقال أنها حماية .

وبعد أن استبد الإستعمار بالحكم بواسطة الإدارة المباشرة وبعد أن جعل ذلك الإستبداد استبداداً بالقوة واحتلالا عسكريا زاد على ذلك كله أن جعله استبدادا ديكتاتورياً لا رائحة للديمقراطية أو لشبه الديمقراطية فيه . فالشعب فى جميع شؤونه خاضع لسياسة حكومة غير مسئولة يتصرف فيها مديرو الإدارات والوزراء كما يشاءون بدون أن يستطيع الشعب الدفاع عن مصالحه بواسطة أى منظمة نيابية تعبر عن آرائه ورغائبه . وقد استعمل

الإستعمار هذه الوسيلة بصفة مستمرة فى الماضى وهو يود أن يستمر على إستعمالها فى المستقبل ، فأما مديرو الإدارات فهو لا يزال إلى الآن متشبثاً بأن يكونوا من الأجانب ، معاكساً فى ذلك كل منطق وكل معقول وأبسط مبادىء الحق .

وهل من المنطق أو المعقول أو من الحق فى شىء أن يكلف بالنظر فى المصلحة القومية وتدبير الشؤون الوطنية من هم أجانب عنا وعن وطننا ؟ وأما الوزراء فإن الإستعمار كان يختارهم من بين ذوى الذمم التى تباع وتشترى بأبخس الأثمان ينصبهم على كراسى الحكم ويغدق عليهم الأموال والنياشين والتشريفات ويصرفهم بكل سهولة فى خدمة مصالحه ضد المصلحة العامة بدون مراعاة استنكار الشعب ولفظه لهؤلاء العبيد والأذناب .

على أن الإستعمار لم يرد أن يكون حكمه الإستبدادى مكشوفاً مفضوحاً . فحاول أن يغطى على ذلك بالمغالطة والتمويه فأحدث مجالس ادعاها نيابية وماهى بالنيابية ولكنها مهازل فظيعة ومنكرات أشنع من الظلم المكشوف . أوجد الإستعمار المجلس الكبير ولكنه جعل نظامه النيابى على ما تعلمون من التشويه الممقوت ومن التمثيل الجائر ، فأعطى لممثلى الأقلية الأجنبية نصف المجلس ولممثلى الأمة التونسية بأجمعها النصف الآخر ، ثم زاد على ذلك أن جعل التمثيل فيه للمصالح الإقتصادية أى للطبقات التى تتنافى مصلحتها الخاصة مع المصلحة العامة أو التى تجد مصلحتها الخاصة فى ممالأة مصلحة الأجانب والخروج عن المصلحة القومية . فإذا المتصرفون فى ميزانية الدولة المقررون لوجوه صرف الأموال المأخوذة من جيوب الشعب هم كبشة من ممثلى المستعمرين الذين اغتصبوا الأراضى والشركات الكبرى التى أفتكت موارد الثروة القومية وأذناب الاستعمار ممن كسبوا ثروتهم بخدمة ركاب الأجانب وامتصاص دماء المواطنين .

وليكون هذا الحكم السياسى الدكتاتورى كاملا محكما أضاف إليه نظام حالة الحصار الذى عاشت فيه تونس فوق الثلاثين سنة من أول الحماية ولا تزال عائشة فيه منذ ثلاث عشر سنة باسترسال أى منذ سنة ١٩٣٨ أما الأوامر الزجرية الإستثنائية والتحجير للحركة السياسية الكفاحية الوطنية الحقة فذلك ما لا يحتاج إلى تذكير .

(٣) النظام السياسى

وعلاقته بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية

إن هذا النظام السياسى الذى لخصنا لكم خصائصه ومقوماته ، أيها الاخوان ، لم يأت على هذه الصورة إلا لأنه خاضع فى عناصره إلى غايات معلومة . ولا تختلف أشكال النظام السياسى إلا باختلاف أغراضها وغاياتها ، فما هى الغايات التى شكلت الحكم السياسى عندنا بشكله هذا ؟

إن الشىء الذى يجب أن نؤمن به إيماناً راسخاً هو أن الأجنبى لا تقوم سياسته إلا على مبدأ المنفعة المادية ، والتفوق الجنسى والمعنوى . فالاستعمار عندنا وليد النظام الاقتصادى العصرى السائد فى غربى أوربا وهذا النظام الرأسمالى قائم على أن المنفعة المالية هى الغرض من كل شىء وأن المال هو أول ما يرسم فى سلم القيم وأن الرغبة فى المال والنهم العادى لا يقفان عند حد وأنه إذا حصلت ثروة كبرى وجب الطموح إلى ثروة أخرى أكبر منها وهكذا دواليك إلى ما لانهاية له .

ذلك هو — أيها الاخوان — المبدأ الذى تقوم عليه نفسية الاستعمار ومذهب الاستعماريين فى نشاطهم أينما كانوا ، بل انظروا إلى الميدان الاقتصادى فى البلاد تجدوا أن معظم الثروة القومية الوطنية قد اغتصبها الاستعمار . فثروة المناجم بأنواعها فى أيدى الشركات الرأسمالية الكبرى . والعمال بمثابة الأدوات أو الآلات المستعملة فى استثمار تلك الثروة لا يعتبر فيهم إلا رخص النفقة ومقدار الإنتاج كما أن الآلة تكون أحسن ما تكون إذا كانت رخيصة الثمن غزيرة الانتاج . وجميع الأراضى الخصبة فى أيدى الشركات الفلاحية الأجنبية وكبار المعمرين الذين حصلوا عليها بالقوة الغاشمة أو بالخدعة والحيلة .

ومعظم الثروة القومية مما ينتج عن استثمار لا يزال موجهاً إلى خارج الوطن لأنه نتيجة عمل رؤوس أموال أجنبية . وهكذا تعم الفاقة والفقر العباد والبلاد فالفلاح يضيع أرضه أو تتغلب عليه قوة الفلاحة الكبرى

والعامل تمتص جهوده ، والوطن تتناقص ثروته الاقتصادية بما يخرج منها إلى الخارج .

هذا فى الميدان الاقتصادى . أما فى الميدان الاجتماعى فأجلى ما يظهر للعيان هو البؤس المادى والأدبى الذى هو نتيجة التفقير الاقتصادى والضغط السياسى . والطبقة الشغيلة التونسية أعلم بذلك . فلا الأجور تقدر حسب الحاجيات الطبيعية ومستوى الأسعار . ولا الحقوق الاجتماعية كاملة ولا محترمة فلئن حصل عمال المصانع والمناجم على بعض حقوقهم فان إخواننا عمال الفلاحة لا يزالون يرزحون تحت أعباء نظام قانونى جائر لا يضمن لهم عشر ما هو مضمون لغيرهم من العمال . ولولا كفاحهم العجيب وما أظهروه من بسالة وشجاعة أدهشت الخصم نفسه وكانت آية لنا جميعاً لما حصلوا على شىء . زد على ذلك أن هذه الحقوق الاجتماعية الموجودة قانوناً لا يحترمها الاستعمار بل لا يزال يدوسها بقدميه ولا يزال يحاول إبطالها بشتى الوسائل ولا يزال يقاوم الحركة النقابية الكفاحية بالقتل وبالتعذيب بالتتبعات العدلية وبالسجن والنفى إلى غير ذلك ، كل ذلك والطبقات الشعبية فى بؤسها المادى مشردة الأطفال مهددة فى صحتها لا من يسهر عليها ولا من يفكر فى إيجاد نظام ضمان اجتماعى يتكفل القضاء على الأمراض والعاهات والنكبات والبطالة . ولا من يفكر فى إيجاد وسائل الاستخدام الكامل لإزالة التشرد والتسول والبطالة والتدهور ولا من يفكر فى شأن الطفولة وما يهددها من الجهالة والسقوط الأخلاقى والأمراض والاجرام . وآخر ما يريده الاستعمار بعد أن استبد عليها سياسيا وأفقرها اقتصاديا وظلمها وأهملها اجتماعيا هو قتلها معنويا . فهو يقاوم حركة التعليم ويقتر عليها المدارس تقتيراً وهو يحاول أن يقتل لغتها القومية وأن يجنسها لغوياً ويدمجها عقلياً حتى لا تبقى لها شخصية تشعر بها ولا ذاتية تدافع عنها بل تبقى جاهلة لا تعرف حقوقها ولا تشعر بها ولا تقدر على الدفاع عنها أو تتعلم تعلما أجنبياً فتنسى قوميتها وذاتيتها وتنسلخ عن طبيعتها وتفنى فناء معنوياً .

(٤) ما يستنتج من الكلام السابق

خدمة القضية القومية واجبنا الأول

وهذا كله أيها الاخوان ، هل تظنون أنه يمكن لولا أن نظام الحكم السياسى مسخر له موجه إلى أغراضه ؟ فالغرض الاقتصادى والاجتماعى من الاستعمار الرامى إلى جلب المنفعة المادية إلى المستعمرين دون غيرهم هو الذى اقتضى أن يكون النظام السياسى على ماهو عليه . فالغاية أن يستثمر الأجانب جميع موارد البلاد فوجب أن يكون حكم البلاد فى غير أيدى أبنائها وأن تغتصب سيادتها وأن يحتكر الأجانب الادارة والنفوذ ، والغاية التصرف فى ثروة البلاد بأجمعها فوجب أن لايشارك الشعب فى تسيير شؤون البلاد وأن لايكون هناك نظام نيابى ديمقراطى صحيح . والغاية امتصاص دماء البلاد والعباد فوجب أن تكون القوة المسلحة مسلطة على كل مكافح وأن لاتكون هناك حريات عامة حتى لا يستعملها الشعب للمقاومة والكفاح . والغاية افتكاك كل مايملك هذا الشعب من أراض وموارد طبيعية فوجب أن يثقل هذا الشعب اقتصاديا وأن يحرم من الحقوق الاجتماعية وأن يبقى جاهلا فقيراً حتى لا تكون له قوة مادية ولا معنوية يزاحم بها الأجنبى أو يدافع بها عن ملكه وحقه .

وهكذا نرى الاستعمار يتلخص فى أنه نظام سياسى أغراضه الاقتصادية والاجتماعية ووسائله العملية القانونية والادارية والعسكرية والاقتصادية والسياسية أغراض ووسائل منافية للمصلحة القومية التونسية منافاة جوهرية ولا سبيل إلى الطمع فى تحسين الحالة الاجتماعية وقلب الوضع الاجتماعى إلا بقلب الوضع الاقتصادى والوضع السياسى المتولد عنه أى لا سبيل إلى الوصول إلى هدف واحد من أهدافنا النقابية إلا إذا بدلنا النظام السياسى الاستعمارى المنافى للمصلحة القومية بنظام اقتصادى وسياسى قومى بحت .

لقد كانت الطبقة العاملة التونسية ولا تزال ، ولن تزال إلى يوم النصر والاستقلال وبعده ، فى مقدمة الكفاح القومى العام مؤازرة بدون تستر

أو خفاء للحركة القومية التحريرية التونسية عاملة على نصرتها والانتصار بها ومعها .

ذلك أن الطبقة العاملة التونسية مؤمنة بأن حركتها ثورية إنقلابية ، لكنها ثورية لا على معنى العنف وانقلابية لا على معنى الفوضى .

بل هى حركة ثورية وانقلابية بمعنى أنها تريد أن يسود الحياة العاملة للمجتمع التونسى مبادىء سامية وسلم من القيم العالية غير ما جاءنا به وفرضه علينا الاستعمار .

فنحن نريد أن نقلب أصول الحكم العامة التى يقوم عليها النظام الحالى . . نريد أن يكون الهيكل السياسى خاضعاً مسخراً ، لا لخدمة رأس المال الأجنبى ولا مصالح طبقة أجنبية محظوظة بل لخدمة مصلحة المجتمع بأسره والأمة بأجمعها .

لذلك نطالب :

بأن يرجع للسيادة التونسية كامل وجودها وكامل حقوقها وسلطتها ونفوذها قانونيا وعمليا لا لفظاً فقط لأن ذلك من حقوقنا الطبيعية ولأن أول ضمان للمصلحة القومية العامة لا يكون إلا فى سيادة قومية ويستحيل أن يكون فى سيادة أجنبية أو شبيهة بالأجنبية .

ونطالب بأن يرجع إلى أعوان السلطة التونسية نفوذهم وإلى الموظفين التونسيين كامل حق إدارة بلادهم لأن عون السلطة والموظف وكيل عن الأمة خادم لها ولأن أول ضمان لأمانة الوكيل وصدق الخدمة لا يكون إلا فى لحمة الجنس ووحدة المصلحة الوطنية وليس من الحق ولا من المعقول أن توكل على مصالحك الأجنبى الطامع فيك القادم لاستثمار بلادك واغتصاب مالك .

ونطالب بأن ينشأ نظام نيابى ديمقراطى يشتمل على النظام البلدى وعلى النظام البرلمانى لأننا لم نعد نرضى بمهازل المجلس الكبير ومن فيه من قرود الاستعمار ممن لا يمثلون إلا أنفسهم ولا يعملون إلا لمصلحتهم الشخصية أو لمصلحة الأقلية المحظوظة التى ينتمون إليها ولأننا لا نعترف للإدارة ولا لمشعوذى المجلس الكبير ولا للأجانب بحق سن القوانين العامة المنظمة لحياة الأمة ولا بحق تقرير الميزانية العامة ومواردها ومصارفها

وهى حق من حقوق الشعب المقدسة التى لا يتصرف فيها شرعا إلا وكلاؤه الذين ينيبهم عنه ويرضاهم ويختارهم ويمنحهم حق التشريع والتسيير . وميزانية الدولة خزينة عامة يجب أن يضطلع كل فرد بحظه من أعبائها على قدر طاقته المالية دون تمييز لطبقة على طبقة ويجب أن تصرف فى المصالح العامة دون تفريق لفريق من الناس على فريق يجب ألا يقررها إلا من يختارهم الشعب اختيارا ديمقراطيا حرا لذلك .

ونطالب بأن يكون هذا النظام النيابى الديمقراطى قائما على مبدأ تحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية معا ضامنا لتمثيل الطبقات الشعبية والطبقات الشغيلة التمثيل المناسب لأهميتها وأهمية كدها وعملها ونشاطها الذى هو أساس ازدهار الثروة القومية . ونطالب بذلك لأننا نريد أن يقوم نظام المجتمع التونسى المجدد على أسس إنسانية سامية هى التى تعمل الطبقة الشغيلة على تحقيقها فليست غايتنا افتكاك ما فى يد الطبقة المحظوظة الآن حتى نحل محلها ونصبح نحن المحظوظين . وليست غايتنا تسليط دكتاتورية العملة على الأمة بل غايتنا تسليط العدل بيننا وبين سائر طبقات الأمة . وليست الخصومة بيننا وبين فريق من الناس لهم فوق ما لدينا فنحن نرمى إلى امتلاكه منهم بل الخصومة بيننا وبين مبادىء النظام الرأسمالى الجائر نريد أن نعوضه بنظام قائم على العدل والمساواة فى الحقوق بين الانسان والانسان وعلى تقدير الكفاءة والاستحقاق بمقدار العمل الصالح النافع المنتج وعلى أن قيمة كل إنسان ما عمل وما أفاد بعمله المجتمع .

فالناس يستوون مع الدواب فى الحاجيات المادية من طعام وشراب ومرافق معاش . ومن الطبيعى أن يريد أى إنسان هذه الرفاهية المادية لأنها أقل ما يستحقه الانسان فى الوجود . ولكننا لا نكتفى بها ونريد أن يكون معنى الحق عندنا فوق معنى المنفعة ومعنى السمو والرفعة الانسانية فوق معنى الرفاهية المادية والتحسين لأحوال معاشنا ؛ نريد أن نغير سلم القيم الانتفاعية البحتة الخاضع لها مجتمعنا الرأسمالى ونظامنا السياسى الاستعمارى .

وسوف لا نزال نكافح ونعمل مهما كانت الظروف حتى نحقق لبلادنا هذا الرقى الإنسانى وحتى يعترف لنا بحق تدبير شؤوننا بأنفسنا تدبيرا

حرا ديمقراطيا فى ظل حرية الأفراد واستقلال الأمة وسواء أكان المقتعدون لكراسى الحكم وزارة شعبية مجاهدة أو وزارة صورية خانعة وجيش استعمار متجبر فإننا لن نعمل إلا فى جانب العاملين على ضوء مبادىء الديمقراطية الكاملة التى نؤمن بها ولن نألو جهدا فى مقاومة كل حائد عن سبيلها .

ولهذا يرى المكتب التنفيذى من واجبه أن يطلب من الطبقة العاملة أن تتحد فى هاته الظروف الدقيقة التى تغمر بلادنا لأنه بالاتحاد المعزز بالثقة واليقظة وبالعمل الفعال نتمكن من فك كل القيود والوصول السريع إلى مراميها ؟

عن الهيئة الإدارية

محمود السعدى

وان الاتحاد يناضل ليتمتع العمال فى تونس بحرية تكوين النقابات ، إذ يستحيل على العامل المنفرد أن يطالب بحقه وأن يرفع عن نفسه الضيم إذا لم يتكتل مع اخوانه فيكونون قوة تقف أمام قوات الرأسمال الاستعمارى .

ويسعى للمحافظة على أكبر حق للعمال وأمضى سلاح عندهم وهو حق الاضراب الذى يلجأ إليه العمال عند خيبة المفاهمات مع أصحاب العمل الذين يستمرون عادة فى استثمار عرق جبين غيرهم لو لم يتمكن عمالهم من اجبارهم على اعطائهم طلباتهم وذلك بتعطيل الانتاج أصلا ووقف العمل .

وان النقابات هى الضمان الوحيد للعمال لرفع مستوى معيشتهم وزيادة أجورهم على نسبة غلاء المعيشة .

ولا يكون العامل مطمئنا على حياته وحياة أسرته ما لم تتحقق الضمانات الاجتماعية التى تمكنه من الحصول على التأمين ضد حوادث العمل حتى إذا ما وقع له حادث أثناء العمل لا تموت عائلته جوعا ، وعلى حفظ صحته وصحة أبنائه بأن تكون مداواته على نفقة صندوق الضمانات الاجتماعية ، وعلى المنح العائلية التى تمنح له للترفيه شيئا ما على عائلته ، أو امدادهم بالضروريات .

وبما أن المخالفات التى تتعلق بالعمل ليست من خواص المحاكم القضائية فيتحتم إذن للسهر على تنفيذ القوانين النقابية تأسيس نوع خاص من المحاكم تطبق هذه القوانين وتكون كالحكم بين أصحاب العمل والعمال ، ويكون من بين أعضائها من ينوب عن الاثنين . وتلك هى المحاكم العمالية التى حصل عليها الاتحاد العام التونسى للعمل بعد صراع دام سنوات . ولكنها لم تكن مطابقة لجميع رغباته لأن الاستعمار يفسد كل شىء . ولا يكون العامل مطمئنا على بقائه فى عمله والمحافظة على مورد حياته إلا إذا التزم صاحب العمل بالتزامات نحوه ، وبما أن تلك الالتزامات ليست خاصة بعامل دون آخر بل تشمل جميع العمال المشتغلين فى مكان واحد أصبحت العقود المشتركة أمرا ضروريا لتحقيق الاستقرار للعمال .

نظام الاتحاد :

يكتل الاتحاد جميع العمال بالقطر التونسى أى كل من يرتزق بعمله ويعيش بكد يمينه أو بعمل فكره ما عدا أصحاب المهن الحرة من أطباء ومحامين وصيادلة الذين حجر عليهم قانون النقابات الانضمام إليها . ولذا نجد فى الاتحاد العام التونسى للعمل ، عامل الميناء وعامل المصنع وعامل سكة الحديد مثلا وإلى جانبهم الموظف الصغير والموظف الكبير وفراش المدرسة وأستاذ الكلية أيضا وكلهم منخرطون فى صفوفه طبق نظام محكم دقيق .

فجميع العمال فى صناعة واحدة أو عمل واحد يكونون فى كل مدينة نقابة توحد صفوفهم وتقوم بالدفاع عن حقوقهم وتتكلم باسمهم مع أصحاب العمل أو ممثلى الحكومة ، وتديرها هيئة ينتخبها الأعضاء انتخابا ديمقراطيا . وقد تكونت هكذا فى مدن القطر التونسى مئات النقابات كنقابة عمال ميناء تونس ونقابة عمال شركة الترام ونقابة عمال المقاهى والمطاعم ونقابة المدرسين فى المدارس الثانوية الخ ..

وفوق النقابات نوعان من جامعات تجمعها . أما النوع الأول فهو الاتحادات الجهوية وعددها ١٣ اتحادا يسهر كل واحد منها على تسيير الحياة النقابية بجهتها ويكون كمرجع ومقر أساسى لها ، وهى اتحادات تونس وبنزرت والكاف وباجة وسوق الأربعاء وزغوان ونابل والقيروان وسوسة وصفاقس وقفصة وقابس ومدنين .

وأما النوع الثانى فهى جامعات حسب المهن والصناعات ، فجميع من يشتغل بالتعليم ينضوى تحت لواء جامعة التعليم ، وجميع الموظفين متكتلون فى جامعة الموظفين وكذلك عمال السكك الحديدية والمناجم والفلاحة وغيرهم .

وتشرف على الكل هيئة إدارية عليا يختار من أعضائها الهيئة التنفيذية للاتحاد العام التونسى للعمل التى يسيرها الأمين العام للاتحاد .

والمؤتمر هو الهيئة المهيمنة على الاتحاد المقررة لاتجاهاته العامة الواضعة لنظامه الداخلى ، وهو يتكون من أعضاء ينوبون عن العمال مباشرة بعد أن يتم انتخابهم فى نطاق النقابات . والمؤتمر هو الذى ينتخب الهيئة الإدارية .

نشاط فى الميدان العالمى :

كان كفاح الاتحاد فى الخارج لا يقل أهمية عن كفاحه فى الداخل ، وقد وجد صعوبات جمة للاتصال بالحركة العمالية العالمية لأن فرنسا لا تريد أن تسمح لمنظمة قومية تونسية بالاتصال رأساً ومباشرة بالعالم الخارجى فوضعت العراقيل المختلفة من احتجاجات وغيرها ووكلت نوابها الرسميين وشبه الرسميين كلويس جوهو زعيم الحركة النقابية الفرنسية وممثل فرنسا فى المكتب الدائم للعمل بجنيف والممثل السابق للنقابات الفرنسية رفقة لويس صيان فى الجامعة العالمية للنقابات ليعارضوا فى انضمام الاتحاد للحركة العالمية . وكان الشيوعيون الذين انفلت من يدهم زمام القيادة النقابية بتونس قد كونوا أيضا سداً منيعا أمام الاتحاد فى تلك الجامعة العالمية . فلم يجد الاتحاد التونسى فى أول أمره صدى لنداءاته ولم يتلق جوابا عن مطالبه ، ولما أخذت بوادر الانقسام تظهر فى الحركة العمالية وانحاز كل شق إلى معسكره ذهب الشيوعيون مع روسيا والباقون مع أمريكا ، إذ ذاك أرادت الجامعة العالمية للنقابات أن تعزز قواها فدعت وفدا من الاتحاد التونسى للحضور إلى مؤتمرها ثم قررت قبول الاتحاد فى صفوفها . ولكن سرعان ما تم ما كان متوقعا من انقسام وخرجت النقابات الحرة عن المنظمة العالمية وكونت اتحاداً خاصاً بها — الجامعة العالمية للنقابات الحرة .

فاذا بها تراسل الاتحاد التونسى وترجو منه الانفصال عن المنظمة الشيوعية والانضمام اليها . ولم تقتصر على ذلك بل أرسلت نوابا عنها إلى

تونس للاتصال بعمالها واقناعهم بما تسعى له لعلمها بان الاتحاد العام التونسى للشغل أقوى وأنظم منظمة نقابية فى أفريقيا كلها . فطرح الاتحاد تلك المسألة على بساط البحث فى مؤتمره المنعقد فى مارس ١٩٥١ والذى حضره كمستمعين نواب عن النقابات العالمية الحرة ونقابات الجزائر ومراكش وساحل الذهب ويوجوسلافيا ومدغشقر وبريطانيا والهند وفرنسا . وتوالت المناقشات الحادة ولم يفز اقتراح الانضمام إلى النقابات العالمية الحرة إلا بثلثى الأصوات فقط لأن قسما كبيراً من العمال التونسيين وان لم يكونوا شيوعيين إلا أنهم يرون فى أمريكا الدولة التى تعزز الاستعمار الفرنسى بتونس وتمدها بالسلاح الذى يفتك به بالعمال التونسيين أنفسهم . وانضم هكذا الاتحاد إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة وأصبح زعيمه الشهيد فرحات حشاد عضواً ممتازاً فى الهيئة الادارية العالمية ، ثم عوضه بعد موته نورى بودالى الذى انتخبه مؤتمر النقابات العالمية المنعقد فى ستوكهولم (يوليه ١٩٥٣) خلفاً له .

وقد كان لإنضمام الاتحاد الى النقابات العالمية الحرة مفعوله الكبير فى جلب أنصار يعدون بعشرات الملايين للقضية التونسية ، وأصبح العمال فى مؤتمراتهم العالمية أو فى مؤتمراتهم الوطنية سواء بأمريكا أو بأوربا أو بآسيا يطالبون باستقلال تونس وبث الدعاية لها فى بلدانهم ويساندون الاتحاد العام التونسى للشغل فى عمله من أجل تحرير وطنه .

الاتحاد التونسى للتجارة والصناعة :

وهو يجمع كل من يشتغل بالتجارة والصناعة من تونسيين . وقد كتل أغلبيتهم الساحقة فى نقابات لكل مهنة واحدة منها تشرف عليها اتحادات فى الجهات المختلفة مهمتها الأولى الدفاع عن مصالح أعضائها ومهمتها الثانية وهى لا تقل أهمية عن الأولى توجيه الاقتصاد التونسى وإحياؤه وتكوين المشاريع الإنشائية لتكون نواة لاقتصاد الغد وقد شرع فى تبديل الصناعات القديمة وادخال التطور العصرى عليها وتوجيه إنتاجها توجيها يماشى رغبات المجتمع . وقد تغير بالفعل فى مدى شهور قليلة منظر بعض الأسواق التونسية التى عوضت البلغة (الحذاء المغربى القديم) بالأحذية العصرية ،

وكون شركات لمزاحمة الشركات الأجنبية مثالها شركة الثلج . وأحسن تنظيماته هى الشركات التعاونية كشركة إنتاج السجاد القيروانى وغيرها .

ويقوم أيضاً بتنظيم معارض كبرى للبضائع والإنتاج الصناعى التونسى .

وكان عمله مثمراً جداً إذ كتل الأغلبية الساحقة من التجار وأرباب الصنائع حتى أصبح عدد أعضائه يفوق خمسة وخمسين الفاً ، اجتمعوا فى نقابات ، وانتظمت النقابات بدورها فى اتحادات جهوية ، ويسير الاتحاد كله هيئة إدارية ينتخبها المؤتمر العام الذى يجمع ممثلين عن النقابات ينتخبهم الأعضاء العاملون مباشرة .

فأصبح الاتحاد التونسى للتجارة والصناعة بعد ثلاث سنوات إحدى القوات الوطنية الكبرى يساند الحركة القومية مساندة فعالة ، وقد تيقن ألا نهضة اقتصادية ممكنة فى بلاد مستعمرة . ولذا كان مبدؤه هو التحرر الوطنى والعمل لاستقلال تونس [1] .

الاتحاد العام للفلاحة التونسية :

وهو أقوى المنظمات القومية عدداً ، وأعضاؤه فى ازدياد مطرد ، وقد بلغوا فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ أكثر من مائتين وخمسين الفاً .

وهو أيضاً أحدث المنظمات القومية تأسيساً . ولكن ينبغى ألا ننسى أن تونس بلاد فلاحية قبل كل شىء وأن الاستعمار الفرنسى يهدد المزارعين قبل غيرهم بانتزاع أراضيهم منهم بشتى الوسائل والتضييق عليهم أدبياً ومادياً

---

(١) الأمين العام للاتحاد — الأستاذ الفرجانى بن الحاج عمار .

وعدد الاتحادات الجهوية التابعة له ١٣ ولنذكر مقرها مع اسم المسؤول عن تيسيرها . . .

١ — تونس — الحبيب النيفر — ٢ — نابل محمد سعد .
٣ — سوسة — محمد الشلبى . ٤ — القيروان — سالم المديمغ .
٥ — صفاقس — محمود كريشان . ٦ — قابس — الهامى العمرانى .
٧ — جربسة — عبد الحميد القاضى . ٨ — قفصة — محمد فتاح .
٩ — توزر — الجديد بن الصادق . ١٠ — باجة — محمد بومون الغمراسنى .
١١ — بنزرت — الحاج عبد الواحد الصفاقسى ١٢ — سوق الأربعاء — عباد البارونى .
١٣ الكاف — محمد كرمه .

حتى يملوا ويغادروا أراضيهم بيعاً وهجرة فيستحوذ عليها المعمرون الفرنسيون .

ولذا استجابوا لنداء اتحادهم بسرعة ، فانتظموا فى نقاباته التى غطت البلاد بشبكة محكمة . وتصدى الاتحاد لتلقينهم الروح التعاونية وذوبان مصلحة الفرد فى مصلحة المجموع ، ومصلحة الأفراد ، لا تتم إلا بمصلحة المجموع. وكون فيهم روح النظام والنقد الانشائى والامتثال بعد الاقتناع.

وان الإنشاء والبناء يسيران دائماً جُنباً إلى جنب مع النضال والكفاح فى جميع المنظمات القومية التونسية . ولذا نرى الاتحاد بعد أن اشتد ساعده وأرست أسسه ، قام بتكوين الشركات التعاونية بين أعضائه . فلنذكر على سبيل المثال — الشركة التعاونية التى تكونت فى الوطن القبلى بين منتجى البرتقال ، والشركة التعاونية لمنتجى التمور بجهة الجريد المسماة بشركة « النور » وهو بصدد تكوين أكبر عدد ممكن من تلك الشركات سواء لبيع الانتاج أو لشراء ما يحتاجه المزارعون ، ولتعميم الأساليب العصرية فى الفلاحة باستخدام الآلات الميكانيكية .

وتيقن الاتحاد العام للفلاحة التونسية أنه لا يبلغ هدفه ما دام الإستعمار الفرنسى مسيطراً على البلاد التونسية . ولذا قرر فى مؤتمراته السنوية أن هدفه الرئيسى هو استقلال تونس[1] .

الاتحادات الجهوية

التابعة للاتحاد العام للفلاحة التونسية والنقابات التابعة لها

الإتحاد الجهوى بصفاقس — رئيسه — أحمد بن عياد .

ويشمل نقابات : صفاقس ـ الصخيرة ـ سيدى عقارب ـ جبنيانه ـ المحرس .

الإتحاد الجهوى بسوسة — رئيسه — عمار شوشان

ويشمل نقابات : الوردانين ـ المنستير ـ معتمر ـ النفيضة ـ سيدى

(١) رئيس الاتحاد العام للفلاحة التونسية ـ الحبيب المولهى ـ وأمينه العام ـ ابراهيم عبدالله

أبوعلى ـ الساحلين ـ أكودة ـ القلعة الكبرى ـ حمام سوسة ـ قصر هلال ـ صيادة ـ بو حجر ـ خنيس ـ لمطة ـ جمال ـ طوزة ـ زرمدين ـ المصدور ـ منزل كامل ـ بنى حسان .

الإتحاد المحلى بالمكنين

ويشمل نقابات : طبلبة ـ شراحيل ـ سيدى نعيجة ـ المكنين .

الإتحاد المحلى بالمهدية

ويشمل نقابات : المهدية ـ قصور الساف ـ سيدى علوان ـ البقالطة .

الإتحاد المحلى بمساكن

ويشمل نقابات : بنى ربيع ـ البرجين ـ الكنايس ـ بنى كلثوم .

الإتحاد الجهوى بباجة

ويشمل نقابات : باجة ـ الفرنانة ـ سوق الأربعاء ـ غارة الدماء .

الإتحاد المحلى بالجبل الأبيض

ويشمل نقابات : الجبل الأبيض ـ بوشتاته ـ رأس الرجل ـ الطبابة وفطناسة ـ طبرقة .

الإتحاد الجهوى بتونس — رئيسه — محمد الهادى بن الحاج

ويشمل نقابات : مرناقة ـ الموسى ـ رادس ـ وادى الزرقاء ـ قلعة الأندلس ـ تستور ـ مجاز الباب ـ طبربة .

الإتحاد المحلى بطبرسق

ويشمل نقابات : قعفور ـ عين جمالة ـ طبرسق ـ دقة ـ الكريب ـ سيدى اسماعيل .

الإتحاد الجهوى بالقيروان — رئيسه — على الحمامى

ويشمل نقابات : القيروان ـ سيدى عمر بو حجلة ـ البيخة ـ سيدى على بن نصر الله ـ مشيخة القفى ـ الحنية ـ السفاية ـ سبيطلة ـ فريانة .

الإتحاد الجهوى بالوطن القبلى — رئيسه — الهادى المرايط

ويشمل نقابات : منزل بوزلفى ـ الحمامات ـ نابل ـ بنى خيار ـ منزل

تميم ـ تازركة ـ الصمعة ـ نيانو ـ قربة ـ المعمورة ـ بنى خلاد .

الإتحاد الجهوى بالكاف — رئيسه — صالح بربوش

ويشمل نقابات : الكاف ـ تاجروين ـ السرس ـ أبو كسور .

الإتحاد الملطى بقفصة

ويشمل نقابات : قفصة ـ بئر الحفى ـ سيدى بو زيد .

الاتحاد الجهوى ببنزوت — رئيسه — الحاج عبد الواحد الصفاقسى

ويشمل نقابات : بنزوت ـ غار الملح ـ رأس الجبل ـ فيريفيل ـ منزل جميل ـ رفراف .

الاتحاد المحلى بمكثر

ويشمل نقابات : مكثر ـ الروحية ـ تالة ـ سليانة ـ كسرى ـ ربع أولاد يحيى ـ ربع سليانة .

ويضاف إلى تلك الاتحادات بعض النقابات المتفرقة .

ولنذكر بجانب تلك المنظمات القومية الكبرى « الاتحاد النسائى التونسى » الذى يجمع عدداً وافراً من النسوة العاملات . وجامعة قدماء المحاربين التونسيين التى تكتل فى صفوفها ما يقارب ستين ألفاً من قدماء المحاربين . والاتحاد العام للطلبة التونسيين ، والاتحاد الكشفى التونسى ، وقد ساند الحزب وأعان أدبياً ومادياً على تأسيس وازدهار مئات من الجمعيات الأدبية والثقافية والرياضية . لأنها أحسن مدرسة لتكوين المواطن الصالح القادر على القيام بواجباته ، ولأنها أيضاً تقوم بعمل إنشائى واسع عميق فى جميع الميادين .

خاتمة :

وهكذا أصبح الشعب التونسى شعباً واعياً مرتبط الأجزاء متكتلا فى مؤسسات قومية عتيدة ، منظم القوى فى جميع الميادين .

فإما أن تجيب فرنسا رغباته وإما أن يرمى بتلك القوات فى الميدان ، لأنه اعتمد فى كفاحه على الله وعلى نفسه أولا وبالذات .

النظم التونسية قبل الحماية وبعدها

وضع الحماية الفرنسية على تونس

لما تم لفرنسا احتلال مدينة الجزائر عام ١٨٣٠ واتسع نفوذها فى حرب لا هوادة فيها ولا رحمة ، حتى شمل القطر الشقيق كله ، اتجهت أنظارها إلى تونس لترسخ قدمها بالمغرب العربى ، إذ من الواضح أن شمال أفريقيا وحدة جغرافية واقتصادية زادها التاريخ والجنس والدين واللغة والعادات المماثلة متانة ، وقد فطن ساسة فرنسا إلى ارتباط أقطار المغرب فى مصيرها ارتباطا وثيقا فخشوا أن تصبح تونس خطرا يهدد وجودهم فى الجزائر إن احتفظت باستقلالها أو احتلتها إحدى الدول الأوربية المناهضة لفرنسا .

وكانت تونس خلال القرن التاسع عشر ميدانا للتنافس بين الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا . وكاد يكون التدخل الأجنبى فى شئون البلاد سافرا وتوطدت العلاقات بين القناصل والقصر بالتداول والتناوب ، إذ كل واحد منهم يسعى فى أن يرتقى كرسى الوزارة من يثق به ويناصره ويسايره فى توسيع نفوذه واتصاله بالقصر . وكان الوزير مصطفى خازندار — رغم عيوبه — حجر عثرة فى سبيل فرنسا وعدواً يقاوم تدخلها معتمداً فى ذلك على بريطانيا وممثلها . ولكن تلك الدول جميعها اتفقت على عرقلة كل نهضة وافساد كل اصلاح وادخال الفوضى على أداة الحكم وتكوين الاضطراب فى البلاد لتبقى تونس كالثمرة اليانعة تقتطفها إحداها متى سنحت لها الفرصة .

وازدادت الجاليات الأجنبية فى هذه المدة وتكاثر عدد أفرادها من التجار والفنيين خاصة ، فطالب قناصل الدول الأجنبية بادخال اصلاحات على نظام الحكم بدعوى حماية هذه الجاليات ثم بذلوا مجهودات كبيرة لعرقلة تلك الاصلاحات وأرادوا أن تطبق جملة ، مع علمهم أن الحالة المالية وإن كانت حسنة إلا أنها لا يمكن بحال أن تتحمل المصروفات الباهظة التى تتطلبها الاصلاحات ، فأجبروا الحكومة التونسية على القيام بما أرادوه حتى أعجزوها ماليا ، وإذ ذاك فرضوا عليها دواء أخطر من الداء نفسه ، وحملوها على أخذ قروض متوالية لا يصل منها إلى صندوق الدولة إلا النذر اليسير ، ثم خطوا خطوة أجرأ فاتخذوا دعوى حماية تلك الأموال

المقترضة سبباً للتدخل المباشر فى شؤون تونس وأجبروا الحكومة على تسليم مصلحة الجمارك للأجانب مقابل القروض ، فلم تف بالحاجة لاتساع الاضطرابات التى تكونها وتغذيها هذه الدول الاستعمارية وخاصة فرنسا ، وكانت ثورة على بن غذاهم عام ١٨٦٤ أعظمها وأكثرها اتساعا ، فازدادت هكذا الفوضى وعمت ونقص بسببها إيراد الدولة نقصا فادحا ، وضغط إذ ذاك ممثلو الدول على ملك البلاد ضغطا كانت نتيجته تكوين لجنة مالية دولية — ١٨٧٠ — تحت رئاسة المصلح التونسى العظيم خير الدين باشا ، فوجدت الديون قد بلغت ١٢٥ مليون فرنك ، ولكنها سمحت للأجانب أن يسيطروا مباشرة على حظوظ تونس المالية ، خاصة وأنهم اتخذوا من تلك اللجنة نفسها ميدانا للتنافس ، وتسابقوا إلى الحصول على الامتيازات المتنوعة .

وهكذا حصلت فرنسا على امتياز بإنشاء سكة حديد بين تونس والجزائر سنة ١٨٧٤ . وحاول القنصل الإيطالى أخذ امتياز إنشاء مصلحة تلغراف فلم يفلح ولكنه حصل على شراء السكة الحديدية الممتدة بين تونس وحلق الوادى من شركة بريطانية بفضل ما بذله من أموال طائلة . وأخذ القنصل الفرنسى (روسطان) امتيازاً بإنشاء سكة حديد أخرى بين تونس وبنزرت وتونس وسوسة وإنشاء ميناء بتونس[1] .

وأن إيطاليا عند ما أظهرت أطماعها وشاركت فى إدخال الفوضى على حكومة تونس وبذلت مجهودات كبيرة للحصول على الامتيازات وضحت بالمال الغزير إنما عبدت الطريق لغيرها وهيأت له الأسباب لأن حداثة عهدها فى المعارك الاستعمارية وقرب بروزها لعالم الوجود كدولة موحدة لم تمكنها من لعب دور حاسم فى هذا المضمار . بل كان التزاحم الحقيقى بين ممثل فرنسا وممثل بريطانيا العظمى القنصل وود (Wood) الذى كان يؤيد بقاء مصطفى خازندار ويشجعه على توثيق العلاقات بين تونس المستقلة فى الواقع والدولة العثمانية التى ما زالت تعتبرها ولاية من ولاياتها حتى لا تجد فرنسا منفذاً للإستيلاء عليها .

وقد دامت الخصومة لأجل تونس بين الدولتين الكبيرتين أكثر من

(١) كتاب « هذه تونس » تأليف الدكتور الحبيب ثامر ص ٢٦ .

عشرين سنة ، ولم تنته إلا فى مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ بعد هزيمة تركيا فى حربها مع روسيا عام ١٨٧٧ ولا سيما بعد هزيمة فرنسا فى حربها مع ألمانيا عام ١٨٧٠ .

فبعد أن ألحقت ألمانيا مقاطعتى الألزاس واللورين بإمبراطوريتها صرفت عنايتها للإحتفاظ بهما وإبعاد فرنسا عن فكرة الأخذ بالثأر ومحاولة استرجاع هاتين المقاطعتين ورأت أن تفسح لها المجال فى بسط نفوذها خارج أوربا . وكان (بسمارك) يسعى بصفة عامة للاحتفاظ بالوضع الذى نتج فى أوربا عن حرب سنة ١٨٧٠ ويعمل على توجيه الدول نحو الشرق فكان لا يمانع فى امتداد نفوذ فرنسا فى تونس وبريطانيا فى مصر .

وكانت إنجلترا لا تعارض فى تقطيع أوصال الدولة العثمانية فى أوربا وفى غيرها .

أما فرنسا فإنها كانت تحاول الإبتعاد عن الميدان الدولى خشية التورط فى مشاكل خارجية لا تستطيع أن تواجهها وقد خرجت من الحرب مهيضة الجناح عام ١٨٧٠ .

وظهرت هذه الاتجاهات أثناء مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ فأوعزت ألمانيا لفرنسا بوضع يدها على تونس حتى لا تضع العراقيل فى وجهها فى المؤتمر كما نصحتها إنجلترا ببسط نفوذها على تونس لتتمكن هى بدورها من الإستيلاء على مصر .

وهكذا قامت ألمانيا وإنجلترا بتشجيع فرنسا على احتلال تونس وفصلها عن ممتلكات تركيا وإن كانت تونس فى الحقيقة لا تربطها مع الدولة العثمانية فى ذلك العهد إلا الروابط الروحية[1] .

الحماية :

لما وجدت الحكومة الفرنسية الجو العالمى مساعداً لها أرادت أن تنهى المسابقة حالا فأسرعت إلى إحتلال تونس حتى لا تضيع عليها تلك الفرصة وكان رئيس وزرائها إذ ذاك « جول فرى » قد عقد العزم على

(١) كتاب « هذه تونس » للدكتور شامى ص ٢٤ و ٢٥ .

تنفيذ خطة دبرها من قبل وصمم عليها رغم المعارضة الشديدة التى وجدها فى الرأى العام الفرنسى نفسه خاصة من طرف الحزب الراديكالى وزعيمه جورج كليمنصو . فاتخذ من مناوشات بسيطة عادية وقعت بين قبائل خمير التونسية وبعض القبائل الجزائرية ذريعة لمهاجمة تونس براً وبحراً . ولم يلتفت إلى ما عرضه عليه جلالة باى تونس من تعويضات طبق الاتفاقات السابقة بين تونس وفرنسا . بل أمر الجيوش الفرنسية باقتحام الحدود البرية ، وأنزل قوات أخرى من البحر فى ميناء بنزرت ومرسى طبرقة . وزحفت هذه الجيوش من غير سابق إنذار ولا إعلان حرب نحو مقر الملك ، فوصلت منطقة منوبة على مقربة من القصر الملكى بباردو ، وحاصرت القصر يوم ١٢ مايو ١٨٨١ ، ولم يمهل قائد الجيوش الفرنسية الجنرال برايوت جلالة الصادق باى إلا ساعات ليوقع على معاهدة سنة ١٨٨١ . وقام قسم كبير من رجال الدولة والموظفين العالين وفى مقدمتهم أول مكافح تونسى العربى زروق يعارضون توقيع هذه المعاهدة المفروضة بالقوة ويطالبون باعلان الحرب على فرنسا والتمادى فيها إلى النهاية ، حتى قال زعيم المعارضين « أما أن نموت بشرف أو نخلص بلادنا من العدو » . ووقع الملك المعاهدة تحت تأثير وزيره الخائن مصطفى بن اسماعيل .

ولكن الشعب التونسى لم يلق السلاح بل تمادى فى المقاومة رغم ضعفه وسقطت مدن المملكة الواحدة تلو الأخرى فى قبضة العدو ، بعد دفاع مستميت ، ومازال الشيوخ التونسيون يتذكرون بطولة صفاقس التى اجتمعت بها رجال القبائل من الهمامة وبنى زيد والمثاليث ، خاصة ولم تستسلم أبداً بل ناضلت بعد أن سقط سورها فى كل شارع وكل بيت . وكان عدد الشهداء بها عظيما جداً لقلة ما لديهم من السلاح ، وتكررت المأساة فى بقية تلك المملكة التونسية إلى أن تم احتلال البلاد كلها .

ولم تجد تونس فى ذلك العصر نصيراً ولا مجيراً ، وإن كان قد فرض الحماية الفرنسية عليها اعتداء سافراً لا مبرر له إلا جشع الاستعمار الأوربى وارادة التوسع وكسب الأسواق الجديدة .

ولقد كانت معاهدة باردو فاسدة من أصلها لأن فرنسا فرضتها بالقوة

ووقعها ملك تونس تحت تهديد الجيوش المحاصرة له . ولو كان فى العالم عدالة لما أمكن لفرنسا أن تبقى بتونس لأن بقائها مناف لجميع المواثيق الدولية الحديثة كالميثاق الاطلنطى وميثاق هيئة الأمم المتحدة وميثاق حقوق الانسان ولأن استمرار احتلالها لتلك البلاد الأجنبية عنها إنما هو تشجيع للقوى فى الاستيلاء على الضعيف ومحافظة على عهد تريد الشعوب طيّه لما فيه من ظلم وتهديد دائم للسلام العالمى لتزاحم الأقوياء على أسلاب الضعفاء من الأمم .

استقلال تونس قبل الحماية :

وكانت تونس قبل الحماية الفرنسية دولة تتمتع باستقلالها ، لها ذاتيتها وميزانيتها سواء داخلياً أو خارجياً . فكانت أرضها محدودة مضبوطة ، وكان سكانها متوحدين تجمعهم إرادة واحدة وضمير قومى واحد تحت حكومة تدير البلاد كلها .

الاستقلال الداخلى :

وقد استقلت تونس استقلالا حقيقياً منذ اعتلى عرشها مؤسس الدولة الحسينية جلالة الباى حسين بن على عام ١٧٠٥ . فأصبح الملك وراثياً فى أبنائه . دون أن تتدخل أية دولة أجنبية ، وأسست الروابط بين ملك تونس والسلطنة العثمانية روحانية فقط . أى روابط أمير مسلم مع خليفة المسلمين وأمير المؤمنين . وكانت السلطات كلها مجموعة فى فى قبضة الباى فى العهد الأول إلى أن أخذت البلاد التونسية تتطور فى العصر الحديث وتدخل التنظيمات اللازمة فى حياتها السياسية والاقتصادية والثقافية .

وكانت تونس أول بلد شرقى سن لنفسه دستوراً . فأصدر ملك تونس محمد باشا باى (٢٠ محرم ١٢٧٤ — ١٠ سبتمبر ١٨٥٧) مقدمة ذلك الدستور مطلقاً عليها اسم عهد الأمان . وكان القسم الأول منه فى الحقيقة اعلاناً واضحاً لحقوق الانسان ، فضمن البند الأول أمن جميع سكان المملكة من غير امتياز فى الدين والجنس ولا الجنسية . وأعلنت بقية البنود مساواة جميع السكان أمام الضرائب والأداءات وأمام القانون أيضاً ، وجعلت التسامح

الدينى أساساً لمعاملة جميع من يسكن تونس . كما حررت التجارة والملكية .

وأعطى محمد الصادق باى نظاما جديداً للدولة التونسية عند ما أصدر دستورها (٢٦ أبريل ١٨٦١) الذى لم ينسخ إلى هذه الساعة . وقد شمل ذلك الدستور النظام السياسى والمالى والادارى والقضائى .

النظام السياسى :

يعتمد النظام السياسى على ثلاثة أركان : (١) الباى (٢) الوزراء (٣) المجلس الأهلى .

وقد أقيم على بعض المبادىء من مشاركة المجلس فى السلطة التشريعية وبقاء السلطة التنفيذية كاملة فى قبضة الباى ووزرائه واستقلال السلطة القضائية ومساواة بين المسلمين وغير المسلمين .

وأول أركان الدولة هو الملك نفسه الذى بقى رئيساً أعلى للدولة وللأسرة الحسينية المالكة . وقد سن الدستور مبدأ مسئولية رئيس الدولة فى جميع أعماله المنافية للدستور أو الخارجة عن القانون ، كما وضع تحديد هذه المسئولية وما ينشأ عنها من حساب .

أما الوزراء فلم ينص الدستور على عددهم ، وقد كان دائما من بينهم : وزير أول ووزير القلم والاستشارة ووزير المالية ووزراء الدولة . وقد حددت أيضا مسئولياتهم .

وكان الركن الثالث للدولة هو المجلس الأعلى الذى يقع اختيار أعضائه من بين الأعيان والموظفين العالين ، ويتولى الباى ووزراؤه ذلك الاختيار وله حق المشاركة فى ممارسة السلطة التشريعية وتتخذ قراراته بأغلبية أربعين صوتا من ستين . ويكلف اثنى عشر من أعضائه بتسيير الشؤون فى الفترات بين جلساته . كما أن من مهام المجلس المحافظة على الدستور وإدخال التغييرات اللازمة عليه .

ومن أعظم الاصلاحات التى أدخلها الدستور على الدولة التونسية تفريق السلطات وتحديدها .

١ — السلطة التشريعية :

إن حق سن القوانين من مشمولات الأمير والمجلس الأعلى . ولكنها لاتكون صالحة نافذة إلا بعد اتفاق الباى والمجلس الأعلى عليها . أما القوانين العادية فينبغى أن يقررها المجلس بالتصويت عليها ثم يعطيها الباى صبغتها القانونية بخلاف قوانين الضرائب والأداءات فان المجلس يقررها ويوافق عليها الباى . أما قوانين موازنة الدولة فان الباى يسنها بإعانة المجلس الأعلى .

٢ — السلطة التنفيذية :

لقد أقر الدستور بقاء السلطة التنفيذية كاملة فى قبضة الباى . فإنه يمثل البلاد فى علاقاتها مع الدول الأجنبية كما أن القيادة العليا للجيش منوطة بعهدته . وهو أيضا القاضى الأعلى .

ومهمة الوزراء مساعدة الباى فى ممارسة سلطته التنفيذية .

٣ — السلطة القضائية :

لا دخل للأمير ولا للمجلس الأعلى فى السلطة القضائية التى تحتوى على درجات ثلاث : (١) القضاء الإبتدائى . (٢) محاكم الاستئناف . (٣) محاكم التعقيب . وينبغى أن تذكر فى الحكم حيثياته ، والقضاة يشغلون مناصبهم لمدة الحياة ، ولا تتدخل السلطة التنفيذية إلا لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم .

وطبق ذلك الدستور ودام معمولا به مدة أعوام . ثم أهمل ولكنه لم يلغ ولم ينسخ أبدا . وقد أصدر أستاذان للحقوق — فايس وبرتلمى — فتوى جزما فيها بأن الدستور ما زال موجودا قانونيا اعتمادا على أن الملك المطلق إذا ما تنازل لشعبه عن بعض السلطات لا يمكن له التراجع فيها وافتكاكها من جديد ، وعلى أن الدستور السياسى يحتفظ بوجوده القانونى ما لم يلغ بنص صريح . فلم ينسخه القرار السفيرى الصادر عن المقيم العام الفرنسى بتونس فى ٢٥ ديسمبر ١٨٨٤ . الذى فسخ كل الأوامر العلية (أى المراسيم الملكية) السابقة لعام ١٨٨١ .

كانت تونس هكذا دولة مستقلة تسير فى تطورها نحو نظام ديمقراطى يشارك فيه الشعب شيئا فشيئا ويضمن لجميع أفراده الحرية والمساواة خاصة وأن الاصلاح لم يقتصر على الميدان السياسى بل شمل الميادين كلها من اقتصاد وتعليم وحياة اجتماعية .

فى عهد الصادق باى سعى المصلح التونسى الكبير خير الدين باشا فى تجديد البلاد وسن ما يناسبها من الأنظمة العصرية النافعة بعد أن سافر إلى أوربا واطلع على سر تقدمها وسجل آراءه وأفكاره فى أول كتاب ظهر فى الاصلاح فى العالم العربى سماه « أحسن المسالك فى سياسة الممالك » وأن آراءه الصافية الجلية صالحة لأن تكون أساس نهضتنا فى عصرنا الحاضر . فنظم الإدارة المركزية والإدارات المحلية تنظيما عصريا . كما نظم البلديات والمحاكم الشرعية وشؤون الأوقاف ، وسن قانونا جديدا يضمن للفلاحين حقوقهم كما وضع برنامجا خاصا لتوزيع الأراضى الزراعية الأميرية على سكان البادية . وأنشأ مجلسا للعناية بالشؤون الصحية وإدارة الأوقاف ونظم مناهج التعليم بجامع الزيتونة وأسس المدرسة الصادقية لدراسة العلوم الحديثة واللغات الأجنبية كما أرسل البعثات العلمية إلى إيطاليا وفرنسا .

وهكذا كانت تونس تسير بخطى واسعة فى سبيل الرقى والتقدم إلى أن منيت بالاحتلال الفرنسى . فأقامت فرنسا العراقيل فى سبيل هذه النهضة وعطلت سيرها وأعادت البعثات العلمية من أوربا وحولت مناهج التعليم بالمدرسة الصادقية إلى أن جعلتها مناهج لاخراج الموظفين الصغار والمترجمين فحسب . « هذه تونس — للدكتور تامر — ص ٢٣ » .

الاستقلال الخارجى :

كانت الدول معترفة دائما بالدولة التونسية وقد عقدت الدول الأجنبية مع أميرها جلالة الباى عدة معاهدات منذ فجر القرن الثامن عشر نذكر هنا بعضها :

١ — ٣٠ أغسطس ١٧١٦ — معاهدة سلام وتجارة مع بريطانيا العظمى .

٢ — ٢٣ ديسمبر ١٧٤٨ — معاهدة سلام وتجارة وملاحة مع النمسا .

٣ — ٢٢ يونيو ١٧٦٢ — معاهدة بين ملك بريطانيا جورج الثالث وعلى باى ملك تونس بصفته « الأمير الأعلى لهذه الدولة » .

٤ — ٢١ مايو ١٧٦٥ — معاهدة بين تونس وفرنسا تعترف فيها فرنسا للباى بحقه الدولى وامتداد سلطانه على « مساحة المملكة » كلها .

٥ — أغسطس ١٧٩٧ — معاهدة سلام وتجارة بين باى تونس والولايات المتحدة الأمريكية .

ولنلاحظ أن أمير تونس قد أبرم هذه المعاهدات وغيرها باسمه الخاص كممثل لدولة قائمة الذات هى الدولة التونسية ، وأن الدول الكبرى كانت دائما معترفة بحق أمير تونس الشخصى المباشر فى ابرام الاتفاقات الدولية ذات الصبغة السياسية ، لأن استقلال تونس كان تاما كاملا داخليا وخارجيا .

الحماية الفرنسية والدولة التونسية :

إن معاهدة باردو — ١٢ مايو ١٨٨١ وإن لم تذكر فى نصها لفظة « حماية » بل نصت على أنها « معاهدة وداد وصداقة » — إلا أنها اعتدت على السيادة التونسية داخليا وخارجيا .

فقد خولت فرنسا لنفسها الحق فى احتلال ما تراه من المراكز فى البلاد التونسية حسب البند الثانى من المعاهدة .

« لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان المتعاقدان فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل » . وذلك الاحتلال الأجنبى نفسه حد من سيادة تونس الداخلية .

أما السيادة الخارجية وإن بقيت كاملة قانونا إلا أن باى تونس تنازل عن ممارستها لفائدة فرنسا طبق البند السادس « يكلف الممثلون الدبلوماسيون وقناصل فرنسا فى البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفى مقابل ذلك يلتزم سمو الباى بألا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها .

وأصبح ممثل فرنسا فى تونس هو الواسطة الوحيدة بين البلدين حسب البند الخامس من المعاهدة « يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الجانبين » والحقيقة أن فرنسا عزلت تونس عن بقية العالم وأصبحت سداً منيعاً بينها وبين بقية الدول وحرمتها من كل اتصال مباشر بالشعوب القريبة والبعيدة ثم أن فرنسا استصدرت من باى تونس أمراً علياً (مرسوماً ملكياً) بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٨٨١ أناط بمقتضاه الشؤون الخارجية بالمقيم العام الفرنسى الذى أصبح هكذا وزير خارجية تونس . وهذا نص ذلك الأمر العلى :

« حيث أن الفصول الرابع والخامس والسادس من المعاهدة المبرمة بين حكومتنا وحكومة الجمهورية الفرنسية (١٢ مايو ١٨٨١) تستلزم تدخل وزير الجمهورية فى علاقاتنا بممثلى الدول الصديقة فتسهيلا واسراعاً لحل المشاكل نكلف الوزير المقيم العام لفرنسا بتونس بدور الواسطة الرسمية والوحيدة فى العلاقات التى يقوم بها فى المستقبل ممثلو الدول الصديقة المعتمدون لدينا » .

وجرت العادة بعد ذلك أن يصدر الباى مرسوماً ملكياً يعين به كل مقيم عام جديد ووزيراً للخارجية .

وأعطت فرنسا لنفسها الحق فى التدخل بصفة مستمرة فى شؤون تونس المالية بدعوى الدفاع عن أصحاب القروض كما جاء فى البند السابع من المعاهدة والذى تعتبره فرنسا فى المكان الأول من الأهمية : « تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة »

وأكبر دليل على أن ما أدخل من فوضى على مالية تونس كان مصطنعاً قبل الحماية وكان لفرنسا الدور الرئيسى فيه هو أن موازنة تونس كانت معتدلة بل كانت فيها فواضل كبيرة عامين بعد الحماية .

ولم تغير فرنسا سياستها المالية هادفة دوما إلى إغراق تونس بديون لا طاقة لها بها لكى تكبلها نهائياً بقيود يعسر التخلص منها فتبقى دائماً مستعمرة مالياً وان تحررت يوماً من الأيام سياسياً .

أن معاهدة ١٨٨١ لم تفقد تونس جوهر سيادتها التامة بل جرمتها من مباشرة بعض مظاهر تلك السيادة فقط وبقيت الدولة التونسية كاملة الذاتية كما كانت قبل المعاهدة التى أبرمت بين دولتين كاملتى السيادة مستقلتين ، فأكد هكذا وجود دولة تونسية . وقد نصت المعاهدة مراراً على وجود حكومة تونسية وبينت اعتراف فرنسا نفسها بتونس كدولة لها نظامها الدولى الشرعى . وأن نص المعاهدة يقضى بأنها مؤقتة غير أبدية كما أدعت فرنسا ذلك فيما بعد إذ تنص الفقرة الثانية من بندها الثانى على انتهاء الحماية :

« ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطات الحربية — الفرنسية والتونسية — وتقرر معاً أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام » .

ومن ناحية أخرى فانا نجد تلك المعاهدة أبقت السيادة الخارجية وحق ممارستها لملك تونس ، إذ ينص بندها السادس على « أن سمو الباى يلتزم بألا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية بدون اعلام فرنسا ... » وهذا ما يؤيد محافظة الأمير على حقه فى ابرام المعاهدات مع الدول الأجنبية .

وينبغى أن نلاحظ هنا أن حماية فرنسا لتونس ذات صبغة دولية واضحة وليست حماية استعمارية ، ولذا كانت العلاقات بين المحمية والحامية عن طريق وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ، وقد بين رجال القانون الفرنسيون ذلك كما اعترفت به المحاكم الفرنسية نفسها .

فقد قرر ديبانييه Despagnet فى دروسه للقانون الدولى العام أن الحرب المسلحة بين المحمى والحامى تصطبغ بصبغة دولية بحتة مستنداً فيما أبداه من رأى على مبدأ لا شك فيه ولا خلاف وهو أن الحماية علاقة بين دولة ودولة أخرى تضيق على المحمى ممارسة بعض حقوقه ولكنها لا تحرمه من شخصيته السياسية .

وكذلك قال انجلهارت Engelhardt (مجلة الحقوق العامة والعلم السياسى ١٩٠٠) « أن المحمى بصفته دولة قائمة بذاتها لا يمكن أن تكون حربه مع الحامى إلا حرباً دولية ، فهى بلاد قد قطعت صلة قديمة وحليف انقلب على من كان مرتبطاً به إلى تلك الساعة » .

أما السيادة الخارجية التونسية فقد بقيت كاملة إذ جرى فى عرف الدول أن يمثل بعضها بعضا من غير أن ينقص ذلك شيئاً من سيادتها فقد صرح (انجلو بيارسيرينى Angelo-Pierre Sereni) فى دروس فى التمثيل فى الحقيق الدولية (أكاديمية الحقوق الدولية ١٩٤٨) قائلا فيما يتعلق بتونس « بمقتضى اتفاقيات أبرمت مع تونس أصبح لفرنسا الحق فى أن تبرم باسم تلك الدولة وعلى حسابها جميع علاقاتها الخارجية تقريباً . وأن ذلك التمثيل لا يقضى على الشخصية الدولية » .

وكتب لويس ريفيار Louis Rivière مستشار محكمة الاستئناف بمدينة كان تعليقاً (سيرى Sirey — ١٩٢٧ — مجلد ١ ص ٨٥) :

أما فيما يتعلق بمدغشقر وأنام فان الدولة الحامية قد ابتلعت السلطة الخارجية كلها فأصبحت وحدها صاحبة العلاقات مع الدول الأجنبية الأخرى بينما بتونس لم تزد معاهدة باردو عن أن علقت على موافقة الحكومة الفرنسية حق الأمير المحفوظه له فى إبرام معاهدات مع تلك الدول » .

ولذا تمادت الحكومة التونسية فى إبرام عدة معاهدات مع الدول الأخرى بعد عقد معاهدة ١٨٨١ وقد أبرمتها مباشرة أحياناً بموظفيها التونسيين ، وأحياناً أخرى بواسطة الحكومة الفرنسية بالنيابة عن حكومة تونس طبقاً لمبادىء التمثيل ، ولكن الدولة التونسية كانت دائماً منصوصاً عنها كدولة غير الدولة الفرنسية .

١ — أعلنت تونس الحرب على ألمانيا عام ١٩١٤ كدولة .

٢ — اتفاقية مجريطة ١٨٩١/٤/١٤ وقع تحويرها بلندن ١٩٣٤/٦/٢ وشاركت فيها تونس ١٩٤٢/١٠/٤ .

٣ — اتفاقية لاهاى ١٩٢٥/١١/٦ مشاركة تونس فيها ١٩٤٢/١٠/٤ .

٤ — اتفاقية لتكوين ديوان دولى للخمور بباريس ١٩٤٤/١١/٢٩ .

٥ — اتفاقية بخصوص مصل serum antidiphtérique الدفتريا وقعت بباريس فى ١٩٣٠/٨/١ .

٦ — اتفاقية ١٩٢٦/٤/٢٤ بخصوص تجول السيارات .

٧ — الاتفاقية الصحية الدولية ١٩٢٦/٦/٢١ .

٨ — اتفاقية البريد العامة ١٩٤٧/٧/٠ .

الخ . . . الخ . . .

وهكذا لم تمح شخصية الدولة التونسية من الميدان الدولى .

الاستقلال الداخلى :

إن معاهدة ١٨٨١ سمحت لفرنسا باحتلال تونس عسكريا حسب البند الثانى ولكنها لم تمنحها حق التدخل فى شؤون الحكومة ولا فى تشريعها ولا فى سلطتها التنفيذية فلما وجدت فرنسا نفسها عاجزة عن السيطرة شعرت أن مقاليد الحكم فى البلاد بقيت كلها فى يد الباى وحكومته أجبرت الأمير الجديد على باى على عقد اتفاقية ثانية معروفة باتفاقية المرسى (٨ يونيو ١٨٨٣) عامين فقط بعد معاهدة باردو .

فذكرت فيها لفظ « الحماية » للمرة الأولى وإنها وإن لم تغير جوهر ما جاء فى المعاهدة الأولى وأبقت السيادة التونسية غير منقوصة قانوناً إلا أنها فتحت أبوابا واسعة للاعتداء المتوالى منذ ذلك الحين على السيادة الداخلية التونسية إلى أن بلغت فى آخر الأمر إلى الحكم الفرنسى المباشر فى تونس . وقد كانت فرنسا تعتمد دائماً على البند الأول من اتفاقية المرسى لتقضى على الذاتية التونسية شيئاً فشيئاً وهذا نصه :

« لما كان غرض سمو الباى المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية اتمام حمايتها تكفل بادخال الاصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التى ترى الحكومة المشار اليها فائدة فى ادخالها » فكان كل ما تفرضه فرنسا من تحويرات تدعى أنها اصلاحات . وإنما هو فى جوهره قضاء على السيادة التونسية وسعى فى أن تحل محلها السيادة الفرنسية سواء فى الميدان الحكومى أو الإدارى أو الاقتصادى أو الثقافى .

ولكن اتفاقية المرسى نفسها رغم ما تحمله من أخطار لم تنتزع شيئاً من السيادة التونسية لأن جلالة الباى لم يتنازل عن شىء من سلطانه لفائدة

فرنسا وإن التزامه بادخال ما تراه فرنسا من إصلاحات لم يسلبه سلطته التشريعية إذ بقى هو المشروع الوحيد الذى بيده سن المراسيم الإصلاحية . وقد اقتصرت اتفاقية المرسى على ذكر الميادين الإدارية والعدلية والمالية فاعترفت ضمنياً بأن الإصلاحات السياسية والدستورية خاصة خارجة عن نطاقها وأن من حق جلالة الباى أن يقوم بما يراه منها مالم يعارض المعاهدات التى تتعرض لها بل لم تشر اليها أصلا فى الواقع فليس إذن لفرنسا حق معارضة أمير تونس فيما يريد منحه لشعبه من أنظمة دستورية ديمقراطية .

فمن الواضح أن تونس احتفظت بسيادتها الداخلية وأن تراب تونس غير التراب الفرنسى قانوناً مستقل عنه وأن أرض تونس أرض أجنبية بالنسبة لفرنسا لا تطبق فيها القوانين الفرنسية إلا إذا اصطبغت بصبغة تونسية أى بعد أن يصدرها جلالة الباى كمراسيم ملكية تحمل توقيعهم فالتشريع التونسى قانوناً وواقعياً مستقل عن التشريع الفرنسى .

أما فى الميدان الدولى فان المعاهدات التى تبرمها فرنسا باسمها الخاص لا تشمل تونس أبداً إلا إذا ما قبلتها وكانت طرفا فيها ووقعها ممثل عنها ولنلاحظ أخيراً أن ميزة معاهدة ١٨٨١ الأساسية هى إنها وقتية .

فقد ثبت إذن أن تونس احتفظت بكيانها الدولى من الوجهة الداخلية ومن الوجهة الخارجية أيضاً .

نظام الدولة التونسية بعد الحماية :

أن البحث فى أنظمة الدولة التونسية بعد فرض الحماية بسبعين عاما كاف وحده لإبراز الاعتداءات الفرنسية على تونس ولكشف الستار عن النوايا الفرنسية الحقيقية .

١ — الباى .

إن رئيس الدولة التونسية هو دائماً جلالة الباى الذى جمع فى قبضته قانوناً السلطات كلها بعد أن ألغى العمل بدستور عام ١٨٦١ وما زالت سياسة فرنسا ترمى إلى المحافظة على الملكية المطلقة حتى لا يكون للشعب حق فى البلاد التونسية وحتى لا يتغير الوضع القانونى الذى سمح لها أن تجعل من بلاد أجنبية عنها مستعمرة فرنسية فى الواقع . فهى تدعى دوماً

أن جميع المعاهدات لم تبرم بين تونس وفرنسا بل بين جلالة الباى صاحب المملكة التونسية وبين فرنسا . وكانت تستلب منه نفوذه تارة بالترهيب والوعيد وطوراً بالوعود الخلابة ودعوى الإصلاح . ولم تزل تعارضه بالتهديد السافر والقوة المسلحة إذا ما رأت منه إرادة صادقة فى منح تونس نظاما دستورياً ديمقراطياً يضمن للشعب حقوقه ويجعله صاحب السلطان فى البلاد .

وبقيت هكذا السلطات التشريعية بيد الباى ولكن الأوامر العلية (المراسيم الملكية) لا تعلن ولا تصطبع بالصبغة التنفيذية إلا إذا صادق عليها المقيم العام للجمهورية الفرنسية بتونس . وفى ذلك من الإعتداء ما هو غنى عن كل بيان إذ تعسفت فرنسا بنص اتفاقية المرسى تعسفا شاذاً لتستخرج منها نفوذاً جديداً عاما لممثلها يتحكم بمقتضاه فى جميع ما يسن من قوانين وأنظمة ولا يوجد نص رسمى تونسى يبرر ما اغتصبه المقيم العام من نفوذ ولكنه اعتمد على قرار صادر عن رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٨ نوفمبر ١٨٨٤ فوض للمقيم العام للجمهورية الفرنسية أمر المصادقة باسم الحكومة الفرنسية على إصدار وتنفيذ جميع ما يتخذه سمو الباى من أوامر فى القطر التونسى .

٢ — الوزراء

جرت العادة بان تسند وزارة الخارجية إلى المقيم العام أما وزارة الحربية ووزارة البحرية فتلغيان فى الغالب أو تسندان إلى كل من القائد الأعلى لجيوش الإحتلال والأميرال قائد الأسطول الفرنسى ببنزرت . أما بقية المناصب الوزارية فقد كان يحتلها دائماً تونسيون وقد أخذ عددها يزداد لاتساع الإدارة التونسية .

الوزير الأول

يشرف الوزير الأول على سير الإدارة العامة للمملكة التونسية . وقد أثبت الواقع أنه ليس له السلطة المباشرة عليها . ويعرض الأوامر والمشروعات على الطابع الملكى ويرأس مجلس الوزراء ويسهر على تنسيق الأعمال بالوزارات والإدارات الفنية بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية ولوظيفته مشمولات أخرى

فيما يتعلق بالتشريفات ومراقبة العمال (المتصرفين أو الولاة) والمحافظة على أوراق الدولة ويعينه للقيام بمهام وظيفته كاتب عام للحكومة التونسية سنفصل الحديث عنه فيما بعد .

وزير العدلية

إن نظر وزير العدلية لا يشمل إلا المحاكم التونسية لأن المحاكم الفرنسية تابعة رأساً لوزارة العدل الفرنسية .

وقد عمدت فرنسا إلى المحاكم التونسية فوضعتها تحت رقابة موظفين فرنسيين فجعلت على رأس إدارة العدل مديراً فرنسياً وأناطت مهمة النيابة العامة بموظفين فرنسيين وأسندت رئاسة دائرة النقض والإبرام لقاض فرنسا .

وزير الدولة

يقتصر عمله على النظر فى شؤون إدارة الأعمال (المديريات والمقاطعات) والبلديات والأحباس (الأوقاف) .

وزير الشؤون الإجتماعية

وهو لا ينظر إلا فى الشغل ومشاكل العمال .

وزير التجارة والصناعة — وزير الصحة العامة — وزير الزراعة

٣ — مجلس الوزراء

إن مهمة مجلس الوزراء إدارية بحتة لأن تركيبه المزدوج من وزراء تونسيين ومن مديرين فنيين فرنسيين يجعله لا يلعب أى دور فى السياسة . ويقتصر عمله طبق الأمر العلى المؤرخ فى ٨ فبراير ١٩٥١ على توجيه وقيادة عمل الحكومة العام ولا يكون له مفعول إلا إذا صادق جلالة الباى على ما يقرره فيتبين جلياً من ذلك أن جلالة الباى لم يرد إسناد مشمولات السلطة التنفيذية بالمعنى السياسى إلى ذلك المجلس المكلف بالتنسيق الإدارى فقط أضف إلى ذلك أن مجلس الوزراء الذى يسمى الباى أعضاءه ليس بمسئول أمام برلمان .

٤ — المديرون الفنيون الفرنسيون

يشارك فى مجلس الوزراء عدد من المديرين الفنيين الفرنسيين الذين احتلوا فى الواقع المناصب الرئيسية وانتزعوا النفوذ من التونسيين شيئاً فشيئا حتى أصبحوا يتحكمون فى كل الشؤون .

١ — الكاتب العام للحكومة التونسية

أحدث منصب الكاتب العام للحكومة التونسية بأمر على بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٣ بقصد فض الأمور الإدارية بوحدة أشمل وسرعة أكبر من ذى قبل وليد صاحب ذلك المنصب الوزير الأول بالمساعدة ولكنه سرعان ما أصبح المراقب الفرنسى الأول على الإدارة التونسية وصارت جميع أعمال وقرارات الوزير الأول ورؤساء المصالح العامة الأخرى غير نافذة ما لم تحمل تأشيرته . ولنلاحظ أن النص التأسيسى لذلك المنصب لم يخصصه بموظف سام فرنسى الجنسية لأن الوظيف نفسه تونس ولكن جميع الذين احتلوه فى الواقع موظفون فرنسيون كان المقيم العام يعرضهم وكان الباى يسميهم .

نعم حذفت تأشيرة الكاتب العام بمقتضى الأمر العلى المؤرخ فى ٨ فبراير ١٩٥١ ، ولكنها عوضت حالا بموافقة المقيم العام التى قامت مقامها .

وما زال الكاتب العام موظفاً واسع النفوذ قويه فهو يجمع الشؤون المدنية والإدارية تحت نفوذه ويراقب المصالح العامة مراقبة إدارية ، كما أنه يراقب أولا الموظفين أى أنه المتحكم الحقيقى فيهم يوظف ويرقى ويعزل . ثانياً المصاريف : أى أنه يتحكم فى الواقع فى ميزانية الدولة صرفاً ويمكن له هكذا أن يعطل مصالح التونسيين كما يريد بأن يمنع عنها ما يلزمها من مال لأتفه الأسباب كما أنه يراقب وضع التصميم الإقتصادى للبلاد وتطبيقه وهو مكلف أيضاً بنشر الأوامر العلية (المراسيم الملكية) والقرارات الوزيرية على الرائد الرسمى التونسى (الصحيفة الرسمية) .

٢ — الكاتب العام المساعد

وهو موظف فرنسى سام يساعد الكاتب العام ويقوم بأعماله أثناء غيابه .

٣ — مدير المال

كان فى الأصل وزيراً تونسياً يسهر على المالية العامة ولكن كثرة القروض والصعاب المالية التى لقيتها تونس فى أواخر القرن الماضى وضغط الدول الكبرى أجبرت الباى على إسناد ذلك المنصب إلى وزيره الأول الذى كان يعمل بمعاونة لجنة دولية لتصفية الديون التونسية . ولم تنشأ وزارة للمالية بعد الحماية بل أسند منصب « مدير المالية » إلى أحد الموظفين الفرنسيين ومنذ ذلك الحين أصبح الفرنسيون يتعاقبون عليه طبق أوامر علية يصدرها لهم الباى .

فبعد أن تسرب الفرنسيون إلى إدارة المالية العامة ، واستحوذوا عليها ودعموا أقدامهم فيها حرموا على التونسيين مشاركتهم فى مسئولياتها واتخذوها حصناً حصيناً للسيطرة على البلاد وثروتها والتحكم فى مصيرها المالى والإقتصادى حتى بلغت بهم الفكرة الإستعمارية منتهاها فادعى وزير خارجية فرنسا (روبير شومان) فى تصريح أدلى به أمام المجلس الوطنى الفرنسى يوم ١٩ يونيو ١٩٥٢ أن المالية التونسية من اختصاصات فرنسا لا يمكن لها أن تتنازل عنها فخرق هكذا المعاهدة التى احتج بها . وهذا البند السابع من معاهدة (باردو) يقول « تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسهما بحق الإتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

لا يمكن أن يصبح ذلك التنظيم المالى الذى نص عنه أبدياً بل لا بد أن يكون محدوداً بزمن خصوصاً وأنه فيما يتعلق بتونس قد تم منذ عهد طويل ، إذ عرف بالضبط مقدار الديون وأبان دفع أقساطها . أما اتفاقية المرسى فقد اقتصرت على « أن يتعهد سمو الباى المعظم بألا يعقد قرضاً فى المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية » فهذا شرط تحفظى فقط لا يعطى فرنسا حق التصرف مباشرة فى مالية تونس إلى الأبد . أن ديون المملكة التونسية تقدر اليوم بثمانين ملياراً من الفرنكات تمكن دفعها فى مدة عشرين سنة بالتقسيط . إذ مادامت تونس تابعة لفرنسا مالياً وما دامت وزارة المالية العامة خارجة عن يد التونسيين فانه يستحيل

أن تتقدم البلاد نحو استقلالها الحقيقى ولو حصلت على كثير من رغباتها السياسية الصرفة إذ يكون التونسيون لجهلهم بما يحاك لهم فى ذلك الميدان يوضعون أمام الأمر الواقع ويجدون أنفسهم دوماً أمام حالة مالية مزعجة خطرة تجعل حريتهم وهما واستقلالهم خيالا .

٤ — مدير الأشغال العامة

وهو دائماً موظف تونسى يسميه الباى . وهو يتصرف فى قسم كبير جداً من الميزانية التونسية من غير أن يعقب أى تونسى أعماله .

٥ — مدير التعليم العمومى

وهو أيضاً موظف فرنسى يسمى بأمر على ويشمل نظره جميع مؤسسات التعليم الدولى الخاص وقد اتخذت فرنسا إدارة التعليم أداة لبث لغتها وتجنيس العقول ومحاربة اللغة العربية والتضييق فى نطاق التعليم حتى يبقى الجهل عاماً .

٦ — مدير البريد . وهو موظف فرنسى .

٧ — مدير البناء والسكن . وهو موظف فرنسى .

المقيم العام للجمهورية الفرنسية بتونس :

وقد أخرناه لكثرة الكلام عنه .

إن الوزير المقيم العام يمثل الجمهورية الفرنسية لدى الباى قبل كل شىء وهو مكلف بالسهر على تنفيذ معاهدة ١٢ مايو ١٨٨١ وبأن يكون الواسطة فى العلاقات بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية فى جميع الأمور المشتركة بين البلدين . وقد جعله الباى أيضاً (الأمر العلى — ٩ يونيه ١٨٨١) الواسطة بينه وبين الدول الصديقة .

لقد أحدثت فرنسا بتونس عدداً وافراً من المصالح والمؤسسات الفرنسية البحتة وجعلتها تابعة للوزارات الفرنسية رأسا . ثم أسندت للمقيم العام طبق قرار فرنسى مؤرخ فى ٢٢ أبريل ١٨٨٢ التمثيل المباشر لهذه الوزارات

والمصالح العامة الفرنسية ومكنته من حق المكاتبة رأسا إلى الجهات المختصة والوزراء الفرنسيين الذين يرسلون له تعليماتهم .

وأرادت فرنسا أن توسع نفوذ المقيم العام وأن تجعله الرئيس الأعلى بتونس . فوضعت بقبضته — طبق قرار أصدره رئيس الجمهورية الفرنسية لتاريخ ٢٣ يونيو ١٨٨٥ — « سلطات الجمهورية بتونس ؛ تحت أمرة قواد الجيوش البرية والبحرية وجميع المصالح الادارية المتعلقة بالأوربيين والأهالى » .

واتبعت فرنسا طريقتها التعسفية فطبقت تلك القرارات بحذافيرها تطبيقا كليا وان لم يصادق عليها أى نص صادر عن ملك البلاد الشرعى .

وأرادت فرنسا أن تستولى استيلاء حقيقياً تاماً على السلطه التشريعية فأصدرت مرسوماً من رئيس الجمهورية الفرنسية مؤرخاً فى ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ جاء فيه « يفوض رئيس الجمهورية الفرنسيه المقيم العام للموافقة بإسم الحكومة الفرنسية على الأوامر العلية (المراسيم) التى يصدرها سمو الباى ولاعطاء هذه المراسيم القوة التنفيذية داخل القطر التونسى » . فاصبحت بذلك جميع المراسيم التى يصدرها سمو الباى لا مفعول لها إلا بعد توقيع المقيم العام الفرنسى عليها ، ثم اختصرت الإجراءات بأن صارت الاقامة العامة هى التى تعد جميع المراسيم الملكية ثم تعرضها على سمو الباى لوضع ختمه عليها بدون أن يكون له سابق اطلاع عليها . بل أصبح الموظفون الفرنسيون يحتجون الإحتجاجات الصاخبة إذا ما أراد الأمير تغيير لفظة أو فقرة لا تمس جوهر الموضوع أحياناً ويصرحون بأن لاحق له فى إدخال أى تحوير عليها ، أما امتناعه عن توقيع مرسوم مهما كان ، فيثير عاصفة فى الأوساط الفرنسية إلى أن تم لفرنسا احتكار السلطة التشريعية وتسخيرها لفرض حكمها المباشر وتنفيذ برامجها الإستعمارية بمراسيم صادرة فى الظاهر عن الدولة التونسية .

ثم زادت الإصلاحات المزعومة الصادرة بتاريخ فبراير ١٩٥١ نفوذ المقيم اتساعاً عندما أعطته الحق فى إبداء « موافقته » أو « توصياته » على جميع المشاريع والقرارات (المراسيم) النظامية أو الشخصية التى يتخذها أعضاء

مجلس الوزراء . وقد حرر البندان العاشر والحادى عشر من الأمر العلى المؤرخ فى ٨ فبراير ١٩٥١ حسب رغبة الحكومة الفرنسية بكيفية تمنح فى الواقع للمقيم العام حق تعطيل (فيتو) جميع أعمال الوزراء التونسيين .

وأن البوليس المدنى وقواته موضوعة تحت سلطة المقيم العام وتحت تصرفه. وقد كانت مصالح البوليس منذ نظمها الأمر العلى المؤرخ فى ١٧ أبريل ١٨٩٧ تابعة للكتابة العامة للحكومة التونسية . ولم تنفصل عن الحكومة التونسية إلا فى سنة ١٩٤٣ لتصبح ملحقة بالإقامة العامة ، فإن الأمر العلى المؤرخ فى ٢٠ أبريل ١٩٤٤ وضعها تحت سلطة مدير فرنسى تابع رأساً للمقيم العام . ولم يخجل وزير خارجية فرنسا (روبير شومان) عندما استشهد بالمعاهدات التى خرقها بقوله فى تصريحه أمام المجلس القومى الفرنسى يوم ١٩ يونيو ٥٢ عندما ادعى أن الأمن الداخلى بالقطر التونسى من اختصاصات فرنسا مع أن البند الثانى من معاهدة باردو لم ينص إلا على احتلال القوات العسكرية الفرنسية للمراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ومن قال الحدود والسواحل إنما يقصد الدفاع عن الأمن الخارجى قبل كل شىء ، أما الأمن الداخلى فهو من مشمولات الحكومة التونسية إذ لا يعقل ولا يتصور أن تحكم أية حكومة فى بلاد من غير بوليس .

وقد أحدث المقيم العام أثر إصلاحات ٨ فبراير ١٩٥١ من غير مصادقة الباى ولا اطلاع الحكومة التونسية ، إدارة الأمور السياسية والإدارية التى أصبحت تشرف فى الواقع على جميع الهيكل الإدارى التونسى .

ومن أعجب المهازل الاستعمارية أن المقيم العام هو الذى يتوج الملك مباشرة ويجلسه على عرش آبائه وأجداده ليوهمه أن فرنسا هى صاحبة الحق فى أن تبوىء من تشاء على عرش تونس . وقد احتج على هذا الإجراء المغفور له الهادى باى عندما فاجأه المقيم العام لأول مرة بهذا الإعتداء .

وفصلت فرنسا مناطق الجنوب التى تقدر بثلث القطر التونسى عن بقية الوطن ووضعتها تحت الحكم العسكرى المباشر وبتصرف ضباط فرنسيين تابعين لقائد الإحتلال وأناطت إدارتها بالمقيم العام .

وينوب عن المقيم العام فى المناطق الجهوية المختلفة والمقاطعات الترابية التونسية المراقبون المدنيون . وقد كانت مهمة هؤلاء الموظفين الفرنسيين فى أول الأمر تقتصر على رقابة العمال التونسيين (المتصرفين) والتأشير على مكاتباتهم . وبصفتهم رجال الرقابة الفرنسية يخضعون فى أنظمتهم إلى نصوص قانونية فرنسية ويتلقون تعليماتهم من المقيم العام وأصبحوا طبق مشمولات وظيفتهم أصحاب الإدارة الحقيقية فى النطاق المحلى . وبعد أن كانوا مراقبين للعمال فقط صاروا مستشارين لديهم ثم عوضوهم شيئا فشيئا فى القيام بمسئولياتهم وبات النفوذ كله بأيديهم كلمتهم لا ترد وسلطتهم فى الواقع لا تحد وكأنهم ملوك الطوائف فى سيطرتهم . وتحكمهم لا يطاق خصوصا وأن البوليس لهم والجيش تحت تصرفهم .

وأن الأمر العلى (المرسوم الملكى) المؤرخ فى أبريل ١٩٣٨ قد مكن المقيم العام من سلطان قوى واسع له بمقتضاه أن يقرر وضع حالة الحصار فى أية جهة من القطر وفى أى زمان شاء . وله أن يطبق قراره فيمكن له إذ ذاك أن يتخذ ما يراه صالحاً من طرق الإضطهاد من استخدام القوة المسلحة ومن إلقاء القبض على من يريد وسجن من يريد ومن تفتيش المحال العامة والخاصة سواء فى النهار أو فى الليل ومن إحالة التونسيين إلى المحاكم العسكرية الفرنسية حيث يحاكمون طبق المجلة الجنائية الفرنسية ، بينما النظام العدلى المادى المطبق على التونسيين مستمد من مجلة جنائية تونسية أصدرها ملك البلاد .

الهيئات النيابية :

ليس لتونس هيئات نيابية سياسية ، وأن تونس تعيش منذ ١٥ مايو ١٩٥١ من غير مجالس نيابية أصلا وكانت المجالس النيابية لغاية ذلك التاريخ (المجلس الشورى من ١٩٠٧ إلى ١٩٢٢ — والمجلس الكبير من ١٩٢٢ إلى ١٩٥١) هيئات استشارية ذات اختصاص محدود لا يتعدى النظر فى الميزانية .

وقد تكونت أيضاً غرف استشارية ذات اختصاص فنى فقط تمثل المصالح الإقتصادية (كالغرف التجارية والغرف الفلاحية وغرفة المناجم وغيرها) .

وقد تأسست أخيراً بلديات منتخبة فى مدن القطر التونسى ، ولم يعترف شعب تونس بها ، لأن الفرنسيين ممثلون بها مع أنهم أجانب .

ولكن هذه المؤسسات كلها فاسدة من أصلها لأن اختيار أعضائها مقام على قاعدة منافية للديمقراطية ولأن اختصاصها ضيق هزيل . فتونس محرومة من هيئة نيابية مؤسسة على دستور يسمح لها أن تأخذ مسئوليتها البرلمانية التى أصبحت ضرورة حتمية فى كل دولة عصريه .

المجلس الكبير :

وهو مجلس استشارى مركب من قسمين :

القسم التونسى يتكون من ٥٣ عضواً يمثلون ثلاثة ملايين ونصف مليون من التونسيين ينتخبون من الدرجة الثانية من طرف نواب لا يشارك فى اختيارهم إلا عدد ضئيل من السكان . وان الادارة الفرنسية تحتاط فى اصطفاء الناخبين والمنتخبين لكى تبعد كل مرشح لا يروقها .

أما القسم الفرنسى فهو يتركب من ٥٣ عضواً يمثلون ١٥٠ ألف فرنسى ، وانتخابهم عام سنوى .

ويستشار المجلس الكبير فى النصوص الرسمية المتعلقة بالأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية ولكن آراءه واقتراحاته لا تفيد الحكومة فى شىء . ويمكن له أن يقدم ببعض التوصيات لتبديل المراسيم المعمول بها ولكن كل مناقشة حول المواضيع السياسية والدستورية محجرة عليه تحجيراً باتاً (البند ٤٠ من مرسوم ١٥ ديسمبر ١٩٤٥) . وكذلك يخرج عن اختصاصه النظر فى مصروفات الإقامة العامة والمحاكم الفرنسية والأمن العام .

وأما فى الميدان المالى فلا تكون توصيات فى المجلس الكبير محل اعتبار إلا إذا اتفقا عليها جميعاً . وأن توافق عليها الحكومة الفرنسية (البند ٣٥ من نفس المرسوم) وزيادة على ذلك فإن مصادقة وزير الخارجية الفرنسية على الميزانية التونسية ضرورية قبل أن يصدرها الملك بمرسوم .

وإذا اختلف القسمان فالمرجع هو اللجنة العليا للميزانية التى تنظر فى نقط الخلاف تحت رئاسة المقيم العام الذى يكون صوته راجعاً . (مرسوم ٨ فبراير ١٩٥١) .

ولم يقع تجديد المجلس الكبير عندما انتهت مدته بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٥١

ولقد أعلمت الحكومة الفرنسية حكومة تونس أثناء المفاوضات بباريس . برغبتها فى المحافظة مؤقتاً على النظام الحالى للمجلس الكبير ريثما يتكون برلمان فرنسى تونسى .

فأجابت الحكومة التونسية بأن مشاركة الفرنسيين المقيمين بتونس فى برلمان تونسى يعتبر اعتداء جديداً على السيادة التونسية . فاحتفظت بالموقف الذى اتخذته فى مذكرة ٣١ اكتوبر أى بوجوب تكوين برلمان تونسى بحت حسب رغبة الشعب التونسى بأسره وإرادة الملك الواضحة التى عبر عنها فى خطاب ١٥ مايو ١٩٥١ .

خاتمة :

أن تلك النظم التى فرضتها الحماية الفرنسية على الدولة التونسية وإدارتها هى الهيكل الاستعمارى الأكبر وعنوان الحكم الفرنسى المباشر .

فرأت الحكومة الوطنية من الضرورى التخلص من تلك النظم وتعويضها بأخرى تمكن الشعب من استقلاله وممارسة حقوقه .

وأجمعت إرادة الملك والشعب على أن يكون ذلك التغيير بالطرق السليمة وباتفاق مع الحكومة الفرنسية . وتحقيقاً لتلك الغاية تكونت وزارة دولة محمد شنيق للتفاوض مع فرنسا لإدخال التحويرات اللازمة على النظم التونسية للسير بتونس نحو استقلالها .

المفاوضات
بين تونس وفرنسا

المفـــاوضات

لو جمعنا الخطب الرسمية وشبه الرسمية التى ألقاها الساسة الفرنسيون فى شأن تونس لملأنا مجلدات فمن رئيس للجمهورية الفرنسية ووزراء وممثلين ومقيمين عامين وموظفين ساميين ! كلهم يتحدثون عن حقوق الإنسان ورسالة فرنسا التمدينية وصداقتها للعرب والمسلمين ، فيكثرون الكلام . ولو حققوا جزءاً صغيراً ونزراً يسيراً مما قالوه ، لأصبحت تونس جنة النعيم ، يتآخى فيها الذئب والخروف ، ويتعانق القط والفأر ، وقد زالت الفوارق بين البشر ، وانمحى التفوق العنصرى ، واضمحلت الامتيازات بأنواعها ، ونسخت القوانين الزجرية الاستثنائية ، وقهر الظلم والفقر والجوع والجهل والأمية والمرض .

كانوا وما زالوا يكيلون للتونسيين الكلام العذب المعسول كيلا وافراً من غير حساب ، والشعب التونسى ينظر إليهم نظر المتعجب من غرورهم وهذيانهم بعد أن افتضح أمرهم وظهرت حقيقتهم واطلع الرأى العام العالمى على فظاعة استعمارهم ومنتهى جبروتهم وطرق تعسفهم واضطهادهم .

ولم يرسلوا الكلام على عواهنه والخطب المسهبة الطويلة طوع الخاطر وانقياداً لخيال الساعة ، بل التزم الكثير من أصحاب المسئولية فى السياسة الفرنسية بوعود رسمية قطعوها لتونس بإسم حكومتهم ، وأسرفوا فى الوعود كما أسرفوا فى الخطب من قبل ومن بعد ، وكرروها المرة تلو المرة ، وجددوها فى كل مناسبة ومن غير مناسبة ، وأكدوها الواحد تلو الآخر .

لقد اختار الجنرال ماسط الوزير المقيم العام لفرنسا بتونس مسجد القيروان الذى أسسه الصحابى الشهيد عقبة بن نافع فاتح المغرب ، ليقيم به مهرجاناً عظيما قصد اكساء خطابه الرسمى ضرباً من القدسية لما فيه من وعود وثيقة للتونسيين وهو أول مقيم عام جاء تونس بعد الحرب العالمية فأقام ذلك الاحتفال فى نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، وقال باختصار أنه ينبغى ألا تقتصر فرنسا على الإصلاحات التى أنجزت ، ثم بين ما ستنجزه فى العبارات الآتية :

« إن فرنسا ستحدد فى الأشهر المقبلة الدستور التأسيسى لهذا المجموع العظيم من الشعوب والأراضى التى ستكون الوحدة الفرنسية . وسوف لا تتأخر عن إرضاء رغائب التونسيين المشروعة المعقولة » .

وكرر الجنرال ماسط نفس الوعود فى مدينة القيروان بعد ثلاث سنوات . واتصل بالحركة القومية التونسية اتصالا غير مباشر ثم تقابل مع الأمين العام للحزب الحر الدستورى التونسى مقابلة دامت سبع ساعات فى بيت المعمر الفرنسى (دورتولى — Dortoli) عرض فيها ما تراه الحكومة الفرنسية من إصلاح وأوضح اتجاهها العميق لسياستها بتونس ويظهر من كلامه أن فرنسا مستعدة لتضحية قسم كبير من جاليتها وخاصة الموظفين وإبدالهم بتونسيين بعد مدة وجيزة ، وهى مستعدة أيضاً لتعترف بالاستقلال التام لتونس وتتبنى إدخالها كعضو فى هيئة الأمم المتحدة ، كما أنها لا ترى مانعاً من انضمامها لجامعة الدول العربية ، ولكنها لا تريد أن تضحى بالمصالح المالية الكبرى التى لها بتونس ، ولذا تشترط شروطاً لضمان هذه المصالح لا يمكن بحال أن تتنازل عنها : أولا وقبل كل شىء أن ينص دستور الدولة التونسية على أن وزير المالية التونسية لا يكون إلا فرنسياً يتمتع بسلطات معينة ليتمكن من حفظ هذه المصالح المالية ، وكذلك يحتفظ الفرنسيون لأنفسهم ببعض المناصب الحيوية فيكون لهم الحق فى توجيه السياسة التونسية والاقتصاد التونسى والمالية التونسية . وطلب الجنرال ماسط من ممثل الحزب أن يعرض اقتراحاته على الوطنيين . فأسرع الحزب إلى جمع نواب عن جميع الهيئات والمؤسسات والمنظمات القومية ، وانعقد المؤتمر التاريخى مساء ٢٦ رمضان — ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ فتجلت فيه وحدة الشعب التونسى وإجماعه على فكرة واحدة ، هى العمل لتحقيق الاستقلال التام .

وهاجمت قوات البوليس والجيش الفرنسى المؤتمر فى مقر اجتماعه وألقت القبض على أبرز أعضائه وزجت بهم فى السجن العسكرى . ولما افتضح الجنرال ماسط وخاب خيبته المرة — إذ اجتمع ذلك المؤتمر لينظر إلى اقتراحاته — وظهر التناقض فى أقواله وأعماله عزلته الحكومة الفرنسية وعينت مقيما عاماً جديداً بدلا منه .

ولم تطأ قدم « مونص » أرض تونس حتى جدد فى خطبه وتصريحاته

الوعود فقال « أنه لمن الخطأ أن نعتقد أن فى عالمنا الحاضر الذى يقاس بمقياس القارات يمكن لتونس أن تسير وحدها وأن تستغنى عن مساعدة فرنسا . ولكن من الجنون أن نفكر ونعتقد أن فرنسا الكريمة الوفية المخلصة لرسالتها ينبغى لها أن تؤجل لمدة طويلة التطورات التى وصفتها بأنها ضرورية » ولكن « التطورات الضرورية » لم تخرج إلى عالم الوجود ! وكانت كالجبل الذى ولد فأرة . واقتصر عمل « مونص » على تكوين وزارة تونسية جديدة اختار أعضاءها من بين أصحاب المهن الحرة وأسند رئاستها إلى مصطفى الكعاك وفرضها على جلالة الملك فرضاً . فأضحت الوزارة الكعاكية تمثل فى نظر التونسيين الخضوع والخنوع والاستسلام للاستعمار الفرنسى ، وقد أحرزت بسرعة فائقة على لعنة الشعب وغضب الملك واحتقار الفرنسيين أنفسهم ، وتسربل أعضاؤها عاراً لا يمحى ووخسة لا تنسى وفضيحة ستصحبهم ما عاشوا وقد أعرض عنهم الملك إعراضاً تاماً واتصل بقادة الشعب وأبلغهم إرادته السامية وأعلمهم رسمياً « أن تونس لن تنضم إلى الوحدة الفرنسية وأنا جالس على عرشها » . واهتز الشعب فرحا وحماساً عند ما اطلع على هذا التصريح الرسمى فى الصحف الوطنية وهو يعلم حق العلم أن الدخول فى الوحدة الفرنسية هو اضمحلال للقطر التونسى ومحو لعروبته وتنكر لتاريخه لأن الوحدة الفرنسية هى الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية غيرت اسمها لتغر العالم وحافظت على جوهرها وكنهها . فيها رق الشعوب واستعباد الأفراد ومسخ البشر . ظاهرها رحمة وباطنها شر وعذاب . انضمت إليها الجزائر قهراً وقسراً فعرفت الديمقراطية المزيفة وتزوير الانتخابات وفقد أهلها كل ضمان لحياتهم وأرزاقهم وحريتهم وقتل منهم فى مايو ١٩٤٥ أكثر من أربعين ألفاً فى مجزرة سطيف الشهيرة عند ما أرادوا أن يشاركوا الفرنسيين فى عيد النصر على النازية ، فى عيد تحرير البشرية من الظلم والخوف والاضطهاد والتفوق العنصرى فلم يرحم الفرنسيون شيخاً ولا امرأة حاملا ولا طفلا ولا رضيعا .

ودخلت جزيرة مدغشقر فى الوحدة الفرنسية فقتل من أبنائها مائة ألف أو يزيد ليعلموا علم اليقين أن طعم الحرية محرم على غير الفرنسيين فى الوحدة الفرنسيه .

وشاركت فيها أيضا بلاد فيتنام (الهند الصينية) وإذا بفرنسا تنكث ما تعهدت به إليهم وتشنها عليهم حربا ضروسا لا تبقى ولا تذر تريد إخضاعهم من جديد لسيطرتها الاستعمارية فصبروا وثبتوا ، وما زالوا يقاسون منذ سبعة أعوام تلك الحرب الطاحنة .

فمن البديهى إذن أن ترفض تونس رفضا باتا نهائيا الانضمام إلى تلك الوحدة . وإذا بالمقيم العام الفرنسى يبرق ويرعد وينسى وعوده الخلابة ويناقض كلامه المعسول ويصدر أوامره بمحاصرة قصر الملك المعظم محمد الأمين الأول ويسير إليه مخفوراً بالجنود المدججين بالسلاح متوعداً مهدداً طالبا منه باسم الحكومة الفرنسية أن يكذب ما نشر من تصريحات على صفحات الجرائد الوطنية فيما يتعلق برفض جلالته للوحدة الفرنسية فأجابه جلالة الملك بهدوئه المعهود وحكمته وبيانه الواضح « كيف أكذب قادة الشعب وقد كانوا أمناء فيما نقلوه عنى لم يغيروا الكلم عن مواضعه ولا زادوا حرفا واحداً إلى ما قلته لهم . بل كانوا واسطة خير وصدق . وهذا هو موقفى لن أغيره أبداً » .

وكانت فرنسا تقوم بدعاية واسعة النطاق فى صحفها وإذاعتها وفى محادثات ساستها مع التونسيين وخطب المسئولين من رجالها لتهيىء الجو السانح لإدماج تونس فى الوحدة الفرنسية . وكان بعض وزرائها يصرحون من حين إلى حين بأن تونس قد أدمجت فعلاً . ويستخدم آخرون طرقا منعرجة ملتوية لإقناع جلالة الملك بوجوب قطع تلك الخطوة الضرورية على دعواهم . ولكن رد الفعل من طرف الشعب التونسى ومليكه كان يشتد ويقوى إلى أن يئست فرنسا تقريبا من تطبيق تلك الفكرة .

وكانت دعايتهم تعتمد على الإغراء وإحياء الآمال الجسام ، فيذيعون بأن تونس تحصل على جميع رغباتها الوطنية لو انضمت إلى تلك الوحدة ، من دستور ديمقراطى وحرية واستقلال ، وأنها تحرم نفسها من تلك النعم كلها برفضها البات .

والأغرب أن قسما من الرأى العام الفرنسى اعتقد ذلك ، لأن الحرب العالمية الثانية أحدثت فى فرنسا تيارات سياسية جديدة وقوت بعض التيارات القديمة كما أدخلت اضطرابات على التقاليد القديمة وقوضت الكثير

منها . فشهد ساسة فرنسا أن الاستعمار أصبح مبغوضاً ممقوتاً فى العالم بأسره ، وأنه عار وشين ووصمة فى جبين الأمم الراقية والدول الكبرى . فلم يسعوا إلى غسل هذا العار ، ولا إلى محو هذه الوصمة ، بل اقتصروا على إسدال ستار شفاف عليها ، واقتنعوا بتغيير بعض الأسماء واحتفظوا بالمسميات ، فعوضوا لفظة الإمبراطورية الفرنسية بلفظة الاتحاد الفرنسى ، وبدلوا كلمة حماية ومستعمرة بكلمة دول مشاركة ، ووضعوا فى دستور فرنسا نفسه بنوداً تعطى حقوقاً واسعة للأقطار التابعة لها ولكنهم حرفوا تلك البنود وشوهوها عند التطبيق واستمروا فى سياستهم التقليدية . وكانت الحالة العامة بفرنسا وميل بعض الأحزاب الفرنسية إلى تفهم الوضع بتونس مما شجع قادة الحزب على الاتصال رأساً بالشعب الفرنسى والقيام بدعاية واسعة عميقة بفرنسا لكسب عواطف قسم من الفرنسيين على الأقل ، ولإقناع المسئولين بوجوب توجيه جديد لسياستهم بتونس .

وكلف بتلك المهمة الشاقة زعيم تونس ورئيس الحزب الحر الدستورى ومؤسسه الأستاذ الحبيب بورقيبة فبعد رحلة إلى الشرق والغرب استغرقت أعواماً وبعد أن اتصل بالشعب التونسى فى اجتماعات عامة عقدها فى جميع أنحاء القطر سافر إلى باريس فى أوائل عام ١٩٥٠ وكان يعمل ليلا ونهاراً متصلا بالصحافة والأحزاب والهيئات الرسمية والمنظمات والشخصيات ورجال الحكومة . وكان لتصريحاته المتوالية صدى عميق وانتشار واسع فى جميع الصحافة الفرنسية التى أخذت تدرس المشكلة التونسية درسا مستفيضا ، تستقى من آرائه تارة وتنقدها تارة أخرى ، وتعلق التعليقات المفيدة الدقيقة على تلك الأفكار الجديدة الناضجة فما هو منطق الحبيب بورقيبة وماهو سر سحره وسبب نجاحه فى إبلاغ رسالته ؟ تتلخص أقواله للفرنسيين فى بعض المسائل الجوهرية .

نحن لانريد قطع العلاقات مع فرنسا بل نسعى لتبديلها تبديلا يتمشى مع تطور تونس والعالم لنضمن لها البقاء . إن الروابط بيننا وبينكم كانت وما زالت روابط الغالب مع المغلوب والسيد مع المسود والمولى مع عبده . وقد بلغ شعب تونس من الرقى والوعى القومى درجة جعلته أهلا ليتصرف فى شؤونه قادراً على تسيير أموره والتحكم فى مصيره ، وأصبح لا يتحمل

الحكم الفرنسى المباشر ولا الاستعمار مهما يكن نوعه . وهو يعلم علم اليقين أنه سيحقق استقلاله وسيتحرر كما تحررت الشعوب الشرقية كلها تقريباً . ولكنه يخير أن يبلغ غايته باتفاق وتعاون مع فرنسا ، فتعوض الروابط البغيضة الحالية بروابط بين شعبين مستقلين ، وندين متساويين ، ودولتين صديقتين ، خاصة ونحن نعتقد أن مصالح فرنسا العليا ومصالح تونس لاتتعارضان ولا تتناقضان ، بل يمكن التنسيق بينهما والمحافظة عليهما جميعاً والشعب التونسى مستعد ليقدم من الضمانات الكافية ما يكفل المصالح المشروعة لفرنسا والفرنسيين ما لم تتصادم مع حرية تونس .

إن تونس تحتاج إلى رؤوس أموال لاستثمار ثروتها وبناء هيكلها الاقتصادى ، وإلى فنيين وإخصائيين ، فلماذا لانستعين فى ذلك كله بفرنسا والفرنسيين ، إذا ما وصلنا إلى التفاهم والاتفاق ؟ فيحل الود محل التنافر ، والصداقة محل الخصومة والبغضاء ، وتصفو القلوب ونكون هكذا جواً صالحا للعمل المثمر والرقى والازدهار .

ولا ننكر أن هذه التجربة العظيمة تتطلب الجرأة من المسئولين الفرنسيين ، والتجديد فى التفكير السياسى لما فيها من اتجاه لم يسبق له نظير فى علاقات فرنسا بالشعوب التابعة لها . وأن نجاحها يعبد الطريق ويفتح أبوابا للمستقبل ، لأنه يدل على أن فرنسا وجدت الحل الواقعى لأكثر المشاكل التى تجابهها فى البلدان الخاضعة لسلطانها .

ثم عرض الحبيب بورقيبة على الرأى العام الفرنسى حلا عمليا للمشكلة التونسية طبق برنامج يحتوى على بنود سبعة ، ترمى إلى إنهاء الحكم الفرنسى المباشر وتسليم النفوذ والسلطات إلى أيدى التونسيين :

١ — إرجاع السيادة التونسية .

٢ — تشكيل حكومة تونسية من التونسيين فقط يسيرها وزير أول تونسى يعينه الباى .

٣ — إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة التونسية .

٤ — إلغاء مناصب المراقبين المدنيين الفرنسيين .

٥ — إلغاء الدرك الوطنى الفرنسى .

٦ — تشكيل هيئات بلدية تكون المصالح الفرنسية ممثلة فيها .

٧ — تشكيل مجلس وطنى منتخب انتخابا عاما مكلف بإعداد دستور يحدد العلاقات التى ينبغى أن تكون فى المستقبل بين تونس وفرنسا والتى يجب أن تقام على احترام متبادل للمصالح المشروعة للبلدين .

وكان لأقوال الحبيب أبو رقيبة تأثير عميق فى جميع الأوساط الفرنسية ، لأنه أجبرهم على التفكير الجدى فى حل مشكلة تونس وبقية المشاكل الاستعمارية ، وعلى السعى فى الخروج من سياسة فرنسا التقليدية . واقتنع بعض المسئولين فى الحكومة الفرنسية نفسها بوجوب هذه التجربة . فوجدت فرنسا نفسها أمام قوتين متناقضتين : قوة الشعب التونسى المنظم الصفوف المتوحد الكلمة العازم على نيل حقوقه ، وقوة الجالية الفرنسية المتشبعة بالروح الاستعمارية المتمسكة بامتيازاتها الفاحشة التى بقبضتها حياة البلاد كلها ومقاليد الأمور بأجمعها لاتريد التنازل لأصحاب البلاد عن أى نفوذ ولا أى جزء منه والتى تخشى كل تبديل وتمقت كل تغيير وتخاف كل تطور . بل غايتها الوحيدة هى المحافظة على الوضع الراهن لأنه يمكنها من الاستيلاء والإثراء ولا يكلفها عناء ولا تضحية . فهل تتمكن الحكومة الفرنسية من التوفيق بين هاتين القوتين ؟ وهل تقدر على إقناع جاليتها المحظوظة بأن عصر التفوق العنصرى والاستعمار والاستعباد واستثمار جهود الغير وبلادهم قد انقضى وفات ؟ وهل يمكن للجمهورية الفرنسية أن تكون حكما عادلا فى تلك القضية ؟ وهل فى استطاعتها أن تبدل نفسية الفرنسيين وما جبلوا عليه من المحافظة على جميع ما لديهم من مال وامتيازات كاملة ولو جرهم ذلك إلى الهاوية ، فيفقدون كل شىء لأنهم لا يريدون التنازل عن بعض الشىء .

ولقد فهم بعض الساسة الفرنسيين أن الحزب الحر الدستورى مكن فرنسا من فرصة يعز وجودها ، لأنه أعلن بصراحة وجرأة أنه يخير استخدام قوات الشعب التونسى ومنظماته العتيدة للتشييد والبناء لا للتخريب والتهديم ويريد تحقيق رغائب تونس بطريق المفاهمة والمفاوضة والاقناع ، وهو مقتنع بأن الاستقلال آت لا ريب فيه ولذا يريد الإحتفاظ بقوات الشعب الفعالة لإقامة دولة عصرية كاملة وإحياء البلاد واستثمارها لفائدة

جميع أبنائها والعمل على رقيها المادى والأدبى وتدعيم الحرية والعدالة الاجتماعية ومساواة المواطنين جميعاً فى الحقوق السياسية وأمام القانون .

وأصبح أمام فرنسا طريقان لاثالث لهما . إما إرضاء الرغبات الوطنية وأما السعى فى القضاء على الحركة القومية . ولكنها لم تقدر على اختيار خطة واضحة وبقيت مترددة مستسلمة للظروف ، لاتقدم رجلا ولا تؤخر أخرى فكانت سياستها تشبه سنى المشط تعلو وتسقط ، فزادت الحالة ارتباكا والمشكلة تعقيداً واستفحلت الأزمة بتونس وتململ الشعب وحنق . وكان جلالة الملك محمد الأمين يطالب ممثلى فرنسا بانجاز ما وعدوا به وتحقيق ماتعهدوا به . فلما رأى تقاعسهم واضطراب كلامهم كاتب رأسا رئيس الجمهورية الفرنسية ليضع فرنسا أمام مسئوليتها ويطلعها على الخطر الداهم ووجوب تداركه قبل فوات الأوان . وتعد هذه الرسالة المؤرخة فى ١١ أبريل ١٩٥٠ مرحلة تاريخية فى العلاقات بين تونس وفرنسا يقول فيها :

« صديقى العزيز

«اعتبرنا قوانين التطور البشرى الذى لايمكن أن يتجاهلها الانسان من غير أن يثير أزمات ينبغى تجنبها بأى ثمن كان . والاحتياط لها قبل وقوعها فرأينا من واجبنا المقدس نحو رعايانا المخلصين أن نكلف ممثل فرنسا لدينا أثناء حفلات رسمية وفى مرتين اثنتين بأن يحيطكم علما برغبتنا الملحة فى تحقيق إصلاحات جوهرية لإيجاد حل مرضى لجميع المشاكل المتولدة من النظام الحالى الذى يسود تونسنا العزيزة الآن فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

« وأن شعبنا الذى يخضع لتيار التطور والتقدم المشترك بين الشعوب قد برهن أيضا بصفة محسوسة عن نيته فى أن يكون لجانب شعب فرنسا النبيل أثناء الحربين الكبيرتين لكى يساهم فى انتصار الحق وتمكين مبادىء السلم والوفاق والكرامة والرفاهية للجميع .

« وتلك هى الغايات السامية التى يصبو إليها شعبنا الشاعر شعوراً كاملا بحقوقه وواجباته .

« وحيث لم يأت رد إلى هذه الساعة على ماقدمناه مرتين وخشية أن

ينقلب الضجر الذى ظهرت بوادره فى شعبنا يأساً يكون سبباً فى إحداث ما نريد تجنبه ، أسرعنا إلى مخاطبة معاليكم رأساً .

«وأن يقيننا لوطيد فى أنكم ستتفضلون بإعارة كامل اهتمامكم لهذه المشكلة الخطيرة لإيجاد حل لها تفرضه الحالة العالمية وتمليه ما بين بلادينا من صداقة صادقة وثقة متبادلة » .

وكان لتلك الرسالة مفعولها الحاسم فى اتجاه السياسة الفرنسية إذ كلفت الحكومة الفرنسية ممثلها بتونس جان مونص بدرس مشروع إصلاحات جوهرية وبتهيئة الجو اللازم لها ، ولكن الجالية الفرنسية شنت حملات شديدة بمجرد ما شعرت باتجاهه الجديد ، وضيقت عليه الخناق ، وهاجمته مهاجمة لا رحمة فيها ولا هوادة ، وحاكت له بباريس مؤامرة ذهب ضحيتها . فعوضته الحكومة الفرنسية إذ ذاك بمقيم عام آخر (بريليه) مهمته تطبيق ما وضعه (مونص) من مشروعات . وذهب وزير الخارجية (روبرت شومان) بنفسه للاحتفاء به فى منصبه القديم كمتصرف أعلى لمقاطعات شرق فرنسا وألقى خطاباً بمدينة « تيون فيل » صرح فيه بأن الهدف النهائى للسياسة الفرنسية فى تونس هو تحقيق استقلالها فقال حسب ما نشرته الصحف الفرنسية بتونس — وخاصة « لابريس » و « البتى متان » — بتاريخ ١١ يونيه ١٩٥٠ .

« فى هذا المساء الذى يقوم فيه مسيو بريليه بآخر عمل بصفته متصرفاً أعلى عندما استقبل أعضاء البرلمان ، يمكننا أن نقول له إن اعترافنا بالجميل لعظيم ؟ وأريد أيضا أن أعبر عن كبير تقديرنا لمن يسعى فى إدراك مقاصدنا فيفهمها فهما صحيحا . إذ ذلك الفهم سر الاتحاد الفرنسى . وستكون للمسيو بريليه Perillier فى وظائفه الجديدة رسالة فهم تونس وقيادتها نحو ازدهار تام لثروتها وإيصالها إلى استقلالها الذى هو الهدف النهائى لجميع الأقطار المشمولة فى الاتحاد الفرنسى . ولكن ضرورة فترات من الزمن واجال تتعاقب أمر حتمى . فإن نجح هذا العمل فإن فرنسا تكون قد قامت من جديد برسالتها التمدينية خلال تاريخها الطويل » .

فأحدث هذا الخطاب رجة عميقة فى الأوساط الاستعمارية والأوساط الوطنية التونسية أيضا ، لقد صرحت فرنسا للمرة الأولى على لسان المسئول

عن سياستها بتونس أى وزير خارجيتها بأن هدفها هو استقلال تونس . وكان زعيم الحركة القومية الأستاذ الحبيب بورقيبة مقيما إذ ذاك بباريس فعلق على خطاب شومان بقوله : الآن اتفقنا تماما مع فرنسا على الأسس والمبادىء ولم يبق إلا الشروع فى المفاوضة لإنجازها وتطبيقها . ولكن المستعمرين وأصحاب الامتيازات والمصالح من الفرنسيين أسرعوا إلى مهاجمة وزير الخارجية بعنف وشدة ليحبطوا أعماله وينسخوا أقواله ويجبروه على نقض ما أبرمه وأخلاف ما وعد به .

وأخذ تراجعه يظهر عند مجىء المقيم العام الجديد إلى تونس فألقى بعد وصوله بزمن قصير بتاريخ ١٣ يونيه ١٩٥٠ خطابا طويلا مسهبا شرح فيه ما أجمله وزير الخارجية فى تصريحه بتيونفيل فبسط القول فيما تريد فرنسا إنجازه من إصلاحات وتحقيقه من تحويرات لنظام الحكم بتونس ولمح للغايات البعيدة تلميحا لا يخلو من غموض فقال فى مفتتح كلامه مبينا مهمته :

« سأتحدث إليكم فى هذه الليلة عن هذا التعاون وأبين لكم الإجراءات التى قررت حكومة الجمهورية تحقيقها باتفاق مع الحضرة العلية ، وهذه الإجراءات هى المراحل الأولى لتطور ضرورى لا بد منه » .

ثم وجه القول إلى الجالية الفرنسية المتعنتة فى تمسكها بالحالة الراهنة وفى معارضتها لكل إصلاح حقيقى : « وفى اعتقادى أن الجمود خطأ لأن كل شىء يتطور حولنا وما دام التطور ناموساً طبيعياً فلست أرى كيف يمكن أن يخيف كائناً من كان » .

وأخيراً صرح بأن الهدف النهائى هو الاستقلال الداخلى « ولكن من الإنصاف أن تسلك البلاد التونسية سبيلها بعد إدخال تغييرات تدريجية منشآتها لبلوغ مرتبة الحكم الذاتى الداخلى » .

وهكذا تراجعت فرنسا فى وعدها بالاستقلال قبل أن ييبس الحبر ويجف القلم الذى سطر به . وأن عادتها أن تتضاءل الوعود الكبيرة وتضيق محتوياتها كلما ازدادت من الإنجاز قرباً ومن التطبيق دنواً .

وليست نية فرنسا أن تعطى تونس استقلالها الداخلى الناجز بل ستسير فيه حسب مراحل متعددة ربما يطول أمدها وتتمطط آجالها . وستكون

أولى المراحل تحوير السلطة التنفيذية وإصلاحها الجوهرى إذ « قررت الحكومة الفرنسية أن كيان حكومة تونس طبقاً للنظام الذى وضع لها فى عام ١٩٤٧ ينبغى إدخال تعديلات عليه من شأنها تعزيز ذاتيتها وتوفير وسائل عملها وجعلها أداة رقى للمنشآت التونسية فضلا عن كونها صالحة لسير الأمور فى البلاد التونسية .

« والحكومة الفرنسية عازمة على أن تبرهن على صادق عزمها على جنى ثمار التطور التدريجى الذى يبلغه الشعب التونسى حتى تنمو روح الوعى السياسى وتزداد كفاءة الأهلين فى إدارة شئون البلاد » .

فهل ستكون السلطة التنفيذية فى أيدى التونسيين ؟ أم سيبقى بعضها فى قبضة الفرنسيين ؟ وهل ستتكون حكومة تونسية بالمعنى الكامل وتصبح الوزارة لاتشمل بين أعضائها غير التونسيين ؟ أم يحتفظ مجلس الوزراء بتركيبه مناصفة بين التونسيين والفرنسيين ؟ لم يجب المقيم العام عن سؤال واحد من هذه الأسئلة ولم يوضح طريق حل تلك المشاكل .

وقد كان البند الثانى من مشروع الإصلاحات لا يقل غموضاً عن البند الأول ، وهو يقرر « إشراك النخبة التونسية فى إدارة شئون بلادهم . فإن الحكومة الفرنسية عازمة كل العزم على أن توسع فى المستقبل القريب الطريق للتونسيين القادرين على القيام بأعباء المسئوليات الفنية المطلوبة عن جدارة » .

هل معنى هذا أنه سيصبح للتونسيين الحق فى القيام بأعباء الوظائف العامة فى بلادهم ، وتحت سماء وطنهم ، والواقع أن النظم الإدارية التونسية لم تبعد التونسيين عن المناصب الإدارية ، ولكن الفرنسيين اغتصبوها إغتصابا وأبعدوا عنها أبناء البلاد واحتكروها لأنفسهم وليس إرجاع الحق لأصحابه مما يتطلب قانونا جديداً خاصة وأنهم لم يحرموا منه بقانون سابق ، فهل يكون الإصلاح إذن إصدار مرسوم ملكى يحدد جنسية الوظيفة العامة بتونس ، إذ لا يمكن أن تكون غير تونسية ، ويحدث لها نظاما كاملا يكون تونسياً أيضاً . ذلك ما لم يتعرض له المقيم العام فى خطابه .

ثم أنه تحدث عن البلديات ومنافعها عند ما تصبح منتخبة فكان كلامه مجمل أيضا يكتنفه الغموض من كل جانب .

« إن الحكومة الفرنسية عازمة على البحث عاجلا عن إمكانية تحقيق التطور للنظم البلدية التى تمكن السكان الذين يهمهم الأمر من المشاركة مباشرة فى تسيير شؤون المجتمعات المحلية لتنمية الروح القومية والحصول على تجارب فى ممارسة النيابات العامة فى مثل هذا الميدان تتكون الرجال .

« فهم يتدربون أولا على المسئوليات فى هذا النطاق الخاص ، ثم يدعون بعد ذلك لاستخدام مواهبهم فى نطاق أسمى ، ألا وهو نطاق الشؤون العامة » .

فاحترز التونسيون ، لأنهم لم يجدوا فى هذا الخطاب ما يوافق رغائبهم ، ولكنهم أمسكوا أعصابهم انتظاراً لتطور الحالة . أبدت الأوساط الفرنسية بتونس استياءها منه على ما فيه من ميوعة وغموض مقصود واستنجد ممثلوهم بباريس بأصحاب الفكرة الاستعمارية المتطرفة — وكثير ما هم — وقاموا جميعاً بحملة عنيفة على وزير الخارجية وخاصة فى مجلس الجمهورية ، فاضطر (روبير شومان) للدفاع عن فكرته متقهقراً إلى الوراء ، ناسياً ما صرح به فى تيونفيل ولكنه رغم تراجعه المبين أكد وجوب الاصلاحات الجوهرية وإنهاء الحكم الفرنسى المباشر بتونس فخطب فى ذلك المجلس يوم ١٩ يوليه ١٩٥٠ قائلا :

« وأنكم محقون أيضا فى قولكم بأنه لا يمكن لنا أن نحتفظ إلى ما لانهاية له بما يقوم به الفرنسيون بتونس من حكم مباشر ، بل ذلك هو موضوع اصلاحاتها .

« ... ولكن لا يمكن أن نحرم تونس من كل إصلاح مدعين أنه ينبغى انتظار الهدوء فى الافكار ، إذ رفض الاصلاحات نفسه سبب جديد لإحداث الحنق والاضطراب .

« وينبغى لنا أيضا أن نوفق بين ما نريده من محافظة على المصالح الفرنسية وبين الرغائب الشرعية للسكان التونسيين . وستتجدد نفس المشكلة فى جميع البلدان الراجعة مسئولية الحكم فيها إلينا ، الآخذة فى التطور وإن كان بطيئاً ، وقد رفعنا مستواها تدريجيا فى الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية .

« وذلك هو العمل الصعب الدقيق الذى يواجه البرلمان والحكومة الفرنسية .

« وأريد فى الختام أن أجدد تعهدى بأنه ليس فى نيتنا إهمال أية مصلحة من تلك المصالح سواء أكانت فرنسية أم تونسية ، بل نرى أنه فى الإمكان — وإذن من الواجب — التوفيق بينها . ولكن لا يمكن — كما قلتم — أن تبقى فى الجمود الحالى وما رفض الإصلاحات فى الساعة الراهنة ، بأى عذر كان ، إلا الجمود بعينه فى أسوأ الحالات » .

فجدد هكذا وزير خارجية فرنسا وعوده — وإن كان فيها شىء من التراجع — وتعهد بصفة رسمية بإنهاء الحكم الفرنسى المباشر فى تونس والقضاء على الركود والجمود بمسايرة التطور وضمان مصالح التونسيين .

وكان الرأى السائد فى مجموع الشعب التونسى ألا تترك الفرصة تمر من غير أن ينتهزها لكى توضع فرنسا أمام مسئولياتها ؛ فإن وفت بوعودها فإن تونس تكون قد حققت رغائبها من غير كبير عناء وإراقة دماء وإضاعة وقت ، وإذا نكثت تعهداتها تكون محجوجة أمام الرأى العام العالمى وأمام الرأى العام التونسى خاصة ، ولم يبق إذ ذاك فى إمكان أى تونسى أن ينتقد الحزب الحر الدستورى عند ما يخوض معركة التحرير ، بل يصبح الشعب بأسره — المعتدل منه والمتطرف — مقتنعاً اقتناعاً كاملا بألا مفاهمة ممكنة مع فرنسا وأن كل مفاوضة سلمية معها آيلة إلى الفشل .

واتصل جلالة الملك محمد الأمين الأول بالقادة الوطنيين وأصحاب الخبرة السياسية من أبناء الشعب ليطلع على رأيهم فى الموضوع ودعاهم إلى تحمل مسئولية الحكم ومنحهم ثقته وألح عليهم فى أن يكونوا أعضاده ومساعديه لأن مصلحة الوطن العليا تتطلب منهم ضربا جديداً من التضحية سعياً إلى إنقاذ البلاد ، فينبغى ألا يبقى جلالته وحده فريداً فيما سيجرى من مفاوضات مع الحكومة الفرنسية بل من الضرورى أن يتقدموا إلى الصف الأمامى ، ومن الواجب الحتمى عليهم أن يكونوا لسان الشعب الناطق ، والمدافعين الرسميين عن حقوقه ، والمعبرين الصادقين عن رغائبه . وجلالة الملك من ورائهم يعين ويؤيد التأييد الكامل المطلق ، فيكون هكذا قد نزع الأمانة من عنقه ليضعها فى عنقهم .

ولما وجد منهم أذناً صاغية واقتناعاً بما رسم لهم من خطة كلف دولة السيد محمد شنيق — باتفاق مع ممثل فرنسا لويس بريليه — بتشكيل الوزارة

الجديدة ، ثم وقع اختيار بقية أعضائها باتفاق أيضاً مع المقيم العام . فبعد مشاورات جديدة تألفت الوزارة فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ .

وكانت مهمتها كما جاء فى البلاغ الرسمى الصادر فى نفس ذلك اليوم : «التفاوض بإسم جلالة الملك فى التعديلات الأساسية التى من شأنها أن تقود البلاد فى مراحل متتابعة نحو استقلالها الداخلى » . وقد أصدر المقيم العام الفرنسى نفسه ذلك البلاغ بعد مناقشة استغرقت ساعات بينه وبين أعضاء الوزارة التونسية اتفقوا أثناءها بدقة تامة على معانى كل لفظه وكل عبارة جاءت فيه .

ثم ألقى الوزير الأول فى ذلك اليوم خطبة تقليده المسئولية أمام جلالة الملك فى الحفلة الرسمية بين فيها بإيضاح أهداف الوزارة والمبادىء التى ستكون أساساً لعملها فكان ذلك الخطاب دستوراً لها وعهداً فى عنقها وهو يعبر فى آن واحد عن الجو السياسى السائد فى البلاد ، ولما له من قيمة ننشره كاملا :

« يا صاحب الجلالة :

«تتقدم الوزارة التى قلدتموها شرف مسئولية الحكم الثقيلة إلى سدتكم السامية بكامل الإجلال والتعظيم وعميق الولاء والإخلاص .

«لقد شعرت جلالتكم بالمأزق السياسى الذى أصبحت فيه الإصلاحات التى أدخلت على البلاد سنة ١٩٤٧ ، فبرهنتم بصورة واضحة جلية عن عزمكم على الخروج منه بإجراء إصلاحات جوهرية تتمشى مع التطورات العالمية وتطور شعبكم الوفى الذى لن ينسى مواقف مليكه المفدى فأصبح من المحتم تطور العلاقات الفرنسية التونسية بأصلاح عميق لمنظمات الدولة التونسية .

« يا صاحب الجلالة :

«إن الوزارة التفاوضية الماثلة بين يديكم ستأخذ على عاتقها — حسب توجيه جلالتكم الثمين ومع تسييرها للشؤون الإدارية — مهمة قيادة البلاد التونسية نحو استقلال داخلى يتسع نطاقه شيئا فشيئا ، إجابة لرغائب أمتكم المخلصة الوفية فى استرجاع السيادة التونسية بكامل حقوقها ومميزاتها والتى صرح

بشرعيتها جناب وزير خارجية الحكومة الفرنسية وممثل الجمهورية الفرنسية الفخيمة .

« وأن هذه المأمورية التى عهدت بها جلالتكم لوزارتكم هذه ينبغى تحقيقها على مراحل وفى أمد معقول حتى يتجلى التعاون المثمر والمبنى على الثقة المتبادلة بين حكومتكم وجناب ممثل الجمهورية الفرنسية .

« وستعمل هاته الوزارة معتمدة على ثقة جلالتكم الغالية وتأييد أمتكم الوفية إليها على تهيئة مشاركة شعبكم المخلص فى تسيير دفة الحكم .

« وسيسجل التاريخ عبرة تكليف جلالتكم لنا بقدر ما يوفقنا الله إلى إنجاز هذه الاصلاحات بما يحقق هاته الآمال .

« أبقى الله جلالتكم وأيدكم بروح منه وجعلكم مفخرة العرش الحسينى الرفيع العماد » .

لم تحد وزارة محمد شفيق عن الطريق التى سطرتها لنفسها وتابعت الجهود لتحقيق مهمتها الرئيسية فى قيادة البلاد التونسية نحو استقلال داخلى يتسع نطاقه شيئاً فشيئاً أى السعى إلى استقلال تونس بطريق التفاوض مع الحكومة الفرنسية ، مظهرة إرادة فعالة فى إخراج الوعود الفرنسية الرسمية من حيز الكلام والخطب إلى حيز الواقع والوجود .

واهتز الشعب اهتزازاً شعوراً منه بأن التجربة الجديدة ستكون حاسمة ، وأملا فى أن فرنسا ربما تكون قد فهمت أن أرضاء رغائبه بطريق التفاهم أسلم لها ولتونس ، وظهرت علامات الإرتياح والفرح فى جميع مدن المملكة وقراها ، لأن شعب تونس كان عازماً العزم كله على نيل استقلاله . مهما تكن الصعوبات ومهما تبلغ التضحيات . وكان السبب الأساسى لذلك الفرح الكبير ما شاهده من وحدة قوية بين تونس الشرعية الممثلة فى جلالة الملك ووزارته وتونس الشعبية الممثلة فى الحزب القومى — الحزب الحر الدستورى التونسى والمنظمات القومية كلها (الاتحاد العام التونسى للشغل — والاتحاد العام للفلاحة التونسية . والإتحاد العام للصناعة والتجارة . وجامعة المحاربين القدماء التونسيين وغيرها) .

وهكذا تحقق الشعب من أن طريق المستقبل قد تفتح أمامه بفضل تلك

الوحدة الحقيقية المتينة وأن تونس ستتقدم نحو استقلالها إما بالتفاهم مع الدولة الحامية — إن حققت وعودها — وإما بالدفاع عن كيانها والذود عن حقوقها وخوض معركة التحرير .

نوايا المتفاوضين :

لم يندفع التونسيون إلى المفاوضة إلا بعد أن استوثقوا من التعهدات الفرنسية المرة تلو الأخرى ، وبعد أن تيقنوا أن التجربة التى رضوا أن يقوموا بها ضرورية لرفع الستار عن نوايا فرنسا الحقيقية نحو تونس . ومن الملاحظ أن أعضاء الحكومة الفرنسية وممثلى فرنسا بتونس لم يعطوا كعربون على حسن نواياهم غير الوعود والكلام والألفاظ . وأن فرنسا ليست وليدة أمس بل لها تقاليد قديمة ومبادىء سياسية أصولية توارثتها الأجيال فى وزارة الخارجية قليلا ما تحيد عنها ولا تخالفها إلا مضطرة . وقد كان أكبر سياسى أخرجته فرنسا « الكردينال ريشيليو » قد طبق تلك المبادىء وسن بعضها سناً وكان يقول[1] من كانت له القوة كان فى غالب الأحيان محقاً فى الشئون الدولية ، ويصعب على من كان ضعيفاً ألا يظهر فى مظهر المخطىء فى نظر أغلبية العالم . واشتهر بأنه واقعى لا تقوده عاطفة ولا تلين قلبه رحمة ولا يردعه رادع ولا يوقظه ضمير إنما تملى عليه أعماله كلها مصلحة الدولة ومصلحة الدولة لا غير ، فهو لا يكون قاسياً لأجل القسوة ولا يكون رحيما ميلا للرحمة ولا يكون كريماً حباً فى الكرم بل أعماله كلها رامية إلى غرض واحد هو تقوية الدولة وتغلبها على أعدائها بجميع الطرق والأساليب فيرى ضرورة إخضاع القوانين لا للعدل والإنسانية بل لحاجيات السياسة فلم يسع فى إكساب العدل قوة ونفوذاً بل سعى فى تبرير القوة واستخدامها وإعطائها قوالب العدل . وكان ريشيليو يقول أيضاً « من يفاوض يجد دائماً الساعة المناسبة للوصول إلى غايته » .

إن كل من يطالع كتاب «الأمير» للمؤلف الإيطالى الشهير «ميكافيللى» يرى أن ريشيليو اتخذه قدوة يقتدى بها ويستنير بضوئها .

---

(١) أوربا والثورة الفرنسية ص ١٧٠ .

Albert Sorel, "L'Europe et Révolution Française".

وقد كانت التجربة التونسية دليلا قاطعاً على أن تعاليم ريشيليو وأستاذه مكيافيللى متحكمة فى السياسة الفرنسية إلى يوم الناس هذا ، وإن لم تجد فى تنفيذها عباقرة يماثلون ريشيليو .

إن الساسة الفرنسيين الذين تصدوا لمفاوضة التونسيين لم يتنازلوا عن حق من حقوق تونس المغصوبة أصلا ، واكتفوا بالمناقشات فى الجزئيات ربحاً للوقت وتعجيزاً لمفاوضيهم وكأن الكاتب الفرنسى « لابرويار » عناهم فى وصفه للسياسى إذ قال : « جميع نظريات السياسى وجميع مبادئه وجميع دقائق سياسته ترمى إلى غاية واحدة وهى ألا يقع وأن يوقع غيره » . والغير هنا هى الحركة الوطنية التونسية . وقد ظن المستعمرون أن أنجع طريقة للقضاء عليها هى الزج بها فى وزارة تفاوضية لإظهارها فى مظهر المستكين الراضى والمشارك المستسلم . وهى طريقة طريفة فى السياسة الفرنسية الاستعمارية إذ رأى الاستعمار أن أساليب القمع والشدة وسياسة الحديد والنار لم تفلح فى تونس بل زادت الحركة الوطنية التى أقيمت على دماء الشهداء انتشاراً وعمقاً حتى استعصى استئصالها وصعب مراسها .

إذا وضعنا الأقوال الفرنسية المعسولة والوعود والتعهدات الرسمية جانباً ونظرنا إلى الواقع كما هو نرى إذ ذاك النوايا الحقيقية وأولها القضاء على الحزب الحر الدستورى بوسائل متعددة . لم تبتدىء المفاوضات حتى رأينا قوات البوليس والجيش الفرنسى يطاردون رجال الحزب فى كل مكان ويهاجمون اجتماعاته ويحتلون أماكنها ويضيقون عليه الخناق ويجرون مئات من أعضائه وقادته أمام المحاكم العسكرية والمدنية الفرنسية التى أخذت تصدر عليهم الأحكام القاسية فامتلأت سجون تونس بالدستوريين ، والدستور يتفاوض مع فرنسا . وقد تمسك المقيم العام الفرنسى بإبقاء الحزب الحر الدستورى منحلا قانونياً مدعياً أن ليس له السلطة الكافية للاعتراف به ، وأن الحكومة الفرنسية لم تسمح له بذلك بعد ، والحقيقة أن المقيم العام كان متفقاً مع المستعمرين الكبار فى تسديد أشد الضربات للحزب القومى . وقد تمسك أيضاً بجميع القوانين الاستثنائية الغاشمة التى سنها المقيمون السابقون وحرموا تونس بمقتضاها من جميع الحريات فلا حرية للقول ولا حرية للنشر ولا حرية للاجتماع ولا حرية للتنقل بل سلاسل

وأغلال وكم للأفواه ، وسيف مسلول على رقاب التونسيين جميعاً . وقد كان التضييق أشد من ذلك كله إذ تمسك المقيم العام بإبقاء حالة الحصار مضروبة على جميع القطر التونسى وهى أمضى سلاح فى يده . فمنذ نصبت يوم ٩ أبريل ١٩٣٨ لم تلغ فكان التونسيون كلهم تحت رحمتها مهددين فى أرزاقهم وبيوتهم وأشخاصهم والوزراء أنفسهم ليسوا فى منجاة عنها فهم يتفاوضون والخطر يهددهم .

فإذا كانت نيـة المستعمرين الأولى هى القضاء على الحركة الوطنية فإن غايتهم البعيدة من المفاوضات هى إعطاء ما اغتصبته الجالية الفرنسية من سلطات الصبغة القانونية لتمكينهم من كسب حقوق فى تونس لا يتمتع بها إلا المواطن التونسى . فإذا ما أصبح الفرنسيون مشاركين فى مؤسسات الدولة التونسية شرعا وقانونا فإن الاستعمار الفرنسى يكون قد خطا الخطوة الحاسمة فى ابتلاع تونس وإدخالها فى الاتحاد الفرنسى ثم جعلها جزءاً لا يتجزأ من التراب الفرنسى .

وكان الديوان السياسى دارساً للسياسة الفرنسية عارفا بمنعرجاتها حذراً منها متيقظاً لتلاعبها وقد نبه الشعب كله فى اجتماعات نظمها فى جميع أنحاء القطر . فكان يقول « نحن أعرف بالاستعمار الفرنسى وغاياته من غيرنا ولم نكتف بدرسه فى الكتب والمجلات والصحف بل درسناه نحن الدستوريين فى أرواحنا وأجسامنا ، وما زالت بقايا التنكيل والتعذيب والسجون والمنافى ظاهرة بينة فينا . فإن برت فرنسا بوعودها وأخلصت فى نواياها فإنها تكون قد ضمنت مصالحها العليا وكسبت ود شعب وصداقته ونكون حققنا غاياتنا الوطنية واقتصدنا فى قوانا وادخرناها للبنـاء والتشييد لا للتهديم والتخريب . وإن كانت الأخرى فينبغى أن نتهيأ لخوض معركة التحرير وأن نعد الأسباب للنصر النهائى إذ لم نشارك فى الوزارة للاستكانة والراحة بل لنزيد قوتنا متانة وصفوفنا نظاما وعملنا جداً وكفاحنا شدة . فينبغى أن يكون رائدنا الحذر وقائدنا اليقظة وسبيلنا العمل .

وكان يستحيل على الاستعمار الفرنسى أن يأخذنا على غرة . فعندما تكونت الوزارة الوطنية برئاسـة دولة محمد شنيق وقع فى أيدى الجالية الفرنسية وداخلها الخوف وتململ الموظفون الفرنسيون فأخذوا يعدون

العدة لمقاومة حكومتهم نفسها ، فأسرع المقيم العام إلى تهدئة خواطرهم وإقامة الدليل لهم على أن الحكومة الفرنسية تماشيهم فى الواقع وتريد إرضاءهم فبعث برسالة دورية إلى جميع المراقبين المدنيين يعلمهم رسمياً أنه لم يتغير شىء فى تونس وإن النفوذ كله باق فى قبضة الفرنسيين فينبغى لهم ألا يسلموا شيئاً من السلطة إلى التونسيين .

ووقعت أثر ذلك مشادة حامية بين وزير الدولة الدكتور محمود الماطرى وبين السلطات الفرنسية نتيجة لرسالة المقيم العام الدورية . وأن العمال (المديرين) والعمد تابعون لوزير الدولة إداريا . فغاب عامل (مدير) ماطر فى أجازة وعين العمدة على بن عمارة ليعوضه أثناء غيابه وكان هذا العمدة معروفا مشهوراً بتعسفه للرعية وقسوته وظلمه الفاحش معتمداً فى ذلك على موالاته للفرنسيين وخيانته المفضوحة لبلاده وغدره ببنى وطنه فلم يوافق الوزير على ذلك التعويض وعين الكاهية (نائب المدير) المهبولى ليقوم بذلك المنصب أثناء غياب صاحبه . فقامت قيامة السلطات الفرنسية كلها وتمسكت بإبقاء الخائن ابن عمارة فى ذلك المركز واستعدت لمنع الوزير التونسى بقوة البوليس والجيش من تنفيذ قراره . وأراد المقيم العام أن يظهر للملأ أنه هو الحاكم بأمره فى تونس وأن السيطرة الفرنسـية كاملة لا غبار عليها ، فتحدى الوزارة التونسية وأقام حفـلة رسمية كبرى بماطر نفسها تكريماً لعلى بن عمارة وألبسه نيشان جوقة الشرف الفرنسية فى ذلك اليوم ففضح نواياه الحقيقية قبل الشروع فى المفاوضات .

وبعد مناقشات طويلة مملة دامت أشهراً حول المستشارين الفرنسيين فى الوزارات التونسية لم يرض المقيم العام بإلغاء مناصبهم بل أبقاهم فيها واكتفى بنقلهم من عمارات الوزارات إلى الكتابة العامة ليعينوا الكاتب العام فى مراقبة أعمال الوزراء التونسيين . فما راعنا إلا والمقيم العام يلقى الخطب المسهبة الطويلة ويكثر التصريحات سواء فى تونس أو فى باريس بأنه أعطى ترضية كبرى للتونسيين وقام بتحوير كبير فى منظمات الدولة التونسية وخطا خطوة كبرى نحو الغاية المنشودة وحقق لتونس المرحلة الأولى فى استقلالها الداخلى وذلك كله لمجرد نقل بعض الموظفين الفرنسيين من عمارة إلى أخرى وقال أخيراً : « الآن وقد تم هـذا الاصلاح الجوهرى الكبير ينبغى أن

تستريح السياسة حتى يتم هضم هذا الاصلاح » فكأن المفاوضات ابتدأت بالاستراحة من السياسة وكان دور المقيم الفرنسى قد تم معظمه وأن واجب الشعب التونسى يقضى عليه بأن يهضم الفراغ والعدم وأن يبقى على جوعه وعطشه .

فتلبد الجو بسرعة فائقة وتوترت العلاقات وكادت تقطع المفاوضات . فلم ير المقيم بداً من استئنافها . وبقيت تتعثر إلى أن تم الاتفاق على بعض الاصلاحات التى صدرت بتاريخ ١٩٥١/٢/٨ فلم يتقبلها الرأى العام بارتياح — تمخض الجبل فولد فأراً — فهى لم تغير الوضع ولم تنقل شيئاً من النفوذ إلى أيدى التونسيين . لقد أصبح الوزير الأول التونسى رئيساً لمجلس الوزراء بعد أن كان يرأسه المقيم العام الفرنسى بنفسه أما مراقبة قرارات الوزراء التونسيين فإنها انتقلت من الكاتب العام الفرنسى إلى المقيم العام الفرنسى . وقد اعتبرت الوزارة التونسية نفسها تلك الاصلاحات مجرد اتجاه جديد فى السياسة الفرنسية . أما مجلس الوزراء نفسه فانه بقى مركباً من فرنسيين وتونسيين . وقد علق عليها الوزير الأول دولة محمد شنيق فى بيان أصدره للصحافة يوم ١٩٥١/٢/٨ جاء فيه : « أما بقاء عدد من الأعضاء الفرنسيين مساو لعدد الأعضاء التونسيين فى مجلس الوزراء بصورة مؤقتة فانه لا يعنى أبداً الرضا بالسيادة المزدوجة التى لا تجيزها المعاهدات ولا يبيحها الدستور الفرنسى نفسه .

ولا تقتصر فوائد الإصلاحات الجديدة على ما ذكرناه . فإن الاتجاه الجديد التى وجهت فيه العلاقات بين تونس وفرنسا والمبادىء التى أثبتتها هى التى تجعل الاصلاحات الجديدة — وليس محتواها الهزيل — تمهد الطريق لمراحل أخرى ستوصلنا حتما وبصورة تدريجية إلى الاستقلال الداخلى فى نطاق السيادة التونسية .

لذلك فإنه يجب عند تطبيق الإصلاحات احترام الروح التى أملتها وذلك بالتزام الدقة والإخلاص فى تنفيذ النصوص الجديدة التى روعى فى تحريرها الوضوح التام الذى لا يترك أى مجال للتأويلات الخاطئة .

ولكن المقيم العام أسرع إلى خرق ذلك الاتفاق الجديد ولم يراع الروح الجديدة وخالف تلك النصوص الواضحة الجلية فكوّن بالإقامة العامة نفسها

إدارة استعمارية كاملة تشرف على جميع الوزارات والإدرات التونسية وتسيطر عليها بدعوى أن النصوص الجديدة أعطت الحق للمقيم فى الادلاء بتوصياته على كل قرار وزارى . وإذا بتونس تخطو خطوة إلى الوراء لأن مراقبة الوزراء كانت من طرف إدارة تونسية وهى الكتابة العامة فأصبحت الوزارات والادارات التونسية تحت إشراف ممثل فرنسا مباشرة . وقد قام المقيم العام بعمله من غير أن يستشير الوزارة التونسية بل من غير إعلامها أصلا ، ووضعها أمام الأمر الواقع وتمادى فى تطبيق برنامجه رغم احتجاجها .

فأتت إصلاحات ١٩٥١/٢/٨ بنتيجة معكوسة وتوقفت أثرها المفاوضات

وكانت حركة العمال تمتد وتنتظم فى تلك الأثناء ، وأصبح الاتحاد العام التونسى للشغل من أكبر العوامل فى السياسة التونسية ودخل إلى البوادى بعد تنظيم صفوفه فى المدن وازدادت عداوة المستعمرين له وسعوا فى وقف تياره ، المرة تلو المرة ، من غير جدوى .

وقام العمال والفلاحون التابعون لشركة زراعية فرنسية (شركة النفيضة) بإضراب فاتخذتها السلطات الفرنسية فرصة لإفساد العلاقات بين تونس وفرنسا لكى لا تستأنف المفاوضات ، ولكى تضرب الاتحاد ضربة شديدة تعطل سيره . فاستنجد المراقب المدنى بالقوات الفرنسية وأرسلها حالا لتلك المزرعة — مناقضاً بعمله وعود المقيم الصريحة لوزير الشؤون الاجتماعية بأنه سيعطيه الوقت الكافى لحل تلك المشكلة بطريقة سلمية وأنه لا يسمح باستخدام القوة إلا بعد الإتفاق معه . ففوجئت الوزارة التونسية بأخبار مأساة جديدة . إذ اقتحمت القوة المسلحة النفيضة وصادمت العمال وأطلقت عليهم النيران من غير سابق إنذار . وتتبعتهم إلى وسط مدينة النفيضة نفسها قتلا وتشريداً . وكان من بين الشهداء امرأة حامل .

فاهتزت البلاد التونسية كلها لذلك الحادث المريع ، وأعلنت إضرابا عاما يوم دفن الشهداء وسار وراء نعشهم نجل الملك والوزراء وقادة الحركة الوطنية والهيئات والمنظمات القومية الكبرى ووفود جميع مناطق القطر التونسى .

واستخلصت الوزارة التونسية درسا مفيداً من واقعة النفيضة إذ ظهر لها جليا وجوب استسلام قيادة قوات الأمن من يد الفرنسيين حتى لا يمكن

للحكومة التونسية أن تحكم ما دامت تلك القوات خارجة عن نطاق نفوذها ، فيتخذها المستعمرون أداة شغب يعينون بها كل من يناوىء تونس .

وأحيت تلك المأساة حزازات فى النفوس بثت الريب والشكوك ، وإذا بأخبار مراكش تزيد النفوس حماسا . فقد حاصرت القوات الفرنسية السلطان سيدى محمد بن يوسف بقصره فى مدينة الرباط ، وهدده الجنرال جوان المقيم العام بالخلع إن لم يوقع حالا على بروتوكول يوافق فيه فرنسا على مبدأ مشاركة الفرنسيين فى مؤسسات الدولة المراكشية . ولم يخف على التونسيين أن انتصار الاستعمار بمراكش يعبد له الطريق للقضاء على الوطنيين بتونس ، فأصدر الديوان السياسى قراراً بالاضراب العام بإمضاء الأستاذ صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستورى ووزير العدل فى حكومة دولة محمد شنيق — وكان الإضراب عاما شاملا فى جميعه القطر التونسى يوم ١٠ مارس ١٩٥١ . فاغتاظ الفرنسيون وأرادوا رد الفعل حالا . وقابل المقيم العام جلالة الملك محمد الأمين يوم ١٢ مارس طالبا منه بإلحاح بإسم الحكومة الفرنسية أن يقيل الأستاذ صالح بن يوسف من الوزارة ، وجرت بينهما محاورة نقتطف منها ما يلى :

الباى — لماذا يا ترى تطلب منى إقالة ابن يوسف بهذا الإلحاح مع أنه يتمتع بثقتى التامة ؟

المقيم — لأنه قام بعمل عدائى نحو فرنسا ، فأصدر أمراً بالإضراب العام مقاومة للجنرال جوان ممثل فرنسا بمراكش .

الباى — عدو فرنسا هو من يحدث لها القلاقل ويبعد عنها القلوب . أما صالح بن يوسف فإنه نبهها لغلط ربما تقع فيه ، وحذرها بعمله من خطأ كبير لأن تهديد السلطان فى مراكش أو خلعه يجعل من أصدقاء فرنسا أعداء لها . زد على ذلك أن الشعب المراكشى شعب شقيق يربطنا به الجنس والدين واللغة والوطن ، وأنا شخصياً أعد سلطان مراكش أخاً لى فى الإسلام ، وكل ما يؤذيه يؤذينى أيضاً . فأنا موافق لصالح بن يوسف وأعد نفسى أباً للدستوريين جميعاً ، فلا أقيله من الوزارة ، فقد عبر عن عواطف الشعب التونسى بأسره ، وأنا فرد منه — نحو الشعب المراكشى .

وتعددت الخلافات وتشعبت بين السلطات الفرنسية والسلطات التونسية. وقد كان الفرنسيون يفرضون أتباعهم وصنائعهم فيملأون بهم مناصب الدولة ويعينونهم عمالا (مديرين) فيها وحكاماً وإن لم تكن لهم المؤهلات، وينيطون دائما مناصب النفوذ بموظفين فرنسيين ، فوجدوا أمامهم لأول مرة وزارة تونسية لها إرادتها ولها رأيها . ولم تتنازل السلطات الفرنسية عن شىء من رغباتها وخيرت تعطيل حركات الموظفين وتعيينهم وشل الإدارة التونسية كلها على إرضاء مطالب التونسيين فى ذلك الميدان .

ووقفت موقفا غريبا فى قضية السكك الحديدية التونسية التى كانت ملكا للدولة التونسية ، وقد انتهت مدة الاتفاق فى شأنها بين تونس والشركة الفرنسية التى كانت تستثمرها . وكانت هذه الشركة توزع فى كل عام على المساهمين فيها أرباحا طائلة وتطالب الحكومة التونسية بأن تسد عجز ميزانيتها، فتمسكت الوزارة التونسية بوجوب تأميم استثمار السكك الحديدية التونسية، وخاصة أن عجز ميزانيتها يدفع دوما من صندوق تونس ، وأن الدولة التونسية تقدم فى جميع الحالات ضمانها لتسديد ما يتطلبه تجديد ما يلزمها من آلات. وعارضت السلطات الفرنسية التأميم معارضة كلية ، وأرادت أن تمنح استثمار السكك الحديدية للشركة الوطنية الفرنسية ، والغرض من هذه العملية إلحاق سككها بالسكك الفرنسية ، وهى شركة تابعة للدولة الفرنسية . إذ أن تأميم وسائل النقل تم بفرنسا منذ أعوام . واتسع نطاق الخلاف واعتبرت فرنسا أن العرض التونسى فى حل هذه المشكلة يرمى إلى إنقاص النفوذ الفرنسى فى الميدان الاقتصادى وبداية تقلص ظله واتجاه جديد لتحرير تونس . ولم يتفق الطرفان على حل من الحلول . وبقيت المسألة معلقة عدة أعوام .

وبلغ التوتر أشده فى المفاوضات حول المجلس الكبير والبلديات . فقد تمسكت السلطات الفرنسية بوجوب استمرار المجلس الكبير فى عمله والنظر فى الميزانية التونسية . وقررت الوزارة التونسية عدم تجديد انتخابه بعد انتهاء مدته ، لأنه مجلس استشارى بحت لا نفوذ له وخاصة لأنه مؤلف مناصفة من تونسيين وفرنسيين . ولا حق للفرنسيين أن يكونوا ممثلين فى المجالس السياسية التونسية لأنهم أجانب .

وسعت الوزارة التونسية فى تأسيس مجالس بلدية منتخبة ، لكى يمارس السكان حقوقهم الطبيعية فيها ويسهرون على صرف ما يدفعون من ضرائب بلدية ويتمرنون أيضا على ممارسة الأمور العامة . ولكن الفرنسيين تمسكوا هنا أيضا بوجوب تمثيل الفرنسيين فيها .

وكان جلالة الملك يراقب عن كثب سير المفاوضات وتعثرها ويفكر فى الوصول إلى نتيجة عملية فرأى من الضرورى دفع كل التباس يستفيد منه الاستعمار بالتعبير عن إرادته الواضحة فى منح شعبه نظاماً ديمقراطية ليمكنه من حكم نفسه بنفسه . فأعد تصريحاً بمناسبة الذكرى الثامنة لجلوسه على العرش ١٩٥١/٥/١٥ وعهد لوزير الشؤون الاجتماعية معالى محمد بدرة بإلقائه فى الحفل الرسمى . ولما لذلك الخطاب من أهمية نورد نصه الكامل :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم

«نحمد الله على ما من به علينا من مشاهدة هذا العيد الأغر المحيى للذكرى الثامنة لجلوسنا على عرش آبائنا الميامين ، ونشكر له نعمته لما أفاضه علينا من ولاء شعبنا الوفى وتعلق أبنائنا المخلصين ، ونتجه إليه تعالى بالإجلال والإكبار على جمع كلمة الأمة التونسية واعتصامها بعزتها القومية وبعث روح التماسك والتعاون بين أفرادها ، مما يبشر بإشعاع نور اليقظة وبلوغ الأمانى .

«أبناءنا الأعزاء :

« أننا نتتبع بمزيد العناية تقلب الأحوال العامة ، خيرها وشرها ، ونسعى جهدنا للنهوض بأمتنا إلى المرتبة التى تتطلع إليها بحكم ماضيها ، وتستحقها بموجب رقيها الحاضر ، ولقد أثلج فؤادنا عملها المتواصل الحلقات فى شتى الميادين وما تبذله فى سبيل إصلاح المجتمع وإنعاش الاقتصاد وتثقيف النشء وتنظيم الجماعات . فإنا واثقون بأنها تبرهن على نضج شعبنا واستكمال وعيه القومى ومدى تطوره ، وعن استعداده للقيام بجميع المسئوليات التى لغيره من الشعوب الحرة ، ومما يترتب عن هاته المسئوليات من واجبات وحقوق .

«وأن الظروف العصيبة التى يجتازها العالم ، والنزعات التى يتخبط فيها ، والاتجاهات المتعاكسة التى تكتسح قواه قد جعلتنا نشعر بشدة وطأتها عندما تنعكس على مملكتنا العزيزة . ولقد أثبت الماضى القريب أن الدول المولى عليها هى ، كسواها من الدولة الحرة ، لا تستطيع البقاء على عزلتها كما كان فيما مضى حتى ولو شاءت ذلك . ومما يجدر الإشارة إليه أن هذا الشعب الذى ساهم بكل ما فى طاقته للقضاء على عوامل الطغيان وأبلى بلاء حسناً فى الدفاع عن الحرية البشرية ومناصرة العدل ، صار من حقه أن يستنشق نسيم الحرية ، وأن يرتوى من مناهل العدل ، وأن يتمتع بحقوقه الفردية والجماعية . وأن يعيش فى اطمئنان ، موفور الكرامة ، فى كنف السيادة القومية الكاملة ، ليصبح كل فرد منه مؤمنا فى قرارة نفسه بأن له ما لغيره من مواطنى الأمم الديمقراطية التى شاركت فى إنقاذ البشرية من الاستعباد ، وعليه ما عليهم .

« ولقد عملنا لإقرار هذه الحقائق ، فجاء تصريحنا بوجوب إدخال الإصلاحات الجوهرية المتأكدة على نظام الحكم القائم فى هاته البلاد ، وسلكنا سبل التفاوض فى معالجة المشاكل الناجمة من التعاقد المبرم بين دولتنا والجمهورية الفرنسية ، فألفنا لهذا الغرض الوزارة الحالية التى منحناها ثقتنا ، فكان أول أعمالها التحويرات التى أصدرنا فى شأنها أوامرنا العلية بتاريخ الثانى من جمادى الأولى من هذا العام وهى مرحلة أولية عزمنا على اجتيازها إلى مرحلة أخرى تتناول فى آن واحد تعديل أداة التنفيذ وكيفية تركيزها على قاعدة تمثيل شعبنا فى تشكيلات منتخبة وتحديد اختصاصات هاته التشكيلات .

« ولقد ألهمنا الله عز وجل إلى هذا الإصلاح الجوهرى ، ووطد عزمنا على تحقيقه ما مارسناه فى شعبنا من رغبة فى الرقى السياسى ، وما عاهدناه فيه من بلوغ الرشد والكفاءة . وهدانا إليه ديننا الحنيف بتعاليمه القيمة وإجماع الفقهاء على إقامة الشورى ، ومراعاة ما تقتضيه سياسة الرعية من الرضاء والقبول للأحكام الماضية عليها ، وحملنا عليها الإقتفاء بما سنه أسلافنا ملوك هذا البيت الحسينى المنيع من مبادىء ونظم كفيلة الحقوق ، الخاصة منها والعامة ، وأننا عهدنا إلى وزارتنا إنجاز ما يقتضيه هذا المشروع العظيم

الأثر ، البعيد الغاية ، وإجراء الاتصالات اللازمة لذلك ، واتخاذ أصلح التدابير لإعداد النصوص التى تقر نيابة منتخبة تمثل كافة طبقات شعبنا ، ونأمل أن هذا الإصلاح الذى تتماشى روحه وتطور علاقات التحالف التى بيننا وبين الجمهورية الفرنسية ويوافق نية الطرفين فى تنمية الرقى السياسى سيتحقق بروزه إلى حيز التطبيق .

« والله أرجو أن ييسر ما عقدنا العزم على بلوغه بعونه تعالى ، وأن يسدل علينا بمنه شآبيب العطف والتوفيق فى حسن النوايا والعمل حتى يتبدل عسرنا يسراً وتعم الرفاهية مملكتنا المحروسة فتهنأ الخواطر وتطمئن القلوب ، إنه السميع المجيب » .

وازداد التوتر بين المقيم العام والحكومة التونسية واتسعت شقة الخلاف إلى أن أصبح من العسير إستئناف المفاوضات بينهما . وقد قطعت فى الواقع منذ أشهر . بل كادت تقطع العلاقات كلها .

وقد ساند الموظفون الفرنسيون الكبار المستعمرين بل كانوا لسانهم الناطق والمنفذين لإرادتهم والساهرين على امتيازاتهم . فحرصوا على أن يبقى النفوذ فى قبضة الفرنسيين ولم يتنازلوا حتى عن بعض المظاهر ولم يقبلوا أن يكونوا تحت إشراف الوزير الأول ولو صورياً وكانوا يقفون حجر عثرة فى سبيل كل عمل تسعى إليه الوزارة التونسية . فتعطلت المصالح العامة وأصاب الإدارة العامة ضرب من الشلل . وقد لاحظ كل من بحث الحالة التونسية فى هذه المدة وكل من زار تونس من الصحفيين الأجانب ما اعترى مؤسسات الدولة من عجز عن القيام بعملها العادى . وقال أحدهم[1] . بعد تحويرات ٨ مارس ١٩٥١ لم تتقدم تونس نحو الحكم الذاتى ولا الاستقلال الداخلى بل نحو الشلل الذى اعترى الحكومة لأن مديرى الإدارات من الفرنسيين يعرقلون كل عمل ويفسدون العلاقات بين تونس وفرنسا خاصة وأنهم هم المباشرون لتلك العلاقات :

ودلت التجربة التونسية على فساد النظام القائم بتونس لما فيه من خلط

(١) أريقوباكيا — فى جريدة (إلى الامام) بتاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٥١ .
Arrigo Jacchia, "Aventi".

قانونى ومن اغتصاب السلطات الفرنسية لنفوذ السلطات التونسية اغتصابا سافراً ، حتى أصبحت الدولة التونسية ذات رأسين رأس فرنسى تعود على هضم الحقوق وسلب النفوذ ورأس تونسى يسعى ليحكم ولم يتمكن من تنفيذ إرادته . ولا يمكن أن يعيش جسد يقوده رأسان متناقضان فى ميولهما . وظهر جليا أنه يعسر أن تسير تونس نحو حكمها الذاتى ويستحيل أن تتقدم منظمات دولتها إلا إذا عوضت مديرى إدارتها الفرنسيين بتونسيين .

أما الجالية الفرنسية والساسة المساندون لها فى الحكومة الفرنسية والبرلمان فقد بذلوا جهوداً لتعطيل كل مفاهمة جدية وشنوا الحملات المسمومة على الحكومة التونسية والحركة الوطنية ، وأجبروا المقيم العام على إرضاء رغباتهم والسير فى ركابهم ، لأن كل تبديل فى الحالة الراهنة يهدد امتيازاتهم المجحفة وينقص من سلطانهم . ولم يكتف المقيم العام — لويس بريليه — بمناصرتهم فى أعماله وأقواله بل أصبح يخاطب الحكومة الفرنسية سراً لكى تستمع لصوتهم وتحقق أمانيهم ولا تحيد عن رغائبهم . فكتب إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٢٨ يوليه ١٩٥١ رسالة سرية لكى تعينه على فرض شروطه على الحكومة التونسية وجبرها على إرجاء كل مفاوضة فى شأن السير بتونس نحو استقلالها الداخلى بادخال إصلاحات جوهرية على نظمها إلى مدة عام على الأقل ، فقال [1] :

« من الضرورى أن نعلم الحكومة التونسية بحزم ودقة خلال الأيام المقبلة بعد العيد الكبير أى فى الأسابيع الأخيرة من شهر سبتمبر بالشروط التى نراها ضرورية لمناسبة سياسة المشاركة أعنى (ا) وضعا سريعا لنظام بلدى جديد عماده الانتخابات محتويا على تمثيل الفرنسيين فى المجالس البلدية (ب) تجديد المجلس الكبير واجتماعه حسب الشروط القانونيه .

« وينبغى أن يكون جواب الحكومه التونسيه لا التباس فيه ، فإن تم الاتفاق على هذه الشروط فيجب متابعه تحقيقها ، بتنظيم البلديات على أسس جديدة وتمكين المجلس الكبير المجدد من القيام بعمله فى الميزانيه فى الربيع القادم .

(١) ذكر النائب الفرنسى كيليسى ، المعروف بتطرفه فى الفكرة الاستعمارية تلك الرسالة فى جلسة المجلس الوطنى الفرنسى بتاريخ ٥ يونيو ١٩٥٢ .

« وإذ ذاك فقط ، أعنى بعد عام على الأقل ، يمكن النظر فى تحويرات جوهرية فى النظم العليا إن رأت الحكومة فائدة فى ذلك .

« وينبغى أن يحدد موقف الحكومة الفرنسية فى ذلك الحين أولا حسب سلوك المفاوضين التونسيين وثانياً حسب سياسة بعيدة المدى فيما يتعلق بالمشاكل العامة لأفريقيا الشمالية » .

وكان المقيم العام بين عوامل معددة ، تتجاذبه إتجاهات متناقضة وأهواء مختلفة ، وسعى جهده ألا يغضب الفرنسيين وأن يجلب التونسيين فى آن واحد وإذا بأقواله تتضارب وتصريحاته يناقض بعضها بعضاً إلى أن تكون جو من الشكوك والريب والانفعالات والغضب . وفشل فشلا ذريعاً فى جميع ما أراد . وقد حللت جريدة « ليموند » الفرنسية بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٩ سياسة بريليه قالت « اتبع بريليه تحت تأثير الجالية الفرنسية سياسة كسنى المشط أقداما وأحجاما ، ارتفاعا ونزولا ، فيتقدم خطوة ويتأخر خطوات حتى أفسد الجو الملائم وسمم العلاقات » .

فقررت الوزارة التونسية أن تسافر إلى باريس للمفاهمة رأسا مع الحكومة الفرنسية لسبر غورها ومعرفة نواياها الحقيقية ووضعها أمام مسئولياتها وجبرها على إنجاز ماتعهدت به لتونس أو الافتضاح أمام الرأى العام .

وتكررت إجتماعات غير رسمية بين الوزراء التونسيين وبعض الساسة المسئولين الفرنسيين وقد تلكأت الحكومة الفرنسية وتهربت من استئناف المفاوضات وأخذت تسوف وتماطل بل رفضت أى تفاهم مع الوزارة التونسية بصفة رسمية .

فسلمت إذ ذاك الحكومة التونسية للحكومة الفرنسية مذكرة بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٥١ لكى توضح رغائب تونس بجلاء لا يبقى مجالا للتردد أو الغموض والتساؤل معتمدة على تجاربها فى الحكم وفى النظم التى فرضتها فرنسا من قبل ، فذكرت ببعض المبادىء المسلم بها واتخاذها أساساً ضروريا لكل مفاوضة مقبلة وكل إصلاح . « إن معاهدة ١٨٨١ التى اتخذت شكل اتفاقية بين دولتين قد أبقت لجلالة الملك سيادته الداخلية ، ثم جاءت

اتفاقية ١٨٨٣ التى أشير فيها لأول مرة إلى « الحماية » وتضمنت أنه « لتسهيل الحماية على الحكومة الفرنسية فإن جلالة الباى يلتزم باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية انجازها » .

« فليس فى هذا إذن قبول من جلالة الملك لنقل سلطانه إلى الحكومة الفرنسية إنما ذلك مجرد تعهد من الملك بإجراء كل إصلاح تعتبره الحكومة الفرنسية مفيداً .

« وبالأحرى فليس فى هذا أى تخل من جلالته عن سيادته الملكية إذ أن جلالته احتفظ بحق وضع التشريعات وسن القوانين ما دامت لا تخالف الالتزامات التى تضمنتها وثيقة ١٢ / ٥ / ١٨٨١ .

على أن اتفاقية ١٨٨٣ بغض النظر عن عيوبها الجوهرية تقتضى فى مفهومها التعاون بين حكومتين لاحكما مباشراً تقوم به الحكومة الفرنسية بتونس فضلا عن إضافة سيادة أخرى للسيادة التونسية التى هى السيادة القانونية والشرعية الوحيدة . وهذا الأمر من البداهة بحيث أن السلطة التشريعية ظلت كاملة بيد جلالة الملك .

وبينت الحكومة التونسية أن ذلك الحكم المباشر الفرنسى خلط وخروج عن المعاهدات المبرمة : « . . . حدث ان صدر — استناداً إلى تفسير اتفاقية ١٨٨٣ — قرار من جانب واحد (قرار رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١٠ / ١١ / ١٨٨٤) عهد للمقيم العام المصادقة بالنيابة عن الحكومة الفرنسية على إصدار وتنفيذ جميع المراسيم الصادرة عن جلالة الباى ، وهكذا أصبح هذا الموظف الفرنسى السامى هو رئيس الدولة الحقيقى . فقد أصبح له وحده حق اعطاء القوانين القوة التنفيذية .

وبعد هذه الخطوة نحو الاشتراك فى مباشرة السيادة الداخلية شاهدنا ظهور النظرية الواهية القائلة بأن « الحماية وضع مستمر التطور » مما أدى إلى خلط فى السيادة وإلى الحكم المباشر .

فكيف يتم الإصلاح المنشود ؟ وبأية طريقة تحقق تونس لنفسها ذلك الاستقلال الداخلى الذى تعهدت فرنسا بانجازه ؟ ومن البديهى أن العمل

الأول الرئيسى هو إبراز السيادة التونسية وتخليصها مما اعتراها من غموض وعلق بها من خلط وأنابها من اعتداء ، حتى تصفو صفاءها القديم وترجع إلى جوهرها الفرد بادخال نظام دستورى على الدولة التونسية لا يشارك فى مؤسساته غير التونسيين . وذلك ما وضحته الوزارة التونسية عند ما قالت فى مذكرة ٣١ أكتوبر آنفة الذكر : « إن الاستقلال الداخلى الذى تنوى فرنسا تحقيقه يتناقض مع النظام الحالى فى ميادين التشريع والحكم والإدارة .

إن الاستقلال الداخلى معناه أن تتمتع تونس بالسيادة الداخلية والحكم الذاتى وبحقها فى السير بنظمها الداخلية وفقاً لأمانيها الخاصة .

وهذا الاستقلال الداخلى الذى هو عربون الصداقة بين تونس وفرنسا يجب أن يتم انجازه فى أجل أدنى . ويجب المبادرة بتحقيقه فى ثلاثة ميادين : الحكومة والتشريع والإدارة .

ففى الميدان الوزارى ثبت أنه من الضرورى جعل الحكومة تونسية خالصة على أن يستعين الوزراء ورؤساء المصالح الكبرى ، عند الاقتضاء ، باخصائيين فرنسيين للقيام بمهامهم أحسن قيام وتكوين موظفين إداريين متصفين بالخبرة والمقدرة وفق المنهاج الإدارى الفرنسى وبذلك نتجنب ازدواجاً فعلياً فى داخل الحكومة التونسية من شأنه أن يعرقل تطور الشؤون العامة وسيرها ويسىء إلى الصداقة بين تونس وفرنسا .

وفى الميدان التشريعى فإن إنشاء مجلس نيابى تونسى يضع القوانين ويراقب تصرفات الحكومة وسياستها العامة سيكون خطوة هامة فى طريق الديمقراطية . على أن يكون — مدة الفترة الانتقالية — حق إعداد مشاريع القوانين مقصوراً على السلطة التنفيذية مع تمتع أعضاء هذا المجلس بحق ادخال تعديلات عليها .

أما فى الميدان الإدارى فإنه — مع ضمان الحالة التى اكتسبها الموظفون الفرنسيون الذين هم فى خدمة الدولة التونسية — يتحتم وضع نظام للوظيفة التونسية يتلائم مع الوضع الجديد على أن تتعهد الحكومة التونسية من جهة أخرى ، بألا تتعاقد إلا مع الفرنسيين فيما يتعلق بالاخصائيين اللازمين للبلاد التونسية وبواسطة الحكومة الفرنسية .

ولم تقتصر الوزارة التونسية على إعطاء تلك الامتيازات للموظفين الفرنسيين بل أعربت عن نواياها الحسنة نحو الجالية الفرنسية كلها التى كانت دوما تعرقل المفاوضات حتى أصبحت أعظم مشكلة فى نظر فرنسا فى سبيل حل القضية التونسية حلا عادلا يماشى القانون والتعهدات الفرنسية والمعاهدات نفسها ... فإرضاء لها وحسما لما يمكن أن تكونه من شغب أرادت الوزارة التونسية أن تعطيها الضمانات الكافية الكافلة لها ولحقوقها . بل سارت خطوة أوسع إذ عرضت على فرنسا عقد معاهدة صداقة جديدة فقالت : « وبعد أن تسترجع تونس سيادتها الداخلية فإنه لا يكون لديها أى مانع من أن تعقد مع فرنسا اتفاقات للمحافظة على أمتن العلاقات بين البلدين فى الميادين الثقافية والاقتصادية والاستراتيجية ، كما تضمن للفرنسيين المقيمين بتونس التمتع بكامل حقوقهم المدنية وسلامة أملاكهم وأشخاصهم .

ومرت الأيام والأسابيع والأشهر والوزارة التونسية مقيمة بباريس تنتظر رد الحكومة الفرنسية على مذكرتها ، والمفاوضات معطلة ، والاتصال قليل . وحامت الريب وقلق شعب تونس وفرنسا معرضة عن كل جواب كأنها لم تتعهد بشىء لتونس ، ولم تقم وزناً للأزمة التونسية ، وأصبح سكوتها رفضاً واضحاً لمطالب تونس وتغافلا عن إرجاع حقوقها لها وربحاً للوقت ونذيراً بما يبيت الاستعمار من مؤامرات جديدة . ولما تيقن دولة محمد شنيق من أن وراء المماطلة سوء النية وخلف الصمت المفتعل نكثاً للوعود الفرنسية الرسمية ، أراد أن يطلع الرأى العام العالمى على موقف كل من فرنسا وتونس وأن يضع المسئولية فى أعناق أصحابها فألقى بياناً فى ندوة صحفية جمعها بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٥١ ، واستعرض فى بيانه الأطوار التى مرت بها المفاوضات كلها ثم قال : « الحكومة التونسية لزمت لحد الآن الصمت التام لكى لا تعرقل سير المحادثات .

« أما الآن فإنا نرى أن الوقت قد حان لإثارة الرأى العام العالمى عن المفاوضات التى تقوم بها فى باريس وعن المسئوليات التى قد تترتب عن المأزق الذى نخشى أن تنتهى إليه العلاقات التونسية الفرنسية ...

« وإذا اعتبرنا أنه فى ظرف السنوات الخمس الأخيرة حصلت دول جديدة تقدر بأكثر من نصف مليار نسمة على استقلالها ومن بينها الهند

والباكستان وأندونيسيا علاوة على سوريا ولبنان وجارتنا ليبيا ، وجب الاعتراف بأن المطالب التونسية معتدلة غاية الاعتدال .

« كما أنه من البديهى أنه مهما تكن الحجج التى يتذرع بها أنصار بقاء الحالة الراهنة فإن أية صورة من صور الحكم لا يمكن إقرارها رغم إرادة الشعوب ، وليس من المغالاة فى شىء بعد سبعين سنة من محاولة جس النبض أن نطالب فرنسا مهد الحريات بسياسة حرة صريحة تجاه شعب بلغ من التطور درجة لا تقل عما بلغته شعوب أخرى تتمتع اليوم بكامل سيادتها .

« ومهما تكن الظروف فإن تونس لن تتخلى عن المطالبة بحقوقها وعن الاعتصام بالضمانات التى يخولها لها الضمير العالمى والحقوق البشرية » .

وكانت فى تلك الأثناء قضية مراكش تعرض على الجلسة العامة للأمم المتحدة المجتمعة إذ ذاك بباريس . وكانت فرنسا تنتظر قرارها بفارغ صبر وعلى أحر من الجمر . فلما رفضت هيئة الأمم أن تنظر أصلا فى القضية المراكشية فضلا عن أن تنصف الشعب الشقيق ، اطمأنت إذ ذاك الحكومة الفرنسيه وتشجعت على إظهار ما أخفت من نوايا ، ومالت مع المستعمرين المتطرفين كل الميل ، وجارتهم فى جمودهم وأطماعهم وشرهم ، وأرادت أن تحتفظ لهم بامتيازاتهم المجحفة ، وأن تعطى لاعتداءاتهم على السيادة التونسية صبغة قانونية . وقام أنصار الاستعمار المتطرفون من أعضاء الحكومة الفرنسية — أمثال موريس شومان — بتحرير الرد الفرنسى على مذكرة الحكومة التونسية وسلموه إليها بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٥ .

وتناسوا عند كتابته ما غنمته فرنسا من تونس سواء فى الميدان الاقتصادى والمالى أو فى الميدان الحربى والدفاع عن فرنسا نفسها وأعادوا حجج المستعمرين التى يستندون إليها لسلب حرية الشعوب واغتصاب سيادتها واستثمار خيراتها إذ قالوا :

« ومع البحث فى الإمكانيات لتوجيه تطور الحماية فى الاتجاه الذى يرجوه جلالة الباى ، فإن الحكومة قد تعجبت لأول وهلة من إهمال الإشارة إلى ما أنجزته فرنسا فى الحاضر والماضى من أعمال فى تونس ، وتعتقد فرنسا أنه يحق لها أن تفخر بالتقدم المحدث خلال سبعين سنة بفضل المساعدة

الحكيمة التى قدمها رؤساء الأسرة الحسينية فى بلد أنشأت فيه فرنسا الإدارة ونظمت العدالة والتعليم وحققت التقدم الاقتصادى والاجتماعى . وهذا التطور وحده هو الذى أمكن بفضله مواجهة زيادة عدد السكان الذى تضاعف ثلاث مرات منذ انتصاب الحماية .

« إن هذا العمل قد تواصل فى السنين الأخيرة بسرعة متزايدة . وكما تعلم الحكومة فإنه بفضل مساعدة مباشرة من فرنسا أمكن تمويل كامل الميزانية الإضافية التونسية تقريباً أى ثلث مصروفات الميزانية .

« وهكذا فإن فرنسا تقوم بإنجاز برنامج واسع لتجهيز البلاد ، والذى لا يمكن لتونس بدونه أن تساير أحوال تطور الاقتصاد العالمى الذى بلغ عنفوانه . والانجازات التى تمت مثل سدود نهر « مجردة » والتى سيكون لها تأثيرها فى التقدم بمشروعات الرى ، وكذلك أهمية المخصصات المقررة للتقدم الزراعى ونشر التعليم وحماية الصحة العامة تشهد بعظمة الجهود التى تبذلها الدولة الحامية » .

ولم تذكر الحكومة الفرنسية ما تدعيه من فضل على تونس لمجرد التبجح والمن بل قصدت أن تتخذ ما قامت به من أعمال كمبرر لها فى إبقاء استعمارها ، فأوضحت فى الحقيقة نواياها الخفية فى أن تبقى تونس تحت سيطرتها المباشرة ، « إن الحكومة الفرنسية إذ تشعر بأنها تقوم برسالة مطابقة لمعاهدة الحماية فى أسمى أهدافها ، لا تنوى التخلى فى المستقبل عن عملها الذى ترجع فائدته لمجموع سكان المملكة التونسية » . وتعنى بالضبط لفائدة جاليتها الفرنسية فقط ، وقد طالبت بمنح تلك الجالية الأجنبية حقوقاً لا يمكن بحال أن يتمتع بمثلها الأجانب فى أى بلاد كانت ولا يخولها القانون إلا للمواطنين وحدهم ، لا يشاركهم فيها مشارك وما ذلك إلا خطوة حاسمة فى تنفيذ الفكرة الاستعمارية الرامية إلى إلحاق تونس بفرنسا وإدماجها فيها . فقالت الحكومة الفرنسية فى مذكرة ١٩٥١/١٢/١٥ « وقد قام الفرنسيون المقيمون بتونس فى هذا العمل التعديني بدور رئيسى لا يمكن أن يخطر على بال أحد نكرانه ، وأن اشتراكهم بعملهم ونشاطهم فى الحياة الاقتصادية بهذه البلاد ، وأهمية مساهمتهم فى تمويل ميزانية الدولة التونسية لا تسمح بإقصائهم عن المشاركة فى تسيير شؤون البلاد السياسية .

إن الحكومة الفرنسية متمسكة شديد التمسك بهذا المبدأ لأنه في نظرها هو وحده الكفيل بأن يضمن — بفضل مشاركة منتجة بين الفرنسيين والتونسيين — نمو المؤسسات السياسية (١) نموا منسجما » .

فكيف اكتسبت الجالية الفرنسية حقوقا سياسية بتونس ؟ يجيب الاستعمار الفرنسى بمنطقه العجيب أن استحواذهم على خيرات البلاد وكنوزها واغتصاب السلطات من يد التونسيين جعلهم أصحاب الحق فى البلاد . وقد ذهبت فرنسا إلى أبعد من هذا فأوضحت نواياها وضوحا لا يبقى مجالا للشك والتساؤل عند ما جزمت جزما بأن تونس مرتبطة بفرنسا ارتباطا أبديا لا نهاية له ولا حد لمدته ، كأن تونس قطعة من فرنسا نفسها وهذه هى عبارات الحكومة الفرنسية . « ويجدر أن تبقى هذه الاعتبارات ماثلة فى الأذهان عند دراسة العلاقات المقبلة بين بلادينا لأنها لا يمكن أن تكون قائمة إلا على التسليم بأن الرابطة بينهما رابطة نهائية » .

ثم أن الحكومة الفرنسية اشترطت شروطاً وطالبت بانجازها حالا وخاصة فيما يتعلق بتحقيق مشروع البلديات بمشاركة الجالية الفرنسية فيها والبقاء على المجلس الكبير لأنه يحتوى على تمثيل الجالية الفرنسية فيه . وبعد ذلك كله قد تقرر فرنسا استئناف المفاوضات وقد تقرر وقفها ، حسبما تراه صالحا . بل قررت الحكومة الفرنسية وحدها من غير أن تلتفت لرأى الوزارة التونسية ولا رأى الشعب التونسى تكوين لجنة مختلطة للنظر فى الاصلاحات التى ينبغى إدخالها على المؤسسات السياسية التونسية :

« على ضوء هذه التحفظات ومع مراعاة الاعتبارات العامة المبينة أعلاه أتشرف بأن أحيط جنابكم علماً أن الحكومة الفرنسية أعطت التعليمات لممثلها بتونس ليؤلف ابتداء من شهر يناير المقبل لجنة مختلطة فرنسية تونسية لدراسة الترتيبات الخاصة بالجهاز النيابى الذى قد ينشأ لتعويض المجلس الكبير للمملكة التونسية ، على أن تقدم نتيجة أعمالها فى أجل محدود » .

(١) المقصود هو مقومات الدولة من وزارة وبرلمان ومجالس بلدية وإدارات .

ورفضت هكذا الحكومة الفرنسية كل مفاهمة مع الحكومة التونسية وأعلنت أنها أناطت مهمة التفاوض إلى لجنة مختلطة يعينها ممثلها بتونس تعييناً . وقطعت المفاوضة بين تونس وفرنسا بعد أن رفضت تحقيق ماتعهدت به من استقلال داخلى وقد استحال فيما بعد على الحكومة الفرنسية وعلى ممثليها بتونس تكوين تلك اللجنة لأن التونسيين جميعاً أبوا أن يخونوا وطنهم وأن يشاركوا فيها لأن مبدأها نفسه ينقض ما وعدت به فرنسا .

وتولت الحكومة التونسية الرد على المذكرة الفرنسية (١٩٥١/١٢/١٥) التى تعتبر مثالا للاعتداء الاستعمارى ومخالفة للمعاهدات ونكث العهود ، وفندت ما جاء فيها بنداً بنداً بحجج ثابتة واضحة .

رد الحكومة التونسية

على رسالة وزير خارجية فرنسا

بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٥

« إننى بمجرد عودتى إلى تونس لم أتوان عن اطلاع مولاى المعظم صاحب الجلالة سيدنا محمد الأمين باشا باى عن نتيجة المهمة التى تشرفت بأدائها لدى الحكومة الفرنسية بمشاركة زملائى أصحاب المعالى صالح بن يوسف ومحمد بدرة ومحمد سعد الله .

« وأن مضمون مكتوبكم المؤرخ فى ١٥ ديسمبر الماضى والموضح لموقف الحكومة الفرنسية عن القضية التونسية قد استرعى اهتمام صاحب الجلالة السامى بصورة خاصة .

« وها أنا أوافيكم بجواب حكومة ملك تونس عن لسان جلالته وباتفاق تام مع كافة زملائى الوزراء .

« إن وجهة نظركم المبينة فى رسالتكم بكامل الوضوح ترتكز خاصة على الحقوق التى تتمسك بها فرنسا لنفسها ولرعاياها المقيمين بالمملكة التونسية نظير أعمالها مدة سبعين سنة منذ قيام الحماية .

« ومما يثير الدهشة أن تستغل تلك الأعمال التى لم يدر بخلد أحد نكرانها لترجيح كفة النقاش الذى تغلب عليه الصبغة القانونية أكثر من

السياسة . على أن أعمال فرنسا التى لا يسمح المجال بالخوض فى أغراضها ومراميها لا تبرر بأى حال من الأحوال بقاء شعب كامل تحت القيد . فضلا عن عرقلة أمانيه المشروعة .

« إن لفرنسا مصالح بتونس والحكومة التونسية المعبرة عن رأى صاحب الجلالة ورعاياه لم تتردد فى تقدير تلك المصالح بل عرضت صوراً لضمانها ما أكدته مذكرة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ . كما أعربت الحكومة التونسية عن استعدادها لضمان مصالح الفرنسيين المقيمين بتونس وإن كانت لا تتفق حتما مع مصالح فرنسا . كما عبر عن ذلك فى وضوح أحد كبار وزراء الجمهورية الثالثة . ومهما تكن المصالح المذكورة مرعية لا يمكن لها أن تأخذ صبغة لحقوق سياسية تبيح للفرنسيين المشاركة فى الحكم والتمثيل النيابى .

« ولسنا فى حاجة للإشارة إلى مافى ذلك من غموض وخطأ يؤديان إلى العبث بالمعاهدات والاتفاقات المبرمة بين البلدين وإلى نكران المبادىء المعترف بها فى القانون الدولى فى ميدان المساعدة بين الدول .

« فإن مشاركة الفرنسيين فى المنظمات السياسية لبلادنا ينطوى على إقرار لمبدأ السيادة المشتركة المنافى للقانون وعلى إقرار للأخطاء الناشئة عن الحكم المباشر الذى يتعارض مع الدستور الفرنسى نفسه ، ومع تصريحاتكم فى مجلس الجمهورية الفرنسية وفى هيئة الأمم المتحدة بصدد قضية مراكش . وأن مبدأ المشاركة فى السيادة لو اعترف به لأجاز لرعايا كل دولة تتعاون مع دولة أخرى فى الشؤون المالية والفنية والثقافية أن يشاركوا فى الحكم والتمثيل النيابى بها .

« أما فيما يتعلق بالمساعدة المالية الفرنسية بوجه خاص ، فمن الإنصاف أن نذكر أنها قروض تلتزم البلاد التونسية بسدادها مع فوائدها . وهى مسجلة بميزانية الدولة فى صورة دفعات سنوية بعنوان « الدين التونسى » .

ولئن كانت فوائد هذه القروض لا تنكر وتستفيد منها البلاد وسكانها بصفة عامة إلا أن الفائدة الكبرى تعود على الشركات المحتكرة لغالب ثروة البلاد الطبيعية ولوسائل النقل والمرافق العامة التى يكاد العنصر التونسى يكون مفقوداً منها .

« وإنه لمن المؤلم حقاً أن نسمع ترديد نغم فرنسا بينما نرى فى الوقت نفسه الصمت عن مساهمة الشعب التونسى فى المحن التاريخية التى أصابت فرنسا فهل نسيت بعد التضحيات فى الأنفس خلال حربين عالميتين وأثناء جميع العمليات الحربية الفرنسية فى أفريقيا وآسيا . وتلك المساعدات التى قدمتها البلاد التونسية لفرنسا من تموين وأيد عاملة وتلك الكوارث والآلام والأحزان التى حلت بالبلاد التونسية من جراء الحرب التى استمرت مدة ستة شهور على أرضها . أفهل تبقى بلادنا بالرغم من كل ذلك مدينة لفرنسا إلى الأبد ؟

وإنى أستبعد أن يكون لكم ولرجالات الدولة الفرنسية مثل هذا الرأى . إذ أن القضية التونسية لجديرة بأن تبحث بحثاً يرتفع بها عن حضيض المناقشات فى الأرقام والموازنات .

« ومن جهة أخرى فإن الحكومة التونسية تعرب عن تحفظاتها بالنسبة للقواعد التى وضعها كتابكم المؤرخ فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١ . فقد كان يرمى إلى اعتبار التعديلات التى أدخلتها الأوامر العالية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥١ على نظام السلطة التنفيذية والوظائف العامة تعديلات نهائية . ويثير موضوع تحقيق مشروع إصلاح نظام البلديات وفى الواقع أن التعديلات المشار إليها تعديلات شكلية أكثر منها أساسية . ووصفها بأنها نهائية ليس له أدنى مبرر بدليل أن ممثل الحكومة الفرنسية لم يتردد فى الاعتراف فى كتاب رسمى بتاريخ ١٩ مايو ١٩٥١ بأن « هذه الإصلاحات لم تكن لها أى صبغة نهائية بل هى مرحلة نحو إقامة الحكم الذاتى بالمملكة التونسية » .

يستنتج من رسالتكم أن سياسة المراحل — تلك السياسة التى تعتمد حسب تعبير المقيم العام فى خطابه بتاريخ ١٣ يونية ١٩٥٠ على مبدأ تعزيز شخصية الحكومة التونسية وتنمية وسائل أعمالها لتصبح أداة صالحة لرقى المؤسسات التونسية — قد وقع العدول عنها لفائدة البحث عن إصلاح نظام البلديات بينما يعتبر صاحب الجلالة وحكومته أن النظام البلدى غير ثانوى بل هو جزء لا يتجزأ من جوهر النظام النيابى بالمملكة التونسية .

فعند ما تقدم الحكومة الفرنسية هذا الإصلاح كوسيلة أولية ضرورية لتنمية الديمقراطية التونسية تصرح الحكومة الفرنسية بغاية الإرتياح أن

القاعدة الأساسية لكل ديمقراطية هى أولا وبالذات « السيادة الموحدة » فبدون وحدة السيادة التى يجب الاعتراف بها قبل فتح أية مباحثة تصبح الديمقراطية التونسية صورة مشوهة للديمقراطية الحقة . ويصبح الوضع الذى تتمثل فيه هذه الديمقراطية وهما وغروراً .

وعند ما تؤكد الحكومة التونسية مبدأ وحدة السيادة فإنما تعبر بكل صدق عن إرادة مولاى المعظم التى أعرب عنها بوضوح فى خطاب ١٥ مايو ١٩٥١ والتى تقضى بالسير بالنظام الملكى التونسى نحو نظام ملكى دستورى يتمشى والطموح القومى من جهة ، ومع المعاهدات فى « أسمى وضع معانيها » من جهة أخرى .

بيد أن خطابكم بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥١ أهمل هذه الناحية الأساسية للمسألة التونسية فأدى إلى نكث ما تعهدت به فرنسا من يوم ١٢ مايو ١٨٨١ إلى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ وذلك لتمسككم الصريح بمبدأ مشاركة الفرنسيين فى تسيير أنظمة الحكم فى المملكة التونسية .

إن حكومة صاحب الجلالة تشعر بأنها أظهرت غاية المجاملة والتسامح أثناء قيامها بمهمتها الشاقة فى المفاوضات . ولا يسعها إلا أن تأسف للإحجام الذى منيت به الحلول الرشيدة المقدمة من الجانب التونسى منذ عام ونصف تقريباً .

ومما لا ريب فيه أن موقف حكومة الجمهورية الفرنسية وإن لقى كامل الرضى والاستحسان من قبل الجالية الفرنسية فى تونس التى تعارض أشد المعارضة التطورات الضرورية ، قد أدخل على جميع التونسيين مع الأسف شديد الحيرة والأسى .

وإنى وزملائى لما لنا من الشعور السامى بمسئوليتنا نحتفظ لأنفسنا تجاه هذه الحالة بحق استخلاص جميع العبر والنتائج لانتهاج الطرق التى تقتضيها المصالح العليا التى هى فى عهدتنا .

إمضاء

محمد شنيق

رئيس الوزارة التونسية

ولما بلغ الرد الفرنسى إلى الشعب التونسى عم الغضب والإستياء واهتز الرأى العام اهتزازاً لما فيه من مخالفة للوعود الرسمية ونكث للعهود وخرق للمعاهدات وتحد لعواطف شعب كامل واعتداء مفضوح على سيادته وكيانه .

واجتمعت المنظمات القومية كلها وأرسلت برقية احتجاج إلى كل من رئيس الجمهورية الفرنسية (فنسان أوريول) ورئيس الوزارة (بليفن) ووزير الخارجية (روبير شومان) قالت فيها : لقد اختارت الحكومة الفرنسية مساعدة أقلية من أصحاب الامتيازات المتشبثين بفكرة الإستعمار البائدة على احترام ما تمليه المعاهدات من واجبات فى إرضاء رغائب الشعب الشرعية .

وإن المنظمات القومية[1] لتجزم من جديد عزم الشعب التونسى على رفض كل سياسة ترمى إلى تدخل جالية أجنبية — بأية صورة من الصور — فى الشؤون التونسية .

وتتعهد بالالتجاء إلى كل سبيل يمكنها منه القانون الدولى والمحافل الأممية حتى تتخلص فى أقرب وقت ممكن من نظام ينافى حق الشعوب فى التحكم فى مصيرها واختيار نظام الحكم الذى ترتضيه لنفسها .

ولم تكتف تلك المنظمات بالاحتجاج بل رأت ضرورة القيام بعمل واسع النطاق لعل الحكومة الفرنسية ترجع إلى رشدها ، وتبر بوعودها فقررت الاضراب العام لمدة ثلاثة أيام — ٢١ و ٢٢ و ٢٣ ديسمبر ١٩٥١ — كإنذار أول للإستعمار الفرنسى ، وبينت دواعى ذلك القرار فى الصحافة . « إن جواب الحكومة الفرنسية يعتبر رفضاً صريحاً لجميع المطالب التونسية وأن فى موقفها نقضاً للمعاهدات المحددة للعلاقات بين تونس وفرنسا لأنها جزمت لأول مرة بصفة رسمية مبدأ السيادة المزدوجة وأعلنت مبدأ تفوق مصالح جالية أجنبية على المصالح الوطنية لشعب بأسره » .

وكان الاضراب عاما شاملا كاملا فى الأيام الثلاثة فى جميع القطر التونسى .

---

(١) المنظمات القومية — هى : الاتحاد العام التونسى للشغل — الاتحاد العام للصناعة والتجارة — الاتحاد العام للفلاحة التونسية — جامعة قدماء المحاربين التونسيين — الحزب الدستورى الجديد .

وإن الحكومة الفرنسية تحمل وحدها مسئولية قطع المفاوضات . بتلك الطريقة المخجلة إذ أنها أعلنت مناصرتها لآراء جاليتها وأكدت بوجوب المحافظة على امتيازاتها الفاحشة . وقد علق (ميتران) وزير الدولة الفرنسى فى جريدة « لوكوريي دى لانيافر » قائلا « يحسب بعض الفرنسيين حسابا خطيرا عندما يحاولون احتكار جميع ما قامت به فرنسا لمصلحتهم وحدهم فيظهرون القلق أمام كل ما يمكن أن يبدد سيطرتهم لأنهم يملكون أكثر وسائل الانتاج » .

وقد كان جواب الحكومة الفرنسية فاتحة عهد كله اضطرابات واعتداءات متوالية وتخريب وتنكيل ودمار وعذاب ودموع ودماء . وقد أوعزت جريدة « ليموند » الفرنسية تلك الحوادث المؤلمة إلى عدم تروى الحكومة الفرنسية وأرجعتها لسببها الأول وهو رد ١٩٥٢/١٢/١٥ : « كان فى الامكان تجنب الحوادث لو ضبطنا — من غير سوء نية — جميع المراحل الواجب قطعها عندما قررنا سياسة تحرير تونس .

« وكان فى الامكان التكهن بأن المعاهدات لا تسمح لنا بالاحتفاظ بالإدارة المباشرة فى تلك البلاد ، وأن التونسيين لن يقنعوا بالكلم الطيب وحده ، وأن قوتنا الحقيقية فى أن نبر بوعودنا ونحقق الصداقة الفرنسية التونسية .

« إن إبعاد بورقيبة والاتجاه إلى الأمم المتحدة — والأمران مرتبطان — نتيجة مباشرة لرسالة ١٥ ديسمبر الحمقاء . ومن الواضح الجلى أن محور تلك الوثيقة أراد مجاملة أنصار التجمع الفرنسى للجالية الفرنسية بتونس ، وضرب الوزراء التونسيين . وكان ذلك خاتمة حملة طويلة قام بها نواب الموظفين الفرنسيين الصغار والمعمرين لافساد ما قررته الحكومة الفرنسية من سياسة التحرير على مراحل » .

وقد لخص زعيم تونس الحبيب بورقيبه فى منفاه للصحفيين الحالة ونشرت جريدة الفيجارو الفرنسية تصريحه بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٢ قال : « يجب على الحكومة الفرنسية أن تعترف بأن التونسيين قد بلغوا رشدهم وأنه من حقهم أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم .

وإن رفض فرنسا لجميع مطالبنا لم يبق مجالا إلا لأحد الحلين إما مقابلة

القوة بالقوة ، وإما رفع الخلاف إلى الأمم المتحدة .

ولم تلجأ تونس إلى استخدام القوة ، إذ ليس لها جيش وليس لها سلاح وليس لها قوة غير قوة الشعب المتكتل وقوة الحق والعدالة. فرفعت قضيتها إلى هيئة الأمم المتحدة لتكون حكما بينها وبين فرنسا ، بعد ما انقلبت الحماية عدوانا والرعاية اغتصابا . وظهر جليا أن الحكومة الفرنسية بجوابها ١٩٥١/١٢/١٥ — لا تضمر إلا الشر المبيت لتونس وقد صمت آذانها عن كل مفاهمة ومدت يدها إلى السيادة التونسية تريد القضاء عليها ، وقالت كلمتها النهائية التى تتحدى فيها الرأى العام العالمى والمواثيق الدولية متمسكة بمبادىء الماضى المظلم من أن من حق القوى المسلح الفتك بالضعيف الأعزل واخضاعه وسلبه حقوقه . فلم يبق أمام الحكومة التونسية إلا أن قررت رفع الخلاف بين الدولة الفرنسية والدولة التونسية إلى هيئة الأمم المتحدة . فسافرت من تونس بعثة وزارية مؤلفة من الأستاذين صالح بن يوسف وزير العدل ومحمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية وقدما بتاريخ ١٩٥٢/١/١٤ عريضة إلى الأمانة العامة لهيئة الأمم ، وهذا نصها : وهى غنية عن كل تعليق :

نص الشكوى التى قدمتها تونس لمجلس الأمن

١٩٥٢/١/١٤

حضرة رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرغب إليكم أن تتفضلوا برفع شكوى الحكومة التونسية بشأن الخلاف القائم بينها وبين الحكومة الفرنسية .

فقد وقع كل من الدولة الفرنسية والدولة التونسية — بتاريخ ١٢ مايو ١٨٨١ — على معاهدة صداقة وحسن جوار « سمحت الدولة التونسية حسب بنودها للحكومة الفرنسية بأن تحتل مؤقتاً بعض المراكز من التراب التونسى .

وقد أبقت تلك المعاهدة لسمو الباى التمتع التام والممارسة الكاملة للسيادة الداخلية .

وتوصلت السلطات الفرنسية بتونس إلى إقامة نفسها مقام السلطات التونسية فى ممارسة تلك السيادة ، وأحدثت هكذا نظام الحكم الفرنسى المباشر .

فكانت النتيجة حالة قلق دائمة وأزمة تزداد اشتدادا يوما فيوما فى العلاقات الفرنسية التونسية .

وتفاديا لتلك الحالة وارجاع العلاقات بين البلدين إلى مجراها الطبيعى ، تعهدت الحكومة الفرنسية تعهدا باتا على التنازل عن الحكم الفرنسى المباشر بتونس وعلى تمكين تونس من ادخال التطورات اللازمة على مؤسساتها السياسية إلى أن تحقق استقلالها الداخلى .

واعتمادا على هذه التعهدات أسند إلى سمو الباى — فى شهر أغسطس ١٩٥٠ — مهمة « تشكيل وزارة تفاوضية غايتها السير بتونس نحو استقلالها الداخلى » .

وأعلن سمو البـاى فى ١٥ مايو ١٩٥١ عن ارادته فى تمثيل شعبنا فى تشكيلات منتخبة وتحديد اختصاصات هاته التشكيلات وعهد إلى الوزراء « لاتخاذ أصلح التدابير لاعداد النصوص اللازمة لذلك » .

وأن الصعوبات الناتجة عن عدم تنفيذ التعهدات التى بذلت قد حالت بين الوزارة التونسية وبين القيام بالمهمة التى أنيطت بعهدتها ، فانتقلت الوزارة التونسية إلى باريس لمحادثة الحكومة الفرنسية فى ضرورة تحقيق تعهداتها .

وعرضت الحكومة التونسية فى مذكرة بتاريخ ٣١ اكتوبر ١٩٥١ شروط تحقيق الاستقلال الداخلى الذى وعدت به فرنسا ، وهى تتلخص فى احداث حكومة تونسية بحتة وهيئة تمثيلية تونسية منتخبة انتخابا حراً مهمتها سن القوانين . وذلك كله حسب إرادة سمو البـاى الصريحة فى خطابه .

وقد أجابت الحكومة الفرنسية بالرفض فى مذكرة بتاريخ ١٥

ديسمبر ١٩٥١ عن المذكرة التى قدمت لها فى ٣١ اكتوبر بعد مفاوضات طويلة مملة .

وأكدت الحكومة الفرنسية فى جوابها ضرورة « مشاركة فرنسى تونس — وهى جالية أجنبية — فى تسيير المؤسسات السياسية بتونس » وأن ذلك الموقف المخالف للقانون يناقض مناقضة جلية ما جاء فى معاهدة ١٢ مايو ١٨٨١ المذكورة أعلاه .

ومن ناحية أخرى اعتدت الحكومة الفرنسية على مبدأ وحدة السيادة بتونس بمعارضتها تأسيس مجلس سياسى تونسى بحت .

وبالإضافة إلى ذلك فان الحكومة الفرنسية عند ما اعتبرت الروابط بين فرنسا وتونس أبدية خرقت بنود معاهدة ١٢ مايو ١٨٨١ التى أكدت تأكيداً رسمياً على صفتها الوقتية (البند الثانى) .

اعتماداً على تلك العبارات وعلى ما أظهرته فرنسا من إرادة فى عرقلة احداث ديمقراطية حقيقية فى المملكة التونسية ، ترى الحكومة التونسية تلك الحالة تكوّن خلافا بين الدولة الفرنسية والدولة التونسية وقد استحال حسم ذلك الخلاف بالاتصالات المباشرة والمفاوضة .

إن موقف الحكومة الفرنسية يجعل أسس العلاقات الفرنسية التونسية محل نظر . وأن تماديها فى التمسك بسياسة الحكم المباشر فى دولة لم تتنازل أبداً عن سيادتها ومعارضتها لإصلاحات جوهرية ديمقراطية من شأنها إفساد إنماء مابين الأمم من علاقات ودية مقامة على احترام مبدأ المساواة فى الحقوق بين الشعوب وحقهم فى الحكم فى مصيرهم (البند ١ — ب ٢ من ميثاق هيئة الأمم) .

فمن حق الحكومة التونسية — إستناداً إلى الفقرة الثانية من الفصل ٣٥ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وعلى استعدادها لتحمل ما ينتج عنه من التزامات — أن تنهى لمجلس الأمن الخلاف الناشىء بين الدولة التونسية والدولة الفرنسية لكى يجد لذلك الخلاف حلا عادلا ولكى يسهر على حسمه بأنجع الطرق التى تضمن العلاقات الحسنة بين الأمم .

وترغب منكم الحكومة التونسية ، اعتماداً على الفصل ٣٢ أن تتفضلوا بالسماح لها بالمشاركة فى المناقشة الخاصة بذلك الخلاف .

وتفضلوا حضرة الرئيس بقبول احتراماتى .

رئيس مجلس وزراء الحكومة التونسية

١٩٥٢/١/١٤

وقد أفادت الحكومة الفرنسية قضية تونس من حيث أرادت الإساءة اليها إذ أصبحت قضية عالمية لها أنصارها فى جميع أنحاء المعمورة وفى هيئة الأمم على الخصوص وعبّدت الطريق لاستقلال تونس إذ خرجت مشكلتها من النطاق الفرنسى البحت إلى النطاق الدولى فاصبحت تتطلب حلا دولياً حاسماً لابد أن تنتهى إليه ولو بعد حين . وأن الحكومة الفرنسية بعملها المشين فى نكث العهود جرت فرنسا إلى الفضيحة أمام العالم وأفسدت شهرتها وشوّهت سمعتها ووضعتها على كرسى الاتهام لما ارتكبته من عدوان على تونس وما اقترفه جنودها من فظائع فى قطر كان يجب أن تحميه .

العدوان الفرنسى المسلح

العدوان الفرنسى المسلح

كانت الحالة بتونس فى الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٥١ متأزمة جداً واوجلا ملبداً والغضب سائداً ، ولكنه غضب مكظوم . وكل من زار البلاد من الأجانب فى تلك الفترة شعر بعدم الإستقرار . وكتب أحد الصحفيين الإيطاليين[١] يقول : « الإنقسام ظاهر كلى بين الفرنسيين والتونسيين الذين يسعون لإخضاعهم ولإشعارهم أن البلاد تونسية . إن العرب قد تطوروا بتونس وفهموا أن المستقبل لهم لا محالة . فأصبحت الإصلاحات والوعود وبعض الترضيات الشخصية لا تقنعهم » . وكتب آخر[٢] يقول بعده بأيام « بعد تحويرات ٨ مارس ١٩٥١ لم تتقدم تونس نحو الحكم الذاتى ، ولا نحو الإستقلال الداخلى ، بل نحو الشلل الذى اعترى الحكومة لأن مديرى الادارات من الفرنسيين يعرقلون كل شىء » .

« يمكن التعريف بتونس هكذا : قطر غنى وسكان فقراء ، لأن الخيرات والثروات كلها بأيدى الجالية الفرنسية » .

لم تتفطن حكومة فرنسا ولم ترد أن تتفطن إلى تقدم تونس ، وإلى عزمها على نيل حقوقها ، واستعدادها للتضحية فى سبيل أهدافها الوطنية . فلم تسع لمعرفة الحالة بالضبط ، بل تهاونت وتبعت أسهل الحلول وهى حلول القوة ، لأن الجالية الفرنسية كانت سداً منيعاً بينها وبين الحقيقة . ولكن الأجانب الذين عرفوا تونس معرفة دقيقة تنبأوا بالحوادث قبل وقوعها وبحثوا أسبابها وقال الكاتب Santa Maria[٣] فإن كانت تلك التحويرات لا تحتمل بالنسبة للمستعمرين الفرنسيين الذين يريدون المحافظة على السلطان المطلق الكامل والامتيازات ، فإنها لا تذكر بالنسبة للوطنيين التونسيين الذين يرون بأعينهم خيرات بلادهم تجر جراً إلى الفرنسيين وتملأ جيوبهم ، وكنوز تونس تستثمر كلها لفائدة جالية أجنبية ، وهم بأنفسهم يستخدمون كآلات مسخرة لها حتى أصبحوا يعتقدون أن تحسين حالهم والوصول إلى

---

(١) Il Popolo di Roma — ١٩٥١/١٢/٢ .

(٢) Avanti بقلم Arrigo Jacchia بتاريخ ١٩٥١/١٢/٥ .

(٣) Vespri d'Italia بتاريخ ١٩٥١/١٢/٩ .

حياة البشر الحقيقية معلق على نيل الاستقلال التام .

وإن الثورة المنتظرة لم تمل بفرنسا إلى اتباع سياسة تسير بالبلاد والعباد نحو تحسين حالة المعيشة والتطور نحو التقدم والرقى ، ولكنها مالت كعادتها إلى أعمال الغالب المحتل لبلاد غيره المسيطر عليه بقوة الحديد والنار الذى لا يعرف إلا الاضطهاد والقمع » .

وقد ظهر خطر تلك السياسة الفرنسية على دول البحر الأبيض المتوسط كلها لأنها لا تنتج إلا الاضطراب وعدم الاستقرار فى مواقع استراتيجية حيوية بالنسبة لتلك الدول حتى قال كاتبهم[1] . إن السياسة الاستعمارية تعزل عن الدنيا جميع الشواطىء الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وأن تلك السيطرة القاهرة للشعوب لا تثمر إلا الريبة والشكوك ثم الثورات المتتالية وتكون عدم الاستقرار . وكأن القوات الأطلسية تعيش على بركان لا تدرى متى ينفجر » .

كانت الأعصاب متوترة فى تونس ، والشعب مصمما على عدم الاستسلام للقوة وعدم الرضوخ لما تريد فرنسا له من محو ذاتيته وادماج ترابه ، وكان جو الانتظار خانقاً رهيباً ، والسكون السابق للعاصفة يخيم على البلاد . وإذا بفرنسا تتبع أحد مبادئها القديمة البالية التى كانت نجحت فى القرون الماضية لاستنامة الشعوب المغلوبة على أمرها ، لأن فرنسا كانت من أقوى دول العالم المتحكمة فى مصيره ، فأظهرت قوات عتيدة ونشرتها فى البلاد بمناسبة قدوم المقيم العام (دى هوتكلوك) فدخل تونس يوم ١٩٥٢/١/١٣ كالغازى المتهجم والغالب القاهر والعدو المنتصر معلناً هكذا عن نواياه ونوايا بلاده وارداتها القمع والاعتداء المسلح . فوصل إلى ميناء تونس صباح ذلك اليوم على ظهر بارجة حربيـة (مارسو Marceau) وكان يصحبه منذ حل بالمياه التونسية بواخر حربية أخرى من بينها الطرادة (إيلان Elan) . وكانت الفرقة الخامسة الجوية المكونة من الطائرات الصاروخية من نوع (فمبير Vampires) تحلق فوقه وفوق مدينة تونس . وكان الجنود مصطفين على الرصيف وعلى طول الطريق المؤدية إلى قصر الملك بمدينة حمام الأنف . وبمجرد ما رست الباخرة بميناء تونس تعالت

(١) Terza Forza بتاريخ ١٩٥٢/١/١٣

صفافير البواخر الراسية كلها . وبعد أن استعرض الجنود المصطفين ذهب لزيارة جلالة الملك بقصر حمام الأنف محفوفاً بقوات الفرسان .

وحدثت يوم ١٩٥٢/١/١٤ أكبر مفاجأة للمقيم الجديد والحكومة الفرنسية نفسها التى ظنت أن أعمالها بتونس لن تفضح وأن اعتداءها عليها سيبقى فى الدائرة الفرنسية لا يتعداها . وإذا بالوزارة التونسية ترسل وزيرين من أعضائها هما الأستاذ صالح بن يوسف وزير العدل والأستاذ محمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية ، فيتقدمان فى ذلك اليوم إلى هيئة الأمم المتحدة لتكون حكما فى الخلاف بين تونس وفرنسا . ففقد الفرنسيون أعصابهم ، وظهرت طبيعة (دى هوتكلوك) الهوجاء ، فعبر لجلالة الملك « أثناء زيارته له يوم الثلاثاء ١٩٥٢/١/١٥ عن عزمه على استخدام الشدة ضد حركة الدستور الجديد ، وضغط عليه لإقالة وزارة محمد شنيق وإرجاع الوزراء من باريس وسحب الشكوى من هيئة الأمم . وقد استعمل فى أثناء حديثه عبارات جافة لا تليق بالمقام[1] » .

وسعت الحكومة الفرنسية وممثلها بتونس فى أن تسقط الدعوى لدى هيئة الأمم المتحدة بجميع الوسائل . وقد ثارت ثائرة الحكومة الفرنسية والجالية الفرنسية بتونس ، وعدوا ذلك العمل ماسا بناموس فرنسا وكرامتها فكيف يتجاسر العبد المقهور والبلاد التى تعد ملكا لغيرها على رفع رأسها ، وكيف يجرأ الخادم على سيده ؟ وتوالت التصريحات الرسمية وشبه الرسميـة تحمل فى طياتها التناقض والحيرة وتلجأ إلى الحجج السفسطائية فتقول تارة « إن الدستور التونسى قد أبقى السلطات كلها بصفة قطعية فى يد الباى ، وما الحكومة التونسية إلا مجرد مؤسسة إدارية .. وإن سلمنا جدلا أن فى إمكان تلك الحكومة أن تتخذ مثل ذلك القرار فينبغى أن نلاحظ أنها لم تجتمع ولم تبحث تلك العريضة التى قدمت للأمم المتحدة . فكان ينبغى أن تحمل توقيع رئيس الدولة ثم تسلم إلى وزير خارجيته أى المقيم العام الذى له وحده الصفة التى تخوله التقدم بها إلى الأمم المتحدة » .

(١) جريدة الفيجارو الفرنسية بتاريخ ١٩٥٢/١/١٧

وعادت الحكومة الفرنسية إلى عادتها فى التلاعب بالألفاظ لعلمها أن الوزارة التونسية غير مجلس الوزراء وأنها مكونة من وزراء تونسيين فقط وأنها هيئة سياسية قبل كل شىء ، فلها الحق فى أن تقوم بالأعمال السياسية ، ولها الحق فى أن تتكلم باسم تونس فى الداخل والخارج . ومن ناحية أخرى كيف يعقل أن يقدم ممثل فرنسا شكوى ضد فرنسا ، ولا يخطر الا ببال الفرنسيين أن تقدم فرنسا دعوى على نفسها ومعنى كلامهم الحقيقى هو أن ترجع تونس فى جميع أمورها إلى الحكومة الفرنسية المعتدية عليها .

ونرى السلطات الفرنسية بتونس تدعى أنها تريد حماية شخص الباى من كل تهديد ؛ ولكنها فى الواقع هى وحدها التى تهدده فتطوق قصره بقوات حربية هائلة لتجبره على الاستسلام وعلى طرد الوزارة التونسية التى ارتكبت ذنباً لا يغتفر فى نظر فرنسا . ثم أن المقيم العام أوعز للصحف الفرنسية بتهديد جلالة الملك تهديداً مباشراً بالتلويح والتلميح أول الأمر ثم صراحة ، ونقلت جريدة (فرانس سوار — France-Soir) ذلك التهديد بتاريخ ١٩٥٢/١/١٨ قالت « مازالت الأوساط الفرنسية الرسمية تؤمل فى أن يجيب الباى طلب المقيم العام بروح تسودها الحكمة والاعتدال ... وأن العاصفة التى هبت الآن على العلاقات الفرنسية التونسية يمكن أن تجرف فى أعاصيرها حتى أعلى الشخصيات منصباً » .

وأصبح ذلك التهديد بعد أيام أمراً واقعياً صريحاً إذ اتصل المقيم العام مباشرة بولى العهد عز الدين باى ليهيىء خلع جلالة الملك محمد الأمين ، لما رأى أن تهديده لم يأت بنتيجة ولا يخفى ما فى ذلك من خرق للمعاهدات ، إذ تعهدت فرنسا بحماية شخص الباى .

ولم تكتف فرنسا بذلك العمل السياسى بل شرعت يوم ١٤ يناير نفسه فى القمع وابتدأت حالا فى العنف لترغم التونسيين على الخنوع والرضى بحالتهم الراهنة .

وكانت المحكمة الفرنسية قد قررت النظر يوم ١٤ يناير ١٩٥٢ فى القضية التى علقت (بالسيد عبد العزيز المسطورى) الأمين العام لجامعة المحاربين التونسيين القدماء . وفى الساعة التاسعة صباحا جلب الأخ المذكور من سجنه ليمثل أمام المحكمة حتى تحاسبه على نشاطه فى ميدان تكتيل المجهودة

حقوقهم ولم شتاتهم فى منظمة تونسية تنتصف لهم وتسهر على مصالحهم مادام الإهمال قد خيم عليهم ولم يجدوا فى المنظمة المختلطة اهتماما بشأنهم .

ولهذه المناسبة تجمهر أمام مدخل المحكمة عدد كبير من المحاربين القدماء جاءوا للاعراب عن تعلقهم بقائد حركتهم واظهار عطفهم عليه .

وعرضت القضية على أنظار المحكمة وتقدم للدفاع عن المتهم الأستاذ بالاغة ، فقام بمرافعة قيمة كان لها رنينها ، وقررت المحكمة تأجيل التصريح بالحكم إلى يوم ١٨ يناير سنة ١٩٥٢ .

وقد أبلغ هذه النتيجة إلى الجموع المحتشدة أحد رفقائهم ودعاهم للتفرق فى هدوء وسكينة ، فى انتظار التاريخ المذكور . وبينما كان المحتشدون يتهيئون للتفرق إذا بعصي أعوان البوليس تعمل فى ظهورهم وجنوبهم عملها ويهاجمون بدون سابق إنذار ، فحصل تماوج فى الصفوف واضطراب لم يلبث البوليس بعده أن أخذ فى اطلاق الرصاص على اولئك العزل المسالمين . وتتابع ذلك الطلق .. وتتابع سقوط الجرحى حتى بلغ ٩ تتفاوت جروحهم خطورة .. وبقى ثلاثة منهم بالمستشفى لاخراج الرصاصات التى سكنت أجسامهم فى أماكن حساسة .

وقد علقت جريدة الصباح على هذا الحادث بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٥ بهذه الكلمات :

« وقد أثارت هذه الحادثة الدامية الفظيعة غضبا فى أوساط الشعب التونسى عامة ورأت فيها بادرة استقبال طالع بها الجانب الاستعمارى السفير الجديد .. وخير برهان يقدمه هذا الجانب من جهة أخرى لهيئة الأمم المتحدة التى اتصلت بالشكوى التونسية فى نفس اليوم ، على صدق هذه الشكوى وتدعيمها بصورة مما يعيش عليه التونسيون .

لقد قام الجانب الفرنسى بهذه المناورة الدامية رغم تحذيرنا له من ذلك المرار العديدة .. وتساءلنا ؟ هل تكون الاضطرابات فى هذا الظرف من صالحه ؟ ولكنه فعل !! .

إن الشعب التونسى ليحتج على هـــذه الاضطهادات والارهاق ، ويستصرخ العالم ويشهده على سياسة الحديد والنار التى يساق بها إلى الفناء» .

وقد بلغ حنق الشعب وحماسه أقصاه ، ولكنه تحكم فى أعصابه وأطاع أوامر حزبه فى المحافظة على الهدوء والسكينة . وإذا بالسلطات الفرنسية تستفزه وتثير عواطفه . فقد قصدت جماعة من الدستوريات مدينة باجة يوم ١٥ يناير لتأسيس شعبة نسائية بها ، وإذا بقوات البوليس تهاجم مقر الاجتماع ، وتلقى القبض على الزائرات كلهن ، وعددهن ٢٩ سيدة وعلى عدد من قادة الحركة الوطنية بتلك المدينة . واحترام المرأة عند المسلمين والعرب أمر مقدس ، فلم يتحمل التونسيون ذلك العدوان ورأوا فيه إهانة وتحديا لعواطفهم الوطنية والدينية . فعم الهيجان والاضطراب مدينة باجة . ومن الغد — ١٦ يناير ١٩٥٢ — على الساعة الثانية والنصف بعد الظهر سارت مظاهرة شعبية هائلة تطالب باطلاق سراح المساجين الذين اعتقلوا بالأمس وكانت تتقدم بهدوء وسكينة ثم تفرقت تلبية لأوامر الحزب لكى لا تتصادم مع القوات الفرنسية ، ولكن تلك القوات تتبعت أفرادها وأخذت تصيدهم صيدا وتعتدى عليهم وإذا بالجماهير تنظم مظاهرة ثانية أكثر عدداً وأضبط نظاما لتقدم عريضة احتجاج إلى العامل (مدير الجبهة) . ولكن القوات المسلحة الفرنسية هاجمتها من غير سابق إنذار وصادمتها صدمة عنيفة وأرادت تشتيتها بالعنف ، فرمتها أولا بالقنابل المسيلة للدموع ثم أمطرتها وابلا من الرصاص فكان الوطنيون الذين لم يعدوا العدة لخوض معركة دامية يتساقطون عشرات ، وقد مات منهم عدد وجرح أكثر من ثلاثين شخصا . وفى نفس اليوم جرت النسوة الدستوريات فى مدينة بنزرت أمام المحكمة الفرنسية التى لم تجد مستندا للحكم عليهن فأطلقت سراحهن لما رأت من غضب الشعب وفورانه ، إذ تجمع الجماهير بمجرد أن بلغها خبر وصول النسوة إلى بنزرت وجاء الناس أفواجا من القرى المجاورة للمدينة وسعوا فى عبور الخليج الذى يفصل المدينة عن المنطقة الشرقية على المركب المعد لذلك ، ولكن القوات الفرنسية المسلحة احتلت المركب ومنعت الجماهير من ركوبه وهاجمتها حالا ، وشرعت من غير سابق إنذار فى رميها بنار حامية من بنادقها سريعة الطلقات ، ودامت المعركة الصباح كله إلى الظهر وبقى الاضطراب سائدا فى الجهة والمناوشات مستمرة ولم تهدأ الحالة إلا فى الليل واستشهد فى الواقعة عدد من الوطنيين وجرح خمسة عشر جروحا بليغة وخمسة وأربعون جروحا خفيفة .

ولما انتشرت أخبار تلك الوقائع الدامية أعلنت مدن المملكة وخاصة تونس وبنزرت وفريفيل وباجة وصافس الاضراب العام ، ويوم ١٧ يناير اجتمع الشعب آلافا فى مدينة فريفيل القريبة من بنزرت . وفى الساعة الثامنة صباحا سارت مظاهرة كبرى من نادى الشعبة الدستورية إلى مقر السلطات التونسية ، لتقدم لها عريضة احتجاج ، وكان نظامها دقيقا يسودها ضرب من الخشوع لذكرى الشهداء ظاهر فى هدوئها وسكينتها . وإذا بقوات البوليس تهاجمها بغتة وتسعى فى تشتيتها بالقوة وتطلق عليها الرصاص ، ويسقط المتظاهرون قتلى وجرحى يفوق عددهم الأربعين .

وخرجت مظاهرة عظيمة من منزل جميل التى تقع جنوبى بنزرت وسعت فى الدخول إلى هذه المدينة التى كانت مطوقة بالقوات الفرنسية ودارت بين الوطنين العزل والجنود الفرنسيين المسلحين المعارك فسقط قتيل تونسى وجرح عشرات من بينهم خمسة عشر فى حالة خطيرة .

وتجددت المظاهرات فى الجبهة كلها وكان أروعها مظاهرة عاطر .

اعتقال الزعماء ومؤتمر الحزب :

قررت السلطات الفرنسية أن تضرب ضربتها الكبرى يوم ١٨ يناير وأن تسابق الحزب الذى حدد ذلك اليوم موعدا لعقد مؤتمر غير عادى لاتخاذ ما تستوجبه الحالة من قرارات ، فابتدأت بأن حرمته من القاعات العامة الكبرى ووضعت أمامها حرسا مسلحا . وقد أسرعت إلى إلقاء القبض على رئيس الحزب وزعيم الشعب الحبيب بورقيبه وعلى الأستاذ المنجى سليم مدير الحزب وعلى عشرين شخصية من رجالات الحزب ، فهاجمت قوات البوليس الفرنسى فى الساعة الرابعة صباحا بيت الحبيب بورقيبه وأخذته من فراشه وألقت عليه القبض حالا ، وكذلك فعلت مع الأستاذ المنجى سليم ونقلتهما إلى مطار (العوينة) قرب تونس ومنه إلى مكان مجهول . ووصلت الأخبار فى المساء أنهما أخذا إلى طبرقة للاقامة الجبرية فيها ، وهى تقع على شاطىء البحر قرب الحدود الجزائرية . أما بقية المعتقلين فوقع إبعادهم إلى صحراء الجنوب . وأصدرت الإقامة العامة بلاغها فى اليوم نفسه وجاء فيه « إن المقيم العام عندما اتخذ هذه الاجراءات قد أوضح

عزمه الراسخ على المحافظة على النظام الذى يحمل مسئوليته وهو يريد بذلك وضع حد للأعمال الخارجة عن القانون التى تقوم بها عناصر غير مسؤولة لا يمكن أن تتسامح معها فى ضغطها على سلطات البلاد » .

ويظهر جليا من هذا الكلام أن (دى هونكلوك) يظن — تحت تأثير الجالية الفرنسية — ان ابعاد بورقيبه وصحبه سيخلى له الجو ويمكنه من الاستحواذ على الوزارة التونسية وجلالة الملك نفسه . ولكن الحقيقة ظهرت حالا إذ كل تونسى يحمل فى نفسه المبادىء الوطنية المقدسة لايحتاج إلى تأثير خارجى ليقوم بما يفرضه عليه الواجب . ويعلم المقيم العام ومستشاروه أن اعتقال الزعماء إنما القصد منه اثارة الشعب فى ذلك الجو المكفهر ، الملبد ليتمكن من اضطهاده اضطهادا عاما شاملا ، وخاصة أن يهيىء الأسباب للقيام باعتداء مسلح ضد شعب تونس رجاء القضاء على الحركة الوطنية .

إن السلطات الفرنسية منعت بالفعل عقد مؤتمر الحزب عند عدم السماح له بالاجتماع فى إحدى القاعات الكبرى . ولم يكن فى امكانها منعه قانونيا لأنها ألغت الحزب بقرار رسمى يوم ١١ أبريل ١٩٣٨ ، ولم تعترف به منذ ذلك التاريخ . ولكن الحزب الذى له السيطرة الواقعية على البلاد ، عقد مؤتمره سراً صباح ذلك اليوم الصاخب . وقد رأسه أحد أعضاء الديوان السياسى الأستاذ الهادى شاكر . وبعد مناقشة دامت ساعتين أصدر اللائحة التالية التى وقعت الموافقة عليها بالاجماع :

لائحة المؤتمر

إن المؤتمر الوطنى غير العادى للحزب الحر الدستورى التونسى المنعقد بتونس فى ١٩٥٢/١/١٨ برئاسة الهادى شاكر ، بعد الاستماع إلى تقرير عن نشاط الحزب .

ونظراً لأن الحزب بعد موافقة « المجلس الملى المتسع » قد دخل فى تجربة تعاون صريح مع فرنسا على أساس إلغاء الإدارة المباشرة والوصول بتونس إلى الحكم الذاتى .

ونظراً لأن الحزب تأكيدا لرغبته فى حل الأزمة السياسية المستحكمة

حلا سلميا ، وتسوية العلاقات بين فرنسا وتونس فى نطاق احترام السيادة التونسية ، والرد على استعداد فرنسا باستعداد أكبر ، قد أوفد أمينه العام ليمثله فى وزارة تفاوضية .

ونظراً لأن الحزب بعمله هذا نجح فى مواصلة نشاطه سواء فى داخل البلاد أو خارجها ، وحتى داخل الحكومة .

ونظراً لأن روح التفاهم التى أظهرها « الديوان السياسى » جلبت لبلادنا الرأى العام الديمقراطى العالمى ، والرأى العام الفرنسى بوجه خاص .

ونظراً لأن مهمة التفاوض التى كلفت بها الحكومة التونسية لم تصل إلى أى نتيجة لاعتناق الحكومة الفرنسية وجهة نظر شرذمة المتفوقين التى لم تتعظ بالأحداث .

ونظراً لأن الرد على مذكرة ٣١ أكتوبر ١٩٥١ يبين المعارضة التامة بين موقف التونسيين وموقف الفرنسيين .

ونظراً لأن هذا النزاع الواضح الجلى دفع الحكومة التونسية إلى عرضه على مجلس الأمن رغبة فى تسويته .

ونظراً لأن سياسة الاضطهاد التى شرعت سلطات الحماية فى اتباعها لا تعالج الموضوع ، وسوف تفشل حتما مثل حملات الاضطهاد التى سبقتها .

ونظراً لأنه تبين بهذه الصورة أن إعادة السيادة التونسية لا يمكن أن يتحقق عن طريق الترقيع والإصلاحات الجزئية للنظام الحالى ، الناتج عن المعاهدات وما لحقها من نقض عند التنفيذ .

ونظراً لأنه تبين أنه فى هذه الحالة يجب أن يقوم حل القضية التونسية على أساس إلغاء النظام الحالى والمعاهدات التى تسببت فى وجوده .

ونظراً لأنه من حق الحزب أن يعيد النظر فى الأسس التى تقوم عليها العلاقات الفرنسية التونسية ، وأن يدفع الديوان السياسى — بناء على التطور العالمى — إلى القيام بالأعمال التى من شأنها أن تحمل المسئولين على إعادة النظر فى العلاقات بين تونس وفرنسا .

فإن مؤتمر الحزب :

يؤكد أن إلغاء الحماية ، وتحول تونس إلى دولة مستقلة ذات سيادة وعقد معاهدة بين تونس وفرنسا تنسق على أساس المساواة ، علاقة الدولتين فى الميدان الاستراتيجى والميدان الإقتصادى والميدان الثقافى ، وتضمن المصالح الشرعية لجميع الجاليات الأجنبية — هى الأسس الوحيدة التى يقوم عليها أى تعاون ودى ومثمر ودائم بين البلدين .

ويعلن شديد احتجاجه على الإجراءات التى اتخذت ضد الرئيس « الحبيب بورقيبة » ومدير الحزب «المنجى سليم» وكثير من أعضاء الحزب .

ويتبرأ من مسئولية النتائج الوخيمة التى قد تنتج عن هذه الإجراءات .

ويؤكد عزم الشعب التونسى على السعى بكل ما أوتى من قوة لتحقيق مبادىء وأهداف ميثاق هيئة الأمم المتحدة سواء فى ميدان الديمقراطية والحقوق الفردية والجماعية ، أو فى الميادين الإقتصادية والاجتماعية .

ويجدد لجلالة الباى شواهد إخلاصه .

ويبدى لقادة الحزب وأعضائه الذين استهدفتهم تلك الإجراءات الإستبدادية تضامنه الكامل معهم .

ويمنح ثقته للديوان السياسى ، لمواصلة عمله التحريرى الذى بدأ منذ تأسيس الحزب .

تونس الجمعة ١٩٥٢/١/١٨

وأصبحت تلك اللائحة دستور التونسيين فى كفاحهم المرير . وبعد إنتهاء المؤتمر ، تشكل وفد من أعضائه ، وقصد قصر حمام الأنف ليقدم تلك اللائحة إلى جلالة الملك مع شواهد الإخلاص . ولكن البوليس الفرنسى ألقى القبض على أعضاء الوفد كلهم قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى حمام الأنف .

وقد طوقت القوات الفرنسية المدججة بالسلاح قصر حمام الأنف ، وعزلته عن العالم ، وقطعت قوات البوليس جميع الطرق المتصلة بتونس ،

وحاصرت المدينة نفسها ، وملأت شوارعها وميادينها بالجنود فى زى الميدان والدبابات والسيارات المصفحة وسيارات القيادة وحاملات اللاسلكى . فأقامت الدليل على أن الاعتداء مبيت وأنها مؤامرة دبرت بليل ضد شعب أعزل .

وانتبه بعض المفكرين الفرنسيين إلى العاقبة الوخيمة التى ستنفجر لفرنسا فى الميدان الدولى عن استخدامها للعنف فى تونس . فقال[1] « من الملاحظ أن حوادث هذه الأيام تشابه حوادث سنة ١٩٣٨ سواء فى أسبابها الطارئة أو أسبابها العميقة ، فهى تابعة لخيبة المحادثات بين فرنسا وتونس .

ولكن اليوم اتخذت الإجراءات ضد زعماء الدستور الجديد فى حين يلتجىء فيه الأمين العام للحزب إلى الرأى العام العالمى ، وأن رد الفعل — الذى كان عاجلا بتونس — سيظهر لا محالة فى النطاق الدولى .

استعراد فرنسا للإعتداء المسلح :

رأت الحكومة الفرنسية أن قواتها المسلحة الموجودة بتونس لا تفى بالحاجة المنشودة لقمع شعب كامل ، والسيطرة على بلاد أصبح أبناؤها يؤمنون بالمبادىء الوطنية . والقطر التونسى آمن ، أعزل من كل سلاح . وقد لاحظ ذلك كثير من الأجانب فقالت جريدة « المساجيرو » الإيطالية بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٠ إن التونسيين تظاهروا فى القطر كله من غير أن يكونوا مسلحين يسودهم النظام والهدوء والسكينة . شعب كامل يريد التعبير عن إرادته .

وأساس الأزمة بتونس هو : هل للجالية الفرنسية الحق فى أن تكون ممثلة فى مؤسسات الدولة التونسية مناصفة ، فى البرلمان التونسى والحكومة التونسية ؟ ينكر الوطنيون ذلك ويقولون لا !. وتقول الجالية الفرنسية نعم !

وإن الفرنسيين قد اعتدوا على السيادة الداخلية التى ضمنتها المعاهدات والقانون .

وأخذت الحكومة الفرنسية تصدر البلاغات تلو البلاغات لتعلن تعزيزها

(١) جريدة « ليوند » بتاريخ ١٩٥٢/١/١٩ .

لقواها بتونس تطميناً للجالية الفرنسية ، وعربوناً لها على أن أغراضها ستنفذ لا محالة . وقد انهال على تونس سيل من النجدات والجيوش ، لم ينشر عنها إلا النزر اليسير ولم تعترف الحكومة الفرنسية إلا بالقليل منها . وهذه بلاغاتها تدل دلالة واضحة على ذلك الاعتداء المسلح الشنيع .

البلاغ الأول نشرته جريدة « ليموند » الباريسية بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٥ وجاء فيه :

قرر مجلس الوزراء الفرنسى فى اجتماعه يوم ٢٤ يناير تعزيز مراكز الأمن وإرسال نجدات من الجيش والبوليس .

وحدات من الأسطول الحربى تشترك فى المحافظة على النظام .

باخرتان خفيفتان من الأسطول الفرنسى أرسلتا إلى تونس ، ليلان إلى ميناء سوسة . ومملوك إلى ميناء صفاقس .

وقد شارك عدد كبير من الكومندوس البحرى فى المحافظة على الأمن بجهة سوسة وطبلبة . أما الكومندوس « تريبل » فقد وصل سوسة صباح الخميس ٢٤ يناير على طريق الجو . وبقى بعض الكوماندوس مرابطين على مقربة من طبلبة .

أنزلت الباخرة الحربية (Georges Leigues) فى صباح يوم الجمعة فى الساعة السابعة والنصف ببنزرت وحدات من الحرس المتنقل .

ووصلت إلى مدينة صفاقس وحدات أخرى من الحرس آتية من الجزائر .

ووقع تجنيد عدد كبير من الرديف الفرنسى بتونس .

وجه الجيش عدداً وافراً من الجنود نحو تونس . فسار فيلق من الصبايحية مزوداً بالمصفحات من مدينة باتنة (عمالة قسنطينة) .

وجاء عن طريق البحر فرقة من الصبايحية من مدينة سانليس ، وثلاث فرق من جنود المظلات وفرقة الاصطدام والهجوم من مدينة منتيليه (Montpellier) . وقد ركب الجنود بالبواخر الحربية ، وشحن قسم من الأسلحة والآلات الحربية مع خيل بعض فرق الصبايحية فى بواخر تجارية أعدت لذلك .

والمظنون أن سلاح الجولا يحتاج إلى تعزيز يأتيه من فرنسا نفسها ، إذ لديه فرق من الطائرات الصاروخية بمدينة وهران ومدينة تونس حيث توجد مدرسة لسلاح الطيران وقد أظهر هجوم الطائرات على ارتفاع قليل مفعولا كبيراً أدبياً فى مدينة قليبية .

ونقل الجنود على الطريق الجوى بشمال أفريقيا بوسيلة فرقة الطيران المكونة من (١٦ جانكر — ٥٢ — محطها بالجزائر) .

أما البحرية فبقطع النظر عما نقلته فانها أرسلت عدداً من الكوماندوس إلى جهة الساحل .

ولقد عبرت جريدة فيغارو عن ارتياح الجالية الفرنسية لوصول تلك النجدات . فقالت بتاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٥٢ : لقد اطمأن الفرنسيون عند ما شاهدوا وصول البارجة الحربية جورج ليج ، والطرادة مارسو إلى ميناء بنزرت حاملتين الجنود والعدة من المرسى الحربى طولون (Toulon)

وتقول جريدة الفيغارو الباريسية بنفس التاريخ : « وصلت يوم ٢٤ يناير إلى صفاقس نجدات متركبة من الحرس المتنقل » وأضافت بعض البيانات عن تلك النجدات قالت :

ان باخرة من نوع لبيرتى — شيب اسمها اودت (Oddet) أنزلت كميات هائلة من الآلات الحربية من بينها — سيارات المخابرات اللاسلكية ولوريات والأسلحة الخفيفة .

وتوجه من مدينة منتوبان نحو تونس فصيلتان من فرقة الاصطدام والهجوم الأولى وأبحرت من ميناء مرسيليا .

أما بعض الضباط فقد سافروا على طريق الجو .

وتوالى إرسال النجدات من غير انقطاع فقالت (الفيجارو) نفسها فى ٢٨ يناير ١٩٥٢ :

أبحرت الباخرة التجارية (شارل بلومية Charles Plumier) من مرسيليا قاصدة تونس . وأن حمولتها مركبة من عدة للجنود الذين أرسلوا إلى القطر التونسى .

وأبحرت باخرة الركاب كامبانا (Campana) من مرسيليا قاصدة فيليبفيل حاملة (١٢٠٠) الفا ومائتى جندى سيتوجهون لتونس. وأكثرهم من الفرقة ١٤ من جنود المظلات ومعهم ١٥٠ من الحرس المتنقل وقسم من فرقة الاصطدام والهجوم .

وقد ركب قسم كبير من الجنود على متن الباخرة (مريجوت Marigot) متوجهين نحو عنابة .

وفارقت باخرة الركاب « جبل دوميرة » مرسيليا حاملة الفرقة الرابعة من (Rig) من طولون .

ومن ناحية أخرى حملت الباخرة « سيدى فروج » الفرقة السابعة من صبايحية سانليس ، وتوجهت الباخرة « سيدى عقبة » نحو بنزرت حاملة قسما من العساكر الاستعمارية من مدينتى كاركسون وبربينيان .

نقلت الباخرة « قيروان » صباح يوم ٢٩ يناير من مرسيليا ثلاثمائة جندى من فرقة المصفحات عدد ٢٥٠٧ فى طريقها إلى الجزائر .

ونقلت الباخرة (شارل لوهرن Charles Le Horgne) حمولة كلها آلات حربية من مرسيليا إلى الجزائر .

وقصد كل ذلك تونس

وأخيراً ختم كل ذلك باعتراف وزارة الحربية الفرنسية التى أصدرت البلاغ التالى فى ٣١ يناير ١٩٥٢ : —

« إن وزارة الحربية تعلن أن إرسال الجنود إلى القطر التونسى لم ينقطع كما يتبادر إلى الذهن من نبأ نشرته بعض الصحف .

« وقد أبحرت جميع النجدات المقررة . وأعدت أخرى لكى تلحق بها إذا مست الحاجة إليها » .

صدمة تونس الدامية :

وما كاد خبر إلقاء القبض على الزعماء ينتشر فى المملكة التونسية حتى عم الاستياء وادلهمّ الجو ، فكان ذلك الخبر كشرارة من نار فى الهشيم . وأن

تطور الحالة بتونس فى تلك اللحظات يجعل من المحتوم على فرنسا إما ترك حكمها المباشر على البلاد ، وإما استخدام تلك القوات المسلحة عبثاً ، لأن الحوادث ستقيم لها الدليل على أن الروح الوطنية لا تستسلم للقوة .

وكانت تونس وكبريات مدن القطر الأخرى مطوقة بالجنود ، محتلة احتلالا شديداً رهيباً ؛ ولم يمنع ذلك الشعب من رد الفعل ، فعند ما بلغه اعتقال الزعماء قرر الاتحاد العام التونسى للشغل ، وبقية المنظمات القومية ، كالاتحاد العام للتجارة والصناعة ، والاتحاد العام للفلاحة اضراباً عاماً غير محدود ، فتوقف البيع والشراء ، وأغلقت الأسواق ، وشلت حركة المواصلات ، وتعطلت المعامل والمصانع ودواوين الحكومة والموانىء ؛ وأقفلت المقاهي والمحال العامة ، وعمت الاضطرابات ، وقوى التشويش ، واشتد الشغب ، ونزل الناس إلى الشوارع ، وتكونت المظاهرات فى نظام عجيب ، رغم الحماس المتدفق ، وظهر عزم الشعب على الدفاع عن حقوقه ورد الفعل .

وكانت مدينة تونس مسرحا لغضب الشعب وللحوادث الدامية ، إذ تجمهر الشعب رغم تلك القوات المسلحة الهائلة وانتظم فى مظاهرات عظيمة صاخبة ، وتعالت الهتافات ، وملأت أجواء المدينة : يعيش الملك — أطلقوا سراح أبو بورقيبة وبقية الزعماء — الاستقلال . الاستقلال — فهاجمت قوات الجيش المتظاهرين بشارع باب المنارة ؛ وأخرتهم إلى أن أوصلتهم أمام المحكمة العسكرية ؛ وهناك صادمتهم فرقة « الحرس المتجول الخاص » بالرشاشات الصغيرة والمدافع الرشاشة ، وأطلقت نيرانها الحامية على حشد يجمع الرجال والشيوخ والأطفال والنساء . فسقط عشرات من الأموات والجرحى . وذلك فى الساعة العاشرة صباحا . وتجددت المعارك فى الساعة الحادية عشرة ، بشارع الباب الجديد ؛ وازداد عدد الشهداء فيها .

ووقعت مصادمة عنيفة جداً بين القوات الفرنسية والوطنيين الذين دخلت جموعهم من الشارع الرئيسى الى « سوق الشكاير » ؛ وعجل البوليس هناك باستخدام أسلحته النارية ؛ فقتل أحد الوطنيين وجرح ستة منهم . وتجددت المظاهرات بعد الظهر ، إذ وصلت الجماهير المحتشدة إلى مقر المقيم العام ؛ وجددت هناك هتافاتها ومطالبها . وأسرعت نحوها فرق الجيش

الفرنسى المرابطة هناك ، والبوليس ؛ وانهالوا ضربا على المتظاهرين الذين لم يتشتتوا إلا بعد أن لحقهم الضر .

وذهب وفد من النسوة الدستوريات ، قاصداً القنصلية البريطانية لإبلاغها إحتجاجا على الإيقافات والإعتداءات الدامية . ولكن قوات الحرس المتجول الخاص قد أحاط بالقنصلية لمنع كل اتصال بها . فهاجمت النسوة وضربتهن ضربا مبرحا وألقت القبض عليهن .

وكان الجنود والبوليس يفتشون كل تونسى يمر بالشوارع ؛ ويلحقون به الإهانات المتنوعة ، من صفع ، وضرب بمؤخرات البنادق ، ودوس بالاقدام ، من غير رحمة ولا شفقة ، ولا مراعاة لاحترام السن ، ولا الوظيفة والمنصب ، لانزال الرعب فى القلوب وتعميم الارهاب . ولأقل إشارة وأتفه كلمة يلقون عليه القبض ، بل أخذوا يعتقلون الناس بالجملة ويحملونهم فى سيارات كبيرة قد أعدت لذلك .

ومن الغد تلبدت السحب فى سماء تونس ، واشتد البرد ، وتهاطلت الأمطار ؛ وظن الفرنسيون أن الهدوء سيسود ، وأن ذلك الجو لا يشجع التونسيين على التجمهر وسيطفىء الحماس والحرارة . ولكن الإضراب كان عاماً شاملا ؛ وقد استثنى منه المصالح العامة والادارات . وشارك اليهود التونسيون فى ذلك الإضراب . وتعسر التموين على الفرنسيين المدنيين ، فلم يجدوا الخضر والفواكه واللحوم والأسماك وضروريات الحياة الأخرى .

وتكونت مظاهرة خصوصاً من العمال والطلبة ، التقت بالقوات الفرنسية المسلحة ؛ واشتبكت معها عندما سعى البوليس فى تفريقها ففشل ؛ وإذ ذاك أستخدمت نيران الأسلحة سريعة الطلقات وكثر الجرحى من بين المتظاهرين .

وسارت مظاهرة أخرى مؤلفة خصوصاً من النسوة ، يعززهن مئات من شباب الحزب ؛ وكانت مؤثرة جداً لما أظهرت الوطنيات من شجاعة ونكران الذات . فاقتحمن القوات الفرنسية ، ووصلن أمام الاقامة العامة نفسها ، ففرقهن البوليس الفرنسى بقسوة ووحشية ، واغتظن لما رأين الفرنسيين بالمدينة الأوربية ينعمون بحياة هادئة ، فاتحين محالهم ودور سينماتهم ، ومقاهيهم ؛ فهاجمن إذ ذاك تلك المحال وكسرن واجهاتها ، وأنزلن

الرعب فى تلك الأماكن . ثم كررن راجعات إلى الإقامة العامة . وقد عزز صفوفهن كثير من الدستوريين فأحاطت القوات بالنسوة خاصة إذ ذاك ، واعتقلت أكثر من خمسين وطنياً أكثرهم من النسوة .

وكان يوم الأحد ٢٠ يناير كأنه يوم مأتم ، وصفه أحد الصحفيين الفرنسيين فقال[1] جو إرهابى ، جو حالة الحصار ، سيارات عسكرية لاسلكية ، جنود بلباس الميدان دبابات وعساكرها ، عساكر كتائب الكوماندوس من ذوى القبعات الزرقاء وقوات البوليس المحتلة للشوارع .

ولم تمنع الأمطار ، ولا البرد اللاذع الجماهير من عقد اجتماعات كبيرة ، والقيام بمظاهرات صاخبة ، وكان الحى العربى مطوقا تطويقا قويا بالمصفحات والجند ، بخلاف الحى الأوربى ، فانه كان فى بحبوحة من العيش ، وكان التونسيون الذين يسكنون به فى جحيم لما يلحقهم من إهانات من غير انقطاع ، وما يقع عليهم من اعتداء مستمر وتفتيشات مرهقة . وكان الاضراب عاما والدكاكين — حتى الفرنسية — مغلقة — فيسير الإنسان فى شوارع تونس ، وكأنها مدينة ميتة لا حراك بها ، ما عدا القوات الفرنسية المتنقلة . وانقطع التموين عن المدينة منذ أيام .

واجتمع فى الصباح آلاف من الطلبة ، ومن مختلف طبقات الشعب فى جامع الزيتونة . وتوالى الخطباء على المنبر ، معلنين كلمة الحق ، وتمسك الشعب برغباته فى الحرية والاستقلال ، والتحريض على الصبر والثبات ، وتقديم ما يتطلبه الوطن من تضحيات . وعند الظهر انتظمت صفوف المجتمعين ، وخرجوا فى مظاهرة يسودها الهدوء والعزم ، واخترقت الشوارع المؤدية إلى الحى الأوربى . وعند وصولها إلى ميدان باب البحر ، صادمتها قوات مسلحة عظيمة ، وسعت فى تشتيتها بالعنف ، وانهال العساكر على المتظاهرين ضربا بمؤخرات البنادق . ولكن الوطنيين حافظوا على نظام صفوفهم ، وتقدموا غير مبالين بتلك القوات ، وإذا بالرصاص يمطرهم من كل جانب ، فيموت من يموت ، ويجرح من يجرح . ويتفرق التونسيون فى الحى الأوربى ويشرعون حالا فى تكسير الدكاكين والشركات الفرنسية ، فيطاردهم

(١) جريدة « فران تيرور » الباريسية بتاريخ ١٩٥٢/١/٢١ .

البوليس ، وتصبح الشوارع ميدان معارك ، وينتشر الذعر بين الفرنسيين ، فتراهم بين هارب يجرى ، وملتجىء إلى العمارات القريبة وداخل الكنائس .

وفى ذلك الوقت عقد التونسيون اجتماعاً شعبياً عظيما فى ميدان الحلفاوين الذى كان غاصا بما احتواه من بشر ، كأنه الزرع فى تموجاته ، وقام الخطباء فيهم يحرضونهم على متابعة الجهاد ، والسير فى أعمالهم طبق النظام وأوامر القادة ، والمحافظة على اتزان أعصابهم . وخرجت تلك الجماهير من « الحلفاوين » فى ثلاث مظاهرات ، تبعت كل واحدة منها إحدى الشوارع المؤدية إلى ميدان « باب سويقة » (شارع الحلفاوين وشارع الكبدة وشارع الزاوية البكرية) وكان الوطنيون يسيرون فى صفوف منظمة ، رباعى وخماسى ، آخذ بعضهم بذراع بعض ، وتقدموا فى هدوء رهيب ولما اقتربوا من الميدان ، تعالت الأصوات كأنها الرعد بالهتافات ثم بالأناشيد .

وكان ميدان « باب سويقة » قد احتلته قوات من البوليس والحرس المتنقل الذين أسندوا ظهورهم إلى بعض الدكاكين المغلقة ، ووجهوا أسلحتهم نحو الشوارع المؤدية إلى الحلفاوين . ولما وصلت المظاهرة إلى الميدان وتدفقت جموعها به من كل جانب ، هاجمها الجنود ، وأخذوا يفرقون الصفوف ، وسرعان ما استخدموا رشاشاتهم وبنادقهم ؛ وسقطت الصفوف الأولى بين جريح وقتيل ؛ وعاجلت الصفوف الجنود الفرنسية ، فاختلطت بهم وفى ذلك الحين خرجت المظاهرتان الأخريان من الشوارع القريبة ، واستحال على الفرنسيين استخدام أسلحتهم النارية ؛ وأصبحت المعركة بالسلاح الأبيض ؛ واستعان المتظاهرون بما وجدوا لحماية أنفسهم ؛ فاقتلع الناس الحجر من الحيطان ، وأخشاب الأبواب والنوافذ ، وانهالوا على الجند ، وطاردوهم وافتكوا منهم بنادقهم ورشاشاتهم . ولما رأى العساكر ماحاق بهم من هزيمة تسللوا بين جريح ومعطوب نحو سيارات (الجيب) التى أتوا فيها وفروا من الميدان .

وبعد دقائق أتت النجدات الفرنسية فى « لوريات » كبرى تحمل مئات منهم مدججين بالسلاح ، ووراءهم المصفحات فلما رأى الوطنيون ألا قبل لهم بتلك القوات ، تفرقوا ، وغادروا ميدان « باب سويقة » .

واجتمع الوطنيون فى صباح ذلك اليوم فى نادى الحزب الحر الدستورى

فى ناحية « أريانة » الواقعة على بعد ٦ كيلومترات من مدينة تونس وخرجت منه مظاهرة انضم اليها سكان أريانة كلهم . وبعد أن خرقت الشوارع الرئيسية هاتفة « بحياة بورقيبة » يحيا الدستور يحيا الاستقلال ، التفت حول عربات الترام ، فأشعلت فيها النار . وفى الليل جاءت قوات من الدرك الفرنسى ، وطوقت مساكن قادة الحركة فى تلك الضاحية ، والقت القبض على عشرة منهم ، وكانوا يجرون رئيس الشعبة الدستورية صلاح الدين آغا جراً ، ويتقاذفونه ويضربونه تارة لكما ، وتارة بالأرجل ، وطوراً بمؤخرات البنادق ، إلى أن وصل إلى مركز البوليس وقد سالت دماؤه وساءت حالته .

وفى المساء تجددت الحوادث بمدينة تونس نفسها ، إذ سارت مظاهرة أخرى إلى الحى الأوربى ، ولما وصلت إلى شارع « ليون » أضرمت النار فى عربات الترام المارة من هناك . وأسرعت نحوهم قوات البوليس والجيش ، ودارت معركة سريعة جرح فيها عدد من الفرنسيين وخمسة من الوطنيين .

وكان يوم ٢٢ يناير يوما مشهوداً أيضاً ، كله اضطرابات وهياج ؛ وجدد فيه الوطنيون اجتماعاتهم فى المساجد ، وكان الأمر يصدر لهم عند مفارقتها بأن يسيروا إلى مقر الإقامة العامة الفرنسية فرادى ، فتفرق أثر تلك الاجتماعات التونسيون فى الشوارع المختلفة المؤدية إلى الحى الأوربى . وتكونت المظاهرة الأولى بميدان باب البحر ، وإذا بالأعلام التونسية ترفع فجاة ، وتملأ الهتافات الجو ، ويفر الفرنسيون من كل جانب ، وتخرق المظاهرة الشارع الرئيسى ، وقد انضم اليها عدد وافر من الشبان الذين كانوا فى انتظارها ، ولما وصل المتظاهرون أمام الإقامة العامة ، أسرعت نحوهم سيارة جيب بها مأمور مركز البوليس الفرنسى وأعوانه ، وصادمت الناس من خلف ، فاجتمعوا كأنهم سد منيع ، وتلاحقت إذ ذاك « لوريات » تحمل الحرس المتنقل الفرنسى ، فوسع الناس للبوليس ، ولما وصلت سيارة الجيب أمامهم تقدمت إحدى النسوة ، ورمتها بقنبلة يدوية فنسفتها نسفاً ، وقتلت المأمور ، وجرحت من معه ؛ وهاجم إذ ذاك الحرس المتنقل النساء خاصة ، وانهالوا عليهن ضربا بمؤخرات البنادق وطوقوهن . وأما الشباب الوطنى فقد أخذوا أمكنتهم للقتال فتسلق بعضهم الأشجار ، وطلع البعض الآخر

على سطح الكنيسة القريبة ، ورموا القوات الفرنسية بالقنابل اليدوية ؛ إذ ليس لديهم سلاح غيرها . فجن جنون الجنود الفرنسيين إذ ذاك ، وأمسك أحدهم بشعر فتاة وطنية ، وأخذ يضرب رأسها بقوة على شجرة . وكان في ذلك الوقت وفد من لجنة « حقوق الانسان والمواطن » خارجا من الإقامة العامة ، فشاهد رئيسه الأستاذ سيرج معطى العضو بالحزب الاشتراكى الفرنسى قسوة البوليس وعنفهم ، فتدخل ملاحظا لأحدهم أنه لايجدر معاملة البشر بهذه الصورة . ولم ترق هذه الملاحظة فى عيون البوليس ، فاعتقل الأستاذ « معطى » فى الحين وساقه كالمجرم إلى مركز المحافظة . . . وهكذا تراعى فرنسا حقوق الإنسان فى تونس المحمية !!! . . .

وحوالى الساعة الرابعة بعد الظهر ، خرجت مظاهرة شعبية بحى (الباساج) واشتبكت القوات الفرنسية مع المتظاهرين فى معركة دامية دامت ساعات أسفرت عن عدد وافر من الجرحى .

وفى الساعة الخامسة اجتمع التونسيون فى مظاهرة فجائية بشارع (جول فيرى) وهو شارع الحى الأوربى الرئيسى . واصطدمت هى أيضا بالقوات الفرنسية وجرح فيها عدد من التونسيين .

واتسع نطاق استفزازات رجال البوليس الفرنسى للشعب ؛ فلا يكتفون بتفتيش كل تونسى يمر بالشوارع ، ثم يقذعون لهم شتما وسبا ، وينهالون عليهم لطما وضربا ، ويقومون بعمليات الاعتقال بالجملة فى هذا اليوم . فيأخذون جماعات كاملة ، ويسوقونهم سوقا إما فى « لوريات » وإما على الأقدام نحو مراكز التحقيق والسجون . وقد بلغ عدد المعتقلين آلافا ولم يقف أحد عليه بالضبط .

وفى ذلك اليوم نفسه اعتقل الأستاذ الهادى شاكر العضو فى الديوان السياسى الذى رأس المؤتمر (مؤتمر الحزب) يوم ١٨ يناير ١٩٥٢ .

وتوالت الحوادث بمدينة تونس من غير انقطاع مدة أسابيع ، والقسوة الفرنسية تشتد يوما فيوما ، والوطنيون يثبتون فى رد الفعل ، وقد حكت جريدة « الصباح » التونسية بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٢ مايقاسيه التونسيون فقالت : —

« كانت العاصمة حسب العادة التى أصبحت مألوفة منذ ستة أيام مضربة إضرابا تاما ، شاملا لجميع حركات الحياة ؛ ولا ترى فى كل مكان وفى كل شارع وحارة إلا رجال البوليس المسلحين بالبنادق أو الرشاشات اليدوية يوقفون المارة من التونسيين فقط — طبعا — ويأمرونهم برفع أيديهم ، ثم يفتشونهم ، وبعد إتمام عملية التفتيش تنالهم أصناف من الإهانات والاستفزازات ، كاللطم ، والضرب بالأرجل ، والتفوه بالعبارات الجارحة للعواطف الشخصية ، والقومية . وويل لمن يتلفظ بعبارة واحدة ، فان العون يسوقه توا إلى سيارة كبرى تنقله فيما بعد إلى مركز المحافظة .

« ويوجد من تفنن فى الاستفزاز إلى درجة تجعله يمزق بطاقة إثبات الشخصية لكل من يسوقه القدر فى طريقه ، ليتمكن من اعتقاله ، كشبوه فى أمره ، وقد بلغت الإيقافات عددا لم يبق فى استطاعتنا إحصاؤه ، بعد أن شاهدنا الأعوان يصطادون المارين من كل مكان ويرمون بهم فى سيارات تسير بهم — حسب أقوال لم نتوصل الى إثباتها — إلى القصبة .

« وقد ازدادت عملية الاعتقالات شدة عند ماشاع الخبر أن اجتماعا سيعقد بجامع الزيتونة المعمور الذى نصب الحصار حوله من طرف الأعوان السريين والمرتدين لأزيائهم الرسمية .

« أما المدينة الأوربية فكأنها أصبحت محرمة على التونسيين ، إذ كان الأعوان يتعرضون لكل من يرتدى الزى العربى أو من على رأسه طربوش وشاشية » .

لما رأى الوطنيون كثرة القتلى والجرحى فى صفوفهم ، وتيقنوا من أن صدور العزل ، وإراقة دماء الشهداء الذين لا سلاح لهم ، لا تكفى لرد العدوان الفرنسى ، والوقوف أمام جيش مدجج بأحدث الأسلحة ، غيروا طريقة كفاحهم ، ونظموا وحدات قليلة العدد ، تشاغب العساكر الفرنسية فى كل مكان .

هاجم التونسيون عربات الترام الذى تقررت مقاطعته ، وانقض بعض الشباب الوطنى من الشوارع المجاورة على الترام الرابط بين تونس وضاحية « باردو » ، ورموه بالحجارة وبعض المفرقعات ، فكسروا زجاجه ، وجرحوا أربعة من الفرنسيين من ركابه . وبعد ذلك بقليل هاجموا عربة

أخرى فى نفس الموضع ، وجرحوا اثنين من الفرنسيين ، وتوالت الهجمات على الترام إلى أن تحاشى الفرنسيون الساكنون بضواحى تونس ركوبه . وأصبحت كل عربة فى حاجة إلى حرس يحميها من غير جدوى فى الحقيقة .

وأصبحت الليالى مكدرة ، لا تسمع فيها إلا طلقات النار المستمرة من الجانبين التونسى والفرنسى . ويوم ١٩٥٢/١/٢٣ أفاق سكان « مدينة الشعراء » بحى « حفرة كريط » وأكثرهم من الفرنسيين — مذعورين فى الساعة الخامسة والنصف بعد منتصف الليل ورأوا ألسنة النار تتصاعد حول عماراتهم والحريق يلتهمها . وكان يسكن بتلك العمارات ضباط الجيش الفرنسى وعائلاتهم . وقد أتى الوطنيون فى تلك الليلة بكميات كبيرة من البنزين ، وصبوها فى مساكن الضباط ، وأشعلوا النار فيها ، فأحرق اللهيب الأبواب الخارجية ، واقتحم البيوت ، وأتى على معظمها . وخرج الضباط وعائلاتهم هاربين منزعجين ، وقد داخل الارتباك والرعب نفوسهم .

وأتت بعد حين قوات عظيمة من الجيش ، ومعها رجال المطافىء الذين تغلبوا على الحريق بعد جهد جهيد ، ولكن آثاره بقيت مسطرة بالسواد على الحيطان الخارجية نفسها والأبواب . وبقى الجيش فى حراستها .

وأخذ الوطنيون يوالون هجماتهم على دوريات البوليس والجيش الفرنسى ، ليلا نهاراً ، ويرمون « اللوريات » الحاملة للحرس المتنقل بالرصاص أو القنابل اليدوية ، وكأن التونسيين أحجموا عن إنزال ضربتهم القاضية على الفرنسيين فى العاصمة نفسها ، لكثرة الجنود فيها ، ولاحتلالها بقوات مصفحة هائلة ، ولصعوبة الأعمال بها . وقد قال صحفى أجنبى « لا ينبغى أن يغتر الإنسان بالمظاهر الكاذبة ، فإذا كان سطح الماء هادئاً فإن أعماقه تفور والحياة هنا كأنها على بركان » .

وقد قالت الجريدة الإيطالية « الميساجيرو Messaggero » بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٣ تصف جو المدينة :

« وأنه وإن لم تحدث حوادث كبيرة بتونس ، غير أن الدرك والبوليس والعساكر والقوات المصفحة قد ازداد تعزيزها ، وهى ترابط فى كل مكان تقريباً ، إذ أصبحت تحرس حراسة شديدة المبانى العامة وخاصة مساكن ضباط الجيش الفرنسى .

« وكان رجال المطافىء على استعداد تام لمجابهة الطوارىء ، والخوف من تجديد حرائق أمس قد طغى .

« جو مدينة فى حالة حرب ، وكله انتظار ، جو ثورة مستمرة عززه ما يسيل من دماء الشهداء فى المملكة كلها » .

وقد سجل صحفى فرنسى كان يعيش فى تونس فى تلك المدة ارتساماته التى نشرتها جريدة « ليموند » الباريسية بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦ :

« إن الحوادث الخطرة تملأ أيامنا بتونس منذ إبعاد بورقيبة . والجو ثقيل قد زادته مظاهر القوة ثقلا (سيارات حاملة للرشاشات ، أعوان البوليس مرتدين خوذاتهم ، جنود متنقلة) ثقيل أيضاً لما يجرى على المارين التونسيين فقط من مراقبة من غير تمييز ؛ يفتش التاجر الهادىء والحاكم الوقور كأنهما قطاع طريق . ولأقل احتجاج يصدر منهم ، يهانون بالدفع واللكم ، ويرسلون إلى المعتقلات تحت مطر كأنه الثلج بردا . جو يسوده القلق فى انتظار أخبار داخل القطر » .

وزيادة فى القمع والنكاية ، أخذت المحكمة العسكرية الفرنسية تصدر بسرعة عجيبة أحكامها القاسية على المعتقلين التونسيين . فحكمت يوم ٢٥ على شبان غالبهم من الطلبة الزيتونيين وكان قد ألقى القبض عليهم أثناء المظاهرة التى دارت أمام السفارة العامة وكان الحكم فى الغالب بخمس سنوات سجنا (١) .

لم تزد الحالة العامة إلا ارتباكا منذ اعتقال الحبيب بورقيبة يوم الجمعة ١٨ يناير ، واهتزت بلاد تونس كلها اهتزازا ، وهبت عليها عاصفة من العنف والمظاهرات الدامية التى سقط أثناءها عشرات وعشرات من الشهداء ومئات من الجرحى . وستتوالى الأيام الحالكة من غير انقطاع ، إذ نحن فى بداية معركة ستدوم أعواما ، وإنما هى بوادر انتشار الحريق واندلاع

---

(١) وهذه أسماء بعضهم — الهادى اليعقوبى — عمر بن الشيخ — حمدان بن الحدادى — أبو جمعة بن محمد — عمر بن طنطونس — أبو بكر عبد الرحمن بن صالح — عبد الله بن صالح — خليل بن التيجانى — عبد اللطيف بن صالح بن اللطيف — محمد بن على — المولدى بن صالح بن دخلون — أبو بكر بن عبد الرحمن .

ثورة لا يطفئها الحديد والنار ، وقد عمت جهات بأسرها . وما أن بلغ خبر اعتقال الزعماء إلى الأنحاء المختلفة حتى أعلن الإضراب العام ، وسار الشعب فى مظاهرات كبرى فى جميع المدن والقرى ، ورد العدوان الفرنسى بما لديه من وسائل .

فى جهة بنزرت :

إن تلك الجهة من الأماكن الحساسة بالبلاد التونسية ، فابتدأ بها الاضطهاد الفرنسى ، وسال فيها دم الشهداء الزكى ، وسال فيها الدم من جديد يوم ٢٢ يناير فى مدينة « غار الملح » ولكنه دم فرنسى فى هذه المرة . فقد هاجم الوطنيون — وهم مسلحون — داورية من الدرك العسكرى الفرنسى ، فقتلوا واحدا منها ، ولما رأى الآخرون سقوط رفيقهم التجئوا إلى الفرار طلبا للنجاة ، وجاءت بعد حين نجدات الجيش الفرنسى مسرعة فلم تجد إلا جثة الجندى .

وقرر الوطنيون بمدينة ماطر القيام بمظاهرة نظامية يوم الأحد ٢٠ يناير لتقصد مكتب العامل — المدير — وتسلمه عريضة فى مطالب الشعب وذلك فى الساعة الحادية عشرة صباحا . ولكن المراقب المدنى الفرنسى — موران — حسب اعترافه لمراسل جريدة الفيجارو الفرنسية فى ١٩٥٢/١/٢٣ — أراد افسادها قبل وقوعها . فأصدر أمره للدرك الفرنسى بالقاء القبض على ثلاثة من القادة ، فى نادى الحزب الحر الدستورى ، فى الساعة التاسعة والنصف صباحا ، فقام هكذا بمؤامرة مدبرة . إذ يعلم أن عمله هذا هو فى الحقيقة إثارة للعواطف ، واستفزاز للجماهير التى تبعت « اللورى » العسكرى الحامل للمعتقلين ، وأخذت تهتف هتافات عالية تطالب فيها باطلاق سبيلهم . ولما رأى الجندرمة قوة المتظاهرين ، وحماسهم ، وعزمهم البين فى عيونهم على استخلاص إخوانهم ، أطلقوا سبيل القادة ، وكلفوهم بإلقاء الخطب لتهدئة الجو ولكن البوليس كان سيء النية ، إذ استنجد حالا بقوات عسكرية كبرى ، فأتت سريعاً من « بنزرت » تصحبها الدبابات والسيارات المصفحة ، ودخلت مدينة ماطر دخول الفاتحين ، فازداد حماس الشعب واشتعل غضبه ولم تتفرق صفوفه .

ولما داهمته الدبابات ، التف حولها ، غير هياب ، وإذا بالعساكر الفرنسية تطلق نيران مدافعها ورشاشاتها وبنادقها على المتظاهرين الذين ثارت ثائرتهم إذ ذاك فاقتلعوا أحجار الرصيف وأخشاب الأبواب وتسلحوا بما وقعت عليه أيديهم من الآلات الفلاحية ، وأتوا بالبنزين وصبوه على بعض الدبابات والسيارات المصفحة ، فاحترقت ، وجرحوا عددا وافرا من الجنود . وأتت إذ ذاك « اللوريات » بنجدات جديدة من الجيش الفرنسى ، ودخلوا المعركة التى دامت إلى ساعات بعد الظهر ، وسقط الشهداء الأبطال عشرات — من بينهم صبى لم يتجاوز العامين داسته العساكر الفرنسية دوسا بالأقدام — والجرحى لم يحص عددهم ، ومن الغد بعد أن صلت الجماهير على الشهداء فى المسجد الكبير شيعت جنازتهم ، وكان يسير خلف نعوشهم عشرات الآلاف من الوطنيين ، ومعهم مراسلو الصحف التونسية والأجنبية . وكان الجو رهيبا تعلوه العظمة والخشوع . وما زالت آثار المعركة بينة فى شوارع المدينة وما زالت أرضها ملطخة بالدماء .

فى جهة الرصلة :

حاصر الجيش مدينة نابل يوم الأحد ٢٠ يناير ، وأخذ الجند يتجولون فى الشوارع ، ويجرون تفتيشات مرهقة لجميع السكان ، ويلحقون بهم أنواعا من الاهانات . وقد انتظمت فى ذلك اليوم مظاهرة شعبية كبرى ، وسارت فى هدوء ونظام فتدخلت القوات وصدمتها وشتتها من غير أن يرد الوطنيون الفعل . وفى صباح ٢١ يناير واصل الجنود تفتيشاتهم ، وضايقوا الناس مضايقة لا توصف ، واستفزوهم استفزازا . فاجتمعوا فى المسجد الكبير نساء ورجالا ، وخطب فى هذا الاجتماع كل من السيدات آسيا غلاب وحرم الوطنى حسونة القروى والآنستان آمنة قرط باشالى من أعضاء الشعبة النسائية الدستورية . ومن المسجد خرجت مظاهرة شعبية كبرى معلنة التأييد لجلالة الملك ووزارته فى رفع القضية أمام مجلس الأمن ، ومعلنة أيضا الاحتجاج على العدوان الفرنسى المسلح سارت المظاهرة مخترقة شوارع المدينة ، متجهة إلى إدارة العامل لتبليغ احتجاجها . وكان يسودها النظام والهدوء . ولكن عند عودة المظاهرة اعترضها الجند ، وصادمها

ساعيا فى تفريقها . ولما شاهد عزمها على متابعة السير من غير أن ترد الفعل ، قذف عليها عددا وافرا من القنابل المسيلة للدموع ، فتحملها الوطنيون بصبر وجلد ، وإذا بالقوات المسلحة تطلق رصاصها على المتظاهرين. فتسلق بعض التونسيين السطوح المجاورة لإدارة العامل ورموا القنابل اليدوية على القوات الفرنسية ودارت معركة حامية استشهد فيها ثلاثة ومات على أثرها خمسة آخرون من جراحهم . وسقط أكثر من ثلاثين جريحا بين نساء ورجال . وفى المساء ألقى القبض على الوطنيين بالجملة . أما الإضراب العام فهو مستمر بغير انقطاع بنابل منذ يوم ١٨ يناير .

وكانت مدينة « الحمامات » القريبة من نابل مسرحا لحوادث أخرى — ففى صباح يوم ٢١ يناير اجتمع جم غفير من الوطنيين بالنادى المركزى للحزب الحر الدستورى ، وتقرر تنظيم مظاهرة سلمية لتبليغ لائحة احتجاج إلى الدوائر المسئولة ، وبينما الاجتماع قائم إذا برئيس مركز البوليس الفرنسى يحاصر النادى بقوات الجند والدبابات التى أسرعت إلى اطلاق الرصاص باستمرار ، ورمت القنابل المسيلة للدموع فى وسط النادى فتفرقت الجماهير أثر ذلك . وبعد الظهر — وقد فارقت القوات الفرنسية المدينة فى الصباح — أقام الوطنيون سدا فى الطريق الرئيسى ، وجاء الدرك الفرنسى فى عدد وافر تعززه فرق الجيش . وأراد مهاجمتهم ولكن نيران الوطنيين أوقفته ، ثم أخرته ودامت المعركة ساعات كاملة إلى أن أتت نجدات كبيرة من الجيش الفرنسى ، فاقتحمت السد وافتكته ، واستمرت المعركة داخل المدينة ، ودامت نحو عشر ساعات . وأسفرت هذه الاشتباكات عن تسعة من التونسيين الجرحى واستشهاد اثنين منهم هما المرحومان الطيب العزابى من الحمامات ومفتاح بن الهادى التريكى من « الوطن القبلى » . وقد منع البوليس الفرنسى السكان من حمل جرحاهم إلى المستشفى ، وسد دونهم الطريق بالقوة فاضطروا إلى وضع الموتى والجرحى فى المسجد بـ « ربض الحوانيت العليا » إلى الغد . وفى الساعة الرابعة صباحا تسلق الجنود الفرنسيون سطوح البيوت وبقوا هناك كامل اليوم ، واقتحم رئيس البوليس النادى ، وكسر قفله ، ومزق ما فيه من أعلام وصور ، وحطم الكراسى والأثاث ، وفجر فيه المفرقعات ، ثم

استنجد برجال الجندرمة وبعض المعمرين الفرنسيين المعروفين هناك ، وفتش جميع المنازل ، وألحق بأهلها أنواعا من العذاب والإهانات . وسيق إلى سجن « القصبة » نحو ثمانين وطنيا . أما عدد القتلى والجرحى من العساكر الفرنسيين فى تلك الواقعة فهو مرتفع جدا وقد أخفته الدوائر الرسمية الفرنسية .

وقامت مدينة « قليبية » بمظاهرات سلمية متعددة منذ يوم ١٨ يناير . وكان يوم ٢٤ منه يوماً مشهوداً إذ تدفق عليها الوطنيون من القرى المجاورة فاجتمع أمام نادى الحزب عشرات الالاف من السكان ، وسارت المظاهرة بنظامها وهدوءها العادى ؛ وإذا بالبوليس الفرنسى يهاجمها سعياً فى تشتيتها ، ثم يطلق عليها النار ، وإذا بالمتظاهرين يردون الفعل ويهاجمون البوليس الذى فر واختبأ فى مركزه ، وتدفقت الجماهير وراءهم آلاف عدة . وأخذ إذ ذاك البوليس يصوب نحوهم نيران الرشاشات ، والبنادق من النوافذ ومن السطح . وتقدم الوطنيون صفوفاً متراصة هازئين بالموت . وكان هجومهم قوياً وجباراً ؛ ومنهم من يعرف استخدام مفرقعات الديناميت فى الصيد ، فاستعملوا الديناميت لنسف مركز البوليس ؛ فخربوه تخريباً ، ودمروه كله حتى أصبح أنقاضاً . وإذ ذاك تحول المتظاهرون نحو ثكنة الدرك الفرنسى ، وشرعوا فى إحراقها ورميها بالديناميت . ودارت بينهم وبين الجندرمة الفرنسيين معركة دامت ساعات . وإذا بقوات الجيش الفرنسى تهاجمهم من خلف على الساعة الرابعة بعد الظهر ، وقد أتت تتقدمها المصفحات والدبابات التى وجهت نيران مدافعها إلى المتظاهرين ، وإلى القرية بأسرها ، فأنزلت الدمار فى كل مكان ؛ وحلقت الطائرات الصاروخية وغيرها على مقربة من الأرض ونشرت الخراب والموت بقنابلها ومدافعها الرشاشة . وبقيت آثار ذلك التدمير خاصة فى مئذنة مسجد « حمام الغزاز » إلى يوم الناس هذا ، وغيرها من الأماكن العامة والخاصة .

أما فى « منزل بوزلفه » فقد اشتد غضب الشعب ، وعم الغليان ، وأخذ بعض المستعمرين المسلحين يتحدونه ، ويثيرون عواطفه ، ويسعون فى الإعتداء عليه إخفاء لما نزل فى قلوبهم من رعب وخوف ، وإن كان التونسيون عازمين عزماً كلياً على اجتناب أى اعتداء على المدنيين الفرنسيين .

وفعلا لم يمس فرنسي بسوء . واغتاظ المستعمرون مما رأوه فى الشعب من حيوية وتمسك بمبادىء الإستقلال مع المحافظة على النظام ؛ واستنجدوا بقوات الدرك والجيش ليدخلوا الإضطراب . وجاءت سيارة جيب تحمل الملازم (فاشي Vacher) واثنين من أعوانه ومعهم فصيلة من الجيش ؛ ولما وجدوا ألا شيء يهدد النظام ، أكتفوا بالتهديد والوعيد ، ثم قفلوا راجعين ؛ واتجهوا إلى قرية (بنى خلاد) فدخلوها وجددوا بها أعمال التهور والإهانة للتونسيين الذين كانوا متجمهرين بميدان السوق ؛ وشهروا سلاحهم فى وجوههم ، وهاجمتهم فرقة العساكر الفرنسية المسلحة ، وأخذت فى ضربهم بمؤخرات بنادقها ، فرد الوطنيون الفعل حالا وتقدم أحدهم وعاجل (الملازم فاشى) عندما وثب من السيارة ليهاجم الوطنيين ، مهدداً أياهم بمسدسه ، وأطلق عليه الرصاص فأصابه ؛ فحمله أصحابه وفروا به إلى مدينة « قرنبالية » حيث قضى نحبه بمجرد الوصول إليها . ووقعت إثرها اشتباكات عدة فى الجهة كلها بين الوطنيين والمستعمرين المسلحين . واكتفى التونسيون أثناءها بقلب سيارات الفرنسيين وحرقها .

فى جهة القيروان :

توالت المظاهرات الشعبية الصاخبة بمدينة القيروان منذ اعتقال الزعماء . فاجتمع يوم ٢٠ يناير الشعب أمام نادى الحزب ، وسار فى مظاهرة منتظمة قوية مسالمة نحو إدارة العامل لإبلاغه مطالب الشعب . ولما وصل المتظاهرون إلى الحى الأوربى ، هاجمتهم قوات البوليس والدرك الفرنسى ، وانهالت عليهم ضرباً ، وشتتهم ، فتفرقوا فى الشوارع الكبرى المجاورة ، وقد بلغ منهم الغضب كل مبلغ ؛ فهاجموا الشركات والدكاكين الفرنسية ، وكسروا واجهاتها ، وحطموا ما بها ورجعوا سالمين . وعقد الوطنيون يوم ٢٤ يناير اجتماعاً كبيراً جداً حضرته المدينة كلها ، وجماعات كثيرة من القرى المجاورة ؛ وخرجت مظاهرة عظيمة فى الساعة الخامسة بعد الظهر قاصدة إدارة العامل لتسلم إليه لائحة احتجاج . فتدخلت قوات البوليس والجيش الفرنسى ، وقسمتهم قسمين ، وسعت فى إرهابهم بالضرب والإهانة ، وأخذت فى تشتيتهم ؛ ولكنهم واصلوا سيرهم المنتظم إلى أن بلغوا بابين من أبواب المدينة يفتحان على الحى الأوربى ، فإذا بالجنود والبوليس

يهاجمونهم هجوماً عنيفاً بالباب الأول ، واشتبكت المعركة وافتك الوطنيون بعض الأسلحة من الجيش ، ودوى الرصاص فى كل مكان ، وأمطرت الحجارة على القوات المعادية . وفى الوقت نفسه دارت معركة أخرى أمام الباب الثانى . فتسلق التونسيون المسلحون سور المدينة وتمادوا فى المعركة التى لم تنته إلا بعد ساعتين ، ولم يعترف الفرنسيون إلا بجرح ضابط صغير واستشهد خمسة من التونسيين . وفى الليل ألقى القبض على عشرات من الوطنيين من بينهم عدد وافر من الطلبة . ومن الغد — ٢٥ يناير — شيعت القيروان فى موكب رائع يسوده الخشوع ضحاياها إلى مقرهم الأخير . وقد سار فى الموكب عشرات الألوف من التونسيين يخيم عليهم السكون والصمت . وكان بدوى يسير فى الطريق ليلحق بجنازة الشهداء فأطلق عليه أحد الجنود الفرنسيين الرصاص فأرداه قتيلا .

فى جهة الساحل :

وتحرك الساحل ، وهو المعروف بقوته وثباته ونظامه ، وهو معقل من أعظم معاقل الوطنية . وقامت السلطات الفرنسية على الفور بمناورة تقصد من ورائها التهويل والتهويش لإنزال الرعب فى قلوب المدنيين الفرنسيين ، لكى تتمكن من إنزال أشد القمع على التونسيين . فقد أمرت جميع العائلات بالجلاء عن « الساحل » . وقالت جريدة « ليموند » فى ١٩٥٢/١/٢٥ « لقد وقع إجلاء جميع العائلات والأفراد الفرنسيين عن القرى والمدن بالساحل ونقلوا كلهم إلى مدينة سوسة » .

سوسة :

عم القلق وساد الاضطراب ، وكان الجو ملبداً ، والحزم ظاهراً على وجوه التونسيين . وتجددت الاجتماعات والهمسات يوم إلقاء القبض على الزعماء (١٩٥٢/١/١٨) .

ورجع نواب المؤتمر يحملون قراره فى المطالبة بالاستقلال .

وفى يوم ١٩٥٢/١/٢١ أتى عدد وافر من الوطنيين من القرى المجاورة ، وكانت قوات البوليس توقفهم فى الطريق ، وتفتشهم ، وتهينهم اهانات ،

وتجبرهم على المرور السريع ، وتمنعهم من السير فى بعض الشوارع. وأصبح رئيس مركز البوليس وهو رئيس المحافظة بتلك الجهة كلها يتحدى الشبان برفقة أعوانه فيجدد مأساة ماطر ؛ ولما رأى خيبته فقد أعصابه والتجأ إلى إلقاء القبض على شابين من المارة ، ظناً منه انها الشرارة المطلوبة . فأرسل الأستاذ جلول بن شريفة رئيس الجامعة الدستورية ثلاثة من الشبان المثقفين الممتازين المعروفين بحزمهم وتعقلهم ، فتقابلوا مع رئيس مركز البوليس الفرنسى ، وطلبوا منه اطلاق سراح المساجين الذين لم يرتكبوا أية مخالفة إلا إذا اعتبر مرورهم فى الشوارع مخالفة . وإذا بالبوليس يلقى عليهم القبض بدورهم ويسجنهم بسجن البوليس .

وتجمهر الوطنيون أمام نادى الحزب يترقبون سراح اخوانهم ، فلما تحققوا ما وقع ، تحركت مظاهرة تعد آلافاً فى نظام دقيق وهدوء كامل يتقدمها الأستاذ جلول بن شريفة الذى أوصى الوطنيين بالمحافظة على صفوفهم وتماسك أعصابهم . ولما وصلوا إلى الحى الأوربى وجدوا سداً من قوات البوليس والجيش يمنعهم من المرور ، فتقدم الأستاذ جلول وحده وطالب بسراح المسجونين قائلا : ان مسئولية ما عسى أن يقع تحمل كلها على رؤساء البوليس الذين اعتدوا على حرية الناس من غير حق . وانى أضمن السلم والهدوء إذا أطلق سراح المعتقلين ... »

فاطلقوا ، ورجعت الجماهير فى نظامها ، ولم يقع أى اضطراب . وهدأت النفوس .

قررت الجامعة الدستورية القيام بمظاهرة كبرى يوم ١٩٥٢/١/٢٢ لتسلم إلى العامل عريضة هذا نصها :

العريضة

« ان أهالى سوسة المبلغين احتجاجهم اليوم ليستنكرون موقف السلطات الفرنسية من أجل الاضطهادات المسلطة على الشعب بغاية التعسف والإرهاق ببنزرت وفريفيل وماطر وباجة وغيرها ؛ ويستنكرون المناورات التى تقوم بها السلطات الفرنسية ضد عاهل البلاد من وسائل الضغط فى سبيل

التحصيل منه على نكران قيام الحكومة التونسية برفع القضية إلى الاحتكام الدولى وطلب إقالة الوزارة محققاً لآمال الأمة .

« كما يستنكرون ضد السلطات الفرنسية بدون مبرر لإبعاد قادة الأمة وزعمائها الممثلين لكافة الشعب ، وانها أعمال تتنافى ومبادىء حقوق الإنسان

« فان الماثلين أمامكم بصفتكم ممثل صاحب الجلالة يحتجون بغاية الشدة والصرامة على هذه الإعتداءات الجارحة التى جعلت الشعب غير آمن على حياته ، وان أهالى سوسة يؤكدون تأييدهم لمسلك الوزارة التونسية الشعبية . كما أنهم يؤيدون بدون احتراز جلالة الملك المعظم .

« ويعلنون عزمهم الراسخ على مواصلة الدفاع على حقوقهم الشرعية وكرامتهم المداسة حتى النصر النهائى مهما تكن التكاليف ، وان هذه المناورات والاستفزازات لا تزيد الشعب إلا إيماناً بحقه والذود عنه حتى يتخلص من قيد العبودية .

« والسلطات الفرنسية هى التى تتحمل وحدها مسئولية الحوادث ونتائج المناورات التى تستعملها ضد شعب أعزل لا بد أن ينتصر طال الزمان أو قصر » .

وقد سلمها الوطنيون إلى العامل رغم الحوادث ، وجاءت وفود المدن والقرى القريبة أفواجاً فاجتمعت الجماهير من طلبة فرع جامع الزيتونة والمدرسة الثانوية وعمال وجميع الطبقات وكان عدد النسوة كبيراً .

وتحركت المظاهرة وقررت المرور بالحى الأوربى ؛ وبمجرد ما وصلت إلى ميدان بيشون ، وهو الميدان الأكبر ، اصطدمت بقوات فرنسية اعترضت طريقها ، وسعت فى تشتيتها بالعنف . فبلغ الحماس بالجماهير مبلغاً ، وأخذت تدافع عن نفسها بالتى هى أحسن أمام بنك الجزائر واستأنفت سيرها إلى الامام . فرماها الجيش الفرنسى بالقنابل المسيلة للدموع . ثم هاجمها هجوماً أعنف ، ولكن المتظاهرين صبروا ولم يتأخروا ، وحافظوا على نظام صفوفهم تحت قيادة رئيس الجامعة الدستورية الأستاذ جلول بن شريفة المعروف برصانته ، وهدوئه ، والتحكم فى أعصابه. وإذا بالعساكر يطلقون نار بنادقهم ورشاشاتهم من غير سابق إنذار . فسقط الأستاذ

ابن شريفة يتخبط فى دمائه وقد جرح فى فخذه — وكثر حوله القتلى والجرحى .

ففارق قسم من الجماهير المعركة وسار فى طريق المعمل الكهربائى لابلاغ العريضة إلى السلطات التونسية . فأسرع القائد الأعلى لحامية سوسة الكولونيل دوران إلى اعتراضها ، وقاد نحوها فرقتين مدججتين بالسلاح ، وتقدم حالا عند ما رأى المتظاهرين ووجه نحوهم مسدسه وأطلق رصاصه فصاح أحد الوطنيين ، وارتمى تونسى على الضابط الفرنسى ، وأصابه بضربة قاضية من عصى زيتون كانت بيده ، فسقط على الأرض مغشيا عليه . ودارت حوله معركة دامية بين الوطنيين والعساكر الفرنسية جرح عدد وافر من الجانبين وقتل عدد آخر .

وأخيراً خلص الجنود جسد الكولونيل الذى مات عند وصوله المستشفى وقد فاق عدد القتلى العشرة وكان الجرحى يفوق الثلاثين . هذا من الجانب التونسى . أما الفرنسيون فقد أخفوا خسائرهم .

وشيعت مدينة سوسة شهداءها من الغد فى جو يعلوه الخشوع ، وتملأه العظمة ، وتسوده الإرادة فى متابعة الكفاح والإيمان الذى يعمر القلوب ، وسارت خلف الجنازة عشرات الآلاف من الخلائق فى سكون رهيب وصمت كامل .

المكنين وقصر هلال :

عقد السكان يوم ٢٣ / ١ / ١٩٥٢ اجتماعاً كبيراً ، ثم ساروا فى مظاهرة منظمة نظاماً دقيقاً تحت قيادة المسئولين من أفراد الجامعة الدستورية بتلك الجهة . ولما وصلت إلى مقر الكاهية — نائب المدير — دخل وفد منها وسلم له عريضة احتجاج ، وكانت الهتافات بالخارج تملأ الفضاء بحياة الحبيب بورقيبة والملك والاستقلال . وألقى البوليس القبض على بعض القادة إثر افتراق المظاهرة قبل الظهر بقليل . فتناقلت الألسن الخبر بسرعة فائقة . واجتمعت الجماهير من جديد أكثر عدداً وأشد حماسة وأقوى عزيمة . وساروا نحو مركز البوليس وطالبوا باطلاق سراح المعتقلين ، فسخر منهم البوليس الفرنسى ، وشتم وأهان ، وسعى فى تفريق الناس وتشتيتهم بالقوة ، ولما

رأى صمودهم أخذ يمطرهم رصاصاً ، علماً منه أنهم عزل من كل سلاح . فلما رأى الوطنيون إخوانهم يسقطون من حولهم قتلى وجرحى ، لم يتأخروا ولم يفروا ولم يهنوا ، بل تقدموا مستميتين حتى تأخر البوليس والتجأ إلى مركزه وأوصد الأبواب وشرع يصيد التونسيين صيداً من بعض النوافذ . وأخيراً عبأ الوطنيون تعبئة كاملة واقتحموا مركز البوليس وحطموا الأبواب والنوافذ ، وقتلوا أعوان البوليس الفرنسيين وقد اعترى أحدهم جنون لفرط الرعب الذى نزل بقلبه . وهاجم إذ ذاك الدرك الفرنسى الوطنيين من خلف ، ولكنهم رجعوا خائبين ، وتتبعهم الوطنيون إلى « البرج القديم » الذى اتخذوه ثكنة لهم ، فاحتمى فيها الدرك الفرنسى ، ووجه للتونسيين ناراً حامية من الرشاشات والبنادق خلال الأبواب والنوافذ ، وتساقط الشهداء والجرحى ، ولكن روح الجهاد كانت قوية جبارة ، وواصل الوطنيون هجماتهم رغم الخسائر الجسيمة ، وأصلوا الجنود الفرنسيين ناراً حامية من الأسلحة التى أخذوها من البوليس . ودامت المعركة ساعات طويلة من غير انقطاع إلى أن توالت نجدات من الجيش الفرنسى ، وخاصة من الكوماندوس البحرى الذى وصل عند المساء متأخراً لأن الوطنيين بمدينة « قصر هلال » المجاورة للمكنين قد اعترضوا هؤلاء الجنود الفرنسيين ، وهاجموهم بالقنابل اليدوية ، وعطلوهم فى الطريق ، ولم يفسحوا لهم إلا بعد أن تكاثر الجنود عليهم . ولما وصلت تلك القوات إلى المكنين لم تجد بمركز البوليس إلا بعض الجثث — جان كاردى Jean Cardi جاك مادلين Jacque Madeleine ريمون كليمنت Raymond Clément ومجنوناً يصيح ويرتعد من الخوف .

ولما رأى الوطنيون أنهم سيكونون بين نارين تفرقوا ، وأخذوا معهم عند تقهقرهم أمام الأسلحة سريعة الطلقات والكثرة من العدد عونين من البوليس ثم بعد ساعة أطلقوا سراحهما وكان أحدهما قد أصيب بجراح بليغة .

وتظاهر الوطنيون فى مدينة « جمال » المرة تلو المرة ، وكثرت من البوليس الفرنسى الاستفزازات والاعتداءات إلى أن كان يوم ٢٣ يناير فتقدمت مظاهرة كبرى ، واخترقت شوارع المدينة فى سيرها نحو مقر

السلطات التونسية ، وإذا بالبوليس الفرنسى يعيد استفزازه ، فصبر له الوطنيون وردوا الفعل ، فتسلل أعوان البوليس نحو مركزهم ، وهاجمهم التونسيون واقتحموا المركز اقتحاما واستولوا عليه ، ولكن الأعوان الفرنسيين فروا من باب خلفى ، فأحرق ذلك المركز كله .

وقد ضربت مدينة طبلبة المثال الأعلى فى الشجاعة والبطولة وروح التضحية والاستماتة فى سبيل الأهداف الوطنية . وقامت المدينة كلها يوم ٢٣ يناير بمظاهرة كبرى اشترك فيها جميع السكان ليسلموا عريضة للسلطات التونسية تعرب عن عزمهم الراسخ على متابعة الكفاح إلى أن يتحقق لتونس استقلالها ، وكانت الصفوف تسير بنظام محكم وهدوء كامل ، والشبيبة الدستورية بلباسهم الرسمى يحفون بالجماهير ويحافظون على الأمن .

فلم يرق ذلك المنظر الرهيب « المعمرين » الساكنين قرب البلدة — بياس وصهره دريفوكس — ومن الملاحظ أنهما لم يمسا أبداً بسوء ، ولم يتعرض لهما أحد من الوطنيين ولا لعيالهما ولا لرزقهما ، بل كان الدستوريون أنفسهم يقومون بحمايتهما والمحافظة عليهما ومعاشرتهما عشرة طيبة جعلهما يصرحان دوماً أنهما على الحياد . وبعد ظهر ذلك اليوم اقتحم المدينة نحو عشرة من الجندرمة والعساكر ، وكان الناس مجتمعين فى السوق والشوارع الرئيسية ؛ فوسعوا لتلك القوات التى أخذت فى دفع التونسيين ولكمهم وصفعهم وتهديدهم تارة باللسان ، وتارة بإشهار الأسلحة عليهم . ولكن الوطنيين حافظوا على اتزان أعصابهم ولم يردوا الفعل . ومن الغد علم الوطنيون أن قوات كبيرة من الفرنسيين تتجه نحو مدينتهم ، فأعدوا العدة لاستقبالها استقبالا يليق بها ، ووضعوا كمينا بمدخل القرية ، ثم تسلق قسم منهم السطوح ، وأحضروا معهم ما عندهم من أسلحة وقنابل يدوية ومفرقعات .

وكانت أول فرقة من الفرنسيين هاجمت طبلبة فرقة الكوماندوس البحرى التى نزلت من الباخرة (إيلان Elan) فى ميناء سوسة ، آتية ليلا من بنزرت . فبعد أن خرقت القافلة العسكرية الفرنسية المؤلفة من ذلك الكوماندوس ومن قوات كبرى من الجندرمة مصحوبة بالدبابات والسيارات المصفحة مدينة المكنين فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، توجهت

نحو طبلبة وشرعت تدخلها ، وفى مقدمتها بعض الدبابات والسيارات المصفحة وكذلك فى مؤخرتها . وكان أهل طبلبة صامتين هادئين على استعداد تام للهجوم . وقد أفرغوا الشوارع كلها وبعد أن تورطت القافلة وسط المدينة ، هاجمها الكمين خارج القرية فكسروا بعض « اللوريات » التى سدت الطريق ، وأخذ التونسيون حالا يرمون قنابلهم ومفرقعاتهم ويطلقون نيران أسلحتهم من السطوح ، ونزلت قنبلة كبيرة على دبابة فكسرتها وقتلت من فيها ووقعت أخرى على « لورى » ففرقعته وقتلت جميع من فيه من عساكر . وكثر الموتى والجرحى من الفرنسيين وتحمس الوطنيون ، واعتلى منهم التشهد والتكبير ، وتقدمت بطلة طبلبة الشهيدة أم التيجانى بن سالم نحو ابنها حاملة بندقية ، وقالت له « إما أن تخرج للجهاد ، وأما أن أخرج بنفسى » ولم تمهله ليجيب ، بل أسرعت نحو محل المعركة ، وأخذت مكانها من القتال ، وجاهدت إلى أن استشهدت . وكان بقية نسوة القرية يشجعن الوطنيين ، ويعنهم ، ويمددنهن بالذخيرة وهن يولولن ويزغردن . وسقطت شهيدة أخرى محبوبة بنت صندل وهى تعين المجاهدين . وقد التقط أحد الجنود الفرنسيين قنبله يدوية سقطت على اللورى الذى كان به وأرجعها إلى سطح البيت القريب منه ، فجرح بعض المجاهدين . وأخيراً تغلب أشبال طبلبة وسجلوا انتصارا باهرا على المهاجمين الذين فر منهم بأرواحهم من بقى حيا حاملين معهم قتلاهم وجرحاهم . وهكذا تحررت المدينة من الأجنبى . وعند انهزامهم صادفوا شيخا مسنا تجاوز الثمانين من عمره — عمار بن عبد السلام بيوض — فاردوه قتيلا .

وقد أجرى الوطنيون بحثا دقيقا بمستشفى سوسة حيث نقلت الجثث والجرحى الفرنسيون فوجدوا أن القتلى يفوقون الثلاثين ، وجرح جميع رجال القافلة ما عدا اثنى عشر فقط خرجوا منها سالمين . أما شهداؤنا الأبطال فهم أحمد التركى — عثمان صندل — شبيل بن محمد نويره — محمد ابن عبد القادر المستيرى .

ومن الغد — ٢٥ يناير — شيعت المدينة كلها شهداءها فى موكب رهيب . وبينما كانوا مجتمعين فى المقبرة لدفنهم ، وإذا بقوات فرنسية هائلة تتقدم نحو القرية فى الساعة الثالثة بعد الظهر . فلما وجدوها خاوية ، مالوا

نحو المقبرة فطوقوها ، وجاءت تلك القوات فى أكثر من ستين « لورى » محملة بالعساكر وهي مؤلفة من الكوماندوس المهزوم ، وكوماندوس بحرى آخر أتى من مدينة صفاقس ، وفرقتين كاملتين من الجنود مصحوبتين بكوكبة من الحرس المتنقل ، مع عدد من الدبابات والسيارات المصفحة والمدافع من عيار ٧٥ . وكانت الباخرة الحربية « إيلان » تحرس المياه البحرية أمام طبلبة . وكان الوطنيون عزلا من السلاح ، ولما طلب منهم ضابط فرنسى أن يدلوه على قادة الحركة الوطنية بالمدينة أجمع التونسيون على أن هؤلاء القادة قد غادروا المدينة كلهم وسهلوا عليهم الفرار بالفعل .

وقد عم الغضب الشعب التونسى بأسره ، ولم يقتصر على جهات معينة ، وساد الاضطراب والهياج القطر التونسى كله . وكانت المظاهرات الشعبية الصاخبة التى تعد كل واحدة منها عشرات الآلاف تسير فى شوارع صفاقس وقفصة والكاف وباجة ونفطة وتوزر وقابس ومدنين وجرجيس ، كما سارت فى شوارع تونس وبنزرت وسوسة والقيروان . وكان الإضراب العام يشمل جميع مدن القطر وقراها . كما كان الاعتداء المسلح الفرنسى عاماً شاملا فى البلاد . وكانت الحرب التى لم تتجاسر فرنسا على تسميتها باسمها الحقيقى تجتاح تونس كلها .

قطع المواصلات :

لما رأى الوطنيون التونسيون تدفق القوات الفرنسية من الجزائر ومن فرنسا نفسها وسرعة تنقلها داخل البلاد ، قرروا القيام بقطع المواصلات بأنواعها لتعطيل تلك القوات . فقطعوا أسلاك التليفون فى الدخلة وجهة الكاف وجهة القيروان وجهة الساحل وصفاقس وجهة قابس والجنوب . بل قطعوها بين كل قرية وقرية وبين كل مدينة ومدينة حتى صعب على السلطات الفرنسية الاتصال السريع وغمضت الحوادث . وأصبحت البلاغات الرسمية التى تصدرها الإقامة العامة تناقض ما تقوله إذاعات فرنسا ، ووكالة (فرانس بريس) . وقطع الوطنيون خط التليفون المدفون تحت الأرض الرابط بين تونس وفرنسا .

ثم وجهوا ضرباتهم إلى السكك الحديدية والجسور والطرقات . ففى

ليلة ٢٢ يناير قلع الوطنيون — قرب مدينة مساكن — قسما كبيراً من السكة الحديدية ، فخرج قطار للبضائع عن القضبان وانقلبت عرباته وتعطلت المواصلات بين سوسة والجنوب .

وفى ليلة الخميس ٢٤ يناير على الساعة الثانية والأربعين دقيقة خرج قطار عن السكة الحديدية الممتدة بين تونس والجزائر فى جهة (دبيبان) لأن الوطنيين حطموا قضبان السكة وأقلعوها على طول خمسة عشر متراً ، فانقلبت القاطرة والعربات التى كانت تجرها وعددها اثنا عشر عربة مشحونة بمختلف البضائع ومات عامل فرنسى من جراء الحادث وتقدر الخسائر بأكثر من مائه مليون فرنك .

وفى نفس الساعة خرج قطار آخر عن السكك الحديدية بالقرب من « المنوبية » فى ضواحى تونس ، فانقلبت القاطرة وعرباتها الخمس عشرة بسبب قطع الوطنيين للسكة الحديد . وكانت الأضرار المادية فادحة .

وقد انقلبت أيضاً القاطرة التى تفتح الطريق إلى « الديزل » بعد خروجها من صفاقس .

وفى فبراير قطعت سكة الحديد بين صفاقس وقابس قرب المحرص وانقلبت القاطرة وثلاثون عربة . وكان حادثاً مريعاً واختلطت فيه البضائع بالحديد والخشب وتدمرت السكة على طول كيلو متر واحد .

وفى شهر فبراير أيضاً نسف الوطنيون محطة صفاقس الكبرى وفجروا فيها القنابل فتقطعت السكة الحديدية وتحطم مركز تحوير القطارات وتهدمت خزانة الماء .

ونسفت أيضاً محطة قابس الكبرى عند دخول القطار إليها وكان حادثاً مهولا دمر المحطة بما فيها والقطار نفسه ومات فيه عدد من الناس .

وشرع الوطنيون أيضاً فى نسف الجسور فى جميع أنحاء المملكة فمنها ما خرب تماماً ومنها ما أصبح غير صالح للمرور ومنها ما لحق به أضرار .

الاعتداء المسلح وأثره فى العلاقات التونسية الفرنسية :

إن أول ما يتبادر إلى الذهن السؤال عن المسئول الحقيقى فى تلك

الحوادث كلها وهل هناك مسئول أم مسئولون ؟ فمن أصدر الأمر إلى المقيم العام فى استخدام العنف وجميع أساليب القمع والقتل وإراقة الدماء . من أراد الإعتداء المسلح على الشعب التونسى الأعزل خاصة وأن الوزارة الفرنسية كانت مستقيلة فى ذلك الحين . وقد تبين فيما بعد أن (موريس شومان (Maurice Schumann)) نائب وزير الخارجية الفرنسية قد عجل بإرسال برقية مفصلة إلى (دى هوتكلوك) المقيم العام الفرنسى بتونس ليلة الثلاثاء ١٥ يناير . ولم يستشر فيها الوزير المسئول حتى لا تفسد عليه مؤامرته التى دبرها باتفاق مع رؤساء الجالية الفرنسية بتونس . وينبغى ألا ننسى أنه ناصب العداء للتونسيين وكان العامل الفعال الذى أملى على الحكومة الفرنسية نفسها مذكرة ١٥ ديسمبر التى قطعت أثرها المفاوضات بين تونس وفرنسا . ومن الملاحظ أيضاً أن أمره للمقيم العام قد سبق جميع الحوادث وكان السبب الرئيسى لها . وأن جريدة « ليموند » تحمله تلك المسئولية إذ قالت فى عددها الصادر فى ١٩٥٢/١/٢٠ ما يلى :

ومن الناحية الفرنسية فقد صدرت تعليمات فيها شىء من الدقة إلى المقيم العام ، من غير شك فى غضون ليلة الثلاثاء وباتفاق عام بين الوزراء الأصليين الذين وصلت إلى علمهم تليفونياً وقد عرضت البرقية التى حررت بوزارة الخارجية على المسيو بليفن وكوى ولانيال وبيدو وإدجار فور الذى لم يتسلم بعد مقاليد الأمور . فأرجع المسألة إلى كوى ، وقد وقع أعلام رئيس الجمهورية وأدخلت عليها تحقيقات طفيفة خاصة بطلب من رئيس الدولة وأخذ موريس شومان على عاتقه قبولها .

ووزير الخارجية هو المسئول عن سياسة فرنسا بتونس وهو معروف بميله إلى الوفاق ولكنه كثير العمل . وتعدل إدارته أقواله وأوامره بنوع من الدقة .

واهتز الرأى العام الفرنسى ، واشتغل بحوادث تونس واهتم بها اهتماماً كبيراً ، وثارت بعض الصحف على موريس شومان وأعماله التى لا توصف . فكتبت جريدة (فران تيرور — Franc-Tireur) الفرنسية بتاريخ ١٩٥٢/١/١٩ :

إن الإعتداء الظاهر بتونس يؤيد تأييداً جلياً قوياً شكوى الحكومة التونسية .

حكومة مستقيلة وحكومة لم تشكل ؟ قرارات هامة توجه سياسة فرنسا بتونس ؟ من المسئول عنها ليس (دى هو تكلوك) وهو شخصية ثانوية وضعته الصدف فى تنقلات السفراء على رأس الإقامة العامة ؟

وقع التأكيد أن المسئول هو موريس شومان المستقيل لأنه يبغض الحبيب بورقيبه على دعواه .

وهو الذى سعى فى الخلط والخلبطة فأمر باعتقال الشيوعيين :

« مناورة صبيانية ومهزلة لم تنطل على أحد . . . الاضطهادات وسفك الدماء ايقافات من غير حق .. فهى طريقة غريبة تذكرنا بفيشى والألمان لتعليم « المحمية » دروس الديمقراطية » ! .

أما المقيم العام بتونس فانه أصبح كالريشة فى مهب الرياح وسط تلك العاصفة القوية . فأخذ فى أول الأمر يقوم بمناورات صبيانية ، فأصدر أمره للبوليس الفرنسى بأن يلقى القبض على قادة الحزب الحر الدستورى وعلى القادة الشيوعيين فى آن واحد . فاعتقل لذلك السبب يوم ١٩٥٢/١/١٨ موريس نيزار ومحمد جراد أمينا الحزب الشيوعى وخميس الكعبى عضو هيئته العليا وبلعيش الأمين العام للنقابات الشيوعية . وقد قصد بذلك بث الريب ، وإرادة الخلط والتشويه حتى يظن الرأى العام العالمى أن الحركة الوطنية والحركة الشيوعية شىء واحد . وقد نسى فى غفلته أن زعيم الحزب الحر الدستورى الحبيب بورقيبة كان منذ مدة وجيزة فوق أرض الولايات المتحدة الأمريكية ليبث الدعاية لوطنه وأن أمريكا لا تسمح بالدخول إلى بلادها إلا لمن لا تشوبه شائبة من الشيوعية أصلا .

فكانت تلك الحيلة المفضوحة أضحوكة أثارت استهزاء جميع الأوساط .

وكانت الحالة بباريس يسودها نوع من الاضطراب إذ كانت فرنسا من غير حكومة ، وكان (ادجار فور) بصدد تشكيل وزارة جديدة فى جو متأثر تأثراً عميقاً بأحداث تونس .

وقد اجتمع نواب الحزب الاشتراكى الفرنسى (بادجار فور) وبينوا

له قلقهم ، وشرحوا وجهة نظرهم وقالوا له : « ان الاجراءات التى اتخذت بتونس تناقض مقدمة الدستور الفرنسى وتقيم الدليل على جهل مطبق بالحقائق والواقع التونسى . فينبغى أن يقوم الجانبان الفرنسى والتونسى بجميع ما يلزم لتهدئة الجو حالا ليتمكنا من فتح محادثات بروح ملؤها التفاهم » .

وقد تحدث رئيس الحكومة الجديد (ادجار فور) عن تونس فى تصريحه الرسمى أمام البرلمان الفرنسى فقال :

« ولكن فيما يتعلق بتونس فأقول إن رغبات ذلك الشعب لا تناقض رغائبنا ، وأننى سأبقى وفياً لفكرة الإصلاح الذى شرعنا فيه بعد . فلن ترجعنى عن طريق المناورات ولا المغالاة » .

ومن الملاحظ أن الغموض التام يشمل تلك العبارات التى لا تدل فى غموضها على نوع الإصلاحات ولا جوهرها ولا مداها . أما رغائب تونس فى تلك الآونة فهى معروفة واضحة ارجاع السلطان إلى أيدى التونسيين . فما قيمة هذا التصريح إذن ، أهى مراوغة جديدة من الحكومة الفرنسية أم هو ذر الرماد فى العيون ، أم يكون ادجار فور صادقا فى وعوده ؟ ومن الجلى الواضح أنه عاجز عن تطبيق رأيه لأن الأحزاب التى أيدت حكومته مختلفة فى القضية التونسية ، وآراؤها متناقضة أصلا فيها . فالأزمة ستبقى إذن كما كانت . ولم يمنع ذلك المقيم العام من طلب المثول أمام الملك . وجرت المقابلة بينهما يوم ٢٤ يناير وألح المقيم أثناءها على وجوب استئناف المفاوضات اعتماداً على تصريح رئيس وزراء فرنسا بشرط سحب الشكوى التونسية من هيئة الأمم ، وارجاع الوفد الوزارى التونسى إلى تونس . فرفض الملك ذلك رفضاً باتاً ، وأصر على موقفه قائلا : إن الحكومة الفرنسية لم تسأله رأيه عند ما قامت باعمال القمع ، وأن فرنسا لو كانت لها نية إصلاح حقيقة لمنحت تونس رغائبها . فتسقط الشكوى بطبيعتها . وحاول المقيم إذ ذاك شرح تصريحات شفهية لرئيس الوزارة الفرنسية أمام البرلمان جازماً أن فرنسا تريد منح الاستقلال الداخلى لتونس ، وقال المقيم إنى أريد أن أبين مدى هذا التصريح لما فيه من معان بين الأسطر . فأجاب الملك حرفياً « نحن لم نسلم مما هو فوق الأسطر فما بالك بما تحتها »

وتوجه إلى وزيره قائلا : « لا تكفينا التصريحات والكلام والألفاظ ، إنا نريد الأعمال فقدموا لنا برنامجاً حقيقياً » .

فلما تعذر على المقيم العام الجديد تطبيق خطته العدوانية رغم خروجه عن اللياقة واستخدامه القوة . استعان بالحكومة الفرنسية التى خاطبت جلالة الملك رأساً برسالة لم تتراجع فيها عن مذكرة ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ مظهرة إصرارها على متابعة سياستها الاستعمارية :

مذكرة الحكومة الفرنسية إلى جلالة الباى

بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٥٢

« ترى الحكومة الفرنسية بعد زيارة المقيم العام الفرنسى لجلالة باى تونس واستجابة للرغبة التى أعرب عنها جلالته ، أن توضح من جديد الإتجاه العام لسياستها إزاء تونس والنتائج التى تعتقد أنه يجب أن تستنتجها من هذه السياسة فى الوقت الحاضر .

« إن الحكومة الفرنسية تتحمل بمقتضى المعاهدات المعقودة مع تونس المسئولية الكاملة عن المحافظة على الأمن العام فى هذه البلاد . ولم تغفل هذه الحكومة إظهار تقديرها بحق لما قام به جلالة الباى من الاعراب عن موافقته التامة على البيان الذى أذاعه المقيم العام مناشداً الشعب التونسى الإخلاد إلى الهدوء والسكينة . وستقوم حكومة الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بها ولصيانة المصالح المشتركة لجميع سكان تونس بواجبها دون تهاون ولا إهمال .

وإن جلالة الباى ليعلم فضلا عن ذلك أن الحكومة الفرنسية تهتم دائماً بأن تكفل بالاتفاق التام مع جلالته حركة التطور الديمقراطى فى تونس . ولقد أدلى رئيس الوزارة الفرنسية ببيان أثناء المناقشة التى دارت فى مجلس النواب فى ٢٢ يناير الماضى أوضح فيه رأى الحكومة الفرنسية مؤكداً السيادة التى يتمتع بها جلالة الباى . وعنى رئيس الوزراء بإزالة سوء التفاهم الذى نجم عن تفسير المذكرة المؤرخة ١٥ ديسمبر وتلا التصريح الذى أفضى به وزير الخارجية فى ٢٠ ديسمبر أمام مجلس الجمهورية حيث قال : « لقد

أخذ علينا أننا أشرنا للمرة الأولى فى النص الرسمى إلى مسالة السيادة المشتركة ولكننا فى الحقيقة لم نذكر هذه الكلمة بل لم نشر إليها أية إشارة » .

أما فيما يتعلق بالاصلاحات الخاصة بالمجالس البلدية والتشريعية والادارية فسوف تقوم بدراستها لجنة مختلطة بمجرد استئناف المحادثات بين البلدين . ولكى تتمكن هذه اللجنة من الشروع فى عملها دون تأخير وأداء مهمتها على أحسن وجه وفى أقرب وقت مستطاع يجب أن تتألف من شخصيات غير مشغولة بالأعمال الادارية والحكومية .

« ومن الواضح أن مثل هذه المباحثات لا يمكن اجراؤها ما لم تسحب تونس الشكوى التى قدمت إلى الأمم المتحدة ضد فرنسا وذلك بالرغم من أنه ليس ثمة ما يبرر تقديمها وقبولها وأن الحكومة الفرنسية لترى أن من واجبها فى هذه الحالة أن تذكر جلالة الباى بما سبق أن تقدم به فى هذا الشأن المقيم العام .

« ورغبة فى العمل فوراً على إزالة العقبات التى تحول دون استئناف المحادثات التى توقفت بالرغم من إرادة فرنسا ، ترى الحكومة الفرنسية أنه عليها أن تطلب فى إلحاح الرد على هذه المذكرة فى أقرب وقت . وأن الحكومة الفرنسية ستجد نفسها مضطرة — إذا لم تتلق الرد سريعا — إلى اطلاع الرأى العام على أنها ليست مسئولة عما يترتب على عدم استئناف المحادثات من نتائج خطيرة » .

فأجاب جلالة الملك بمذكرة فند فيها أقوال الحكومة الفرنسية بإيضاح ، وصرح بتضامنه الكامل مع شعبه الجريح :

رد جلالة الباى

بتاريخ ٥ فبراير ١٩٥٢

« اطلع جلالة الباى على المذكرة الفرنسية التى بعث بها إلى جلالته المقيم العام الفرنسى فى تونس يوم ٣٠ يناير . وقد سجل جلالته الرغبة التى أعرب عنها رئيس الحكومة الفرنسية لإزالة سوء التفاهم الذى نجم عن المذكرة الفرنسية المؤرخة فى ١٥ ديسمبر من العام الماضى والتى أدت إلى قطع

المفاوضات بين تونس وفرنسا . وأن جلالته إذ يسجل ذلك يلاحظ أنه قد اقتصر على الإشارة إلى التصريح الذى أفضى به المسيو روبير شومان وزير الخارجية أمام مجلس الجمهورية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ دون أن يذكر ما يبدد كل شك فيما يتعلق بعدم التوافق بين اشتراك الفرنسيين فى تونس فى الشؤون السياسية للبلاد وبين المبدأ الخاص بوحدة السيادة التى يهمنا توكيدها .

« ولا حاجة إلى القول بأنه ستتخذ — صوناً لهذه السيادة على أكمل وجه — التدابير الكفيلة بحفظ المصالح العليا لفرنسا ومصالح الرعايا الفرنسيين فى تونس » .

« أما فيما يتعلق بالنقط الأخرى التى أشارت إليها المذكرة سالفة الذكر والتى لم تخرج عن أنها كررت المطالب التى جاءت فى مذكرة سابقة فقد جاء الرد عليها فى خطاب أرسل بتاريخ ١٧ يناير ويحسن الرجوع إليه .

« ولقد تأثر جلالة الباى تأثراً عميقاً لأعمال القمع الصارمة التى تجرى الآن والتى ألحقت أضراراً خطيرة بسلامة أفراد الشعب وممتلكاتهم كما أدت إلى المساس بسيادة الدولة وقد أحاطت الحكومة التونسية المقيم العام الفرنسى علماً ببعض هذه المخالفات .

« وأن جلالة الباى الذى يهتم قدر اهتمام الحكومة الفرنسية بالمحافظة على الأمن والنظام لا يسعه إلا أن يسجل أن الحالة لا تتطلب الإسراف فى استخدام هذه القوات الكبيرة .

« ويخلص مما تقدم أنه لكى تستأنف المفاوضات فى حرية وعلى وجه مثمر كما يرجو جلالة الباى والحكومة الفرنسية ، على الحكومة الفرنسية أن تحدد موقفها بوضوح إزاء المبادىء التى يجب أن تتخذ قاعدة لتنظيم الإدارة التنفيذية والهيئة التشريعية فى تونس على صورة تحقق الحكم الذاتى السليم وتهيىء جواً مشبعاً بالثقة التى لا يمكن توفيرها إلا بإنهاء حالة الطوارىء والنظام الشاذ الذى فرض على تونس منذ بضعة أسابيع » .

وكان موقف المقيم فى ذلك الحين عجيباً غريباً مدعاة للضحك إذ أصبح جلالة الملك يرفض كل اتصال مباشر معه يحيله على وزيره الأول . والمقيم

من جهته يرفض مقابلة الوزير الأول التونسى بدعوى أنه غير مخلص لفرنسا وقد طلب من الملك مراراً إقالته . وكل مرة يجدد الملك ثقته فيه . وإذا بالمقيم يلجأ إلى خرق المعاهدات ويثير اهتماماً كبيراً فى الأوساط التونسية والفرنسية فيتصل مباشرة بولي العهد عز الدين باى ليهيء خلع محمد الأمين بعد أن هدده تهديدات متوالية ، ويتآمر مع الصحافة الاستعمارية لنشر تلك التهديدات الصريحة .

ولما بلغت تلك الحوادث كلها إلى رئيس البعثة الوزارية لدى هيئة الأمم أفضى بالتصريح التالى للصحافة فى ١٩٥٢/١/١٩ :

« بلغنى فى هذا الصباح أن السلطات الفرنسية اعتقلت الاستاذ الحبيب بورقيبة والاستاذ المنجى سليم وعدداً من النواب الدستوريين الذين أتوا مدينة تونس للمشاركة فى مؤتمر الحزب .

« وقد ازدحمت بتونس اليوم قوات فرنسية مسلحة خارقة للعادة ، واحتلت المدينة عسكريا وضبطت حركة المرور ضبطا شديداً وقطعت مدينة حمام الانف حيث يوجد قصر جلالة الباى عن بقية المملكة ، وطوقت القصر نفسه . . .

« أما تأثير هذه الاجراءات على حزبنا فلا يمكن أن تشغل بالنا إذ تكررت التجربة مرات فى محاولة القضاء على حركتنا القومية بطرق الاضطهاد والعنف وخرج منها كفاحنا الوطنى أقوى وأشد فى سبيل تحرير بلادنا . وقد أصبح ذلك الهدف إيمانا عم الشعب التونسى بأسره .

وإنا لواثقون الوثوق التام فى مصير وطننا وفى الطريق الذى اخترناه لتحقيق رغائبه القومية ، فان التجاءنا إلى هيئة الأمم المتحدة وسيلة يؤيدها العالم بأسره .

« وإن كان أنصار سياسة السوء بتونس المتمثلون فى قادة قسم من الجالية الفرنسية يؤملون من وراء سياسة يملونها إملاء ، ويفرضونها على حكومتهم فى القضاء على تيار الشعب التونسى الجارف واندفاعه نحو أعلى مصير فانهم سيرون رأى العين — بعد فوات الأوان — أن عملهم سيضر بمصالح فرنسا وبمصالحهم أيضاً بتونس » .

وشرع كثير من الدول والشعوب تؤيد تونس وتشهر بالعدوان الفرنسى . فقد نشرت جريدة « مساجيرو دى روما » الايطالية وهى جريدة « دى جاسبيرى » رئيس الحكومة ولسانه مقالا بتاريخ ١٤ يناير ١٩٥٢ جاء فيه :

« لو أجلى الفرنسيون اليوم قواتهم عن تونس كلها أو جزئياً فلا شك فى أن بنزرت لن تخلى ولكنها تجذب أنظار الانجليز والأميركان الذين يفتشون بلهفة عن قواعد حربية فى البحر الأبيض المتوسط بحيث يشهد بالبراعة للوطنيين التونسيين إذ تمكنوا من جلب الاهتمام الانجلو أميركى المزدوج بقضيتهم القومية . بأن وعدوهم باستخدام الاستحكامات القوية الموجودة ببنزرت . . .

« وإن التقاليد الحرة الايطالية والعلاقات الطيبة فى حسن الجوار بين الايطاليين والاهالى يوعز لنا أن ننظر بعطف إلى رغائب التونسيين مع إبداء النصح لهم بالحذر والاعتدال والثقة فى تعقل حكومة باريس وفى التطور للساعة التاريخية الراهنة » .

وثارت ثائرة الفرنسيين الأحرار أنفسهم فعقدوا الاجتماعات وقاموا بحملات صحفية مستمرة لفائدة شعب تونس نقتطف مما نشر فى ذلك الصدد مقالا افتتاحياً نشرته مجلة « العصور الحديثة » "Les Temps Nouveaux" عالجت فيه القضية التونسية فى عددها الصادر فى شهر مارس ١٩٥٢ جاء فيه :

« ليست هذه المرة الأولى التى تقطع فيها الوعود للتونسيين وليست هى المرة الأولى التى ينفد فيها صبر التونسيين ، فيتحول استياؤهم إلى مظاهرات شعبية . وقد قوبلت هذه المظاهرات بالقمع وبوعود أخرى .

« وليست هى المرة الأولى التى يتهم فيها الزعيم بورقيبة بأنه يعمل لحساب الأجانب ، فبالأمس أتهم بأنه يعمل لحساب الايطاليين غير أنه لم توجد وثيقة تثبت الاتهام ثم ألصقت تهمة أخرى بالوطنيين التونسيين فقيل إنهم يعملون لمصلحة الدعاية الشيوعية . ثم قيل إنهم يأتمرون بأوامر الجامعة العربية . وقد خفت وطأة الاتهامات بعد ذلك لأنه لم يوجد ما يثبتها ويؤكدها .

« ونرى من جهة أخرى أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة كانت ترى مسئوليتها حيال القضية التونسية تتمثل فى عدم وقوع حوادث وعدم قيام مشاكل ، بيد أن الزعم بضرورة الحضور الفرنسى قد اتخذ لتبرير الحيف ، وتفسير المعاهدات تفسيراً أنانياً ومعنى ذلك عدم البحث عن علاج للحالة ، وهكذا تمت اللعبة وهى لعبة المعمرين والذين يؤيدونهم فى فرنسا وهم يجدون فى ذلك التأييد فائدتهم ولا شك . ولكنهم بعملهم هذا يقترفون جرما لأن الرأى العام فى فرنسا يصبح مسئولا وضحية لهذا الختل .

ولطالما استمعنا إلى كلمة تقول « إننا لن نستمر وإنما نبنى صرح الاتحاد الفرنسى » وهى كلمة ضخمة ولكنها تخفى عكس ما تظهر .

ونحن نكذب عندما نقول إن التونسيين رفضوا التجربة الحاسمة . وإنما الرفض كان صادراً عن الفرنسيين عندما قرروا الانتقال من الوعود إلى الاصلاحات ولكنها كانت التجربة لأن الاصـــلاحات لم تتم حسب الوعود .

وقد لخص زعيم الحركة الوطنية بتونس الحبيب بورقيبة الحالة وماتنطوى عليه من أخطار فى مقال نشرته مجلة « العصور الحديثة » الفرنسية بعث إليها به من منفاه هذا نصه :

« إذا كانت التجربة التونسية قد انتهت بعد عشرين شهراً انقضت كلها فى الجهود المتحمسة إلى نهاية أليمة تحف بها الدماء فذلك لأن فرنسا لم ترد أن تفهم مطالب البلاد التونسية ولا ما يمكن أن تحققه هذه البلاد فى نطاق السلم والصداقة .

« إن ما يطالب به الشعب التونسى ليس هو هذه الاصلاحات الجزئية فى نطاق البلديات والوظيفة العمومية مع الاحتفاظ بسياسة إبقاء ماكان على ماكان ، ولكن ما يطالب به الشعب إنما هو استرجاع سيادته السليبة أى المقاطعة التامة مع النظام الحالى .

« إن هذه السيادة قد بترت وذهبت أشلاء بفعل معاهدة عتيقة ترجع إلى سبعين سنة خلت وكانت قد فرضت على البلاد فرضاً بواسطة القوة

المسلحة وتبعها فيما بعد غزو هائل احتل البلاد من أطرافها بثلاثة جيوش جرارة يصحبها جميعاً تهديد وإنذار لم يترك لجلالة الباى المحاصر فى قصره إلا ساعات معدودات ليقرر موقفه من الأمر المقضى .

« إلا أن هذا البتر الذى حدث للسيادة التونسية بالقوة فى غضون القرن الماضى لم يكن هو كل شىء ، بل إنه استتبع فيما بعد أيضاً بالقضاء النهائى الذى أنزله المقيم العام على ما تبقى من هذه السيادة . ولذلك بالرغم من أن اختصاصات هذا المقيم لا تجيزله — وفقا للمعاهدة نفسها — أن يتعدى كونه واسطة للعلاقات القائمة بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية فيما يتعلق بالشؤون التى تهم البلدين (المادة ٥) » .

« أما اليوم فإن المقيم — بصورة عملية — هو السيد المطلق فى أمره ونهيه بالبلاد التونسية . فالقوانين لاتتخذ صبغتها الشرعية إلا إذا حظيت بموافقته ، وهو الذى يراقب جميع الأجهزة الإدارية بالبلاد التونسية ، والشرطة والجندرمة تابعة له ، وكذلك القوات المسلحة بالبلاد . أما الوزراء التونسيون فليس لهم أى نفوذ ، ولا حق لهم فى اتخاذ أية قرارات كانت وهذه الوضعية الثقيلة على التونسيين فى عقر دارهم والتى لايستطيعون تحملها هى التى نهض الشعب بقيادة الحزب الدستورى لمحاربتها منذ ثلاثين سنة ، وهدفه هو تحطيم هذا النظام الإرهابى .

« وقد كانت الوعود التى قطعها روبير شومان سنة ١٩٥٠ ، وأكدها بيريه المقيم العام فى ١٣ يونيه من نفس السنة قد ظهرت لنا بأنها تعبر عن إرادة الحكومة الفرنسية فى إرجاع السيادة المنهوبة إلى ذويها التونسيين ، والتى كانت معاهدة باردو نفسها قد نصت بصراحة على أنها من مميزات رئيس البلاد الأعلى . وأنها — هذه الوعود — ستكون الخطوة الأولى فى طريق استبدال معاهدة ١٨٨١ الاستعمارية التى فقدت قيمتها ولم تعد تتماشى مع الزمن الحاضر ، بمعاهدة أخرى قائمة على الصداقة والعلاقات الطيبة التى تحفظ لفرنسا جميع الحقوق المشروعة ، وتجعل من الممكن وجود تعاون حر بين شعبينا فى جميع الميادين الضرورية التى لا بد فيها من تعاون متبادل بالنسبة لفرنسا وتونس معاً .

« ولكن المؤسف أنه ماكادت المفاوضات تخطو خطوتها الأولى حتى

أخذت تحف بها تهديدات أغلبية الممثلين الفرنسيين ، وما لبثت أن انتهت إلى مذكرة ١٥ ديسمبر التى أوصدت فى وجه التونسيين جميع أبواب التفاهم مع الفرنسيين من أجل التحرير الوطنى ؛ وذلك لما جاء فيها من إقرار يحمل طابع « النهائية » للعلاقات التى تربط تونس بفرنسا ، وجعلت الجالية الفرنسية المستوطنة بالبلاد التونسية هى صاحبة الطول والحول فى البلاد على حساب الشعب ، مما يخالف جميع مبادى القوانين الدولية .

ولكن الاعتدال الذى ظهر به الحزب الحر الدستورى فيما أبداه من ثقة بالوعود المقطوعة له باسم فرنسا ، قد مكن من اماطة النقاب عما يخفيه الاستعماريون فى الحكومة الفرنسية من نوايا ومقاصد جعلت الغضب يبلغ عند الشعب أقصى حدوده ، لأنه لم يعد يطيق التصور بأنه سيظل عبدا رقيقا إلى الأبد فى حين أن غيره من الشعوب ومن بينها شعوب تجاوره فى حدوده قد أصبحت تتمتع بسيادتها واستقلالها .

وهكذا حدثت القطيعة العنيفة ، وتبعتها ردود فعل أعنف وأشد سالت فيها الدماء وسقطت فيها الضحايا ، وهو ما كنا منذ سنتين نحاول جهدنا أن نحذر منه الحكومة الفرنسية ولكن عبثا . ومما يؤسف له حقا أن بعض المسئولين الفرنسيين الذين يظنون أنفسهم متشبعين اطلاعا على الأمور فى البلاد التونسية أصبحوا يعتقدون ، بل ويصرحون علنا أن التونسيين سيضطربون ويتحركون ويحاولون المشاغبة ، ولكنهم لن يلبثوا أن يهدئوا من أعصابهم ويستكينوا من جديد . لقد كان هذا الظن قابلا لأن يكون معقولا لو جاء فى القرن الماضى ولكنه عندما يجىء فى سنة ١٩٥٢ فهو مضحك .

إن الشعب التونسى قد أصبح مستعدا لتقبل جميع التضحيات لكى يبرهن للعالم على أنه نضج النضج اللازم الذى يؤهله للحرية التى يطالب بها . إن الشعب قد صمم على دفع الثمن لهذه الحرية وهو مستعد للكفاح من أجلها طوال ما تتطلبه من وقت .

وهذا ما جعل الحكومة التونسية التى استنفدت جميع جهودها فى التفاهم المباشر قد تحولت — لكى تتجنب ما هو أنكى وأضر — إلى أكبر مؤسسة دولية تطلب منها التوسط الودى فى النزاع القائم بينها وبين

الحكومة الفرنسية ، ولا تزال الفرصة سانحة أمام الحكومة الفرنسية لتعود إلى المفاوضات ولكن على نفس القواعد والأسس وهى الاستقلال الداخلى .

على أن بلاغ الحكومة الفرنسية المؤرخ فى ٣٠ ديسمبر قد جاء يحمل شوطا تعتبره لا بد منه قبل الشروع فى أى تفاهم وهذا الشرط ينص على ما يلى : « إن الحكومة الفرنسية مخول لها بحكم المعاهدات المعقودة مع البلاد التونسية مسئولية حفظ الأمن العام » . وهذا تفسير مسرف وبعيد عما يقصده البند الثانى من معاهدة باردو والذى يقول صراحة ما يلى : « من أجل تقديم التسهيلات اللازمة لحكومة الجمهورية الفرنسية فى مهمة القيام بالاجراءات التى تمكنها من أداء مهمتها المتفق عليها من الدوائر العليا للطرفين والقاضية بمنع تجديد الاضطرابات والفوضى التى حدثت أخيراً فى الحدود الفاصلة بين الدولتين ، فان جلالة الباى يصادق على أن تحتل القوات العسكرية الفرنسية النقط التى تعتبرها ضرورية الاحتلال من أجل إعادة الأمن إلى نصابه فى الحدود والسواحل ، وهذا الاحتلال ينتهى عندما تتفق السلطات العسكرية الفرنسية والتونسية على الاعتراف بأن الإدارة المحلية قد أصبحت آمنة ومضمونة .

إن هذا النص إذن يتعلق باحتلال مؤقت لبعض النقط الاستراتيجية فى البلاد لكى تتمكن السلطات العسكرية من إعادة الأمن إلى نصابه فى الحدود والسواحل ، وبين هذا الذى ورد فى المعاهدة وبين كل ما جرى بعد ذلك من القضاء على كل سلطة عسكرية وتسريح جنودها واسناد كل السلطات التى تتمتع بها الحكومة التونسية إلى المقيم العام والمراقبين المدنيين فى حفظ الأمن بالبلاد — توجد هوة سحيقة حفرتها فرنسا . وهو خزى لا يمكن أن يقبل .

ولهذا يجب أن يكون الاستقلال الداخلى للبلاد التونسية لا فى حكومة منسجمة فقط وهو الأمر الذى يحفظ مبدأ عدم وجود أية سيادة أخرى غير السيادة التونسية — ولكن أيضا فى ارجاع الامتيازات المخصصة لكل دولة تتمتع بالسيادة إلى هذه الحكومة . وأول هذه الامتيازات مسئولية حفظ النظام والأمن فى البلاد . فان كانت فرنسا عازمة حقا على

الاعتراف بهذا الحق والقيام بنقل السيادة التى يتضمنها هذا الاعتراف لم يبق لها تعيين تاريخ معقول لا يمكن أن يتجاوز ٣١ ديسمبر من السنة الجارية لتحقيق هذا النقل بصورة كاملة وفعلية .

وهذا يمكن للحوار أن يستأنف بهذا الشرط إذا أريد له النجاح . كذلك يمكن للصداقة الفرنسية أن تتجدد قوتها وتحظى بموافقة طبقات الشعب التونسى وتسمح بذلك لظهور تعاون حر بين الشعبين .

لقد طلب منا (ادجار فور) أن نفصح له عن نوايانا وهذا ما تم الآن .

وقد استطرد المسيو فور قائلا إنه إذا كانت نوايانا صادقة لا يوجد ثمة داع لكيلا نبرز هذه الإرادة المشتركة إلى الواقع فان اخلاصنا لا تشوبه شائبة . ولكن اخلاص فرنسا هو الذى ظل غامضا دائما .

هذا فى حين أن المماطلة والغموض والتحايل المفضوح عمرها قصير جداً ولا نتيجة لها غير إثارة الشكوك والحذر وتوتر الأزمة التى لا تزال فى بدايتها .

« إن الوقت قد حان إذن بالنسبة لفرنسا لكى تراجع كل سياستها تجاه تونس ولكى تختار بين سياسة المناهضة التى لا يمكن أن تجر إلا الويل والكوارث وبين سياسة التفاهم والرشد القائمة على الاحتفاظ بوجودها لا فى ميدان الوظيف والحكم المباشر والجندرمة واللفيف الأجنبى ولكن بالإخلاص والنزاهة مع حكومة صديقة يساندها شعب صديق .

« إن المستعمرين القاصرى النظر يصرحون بأن استقلالا داخلياً من هذا النوع لا بد أن يؤدى إلى الاستقلال . وهذا صحيح ومن الملائم أن تعالج قضية الاستقلال هذه منذ الآن أن تهيأ لها الحلول الأساسية الجوهرية وتسطر لها الخطوات المحددة ، لأن المسألة ليست فى الاختيار بين الاستقلال للبلاد التونسية وحكمها حكما مباشراً بل فى الاختيار بين أن يكون هذا الاستقلال بقيادة فرنسا وتسييرها حتى يمكن التعاون الحر بين الطرفين والمحافظة على المصالح الأساسية لفرنسا وللعالم الحر ، وهو مالا يزال ممكناً ، بل وتتمناه جماهيرنا الساحقة — وبين استقلال يفتك افتكاكا فى حمأة

الدماء والأحقاد وبمساعدة خارجية قد ترمى بالبلاد التونسية فى أحضان كتلة أخرى ليست من صالح فرنسا فى شىء .

« إن الاستقلال بالنسبة للبلاد التونسية كما هو بالنسبة لجميع الشعوب المضطهدة الفاقدة لحريتها قد أصبح أمراً حتما لا مناص منه . ومن المستحيل على الشعب التونسى وقد بلغ التنظيم والوعى إلى الحد الذى هو فيه والذى ينمو معه ويطرد يوماً بعد يوم أن يستكين للعبودية والرق . ولكن إذا كانت الحكومة الفرنسية المعززة بجبروت جناحها الأيمن تظن أنها تستطيع مناهضة الشعب التونسى بالقوة ، فإنه لا نتيجة لهذا الوهم إلا ماهو أنكى وأضر . لأن استقلال تونس لابد أن يتحقق بالرغم من فرنسا وبالرغم من إرادتها » .

الفظائع

الفظـــائع

تدبير الفظـائع

ملأ الفرنسيون الدنيا صراخاً وطبقوها دعاية ضد الألمان النازيين خلال الحرب العالمية الثانية وفضحوا الأعمـال الإجرامية التى ارتـكبت مدة الاحتلال الألمانى لفرنسا ، وأبرزوا للملأ ما وقع فى مدنهم وقراهم وخاصة فى قرية « أورادور » من تقتيل الأبرياء وتعذيبهم والتنكيل بهم .

ولـكنهم بتونس عاملوا عشرات القرى معاملة « أورادور » بل معاملة أشنع وأفظع . وظنوا أن أنين المظلومين لن يسمع فى العالم ، وعويل الأرامل سيكبت ، وصراخ اليتامى سيغط واعتقدوا أن الضعيف المقهور المغلوب لا يؤبه له ولا يلتفت إليه ولا يصغى لشكواه وعلموا أن تونس فى زمرة البلدان المغلوبة على أمرها المحتلة احتلالا قوياً جباراً ، المعدودة فى عرف الدول الـكبرى ملـكا لفرنسا ، فيقول عنها الانجليز كما يقول الأمريكان تونس الفرنسية .

وقد جربت فرنسا ذلك الأسلوب بالجزائر فى عام ١٩٤٥ عند ما قتلت أكثر من أربعين ألف جزائرى — رجالا ونساء وشيوخاً وأطفالا — وقام الجنرال جارباى نفسه بقمع الحركة الوطنية بجزيرة مدغشقر ، وقتل فى تلك الأثناء أكثر من مائة ألف لم تشعر بهم الدنيا ، ولم يعرهم الرأى العام العالمى التفاته ، وأرسـلته الحـكومة الفرنسية إلى تونس بنفس النوايا وليقوم بنفس العمل . فلم تـكن عملية « التطهير » فى جهة الدخلة من باب الصدفة ، بل كانت منظمة تنظيما محكما قد أعدت خطتها من قبل ، وسطر برنامجها فى غير غفلة ولا سهو ، بضمير لا يرحم ، وقلب لا يخفق وفقدان غريب لـكل شعور إنسانى حتى أصبح كل تونسى يتساءل أين المدنية الفرنسية بل أين المدنية البشرية ؟ وأين الرحمة ؟ وأين الانسانية ؟ .

وقد تأثر كثير من الفرنسيين الأحرار الذين يعيشون بتونس عند مشاهدة الحوادث ، فلم يستطيعوا تحمل جوكله رعب وارتجفت أعضاؤهم

من شدة ما رأوا وهول ماشهدوا . وهذا واحد منهم معلم فرنسى صاحب ضمير كتب رسالته إلى مجلة « لوديكاتور L'Educateur » الفرنسية وهو تحت تأثير ما عاين ، والاضطراب بين فى كلامه . فنشرتها تلك المجلة تحت عنوان « تونس تحت النير والاضطهاد » فى عددها الصادر فى شهر مارس ١٩٥٢ جاء فيها :

« تعرف الحقيقة كيف تفتح لنفسها سبيلا لتسمع صوتها رغم حالة الحصار ونحن نقدم اليكم صوت واحد من أعز مشتركينا ، مرب مسالم ، لا هم له إلا إنارة عقول أطفال أفريقيا الشمالية وتثقيفهم :

« أبعث إليك بهذه الأسطر فى هذا الصباح المحزن وفى جو ملؤه الغضب المستعر وبين مصائب متدفقة فى ساعة لم أسمع فيها إلا دوياً مرتبكا من الأصوات ومن الأنين والشهيق المتدفق والبكاء بصوت مرتفع ممزوجاً بدوى المصفحات والطائرات المحلقة فى سماء القرية .

« إنى أعتذر إليك إذا لم أجد الألفاظ اللازمة لأعبر عن الهول المحيط بنا ، ومعذرة أيضاً إذا لم أتعقل فى كلامى .

« كنت قد حضرت بنفسى مأساتين مرجفتين متتاليتين ، وشاهدت خلالها نساء بريئات وأطفالا ورجالا بؤساء يتساقطون ويتخبطون فى دمائهم . وهم جميعاً عزل !

« يقاوم فى هذا البلد هدوء الرجال واطمئنان الأطفال المسرورين والمترنمين حين خروجهم من مدرستهم وضعف النساء القلقات اللاتى ينتظرن أولادهن وينادين رجالهن — قلت تقاوم تلك الجماهير من الناس بجلب الرشاشات والدبابات والمفرقعات اليدوية وحتى بالمدافع .

« انظروا إلى أولئك الشبان المرتدين الثياب البالية وإلى أولئك الفلاحين المسنين المساكين الراجعين من حقولهم حاملين معهم معاولهم أو قائدين أبلهم أو حميرهم الماكثين هناك مطروحين على الأرض فى غدران دمائهم ، وانظروا إلى هذه المرأة التى بقر بطنها ، وهذه الأخرى التى شج منها الرأس ، ثم يتكلم المتكلمون عن السلام !

« لشد ما تمنيت أن أقص عليك تفاصيل هاتين المأساتين المتقدمتين

— من بين كثير من المآسى — غير أنى لم أملك أعصابى من شدة التأثر قد خرجت الآن أمى إذ أنه لم يعثر على أخيها كما فقدت جارة لنا — فى آن واحد — أختها وبعلها . هذه قصة مصير المضطهدين الطالبين بغاية الهدوء إرجاع حقوقهم — هذا ما يتحمله الشعب من هذا المجتمع الاستعمارى .

« لا أدرى هل تصل إليك هذه الرسالة ! إن مرور البريد يكاد يكون منعدماً بجهتنا . أنه ليس من واجبى أن أتناسى ذكر الزميلين التونسيين المنخرطين فى منظمتنا واللذين كنت أنتظر منهما إعانة فعلية لترويج أساليبنا وطرقنا الفنية . لقد اعتقلا وأخذا من فصليهما أول أمس — وقد اعتقل آخرون كثيرون مثلهم — وأعتقد أن موعد اعتقالى قد لايتأخر أيضاً رغم أننا جميعاً لم نرتكب أية مخالفة .

« نعم ، إن وجوهنا لتحمر خجلا وغيظاً نحن الذين شاهدنا حربين وعرفنا السجون والمحتشدات . يجب أن نفضح ، وأنتم معنا ، هذه الحملة الحربية التى تقع بإسم الفرنسيين ، إذن باسمنا جميعاً وبدم أبنائنا وبالأموال التى يحصل عليها الشعب بعرق جبينه » .

ولما ادلهمت الدنيا على الجنرال جارباى ، وافتضحت أعماله ، واستاء الرأى العام العالمى منها ، وثار ضدها الضمير البشرى ، أصدر تكذيباً فنده الفرنسيون أنفسهم فيما بعد . وجاء فى جريدة « ليموند » الباريسية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٥٢ مايلى :

لقد احتج الجنرال جارباى « القائد الأعلى للجيوش بتونس » فى تصريح لمراسل فرانس بريس الخاص ، على الحملة الرامية إلى المس بسمعة الجيش وخلق جو ملؤه الشكوك والريب يريده الدستور الجديد لتنبيه الرأى الدولى لتونس الشهيدة ، قال :

« بعد البحث الذى قامت به السلطة العسكرية المختصة ، فانى أكذب بصفة قاطعة أن الجنود قاموا بقتل الأطفال فى أى قرية من الدخلة أو أى جهة أخرى من القطر التونسى ، عن قصد أو عن غير قصد .

ولم تسجل أى شكوى للمحاكم فى هذا الموضوع من عائلات الأطفال أو من السلطات التونسية . وأنه من اختصاص القضاء الفرنسى بتونس

وحده الذى يبحث شكوى السلطة العسكرية على حملة الأكاذيب التى كان الجيش ضحيتها ، أن يقوم بفحص جثث الأطفال الذين ماتوا بتازركة ، إذا ما رأى مصلحة فى ذلك .

وأضاف الجنرال جارباى قائلا : صحيح أن تونسيين قتلوا وجرحوا أثناء الثورات والمظاهرات والعمليات البوليسية . ومات ثلاثون منهم لحينهم ، وجرح ما يربو على مائة وأربعين ، مات ثلاثون منهم بعد حين . فليس هناك قتل ولا جريمة قتل . وقد حدث موت هؤلاء التونسيين أما أثناء اشتراكهم فى المظاهرات التى انقلب بعضها إلى ثورات حقيقية ، وأما عند فرارهم أثناء عمليات التطهير التى جاءت من بعد .

وإن عدد التونسيين الذين قتلوا فى هذه العمليات أربعة .

وقد أيدت الجنرال جارباى فى ادعائه الاقامة العامة الفرنسية بتونس ، فأصدرت البلاغات تلو البلاغات زاعمة أن ما جرى فى جهة الدخلة إنما هو مجرد عمليات تفتيش عن الأسلحة ، وأن الجنود اكتفوا بالقيام بواجبهم البسيط . وقد علق الاتحاد العام التونسى للشغل على أدعاء الاقامة العامة فى تقريره عن حوادث الدخلة قال : « ندرك اليوم بعد أن أصبح من الممكن مراجعة صحة الحوادث المذكورة مقدار الاجرام الذى اقترفته الاقامة العامة الفرنسية عندما كانت تصدر بلاغاتها المقتضبة عن تلك الحوادث ، وتذيع نداء تدعو فيه السكان إلى الهدوء ، وتخبر جلالة الباى بأن الحكومة الفرنسية مستعدة لاستئناف المفاوضات مع التونسيين ، تلك الحكومة التى أرسل وزير حربيتها جيوش الرعب والوحشية يفتكون بالسكان الآمنين ، كما افتضح الكذب والبهتان الذى تضمنه البلاغ الذى ذكر أن ثلاث بيوت فقط نسفت والواقع أن أكثر من ٤٠ بيتا قد نسفت بالديناميت وعشرات من البيوت نهبت .

وهل كان لابد من نسف البيوت لتفتيشها ؟ .

زعم أن المقصود من العمليات المذكورة هو تجريد السكان من الأسلحة ونشرت بعض الصحف أن ترسانة كاملة عثر عليها ويستفاد من بلاغ أصدرته الاقامة العامة أنه عثر على الأسلحة الآتية :

٣٥ بندقية حربية — ٢٣ بندقية صيد — ١٣ بندقية من نوع قرابين ومدفع هاون واحد رقم ٨١ — ٢ مدافع رشاشة — ٩ مسدسات رشاشة ١٢ مسدساً — ٢٠ لغما .

ولكن كيف يمكن تصديق هذه الإحصائية بعد أن زعم البلاغ الذى تضمنتها كذباً أن ثلاث بيوت فقط نسفت . ولم يذكر أن أسلحة الصيد كانت بيد أصحابها وفق تراخيص قانونية . ولم يذكر أن معظم الأسلحة الحربية التى تركتها جيوش المحور لم تعد صالحة للاستعمال » .

والأعجب أن كلا من الجنرال جارباى والمقيم العام لم يكتفيا بالتكذيب بل جرا أمام المحاكم الفرنسية بعض الصحف التونسية التى نشرت شيئاً من الحقيقة عن حوادث الدخلة ، ورفعا قضايا على كل من يتحدث عنها لكم الأفواه .

ولكن فضيحتها لم تأت هذه المرة من تونس ولكن من باريس على لسان أحد الساسة الفرنسيين النزهاء المعتدلين وهو (جاك فونلب — اسبرابير Fonlupt-Esperaber) المنتمى إلى حزب MRP الكاثوليكى الذى أقام الدليل القاطع على أن جرائم الدخلة مدبرة من قبل ، وذلك فى البرلمان الفرنسى — الجلسة الثالثة ليوم الثلاثاء أول أبريل سنة ١٩٥٢[1] على أثر زيارة قام بها إلى تونس فى أواخر مارس ١٩٥٢ . ونلاحظ أنه أتى فى تضاعيف كلامه بنص الأمر المكتوب الذى سلمه الجنرال جارباى إلى ضباطه قبل عملية التطهير والذى يثبت الإدانة الفرنسية إثباتاً قطعياً ، قال :

« سمعت إذن نداء المقيم العام وما احتوى عليه من تلخيص للتاريخ القريب . فقد تحدث عن حركة القمع بجهة الدخلة قائلا إنها « لم تفق فى شدتها الدرجة التى كان ينتظرها الإنسان من حركة مثلها » .

« وقد ذهبت إلى جهة الدخلة معتمداً على تجربة أكسبتنى إياها أربعون سنة فى المحاماة وفى وظائف عامة مختلفة ، ويؤسفنى أن أقرر أن التقرير الذى أعطوه لنا عن حوادث الدخلة لا يوافق الحقيقة . ولكن الإجراءات التى اتخذت كانت موافقة للأوامر الكتابية التى بيدى الآن والتى أصدرها

(١) الجريدة الرسمية الفرنسية عدد ٣٥ الصادر يوم الأربعاء ١٩٥٢/٤/٢ .

الرجل المسئول ، وإن تلك الأوامر فى أقصى درجات العنف . وأنا أقرأ منها جملتين :

« تكون معالجة كل قرية على حدة واحدة واحدة ، بكيفية تطمن السكان . اعتقال المشبوهين — أما افتكاك أو استلام الأسلحة والذخيرة . وفى حالة المقاومة المسلحة يكون العمل بعنف إلى فناء أو استسلام تام من جانب الثائرين .

« لا يمكن استعمال الأسلحة الثقيلة فى أى حال من الأحوال ولكن الرشاشات مرخص بها » .

وقد تمكنت من بحث الحالة بالتدقيق ، ولم يكن فى جهة الدخلة غير التخريب المقرر المنظم من قبل ، والذى أريد أن أقوله هو أن التخريب كان متناسقاً بطريقة مضبوطة بعد إنتهاء الإضطرابات . لقد خربوا بالديناميت عدداً كبيراً من البيوت الواحد تلو الآخر .

وزاد بياناً لشهادته فى جلسة البرلمان الفرنسى المنعقدة فى يوم ١٩٥٢/٦/٥ قال :

« فى القرى الثلاث التى زرتها خربت أكثر من عشرة بيوت ، أنه لا محالة لا يعد خروجاً عن القانون أن تخرب عمارة أثناء عملية حربية ، إذ ذلك من الضروريات الحربية .

« وليس خروجاً عن القانون أن يعاقب شخص ارتكب جريمة أو جنحة عقاباً مناسباً لجريمته أو لجنحته .

« ولكن مما ليس فى القانون فى شىء ومما يسمى فى القانون الدولى بحملات تاديبية تأباها الأخلاق ويحرمها القانون هو بعض العمليات التى جرت بتونس .

« إن تلك الحملات التأديبية لا يمكن أن تستساغ فى زمن الحرب ، أما فى حالة السلم ، فهى لا تقبل أصلا من باب أولى وأحرى كما تعلمون وخاصة أثناء عملية ليست بعملية حرب ولكنها عملية تخريب منسق .

« هذا التقرير (يعنى تقرير جاربای) يدل على أن العملية كانت مدبرة حقيقة إرادية منسقة قد صرح الجنرال جاربای أنه أمر بها ، وزاد قائلا أن حدود أوامره لم تتعد فى أى وقت من الأوقات » .

وقد اعتمدنا فى بحثنا لحوادث الدخلة على تقارير من شهد الحوادث من التونسيين ، وعلى التقرير الرسمى لرئيس الحكومة التونسية والبعثة الطبية التونسية ومندوب المنظمة العمالية « الإتحاد العام التونسى للشغل » . وقد لاحظوا جميعاً أن العمليات نفذت فى كل مكان وفق خطة مرسومة واحدة . كما اعتمدنا على أقوال الصحفيين الأجانب الذين زاروا الجهة نفسها وشاهدوا آثار الحوادث وبحثوا المشكلة بحثا دقيقاً[1] .

فقد ساد الرعب جهة الدخلة مدة ستة أيام من ١٩٥٢/١/٢٨ إلى ٥٢/٢/٢ ففى تلك الفترة قامت الجيوش الفرنسية (ومن بينها جنود المظلات المرسلون من فرنسا وجنود الفرقة الأجنبية ورجال الدرك ومعهم عدد وافر من المستعمرين الذين جندوا لهذه المناسبة) بضرب حصار شديد على الجهة ، ومنع الدخول إليها والخروج منها بعد تطويقها بالدبابات والمصفحات والقوات المسلحة . وشرع الجند فى عمليات حربية حقيقية داخل المنطقة فى ظل الحصار المضروب عليها وتحت ستار من الحديد والنار . وقد علق الإتحاد العام التونسى للشغل فى تقريره على ما شهده ممثلوه بالكلمات الآتية :

« إن تلك القرى أصبحت اليوم على حال تكفى مشاهدتها للحكم على السياسة الفرنسية بتونس حكما لا يقبل مراجعة أو نقداً . فقد كانت تلك القرى ضحية للبطش الوحشى الذى لم يراع أحداً بل أصاب السلطات المحلية التونسية ذاتها . وكانت الجرائم مدبرة وكانت فى شكل حملات تأديبية محكمة التنظيم نفذت بوحشية لا مثيل لها » .

وقد أفضى الكولونيل الفرنسى (شموكيل Schmukel) الذى تزعم حركة التطهير بحديث لمراسل جريدة (الفيجارو) الذى ذهب معه فى رحلة استطلاعية . وقد نشر هذا الحديث فى تلك الجريدة بعددها الصادر يوم ١٩٥٢/١/٣١ قال :

---

(١) (سول تاس) الذى ظهرت مقالته فى جريدة (فران تيرور) الفرنسية وبعض الجرائد الأجنبية الأخرى — مراسل وكالة يونيتد برس الأمريكى الذى نشرت الصحف الأمريكية مقالاته ونقلتها الجريدة الفرنسية (باريس — بريس Paris-Presse) فى عددها الصادر فى ١٩٥٢/٢/٢ — (أندرية سيفرى André Sévry) مراسل جريدة « ليموند » الباريسية فى العدد الصادر فى ١٩٥٢/٢/٢٣ .

وضعت قائمة المسيرين والمشبوهين فى كل قرية . ومساندة الجيش ضرورية لإلقاء القبض عليهم فى هذه الجهة .

وزاد الكولونيل قائلا : وأسلوبنا هو أن نطوق كل قرية وندخلها . ونعطى قائمة المشبوهين إلى رئيس القرية . ونقوم بعملية (التطهير) حول القرية لنلقى القبض على من يحاول الفرار . ونرسل المعتقلين إلى محتشد (ريفيار) وتقع عملية (التطهير) فى شبه جزيرة الدخلة من الجنوب نحو الشمال . وسنصل على طريق الشاطىء إلى قرى فى أثناء عملية (التطهير) . طوقت « دار شعبان » فى ضواحى نابل . ووقفت دبابة فى الطريق المؤدية إلى داخل القرية . وفى الساحة الرئيسية جماعة من الأهالى أمام جندرم يراجع — وهو متردد — قائمة أسماء . وحولهم بعض جنود يحملون رشاشات صغيرة . وفى آخر الساحة بين عمارتين جماعات أخرى لابسين الجبة يشاهدون المنظر .

ثم عرجنا نحو الشرق على طريق سليمان الذى يشق شبه الجزيرة . وكان محروساً كله بالجنود للقبض على الهاربين .

عمليات القمع وفظاعتها :

تازركة — وهى قرية صغيرة فى معزل عن الطرق الرئيسية ، مشهورة بنشاط أهلها وحبهم للعمل ، واشتغالها الرئيسى بالزراعة . وعدد رجالها لا يتجاوز السبعمائة . وقد تشكلت بها شعبة دستورية ككل القرى التونسية يرأسها شاب عرف بالحزم والصلابة هو وحيد المسعدى . وقد اشتهرت تازركة بوطنيتها ، وشاركت مشاركة فعالة فى تاريخ الحركة القومية واصطدمت بالقوات الفرنسية عام ١٩٣٨ وحكم على عدد من شبانها الذين مات كثير منهم فى السجون الفرنسية وخاصة بسجون الجزائر . فهى تشاطر الشعب كله آماله وآلامه ؛ تعيش عيشة هادئة ساكنة كأنها مكونة من عائلة واحدة . وليس فيها درك ولا بوليس فرنسى . ومن الملاحظ أنه لم تر فائدة فى القيام بمظاهرات ولم يلق القبض على أحد من أبنائها خلال المظاهرات التى حدثت فى المدن المجاورة لها . ولم يمنعها ذلك من أن كانت أول مسرح للبطش الفرنسى بجهة الدخلة .

وحوالى الساعة السادسة والنصف من صباح يوم ١٩٥٢/١/٢٩ سمعت

زوجة الشيخ (العمدة) طرقا على الباب فايقظت زوجها . ولما فتح الباب وجد نفسه أمام جماعة من الجنود الذين طلبوا منه أن يدعو مناديا لجمع السكان فى الميدان العام .

وكانت تازركة فى ذلك الوقت مطوقة بالجنود (الفرقة الثالثة من عساكر المظلات التابعة للفيف الأجنبى التى أتت من فرنسا أخيراً وكان الدرك الفرنسى المحلى يقوم مقام الدليل لإرشادهم) وأخذ بعض الجنود يتسلقون السطوح بينما أسرع السكان يجتمعون . ومنذ اللحظات الأولى أطلقت النار على مصطفى بن محمد المسعدى عند دخوله أحد الشوارع المؤدية لميدان الاجتماع ، فخر صريعا . كما جرح أحد الضباط برصاصة كانت موجهة إلى الشهيد . ثم عرض جثمان مصطفى بأمر عسكرى أمام الجموع فى الميدان العام . وترك هناك مدة ساعتين .

وبعد حشد الرجال ذهب بعض الجنود إلى البيوت يبحثون عن المتخلفين الذين بلغ عددهم ٥٥ شخصا أكثرهم من الشيوخ والعجز . وطلب إذ ذاك ضابط الجند بواسطة الشيخ (العمدة) أن تسلم له جميع الأسلحة . ورافق الجنود أصحاب الأسلحة إلى بيوتهم لجلبها . ونفذ الأمر ، وسلمت وهى مكونة من بنادق « الشرطية » (وهم أعوان العمدة فى المحافظة على الأمن) . ومن بنادق صيد لأصحابها رخصة فى حملها .

وإذ ذاك قدمت للشيخ قائمة بها ١٥ إسما طلب من أصحابهم الحضور . فتقدم أربعة من المذكورين بالقائمة ، وأمروا بالالتحاق بمن سلموا بنادقهم وأوقفوا جميعاً . وتقدم الضابط ، وأعلن أنه فى حالة عدم حضور التسعة أشخاص الآخرين قبل الساعة التاسعة والنصف فان الجنود ستهدم بيوت تازركة وتبتدىء ببيت وحيد المسعدى أحد المتغيبين . وأضاف أن وحدات أخرى من الجيش ينتظر وصولها . ولم يسمح لأحد بالذهاب للبحث عن المتغيبين .

وفى انتظار نهاية الأجل المضروب طلب إلى الشيخ أن يأمر بتموين الجنود وتحضير طعام الكسكسى لهم .

ووصلت وحدات أخرى من الجيش مكونة من جنود المظلات خلال

فترة الانتظار ، وأخذوا ينتشرون فى البيوت حيث بدأت عمليات النهب والتهديم . وحوالى الساعة العاشرة والنصف سمع أول انفجار كبير . وقد كان هذا الانفجار فى بيت الحاج عبد الرحمن المسعدى والد وحيد ، فنسف البيت . ثم أتى دور بيت على المسعدى واستمر النسف إلى الظهر .

وبقى الرجال مجموعين فى الميدان العام تحت حراسة جيش كامل إلى ما بعد الظهر من غير أكل ولا شرب . وقد برقت عيونهم أملا عند قدوم « الكاهية » (نائب المدير) والمراقب المدنى الفرنسى بنابل فى وقت الغروب . ولكنهما انصرفا بعد نصف ساعة وصرحا بأن العمليات الجارية تنفذ بأمر السلطات العسكرية ، وأنهما لا يستطيعان التدخل بوصفهما موظفين مدنيين .

وقد عاث الجنود فى البيوت فسادا نسفا ونهبا لغرض ظاهر للعيان وهو إلحاق الضرر بالأهالى بتهديم بيوتهم وتحطيم ما فيها من أثاث ومدخرات ومؤن .

أما بيت الحاج ابراهيم المسعدى فقد نسفت به ثلاث غرف ولم يبق منها إلا أكداس من الحجارة والغرف الأخرى بها بقايا الأثاث المحطم والملابس الممزقة المبعثرة على الأرض . وكانت آثار الزيت المراق وكمية كبيرة من الحبوب الملوثة بالتراب ترى بمخزن المؤن وفى صحن المنزل .

وانهار نصف بيت على المسعدى شقيق السابق تماما كما تداعت للسقوط البيوت المجاورة فى دائرة نحو ١٠٠ (مائة) متر . ويخيل للإنسان أنه أمام قذف جوى . وقد حطم الأثاث وكسرت مرايات الدواليب بمؤخرات البنادق ومزقت الملابس وبعثرت على الأرض .

ونهب بيت مصطفى بن عثمان وكيل الأوقاف . وأتلف جميع ما فيه ولم يبق به إلا القليل من الأمتعة الصالحة للاستعمال .

وهدم بيت محمد قاسم الزكار نسفاً « بالديناميت » .

ونسفت بالديناميت أيضا بيوت صالح وعلى ومحمد برينيس وحطم جميع ما فيها من أثاث كما تداعت للسقوط جدران أحد المنازل المجاورة لها .

أما بيت الصادق بن الحاج فلم ينسف ولكن حطم جميع مافيه وأتلف مخزن

التموين وأهرق الزيت وسائر المواد الدسمة على الأرض وخلطت بالتراب لتكون غير صالحة للاستعمال . وكسر به (دولاب) بلورى لمصوغات الأم وابنتها ، وسرقت منه المصوغات ومبالغ من المال . ووقع تفتيش النسوة اللاتى كن بالبيت وعوملن معاملة وحشية أجهضت إحداهن إثرها . وهى حنيفة بنت الصادق بن الحاج التى كانت حاملا فى شهرها الثالث . وقد بقيت علامات الصدمة الشديدة التى تلقتها ظاهرة عليها بعد أيام . وجردت بية بنت الصادق بن الحاج من حليها وعوملت معاملة وحشية أيضاً .

ونسفت إحدى الغرف من بيت العروسى بن محمد درويش بالديناميت فانهارت جدرانها . ويشاهد فى الغرف الأخرى نفس المنظر المشاهد فى غير هذا البيت . أثاث محطم وأدراج مكسرة وآثار ضرب على المرايا ومؤن متلفة . وقد اجتمع به عشرة من النسوة ممن هدمت بيوتهن وتركن بدون مأوى .

ونهب بيت الحاج الطاهر بن الحاج (امين التموين) وأتلف ما به .

ونهب أيضاً بيت المولدى برينيس (تاجر وصهر عمدة البلدة) وأتلف مابه وجردت الزوجة وهي بنت العمدة من حليها تحت التهديد بالحراب .

وفتح الجنود صندوقا كان ببيت البشير صفر ونهبوا منه أمتعة شقيق صاحب البيت .

وأتلف الجنود جميع ما فى بيت خدوجة ناجية وهى أرملة تعيش مع بناتها الأربع فدخل الجنود عليها وسرقوا « جهاز » البنات .

ونهب بيت محمد بن حسين التازركى سكرتير كاهية (نائب حاكم) نابل وكان صاحبه غائبا يقوم بواجبات وظيفته بنابل .

وقد سلم بيت الشيخ (العمدة) الحاج عامر بن محمد ناشى من النهب بسبب تدخل المسيو دوباس ، الطبيب الفرنسى ببلدة قربة المجاورة وكان يومئذ فى تازركة .

أما مكتب العمدة فقد اقتحمه جندى رغم تدخل أحد أعوان الدرك وبعثرت الأوراق الإدارية . ويلاحظ أن الشيخ بادر فى اليوم التالى خشية من أعمال نهب جديدة بتسليم جميع موارد الضرائب التى حصلها اعتقادا

منه بأن تلك المبالغ الكبيرة لم تعد فى مأمن فى صندوق المشيخة .

وما عدا البيوت الخاصة أصيبت محال أخرى منها خمس دكاكين بقالة نهب جميع ما فيها من المواد كما نهب دكان الحلاق صالح جويعة .

وكذلك نهبت مكاتب المأذونين ومزقت الدفاتر والعقود وغير ذلك من الوثائق الرسمية وبعثرت على الأرض . وحاول الجنود احراق تلك الأوراق . وشاهدت البعثة الوزارية التونسية فعلا أوراقا محترقة تثبت ذلك فيما يبدو .

ولم يكتف الجنود بتلك الأعمال الوحشية ، بل أرادوا المس بدين التونسيين وإهانته فدخلوا مسجد القرية من بابه الرئيسى ومن الباب الخلفى ، ومزقوا مصاحف القرآن وبعض كتب الحديث الشريف والفقه الإسلامى ، وكانت آثار هذا الانتهاك للمقدسات واضحة بينة لما زارت البعثة الوزارية التونسية قرية تازركة .

بينما كان الجنود الفرنسيون يقومون بتلك العمليات الوحشية كان رجال القرية محشورين فى الميدان العام مهددين طوال اليوم . وعند المساء سيقوا إلى بيت محمد بن سعيد حيث اعتقلوا الليلة كلها تحت الحراسة المسلحة . وكانوا يسمعون إلى الصباح دون أن يستطيعوا حراكا صراخ نسائهم اللواتى يتصارعن مع الجنود . كما كانوا يسمعون الأبواب تتفتح ودوى الطلقات النارية .

وقد أظهرت بعض النسوة من الشجاعة ورباطة الجأش ما جعلهن مثالا للرجال الوطنيين أنفسهم . فاشتهرت من بينهن الآنسة صلوحة بنت محمد درويش التى أصبحت بطلة تازركة ومثالا للوطنيات التونسيات . فقد دافعت عن بيت أبيها لما اقتحمها العساكر وأخرجتهم منه . فرجعوا فى عدد أوفر وتجددت المعركة وهى كاللبوءة دفاعا واستماتة فانهال عليها الجنود ضربا وهى ترجع الضربة بأختها . ولم يتغلبوا عليها إلا بعد أن أن استخدموا الحراب فطعنوها عدة طعنات بقيت جروحها بينة فى جسدها . وظنوها ماتت ، فغادروا المنزل .

وكانت فى الوقت نفسه تجرى معركة محتدة فى بيت الصادق بن سعيد . فقد ناضلت فاطمة بنت محمد نضالا مريراً لانتشال أبنتها من يدى أحد

الجنود الذى كان يريد اغتصابها . وحمت أبنتها بصدرها فانهال عليها الجندى ضرباً بكعب حذائه . وبقيت آثار هذا الضرب على جسمها ، ولكنها رغم ما لحقها من الضر لم تستسلم فجن جنون الجندى فاعتدى على الجدة التى كانت تستغيث وضربها ونهب منها بعض متاعها .

وكان التنكيل بالتونسيين يرمى إلى إذايتهم إذاية عميقة والمس بتقاليدهم وروحانياتهم . ولذا أطلقت يد الجنود فى تلك الليلة على النساء عند غياب رجالهن علماً من المستعمر أن كل امرأة مسلمة تنتهك حرمتها تصاب بعار لا يمحوه الدهر وتصبح كأنها منبوذة من المجتمع ، ويحدث دائماً أن زوجها ينفصل عنها وعن أهلها ويضمر لها البغض والكراهية . فلم تكتف العساكر الفرنسية بالتخريب والنهب بل اعتدت على شرف التونسيات وكرامتهن . وكان التحقيق فى هذا الأمر دقيقاً صعباً . وقد استعملت الدكتورة الآنسة غيلب والقابلة السيدة بدرة الورتانى كثيراً من اللباقة للحصول على بعض المعلومات .

وهذه بعض الفقرات من تقريرها :

ج . ب بنت — سنها ٢١ سنة اغتصبت وعاينا آثار رض على فخذيها من الداخل وقد تناوب عليها ثلاثة جنود .

ب . بنت س — سنها ٢٥ سنة كانت حاملا فى شهرها الثالث — تتبعها الجنود وضربوها وأجهضوها .

ه . بنت س . ب — سنها ٢٥ سنة نزعت ملابسها واغتصبت بينما كان السلاح مصوباً نحو عنقها .

م . بنت ك . ج . ا — سنها ١٦ سنة انتشلت من فراشها وعندما هددها الجند بالاغتصاب فرت هاربة وألقت بنفسها فى بئر أنتشلت منه فيما بعد .

ه . بنت س — سنها ١٧ سنة حاول الجند اغتصابها .

م . بنت م . د — سنها ١٢ سنة حاول الجند اغتصابها .

ر . بنت س . ب . س ج — سنها ١٥ سنة . محاوله إغتصاب . ارتمت أمها عليها لحمايتها فضربها الجند ضرباً مبرحاً .

ك . بنت ا . ن — سنها عشرون سنة هربت عند قدوم الجيش وحاولت الإنتحار ولكن أحد الجنود أمسك بها ومنعها من الصراخ بأن وضع ثوباً على فمها واغتصبها ثم سلب منها حليها الذهبية وهي تتألف من سوار وخلخالين .

ن . بنت ب . س — وسنها ١٨ سنة تملكها الرعب فاختفت وراء أمها التى تبلغ ٥٠ سنة وحاول جندى سحبها إليه فحاولت أن تحميها بجسمها فضربها الجندى على وجهها وقد شاهدنا آثار الضرب عند مستوى العين اليسرى . واغتصبت البنت .

ن . بنت ب . س — شقيقة (ن) وسنها ١٦ سنة اغتصبت أيضاً .

* * *

يظهر أن حوادث الإغتصاب كانت أفظع الحوادث التى دارت فى تلك الليلة المزعجة . وذكر لنا أن كثيراً من الأمهات كن يخرجن بناتهن من الغرف ويدفعن بهن إلى البئر للإرتماء فيها . وتوسلت الكثيرات من النسوة بأطفالهن الرضع للجنود طلباً للشفقة والرحمة . وكان المعتدون يثورون من هذا المنظر فيقتلون الأطفال دوساً بالإقدام بعد إلقائهم على الأرض .

وهناك بنت تبلغ من العمر ١٦ سنة وشقيقها الصغير كانت تحمله على ذراعيها لم تسلم هذه الفتاة إلا بفضل فكرة طرأت لوالدتها وهى لفها مع الطفل فى سجادة ووضعها فى مخبأ أرضى .

وكانت النسوة بعد أيام من تلك الحوادث يتحدثن إلى الصحفيين أو إلى البعثات الحكومية الرسمية ويجهشن بالبكاء ومن بينهن الكثيرات ما زلن فى حالة غيبوبة وذهول ومنهن من اضطربت أعصابهن .

ومن أفظع ما ارتكبته العساكر الفرنسية فى قرية تازركة قتل الرضع دوساً بالإقدام ورمياً على الأرض . وقد اتفقت جميع التقارير ومراسلو الصحف الأجنبية على هاته القائمة :

١ — فاطمة بنت محمد بن صالح ناشى وسنها ٢٠ يوماً عثر عليها وعلى وجهها آثار الإختناق بعد مرور الجنود ببيت أهلها وماتت فى اليوم التالى .

٢ — صالح بن محمد بن حسين ناشى وسنه ٤٥ يوماً داسه أحد الجنود بالأقدام عندما أبت أمه الإستسلام إليه وهو يريد اغتصابها .

٣ — زهرة بنت بشير غلاب سنها ٥ أشهر أنتشلت من بين يدى والدتها وألقيت بعنف على الأرض وقد هربت أمها وتركتها ميتة عندما حاول جندى الإعتداء عليها واغتصابها .

٤ — فضيلة بنت محمد بن محمد قاسم وسنها سنة وستة أشهر ألقاها جندى على الأرض وقد فرت أمها إلى السطوح فلحق بها واغتصبها وعندما عادت إلى بيتها وجدت فضيلة ميتة . وقد جرحت الأم جراحات من أثر طعنات السونكى وخاصة بذراعها الأيسر ويدها اليمنى .

وقد كتبت جريدة « النهضة » التونسية بتاريخ ١٩٥٢/٢/٦ تتحدث عن نهب تازركة قالت :

ونهب الجنود من بيت الحاج محمد الخامى جميع ما فيه من ملابس ، وكمية من المال قدرها خمسون ألف فرنك وأربع أسورة من ذهب وثمانية أقراط من ذهب أيضاً وكمية كبيرة من مؤنه . ودمر جميع ما بقى وكسر الأثاث كله .

وقد سلب أحد الجنود من السيدة شاذلية بنت الشيخ (العمدة) عمر الناشىء أساورتها وأخراصها . وحاول أبوها أن يسترجعها بواسطة جندى آخر فلم يفلح . فسأل ذلك من الملازم قائد الفرقة فأرجعت له إذ ذاك الأساور فقط . واحتفظ الجندى بأخراص السيدة شاذلية المسكينة .

وبعد أن فارق الجيش الفرنسى تازركة يوم ١٩٥٢/١/٢٩ رجعت إليها من الغد وحدات عسكرية جديدة فى الساعة السابعة صباحاً . وإذا بمناد ينادى السكان للتجمع ثم ينادى عن التسعة أشخاص الذين كانوا غائبين بالأمس . وذهب عشرون من سكان القرية للبحث عنهم وعادوا بواحد منهم فقط لأن الغائبين لم يكونوا فى تازركة . وبعد الظهر أطلق سراح الرجال . ولم يغادر الجنود تازركة إلا فى الساعة الخامسة صباحاً من اليوم التالى ولكن على الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر من ذلك اليوم انزعجت القرية من جديد عند سماع طلقات المدافع الرشاشة . ثم قدم الجنود وطوقوا القرية وأخذوا يتسلقون السطوح وجىء بالسيد الشافعى بن الطيب المسعدى جريحاً . وقد أطلق عليه النار خارج القرية على الرغم من أنه رفع يديه وسلم

نفسه للجندى الذى كان يريد اعتقاله . وعرض فى الميدان العام وهو مصاب برصاصة فى بطنه . وبعد ذلك جاء الشيخ وحمله فى سيارته وقد توفى فى مستشفى التحرير فى ٣ فبراير . ولما شاهد الشيخ أن الأمر يتطور إلى الخطورة خاطب كاهية نابل (نائب حاكمها) بالتليفون وطلب منه النجدة . فقدم الكاهية مع أعوان الدرك ومضت الليلة بدون حوادث تذكر .

وكان يوم أول فبراير هادئا نسبياً . إذ اقتصر الجنود على صيد الدجاج وجميع الدواجن التى أبيدت عن آخرها . وغادر العساكر القرية نهائياً يوم السبت ٢ فبراير . وطلب ضابطهم من الشيخ (العمدة) أن يبحث عن أربعة جنود إيطاليين تابعين للفيف الأجنبى أنتهزوا فرصة الحوادث للفرار من الجندية .

وأخيراً يلاحظ أنه بالإضافة إلى كل ما حدث للسكان فقد حكم عليهم بغرامة حربية قدرها ٨٠٫٠٠٠ فرنك بأمر من المراقب المدنى الفرنسى لسبب قطع عمود تليفونى . وقد ضرب المراقب المدنى لدفع تلك الغرامة أجلا ينتهى فى ١٩٥٢/١/٣٠ الساعة السادسة مساء وإذا تأخر الدفع تتخذ تدابير قمع ضد السكان . ولكن التدابير نفذت قبل حلول الأجل المضروب .

وبقيت تازركة محجرة على التونسيين وغيرهم . مقطوعة فى الحقيقة عن العالم مدة أشهر متوالية حتى أن جريدة « الصباح » التونسية كتبت فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢١ ما يلى :

« إن السلطات المحلية بتازركة تفتح تحقيقاً مع كل قادم إلى تازركة فى زيارة لأهله أو أصدقائه وتمنعه من الإقامة بها أكثر من بضع ساعات ، كما تفتح بحثا مع المضيف أو القريب الذى ينزل عنده الزائر . وهكذا حيل بين كثيرين من أفراد العائلات التازركية المقيمين بتونس وبين زيارتهم لذويهم . فهل طبق نظام السجون بتازركة ؟ ! » .

قرية بنى خيار :

طوق الجيش الفرنسى هذه القرية واحتلها من يوم الثلاثاء ٢٨ يناير إلى يوم الجمعة أول فبراير . وهدم فى اليومين الأولين ثمانية بيوت ، هذه أسماء أصحابها : محمد بن على الضاوى ، حمدة بن محمد الشتيوى ، محمود بن

المولدى السيد ، الصادق بن محمد يحيى ، المولدى بن حسين بن ناجى ، محمد زرياط ، ورثة الشيخ حامد زمتر ، ورثة محمود سلامة .

وكانت الدبابات وهى تنتقل بناحية مقبرة القرية أصابت بعض البيوت فألحقت بها ضرراً . وقد جمع الجنود فى بيتين اثنين جميع الأثاث وأضرموا فيه النار . وأحرقوا مكتبة قيمة للسيد المشارفى وكانت بها مؤلفات ثمينة وكمية من المال . ونهبوا بيوتا كثيرة منها بيت محمود بن محمد عزوز والعروسى بن محمد بوسنينة . كما نهبوا دكان ساعاتى وأرغموا محمد بن الحبيب هويسة على إحضار كمية كبيرة من الطعام وتقديمها للجنود . فقال أحدهم لمضيفهم بينما كانوا يتناولون الطعام : « هذا بيت جميل لا ينقصه إلا شحنة من الديناميت » وكانت نكتة لها وزنها واعتبارها .

وقد اضطروا تحت التهديد أحد قدماء المحاربين إلى تسليم شقيقه عبد القادر الذى كان الجنود يبحثون عنه لأنه من أتباع الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد . وبعد ذلك نسفوا بيت المحارب القديم .

وجمعوا معظم رجال القرية فى مقهى وحكموا عليهم بالوقوف طوال ليلة كاملة وإذا حاول أحدهم الجلوس بعد أن ناله التعب والجهد انهال عليه الجنود ضرباً مبرحا ، وهجموا على بقية الناس وطعنوهم بالسونكى فى ظهورهم .

وقد حاول الجند اغتصاب منوبية بنت صالح وسنها ٢٥ سنة فاندفع أربعة رجال للدفاع عنها فأصيب واحد منهم بطلقات من مدفع رشاش فسقط جريحا .

ولا يتصور التونسيون أن العساكر الفرنسية يمرون بمكان من غير أن ينشروا التخريب والاغتيال والتعذيب والتنكيل . وقد عذب محمد بن محمد عزوز أحد قدماء المحاربين فى بيته . وأرغمه الجنود على حفر قبره بنفسه ووضعوه فيه حيا وهالوا عليه التراب وكانت له يد مبتورة بقيت خارج القبر ، وأخذ يستغيث وكان منظره مزعجا رهيبا . ولما علم الجنود أنه من قدماء المحاربين الذين كانوا معهم فى أثناء الحرب أخرجوه من القبر ولكنهم تمادوا فى تعذيبه والتنكيل به طوال الليل وأخيراً أحرقوا متاعه أمام عينيه وأتلفوا مكاسبه ثم تركوه هو وأبناؤه العشرة — وغالبهم

صغار — فى حالة من التعاسة والبؤس والفاقة يرثى لها . وقبل أن يغادروا البيت طعنوه بالسونكى من خلف قائلين له لا بد أن يبقى فى جسمك أثر كذكرى لهذه الليلة .

وجرحوا عددا من السكان من بينهم حمادى بن خميس مرابط ومحمود بن خميس مرابط ومحمود بن محمد عزوز وقتلوا محمد بن احمد الجمالى بينما كان يتبول .

وقد فرضت على (بنى خيار) غرامة حربية قدرها مائة ألف فرنك .

مدينة قربة :

وهى المدينة الوحيدة فى جهة الدخلة التى نجت من التهديم والتحريق والتقتيل ، مع أنه كان من المقرر أن يناله ما نال غيرها من مدن وقرى الدخلة . وقد احتلتها القوات الفرنسية المسلحة وطلبت أن يسلم إليها أعضاء الهيئة المحلية للحزب الحر الدستورى الجديد ، فتقدم أربعة وعشرون رجلا وسلموا أنفسهم فداء للمدينة . فضربوا ضربا مبرحا أليما ثم سيقوا إلى « لورى » سار بهم إلى معتقل فى صحراء الجنوب . ولم تنج (قربة) رغم ذلك لولا تدخل الطبيب الفرنسى المحلى وهو من الرديف . فقد ارتدى بدلته العسكرية لوقف هجوم مواطنيه المتعطشين لسفك الدماء . ولكن القرى الأخرى لم تجد مثل ذلك الطبيب لحمايتها وإنقاذها من العدوان .

قرية المعمورة :

إن القوات الفرنسية التى احتلت المعمورة من ٢٩ يناير إلى ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ مؤلفة من الوحدات التالية : 4 D.B.P.

I/I.R.C.P.

C.A.L.

وكانت بقيادة الكابتن كليفر — Glever . ووقع جمع السكان فى ميدان القرية حيث بقوا اليوم كله بغير أكل ولا شرب . وقد أدخل العساكر فى هذه القرية نوعا جديداً من التنكيل ، فكانوا يطلقون الكلاب البوليسية على أولئك السكان ، فهجم كلب على الشاب محمد بن الحاج عمر مخلوف

الذى يبلغ سنه ١٩ عاما . فأخرجه الجنود من بين زملائه وتولت كوكبة من ثلاثة جنود إعدامه حالا . وذلك بعد ظهر يوم الأربعاء ٣٠ يناير أمام السكان المجتمعين .

وقام الجند فى هذه القرية بنهب جميع المنازل نهبا منظما وخاصة بيوت محمد بن احمد الزهانى القاضى بمحكمة الكاف . وأحمد بن على بيه ، وداود بن على رحيم ، والصادق بن رمضان بن حميده ، وخميس بن الحاج محمد الزمنى ، وأحمد بن أحمد بن عثمان علية ، وقد حملوا معهم جميع ما فيها من أثاث ومؤن ومصاغ ومال . ويقدر وزن الحلى والمصوغ الذى أخذه الجنود بثلاثة كيلو جرام .

وقد اعتدوا أيضاً على شرف بعض النسوة وضربوا منهن إمرأة حاملا فى شهرها الثامن بعد أن تتبعوها حتى أجهضوها وسقط الوليد ميتا . ومن بين تلك النسوة زوجة محمد بن محمد بن على ، وزوجة عبد السلام بن عمر بن سالم .

وقصد الجنود إلى ضريح الولى الصالح سيدى محمد بن عيسى حيث تقام الصلاة ويعلم القرآن وذلك لغرض واضح وهو انتهاك حرماته المقدسة فألقوا القبض على المعلم وطردوا التلاميذ وحطموا الألواح التى تحمل الآيات القرآنية ونسفوا الضريح بالديناميت .

قرية الصمعة :

مر بها الجنود فى ٢٨ يناير و ٣٠ منه . وكفاهم ربع ساعة لاعتقال الأشخاص الذين كانوا يبحثون عنهم ، وبرغم عدم وجود أية مقاومة دخل الجنود ١٥ بيتا وجمعوا جميع ما فيها من أثاث وأضرموا فيها النار حتى احترقت كلها ، ونهبوا الأشياء النفيسة ومبالغ كبيرة من المال ونسفوا بيت حسن الحاج على ودكانين .

مدينة قليبية :

لقد استشهد كثير من التونسيين أثناء المظاهرات التى قامت فيها يوم ٢٤ يناير أمام مركز البريد ونقطة البوليس ، بينما لم يمس أحد من رجال

الأمن الفرنسيين بسوء ولم يقع أى اعتداء على أى فرد من الفرنسيين المدنيين . وتمادى قتل التونسيين فى الأيام التالية وقد تم إعدام هؤلاء الشهداء على الطريقة الآتية :

أعتقل عونان من البوليس عزيز بن على خوجه فى بيته يوم ٣١ يناير وسنه ٣٨ سنة وهو والد سبعة أطفال . وقالا له تعال معنا « للكاهية » الذى يدعوك . ثم بينما كانا سائرين به فى الطريق قال له أحدهما : « لقد قدمت ضدى شكوى منذ مدة وفى هذه المرة سنسوى حسابك » . وسيق إلى مركز البوليس وشوهد وهو خارج منه مع حمادى بن حسين الغربى البالغ من العمر ٢٦ سنة . وتوجه الأثنان إلى مركز الدرك تحت حراسة ضابط البوليس (بامبينا) وهنالك عذب الأثنان تعذيباً فظيعاً وخرجا بعد ساعة فى حالة ذهول . ووجهاهما مشوهان . وحملا فى سيارة كان يحرسهما فيها عون من أعوان الدرك . وتوجهت السيارة بقيادة الضابط (بامبينا) إلى بستان يقع بالقرب من « دويرة الامام » وهناك أعدما . وحملت الجثتان إلى نقطة البوليس فى سيارة كبيرة يقودها عون البوليس « فارينا » .

ودعا الضابط الشيخ « العمدة » وقال له « لك جثتان أحملهما إلى بيتيهما وليدفنا بدون احتفال » .

وأخذ حمادى بن على بن عفيف البالغ ٢٢ سنة من بيته وعذب ثم قتل ومات بكسر فى الجمجمة .

وأعدم يوم ٢٥ يناير صالح بن جديه ، معتوه القرية .

وكان عزيز بن أحمد فرج الله عائداً مع قطيعه الذى كان يرعاه فقتل رمياً بالرصاص . وقتل يوم المظاهرة محمد المسلمانى وحمده بن الحاج بن سعد وحمده بن الحاج عليه .

ونهب الجنود أكثر البيوت والدكاكين والمقاهى . ونظموا ذلك النهب فى حى كامل لم يبقوا فيه شيئا وأتلفوا الأثاث وكسروا جرار الزيوت والمواد الدسمة والمؤن — وقطعوا الفرش والمساند وأحرقوا عدداً من السيارات منها سيارة السيد بوبكر الصافى العضو بالمجلس الكبير وسيارة

السيد عامر بن محمد الغربى وكذلك سيارة نقل لهذا الأخير .

وسرقوا جميع الحلى والقطع الذهبية والفضية والمال والمؤن .

وبينما كان الجنود يقومون بهذه الأعمال الوحشية كلها فقد أجبروا السكان على إعداد الأكل اللازم لجميع هؤلاء العساكر وإمدادهم بكل ما يحتاجون إليه .

ولما غادروا القرية حملوا معهم المعتقلين الذين لم يعرف مصيرهم .

قرية وادى الخاطف :

قتل العساكر أثناء مرورهم بهذه القرية اثنين من سكانها هما محمد بن على الحجرى (وهو أبكم وأصم) بسبب عدم امتثاله لأوامر الجنود التى لم يسمعها ، والثانى خادم السيد « زهوزه » .

قرية حمام الغزاز :

بدأت محنة هذه القرية القريبة من قليبية يوم ٢٥ يناير وقد رمتها فى ذلك اليوم بين الساعة الثانية والخامسة بعد الظهر الطائرات الصاروخية بالقنابل وأطلقت عليها مدافعها الرشاشة فأصيبت مئذنة المسجد وعدد من البيوت .

وقد ارتكب البوليس الفرنسى جرائم متعددة فى ذلك اليوم نفسه . فقد اعتقل ضابط البوليس الفرنسى عبد الله بن حسين بن حسن البالغ عمره ٢٧ سنة فى بيت صهره وأرسله إلى المكان الذى كان يجمع فيه رجال القرية ثم أخرجه من بينهم وحمله إلى بستان « دويرة بنى غازى » حيث قتله وتركه هناك .

وزار ضابط البوليس محيي الدين بن محمد رهوان وهو مزارع متزوج يبلغ من العمر ٤١ سنة فى بيته وكان يبحث عن شقيقه عبد الكريم فلم يجده . فأخرج محيي الدين رافع اليدين وفى الطريق أمره بأن يهتف تحيا فرنسا فأبى قائلا أنا لا أعرف إلا الله ورسوله فقتله رمياً بالرصاص وتركه فى مكانه .

وبعد أربعة أيام من تلك الحوادث حاصرت قوات الجيش الفرنسى القرية وارتكبت فيها ما ارتكبته فى بقية القرى .

وقد نسف الجنود عدة بيوت منها بيوت السيد عبد الرحمن بن حسين والسيدة حرم البشير بن حسين والسيد محيى الدين بن بشير . وذلك بعد أن تجولوا بين البيوت المهدمة من قبل بالقنابل أو المنهوبة وبأيديهم كاشفة ألغام للبحث عن الأسلحة .

وجمعوا الرجال فى ميدان القرية ونهبوا البيوت والدكاكين واغتصبوا عدة نسوة تحت تهديد المسدسات بعد أن ضربوهن ضرباً مبرحا وجردوهن من مصوغاتهن من بينهن امرأة عمرها ١٦ عاماً حامل فى شهرها الثالث وقد أجهضت فى اليوم التالى . واغتصبت امرأة أخرى بحضور أطفالها الثلاثة . وقد اعتدوا على المسجد . وكانت دباباتهم تجوب مقبرة القرية لتهدم القبور كلها .

* * *

وإننا لم نسجل هنا إلا الحوادث التى تأكدنا من صحتها من التقارير الرسمية للحكومة التونسية ووكالات الأنباء الأجنبية ومراسلى الصحافة الفرنسية . أما فى الواقع فإن الإعتداء على المكاسب كان أكثر مما أوردنا والعدوان على الأشخاص حدث على أوسع نطاق مما ذكرنا .

وقد أخذت البلاغات الرسمية الفرنسية والصحافة الاستعمارية تقلل من شأن هذا الإعتداء ولا تتأخر عن الكذب الصراح الذى أثبتنا بعضه فى مقدمة هذا الباب . وإثر العمليات العسكرية التى جرت بجهة الدخلة نشرت الإقامة العامة الفرنسية بلاغاً قالت فيه :

« اعتقل سبعمائة شخص وبقى منهم خمسمائة موقوفين ومن بينهم مائة وخمسون ألقى عليهم القبض أثناء التباسهم بالجريمة أو لتملكهم بعض الأسلحة وسيحالون على المحاكم العسكرية وتتراوح الأحكام عليهم بين عام وخمسة أعوام سجناً حسب القانون . وأبعد ثلاثمائة وخمسون فرداً إلى جنوب تونس .

والحقيقة أن اعتقالات بالجملة أجريت فى مدن وقرى الدخلة وقد بلغ

عددهم على أقل تقدير ألفى نسمة (تقرير الاتحاد العام التونسى للعمل) . وقد وصف بعض الصحفيين جهة الدخلة بعد أن مرت بها العاصفة فقال مراسل « النهضة » التونسية فى عددها الصادر فى ١٩٥٢/٢/٢ :

« اليوم القرية جائعة لم يبق شىء من المؤن فى بيت من البيوت . ولم يبق ملبوس ، وتعددت النسوة المسنات والأرامل — كفاطمة حجى مثلا التى فى كلفتها عائلة مكونة من أربع بنات وصبى لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره — اللاتى لم يبق شىء فى بيوتهن واللاتى أضعن حتى جهاز بناتهن بعد أن أمضين أعواما فى إعداده .

« أما البقالات الخمس الموجودة فى القرية فقد نهبها الجنود نهباً كلياً ولم يبقوا فيها شيئا . وفى اثنتين منها مثلا كانت الرفوف خاوية ، وكان على أرضها السكر والحمص مبددا مبللا بالنفط » .

وقال الصحفى العالمى (سول تاس — Sol-Tas)[1] .

« لقد تجولت بجهة الدخلة مقتفياً آثار اللفيف الأجنبى . . . ومررنا بالقرية ، وقد اختلطت التوابل والزيوت بالتراب وكونت فوق الأرض طبقة سميكة متسخة وذلك كل ما بقى من بقالة كانت مزدهرة منذ يومين . وجميع الدكاكين خاوية فارغة مدمرة . وفى زاوية لطخها الوحل قطعة قماش تلمع وتبرق . وهى من القماش المطرز بالذهب للباس النسوة . وقد سرق جميعه ما عدا تلك القطعة . ونسفت المفرقعات خمسة بيوت ، وكان إحداها جديدا . وفى زاوية تحت بقايا حائط مهدم ثلاثة أطفال صغار فوق حصير ، وهو جميع ما بقى من الأثاث كله . وصاحب الملك واقف بجانب تلك الخرابات ووجهه مغطى بردائه ، تتردد زفراته مع أنفاسه فترجه رجاً رغم محاولته التغلب عليها . ووقفت زوجته وشرعت تمشى بين الأنقاض وتضرب على صدرها . وسألت عن معنى صيحاتها المتكررة فترجموها إلى « اخوانى . اخوانى لقد ضاع منى كل شىء » . وبقى صوتها يتبعنا إلى أن غادرنا الشارع .

« لقد نهب جميع الطعام والمؤن وجميع المال وجميع المصوغ وهو ثمرة عمل هؤلاء القرويين حياتهم كلها » .

---

(١) جريدة فران تيرور الفرنسية بتاريخ ١٩٥٢/٢/٩ .

وقد تركت عملية « التطهير » منطقة الدخلة فى حالة دمار لن تستطيع النهوض إلا بعد وقت طويل . وسينشأ الأطفال هناك وأمام أعينهم أشباح من الجرائب والفظائع وسيشب الكثير منهم فى اليتم والتعاسة . أما الفتيات المغتصبات فسيحملن فى نفوسهن مرارة تلك الشناعة طول الحياة ، وستشهد البيوت وأضرحة الأولياء والمساجد على مرور السفاحين النهابين الهدامين الذين أوفدتهم وزارة الدفاع الفرنسية إلى تلك البقاع .

ولقد طالب شعب تونس باحترام كرامته وسيادته بحق تونس فى أن تكون لها حكومة وطنية تونسية ونظام تمثيلى نيابى ديمقراطى فأجابه ممثلو فرنسا بالقمع وعمليات « التطهير » .

إن ضمير كل إنسان حر مهما يكن جنسه أو دينه ليحكم حكمه البات على ذلك الصنيع .

وقد قامت وزارة دولة السيد محمد شنيق الوطنية بواجبها نحو المنكوبين إذ لم تكتف بمجرد الاحتجاج بل كونت فى الحال لجنة تحقيق مؤلفة من اثنين من أعضائها هما وزير الدولة محمود الماطرى ووزير الصحة محمد بن سالم وطلبت رسميا من الإقامة العامة أن ترسل نائباً عنها ينضم إلى لجنة التحقيق فسكتت الإقامة العامة عن ذلك . وبعد أن زارت اللجنة جميع مدن الدخلة وقراها وقامت ببحث دقيق على العين سجلت ما شاهدته من حقائق وفظائع فى تقرير رسمى ، حتى لا يبقى للسلطات الفرنسية مجال للتلاعب بالألفاظ وإنكار الواقع المحسوس ، فأبلغ السيد محمد شنيق نسخة من ذلك التقرير إلى الاقامة العامة الفرنسية وأردفها بهذه الرسالة :

تونس فى ١ فبراير ١٩٥٢

من الوزير الأول للمملكة التونسية

إلى السفير المقيم العام لفرنسا بتونس

الموضوع — حوادث الدخلة — تقرير التحقيق وضعه معالى وزير الدولة ومعالى وزير الصحة العامة

صحبة هذا نسخة من ذلك التقرير

« تبعا لرسالتى عدد ٤٥ ب م/س ا ب بتاريخ ٦ فبراير ١٩٥١ أتشرف

بابلاغكم صحبة هذا نسخة من التقرير الذى وضعه معالى الدكتور الماطرى والدكتور ابن سالم وقد كلفا بإجراء بحث رسمى على العين فيما يتعلق بحوادث الدخلة .

« ويؤسفنى أنكم لم تروا ما أوعزت لكم به من إرسال من يمثلكم ليشارك فى ذلك البحث . إذ أنه كان يأتى بارتسامات مباشرة عن المنظر المؤلم الذى ظهر للباحثين ولا يمكن إلا أن يتراءى بصفة غير تامة خلال ما فى تقرير كتابى من جفاف » .

الإمضاء — محمد شنيق

وتأثر جلالة الملك محمد الأمين الأول تاثيراً عميقاً لما بلغه ما جرى فى جهة الدخلة ، وسعى حالا فى إيقاف موجة الارهاب الفرنسية بما لديه من وسائل فأرسل عن طريق وزيره الأول برقية إلى الحكومة الفرنسية هذا نصها :

« إن جلالة الملك المعظم قد تأثر كل التأثر من صرامة تدابير القمع الجارية الآن التى تسببت فى عدة إعتداءات خطيرة على سلامة الأشخاص والمكاسب وعلى مباشرة السيادة التونسية . وقد تولت الحكومة التونسية إنهاء بعض الإعتداء إلى جناب السفير المقيم العام » .

ونشرت تلك البرقية مع تصريحات الحكومة التونسية على الصحافة فكانت رد فعل واضح على اعتداءات الفرنسيين .

لقد ظنت السلطات الفرنسية أن ما استعملته من عنف وما نشرته من تخريب ونهب وتنكيل وتقتيل سيبعث الرعب والخوف فى قلوب التونسيين ويوقف تيار الوطنية فيهم ويصدهم عن متابعة كفاحهم فى سبيل حريتهم واستقلالهم ، فيخفتون صوتهم ويختبئون فى بيوتهم ويستسلمون استسلاماً كلياً للقوة الجبارة . وإذا بالآية تنعكس ويكذب شعب تونس آمال المستعمرين ويسفه أحلامهم ويحبط مؤامراتهم الدنيئة ويثبت أن قوة الحديد والنار لا توقف تيار الشعوب إذا أرادت الحياة .

ولم تضيع مدن الدخلة الجريحة ولا قراها المكلومة وقتها فى النحيب والعويل بل لم تفارقها القوات المعتدية حتى هب السكان جميعهم وقاموا

بمظاهرات صاخبة محتجين ومعلنين لعزمهم على متابعة الكفاح .

وهب الشعب التونسى بأسره لمؤازرة المنكوبين والمضطهدين ، وبمجرد ما وصلت إلى العاصمة أخبار الفظائع تكونت بها « لجنة إغاثة قومية » . فأصدرت نداء للتونسيين ليؤازروا منكوبيهم . فتدفقت الإعانات من مال ولباس وطعام . وسارت القافلة الأولى نحو الدخلة بعد يوم وليلة . وتوالت إثرها القوافل . وازدادت حركة التآزر اتساعاً يوماً بعد يوم . ولم ينس منها الوطنيون المحرومون من حرياتهم سواء أكانوا بالسجون أم بالمعتقلات . وشملت جميع المنكوبين فى القطر كله . وهبت كل مدينة تموّن ما اقترب منها من معتقلات . ولنأخذ بعض الأمثلة من مئات — فقد كون الفرنسيون محتشداً بـ « زعرور » قرب « ماطر » التى أخذت فى تموينهم مرة بعد مرة من جملتها يوم ١٠ مارس ٥٢ وأصدرت لجنتهم الفرعية البلاغ الآتى « لم ينس الماطريون أخوانهم المعتقلين بمحتشد « زعرور » رغم الظروف التى يجتازونها فأرسلوا إليهم فى سبيل الإغاثة ١٠٠ كيلو سكر — ١٠٠ كيلو صابون — ١٠٠ علبة سردينة — ٤٠٠ علبة سجائر وكبريت — ٥٠٠ كيلو برتقال — ٥٠ خروفاً — ٢٠٠ كيلو خبز — ٣٠ علبة فلفل — ١٠ آلات حلاقة — ٢٠٠ شفرة للحلاقة ٢٠٠ ورقة وظرف للرسائل — ٢٠ علبة شمع — ٢٥ كيلو مربى — ٥ كيلو قهوة — ٣ أرطال نشوق — ٢ كيلو فلفل مسحوق .

وفى يوم ١١ من الشهر نفسه أخذت مدينة جرجيس فى الجنوب تستعد لإغاثة معتقل « جلال » . وقالت لجنتها الفرعية للإغاثة بتاريخ ١٢ مارس (عن جريدة الصباح التونسية) « تتأهب جرجيس لأخذ قسط وافر لإغاثة المنكوبين والمبعدين بالخصوص بجلال قرب (بنى قردان) فقد شرع الأهالى فى جمع إعانة ذات بال شارك فيها التجار والموظفون والفلاحون من سوق جرجيس . وقد نجحت بفضل أصحاب الضمائر الأبية » .

وهذا أحد بلاغات لجنة الإغاثة الفرعية بمدينة سوسة (الصباح فى ١٩٥٢/٤/١٤) تأسس هذا الفرع إثر حوادث شهر يناير وأخذ يمد عائلات ضحايا سوسة والساحل بصورة عامة واليوم توجه نخبة من أفرادها إلى طبلبة والمكنين والوردانين حيث وزعت كميات كبيرة من المواد

الغذائية تبرع بها أهل الفضل والإحسان من سوسة . وكذلك فقد حصلت نحو مائة عائلة منكوبة على مقدار من المال والملابس والأثاث المنزلية .

وقد قوبلت اللجنة المتجولة فى كل من هذه القرى من طرف الأعيان والأحرار الوطنيين بكامل الحفاوة والتبجيل .

أما اللجنة المركزية بتونس التى اتخذت من النادى المركزى للحزب مقراً رئيسياً لها فقد اتسعت أعمالها إلى أن شملت القطر التونسى كله . وتوالت جهودها من غير انقطاع . وهذا مثال من بلاغاتها (عن جريدة الصباح فى ١٩٥٢/٣/١٦) تتواصل الإمدادات كل يوم على طريق لجنة الإغاثة إلى منكوبى الحوادث الجارية .

وما زال الشعب التونسى الكريم يمد بكل سخاء يده إلى المنكوبين والمتضررين ولجنة الإغاثة ما فتئت تعمل على إيصال كل ما يلزم المعتقلين سواء الذين بالسجن المدنى أو العسكرى من تموين وملابس وأغطية .

ففى كل يوم يصل إلى السجن المدنى ما يربو عن ستمائة كيلو من المواد الغذائية . أما السجن العسكرى فإن التضييقات التى يلقاها المساجين لم توفر عليهم إمدادات لجنة الإغاثة .

وتتقدم اللجنة بالشكر إلى شعب تونس وخاصة إلى سكان حى « باب السعدون » الذين ما برحوا يتبرعون بكل عزيز وغال .

ولنلاحظ أن كل هذه الإعانات والتبرعات التى اتصلت بها عائلات المنكوبين من جراء أعمال القمع والتطهير لا تكفى لسد حاجاتهم وإنما هى فى الحقيقة تخفف ما نزل بهم وتعظى فكرة عن روح التضامن والتآزر والتآخى بين أفراد شعب تونس ، فتشجعه على متابعة كفاحه .

الدموع والدماء والخراب

الدموع والدماء والخراب

لم تكتف جيوش الجلادين بما ارتكبته فى جهة الدخلة من فظائع ، ولكنها نظمت الأرهاب والقمع فى القطر التونسى بأسره . ونشرت الفزع والرعب فى كل نواحيه وجهاته ، الجهة تلو الجهة حسب خطة مدبرة وأعمال منسقة وإجرام مبيت .

جهة الساحل :

وجاء دور جهة الساحل التى تعتبر بحق من أعظم معاقل الوطنية . فاعلنت السلطات العسكرية حالة الطوارىء ، وشددت الحصار ، وأخذ الجنود يهاجمون المدن والقرى واحدة إثر أخرى .

وكانت بلدة « قصر هلال » محتلة احتلالا شديدا لصلابة أهلها وتمسكهم بالمبادىء القومية واجماعهم على النضال . وفتشت مرات ونهبت بيوتها وذاق أهلها ألوانا من الإهانات والتنكيل ، وقد اعتقل جميع أعضاء هيئتها الدستورية وعدد وافر من أبنائها . وأذاقهم الجنود ألوانا من العذاب ، وتفننوا فى النكاية برئيس جامعتها السيد محمد القنونى ضربا ودفعا ولكما ودوسا إلى أن أدموا جسمه وكسروا عظام ذراعه — ولم يسمح للأطباء ولا للمحامين الاتصال بالمعتقلين ، فنشر أهالى « قصر هلال » بيانا جاء فيه :

« إن أهالى « قصر هلال » الذين لا يفت فى عضدهم شىء من القسوة والجبروت عازمون على مواصلة العمل والكفاح المثمر إلى أن يحققوا لوطنهم العزيز أمانيه الغالية » . ثم أعلنت البلدة الإضراب وقامت به فى ١٤و١٥ فبراير رغم التهديد والوعيد وخطة الإرهاب .

بنبلة :

تم « تطهيرها » فى ٥٢/٢/٢٠ من السادسة صباحا إلى الخامسة مساء ، احتلها الجند والجندرمة وحاصروها ، وأحضر الضابط الفرنسى شيخ البلدة وأعيانها بالمدرسة الإبتدائية ، وتلا عليهم أسماء ١٤ شخصا طلب اعتقالهم حالا وأرسلوا إلى محتشد « زعرور » وكلف الضابط رجلا ينادى

بتأمين الأهالى إذا هم سلموا الأسلحة التى لديهم ، فلما تقدم البعض باسلحتهم اعتقلهم (١٦ شخصا) ، ثم بدأ التفتيش والتحطيم والتبديد . ومن بين المعتقلين شيخان يتجاوز عمرها ٧٠ سنة ، واعتدى بالضرب المبرح على كثير من السكان وخاصة السيد عامر قاسم الذى أغمى عليه من شدة العذاب ، ووقعت أعمال نهب كثيرة ، وعلى أثر هذه الأعمال الوحشية مباشرة أذاع أهالى بنبلة بيانا أعلنوا فيه تمسكهم بالمطالب الوطنية وعزمهم على مواصلة الكفاح .

وكانت بلدة « الوردانين » التى لا تلين لها قناة فى الوطنية مسرحا لفظائع تكررت خلال شهر كامل من تبديد للأرزاق والمؤن ونهب واعتداءات وتقتيل ، فحوصرت للمرة الأولى فى ٢٦ يناير ، وحوصرت للمرة الثانية فى ٩ فبراير ، وفى كل مرة يهاجم الجنود البيوت بعد أن يجمعوا الرجال تحت الحراسة المسلحة وتتعالى أصوات النسوة وصراخهن . وقد أجهضت عشرة منهن ونقل بعضهن إلى مستشفى مدينة سوسة . وأخذت قوات الجيش تتردد على البلدة إلى يوم ٢/٢٣ . ففى تلك الليلة استمرت القوات فى أعذب الملاهى لديها وهى صيد السكان بالبنادق ، فأطلقوا الرصاص على محمد الوسلاتى ويوسف جعفر وهما فى طريق العودة إلى منزلهما ، فأصيب الأول ونقل إلى المستشفى واعتقل الثانى وسلم إلى الدرك الفرنسى بسوسة .

ولم تنج قرية البرجين من القمع ، وطوقتها قوات الشر يوم ٢٢ فبراير ، وكان التفتيش وكان الحصار وكان العذاب .

وكان احتلال الجند لبلدة الساحلين يوم ٢/١١ . وكان مع الضابط قائمة بثمانية عشر اسما من بينهم أسم سكرتير الشعبة حسين عمامو الذى فتشوا بيته وبعد الانتهاء من التفتيش كسروا ما فيه من زجاج ومرايا وأوان ودواليب بمؤخرة بنادقهم ، ثم أخذ الضابط يسأله أمام الأهالى « هل أنت دستورى ؟ فأجاب : نعم أنا دستورى . وكان بالقرب من الضابط صبيان عمرها ١٢ سنة و١٤ سنة ، فتقدم أحدهما وقال : ليس هو وحده دستوريا ، إن كل الأهالى هنا دستوريون ، فسأله الضابط : وأنت ؟ قال : نعم أنا دستورى ، وسأل الطفل الثانى ، فأجاب بنعم ، فألقى عليهما القبض وأخذهما

مع المعتقلين ، وإن لم يكن اسمهما موجودا بالقائمة . وأخرج الضابط واحدا من هؤلاء وأمره أن يهتف بسقوط بورقيبه وبحياة فرنسا ، فصاح السجين « يحيا زعيمنا الأكبر بورقيبه » فأرسل عليه كلبا من كلاب الجيش عضه فى رجله اليمنى ومزق عضلاتها . ونقل إلى المستشفى وقد أصيبت رجله بالتعفن .

وصلت القوات الفرنسية إلى بلدة طبلبة يوم ٤ فبراير مساء وأحاطت بها حالا ، وفى صباح ٥ فبراير طلب من جميع السكان البالغ عمرهم من ١٥ إلى ٨٠ سنة الخروج إلى ميدان البلدة ، فأخرج الضابط الفرنسى تجريدة بها أسماء أعضاء الهيئة الدستورية ، وطلب من الحاضرين أن يسلموا ما عندهم من السلاح ، ثم أصدر أمره بأن يتقدم له كل من ينادى بأسمه ، ومن كان غائبا اعتقل أبوه وأمه وزوجته وأبناؤه وبقية أفراد عائلته ، وسيق الجميع إلى ثكنة سوسة .

وكان الجيش أثناء ذلك يفتش البيوت ويفعل فيها ما اعتاده من أفاعيل .

وأصبح الفرنسيون يستعملون الكلاب البوليسية على نطاق واسع . وقد أطلق الجنود فى ذلك اليوم كلابهم على التونسيين فنهشتهم نهشاً وقطعت لحومهم . وما زال عدد كبير من أبناء طبلبة يحملون فى أجسامهم آثار عض الكلاب . وقد أصيب إثنان من الدستوريين بجراح خطيرة من جراء ذلك . وتفننوا فى التعذيب والتنكيل فبعد أن حطموا نادى الشعبة الدستورية وأتلفوا ما فيه ومزقوا الأعلام التونسية ، أخذوا علماً منها وناولوه إلى أحد الكشافة واصطفوا صفين وأجبروه على الجرى بينهم من غير إمهال ولا راحة . وكلما تعب أو توقف انهالوا عليه ضرباً . وتقاذفوه بينهم وهم يتضاحكون إلى أن مزقت ثيابه وسالت دماؤه وكست جسمه وسقط مغشياً عليه . ولما أفاق أصبح كالتائه الفاقد لرشده من كثرة التعذيب ، وخرج ولم يعلم إلى حيث اتجه .

وقد طلب الجند من بعض الشبان أن يرتدوا أزياء الشبيبة الدستورية ، وعند ما لبسوها طلب منهم أن ينادوا « يسقط بورقيبة » فلم يمتثل أحد منهم . فكان نصيبهم الضرب بمؤخرة البنادق والتعذيب بالتيار الكهربائى

أو بالمياه الباردة . ورغم هذا كله كان جواب جميع التونسيين « يحيا بورقيبة »

وبقيت طبلبة الجريحة مدة أشهر تعيش حياة مرهقة تحت الإرهاب والاضطهاد ، وقد فقدت كل وسائل المعيشة بعد أن شرد قادتها وأبناؤها ووزعوا بين معتقل « زعرور » وثكنة الجيش بسوسة وسجن المهدية والسجن العسكرى بتونس. والبريد أيضاً مقطوع عن البلدة تلك المدة كلها.

ولم نذكر من أعمال القمع بجهة الساحل إلا النزر اليسير والوقائع القليلة كمثال لما وقع فى بقية مدنها وقراها بدون استثناء .

جهة بنزرت :

ولحق أيضاً جهة بنزرت قسط وافر من الاعتداءات . فقد ابتدأت عملية « التطهير » ببلدة عوسجة يوم ٥٢/٢/٢٧ . وطوقت بحصار شديد . ثم فتش الجنود جميع بيوتها ودكاكينها بطريقتهم المألوفة . فأتلفوا المؤن والأرزاق . وحطموا الأثاث . ونهبوا وأفسدوا كل ما وجدوه وعاملوا السكان بقسوة ووحشية ، حتى لحقت الأضرار والجروح أكثر من خمسين منهم واعتقل من بينهم ثمانية ساءت حالتهم جداً وأشرفوا على الهلاك من فرط ما لحقهم من تعذيب . ودامت عمليات القمع يومين وليلة .

الكاف :

وبقيت مدينة الكاف عرضة للأعمال الوحشية مدة أسابيع . فبعد أن اعتقلت السلطات الفرنسية القادة الوطنيين فى أوائل شهر فبراير وأبعدتهم إلى الصحراء برمادة ، ألقت القبض يوم ٥٢/٢/٢٢ على ١٤ شخصاً آخرين . وقام يومها الجنود بنسف عدد من المنازل المجاورة للثكنة العسكرية .

وقتل ذلك اليوم جندى فرنسى فاشتد الحصار على المدينة من الغد — ٢/٢٣ — واعتقل عدد كبير من الوطنيين . وأخذ الجيش يمطر الحى العربى بالقنابل اليدوية والمفرقعات المتنوعة ، وهاجموا المسجد وألقوا فيه القذائف فحطموا ما فى داخله .

وتوجه أثر تلك الاعتداءات وفد يمثل سكان الكاف إلى العامل (المدير)

وبلغوه احتجاجهم على تلك الأعمال الوحشية ، وعقد المستشارون فى هيئة بلدية الكاف اجتماعا يوم ٢٥ فبراير وقرروا أثناءه تقديم استقالتهم إذ أصبحت حياة كل من المدينة فى خطر ، وهم السادة : عبد الجليل الباجى ، وعبد الحفيظ قدور وعمار بن بلقاسم ، وابراهيم بن الشاذلى ، ورمضان بن فبرى ودانا البير . وغنى عن الملاحظة أنهم من سراة المدينة ومثقفيها وأعيانها فأعلنوا هكذا عن انضمامهم إلى الكفاح الوطنى .

وقد أعلن أهالى مدينة السرس الأضراب فى ٢٣ و ٢٤ فبراير تضامنا مع سكان مدينة الكاف .

باجة :

وقاست مدينة باجة من الاحتلال الطويل والحصار الدائم ألوانا من الإرهاق ، وكانت الطائرات الحربية تحلق فوقها من حين إلى حين لإزال الرعب فى القلوب ، وفتش الكثير من بيوتها ونهب ، وذاق أهلها مرارة التنكيل وعذب ثلاثة منهم عذابا أليما وهم : على بن العبيدى وعبد المجيد ابن عثمان وديباب بن خضيرى ، واعتقل عدد وافر من سكانها ، وانتشر الجند فى ضواحيها و « طهروا » هنشير الحلوفة وهنشير بو سعادة وألحقوا بأصحابها العذاب وأتلفوا الأرزاق .

سوق الأربعاء :

وقطعت أعمدة التليفون بجهة سوق الأربعاء ليلة ٢٥ فبراير فقدمت إليها القوات الفرنسية المسلحة وقامت بأعمال الترويع والتفتيش وإتلاف المؤن والأثاث فى تلك المنطقة كلها ، واستعملت الكلاب فى تعذيب التونسيين ، ومن بين المصابين إمرأتان نهشتهما الكلاب ثم اعتدى عليهما الجنود بالضرب والدوس بالأقدام ، وألقى القبض على عدد من الوطنيين ، وعلى إثر تلك الحوادث ألف السكان وفداً من الأعيان قابل العامل واحتج لديه على هذه التصرفات المشينة وأعلمه أن الشعب بأسره متضامن وسيتابع كفاحه لتحقيق أهدافه السامية .

كسرى :

وفجعت بلدة كسرى فى أبنائها وأرزاقها ونهبت بيوتها ، وكانت ما سانها من أفظع ما يتخيل الإنسان ، وقد حوصرت مدة أسابيع حصارا عزلها عن العالم وقطعها من المواصلات حتى جاع أهلها وكادوا يتلفون جميعاً.

أما مدينة مكثر القريبة منها فان الجنود لم يقتصروا فيها على ما اعتادوه من تدمير ونهب وإفساد وترويع ، بل أرادوا أن يلحقوا بأهلها العار باعتدائهم الشنيع على شرف نسائها . لقد قام الجند يوم ٢٧ فبراير بتفتيش محل السيد فرج بن على السياد ، ثم حملوا معهم زوجته وابنته وزوجة ابنه بالقوة ، ولما اعترض الرجل طريق المعتدين ضربوه ضربا مبرحا بمؤخرة البنادق وسيق النسوة إلى مكان مجهول ، وبعد يومين فى صبيحة ٥٢/٣/١ عثر عليهن فى حالة إغماء مطروحات فى أحد الحقول وحالتهن يرثى لها ، فنقلن إلى المستشفى ، كما نقل إليها أيضاً السيد فرج الذى أصيب فى إحدى عينيه بجروح خطيرة .

أما فى جنوب القيروان فقد هاجمت قوات فرنسية كبيرة الأراضى الخاصة بقبائل جلاص ، وأنزلوا أقصى ضرباتهم على قبيلة الذويبات ، فنشروا الدمار والخراب ، وأتلفوا جميع الممتلكات ، وفتشوا جميع المنازل تفتيش إبادة وتدمير . وفى بيت خليفة بن أحمد أطلقوا النار على ابنتة خيرة فأصابوها فى فخذها الأيسر ، وأطالوا التفتيش والحصار فى بيت عبد النبى بن الحاج ضوء وأخيه على المكى مدة ٢٤ ساعة كاملة ، وقتلوا الكلاب وحطموا الأدوات المنزلية والآلات الزراعية ، وكان ضرب من الجنون الإجرامى وقد استولى على الجنود فى آخر الأمر فأخذوا يحرقون البيوت بجميع ما فيها من أثاث ومؤن — فى موقع جهينة حيث يسكن قسم من الذويبات — ولم ينج السكان من النار إلا بمعجزات ، فمن بين البيوت التى أصبحت رمادا : (١) بيت الأرملة ربح بنت بوقطف (٢) بيت حسين بن محمد بن عباس . ولما خرج منه صاحبه فرارا بنفسه من النار اصطاده الجند صيدا ورموه بالرصاص فابقوه جثة هامدة (٣) بيت على بن بوقطف (٤) بيت عمر بن بوقطف (٥) بيت محمد الهادى بوقطف (٦) بيت

يوسف بن قريدة (٨) بيت محمد بن يوسف بن قريدة .

ودخل الجيش الفرنسى إلى بلدة جبنيانة دخول الفاتحين المنتصرين يوم ٢١ فبراير ، وزرع الرعب والخوف ، فطوق البلدة ، وفتش بيوتها ودكاكينها ، وألقى القبض على رئيس الشعبة محمد عاشور الزناتى .

الجم :

حاصرت القوات الفرنسية بلدة الجم ، ثم احتلوها ، وروعوا السكان ، وأعلنوا حالة الطوارىء ، ثم قبل أن يغادروها فرضوا عليها ضريبة حربية بدعوى حراسة أعمدة التليفون .

الصخيرة :

انتشر الجنود فى جهة الصخيرة ، ونشروا بها الذعر بدعوى التفتيش عن السلاح ، وحطموا حتى خيام الرعاة وأجهضت سيدات ، وجرح عدد وافر من الرجال .

قابس :

جاء دورها يوم ١٤ فبراير ، فاحتلها العساكر ، وقاموا بحملة إرهابية واسعة النطاق ، وطوقوا بيت الحاج عبد الله بن رحومة عضو مجلس البلدية بقابس ، وأتلفوا ما فيه ، ثم فتشوا بيت ابنه فلم يجدوا شيئا ، فألقوا القبض على أبنائه الثلاثة ومن بينهم السيد النجار قائد أقليم قابس للكشافة ، ونقلوهم إلى الثكنة العسكرية ، ثم أعلنت حالة منع التجول ، فأضربت المدينة احتجاجا على هذه الإجراءات وخاصة لأن منع التجول يحرم الأهالى من أداء صلاة العشاء وصلاة الفجر فى المساجد ويمنعهم من إقامة الآذان .

ورجع الجنود فى ٢١ و ٢٢ فبراير ، وحاصروا المدينة من جديد ، وأعادوا فيها عملية « التطهير » وفتشوا عدة منازل منها بيت صالح ضوء أحد القادة الكشفيين والطاهر واجد أمين مال الشعبة الدستورية ، واعتقلوا عددا وافراً من الوطنيين ، وبالليل كان الجنود يقومون بترويع الناس فيتسلقون السطوح ويسعون فى تكسير أبواب المنازل للنهب وانتهاك الأعراض .

الرديف :

عادت قوة من اللفيف الأجنبى وجنود المظلات إلى بلدة الرديف يوم ١٨ فبراير بعد أن قاموا بعمليات « التطهير » فيها مراراً من قبل ، وحاصروها وقاموا بأعمالهم المعتادة من تنكيل وترويع وضرب ولكم وإهانات وتفتيش الرجال وحتى النساء فى البيوت ونهبوا وبددوا وحطموا ، واعتقلوا أعضاء الشعبة الدستورية وسكرتير نقابة التجار واعتدوا عليه بالضرب .

جهة الجنوب :

اصطبغت حملة الإرهاب العسكرى فى الجنوب بالقسوة والشدة ، فاعلنت حالة الطوارىء بمدنين إبتداء من ١٧ فبراير ، ومنع التجول من السادسة والنصف مساء إلى السابعة صباحا ، وذلك إثر الهجوم الذى وقع على الثكنة العسكرية فى الأسبوع السابق لذلك . وأطلق عليها الرصاص للمرة الثانية فقتل ثلاثة جنود ، كما وقع اطلاق النار فى يوم ٢٠ يناير على لورى محمل بالجنود فانقلب ومات ١١ جنديا .

وبدأ القمع يوم ١٤ فبراير فتألف ركب من عامل الجهة (المدير) والقائد العسكرى الفرنسى وأعوان الجندرمة وعدد كبير من الجند ، وقامت القوات « بتطهير » أعبنتن واعتقلوا رئيس شعبة أولاد عبد الله ورئيس شعبة أولاد محمد وكامل الهيئة الدستورية ومحمد بن فرج والهادى الصانعى الذى اعتقلوا معه ابنا له لم يتجاوز الخامسة . ثم انتقلت القوات إلى « أم التمر » حيث اعتقلت عدداً من الوطنيين .

وجاء دور « وادى اللبة » ففتشوا منطقته ثلاث مرات فى يوم واحد وخاصة منزل السيد ضوء الهتشير وألقوا عليه القبض لأنهم وجدوا عنده بندقية غير صالحة للاستعمال وبقيت عائلته لا تعلم شيئاً عن مصيره ، وقد عذب المساجين ونكل بهم تنكيلا فظيعا إلى أن فقد بعضهم رشده .

وكان التونسيون رغم ما يعانونه من اضطهاد مريع يحرصون على إظهار حمق الفرنسيين وخوفهم ، فكان الأطفال بمدينة تونس يربطون حققا فارغة

فى ذيل القطط ويطلقونها فى الشوارع الرئيسية فيهرع البوليس والقوات الفرنسية المسلحة ويركضون من كل جانب شاهرين أسلحتهم وعلى وجوههم علامات الفزع .

وكانت قوائم الأسماء التى يحضرها الفرنسيون لاعتقال الناس قديمة ، وحدث فى أكودة أن ضابطا فرنسيا أمر بإحضار راجح ابراهيم الذى أدرج اسمه فى القائمة ولم يحضر . فتقدم أحد السكان وقال سأدلكم عليه . وذهب مع الضابط والجنود إلى أن بلغ بهم المقبرة المحلية . ووقف بهم على قبر وقال هنا يسكن راجح ابراهيم ، انه قد مات منذ سنوات . ويدل ذلك على فوضى قسم الاستعلامات الفرنسى وعدم تعاون التونسيين معه .

وحاصر خمسمائة جندى قرية « المعتمر » (أى أكثر من عدد سكان القرية) . وخرج أحد رجالها يريد الذهاب إلى مدينة سوسة . وفى الطريق ساقوه إلى الضابط الفرنسى فسأله « ما اسم هذه القرية ؟ فقال قرية المعتمر . فنظر الضابط فى خريطة أمامه ثم قال كأنه يخاطب نفسه لا هذا غير ممكن غير صحيح . وبعد ساعات غادر الجند القرية وتبين أنهم كانوا قد ضلوا الطريق ولم يقع تفتيش القرية .

التضامن القومى :

ومن أجمل الأمثلة الرائعة على قوة الشعور الوطنى وروح التضامن القومى ماحدث فى مدينة مساكن حيث احتلها بداية من ٨ فبراير جنود اللفيف الأجنبى الذين كانوا يعيثون فساداً فى جهة الدخلة . فأخذ الجنود يبيعون مانهبوه من ذهب وفضة وما سرقوه من حلى فى الدخلة . وأسرع الأهالى لشرائه منهم . وبيع الخلخال بثمانية آلاف فرنك وقيمته ١٥٠ الف . وباع الجند بعض القطع الذهبية بزجاجة من الخمر . وبلغ مجموع مباع الجنود من الحلى ٦٠ الف فرنك ، بينما يقدر ثمنه الحقيقى بستمائة الف فرنك . ثم جمع الأهالى كل ذلك الحلى وسلموه إلى الخليفة (الوالى) الذى سلمه بدوره إلى الملك ليرفعه لأصحابه ورفض أهالى مساكن استرداد المبالغ التى اشتروا بها الحلى لما عرض الخليفة ذلك عليهم ، فضربوا هكذا مثالا عالياً لهجت به البلاد التونسية بأسرها .

ولقد استمرت حملة القمع الدامى من غير انقطاع فى القطر كله .

شراحيل (من ضواحى مدينة المنستير) :

فى شهر فبراير حوصرت القرية من طرف الجنود حصاراً شديداً وأخذوا يطلقون الرصاص فى الفضاء ليزلزلوا الرعب فى قلوب الناس وجمعوا الرجال كباراً وصغاراً وكهولا فى مكان معين ، ثم فتشوا البيوت والمنازل وروّعوا من فيها من النساء والأطفال وأتلفوا كل ما وجدوه من مؤن وزيت كما أتلفوا البيض والدجاج وجميع الطيور الداجنة . وسلبوا المصوغ والحلى وانتهكوا حرمة المسجد . وبعد التفتيش أشبعوا الرجال ضربا وأطلقوا على بعضهم الرصاص فجرحوا أحدهم وأتوا بكلاب أطلقوها على الناس تعضهم وتنهش لحومهم حتى جرحت عدداً وافراً .

وذهب إلى المستشفى من يملك مالا للمداواة وبقى البعض بدون معالجة يئن من جراحه .

وألقى القبض على اثنين وعشرين رجلا من سكان القرية . وفرضت على أهالى البلدة غرامة حربية قدرها تسعة أغنام .

وكتب أحد أهالى أولاد عسكر (جهة سبيطلة) عما قاسوه من إرهاق فقال :

« فى صبيحة يوم الأربعاء ٢٨ فبراير استيقظنا من نومنا فوجدنا أنفسنا مطوقين بقوات من الجندرمة ، وسرعان ما اقتحموا المنازل وعاثوا فى أثاثها فساداً وانهالوا علينا ضرباً وشتما ولكما . وأطلقوا علينا كلابهم فشتت صغارنا وروعت نساءنا . وأخيراً أسفرت النتيجة عن فقد كمية كبيرة من الحلى ذهباً وفضة ، واعتقلوا جمعاً من الرجال والنسوة ساقوهم أمامهم وزجوا بهم داخل السجن . ولم يكتفهم مافعلوا من ترويع بل رجعوا يوم الخميس ٦ مارس فلم يستيقظ الأهالى إلا على نباح كلابهم وأصوات شتائمهم ، يروعون الأهالى ويضربونهم بمؤخرات البنادق » .

وقد بلغت الحماقة والاستفزاز غايته فى كل مكان ، وأصبح الفرنسيون ينغصون حياة التونسيين بجميع الأساليب ويضيقون عليهم أنفاسهم وأن ما وقع ببلدة بنزرت مثال من آلاف الأمثلة .

عند ما كان الشاب عثمان بن محمد مومن من سكان منزل جميل وعمره ١٧ عاماً ماراً بشوارع مدينة بنزرت فى قضاء بعض شؤونه ، وذلك يوم ٩ مارس إذ وقف أمام السينما « ماجستيك » متأملا فى الصور المعلقة . وإذا بشرطى فرنسى يصيح به : در ! ارفع يديك ! ماذا تفعل هنا ؟ وأثناء تفتيشه وجد عنده مبراة صغيرة فقال له : لماذا تحمل هذا السلاح غير المرخص به . فأجابه الشاب : هذه مبراة صغيرة أبرى بها قلمى وهى لا تتجاوز الثلاثة أصابع . وإذا كانت هذه المبراة تعتبر سلاحا غير مرخص به فلماذا تباع فى كل مكان ؟

فما كان من البوليس إلا أن قاده إلى المركز وزج به فى السجن . وعند ما حضر رئيس مركز البوليس أوتى به واستجوبه طويلا فيما لاينتهى إلى قصة المبراة . وفى الساعة العاشرة ليلا أطلق سراحه .

فخرج محتاراً مفكراً ، إلى أين يذهب ؟ وعند من يأوى ؟ حتى عثر عليه رجل فقال له أراك حيران يابنى فما الذى دهاك ؟ فحكى له ماجرى ، وقال إن عائلتى بمنزل جميل وليس لى أحد بمدينة بنزرت . وبيننا وبين بلدتى البحر . وقد فاتنى وقت الرجوع وانقطعت المواصلات فى هذه الساعة المتأخرة وتوقفت « القنطرة المتنقلة » عن عبور البحر . فأخذه الرجل معه الى بيته فنام مع أبنائه . ولا تسل عما حدث لعائلته من أجل غيابه وخاصة لوالدته الأرملة .

وأصبح الجنود الفرنسيون قطاع طريق .

السرس :

فى مساء يوم الأحد الثانى من مارس كان عامر بن محمد دباش وأخوه سالم والعياشى خلف الله يقضون السهرة بالفندق القديم على بعد ثمانية كيلو مترات من السرس بطريق مكثر ، وكان برفقتهم محمد الأشهب معلم بالمكان والعادل بن العبيدى والهادى بن السخرى وعلى بن عزوز والطاهر القداش وغيرهم ، إذ دخل عليهم فجأة — حوالى الساعة التاسعة والنصف — أربعة من الجنود شاهرين بنادقهم وخناجرهم وأدخلوهم تحت تهديد السلاح لمستودع بضاعة داخل المحل وشيعوهم بعبارات السب والشتم . وبعد دقائق

خرج الجنود وامتطوا سيارتهم ولاذوا بالفرار وأخذوا معهم ما وجدوا من دراهم فى الصندوق أى ٩٥٠٠٠ فرنك وكمية من لفائف التبغ .

وفى صباح يوم الاثنين ٣ مارس أصبحت قرية السرس مضربة عن العمل احتجاجاً عما تسترسل عليه القوات العسكرية من السرقة التى أصبحت مباحة فى وسط شعب أعزل .

وأن الفرنسيين لا يرحمون مريضاً ولا امرأة حاملا ولا جريحاً . وتحجرت قلوبهم حتى أصبحت أكثر قسوة من الصخر . فقد وقع إيقاف السيد عمر ابن سليمان التجانى من مشيخة « لاله » بعمل قفصة يوم ١٥ فبراير ١٩٥٢ وكان جريحاً . وقد جىء به يوم السبت ٨ مارس إلى المستشفى العسكرى فى حالة احتضار . وقد أسلم الروح صباح يوم الأحد فى التاسعة متأثراً بجراحه التى لم تعالج فى الابان .

وقد شنت القوات العسكرية الفرنسية والدرك والبوليس الفرنسى حملات متوالية على القطر كله لاعتقال عدد كبير جداً من السكان لا لذنب اقترفوه ولكن لمجرد الترويع . فيخلفون وراءهم حيث ساروا العويل والبكاء ويقضون على عائلات كاملة بالجوع والمسغبة عندما يلقون القبض على معوليهم. فلنذكر على سبيل المثال :

— منزل جميل — السيد محمد البسطى أمين مال نقابة الفلاحين المنتجين.

— بنزرت — ألقى القبض على أربع شخصيات يوم ١٠ مارس وهم السادة أحمد بن حمادى الكعاكى الكاتب العام لنقابة الفلاحين المنتجين باللواته — حمادى بن كندارة — عمر العبيد — التيجانى العبيد .

— نابل — القى القبض من جديد على السيد محمد بن الطيب .

— صفاقس — اعتقل ٢٢ شخصاً يوم ١٠ مارس .

— قابس — القى القبض يوم ٩ مارس على ١٥ تونسياً ويوم ١٠ مارس اعتقل شخصان بمنزل قابس .

— العالية — يوم ١١ مارس بسجن فرد واحد .

— المنستير — يوم ١١ مارس القى القبض على عشرة أشخاص .

ويتكرر ذلك يومياً فى جميع المدن والقرى . ولم يكتف الفرنسيون بالكهول والرجال حتى أخذوا يسجنون الأطفال الصغار ويسلطون عليهم أقسى الأحكام .

سجن الاطفال :

ففى مدينة قفصة القى القبض مساء الخميس ٦ مارس فى الساعة الثامنة مساء على طائفة من الأولاد الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة والثانية عشرة لا لذنب سوى كونهم تجمعوا كعادة الصبيان يجوبون الطرقات رافعين أصواتهم ببعض الأناشيد ، فاعترض طريقهم أعوان الجندرمة شاهرين فى وجوههم السلاح مصوبين نحوهم الرشاشات وساقوهم إلى السجن حيث قضوا ليلتهم .

وفى صباح الجمعة ٧ مارس القى القبض على أولاد صغار آخرين . وقد علق على ذلك محرر « الصباح » قال : وإلى حد كتابة هذه الكلمات (١٢ مارس ١٩٥٢) لم نعلم عنهم شيئاً جديداً فما هى حالة الآباء والأمهات .

وقد شارك الأساتذة والمعلمون الفرنسيون السلطات فى قمع التونسيين ، وكانت بلدة الحامة مسرحا لذلك العدوان ، كما كانت بقية المملكة . على إثر المظاهرة التى قام بها أبناء المدرسة الابتدائية احتجاجا على طرد إخوانهم تلاميذ المدارس الثانوية بتونس وصفاقس فصل مدير المدرسة الفرنسى عدداً من التلاميذ إلى أجل محدود وعدد آخر طردوا نهائياً .

وكان كل ذلك لم يشف غليل الفرنسيين فأخذوا يعتقلون الناس بالجملة ويختطفونهم اختطافا من الشوارع وخاصة فى مدينة تونس . فقد شنت قوات الأمن فى عشية يوم السبت ١٨ مارس حملة اعتقالات واسعة النطاق بالأحياء العربية . فكانت تلقى القبض على المارة والجالسين فى المقاهى بأحياء باب الخضراء والمرجانية والحلفاوين . وقد بلغت الإيقافات نحو المائة بدون موجب رغم استظهار المقبوض عليهم ببطاقات التعريف بشخصياتهم . ولكن عربات البوليس قد عادت غانمة مثقلة بما اقتنصته .

واستمر اختطاف الناس من الطريق العام ، وهى وسائل منافية لحرية الأفراد فى السير بالطريق آمنين والسعى لقضاء حوائجهم ،

وحوالى الساعة الرابعة من عشية يوم الأحد ٢٣ مارس سدت الطرقات والأنهج المؤدية إلى أحياء باب الخضراء ونهج العسل وباب سيدى عبد السلام وباب سيدى عبد الله وباب سيدى قاسم بحيث طوقت العاصمة التونسية بالقوات المسلحة وحوصر سكانها . وكل من بارح منزله أو دكان شغله التقط وزج به فى العربة السوداء وسيق إلى حيث ينزل ضيفاً فى أحد المحتشدات أو فى مقر الشرطة .

وفى نفس الساعة طوق حى الحلفاوين والتقط منه المارة وجلاس المقاهى من جانب البوليس السرى والعلنى ودامت هذه العملية ساعة تقريباً .

وفى صباح يوم الأحد ٢٣ شنت حملة بوليسية على سوق الخضر بحى سيدى البحرى ورفعت خضر الباعة كلهم وغلالهم إلى مستودع المحجوزات البلدى وسيق أربابها إلى عربة البوليس . وقد اتسع نطاق هذه الحملة إلى المقاهى هناك برفع جلاسها . كما شنت حملة مماثلة فى نفس الوقت على سوق الحى الاسرائيلى . ودامت إلى الزوال .

نداء من أعماق السجون :

وكان المساجين يقاسون ألواناً من العذاب لا يطيقها بشر . ورغم ما هم فيه تابعوا كفاحهم الوطنى وارتفعت أصواتهم من أعماق السجن محتجين على معاملتهم بتلك الطرق الوحشية . وأرسلوا نداء إلى الصحافة جاء فيه :

« إن المعتقلين السياسيين المحشودين بشق « السيلونات » بالسجن المدنى بجوار المحكوم عليهم بالاعدام والمجرمين يعانون كل أنواع الظلم والاضطهاد من إدارة السجون سواء من الناحية المادية أو الأدبية .

« وبعد أن طالبوا بالسجن السياسى ختموا لائحتهم بهذه الكلمات الخالدة :

« هذا وأننا لنعلن من جديد تعلقنا الكامل بالعرش المفدى معبرين عن صحة عزمنا لمواصلة الكفاح حتى النصر النهائى متيقنين من أن نهاية هذا العسف والظلم والقمع موقوفة على تقديم نفوسنا ضحايا وقرباناً على مصلحة الوطن العليا » .

عن المعتقلين

محمد بالطيب مدير جريدة « لواء الحرية »

المحاكم العسكرية :

اعتادت السلطات الاستعمارية على اتخاذ المحاكم الفرنسية أداة قمع وارهاب وتسخير العدالة والقضاء لتعزيز استعمارها والفتك بالتونسيين ولم تكف محكمة عسكرية واحدة . فأضيف لها محكمة عسكرية ثانية بتونس وأحدثت أخرى بصفاقس . وقد أصدرت المحاكم الفرنسية الزجرية أحكامها القاسية على أكثر من عشرة آلاف من التونسيين . وهى تجلس يومياً من غير انقطاع مدة عامين كاملين . ولنأت ببعض الأمثلة من قسوتها وجبروتها .

فقد أصدرت المحكمة العسكرية أحكامها على ١٤ تونسياً يوم ١١ مارس[1] .

وحكمت المحكمة الزجرية فى نفس اليوم على السيد عبد الرزاق بن والى بتهمة مظاهرة بمدينة زغوان . والسيد المكنى بتهمة تعطيل الترام .

وأصدرت المحكمة العسكرية يوم السبت ١٨ مارس أحكامها على ١٤ من التونسيين[2] .

---

(١) وهم السادة : (١) فرج بن خليفة الأزرق ٦ أشهر سجنا مع تأجيل التنفيذ . (٢) محمد قحة ٥ سنوات سجنا و١٠٠٠٠ فرنك خطية . (٣) الصادق بو زويش ٣ سنوات سجنا ومائة ألف فرنك خطية . (٤) صالح حودة ٣ سنوات سجنا . (٥) حسن عامر ٥ سنوات سجنا . (٦) سعد بن حودة ٥ سنوات سجنا . (٧) عبد السلام الاكحل ٥ سنوات سجنا وثلاثمائة ألف خطية . (٨) الهادى بن على سنة سجنا و٢٥ ألف خطية . (٩) التيجانى بلعيد ٤ سنوات سجنا . (١٠) سالم بن سلامة ٣ أشهر مع تأجيل التنفيذ . (١١) مفتاح بن عياد سنة سجنا . (١٢) محمد بن الحاج على ٣ أشهر مع تأجيل التنفيذ . (١٣) حسن بن محمد بن صالح ٣ سنوات سجنا . (١٤) حسن بن الحاج سالم ٥ سنوات سجنا و٣٠٠ ألف خطية .

(٢) وهم السادة : شهرا بن مليق سنتان سجنا ٢٥ ألف فرنك خطية . (٢) صالح بن محمد بن قاسم ٦ أشهر سجنا . (٣) الناصر بن على زفزاف سنتان سجنا . (٤) حودة بن البشير بن الكيلانى ٦ أشهر سجنا و٥٠ ألف خطية . (٥) احمد بن محمد البكوش سنة سجنا مع تأجيل التنفيذ . (٦) الطاهر بن حميدة بن على ٤ سنوات سجنا و٥٠ ألفا خطية . (٧) عبد الله بن على بن قريش ١٨ شهرا سجنا . (٩) محمد بن سالم البقلوطى ٣ سنوات مع تأجيل التنفيذ . (١٠) محمود بن محمد ٦ أشهر مع التأجيل . (١١) عمر بن ابراهيم بن نصيب شهران سجنا . (١٢) محمد بن رايس ٦ أشهر سجنا . (١٣) المختار بن الطيب شهرا سجناً مع التأجيل . (١٤) البهلول بن حصين شهرا واحدا و٥ آلاف خطية .

وفى صباح يوم الاثنين ١٠ مارس طوقت المحكمة الفرنسية فى مدينة صفاقس بقوات الجيش والبوليس — خوفا من غضب الشعب — وأدخل البوليس تسعة من المعتقلين على بعضهم آثار الدماء وآخرون جروحهم بينة كما أدخل النساء إحداهن حامل واثنتان تحملان أطفالهما .

ومن الشهود اثنان مدنيان فرنسيان ديسكويون ودوبير — الأستاذان بالمعهد الفنى بصفاقس — اللذان دنسا مهنة التدريس بأن أصبحا مخبرين للبوليس . وكذلك فعل الأغلبية الساحقة من المدرسين والمعلمين الفرنسيين بالبلاد التونسية . وأصدرت المحكمة أحكامها القاسية بالسجن والخطايا على السيدات مجيدة كريشان — حليمة الشعبونى — فاطمة نميلة — مبروكة شعور — نفيسة السراط — خديجة شعور — عائشة القفال — حميدة الميلادى — وسيلة الشعبونى .

وحكم بالسجن والخطايا أيضا على عدد من الشبان[1] .

وعرضت أمام المحكمة العسكرية بتونس يوم ٣ يوليه ١٩٥٢ قضية تخريب جسر وادى منصور المتهم فيها عدد من التونسيين وأصدرت ضدهم أحكامها[2].

وطوقت المحكمة الفرنسية بصفاقس صباح يوم ٥ يوليه ١٩٥٢ بقوة من أعوان الحرس المتجول والجندرمة والبوليس . وقد أصدرت أحكاما قاسية على عدد وافر من الشبان التونسيين [3]

(١) وهم السادة : محمد الحشيش ، محمد البقلوطى ، رشيد اللوز ، محمد ضويف ، على العفاس ، توفاق المطيع ، الطيب الغربانى ، المنصف كورة ، محمد القراطى .

(٢) وهم السادة : محمد بن عباس بن علية الرزقى ٢٠ سنة سجنا مع الأشغال الشاقة والتغريب مدة عشر سنوات ، وبلقاسم بن على بن بلقاسم وحسن بن عبد الرحمن بن النهامى خمس سنوات سجنا لكل منهما مع الأشغال الشاقة وخمس سنوات تغريبا .

(٣) وهم السادة : عبد الرحمن الصمودى ٣ سنوات سجنا و١٢٤ ألف فرنك خطية بتهمة حرق سيارة مدير مدرسة ساقية الزيت ، والتظاهر والاعتداء وتكسير الزجاج ، وعبد الله الورغمى سنتان سجنا و ١١٢ ألف فرنك خطية ، وعبد السلام قويعة سنة سجنا و ١٠٠ ألف خطية بتهمة التظاهر والاعتداء ، ويوسف عبد السلام توفيق شاكر ، وعبد السلام القفال ، وعبد السلام ادريس ، وتوفيق كمون بأربع سنوات سجنا و ٨٠ ألف خطية لكل واحد منهم ، وعلى القلالى والنورى بودية بثلاثة أشهر سجنا و ٨٠ ألف فرنك =

وقد نظرت المحكمة العسكرية فى قضية شبان قابس يوم ١٩٥٢/٧/٥ — المتهمين بعقد اجتماعات تذاكروا أثناءها فى إعداد أعمال التخريب والاغتيال[1].

وحين استجوابهم أنكروا ما نسب إليهم وصرحوا بان اعترافاتهم لدى البوليس كانت تحت مفعول الضغط والإرهاب والتعذيب . وبعد الإستماع لمرافعة الإدعاء العام ولسان الدفاع حكم على إثنين منهم بخمس سنوات أشغالا شاقة وبالتغريب مدة عشر سنوات . وعلى إثنين آخرين بثلاث سنوات سجنا وعلى واحد بعامين وحكم على ستة منهم بثلاث سنوات سجنا وعشر سنوات تغريباً . وحكم على إثنين بعشر سنوات سجناً مع الأشغال الشاقة والتغريب عشرين سنة .

حياة التونسيين فى جو الإرهاب :

أصبح كل تونسى غير آمن على حياته ولا على حريته ولا على رزقه ، وهو يتوقع الإعتداء عليه فى كل خطوة يخطوها فى الشارع أو أن يهاجم فى عقر بيته أو يؤخذ إلى السجن أو المعتقل فى كل ساعة من النهار

= خطية ، وعلى ادريس والحبيب الفوراتى وأحمد التريكى وعبد الحميد المصمودى بشهرين سجنا و ٨٠ ألف فرنك خطية ، وأحمد المسدى ومحمد بودية ويوسف الطرابلسى وعبد الحميد بسباس والهادى الزواوى بشهر سجنا و ٨٠ ألف فرنك خطية ، وعبد الرحمن الحراية وعبد الحميد لولو وحسن الطرابلسى ومحمد عبيد وتوفيق عبد الناظر وهم صغار السن جدا فبرأتهم المحكمة ، وجميع اولئك الشبان متهمون فى مظاهرة ٩ مايو فى ساقية الزيت من ضواحى مدينة صفاقس وأغلبهم من أبناء المدارس .

كما صدرت الأحكام على الشبان السادة : محرز التريكى ، أنور الملولى ، على المهذبى ، محسن بو حامد ، الطيب المظفر ، الحبيب ساعد ، الهادى اللوى بأربعة أشهر سجنا و ٨٠ ألف فرنك خطية ، والصادق الهمامى بخمسة أشهر سجنا ٨٠ ألف فرنك خطية ، وكلهم متهمون فى مظاهرة باب الديوان بصفاقس الواقعة يوم ١٦ مايو ١٩٥٢ .

(١) وهم الشبان السادة — على بن الجليدى بن عمر شمام — ومحمد الطاهر بن على الرزدى ومحمد دورية — ومحمد بن الحبيب بن الحاج بلقاسم — وخميس بن بلقاسم بن أحمد — وأحمد بن عملا البحرى — وعيادى البيدانى — والمختار النفسوس — والعيادى كريط — والعيساوى المنوبى — وعلى بن بو بكر البرغوثى — والطاهر بن حسين واجه — وعبد العزيز زوزير .

أو الليل . لا لذنب اقترفه ولكن لأنه تونسى . فتعود على جو الإرهاب وعدم الأمن والاستقرار وأصبحت الجنازات نفسها لا تسلم من الاعتداء .

فقد احتفل بعد ظهر يوم الجمعة ٢١ مارس بتشييع جثمان الفتى الشهيد المرحوم عبد الرزاق الشرايبى الذى سقط يوم الخميس صريعاً برصاصة من أحد أعوان البوليس اخترقت جبهته .

وقد خرج موكب الجنازة من نهج القنطرة حيث يقع بيت الفقيد وشيعه عدد عظيم من الشعب نساء ورجالا وشباناً . واخترق الموكب حى الحلفاوين فى باب سويقة فى باب سعدون فى طريقهم إلى مقبرة الفدان . وكانت جميع الأنهج محاصرة بقوات الجندرمة والبوليس .

وعند وصول موكب الجنازة إلى المقبرة ودخول الناس وراء النعش لحضور مواراة الشهيد التراب طوقت المقبرة من جميع أبوابها ومساربها بالقوات المسلحة . وشرع فى تفتيش النسوة اللاتى صاحبن موكب الجنازة وكان هذا التفتيش الذى لا مبرر له يجرى بأسلوب ماس بالتقاليد الإسلامية حيث كان الأعوان يخلعون عباءة النسوة المسلمات ويكشفونهن ويفتشونهن من قمة الرأس إلى أخمص القدم . ومن كانت ترتدى منهن الزى الأفرنجى خلعوا عنها معطفها وأجروا عليها نفس الأسلوب فى التفتيش .

وبعد الإنتهاء من تفتيش النسوة ، إنتقلوا لتفتيش الشبان حيث أمروهم بالمرور صفاً متتابعاً فى خندق قذر كان محفوراً بالطريق مملوء بالعفونة ، وهناك أخذوا يفتشونهم ويلحقون بهم الإهانات وكثيراً ما ضربوهم بمؤخرات بنادقهم .

ولم تتمكن الجماهير المشيعة للجنازة من تقديم تعازيهم لعائلة الفقيد ، بل بلغنا أن أخا الفقيد قد وقعت إهانته وضربه . فزادوه ألماً على ألمه برزيته فى شقيقه .

وكانت القوات تلتقط الناس وتزج بهم فى عرباتها . وبلغ عدد الموقوفين رقماً عظيما .

وقد وصف بعض التونسيين ما يعيشون فيه من قمع وترويع امتزج مع حياتهم اليومية فقال أحد سكان بلدة رأس الجبل فى جهة بنزرت فى رسالة

نشرتها جريدة « الصباح » التونسية بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٩ :

تعيش رأس الجبل فى هذا الظرف الدقيق والساعة الرهيبة منذ أن جدت الحوادث وحلت النكبة بأمتنا الهادئة الوديعة وشعبنا المسلم المسالم فى جو من الترويع والتعذيب ومحيط من التشفى والإنتقام لا يعلم مداها إلا الله .

ولا تظن أن سبب هذا هو العثور على مستودع للذخيرة والبارود . وإنما لتصلب أبناء هذا البلد فى وطنيتهم والتمسك بكامل عقيدتهم المتمثلة فى التحرير النهائى من القيود العنصرية البغيضة والفروق الإستبدادية الكريهة . هذا هو مجمل ما عندنا فى البلاد . وقد أخذت جماعة من براذع الاستعمار وأذنابه فى تزوير الحقائق وتبديل الأشياء حتى ادلهمت العاقبة واختلطت السبل ولم يعد هناك مجال لفهم أعمال المتنطعين . فقد أخذوا بالظنة وعاقبوا على الشبهة وروعوا النساء وهددوا العجائز المسنات وقبضوا على عدد من المواطنين البرآء الذين لا هم لهم فى الحياة إلا التحصيل على الرغيف لقوته وقوت عائلته . وهم كثرة لا يحصى لها عد . وهناك آخرون من المشبوه فيهم قد زجوا بهم فى غياهب السجون (المعروف بكراكة غار الملح) وجردوا عليهم سوط العذاب .

وها أننا نرى فى كل يوم ضابط الحرس المتجول والجندرمة يغدون ويروحون وفى كل مرة يخرجون من جيوبهم قائمة فيها أسماء لبعض الأشخاص وقد يكون من بين هؤلاء الأشخاص من هو خارج البلد يسعى للعمل وفيهم من هو مريض فى العاصمة بقصد التداوى . وفيهم من لا يعلم أحد مصيره إلى الآن . ولعله أودع السجن مع أن كل من لا يعثرون عليه دلهم خائن القرية (القواد حسب عبارة الضابط) على محله وأخذ أمه أو أخته أو فرداً من أفراد عائلته كرهينة من الرهائن إلى أن يسلم نفسه . وقد وقع أخذ الأم وابنها فى ليلة من الليالى .

وها هى الأنباء تأتى أنهم نقلوا الأخ محمد الكداش رئيس الشعبة الدستورية من محل إبعاده والأتيان به إلى غار الملح لحشره مع بقية زملائه الذين هم الآن فى حالة لا يقدر على خطها القلم . والأخطر من هذا هو معاملتهم معاملة مجرمين حقيقيين .

رد الفعل التونسي :

هل استسلم شعب تونس لقوات الشر الفاتكة ؟ وهل تنازل عن مبادئه تحت تأثير الضربات القاسية ؟ وهل تراجع عن كفاحه لما لحقه من اضطهاد وتعذيب وتنكيل وقمع دام ؟ وهل ركن إلى السكينة والهدوء وخاصة أنه ليس لتونس قوات مسلحة تقف أمام الحديد والنار وترد بها غائلة المعتدين ؟

ولقد علم شعب تونس علم اليقين منذ آماد أنه لا يتغلب بالقوة المادية الصرفة على الجيش الفرنسي في الحرب الحقيقية التي شنتها فرنسا عليه . وعلم أيضاً أن طرق المقاومة متنوعة متعددة ، فاختار منها أنجعها وأقربها من طبعه . فقرر سياسة عدم التعاون مع السلطات الاستعمارية وأظهر ارادته القارة الراسخة على نبذ الحكم الأجنبي ومقاطعته وعدم الانصياع لأوامره والتمرد عليه في جميع الميادين . وكانت كلمة الشعب موحدة وصفوفه متراصة منظمة . فقال التونسيون جميعاً للاستعمار البغيض: لا ! لن نتقبله ولن نرضى به . ولن نخلد لحكمه ولن نعيش عيشة العبودية والرق ، ولن نبقى أجانب في وطننا . وللتونسيين أرواح مؤمنة بالحق مؤمنة بحقهم وحق وطنهم . وليس لهم غير صدورهم يستقبلون بها رصاص الاستعمار الجائر ، وليس لهم غير دمائهم فقدموها هدية للحق لعل العالم الذي يسمى نفسه حراً يعترف لهم بحقهم في الحرية .

فلم تهدأ للتونسيين حركة ولم يمكنوا السلطات الاستعمارية من رقابهم ومن بلادهم بل صبروا وصابروا وثبتوا وصمدوا . وكانوا يردون الفعل بما لديهم من وسائل فلم تقم قوات الشر بجريمة إلا وأعقبتها اضطرابات جديدة .

وكانت الاضطرابات العامة تتوالى من غير انقطاع . اضراب طويل بعد اعتقال الزعماء يوم ١٨ يناير ، ثم استئناف الاضراب إثر فظائع الدخلة واضراب عقب الاعتداء على الوزارة التونسية ومرات أخرى .

وأضربت مدينة صفاقس يوم ٧ مارس عند ما اعتقل البوليس عدداً كبيراً من النساء والشبان والطلبة واحالتهم إلى المحاكم الزجرية ، واستمر الاضراب أياماً متوالية كما تجددت المظاهرات الشعبية من غير انقطاع . ففي

حدود الساعة الواحدة والنصف من يوم ١٠ مارس اجتمعت جماهير غفيرة من الشبان بربض صفاقس وساروا بالهتافات والأناشيد واتجهوا إلى إدارة العمل للاحتجاج على تلك المحاكمة ، فلاحقتهم قوات البوليس ، ولكنها لم تتمكن من القاء القبض إلا على شاب واحد .

وفي الساعة الرابعة والدقيقة العشرين بعد الظهر أثر التصريح بالأحكام القاسية تجمهر الشعب في سوق الزيتون ، ثم ساروا في مظاهرة رهيبة بشوارع بيكفيل هاتفين بحياة الرئيس الحبيب بورقيبة منادين بالاستقلال وصدحوا بالأناشيد فاعترضتهم قوات البوليس وهاجمتهم هجوماً عنيفاً وضربتهم ضرباً مبرحاً وأثخنتهم جراحاً . واعتقلت عدداً وافراً من الشبان .

وقامت القوات الفرنسية المسلحة أثر تلك المظاهرات بتفتيش واسع النطاق في الأحياء العربية من مدينة صفاقس وألقت القبض على ٢٢ شخصاً .

ولكن الحالة لم تهدأ ، وقد انتشرت الأخبار بان زعماء العمال الذين اعتقلوا يذوقون العذاب ألواناً بالسجن ، ويعتدى عليهم يومياً بالضرب والاهانة والتنكيل . فخرج العمال في مظاهرة كبرى . والتفت حولهم الجماهير وساروا إلى مسكن عامل (مدير) صفاقس ليبلغوه احتجاجهم فطاردتهم قوات البوليس والجند وشتتتهم .

وتظاهر طلبة الفرع الزيتوني بمدينة قابس وسلموا للعامل لائحة احتجاج على تعسف السلطات الفرنسية ثم اتجهوا نحو المراقبة المدنية الفرنسية ، فاعترضتهم قوات البوليس وشتتهم وألقت القبض على خمسة منهم .

وقام أهالي بلدة مدنين في الجنوب التونسي بمظاهرة كبرى يوم ١٣ مارس وسارت في نظام كامل إلى ادارة العمل (المديرية) وسلموا إلى العامل (المدير) لائحة احتجاج شديدة . والتحقت بهم قوات الجيش والبوليس وشتتهم بعنف واعتقلت سبعة منهم .

وانتظمت بمدينة قفصة مظاهرة شعبية قوية يوم ١٧ مارس وسارت في الساعة العاشرة والنصف صباحاً من الجامع الكبير إلى المراقبة المدنية . فأوقفتها القوات المسلحة في الطريق ، وصادمتها بشدة وانهالت على المتظاهرين ضرباً ولكماً ودفعاً . حتى شتتتهم وألقت القبض على جماعة منهم .

وكانت عاصمة تونس مسرحاً للاضرابات والحوادث الآخذة بعضها برقاب بعض . ولم تكتف المدينة باعلان الاضراب العام عندما بلغت فظائع الجيش الفرنسى بجهة الدخلة وغيرها من جهات القطر ، بل تحرك الشعب ، وانتظمت صفوفه فى مظاهرات صاخبة قوية . فكانت الأيام الدامية تتوالى وتتجدد . وقد سارت الجماهير فى مظاهرة كبرى يوم ٤ فبراير ولما وصلت إلى شارع مدريد التقت بالقوات الفرنسية المسلحة التى لم تمهلها بل عاجلتها باطلاق النيران ، فسقط شهيدان يتخبطان فى الدماء . وجرح عدد وافر . وفى نفس الوقت كانت مظاهرة شعبية أخرى تسير بشارع باب الخضراء متجهة نحو الحى الأوربى فاشتبكت مع الجيش الفرنسى واستشهد منها عدد وجرح عدد آخر .

وكان يوم ٥ فبراير يوم حداد على الشهداء الذين سقطوا أمس ضحية العدوان الفرنسى المسلح ، فخرج الشعب فى مظاهرة كبرى وسار المتظاهرون رباعى منتظمى الصفوف . إلى سراى المملكة بالقصبة وقابل وفد منهم الوزير الأول واحتج على أعمال القوات الفرنسية .

وكانت المظاهرة التى قامت بها النسوة التونسيات يوم ١٥ فبراير من أروع مظاهر الوطنية . وفى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر أحاط المتظاهرون ومعظمهم من النسوة بالاقامة العامة . وقد خرج كل فريق منهم من الشوارع المحيطة بها — شارع فرنسا — وشارع الجزائر — وشارع هولاندة — وكانت المتظاهرات يقمن بحركاتهن بسرعة خاطفة ، وعند وصولهن كان المفوض بالاقامة العامة نازلا من سيارته ليدخل إلى عمارة الاقامة ، وفى تلك اللحظة بالذات رمت امرأة قنبلة يدوية . وفى الحين نظرا لقرب مراكز البوليس والجيش — أتى أعوان البوليس فى سيارة فرميت عليهم قنبلة ثانية ، فانفجرت السيارة وجرح عونان جروحاً خطيراً . واثنان آخران جروحاً خفيفة . ورميت قنبلة ثانية على الاقامة من شارع هولندا فحطمت شبابيك مكتب رئيس الديوان العسكرى للمقيم العام .

ولا تسل عن الخوف الذى استولى على جميع الفرنسيين الذين كانوا فى الحى الأوربى فكنت تراهم بين هارب يجرى وصارخ يصيح وأوصدت السينمات أبوابها وأغلقت الدكاكين ونزل الرعب فى قلوب الفرنسيين حتى

أن جماعة منهم كانوا وراء جنازة داخلين إلى الكنيسة الكبرى أمام الاقامة العامة ففروا تاركين جنازتهم .

واستشهدت احدى الوطنيات وجرحت أخرى جروحاً خطيرة وكانت لا تخفى ابتهاجها بنجاح المظاهرة . وقد استخدم الجند أسلحة سريعة الطلقات فجرحوا عدداً وافراً من التونسيين وأكثرها جروح خفيفة .

وبقيت مدينة تونس هائجة مائجة مضطربة مدة أشهر وإذا اعتراها سكوت فهو سكون البراكين التى تنذر بالانفجار فى كل وقت . فقد اجتمعت جماهير غفيرة من الشعب بعد ظهر يوم السبت ١٨ مارس بمسجد السبحة . وتناول الكلمة كثير من الشبان شارحين أعمال القمع والاعتقالات التى تفاقم أمرها بكامل البلاد التونسية واحتجوا على ما قام به الفرنسيون من محاولة نسف بيت صاحب الدولة محمد شنيق رئيس الحكومة التونسية . وخرجت الجموع من المسجد فى مظاهرة رهيبة وسارت إلى أن بلغت ميدان شارع الجزيرة . وهناك التقت بقوات البوليس والجيش التى عمدت إلى تشتيتها وإلقاء القبض على بعض المتظاهرين .

وتعددت يوم ١٩ مارس المظاهرات وخاصة بحى الحلفاوين والشوارع المجاورة له . فخرجت مظاهرة بعد أن نظمت صفوفها من ذلك الميدان . واخترقت شارع سوقى باللخير حتى بلغت باب الخضراء . وفى مفترق الطرق هاجمتهم القوات المسلحة . وكان عدد النساء كبيراً فى تلك المظاهرة .

وتحركت مظاهرة أخرى فى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر من الميدان نفسه وجابت شارع الحلفاوين وحين اشرافها على ميدان باب سويقة اعترضتها قوات البوليس .

وانتظمت مظاهرة ثالثة بالسوق الجديد من حى الحلفاوين وسارت حتى بلغت شارع مدريد ثم افترقت .

وخرجت مظاهرة رابعة فى الساعة الخامسة والنصف ، وكانت أكثر عدداً وأقوى نظاما . تسير فى مقدمتها النساء الوطنيات .

وقررت الوطنيات التونسيات الإعتكاف بجامع الزيتونة إبتهالا إلى الله واحتجاجاً على عمليات القمع وتقوية لروح الجهاد . وشرعن فى الاجتماع

بالمسجد يوم ٢١ فبراير حتى غص بهن على اتساعه ، واكتظت رحاب الجامع الأعظم بجمع التونسيات ، وبدأن فى الصوم وعلى رأسهن بعض الأميرات . وحاصرت الجيوش الفرنسية الجامع . وفى اليوم الثانى من الصوم والاعتكاف قامت بعض النسوة خطيبات على المنبر معلنات عن إرادتهن فى أخذ قسط وافر من الجهاد لجانب الرجال . وكان لكلام الأميرة فاطمة أعظم الوقع وهى حفيدة الملك الشهيد محمد المنصف . وجاء بعض مشايخ الزيتونة وخاصة الشيخ المختار بن محمود الذى حرض المؤمنات على الصبر والثبات .

وقد اجتمعت الهيئة التدريسية الزيتونية صباح يوم الأحد التاسع من شهر مارس إثر الإعتداءات المتكررة على الأمة التى تناولت هيئاتها جميعاً . ومن بينها شيوخ التدريس وموظفوا إدارة المدارس والتلاميذ . وأنه لا يمر يوم إلا وفوج من الزيتونة يساق إلى المحتشدات أو السجون حيث يلاقون الشدائد من رجال البوليس ، مما لم يبق معه متزع إلى الصبر . فاجتمعت الهيئة التدريسية للإحتجاج ضد هذه الإعتداءات المقصود منها التنكيل وألفت فى عضد الأمة التى آلت على نفسها أن تكافح إلى النهاية فى سبيل الوصول إلى مطامعها الحيوية .

وقد رأى شعب تونس أن المقاطعة الإقتصادية من أنجع طرق الكفاح فقررت الهيئات الوطنية منذ بداية الحوادث مقاطعة المغازات والمقاهى وقاعات السينما الفرنسية . ووزعت المنشورات تعلم الشعب بذلك وخاصة يوم ٢٣ فبراير ونجحت المقاطعة نجاحاً كبيراً ، إذ صار التونسيون لا يقصدون تلك المحال التى أصبح أصحابها يقاسون أشد الأزمات . وعجز الكثير منهم على خلاص مصاريفه آخر الشهر . وإذا بالمقاهى التى كانت تغص بالتونسيين قد باتت خاوية منهم ، وكذلك قاعات السينما فهى لا عمل حقيقى فيها إلا يوم السبت والأحد . أما بقية الأسبوع فتكاد تكون فارغة ولا تحتوى إلا على أقلية من المتفرجين لا تذكر .

وقد كان هذا السلاح الجديد قوى المفعول فأحس أصحاب المحال بالخطر وحاولوا جلب المشترين والزبون بكل الوسائل وخفضوا أسعارهم تخفيضاً كبيراً من غير جدوى . وامتنعت المعامل والمصانع بفرنسا من إرسال

البضائع إلا إذا دفعت أثمانها سلفاً . ورفضت الشركات الإحتياطية القروض ولم تعترف بضياع السلع أثناء الحوادث السياسية .

واضطرب المستعمرون الفرنسيون وارتبكت حالتهم فباع بعضهم ضياعهم ومزارعهم وخيم على أكثرهم كابوس من الخوف على أرزاقهم ومحصول حقولهم وكان الخوف كل الخوف من اليد العاملة التونسية ، ومن أعمال التخريب والإتلاف فكلهم يشعر أن شرارة كافية لحرق مزرعة كاملة .

ولما قوى ذلك الشعور فى الجالية الفرنسية حرر البعض منهم اللوائح والمذكرات واحتجوا فيها على الحكومة الفرنسية وطالبوا بحل المشكلة التونسية لترجع حياتهم إلى معتادها وقد علق أحد التونسيين على ذلك فقال : « ولكن الحكومة الفرنسية لم تستفد من تلك النداءات لأنها بلغت من الفوضى والاضمحلال درجة لا تمكنها من الشجاعة الكافية للخروج من المأزق وإيجاد حل للمشكلة . وإن ذلك يجبرنا نحن التونسيين على طلب حل مرض لمشكلتنا بوسائلنا الخاصة الداخلية والخارجية » .

وكان أحد الخونة قد أنزل المصائب على قسم من الوطنيين ودل السلطات الفرنسية على عورة المكافحين ، وهو سليمان بن حموده ، خليفة بلدة القطار فى ضواحى مدينة قفصة ، فقتل ببلدة القطار نفسها يوم ١٤ فبراير ١٩٥٢ ، وهو أول خائن يعدم . فعند خروجه من مكتبه وبينما كان بصدد الركوب فى سيارته اقترب منه تونسيان وأخرج أحدهما مسدسا من تحت جبته وأطلق عليه النار فارداه قتيلا ، ولاذا بالفرار ، وهما يطلقان العيارات النارية لكى يبتعد الناس ويختبئوا بالمقاهى فيوسعون لهما الطريق .

ومما يدل على سمو الشعور الوطنى عند الفدائيين ما وقع بجهة قفصة يوم ١٢ فبراير ، فقد خرج اثنان من الجندرمة الفرنسيين ومعهما زوجة أحدهما وطفل فى سيارة « جيب » من مدينة قفصة قاصدين بلدة « أم العرايس » ، وفى مضيق (السطح) كمن لهم الفدائيون وقتلوا الجندرمين ولم يعتدوا على المرأة بل لم يمسوا المرأة ولا الولد بأى سوء ، وسمحوا لها وللولد بالعودة إلى قفصة سالمين ، فضربوا مثلا عاليا فى الشرف والانسانية ، بينما اعتدى الجنود الفرنسيون على الأعراض وهتكوا الحرمات ونهبوا الناس فى قرى الدخلة والساحل . وقد اعترفت الصحف الفرنسية بذلك فكتبت

جريدة « الفيجارو » الفرنسية بتاريخ ١٤ فبراير قالت : « قتل اثنان من الجندرمة بطريق « أم العرايس » فى مضيق بين الجبال وهما يستقلان سيارة خفيفة ويخفران فيها زوجة جندرمي وابنها . ولم تمس المرأة بسوء وهما « كونى » من ضباط الصف Cauny . والجندرمى كودر Cauderch ، وقد تعطلت السيارة على بعد ٦٠ كيلو متر من قفصة ، وكان على حافة الطريق التين الشائك ، فأطلق مختبئون منه الرصاص فسقط الجنديان .

وقد توسعت حركة النسف فى مراكز الجيش والبوليس الفرنسى فذكر بعضها على سبيل المثال .

حوالى الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين من مساء يوم الأثنين ١٠ مارس سمع سكان حى باب سويقة والأحياء المجاورة دوياً ثم شاهدوا سيارة الصليب الأحمر لنقل الجرحى تقف أمام مركز البوليس الثالث بتونس ، فيخرج الجنود خمسة من زملائهم من المركز .

وقد وضعت كمية من المفرقعات فى عداد المياه بحائط المركز فلما انفجرت أحدثت به أضراراً جسيمة . فقد تهدم حائط المركز من ناحية شارع الكشباطى بأكمله ، وتهدمت أيضاً أجزاء كبيرة من بقية الحيطان ، وأصيب سبعة من الجنود كانوا داخل المركز بجروح خطيرة قضت على حياة أحدهم أثناء نقله إلى المستشفى .

ويظهر من الحجارة المبعثرة بمركز البوليس ومن الجدران المتهدمة أن الأنفجار كان شديداً جداً ، وتلك هى المرة الثالثة التى ينسف فيها ذلك المركز . ولما تبين للسلطات الفرنسية أن وسائل القمع لم تفلح التجأ القائد العام للقوات الفرنسية إلى زيادة التضييق على التونسيين جميعاً ، فأعلن قراره بمنع التجول بالأحياء العربية انتقاما من الوطنيين قال فى بلاغه « ارتكبت فى ليلة ١١ مارس الحالى مؤامرة جنائية ضد مركز القسم الثالث للبوليس تسببت فى قتل جندى وجرح ستة آخرين من بينهم تونسى .

إن هذه المؤامرة التى حدثت على إثر سلسلة طويلة من الأحداث الإرهابية من شأنها تعكير صفو النظام والأمن العموميين ، ولذا تقرر منع التجول ليلا بالمدينة العربية من الساعة التاسعة ليلا إلى الساعة السادسة

صباحا إبتداء من مساء اليوم (١١ مارس ١٩٥٢) إلى أن يصدر ما يخالف ذلك .

ولكن الوطنيين لم يلتفتوا لذلك القرار ولم يعيروه أهمية وتمادوا فى نسف الثكنات ، فيوم الخميس ١٣ مارس فى الساعة الثامنة إلا ربعا سمع بمدينة المنستير دوى هائل ارتجفت له جدران المدينة بأكملها ، وتحطم زجاج النوافذ فى دائرة متسعة جداً ، وقد انفجرت كمية من المفرقعات بإحدى نوافذ مركز البوليس ، فنسفت أكثره وكانت الأضرار المادية فادحة ، ولم يصب أعوان البوليس لأنهم كانوا فى ذلك الوقت يقومون بجولة تفقدية بشوارع المدينة .

وانفجر لغم فى بناية مولد الكهرباء بمدينة المنستير خربه مساء ١٦ مارس . وفى نفس المساء رميت قارورتان من البنزين المضطرم على جراج بمدينة القيروان فاشتعلت فيه النيران .

ونسف بمدينة صفاقس معمل الكهرباء يوم ٤ فبراير وبقى الظلام مخيما على أحياء كاملة من المدينة ، وبعد أشهر من ذلك والانفجارات مستمرة من غير انقطاع . فقد رميت قذيفة فى إحدى العمارات الكائنة بشارع قو فى صفاقس فى الساعة الثانية من زوال يوم ٥٢/٧/٧ أحدث انفجارها خسائر مادية كبرى وجرح نفر من سكان العمارة .

واهتم الوطنيون كثيراً بجميع وسائل المواصلات لما لها من قيمة رئيسية بالنسبة لجيش العدوان الفرنسى فقاموا بقطع السكك الحديدية ونسف محطات القطار والجسور وقطع أسلاك التليفون .

فنسف جسر على مقربة من مدينة قابس يوم ٧ فبراير ويوم ١٣ فبراير نسف جسر سكة الحديد بطبرسق .

وفى الساعة التاسعة بعد ظهر يوم الأحد ٩ مارس ألقيت قذائف من المفرقعات على محطة الرتل بمدينة سوسة . وكانت الأضرار كبيرة .

وفى مساء ١١ مارس قطعت أسلاك سكة الحديد بمحطة الرتل فى بلدة ساقية الزيت بضواحى صفاقس . وفى الليلة نفسها فى الساعة التاسعة انفجرت كمية كبيرة من المفرقعات عند وصول الرتل القادم من بلدة

« المتلوى » وقال الاخصائيون الفرنسويون أنها قنبلة من عيار ٧٥ . وكان الانفجار على بعد كيلو متر و٤٠٠ متر من محطة صفاقس . وقد تسبب فى أضرار جسيمة ، وكانت الأضرار تكون أكثر لو وقع الانفجار عند مرور القطار من تلك النقطة .

وفى ليلة الأحد ٩ مارس كانت أحياء من مدينة بنزرت فى الشمال تضطرم ناراً . وقد نشب الحريق بالمستودع البلدى للحيوانات فأحدث أضراراً مادية جسيمة .

وكان نسف محطة القطار بمدينة قابس من أشد الأعمال وأروعها . ففى الساعة الخامسة وعشر دقائق بعد ظهر يوم الأربعاء ١٢ مارس حدث إنفجار هائل بمحطة القطار بقابس بعد وصول « اتوراى » « قطار الديزل » بربع ساعة . وقد مات من جرائه أربعة أشخاص وأصيب ١١ شخصاً بجروح خطيرة جداً . ومن بين المصابين رئيس المحطة الفرنسى . وقد دمرت بناية المحطة . وكانت الأضرار المادية جسيمة . وقد كانت المفرقعات التى أحدثت الانفجار وضعت فى قاعة الانتظار التابعة للمحطة .

وعلقت جريدة « الصباح » التونسية على ذلك الحادث ووضحته بقولها الحقيقة هى أن العامل المكلف بتنظيف عربات القطار عثر على حقيبة من النوع العادى فظن أن أحد المسافرين نسيها بالعربة فحملها إلى رئيس المحطة وأبقاها هذا الأخير إلى جانبه وبعد ثلاث دقائق انفجرت الحقيبة وأحدثت تلك الأضرار .

ويبدو من هذه الرواية أن صاحب الحقيبة كان بالقطار وتركها بقصد تحطيم الرتل ولكن الأقدار شاءت أن تنقل إلى المحطة وأن تتسبب فى قتل ٧ أشخاص وجرح ١٥ » .

وفى يوم ١٥ مارس حدث انفجار هائل فى السكة الحديدية بين سوسة وبلدة فريانة قرب محطة سيدى سعد فاقتلع قضبان السكة على مئات الأمتار .

وكان نسف الجسور لتعطيل حركات الجيش الفرنسى لا يقل أهمية عن نسف السكك الحديدية ومحطاتها . فبعد تهديم جسر « ديبيان » الذى تمر به السكة الحديد الرابطة بين تونس والجزائر وبعد نسف جسر تبرسق

وغيرهما تمادى الوطنيون فى تخريب الجسور . فعلى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الأحد ٩ مارس سمع سكان منزل قابس دوياً هائلا كان ناتجاً عن نسف جسر كبير يسمى « قنطرة شبة » بالطريق الرابطة بين قابس وصفاقس من جهة وقابس وبلدة قبلى فى الجنوب من جهة أخرى .

وقد تحطم الجانب الأجرى من كامل الجسر وتقدر الخسائر بعدة ملايين من الفرنكات وقطعت المواصلات بين قابس وقبلى وأصبح من المستحيل على سيارات النقل الثقيلة وخاصة السيارات العسكرية والمصفحات الوصول إلى الجنوب التونسى .

وقد ألقت السلطات الفرنسية القبض على عدد من التونسيين ، فأضربت مدينة قابس وضواحيها احتجاجاً على هذه الاعتقالات .

وتهدم جسر أول بالقرب من بلدة « فريفيل » مساء الخميس ١٣ مارس وقد وضعت مفرقعات تحته فنسف بإنفجارها . وعلى مسافة من ذلك الحادث نسف جسر ثان لما انفجر ما وضع تحته من مفرقعات .

وأخذ الوطنيون يقطعون أسلاك التليفون والأعواد الحاملة لها فى جميع جهات القطر واستمر ذلك واتسع نطاقه إلى أن أصبح من المتعذر على القوات الفرنسية الاتصال بالقيادة العليا بمدينة تونس وانقطعت السلطات الفرنسية بعضها عن بعض إلا بطريق اللاسلكى حتى جن جنون الفرنسيين وأخذ الجنرال جارباى — القائد الأعلى للجيوش الفرنسية — يصدر الأوامر تلو الأوامر بالتشديد على التونسيين جميعاً . وأخيراً قرر تحميل المدن والقرى مسئولية قطع أسلاك التليفون وفرض عليها غرامات حربية . ولما رأى أن تلك الإجراءات لم تات بالنتيجة المطلوبة ، فرض على السكان أداء خاصاً لحراسة التليفون . وعين عدداً من التونسيين المدنيين فى كل مكان ليقوموا بتلك الحراسة وحملهم كل مسئولية . لما عسى أن يعتريها من اتلاف . فكان جواب الوطنيين على تلك الأوامر الظالمة المجحفة أن انتشر قطع أعواد التلفون على نطاق لم يسبق له نظير . ولنذكر بعض ماوقع من ذلك فى ثلاثة أيام متوالية . ففى ليلة الخميس ٨ مارس قطعت أعمدة التليفون بطريق « فريفيل » وقطعت ثمانية أعمدة قرب منزل جميل .

وليلة ٩ مارس قطع عدد من أعواد التليفون بالقرب من مدينة قفصة. وتسعة أخرى على السكة الحديدية المؤدية إلى سوسة. وليلة ١٠ مارس من الشهر نفسه فكت أسلاك التليفون بلدة الكنائس ومدينة المنستير وقطعت سبعة أعمدة تليفونية بين المنستير وقصرهلال. فتعطلت المخابرات بين البلدتين. وفى مساء ١١ مارس سبعة أعمدة تليفونية بالقرب من ساقية الزيت فى ضواحى صفاقس. وقطعت الأسلاك الكهربائية بطريق «قرمدة» و ٨ أعمدة بالقرب من المنستير.

ولما قررت الهيئات الوطنية مقاطعة الترام تجددت الحوادث لتعطيله أصلا ولمنع الفرنسيين من ركوبه، ولنذكر بعض تلك الحوادث فى أيام قليلة متتابعة. فقد قذفت عربة «ترولى باس» تابعة لخط مونفلورى بالحجارة وبقارورة من النفط مشتعلة وذلك فى شارع قرطاج يوم السبت ٨ مارس، ويوم ٩ منه ألقيت قارورة بنزين مشتعلة على عربة «ترولى باس» بشارع الباب الجديد فى الساعة السابعة والنصف مساء، ورميت فى نفس الوقت عربة «ترولى باس» أخرى بالحجارة بشارع باب سعدون، وألقيت قارورة بنزين مشتعلة على عربة «ترولى باس» أمام المحكمة الفرنسية بشارع باب البنات وفى الساعة الثامنة والدقيقة العشرين تهاطلت الحجارة على عربات الترام بجهة باب سويقة، فتحطم زجاجها وأصيب الضابط الفرنسى «ريبرو» وعونان من الحراس المتجول بجروح. وفى صباح يوم الأثنين ١٠ مارس فى الساعة السادسة والنصف ألقيت قذيفة على عربة الترام بشارع باب البنات فى الساعة الثامنة بعد الظهر. وفى الساعة الثامنة والدقيقة العشرين تهاطلت الحجارة على عربات الترام بجهة باب سويقة، فتحطم زجاجها وأصيب الضابط الفرنسى «ريبرو» وعونان من الحراس المتجول بجروح، وفى صباح يوم الأثنين ١٠ مارس فى الساعة السادسة والنصف ألقيت قذيفة على عربة الترام بشارع لندرة، وقذف الترام الرابط بين شارع فرنسا وضاحية فرانس فيل بقارورة ملتهبة من النفط، فانتشرت النار بعربتها والتهمتها التهاما.

الحالة العامة فى شهر مارس:

وكانت الأزمة التونسية تزداد شدة يوما بعد يوم وتستفحل المشكلة

وتستعصى على كل حل واتخذت قالب مسابقة بين القوات الوطنية التى تجمع فى الحقيقة الشعب بأسره وبين القوات الفرنسية المعتدية. وأقام شعب تونس الدليل لفرنسا على استحالة حكم تونس بالقوة وحدها، وقد لخص الكاتب الفرنسى الحر الذى يعيش بتونس منذ عشرات السنين، ـ الأستاذ دوران انقليفيال ـ الحالة فى ذلك الإبان فقال:

«سالت أحد حراس الأمن وكان قد ابتل بالمطر حتى أثقل مما إذا كان سيأوى إلى بيته فى هذا اليوم مبكرا فأجابنى بقوله: ومن يستطيع أن يعرف ذلك؟ ليست الرغبة فى العودة إلى منزلى هى التى تنقصنى ولكن.. ثم أضاف «إن الصمت يطغى على كل شىء» وأشهد أن هذا هو نفس شعورى بالضبط، إننا محاطون بالصمت، بل أنه يثقلنا حتى ليكاد يزهق منا الأنفاس، وإذا قدر لنا أن نسمع شيئا فهى أصوات الانفجارات فى الشمال وفى الجنوب، ثم يعود الصمت من جديد، صمت الدوائر الحكومية التى أصبح فراغها مريعا، ولعلنا نستطيع القول إن هذا الصمت هو سبب الانفجار.

فبين فرنسا وتونس يظهر أنه يوجد نوعان من المحادثات وإن كنا لسنا على يقين من ذلك. أحدهما سرى يقوم به أناس سريون أيضاً، وهدفه هو إيجاد الاصلاح والبحث عن اتفاق، ولكن الصمت حول هذا النوع من المحادثات ما يزال مخيما أيضاً، وهذا ما يبعث القلق والدهشة فى كل مكان، وفى مقابل ذلك نعرف النوع الآخر من المحادثات النوع المعروف المشهور والذى يتحدث به كل أحد فى الطريق، وهو عبارة عن طلقات من النار والقنابل والرشاشات والقنابل اليدوية والهجوم والدفاع والتراجع والانتقام وهو التسلسل الذى لا حد له ولا نهاية.

فمن الطبيعى أن يكون الأبرياء هم الذين كثيراً ما يكون الدفع على حسابهم، فيوجد فى هذه البلاد التونسية جنود فرنسيون لا يعرفون لم تركوا مدنهم وقراهم بفرنسا، ويوجد تونسيون وطنيون يمرون من هنا وهناك وإذا السجون ملأى بالمعتقلين.

إن هناك تسابقا طويل المدى بين حركة المقاومة الوطنية الشعبية وبين

حركة القمع البوليسى ؛ وكل حركة متعلقة بالأخرى دون أن تعرف أى منها كيف يوضع حد لحركة الفناء .

« ولست هنا فى معرض النقد لإجراءات الأمن المتخذة ، ولكن من المفيد أن نعترف أن كل ما بذل حتى الآن فى سبيل المحافظة على هذا الأمن قد كان عبثا ونفخة فى واد . بل الغريب أن حركة المقاومة تتضاعف وتنتشر بقدر ما تشتد قوات الأمن وتعنف ، وشيوخ الاستعمار فى هذه البلاد أخذوا يتفطنون لهذه الظاهرة الجديدة وهى أن تونس لم تعد تحكم بالقوة .

فما العمل إذن ؟ هل نستمر على تقتيل بعضنا بعضا ؟ وعلى العيش تحت التهديد اليومى والخطر الداهم الذى يرقبنا فى كل طريق وفى كل منعرج ؟ .

« هل تبقى الثروات التونسية والسكان فى هذا الخطر المحدق الذى لا تغمض له عين إلى أن يقضى على كل وسيلة من وسائل التنقل والسفر وعلى كل عمل فى المصانع وعلى كل زرع فى الحقول » .

الاعتداء على الوزارة التونسية

تدبير العدوان :

ظنت الحكومة الفرنسية فى أول الأمر أن القضية التونسية قد دحضت ، وأن هيئة الأمم المتحدة لن تشتغل بها ، ولن تعيرها أهمية ، ولن تسجلها فى جدول أعمالها ، وأن الخلاف التونسى الفرنسى سيبقى محصورا فى الدائرة الفرنسية البحتة فهلل المستعمرون وكبروا ، وحبروا المقالات وأطالوا ، واستعانوا برجال القانون الفرنسيين ليثبتوا أن ذلك الخلاف ليس من اختصاص هيئة الأمم ، ولكن سرورهم لم يطل وفرحهم لم يدم ، وسرعان ما دخلت عليهم الحيرة والاضطراب ، وشكوا فى انتصار باطلهم ، وأوجسوا خيفة من الكتلة العربية الآسيوية عندما تكونت لاحتضان قضية تونس وتقديمها لهيئة الأمم ، والدفاع عنها . وقد قررت الكتلة رفع القضية إلى مجلس الأمن ، وكانت رئاسته قد أسندت لممثل الباكستان السيد البخارى لشهر أبريل ١٩٥٢ . فأسقط إذ ذاك فى يد الحكومة الفرنسية التى لم تنظر إلى المستقبل البعيد ولم تتلاف أغلاطها الفادحة ، فأصبحت بين أمرين كلاهما يجر وراءه العار والخيبة ، فإما استنكار سياستها الغاشمة وتكذيب نفسها بنفسها بمنح التونسيين حقوقهم والرجوع إلى سواء السبيل وفاء بالوعود التى قطعتها ، وإما إضافة عدوان جديد إلى العدوان القديم ، وزيادة فى التنكيل والقمع والأجرام ، والتمادى فى الفتك لفرض تحويرات على الدولة التونسية تجعل لفرنسا والفرنسيين حق المساهمة فى سيادتها والاشتراك فى منظماتها . فرأت الحكومة من المهارة السياسية أن تضع مجلس الأمن أمام الأمر المقضى بأن تزيل الوزارة الشرعية التونسية التى رفعت قضية تونس إلى هيئة الأمم والتى لم ترد سحبها رغم جميع الجهود الفرنسية والضغط الاستعمارى المستمر ، فتعوضها بوزارة أخرى سهلة الانقياد ممتثلة لأوامر فرنسا ، وكانت تظن أنها ستنهى المشكل التونسى بهذا العدوان المدبر ، فلا يبقى لدى مجلس الأمن ما يبرر تدخله فى الخلاف التونسى الفرنسى إذ تكون الوزارة التى رفعت الدعوى قد أبعدت عن الحكم .

وكانت تلك الفكرة تخامر أذهان المسئولين الفرنسيين منذ أمد بعيد ، وكانوا يستعدون لعزل الوزارة الشرعية ولو باستخدام القوة . فقد كتب

المقيم العام الفرنسى « لويس بيريلى » رسالة سرية إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٨ (١) . يعرض عليها اعداد التدابير اللازمة للعدوان على الوزارة التونسية وعلى جلالة الملك نفسه إذا اقتضى الأمر ذلك ، قال :

« . . . لكن إن رفضت الحكومة التونسية البرنامج المعروض عليها — وذلك ما اعتبره محتملا — فلا يمكن ابقاؤها فى الحكم بعد ذلك . ويجب إذ ذاك أن يلتمس منها تقديم استقالتها .

« ومن المتوقع أن السيد شنيق سيرفض التخلى عن الحكم ، وإذ ذاك نرجع إلى سمو الباى ليعزله ، ويمكن أن نؤمل من الأمير الخضوع إن كان الطلب حازما وباسم معاليكم ، إذ نؤمل أنه رغم تواطئه الذى يزداد متانة وعمقا يوما بعد يوم مع « الدستور » سيكون أحكم من أن يتصادم مع الحكومة الفرنسية وجها لوجه .

« وإن كانت الأخرى ولم يكن لصاحب السمو سيدى الأمين باشا باى من الشجاعة ما يكفى ليتخلص من تأثير حاشيته فينبغى أن ننبهه باخلاص بأنه لا يمكن للدولة الحامية أن تحتمل رفضا يمس مبدأ رسالتها نفسه ويكون حينئذ مركز الباى الشخصى فى الميزان » .

وقد كانت العلاقات بين تونس وفرنسا تزداد توترا يوما بعد يوم حتى انقطع كل اتصال مباشر بين الحكومة التونسية والمقيم العام الجديد .

وأصبحت المخابرات بين جلالة ملك تونس والحكومة الفرنسية رأسا ، فأرسلت إلى جلالة الملك مذكرة بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٦ تعلمه فيها بأن فرنسا ستتمادى فى سياسة القمع والاضطهاد بدعوى المحافظة على الأمن ، قالت :

« إن الحكومة الفرنسية تتحمل بمقتضى المعاهدات المعقودة مع تونس المسئولية الكاملة على المحافظة على الأمن العام فى هذه البلاد . . . وستقوم حكومة الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بها ولصيانة المصالح المشتركة لجميع سكان تونس بواجبها دون تهاون ولا إهمال .

(١) الجريدة الرسمية الفرنسية ١٩٥٢/٦/٥ ص ٦٦٦٨ .

ثم تحدثت عن إمكان بعض الاصلاحات ووصلت أخيراً إلى بيت القصيد ، فأوضحت الغرض الأصلى من تلك الرسالة وهو الضغط على جلالة ملك تونس لكى يسحب الشكوى المرفوعة إلى هيئة الأمم فقالت :

« ومن الواضح أن مثل هذه المباحثات لا يمكن إجراؤها ما لم تسحب تونس الشكوى التى قدمت إلى الأمم المتحدة ضد فرنسا ، وذلك بالرغم من أنه ليس ثمة ما يبرر تقديمها ، وإن الحكومة الفرنسية ترى أن من واجبها فى هذه الحالة أن تذكر جلالة الباى بما سبق أن تقدم به فى هذا الشأن المقيم العام » .

وختمت الحكومة الفرنسية مذكرتها بالتهديد والوعيد قائلة :

« ورغبة فى العمل فوراً على إزالة العقبات التى تحول دون استئناف المحادثات التى توقفت بالرغم من إرادة فرنسا أنه لزاما عليها أن تطلب فى إلحاح الرد على هذه المذكرة فى أقرب وقت ، وإن الحكومة الفرنسية ستجد نفسها مضطرة — إذا لم تتلق الرد سريعا — إلى اطلاع الرأى العام على أنها ليست مسئولة عما يترتب على عدم استئناف المحادثات من نتائج خطيرة » .

وكان جواب جلالة ملك تونس إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٥ فبراير ١٩٥٢ يحملها فيه مسئولية الحوادث الجارية قال : «وقد سجل جلالته الرغبة التى أعرب عنها رئيس الحكومة الفرنسية لإزالة سوء التفاهم الذى نجم عن المذكرة الفرنسية المؤرخة فى ١٥ ديسمبر من العام الماضى والتى أدت إلى قطع المفاوضات بين تونس وفرنسا » ثم عبر عن استيائه واحتجاجه على ما تقوم به القوات الفرنسية المسلحة من عدوان على شعب تونس وعلى السيادة التونسية قال : « ولقد تأثر جلالة الباى تأثراً عميقاً لأعمال القمع الصارمة التى تجرى الآن والتى ألحقت أضراراً خطيرة بسلامة أفراد الشعب وممتلكاتهم كما أدت إلى المساس بسيادة الدولة » .

« وأن جلالة الباى الذى يهتم قدر اهتمام الحكومة الفرنسية بالمحافظة على الأمن والنظام لا يسعه إلا أن يسجل أن الحالة لا تتطلب الإسراف فى استخدام هذه القوات الكبيرة » وأخيراً اشترط لاستئناف المفاوضات مع فرنسا وقف عدوانها وتعهدها بتحقيق الحكم الذاتى السليم « ويخلص مما

تقدم أنه لكى تستأنف المفاوضات فى حرية وعلى وجه مثمر كما يرجو جلالة الباى والحكومة الفرنسية ، على الحكومة الفرنسية أن تحدد موقفها بوضوح إزاء المبادىء التى يجب أن تتخذ قاعدة لتنظيم الإدارة التنفيذية والهيئة التشريعية فى تونس على صورة تحقق الحكم الذاتى السليم وتهىء جواً مشبعاً بالثقة التى لا يمكن توفيرها إلا بإنهاء حالة الطوارئ والنظام الشاذ الذى فرض على تونس منذ بضعة أسابيع » .

فأسرعت السلطات الفرنسية إلى حبك مؤامرتها ضد حكومة تونس الشرعية وتوالت اجتماعات المقيم مع عدد وافر من الموظفين العالين الفرنسيين وأخيراً تلقى من حكومته التعليمات اللازمة يوم ٢٢ مارس ١٩٥٢ ، فأسرع إلى عقد اجتماع جديد شارك فيه الكاتب العام للحكومة التونسية ، بونص ، والجنرال جاربای .

ولما أتم المقيم إعداد الرواية ، شرع فى تمثيلها حالا فأضاف ماساة جديدة إلى المآسى التى تعددت منذ حل بالتراب التونسى . فافتضحت حقيقة ذلك الرجل وظهرت خلالها فظاعة السياسة الفرنسية ، وجرائمها المدبرة . لقد قام بدوره أحسن قيام كأكبر الممثلين إذ أبرز طبيعته الخفية فاشمأز التونسيون مما شهدوا ، وبقيت صورة دى هوتكلوك فى أذهان التونسيين تمثل الاستعمار الفرنسى تمثيلا كاملا .

واستقبل المقيم العام يوم ٢٤ مارس سمو الأمير الشاذلى باى نجل الملك الأكبر ورئيس ديوانه وأعلمه برغبته فى أن يستقبله جلالة الملك رأساً ومن غير حضور الوزراء التونسيين . وبعث فى اليوم نفسه برسالة إلى دولة رئيس الحكومة السيد محمد شنيق الذى كان أبنه فى حالة مرض شديد ، يهدده فيها تهديداً صريحاً ويتوعده بأن ما سيلحقه من ضرر من جراء تصلبه فى موقفه ربما يقضى على حياة ابنه المريض . فتجلت هكذا نفسية دى هوتكلوك الذى أصبح يتلاعب بأقدس العواطف البشرية وأشرفها وأعمقها وهى عاطفة الأبوة بعد أن أزهق الأرواح ودمر وعذب . ولكن دولة محمد شنيق كان أصلب فى الحق والواجب مما ظن دى هوتكلوك . فاجابه بالرفض وتمسك بالبقاء فى الوزارة معتمداً على ثقة الملك وثقة الشعب منكراً على فرنسا أن يكون لها الحق فى تعيين الوزارة التونسية أو فى إقالتها . فلم يستح المقيم

من كتابة الكلمات الآتية فى رسالته تلك « ولا أخفى عنكم أننى أتأثر عميق التأثر عندما تسنح لى الفكرة بأنه لو لم تحل المشكلة الفرنسية التونسية فى الأيام القريبة بالمراضاة لثارت عاصفة شديدة من أجلك وحذوك وحولك ، وربما تتعكر حالة أبنكم من جرائها » .

وأراد جلالة الملك أن يعرب للمقيم العام عن أن وزارته ما زالت تتمتع بثقته التامة وعن تمسكه ببقائها فى الحكم ، فلم يجب طلبه فى استقباله منفرداً بل أحضر وزارته حوله . فلما دخل عليه دى هوتكلوك يوم ٢٤ مارس فى الساعة الحادية عشرة والنصف وجده محفوفاً بصاحب الدولة السيد محمد شنيق وأصحاب المعالى السادة محمود الماطرى ومحمد بن سالم ومحمد سعد الله ومحمد الصالح مزالى ، فأعلم المقيم جلالة الملك بأنه اتصل من الحكومة الفرنسية ببرنامج إصلاحات ، ولكنه لم يعد فى الإمكان التفاوض بشأنه مع الوزارة الحالية ولذا يطالب بإقالتها .

فأجاب الملك : بلغ باريس رغبتنا فى عدم الاستجابة لذلك الطلب .

فتحدى إذ ذاك دى هوتكلوك الملك وخاطبه بألفاظ بذيئة لا تليق بالمقام ثم ختم كلامه بقوله « إن الحكومة الفرنسية قد فوضت لى الأمر وكلفتنى بحل المشكلة بالطرق التى أراها صالحة . وأنى أنتظر الجواب فى حدود الساعة الثالثة بعد الظهر . ثم غادر القصر الملكى بتهوره المعهود .

ولم يقبل منه الملك ذلك الصلف وأرسل حالا برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية قال فيها : إن لهجة التهديد التى استعملها السفير م . دى هوتكلوك أثناء استقبالى له اليوم تخالف تماماً تقاليد فرنسا ويجعلنا نشك فى أن سلوكه هذا هو سلوك فرنسا نفسها » .

ثم أوعز المقيم للصحافة الاستعمارية بألا تكتفى بتهديد الوزارة التونسية بل بأن تهدد الملك نفسه ، فكتبت جريدة « لا بريس » فى يوم ٢٥ مارس تعليقاً على ذلك الحادث جاء فيه « فى وسعنا أن نخبر بأن المقيم سوف لا يترك هذا الجواب » (أى جواب جلالة الملك) بدون رد فعل سريع إذ تسمح الإرشادات التى استيقناها من مصدر وثيق بأن نجزم أن م . دى هوتكلوك قد أكد بدوره بأنه شاعر الشعور التام بمسئوليته .

وبدون أن نسعى فى التعليق على هذا الموقف الراسخ فإنه من السهل أن نستنتج منه بأنه فى الوقت الذى نضع فيه جريدتنا تحت الطبع تدور محادثات هامة بالسفارة العامة وبدون شك بالقصر الملكى أيضاً .

وأنه من الممكن أن يقع اتخاذ قرارات خطيرة جداً عند ما يحين منتصف الليل » .

ودارت عجلة الحوادث بسرعة عجيبة ، فانقطعت ليلة ٢٥ مارس المخابرات الهاتفية بين تونس وباريس وبين العاصمة وبقية القطر ، ولم يسمح حتى للصحافة بأن تتصل بمراسليها خارج تونس . وانتشرت القوات العسكرية انتشاراً كبيراً فى عدد هائل فى القطر كله . واحتلت المراكز الاستراتيجية من الطرقات والأماكن العامة وحاصرت مدينة تونس من جميع الجهات وقطعتها عن العالم ، وتكاثرت الدبابات والمصفحات بأنواعها فى الشوارع الرئيسية وازدحمت الجنود فى الميادين وحول الإدارات العامة والوزارات . وفى تلك الليلة نفسها فى حدود الساعة الثالثة بعد منتصف الليل هاجمت القوات الفرنسية بيوت الوزراء التونسيين ، فأخرجت دولة السيد محمد شنيق من فراشه ، ودخلت إلى غرفة نومه ، وأزعجت عائلته وابنه المريض . وفتشت منزله ثم ألقت عليه القبض وحملته معها . وفى الوقت نفسه وقع اعتقال بقية الوزراء الموجودين بتونس السادة محمود الماطرى وزير الدولة والدكتور محمد بن سالم وزير الصحة ومحمد الصالح مزالى وزير التجارة والصناعة . وأبعدوا جميعاً إلى المنفى فى جهة قبلى باقصى الجنوب التونسى ، ووضعت الأختام بالشمع الأحمر على جميع مكاتب أصحاب الدولة والمعالى الوزراء ومكاتب رؤساء ومديرى دواوينهم بقصد تفتيشها .

أما معالى وزير الزراعة السيد محمد سعد الله فكان ملازما للفراش وقد اشتد به المرض حتى أصبحت كل نقلة تجعل حياته فى خطر ، فلما هاجمت القوات الفرنسية بيته اكتفت بابلاغه قرار المقيم العام بان يلازم بيته لأنه معتقل فيه وأن يكف عن كل نشاط سياسى أو إدارى .

وفى اليوم نفسه — ٢٥ مارس — حملت السلطات الفرنسية رئيس الحزب الحر الدستورى الأستاذ الحبيب بورقيبة والزعيمين المنجى سليم والهادى

شاكر من منفاهم ببلدة طبرقة ونقلتهم إلى رمادة فى الصحراء بأقصى الجنوب ، لتنكل بهم وتحط من معنوياتهم .

وألقى المقيم العام خطابا مسهباً فى الإذاعة يعترف فيه بعدوانه على الوزارة التونسية الشرعية من غير حياء ويتبجح باستخدام القوة الغاشمة ويهدد الشعب قال :

« ولكن يتعين ضروريا فى سبيل تنفيذ تلك الاصلاحات تنفيذاً مخلصاً شاملا أن يتبدد جو النوايا السيئة والتقاعس الذى أبت الوزارة التونسية الحالية إلا أن تجعله مخيما باستمرار ، ولذلك قررت أن أجعل من المستحيل على تلك الوزارة مواصلة نشاطها السياسى الوبيل بأن أبعد مؤقتاً من عاصمة تونس بعض أعضائها . والتمست من جلالة الملك المعظم أن يتفضل بتعيين وزير أكبر آخر يتمتع بثقته الكاملة ويستطيع أن يعيد ربط علاقات التعاون المخلص مع السفارة العامة باعتبار تلك العلاقات ضرورية على السواء لإدارة البلاد إدارة سليمة ولإزدهار المؤسسات الجديدة التى قررت حكومة الجمهورية منحها للقطر التونسى » .

ظن دى هوتكلوك لقصر نظره أنه تخلص من الوزارة التونسية ، وأرسل تعليماته إلى باريس لإلقاء القبض على صاحبى المعالى السيد صالح بن يوسف وزير العدل والسيد محمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية اللذان رفعا قضية تونس إلى الأمم المتحدة . وقد كانت الحراسة شديدة عليهما من طرف البوليس الفرنسى ، فلا يخرجان إلا فى صحبة بعض أعوان البوليس . ولكنهما توصلا فى صباح ٢٦ مارس إلى معرفة أخبار تونس رغم قطع جميع المخابرات التليفونية والبرقية بين تونس وباريس ، وعلما بالقاء القبض على زملائهم ، فأعدا سفرهما خفية وغادرا فندق « الجران اوتيل » الذى يمتاز بموقعه فى قلب العاصمة الفرنسية فى الصباح حوالى الساعة الثامنة والربع ، وأبقيا جميع حقائبهما وملابسهما فى غرف الفندق . ولم يعلم بسفرهما أحد . ولما افتقدهما البوليس الفرنسى وتفطن إلى غيابهما ، قامت قيامة الحكومة الفرنسية وشددت الحراسة على جميع حدودها والرقابة على بعض السفارات ظنا منها أن الوزيرين قد التجئا إلى سفارة إحدى الدول العربية أو الشرقية . وإذا بهما تفاجأ بوصولهما إلى مدينة بروكسل عاصمة البلجيك قبل أن تنفذ

أوامرها بساعات. وانتقلا منها إلى جنيف ثم إلى القاهرة . فأشعل نجاحهما فى الخلاص من براثن الاستعمار حماس الشعب التونسى واستأنفا نشاطهما المجدى لفائدة تونس فى نطاق أوسع من ذى قبل بمرات . فكان خروجهما من أشد الضربات للاستعمار وأمر الخيبات لممثله بتونس الكونت دى هوتكلوك .

وظن المقيم العام أن فى مقدرته أن يقضى على كل مقاومة ويفتك بكل من يحاول أى عمل وطنى فألقى القبض على مئات ومئات من التونسيين فى جميع جهات القطر ، واعتقل كل من يشتم منه رائحة الوطنية [1] وليشل حركة النشر والصحافة ألقى القبض أيضاً على مدير جريدة « الصباح » الأستاذ الحبيب شيخ روحه ورئيس تحريرها الأستاذ الحبيب الشطى .

وأراد أن يلبس الحق بالباطل وأن ينقص من عطف الأحرار فى العالم على القضية التونسية ، وأن يبرر طغيانه واعتداءاته فادعى فى غير خجل أن بتونس تعاوناً وثيقاً بين الحركة الوطنية وبين الشيوعيين ، وذلك كذب صراح لم ينطل على أحد ، فنقل سلطات الأمن من أيدى المدنيين إلى

(١) قالت جريدة « الصباح » التونسية — ١٩٥٣/٣/٢٠ — وقد قامت سلطات الأمن فى ساعات متأخرة من ليلة يوم الثلاثاء (٢٠ مارس) بحملة اعتقالات فى كافة أطراف المملكة وفى العاصمة وضواحيها ولا يمكن ضبط عدد ولا أسماء جميع المعتقلين . ففى العاصمة ألقى القبض على الأستاذ محمود الزرزرى رئيس الغرفة التجارية التونسية للشمال وعلى الأستاذ جلول فارس عضو الديوان السياسى للحزب الحر الدستورى التونسى وعلى السيد الفرجانى بن الحاج عمار الأمين العام للاتحاد التونسى للصناعة والتجارة وعلى الأستاذ باروش كاهية رئيس الغرفة التجارية والأستاذ فكتور بارانس عضو الغرفة المذكورة .

وفى بلدة منوبة على الشيخ مصطفى اليامى والسيد حسين فرحات والسيد حسين الكنانى والحكيم الطاهر بن سلطان نائب مدير مستشفى الأمراض العقلية ، وعلى السيد كبير درغوث المدير السابق وعلى الأخوين ابنى الكامل .

كما ألقى القبض على عدد كبير من التونسيين فى القرى الواقعة بمشيخة منوبة . وكذلك الحال فى ضاحية اريانة . وألقى القبض على السيد عبد الجبار الغضبان وعلى السيد عمر بن نور وعلى السيد بن أحمد وشرف الدين بن قرة وعلى السيد محمد بن عثمان النابلسى .

واعتقلت السلطات العسكرية الفرنسية أمير الأمراء السيد اسماعيل زويتن عامل (مدير) نابل .

وشملت الاعتقالات كل مدينة وبلدة وقرية من القطر .

العسكريين وسلمها إلى السفاك الشهير الجنرال غربای ، فقال فى خطابه (٢٧ مارس) « وفى سبيل الحيلولة دون كل محاولة جديدة للركون إلى العنف من طرف عناصر هدامة ان هى ادعت استنكار المبادىء الشيوعية فهى تقبل التعاون معها وتعتمد وسائلها الارهابية قررت أيضاً إحالة التصرف فى سلطات الأمن إلى الجنرال القائد الأعلى للجيوش ، وذلك فى كافة القطر » .

فزاد الجنرال غربای الضغط شدة والاضطهاد تعسفاً وعنفا ، واتخذ حالا عدة إجراءات لتضييق الخناق على التونسيين جميعاً . وأصدر أمراً بتوسيع منع التجول « إن منع التجول ليلا الذى كان نافذاً بالنسبة للمدينة العربية أصبح شاملا لكافة مدينة تونس . . . ويطبق هذا القرار بداية من اليوم الأربعاء ٢٦ مارس ١٩٥٢ من الساعة التاسعة مساء إلى الساعة الخامسة والنصف صباحاً » .

ثم أصدر أمراً ثانياً جند فيه جميع التونسيين وكون منهم فرقاً ، مهمتها حراسة السكك الحديدية وأعواد التليفون والمبانى العامة ، وحملهم مسئولية كل حادث يقع فى جهتهم ، ولا يخفى ما فى ذلك القرار من ظلم وارهاق ولكن مقاصده أشنع وأبشع لما احتوت عليه من فكرة شيطانية جهنمية إذ يريد أن يجعل التونسيين يتقاتلون ويتحاربون فتشتد الخصومة بين الحراس وبين الفدائيين . ولكن فطنة الشعب التونسى ووحدة صفوفه خيبت ظنه وسفهت أحلامه . وانا ننشر هذا القرار الذى سيبقى وصمة عار فى جبين الاستعمار الفرنسى :

« قرار من الجنرال القائد الأعلى للجيوش التونسية وزير الدفاع عن التراب بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٥٢ يتعلق بأحداث (فرقة أمن) .

« إن الجنرال غاربای وزير الدفاع عن التراب التونسى .

« بعد الاطلاع على ما خولت له من النفوذ حالة الحصار المعلنة بالأمر العلى الصادر فى غرة سبتمبر ١٩٣٩ .

« وعلى الأمر العلى المؤرخ فى ٩ يونيو ١٩٤٠ فى ردع مخالفات النصوص التى اتخذت لتنفيذ الأمر المؤرخ فى غرة سبتمبر ١٩٣٩ .

« وعلى الأمر العلى المؤرخ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ الصادر فى تسمية وزير الدفاع عن التراب التونسى ، قرر ما يأتى :

« الفصل الأول — أن التونسيين من الذكور الذين يزيد سنهم عن الثمانى عشرة سنة يكون منهم بكل مشيخة بمقتضى هذا القرار « فرقة أمن » حفظاً للسكك الحديدية والخطوط التليفونية والكهربائية والاستحكامات والبناءات العمومية فى مجموع البلاد التونسية وفى منطقة الاحكام لحالة الحصار .

« الفصل ٢ — كلف مجلس بإدارة « فرقة الأمن » وهذا المجلس يترأسه الشيخ ويتركب من عشرة أعضاء من أعيان المشيخة .

« وهؤلاء الأعيان يقع تعيينهم من طرف المراقب المدنى بعد استشارة العامل .

« وتعويضهم عند الاقتضاء يكون بنفس الصورة المذكورة .

الفصل ٣ — لمجلس الادارة حق التفاوض والتقرير تحت إرشاد ونفوذ المراقب المدنى فى تنظيم وسائل التوقى المراد اتخاذها للقيام بالمأمورية الموماً اليها بالفصل الأول مع مراعاة الأحكام الخاصة المتعلقة بحالة الحصار .

« وهو ينظر على الأخص فى خدمة الحراسة التى يجب القيام بها فى هذا الصدد وكذلك فى توزيع السخرات بالمال أو العمل على أفراد « فرقة الأمن » وتكون مفاوضاته وتقاريره نافذة بإذن المراقب المدنى .

« الفصل ٤ — يعفى من المشاركة فى العمل — السواقط والشيوخ الذين يزيد عمرهم على الستين عاماً والموظفون وأعوان السلطة وأهل الشعائر الدينية ، والأعوان المستخدمون بصفة قارة بالمصالح العسكرية أو لفائدتها مباشرة .

« الفصل ٥ — « فرقة الأمن » مسئولة عن الأضرار والخسائر الواقعة بالتراب الذى تحت حراستها ، وذلك لا يعارض بالمرة المسئوليات التى تنال شخصياً كل فرد من أفرادها بعنوان المخالفة .

« ويمكن أن تحتمل مسئولية الأضرار والخسائر عواقب مالية فى صورة الإخلال المشاهد فى تنفيذ المأمورية المسندة لهذه المجموع . ويكون أعضاء

مجلس الإدارة متضامنين مع بعضهم بعضا فيما عسى أن يترتب من غرم الأضرار والخسائر .

« الفصل ٦ — تصدر تعليمات خاصة فى استخلاص مبلغ الأضرار والخسائر .

« الفصل ٧ — تتسلط على مخالفة تراتيب هذا القرار أحكام الأمر العلى المؤرخ فى ٩ يونيو ١٩٤٠ الصادر فى ردع مخالفات النصوص الصادرة عملا بالأمر العلى المؤرخ فى غرة سبتمبر ١٩٣٩ المتعلق بحالة الحصار .

« الفصل ٨ — المراقبون المدنيون مكلفون بإجراء العمل بما تضمنه هذ القرار .

تونس ٢٦ مارس ١٩٥٢ الإمضاء — غاربای

رد الفعل التونسى :

كان رد الفعل التونسى سريعا شديدا واسعا متنوعا على ذلك العدوان الفرنسى الجديد وتلك الإجراءات التعسفية الجائرة . فقد قررت المنظمات القومية اضرابا عاما غير محدود فى القطر كله . وتوقفت المواصلات ، وانقطع العمل فى المناجم والمعامل والموانى ، وتعطلت الأسواق كلها ، وأغلقت الدكاكين أبوابها وانقطع التعليم فى جميع المدارس . وكتب شاهد عيان عن عاصمة تونس يوم ٢٦ مارس قال : « أضربت مدينة تونس وتعطلت فيها جميع الحركات التجارية والمواصلات ، فأوصدت المقاهى والدكاكين أبوابها ، وخيم جو من الجلال الحزين وكانت تبدو على الوجوه سحابة من الأسى والقلق ، وكانت الدوريات العسكرية منذ الصباح تتجول بأحياء العاصمة وشوارعها ، وتجرى تفتيشات على راكبى عربات الترام والسيارات والمارة ، وكان الاضراب شاملا وإجماعيا عاما » .

وكانت القوات الفرنسية تهاجم التونسيين فى كل مكان وتطاردهم فى كل شارع ، وتهين وتشتم وتتحدى وتعذب وتنكل ، واتسع نطاق تهديدهم واعتداءاتهم فكانوا يخرجون أصحاب محلات التجارة من بيوتهم ليرغموهم على فتح دكاكينهم ، ولما رأوا فشلهم الذريع أخذوا يحطمون أبواب المتاجر ويعيثون فيها فسادا .

وأخذوا يلقون القبض على التونسيين بالجملة فى القطر كله[1]. فزاد ذلك العمل الطين بلة وخرج الشعب إلى الشوارع فى مظاهرات قوية عديدة. وانتظمت الجماهير فى الميادين العامة فى كل مدينة وقرية « قابس وصفاقس وقفصة وتوزر والقيروان وسوسة وقصر هلال والمهدية ونابل والحمامات وباجة وماطر والكاف وبنزرت وتونس » وقد ضمت تلك المظاهرات الرهيبة الشبان والكهول والنساء والأطفال ، وكانت تجتمع بسرعة وعلى حين غفلة من القوات الفرنسية التى ملأت المدن كلها : فتهاجمها تلك القوات قصد تشتيتها فتعددت الاشتباكات بين قوات الأمن من البوليس والجيش وبين المتظاهرين ، وجرح عدد وافر من الجانبين .

قرار الشعب التونسى :

اجتمع بعد زوال يوم الأربعاء ٢٦ مارس بمقر الغرفة التجارية تحت رئاسة الرئيس السيد الطاهر بن عمار ممثلو الهيئات السياسية والنيابة والاقتصادية والثقافية — الغرفة الفلاحية التونسية للشمال — وهيئة

(١) وقد توصلت جريدة « الصباح » إلى معرفة بعض المعتقلين : ففى ليلة ٢٦ مارس بين الساعة الثانية والساعة الرابعة بعد منتصف الليل هاجمت القوات الفرنسية على بيوت كثيرة . ١ — بخمير محلات السيد صالح بن زروق والشيخ يوسف بوريال والسيد يوسف الفرجانى وألقت عليهم القبض جميعا . ٢ — بسوق الخميس اعتقلت السادة — حسن ياسين وأخاه مبارك ياسين والأستاذ حافظ والعربى قدور وابراهيم بن محمد . ٣ — بالفحص — ألقت القبض على السادة — عبد الحفيظ الجريدى والشاذلى بن الصادق الشرارى ويوسف بالحاج .

وقد تمت أعتقالات كثيرة فى تلك الأيام نذكر البعض منها . . اعتقلت السلطات الفرنسية ببلدة الحامة ثلاثين تونسيا من بينهم . . عبد الله بن حسن تينو — الحاج على خضر — الطيب بن بلقاسم بن محمود — التهامى بن خليفة — الطيب بن بلقاسم — الكيلانى ابن القناوى — الطاهر بن القناوى — احمد بن عمار العمامى — على القندوز — محمد بن العيادى — البشير بن بركة — أخوه العربى — القناوى بو جمعة — حمادى بن خليفة — المولدى بن محمد — عيد — بلقاسم الختال — الجيلانى الختال — عبد الله القناوى — محمد بن الجيلانى .

وأجرت القوات الفرنسية تفتيشات واسعة فى بيوت الوطنيين بمدينة بنزرت ، وألقت القبض على السادة حمدة بن محمد الصالح — عبد القادر بن جوانى — الشريف بوزيد — الصادق الداودى الكاتب العام للاتحاد الجهوى للصناعة والتجارة — حمادة الساقى وغيرهم كثير ممن لم يعثر على أسمائهم .

المستشارين البلديين التونسيين — والحزب الدستورى الجديد — واللجنة التنفيذية للدستور القديم — والجمعية الخلدونية والاتحاد العام التونسى للشغل والاتحاد التونسى للصناعة والتجارة — والاتحاد العام للفلاحة — والغرفة التجارية التونسية — وهيئة الأطباء التونسيين — وهيئة الصيادلة — ونقابة المدرسين بالجامعة الزيتونية — وهيئة المحامين التونسيين — وجمعية الشبان المسلمين وغيرها . وقرروا عدم الاعتراف بالوضع الجديد والعمل فى جميع الميادين بجميع الوسائل لإرجاع الوزارة الشرعية .

وأثارت أعمال (دى هوتكلوك) القسم الحر من الرأى العام الفرنسى الذى رأى فيها المعول الأكبر للقضاء على مستقبل فرنسا بشمال أفريقيا . وأخذ الصحفيون الفرنسيون فى تحليل السياسة الفرنسية بتونس ، يفضحون عيوبها ، ويوجهون أشد الانتقادات إلى الحكومة الفرنسية على عجزها وتسويفها وجمودها المجرم . ولنقتطف بعضها كمثال للباقى .

قال دوران انكليفيال فى مقال افتتاحى نشره بجريدة « البتى متان » « لقد لاقى الشعب التونسى أتعاباً وآلاماً حتى توصل إلى إلفات الرأى العام والحكومة فى فرنسا إلى قضيته .

« ولقد نضجت المطالب التونسية نضجاً واضحاً منذ زمن طويل ... والمطالب عند ما تكون مشروعة يجب أن تطالب بالترضية بدون أى شروط أو تأجيلات .

« ولكن ما معنى كلمة المشروعية هذه ؟ إننى أخشى هنا ألا تكون نظرة مسيو بينى [1] قوية واضحة بالقدر الذى عليه تصريحاته مثلا .

« نعم إن مؤرخى الجمهورية الرابعة سوف لا يلاقون أى صعوبة أو مشقة فى وجود الأكاذيب اللازمة لمغالطة الشعوب فى المستقبل ، وتبرير هذه الأكاذيب بما يتطلبه لها التاريخ . ولكن اليوم وفى الوقت الحاضر توجد مواقف مدققة تفرض نفسها على فرنسا ولا تستطيع أن تتملص منها ، بل واجبها أن تقدم إلى الأجيال الحاضرة برهاناً عن طيب نيتها وعن إخلاصها.

« أريد أن أقول إنه لا يكفى الحديث وحده عن مطالب مشروعة بل يجب أن نبرهن على أننا نعترف بمشروعيتها.

(١) كان بينى رئيس الحكومة الفرنسية إذ ذاك .

« وإذا كانت الحكومة الفرنسية ومجالسها الوزارية الموسعة أو المضيقة لم تستطع أن تقدم اقداما صريحاً فى هذا الشأن — فمن ذا الذى يا ترى سيفعل ذلك فى مكانها ؟

« ثم ما هي المسألة كلها منذ ستة أشهر ؟ إنها منحصرة فى أن تعترف الحكومة الفرنسية لتونس بحقها فى الاستقلال الداخلى .

« وهذا المطلب المشروع يتتبع عدة مطالب أخرى مشروعة أيضاً كالاعتراف بالسيادة الملكية وللشعب التونسى بحقه فى حكم فى نفسه بنفسه باتفاق مع جلالة الباى » .

وقد حملت جريدة « كومبا » الباريسية مسئولية الحوادث الحكومة الفرنسية ، فقالت : إن وزارة شنيق كانت قد قدمت هذه المطالب عندما أجرت المفاوضات الفاشلة بباريس طيلة ثلاثة أشهر . ولما تم فشلها نشأت الإضطرابات فى المملكة التونسية . وظلت تتفاقم يوماً فيوماً . وقد وقفت المذاكرات ولا أمل فى أن تسفر الشروط التى فرضتها الحكومة الفرنسية لاستئناف المفاوضات عن رجوع الهدوء إلى نصابه . ويبدو أن الحكومة الفرنسية لم تؤمن بصورة قطعية ودون تلعثم أن معاهدتى الحماية لسنة ١٨٨١ فى تونس و ١٩١٢ فى مراكش أصبحتا معاهدتين باليتين . فقد أحدث الزمن تغييرات جوهرية عميقة فى الميادين السياسية والإقتصادية والاجتماعية بالقطرين . وقد تمت هذه التغييرات ولا شك بفضل المجهود الجبار الذى بذلته فرنسا .

« فهل تنوى الحكومة الفرنسية أن تستخلص من ذلك فى المستقبل الفوائد المادية والأدبية ، أم هل ستقضى على هذا العمل بما تتمسك به من نظرية خاطئة للجاه والنفوذ والناموس ، وبما لا تزال آخذة به من جهل بالظروف الجديدة التى كونتها . وتقتضى السياسة الفرنسية الرشيدة التى تريد المحافظة على الأمور الجوهرية بإقبالها على ما لا مناص منه — أن تدخل فى اتصالات مع العناصر الممثلة للتونسيين والمغاربة وتشرع معهم فى محادثات مخلصة نزيهة .

« ... إن الجمود هو القانون الوحيد الذى تسير عليه الحكومات

الفرنسية منذ سبع سنوات سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وقد كبدتنا هذه السياسة أثماناً أفدح من أن يمكن نسيانها » .

وكان النائب بالبرلمان الفرنسى (جاك فونلبت اسبرابر) حاضراً بتونس أثناء اعتقال الوزراء التونسيين وأعمال القمع الوحشية ، فثارت ثائرته على المقيم العام وفضح فظائعه فى أول جلسة للبرلمان الفرنسى (أول أبريل ٥٢) قال : « لقد عشت أخيراً هناك (فى تونس) بعض الأيام المؤلمة وأريد أن أقول من غير أن أرفع صوتى وأقوى لهجتى أن تلك الأيام كانت أيام مهانة وخزى بالنسبة لى .

« ولكن أريد أن ألاحظ أنى عشت تلك الأيام وشاهدت — يوم الثلاثاء — تونس توضع من جديد تحت حالة الحصار ، ومنع التجول من التاسعة مساء إلى الخامسة والنصف صباحاً ، والرقابة وقطع المخابرات التليفونية ، وكنت حاضرا عند اعتقال الوزراء .

« وعبثاً حاولت أن أجد مبرراً لذلك بين القوانين وقد شخت فى البحث القانونى .

« وأن الصحافة نفسها التى تصدر تحت نظام الرقابة قد نشرت (١٩٥٢/٣/٢٧) إحتجاج السيد شنيق الذى يدل على معاملته معاملة لا تليق أعنى لا تليق بنا نحن .

« وأنى أقول إن الذين قاموا بإخراج الوزراء من بيوتهم عندما ارتكبوا فعلتهم لم يكن سلوكهم لائقاً بماضينا ولا بسمعتنا وبشرفنا » .

ولادة وزارة البكوش :

بقيت المملكة التونسية من غير وزارة بعد أن ألقت السلطات الفرنسية القبض على أعضاء وزارة السيد محمد شنيق . وانقطعت العلاقات تقريباً بين تونس وفرنسا إذ رفض جلالة الملك أن يستقبل المقيم العام رغم إلحاحه المرة تلو المرة . فاختار (دى هوتكلوك) واضطربت أمور البلاد أكثر من كل وقت مضى ولم يأت العدوان بالنتيجة المأمولة . فلجأت الإقامة العامة إلى أخس الوسائل وأرذل الطرق تستخدمها لإخضاع القصر لإرادة الاستعمار

الفرنسى . فأكثروا الرسل إلى القصر من أصدقاء فرنسيين وتونسيين ليبثوا فيه الأخبار الزائفة بقصد إنزال الخوف والرعب فى القلوب . وجاء أحدهم (وهو دى ما تيبى العضو البارز فى حزب كولونا عدو التونسيين جميعاً) مظهراً الإزعاج والارتباك . وقابل حالا أنجال جلالة الملك وبناته وقال لهم إن الحكومة الفرنسية قررت خلع الملك وتعويضه بغيره ، وستأخذه على حين غفلة هو وعائلته « ولن تمهلكم حتى تجمعوا ما تحتاجون إليه فى حقائبكم ، فأسرعوا فى جمعها من الآن » . وتيقن أهل الملك أن الأمر قد تم فرتبوا أمورهم وجمع كل واحد منهم ما أمكن من ثياب فى حقائبه وبقوا ينتظرون الأمر المحتوم والقدر المنكود . وساد السكون والهدوء فى القصر كله . وبقوا على تلك الحالة أياماً بلياليها والإقامة العامة ترسل مخبريها فى كل ساعة تارة بالوعيد والخلع وطوراً بالرضى والوعود .

واتخذ الضغط على جلالة الملك أساليب شتى كثيرة لأن المقيم كان يرمى إلى كسب الوقت ، فاستخدم الصحافة الاستعمارية التى كانت تسير حسب إشارته . وكتبت جريدة « لا بريس » بتاريخ ٢٧ مارس مقالا يقطر سماً حول موقف جلالة الباى ختمته بالعبارات الآتية : « الآن وقد زالت الوزارة ، هل يتحرر الأمير فى أعماله ، وهل يرضى بعزل وزرائه وتعويضهم بآخرين ولو باحتراز ولو يلجأ إلى الاحتجاج رسمياً على الإجراءات التى اتخذت أمس كما فعل سلطان مراكش ، أم هل سيتمسك بموقفه حتى النهاية ويبقى سجين السلوك الذى اتبعه إلى الآن ولو أداه ذلك إلى الخلع » .

ووصل إلى تونس مبعوثان خاصان من رئيس الجمهورية الفرنسية يوم الجمعة ٢٨ مارس (فورجو الأمين الأول لرئيس الجمهورية — وزميله كوسيوسكو رئيس ديوانه) . وقد جاءا فى الطائرة التى أقلتهما من باريس إلى تونس بالأمير سليمان باى ابن ولى العهد عز الدين باى ، ليزيدا التهديد بالخلع وضوحاً . ونشرت الصحف الاستعمارية — ومنها « لابريس » و « الديبش تونسيان » — صورة ذلك الأمير .

وأتى المبعوثان برسالة خاصة من رئيس الجمهورية ، وهى أعظم برهان على أن (دى هوتكلوك) السفاك ليس هو المسئول الوحيد على البطش والمجازر ، بل الحكومة الفرنسية كلها بما فيها رئيس الجمهورية ، هى المسئولة

الحقيقية على العدوان — وقد سلماها لجلالة الملك فى المقابلة التاريخية التى تمت يوم الجمعة ٢٨ مارس على الساعة الحادية وخمس وثلاثين دقيقة . وهذا نص الرسالة التى كانت جواباً عن برقية ٢٥ مارس :

باريس — ٢٧ مارس ١٩٥٣

صديقى العزيز :

لقد كان عجبى شديداً من لهجة وشكل الرسالة التى وجهها إلى سموكم .

ولكى أصرح أنها كانت جارحة لى ، فلن أكتفى بالتذكر بعلاقاتنا الشخصية فقط التى تكونت فى وقت كان فيه المشوشون الذين يحدثون اليوم الاضطرابات فى تونس يهددون عرشكم وكنتم أنتم أنفسكم تعبرون فيه عن ثقتكم فى صداقتنا . ولكن أريد أن أذكر أن لا شىء يمكن أن يقطع روابط الود التى تربط بين تونس وفرنسا حسب التقاليد . ولا يمكن بحال أن نقطع أعمال المدنية البشرية الجليلة التى قامت بها فرنسا فى مملكتكم بمعية أسرتكم من غير أن نلحق أضراراً بشعبينا ، تلك الأعمال التى انتفع بها فى جميع الميادين أولئك الذين يقفون اليوم من غير تروٍ ضد المشاركة معنا .

« بل فى قطع ذلك المجهود خسارة للقضية نفسها التى يدعون الدفاع عنها ، وأن الاضطرابات الدامية التى تدمى لها قلوبنا لتدل على الفوضى التى سرعان ما تنهار فيها مملكتكم ، لو اسلمت للاضطراب .

« وأن فرنسا لا تنكر التطورات إذ كانت هى الداعية لها . ولم تكتف حكومة الجمهورية فى الأيام الأخيرة نفسها بتأكيد عزمها فقط على مجاراة ذلك التطور بل على اعانته ، فوضعت تصميم اصلاحات ربما يأسف بعضهم لجرأتها ولكنها عند تطبيقها فى مراحل سيكون نجاحها وسرعة تنفيذها مبرراً كافياً لها .

« ولكن لا يمكن أن يتم هذا العمل إلا إذا كان مقاماً على روح الحكمة والثقة والمشاركة الدائمة تلك الروح التى مكنت تونس من الوصول إلى الدرجة التى بلغتها من الازدهار والمدنية .

« غير أنه فى نفس الوقت الذى كانت فيه حكومة الجمهورية تؤكد ذلك

العزم باتفاق مع مجالسنا النيابية ، كان بعض من الرجال الذين وقع اختيار سموكم عليهم للمساعدة فى العمل الحكومى — وسموكم المتصرف الوحيد فى السيادة التونسية من غير نزاع ولا جدال — كان هؤلاء الرجال قد رفعوا شكوى بفرنسا أمام منظمة الأمم المتحدة التى كانت تعقد جلساتها فى عاصمتنا من غير أن يعلموا سموكم ولا حكومة الجمهورية . فجعل صنيعهم هذا الدال على الريبة والعداوة من المستحيل كل عمل مثمر معهم . وقد استغربت — وخاصة أنكم لم توقعوا تلك الشكوى — من أنكم لم تستنكروا حالا هؤلاء الوزراء — والوزير الأول صاحب المسئولية قبل غيره — الذين عبثوا بثقتكم حيث أنهم قاموا بعملهم من غير توقيعكم ومخالفة لحقوقكم الملكية .

« ومنذ ذلك اليوم والدم يجرى فى مملكتكم ، وأظلمت الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص والأرزاق الحاضر وأخلت بالمستقبل . وأن فرنسا المكلفة بالأمن والنظام تقوم بواجبها ، ولكن سموكم بصفتكم صاحب المملكة التونسية تتحملون أثقل المسئوليات الأدبية فى ارجاع الهدوء والوحدة .

« ولقد أملت طويلا فى أنكم ستسمعون صوتكم لشعبكم ، وانى مازلت أؤمل وأتجه لحكمتكم السامية لتصدروا أمركم للجميع بأن يلتزموا السكينة ويتبعوا العقل .

« وحيث توجهتم إلى ، فإنى أطلب منكم أن تشكلوا باتفاق مع ممثل فرنسا حكومة وحدة وتهدئة لكى يتم تكوين اللجنة الفرنسية التونسية المكلفة باتمام الاصلاحات التى تراها حكومة الجمهورية فى أقرب وقت ، فتأخذ هكذا تونس فى السير — مع المحافظة على سيادتها وعلى أسرتكم وعلى مصالح فرنسا والفرنسيين المقيمين بتونس — نحو استقلالها الداخلى الذى يناط تحقيقه على حكمة القادة .

« وأؤمل أن سموكم سيكون عند حسن الثقة التى ما زلت أضعها فى استبصاركم السامى وفى الصداقة التى امتازت بالوفاء والثقة كما تفضلتم بتذكيره والتى أجدد فى الختام التعبير عنها » .

الإمضاء — فانسانت أوريول

وكان المقيم العام ارتكب فعلته وأعد العدة لارتكاب أخرى أشنع منها . وحصل على موافقة الحكومة الفرنسية . فكانت قوافل الدبابات والمصفحات فى الصباح المبكر يوم ٢٨ مارس تخرج من شوارع تونس متجهة نحو بلدة حمام الأنف حيث حاصرت قصر الملك مع قوات أخرى عظيمة . وأخذت الطائرات النفاثة تملأ جو العاصمة وتحلق فوق القصر . ولما دخل المقيم لمقابلة الملك قبل الظهر بقليل صحبه مبعوثى رئيس الجمهورية ، كانت تلك الطائرات تصدع الآذان وتقترب من سطح القصر حتى كادت تلمسه لانزال الرعب فى قلوب ساكنيه . فأجبر هكذا (دى هوتكلوك) — تحت تهديد السلاح — الملك على اتخاذ اجراءات ثلاثة أولا تسمية صلاح الدين البكوش كوزير أول وتكليفه بتشكيل الوزارة التونسية ، ثانياً تسمية المقيم العام وزيراً للخارجية وثالثاً حل الديوان الملكى .

وقد اعترف (دى هوتكلوك) بعد دقائق ، فى المؤتمر الصحفى الذى عقده يومها إثر مغادرة القصر — على الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة — بتجبره وضغطه وعدوانه قال : « لما رأيت أن لا شىء يجدى مع وزارة السيد شنيق التى لم تكتف بالتعنت بل ازدادت عناداً يوماً بعد يوم فى موقف يعد بحق موقف كفاح وتحد ، فكرت منذ زمن طويل ، وكتبت فكرتى إلى وزارة الخارجية ، أن حل المشكلة لا يكون إلا باستعمال القوة ، ولكن أردت قبل ذلك أن أجرب جميع الطرق الأخرى فلم أفلح ، ولم أرد أن تكون الشدة غاية بل كنت أريد أن تكون وسيلة للسير بتونس نحو اصلاحات وعدت بها الحكومة الفرنسية وكان من واجبى أن أبرزها لعالم الوجود بأقصى ما يمكن من التحرر » .

واعترف المقيم العام أيضاً بأنه هو الذى كتب بنفسه الخطاب الذى أذاعه فيما بعد باسم جلالة الملك الرامى إلى تهدئة الخواطر فقال « لقد قرر الباى أن يوجه نداء للهدوء ، ولقد سلمت له مشروع نص لينظر فيه حسب رأيه ، وإنى أؤمل كثيراً أن يكون لذلك النداء تاثير على الشعب » .

وظن (دى هوتكلوك) أنه انتصر النصر النهائى ، وظهر باطنه وافتضح طبعه فأقام الحفلات والمآدب بقصر الاقامة العامة ببلدة المرسى ، وأخذ ينشر فى الصحف قوائم الطعام الذى قدمه لضيوفه وصنوف الجبن

التى يميل إليها وأنواع الخمور التى سكر بها[1] وكأنه انتشى بدماء الأطفال الرضع المقتولين دوساً بأقدام الجنود بجهة الدخلة ، واستعذب صراخ الأيتام والأيامى بعد قتل الآباء والأزواج ، وطرب لنسف المساكن والمساجد ، وحرق البيوت على أهلها ، وأخذته العزة بالاثم فأخذ يتذوق مع الطعام اللذيذ اللطيف ولحوم الضأن الطرية والحلوى الشهية عذاب عائلات وآلام شعب وأنات الأمهات ورعب العذارى وخوف الأولاد الصغار ، فكان أصدق ممثل للاستعمار الفرنسى الذى لا تتم له لذة ولا يتطعم أكلا إلا إذا كان ملطخاً بدماء الشهداء .

لقد ضل (دى هوتكلوك) وأضل حكومته وسعى فى تضليل الرأى العام مدعياً أن الأزمة التونسية انتهت ، وأن المشكلة حلت — ولو بالقوة — وأن الهدوء ساد البلاد . والحقيقة أن الشعب ازداد اندفاعاً فى الكفاح واستماتة فى الدفاع عن حقه ، واستمر الاضراب من غير انقطاع فى جميع أنحاء القطر رغم استخدام القوات المسلحة لجبر التجار على فتح محالهم وإرغام العمال على العمل . ونزل الجند الفرنسى إلى الشوارع يطارد التونسيين ، ويلقى القبض على المارة بالجملة . وخرج الشعب فى مظاهرات متعددة متكررة مستمرة غير مبال بالسجن والموت . فقد كانت المظاهرات الصاخبة تملأ ميادين تونس وشوارعها منذ الصباح الباكر يوم ٢٨ مارس وكانت مظاهرة قد انتظمت أمام قصر جلالة الملك بحمام الانف وتعالت منها الهتافات بحياة تونس حرة مستقلة وحياة الحبيب بورقيبة . فهاجمتها قوات الجند والبوليس وألقت القبض على بعض أفرادها . وتجددت بعد الزوال المظاهرات بنفس الموضع احتجاجاً على تكليف البكوش بتشكيل الوزارة وكثر فيها النسوة اللائى أخذن يندبن ويصحن وهن لابسات الحداد.

واتسع نطاق الاضطرابات وكثر النسف وانتشر بجميع المدن الكبرى فقد نسفت فى ذلك اليوم نفسه المراقبة المدنية بمدينة (سوسة) وحدث بها انفجاران عظيمان زلزلا المدينة كلها ، وأحدثا أضراراً جسيمة فى الجانب الشمالى من البناية ، ثم التحمت القوات الوطنية مع قوات الأمن فى معركة دامية على شاطىء البحر جرح فيها البطل (ابراهيم بن صميدة) .

(١) راجع جريدة « لابريس » بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٥٢ .

وأدلى دولة السيد محمد شنيق فى منفاه ببلدة قبلى بقلب الصحارى بتصريح إلى مراسل الجريدة الأميريكية « نيويورك هيرالد تريبون » قال فيه « إننى ما زلت الوزير الأول ، ووزارتى هى وزارة تونس الشرعية » . وأضاف قائلا « إن عزله بالقوة والعنف يخالف القانون وفيه خرق بين لمعاهدة الحماية . فينبغى أن ترسل الأمم المتحدة لجنة للبحث عن الحوادث التى جرت بتونس ، ويطلب الوزير الأول من الولايات المتحدة الأميركية أن تتدخل بصفة فعالة » .

مجلس الأمن والأزمة التونسية :

كان الشعب التونسى فى تلك الأثناء ينتظر إثارة قضيته فى مجلس الأمن عندما تنتقل رئاسته إلى الباكستان فى شهر أبريل . وكان المقيم العام يحاول أن يتم تشكيل الوزارة التونسية قبل ذلك التاريخ وأن يشرع فى مفاوضات جديدة كاذبة لكى لا يبقى مبرر للهيئة الدولية فى التدخل . وظن أنه نجح ولم يعلم أنه وقع . فأعلن إثر مقابلة الملك يوم ٢٨ مارس فى بلاغ رسمى أن الاتفاق قد تم مع جلالة الملك على الاصلاحات التى قدمها له وأنه سيذيع فحواها على الرأى العام بعد أيام ، وأن اللجنة المختلطة التونسية الفرنسية التى ستنظر فى تلك الاصلاحات وتنتهى من أعمالها فى أقرب وقت ممكن ، قد تقررت .

ومن الغد ظهر بونص الكاتب العام للحكومة التونسية على مسرح السياسة التونسية ليلعب دوره فى المهزلة الاستعمارية . وقد امتاز بعداوته وبغضه وحقده للتونسيين كما امتاز بقصر النظر والتلاعب المكشوف واستخدام أرذل الوسائل فى محاربة الحركة الوطنية حتى قال فيه الكاتب الفرنسى (جيران « ان له ماله فى تكوين عصابة اليد الحمراء الإجرامية وقتل الزعيم فرحات حشاد) فصرح يوم ٢٩ مارس أن الوزارة الجديدة ستتشكل بسهولة تامة وأن التونسيين يتزاحمون على مناصبها . ولما عرض البكوش على عدد وافر من التونسيين تلك المناصب رفضوا جميعاً ، وبقى وحده يحاول ويفشل ، وهو مطارد من الوطنيين حتى صار لا يدخل إلى قصر الملك أو إلى الإقامة العامة إلا من الأبواب الخلفية كالسارق الخائف والمجرم الجبان . فحاول إذ ذاك أن يحتمى بالحزب الحر الدستورى بإدخال الزعيم

الهادى نويرة — وهو العضو الوحيد من الديوان السياسى الذى بقى خارج السجن — فى تشكيلته ، وتكرر العرض ثلاث مرات . وأخيراً دعا البكوش الزعيم نويرة يوم الأحد ٣٠ مارس على الساعة الرابعة بعد الظهر ، فاستطاع الزعيم نويرة أن يحمل البكوش على الاستقالة وقد تمت المقابلة واتفق فيها على نشر البلاغ الآتى :

« نظراً للصعوبات التى وجدتها فى تشكيل الوزارة أرى من واجبى أن أقدم لجلالة الملك استقالتى من المنصب الذى كلفت به » .

لم ينشر ذلك البلاغ — بطبيعة الحال — ولكن ألقى القبض على الهادى نويرة يوم الإثنين ٣١ مارس . لقد خيروه بين الوزارة والسجن فاختار السجن

ولم تجد السلطات الفرنسية من بين التونسيين من يرضى أن يخون وطنه فلجأت إلى اختيار بعض صنائعها الذين ملأت بهم الادارات التونسية ، وميزتهم الجهل والأمية وطاعة الفرنسيين طاعة عمياء ، ولكن شيئاً من ذلك لم ينفع لأن الملك كان يؤخر يوماً بعد يوم تنصيب الوزارة الجديدة انتظاراً لقرار مجلس الأمن فى قضية تونس .

وتعددت المظاهرت الشعبية ضد الوزراء الخونة وتكررت وتنوعت فتارة تهاجم بيوتهم ، وطوراً تهاجمهم فى مقر وزاراتهم رغم قوات البوليس الكبيرة التى كانت تحرسها من كل جهة حتى من السطوح . وأصبح المقيم العام يتخبط ولم يجد مخرجاً خاصة وأن الاتحاد العام التونسى للشغل والمنظمات القومية كلها قررت القيام بإضراب عام يوم غرة أبريل ، وقد كان الإضراب تاماً شاملا ، وشارك فيه الموظفون رغم تهديدات السلطات الفرنسية ووعيد الجنرال غارباى . فاختار المقيم العام ذلك اليوم نفسه لنشر ما سماه بمشروع إصلاحات . فرفضها الشعب لما فيها من اعتداءات جديدة على السيادة التونسية وهى فى حقيقتها خطوة فى إلحاق تونس بفرنسا بإعطاء الجالية الفرنسية حقوقاً قارة فى مؤسسات الدولة التونسية .

ومرت الأيام والوزارة لم تشكل ، لأن بكوش أطاع كعادته أسياده الفرنسيين فسعى فى تشكيل الوزارة وتكوين اللجنة المختلطة فى آن واحد ، وجمع يوم ٧ أبريل عدداً وافراً من الشخصيات التونسية وعرض عليهم عضوية تلك اللجنة ، فخابت آماله وآمال أسياده ، لأن التونسيين رفضوا

بالاجماع المشاركة فيها . وفضحت الإقامة العامة مناوراتها بنفسها إذ صرحت الجريدة شبه الرسمية « لابريس » يوم ٨ أبريل « يعتمد بكوش على اللجنة المختلطة ليقوى وزارته » . ولما رأى البكوش فشله الذريع سعى فى اتمام تشكيل وزارته : ولكن لم يتم ذلك له إلا بعد بحث مجلس الأمن لمشكلة تونس — ١٥ / ٤ / ١٩٥٢

وأعاد البكوش يوم ١٢ أبريل ماكان قد قاله من قبل من أن دور وزارته الأصلى هو القيام بأعمال الإدارة لا غير . ومعنى ذلك زيادة وطأة الحكم الفرنسى المباشر . وازدادت الحالة تعكراً لأن بونص الكاتب العام الفرنسى للحكومة التونسية ، أخذ يتحكم فى نشاط الوزراء التونسيين تحكما لا يطاق ، فأملى عليهم نظام دواوينهم (منشور ٢٤ أبريل المتعلق بنظام تلك الدواوين) وحرم عليهم الاتصال بالصحافة ونشر التصريحات من تلقاء أنفسهم وإصدار البلاغات (منشور ٣٠ أبريل) .

وذهبت وعود (دى هوتكلوك) بعدم معاقبة الموظفين التونسيين الذين قادوا الإضراب ، وبتهدئة الخواطر أدراج الرياح . وبقى الجو قاتماً والعلاقات متوترة بين تونس وفرنسا . واستمر الإضراب العام بشدته وشموله ، ولم تنقص حدة المظاهرات ضد البكوش ، كما استمرت السلطات العسكرية فى اعتقال التونسيين بالجملة بتونس ، واتخذت الرقابة على الصحف شكلا هزليا إذ تمنع من نشر أخبار يسمعها التونسيون من الإذاعة . وازداد تحرج موقف المقيم العام لما أعلن البكوش استحالة تشكيل اللجنة المختلطة فى تلك الآونة ووجوب تأخير اجتماعها إلى ما بعد ٢٤ أبريل الذى وعد به (دى هوتكلوك) فدعته الحكومة الفرنسية إلى باريس لمحاسبته .

وأراد الفرنسيون أن يسهلوا على الوزارة الخائنة مأموريتها فى تكوين تلك اللجنة التى أصبحت حيوية بالنسبة لفرنسا ، إذ تدل بوجودها على استئناف المفاوضات بين تونس وفرنسا ، فخفف الجنرال غارباى من منع التجول فجعله يبدأ من الساعة التاسعة مساء فقط ، وأطلق سراح بعض المعتقلين (١١٩) ومنح حرية السير فى الطرقات العامة التى كانت محددة وممنوعة أحياناً ، ورفع مراقبة البرقيات ولم يمنع ذلك من قيام مظاهرات قوية ضد الوزارة يوم ١٤ أبريل جرح أثناءها عدد من التونسيين ، وكسرت عربة الوزير

الخائن دنقزلى . وقررت الوزارة الفرنسية فى تلك الأثناء تعيين أعضاء اللجنة الفرنسيين (٢٣ أبريل) ولكن الاضطرابات استمرت وشارك فيها طلبة المدارس على نطاق واسع للغاية ، فأضربوا وتظاهروا وعم التشويش البلاد كلها . ووقعت محاولة اغتيال الوزير ابن رايس ، فتشددت الرقابة على الصحف واعتقل عدد من الشخصيات التونسية من بينهم الصيدلانى المعروف محمد بن حمودة والمحامى الكبير الدكتور البحرى قيقة .

وأراد المقيم بعد رجوعه من باريس أن يكون جواً ملائماً لأغراضه ، وأن يرغب التونسيين فى المشاركة فى لجنته المختلطة قائلا لهم « إن بحث مشروع الإصلاحات سيكون (فى وسط اللجنة) بحثاً نزيهاً يمكن لجميع الآراء سواء أكانت فرنسية أم تونسية أن تظهر بحرية . فإن كان أطار الإصلاحات ومراحلها فى الزمان قد حدد فليس معنى ذلك أن اقتراحات أعضاء اللجنة لا تقبل إذا لم تمس بذلك الأطار وبتلك المراحل » .

ولكن محاولة (دى هوتكلوك) بدل من أن تقضى على المعارضة التى وجدها البكوش قوتها وزادتها صلابة فى موقفها ، وإذا بالسلطات العسكرية تمنع إحتفالات ومظاهرات العمال فى غرة مايو ، فاشتد غضب الشعب وحنقه .

وكان النداء الذى وجهه دولة محمد شنيق من منفاه فى الصحراء — ٣٠ مارس ١٩٥٢ — إلى حكومة الولايات المتحدة الأميريكية قد وجد بعض الصدى ، إذ زار هنرى بايرود سكرتير الدولة المساعد لشؤون الشرق الأدنى تونس فى طريقه إلى مصر ، وحل بها ٤ مايو . ثم قدم إلى وزارة الخارجية الأميريكية تقريراً ذكر فيه أنه يتوقع نشوب اضطرابات كثيرة فى شمال أفريقيا ، وأنه يود كثيراً مؤازرة الفرنسيين هناك على شرط أن يعطوه شيئاً يستند إليه بأن يتقدم الفرنسيون بمشروع ثمانى أو عشر سنوات لتونس ومراكش يبينون فيه تماماً للعرب كيف يكون إطراد تقدمهم نحو الإستقلال ، وحينذاك يؤيدهم بايرود تأييداً كاملا ، فيعزز بذلك مركز فرنسا فى أوربا حيث دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على إنعاش القوى الفرنسية . على أن بايرود يخشى أن يحول ضعف فرنسا دون انتهاجها سياسة الكرم والمرونة التى تعوزها لصيانة مركزها فى شمال أفريقيا ، ويضرب مثلا عن ضعفها ما حدث للفرنسيين قبل توقيعهم الميثاق الألمانى ،

إذ أثاروا ضجة كبرى حولهم حتى أصبحوا فى مركز منشين . وبعد ذلك أمضوا الميثاق بدون قيد ولا شرط . وهذه الغريزة التى تدفع الفرنسيين إلى عمل الأشياء غير المحببة واتخاذ المظاهر العدائية قد تؤدى بهم فى أفريقيا كما أودت بهم فى أوربا . ويقوم بايرود بمساعيه لدى باريس وهو متمسك بفكرته بكل قواه .

وكان أعضاء الوزارة الشرعية قد نقلوا من صحرائهم إلى جزيرة جربة . وإثر زيارة بايرود إلى تونس اتخذت السلطات الفرنسية بعض الإجراءات للافراج عن الوزراء والزعماء . وتم رجوع الوزراء المبعدين يوم ٦ مايو ٥٢ . لقد قصد الكولونيل فريبوس مدير الديوان العسكرى للمقيم العام فى صباح الثلاثاء ٦ مايو جزيرة جربة حاملا رسالة من المقيم العام إلى أصحاب الدولة والمعالى الوزراء التونسيين المبعدين يعلمهم فيها برفع الإجراءات المتخذة ضدهم والقاضية بإبعادهم عن تونس ، مع اشتراط عدم قيامهم بأى نشاط سياسى ، وألا يقطنوا بعاصمة تونس ، وألا يقربوا من بلدة قرطاج — حيث القصر الملكى — فى الوقت الحاضر . فامتطوا متن طائرة خاصة نقلتهم من جزيرة جربة إلى تونس فوصلوها فى الساعة السادسة مساء . وكانت فى صحبتهم صاحبة السمو الملكى الأميرة زكية والهدايا التى قدمها لهم سكان جربة .

وركب القومندان باراس نائب رئيس الديوان العسكرى للمقيم العام طائرة على الساعة السابعة من صباح الأربعاء ٧ مايو قاصداً رمادة فى الصحراء وعند وصوله ذهب إلى الحصن الذى كان يقيم فيه الزعماء واجتمع بالرئيس الجليل الأستاذ الحبيب بورقيبة والزعماء المنجى سليم والهادى شاكر والهادى نويرة ، وأعلمهم أنه مبعوث لإعلامهم بأن الجنرال جاربای القائد الأعلى لجيوش الإحتلال بتونس قرر نقلهم من منفاهم برمادة إلى جزيرة جربة . وركب الزعماء الأربعة الطائرة فحلقت متجهة صوب جربة . ولما وصلتها لم يسمح بالنزول إلا لثلاثة منهم الأساتذة : نويرة وسليم وشاكر ، الذين نقلوا إلى مركز المنار البحرى المعروف ببرج الجليد والواقع فى جنوب الجزيرة . وأعدت لهم هناك ثلاث غرف وحجر عليهم مبارحة قطعة الأرض المحيطة بالمنار ، ولا يسمح لأحد بزيارتهم .

وأبقى الرئيس الجليل بالطائرة التى أقلته من بعد إلى مطار سيدى أحمد

قرب بنزرت حيث نزلت فى الساعة الثانية بعد الظهر . ثم حمل فى سيارة من سيارات البحرية الفرنسية — دائماً بصحبة القومندان باراس — حتى بلغا الطائرة المائية — إيلون الثانى — التى نقلتهما بطريق البحر إلى جزيرة جالطة الصغيرة التى لا يرتادها إلا الصيادون والتى تبعد أربعين ميلا عن شواطىء تونس . وهناك أنزل الرئيس الجليل . وابتدأت حياة الوحدة والإنفراد .

ولكن ذلك لم ينقص من حدة التوتر ولم يقشع السحب المخيمة على الجو السياسى . ولم يتمكن المقيم العام من إرجاع السلم إلى البلاد ولا من تهدئة الخواطر ، بل اشتدت المظاهرات ضد بكوش ، واستمر الملك على منع الوزراء الخونة من حضور حفلة الطابع . وكان يوم ١٢ مايو ذكرى فرض الحماية الفرنسية — يوماً مشهوداً ، إذ أعلنت البلاد الحداد وأضربت كلها عن العمل ولم يجد البكوش شخصيات تونسية يكون منهم لجنته المختلطة . وقررت الصحف الاحتجاب ثلاثة أيام إحتجاجاً على سخافة الرقابة الفرنسية وأعاد الجنرال جارباى منع التجول .

ودفنت هكذا اللجنة المختلطة قبل أن تبرز للوجود لأن المشكلة التونسية ليست تعيين بعض الأعضاء فى لجنة لا قيمة لها ، ولكنها مشكلة العلاقات بين تونس وفرنسا .

وقد لخصت مجلة « اسبرى — Esprit » حادث العدوان الفرنسى على الوزارة التونسية وشرحت أسبابه وفضحت أعمال الحكومة الفرنسية فى مقال نشرته بعددها الصادر فى شهر مايو ١٩٥٢ وخيرنا نقله لما فيه من حقائق .

المساجلة بين القوات فى تونس

قبل أن يلتحق دى هوتكلوك بتونس تحادث طويلا فى غمرة الليل مع الجنرال دى جول فى كلومبى لى دو اجليز Colombey-Les-Deux-Eglises وأن ذلك الخبر الذى نشرته « بارى ماتش » بعددها الصادر فى ٥ أبريل يمكننا من إيضاح نواح عدة من الأزمة التونسية الجديدة .

فتجد هكذا سياسة القوة مصدرها حيث تولدت خاصة وأن تجمع الشعب الفرنسى لم يقتصر على تأييد الأغلبية البرلمانية الجديدة فى سياستها

بتونس ، بل شمل ذلك التأييد السياسة الإقتصادية والداخلية التى تسير عليها حكومة بينى فأحزاب اليمين تنشر اليوم بنود النصر قائلة أنتم ترون أن فى استخدام القوة النجاح . ولكنهم تغافلوا عن أن يقولوا أيضاً إن تلك القوة استعملت فى ١٩٣٤ و ١٩٣٨ و ١٩٤٣ و ١٩٤٦ ولم تفلح إلا فى اشتداد معارضة التونسيين للوصاية الفرنسية . وهى وحدها التى مكنت الدستور الجديد من أن يصبح العنصر الممثل لأكثرية سكان تونس .

فقد أعيدت غلطات الماضى بواسطة أشد الألفاظ السيارة فساداً ، ولم تقم أى وزن للواقع ولا لإمكانيات التسوية التى ظهرت سنتى ٥٠ و ٥١ . وقد قدم حزب « الحركة الجمهورية الشعبية » مساعدة فعالة — كانت حاسمة — للحلول التى كان يسعى إليها « ذلك التجمع الفرنسى » فى تونس وأعوانه فى فرنسا من حزب تجمع الشعب الفرنسى وحزب تجمع اليسار الجمهورى والمستقلين .

ولعبت الحكومة دور « بونس بيلات » فنفضت يديها من المشكل . فكان جواب مجلس الوزراء المنقسم على نفسه لم . دى هوتكلوك الذى كان يطلب تعليمات دقيقة مضبوطة ليحصل على إبعاد السيد شنيق أن « افعل ما تراه لكى تبرز الإصلاحات » فاستخدم المقيم تلك التعليمات كأنها تفويض مطلق . ورغم دهشة عدد من وزرائنا إثر العدوان على شنيق فإنهم يتحملون مسئولية جراح قد يطول برءها ويتعذر اندمالها ، وهى تنقص من تأثير الإصلاحات المنتظرة ولو كانت جريئة ، وذلك ما نشك فيه حسب ما لدينا من معلومات عنها .

وكان « لوفل Louvel » و« دى شيفينى De Chevigné » (الذى تخرج فى مدرسة مدغشقر) يؤيدان فى مجلس الوزراء سياسة القوة والاضطهاد باسم حزب الحركة الديمقراطية الشعبية وتكلف بيدو بالاستحواذ على كتلة النواب من ذلك الحزب ، فتكلم فيهم بصوت حاد قضى على كل معارضة فى مهدها ودافع عن الجنرال جارباى معلناً تضامنه معه .

وأيد موريس شومان المعروف بتأثره السريع وانقياده السهل وجهة نظر موظفى الكى دورسيى والتجمع الفرنسى ، وأنقذ « فونلبت اسبيرابير Fonlupt Espéraber » واندرى دونيس André Denis » شرف كتلتهما

بتصريحات جريئة ألقيـاها فى الجمعية الوطنية يوم أول أبريل ، وقد فضح دونيس الضغط الذى تقوم به الجالية الفرنسية بتونس فى مجلس الوزراء نفسه .

يجب أن نعلم أن مجرد لفظة « اصلاحات » يتلفظ بهـا أى مقيم إلا ويصبح محل ريبة عند الفرنسيين المقيمين بتونس . كما يجب أن نعلم أن هؤلاء الفرنسيين قد نجحوا فى نقلة م . مونص سنة ١٩٥٠ لأن كرسيه كان أقل ارتفاعا من كرسى جلالة الباى ، وفى ذلك مس لا يحتمل بسمعة فرنسا ! ويجب أن نعلم أن المقيمين الذين لا يحوزون ثقـــة هؤلاء الفرنسيين يصبحون عرضة للتجسس المنظم ، وكثيراً ما يرسل حزب التجمع الفرنسى وفوداً إلى باريس مهمتها مقاومة كل دراسة للاصلاحات ، ويجب أن نعلم أن الأبواب الرسمية تفتح فى وجوهها بنفس السهولة التى تفتح فى وجه المقيم نفسه ، وقد وجد ممثلو فرنسا مرات عديدة فى قاعة انتظار الوزراء « فريق الهجوم » لفرنسيي تونس ينتظر دوره للمقابلة لكى يدحضوا كل حجة ترمى إلى تطور العلاقات الفرنسية التونسية .

ويجب أن نعلم أن الذين يبثون الفكرة القائلة بأن الدستور الجديد حزب استبدادى ذو نظرية قومية اقطاعية يمثلون هم أنفسهم أشد اقطاعية وأكبرها فى تونس ، وهم ألد الخصوم لتطور البلاد نحو الديمقراطية ، لأنها تحرمهم من الانفراد بالامتيازات التى يستفيدون منهـا ويعملون على أساسها .

وأخيراً يجب أن نعلم أنهم يستطيعون الحصول بسرعة فائقة على التقارير السرية التى يرسلها المقيمون إلى وزارة الخارجية مع الحيطة والتحفظ ، ثم يطبعونها كاملة ويوزعونها ليتمكنوا من مقاومة ممثلى فرنسا فى باريس نفسها ، ويجب أن نلاحظ فى نهاية الأمر أن الفرنسيين المقيمين بتونس هم وحدهم الذين يستمع إليهم بانتباه ، وهم الذين تنتصر دوما وسائل تهديدهم .

وإذا أراد المرء زيادة فى الاقتناع بأثر نشاطهم فيكفيه أن يرجع إلى المفاوضات التى بدأت يوم ٣١ اكتوبر بين الحكومة الفرنسية وحكومة محمد شنيق ، وقد اشتملت هذه المفاوضات على طورين .

وكانت المباحثات جارية قبل أن تصل وفود التجمع الفرنسى ، وكان التفاهم يسود الطرفين وبدا من الممكن الوصول إلى تسوية مرضية .

وأدلهم الجو بعد وصول تلك الوفود وأصبحت كل مقابلة يقوم بها السيد شنيق إلا وتوازيها مقابلة تقوم بها جماعة « كزابيانكا وكلونا » فتهاجم الوزير الأول التونسى ولا تتحاشى عن الثلب لتفنيد أقواله ، وأقنعوا كل وزير بمهارة فائقة ، وكانت مذكرة ١٥ ديسمبر انتصاراً كبيراً سجله حزب التجمع الفرنسى .

ولا نكون مبالغين مهما ازداد اهتمامنا بتلك المذكرة ومهما أكثرنا من الرجوع إليها فقد كانت نقطة التحول السياسى إزاء تونس ، وهى تحمل فى تضاعيفها مسئولية الحوادث التى تبعتها والتى تنبأ بها بعض الموظفين بعيدى النظر بدون أن يلتفت إليهم ولا يسمع لهم قول .

فإن فقد التونسيون رصانتهم غضبا وبالغوا فى بعض الأعمال المؤسفة ولم يسيروا بسفينتهم طبق المراد ولم يقودوها وفقا للمرغوب فمن الواجب الاعتراف بسوء نية فرنسا وتحميلها مسئولية الافراط فى الاضطهاد .

وقد أكثر م . بينى ومسيو دى هونكلوك من التشدق ومن الثرثرة والكلام على وزارة شنيق رامين إياها بالتطرف مدعين أن ليس لنهمها حد معيدين أنها عاجزة عن إدارة البلاد ، وهذا كله ثلب ! فانرجع إلى بعض الحقائق فلا شك فى أنه للمرة الأولى فى تاريخ الحماية تصل تشكيلة وزارية تمثل الرأى العام إلى الحكم طبق اتفاق ١٩٥٠/٨/١٧ الذى تم بين المقيم لويس بيريلى وجلالة الباى ورضى بها الجميع بكامل الحرية ومن بينهم حزب الدستور الجديد ، ولم يعد المقيم الفرنسى يفرض الوزارة كما كان يفعل من قبل . وقبلت الحكومة الجديدة إزاء ذلك ألا تخرج عن نطاق الحماية فيما ستسنه من اصلاحات وما ستدخله من تطور يرمى إلى الحكم الذاتى ، وكانت الحالة واضحة والهدوء سائدا فى البلاد والتفاهم مستمراً . وتم تطبيق الاصلاحات المنتظرة ، ولم تبق فى طور الاعداد إلا الاصلاحات المتعلقة بنظام البلديات ، وقد انجزت اللجنة المختلطة جميع النواحى الفنية ، ولم تبق إلا مشكلة مبدئية تتعلق بميدان الانتخابات وتمثيل الفرنسيين فى المجالس البلدية ، وكادت الحكومة التونسية أن تقبل ذلك لو لم يرفض

سلطان مراكش التوقيع على « ظهير » (مرسوم) مماثل فرأى جلالة الباى ووزراؤه — للتضامن مع سلطان مراكش — أنهم لا يستطيعون قبول ذلك التمثيل بدون الحصول على ضمانات تشمل دراسة مبادىء ومجموع السلطات النيابية والتشريعية ، وكانت من نتائج مشكلة الفرنسيين خطاب العرش فى مايو ١٩٥١ ، وإعداد مفاوضات جديدة مع الحكومة الفرنسية نفسها بباريس ، وكان موضوعها الحقيقى الحصول على تحديد دقيق للاستقلال الداخلى وعلى تعريف المبادىء التى يجب أن يستند إليها تحقيق الإنجازات المقبلة ، ولم يتطرق الحديث إلى آجال تلك الإنجازات إلا بصفة سطحية فى مذكرة ٣١ أكتوبر ، المتينة فى تحريرها ، الموزونة فى لهجتها والتى كان يمكن أن تتخذ أساساً لمفاوضات تقوم على الكياسة والمنطق . ولا يمكن بحال أن نغفل الصلة الوثيقة بين (التصريح المشترك) فى ٥٠/٨/١٧ ومذكرة الوزارة التونسية (فى ٥١/١٠/٣١) ، وقد طلب لويس بريللى الذى سهر على تنظيم محادثات اكتوبر ١٩٥١ من وزارة شنيق أن تفض جميع المسائل الإدارية الهامة قبل القدوم إلى باريس ، إذ ينبغى ألا تعرقل تلك المسائل الإدارية سير المفاوضات ، وتتلخص تلك المسائل فى توزيع الأراضى الايطالية على قدماء المحاربين التونسيين والفرنسيين ، وفى زيادة الأجور ، ومنح الموظفين الفوائد التى يعطيهم إياها تطبيق قانون الوظيفة الفرنسى ، وإحداث إيرادات لتسديد تلك المصاريف الجديدة ، وتمت الأمور كلها وأحرزت على رضى الجميع وخاصة مسيو روبير شومان الذى تبنى طلبات لويس بريللى .

وقد رأينا من الضرورى بيان تلك التفاصيل الفنية ، لأن المشاكل كانت دقيقة فعلا ، وأن ذلك الواقع المحسوس ليكذب وحده إدعاءات بينى ودى هوتكلوك . أما حججهما فلا قيمة لها لأنهما استنتجاها من فترة ما بين ٢١ اكتوبر و٤ مارس التى جعلها موقف فرنسا نفسها فترة استثنائية ، ومن أراد قتل كلبه فمن السهل أن يدعى أنه مصاب بداء الكلب .

والعنصر الثانى الدال على سوء نية الحكومة الفرنسية ردها على المذكرة التونسية إذ رأينا أن الوزراء التونسيين كانوا يطالبون بجواب يوضح المبادىء ويحدد الحكم الذاتى تحديداً كاملا ، وكانوا يظنون أن هاتين

العبارتين مسلم بهما متفق عليهما . فماذا حصلوا بعد مفاوضات دامت شهرين كاملين ؟ حصلوا على جزم بات فى نص مكتوب ، بأن تونس مرتبطة بفرنسا ارتباطا أبديا أى بمبدأ السيادة المشتركة التى عوضت هكذا الحكم الذاتى . فقد أخلفت فرنسا وعدها هذه المرة أيضا . وأبرزت فرنسا فكرة سيادة الباى ، عند ما حاولت فى يناير ١٩٥٢ التراجع عما تعهدت به . وتلك عبارة عابرة تظهر معارضة فرنسا لفكرة السيادة التونسية مهما تكن معارضتها ولكل حل يرمى إلى السير بالشعب التونسى نحو استلام مسئوليات الحكم فى بلاده . وفى ذلك الوقت نفسه صارت ليبيا مستقلة .

والعنصر الثالث الدال على سوء النية من جانب الحكومة الفرنسية ادعاؤها المستمر بأن الدستور الجديد والحزب الشيوعى شىء واحد وان اختلفت الأسماء ، ولا فائدة فى الكلام عن ذلك الإدعاء المخالف للحقيقة .

وقائمة المخازى لم تنته بتلك القائمة مع الأسف ، فبقى الاستناد إلى قانون الأحكام العرفية لاعتقال وزارة كاملة . وبقى الاضطهاد ، وبقيت مساومة الباى وتهديده بالخلع (راجع — سيادة جلالة الباى) وبقى اعتقال نويرة الزعيم الدستورى المعتدل لأنه رفض أن يكون وزيراً فى تشكيلة بكوش التى طال بها المخاض وصعبت ولادتها .

وبقيت أيضا مسألة تتطلب شيئا من الإيضاح . وهى نشر الحكومة الفرنسية ، فى أوائل شهر ابريل الرسائل التى كتبها الحبيب بورقيبة ، وقد عثر عليها البوليس أثناء إجراء تفتيشاته ، فقدمتها غذاء للرأى العام الفرنسى الذى زعزع فكرته الافراط فى الاضطهاد والاغراق فيه .

وكأن تلك الحجة بينة فى ظاهرها ، فالرسائل تعتبر من غير شك امكانية استخدام القوة بما فيها من نواح مادية كالسلاح والأموال والحركة الدبلوماسية ، وتواطأت الصحافة — عن قصد أو عن غير قصد — مع الحكومة الفرنسية على الأمر ، فلم تقدم أى بيان عن تلك المراسلة ولم تقم بنقد نصوصها ولو دققنا النظر فى تاريخها لرأينا أنها كتبت ١٢ / ٥ / ١٩٥٠ وفى ١٩٥٠/٧/٥ أى قبل أن تبدأ تجربة « شنيق — بريللى » وقبل أن يقبل حزب الدستور الجديد المشاركة فى الوزارة التى تألفت فى ١٩٥٠/٨/١٧ .

ولنتحدث عن الأشخاص — لمن يكتب بورقيبة ؟ بل كان فى الحقيقة يجيب ، ولكن يجيب من ؟ لم تعط لنا أى معلومات عن شخصية مراسلى الزعيم الوطنى . ويبدو بوضوح من النص الذى قرأناه « لوموند فى ٦ و ٧ أبريل سنة ١٩٥٢ » أن الحبيب أبو رقيبة كان يكتب لشخص أكثر تطرفا منه . وهو يحاول إقناعه بأن سياسة الحزب الدستورى الجديدة (وهى معتدلة) تمكن تونس أيضا من الوصول إلى استقلالها . وهو بذلك يريد إزالة قلق ويرد على نصيحة بالتشدد . ولكى يقنع مراسله (وهذا أمر طبيعى) ركز تفكيره فى المواضيع التى طرحها من وجه اليه السؤال . إن الحبيب بورقيبة يدافع عن سياسته . فتطرقه هكذا إلى الحديث عن « الكفاح المسلح » (الذى أوعز به مراسله) « ولكنه وضعه بعد استحالة الوصول إلى تسوية بالطرق السلمية ، فقال « إذا أصرت فرنسا (وهذا هو المحتمل مع الأسف) على رفض كل تسوية حقيقية وشريفة . وقال : « إذا حصل صدع لا يلتئم وجرح لا يداوى ولا يندمل وأمر لا يمكن تلافيه واصلاحه — وهذا ما لا بد من وقوعه إذا أصرت فرنسا على عماها ... » ولا يمكن أن يؤاخذ على شكه فى نوايا الحكومات الفرنسية .

وسوف لا نحلل ما أتى به زعيم الدستور الجديد فى تلك الوثائق من أحكام سياسية حصيفة نيرة . ولنذكر منها تنبؤه بموقف البای إذا أصبح النزاع خطيراً (وحوادث مارس الماضى أيدت رأيه) وتحليله الدقيق المتين لموقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى السياسة العالمية ، وإيضاحه لضغط الجالية الفرنسية بتونس على الحكومة وكفاحهم ضد المقيم بريلييه .

والمسألة الوحيدة التى يمكن المؤاخذة عليها حسب نظر موضوعى فى تلك المراسلة هى جزم نزيه بفكرة قومية متحمسة ومتطرفة أحياناً . ولسنا فى حاجة إلى تلك الرسالة لتعلمنا بما كنا نعلمه من قبل . ولكن حكامنا فى حاجة اليها ليعدوا العدة تمهيداً لمحاكمة الحبيب بورقيبة .

وقد انتهت الحرب الباردة التى شنها دى هوتكلوك على شنيق بانتصار المقيم الفرنسى انتصاراً مؤقتاً ، ولكنه لم يحرز على الدخول من جديد إلى قصر البای إلا عند ما اندس خلف مبعوثى رئيس الجمهورية وما كان أحد يعتقد عند ما أذيع إنذار يوم ٢٦ مارس أن فرنسا ستذهب إلى هذا الحد

مع أن رد ١٩٥١/١٢/١٥ ، وعوامل السياسة الداخلية التى ذكرناها تؤدى حتما إلى مثل تلك الحلول . وقالوا : إن شرف فرنسا تدنس بموقفها هذا ولم يكونوا مخطئين ، إذن لم نستفد من درس الهند الصينية . وبلاغ الانتصار الذى نشره دى هوتكلوك يشبه إلى حد بعيد تصريح « تييرى دارجنليو Thierry d'Argenlieu . فى سنة ١٩٤٦ فهل هو إنذار ؟ .

إن الإصلاحات التى رفضتها أغلبيه اليمين قبل ١٥ ديسمبر صارت اليوم تعتبر ضرورية . وإذا جرى الحديث اليوم حول الحكم الذاتى أو السيادة التونسية فانما يحصل ذلك نتيجة للحوادث المروعة التى وقعت فى شهرى يناير وفبراير وبعد استعمال وسائل البطش .

وهكذا يقضى مقدما على ما فى العروض من فوائد إيجابية أنه من المؤكد لو كانت التدابير التى عرضها روبير شومان على لجنة الشؤون الخارجية يوم ٢٨ مارس فحوى الرد على مذكرة ١٩٥١/١٠/٣ لاكتفى التونسيون بذلك . ولكن لا يمكن أن ينطبق هذا القول على التهرب الجديد المتمثل فى التدقيقات التى أدلى بها دى هوتكلوك عن طريق صلاح الدين البكوش فى أول ابريل .

فالأمر الأول هو إخضاع البای ثم تطمين الفرنسيين المقيمين بتونس وغرضنا اليوم ليس تحليل الأسس السليمة التى تقوم عليها عروضنا الجديدة ولكننا نقول هل هناك حاجة إلى المرور بمحنة الدم لكى نفرض اليوم ما كنا مطالبين أمس باعطائه ؟ وهل ستبقى فرنسا دائما فى علاقاتها مع أقطار ما وراء البحار بلاد الفرص الضائعة ؟

محاولة اغتيال الملك

شعب تونس لا يستسلم !

على أثر الاعتداء على الوزارة الشرعية اشتد احتلال القوات الفرنسية المسلحة للقطر التونسى جهة جهة وقرية قرية ومدينة ومدينة ، وبلغ عددها عشرات وعشرات الآلاف ، وعززتها النجدات المتوالية سواء من فرنسا نفسها أو من الجزائر ، واستمر إمدادها بالذخيره والأسلحة أشهراً متوالية من غير انقطاع . واشتركت معها فى العدوان على شعب تونس قوات مصفحة كبيرة جداً ، وسلاح الطيران بأنواعه والأسطول الحربى الفرنسى. وتوالت الضربات وأصبح الضغط فظائع والفظائع إجراماً ، وكمت الأفواه وتعطلت الحريات ، وقيدت الصحافة ، وأصبح الملك مسجوناً فى قصره ، واعتقلت الوزارة الشرعية ، وأبعد الزعماء وامتلأت المعسكرات والثكنات بالوطنيين . وفرض منع التجول ، وويل لمن تكلم أو تحرك أو تنفس ! وإذا أبت الجماهير أن تستسلم وتظاهرت فى الشوارع فالرصاص يأكل لحومهم والحراب السفاكة تسيل دماءهم ، ويكثر التقتيل فيهم ، وتصير المعارك مجازر .

وتراكمت القيود على القيود ، واشتدت السلاسل والاغلال وتوثق رباطها ، وظن المقيم العام إذ ذاك أنه كبل شعباً وأحكم تكبيله فأخذ يتحداه بعد أن صير حياته جحيما ، وصرح أن الهدوء قد ساد بتونس والسكينة قد نزلت على أرضها والصمت قد خيم عليها . والشعب أعزل ، لاذخيرة ولا سلاح ولا مال ولا إعانة . ولكن ذلك الشعب الأعزل من كل سلاح صير تونس بركاناً يفور وجهنم على المحتلين والغاصبين ونشر فى نفوسهم الحيرة وأنزل فى قلوبهم الرعب . فاذا كان السلاح مفقوداً فليصنعه بيديه إذن لان إرادة الشعب من إرادة الله وارادة الله لاتغلب . وأخذ شعب تونس يصنع القنابل التى كانت فى أول الأمر بسيطة دويها أكثر من مفعولها ثم تطورت وأتقنت ، وكانت البلاد التونسية فى النهار الوضاء تحت حكم الفرنسيين وجنودهم ، حتى إذا جن الليل وساد الظلام يتحكم فيها التونسيون ، فاهى حياة تونس خلال الأشهر التى تلت العدوان الفرنسى على الوزارة الشرعية فى أواخر مارس ١٩٥٢ ، فإنها تظهر من بعض الحوادث

كما هى ، قوات أجنبية تهاجم وشعب يرد العدوان بما لديه من وسائل .

ولقد اعتقلت السلطات الفرنسية المدنية والعسكرية عشرات الآلاف من التونسيين فمنهم من نفته ، ومنهم من وضعته فى المعسكرات والثكنات ، ومنهم من سجنته وحاكمته ، ومنهم من أطلقت سبيله بعد أن عذبته ، ثم أرادت التضليل والمكابرة فنشرت السلطات العسكرية بلاغا فى أواخر شهر أبريل قالت فيه « إنه فى يوم ٢٥ أبريل كان مجموع المبعدين التونسيين ١٣١٥ موزعين على الصورة الآتية ٣٥ فى رمادة — و ٥٠٠ فى زعرور — و٥٠٠ فى بنقردان — و٢٨٠ فى تبرسق .

« ومن جهة أخرى فإن ألف تونسى قدموا للمحاكم العسكرية ، ولا يزالون فى حالة إيقاف » .

هذا اعتراف الفرنسيين أنفسهم ، ولو أضفنا لذلك مثله إذ أنه لم يتحدث عن المحاكم الفرنسية المدنية ولا عمن اعتقلتهم السلطات المدنية خاصة وأن الاعتقالات قد استمرت بعد ذلك مدة عامين تقريباً !

وأطل شهر مايو ، شهر العمل والنشاط . وكانت تونس كلها — بواديها وقراها ومدنها — تحتفل بغرة مايو ، بالعيد العالمى للعمل فى كل سنة . وكان الشعب بأجمعه يشارك الإتحاد العام التونسى للشغل فى مهرجاناته واستعراضاته وحفلاته . ولكن القائد الأعلى الفرنسى لجيوش الإحتلال أصدر بلاغاً منع فيه تنظيم الإستعراضات والتظاهر والتجمع فى الميادين العمومية بمناسبة عيد العمل . وانتشرت سيارات الجند والبوليس فى أهم المراكز والنقط والميادين تأهباً لقمع كل حركة . وعلقت جريدة «الصباح» التونسية على ذلك المنع قالت (١٩٥٢/٥/٢) :

« ولم تحتفل تونس هذه السنة بعيد الشغل كسابق عهدها ، ولم تجر المهرجانات العمالية البهيجة التى كان ينظمها الإتحاد العام التونسى للشغل .

وكان ذلك اليوم يوم غضب واضطراب ودماء وقد انتظمت مظاهرات شعبية قبل الظهر وتعددت فى أحياء المدينة . وسارت الأولى فى حى الباب الجديد . وخرقت الثانية شارع باب المنارة ومرت أمام ثكنة العساكر الفرنسية ، وخرجت الثالثة من شارع باب الجزيرة ، وسارت الرابعة إلى

بيت الوزير الخائن بكوش ، وأسرعت قوات الجندرمة والبوليس نحوها بقصد تشتيتها ، وأطلقت عليها نيرانها فأكثرت من الجرحى وقام البوليس كامل نهار أول مايو بحملة عنيدة فى الأحياء العربية ، وملأ عرباته بالعدد العديد من التونسيين الذين سيقوا إلى مراكزه المتنوعة للتعذيب والتنكيل ، وقد بلغت الاعتقالات أرقاما لم يسبق لها نظير ، وأخذ نطاق الاعتقالات يتسع حتى شمل القطر كله (١) .

وكانت معاملة التونسيين فى المحتشدات قاسية وحياتهم فيها صعبة أليمة ، فقد أقامت السلطات العسكرية الفرنسية معسكرا بجهة باردو قرب القصر الملكى ، ولم تتحدث عنه أصلا فى بلاغاتها الرسمية وخاصة بلاغ ٢٥ أبريل ، فإنها نصبت هناك خياما لإيواء السادة الذين ألقى عليهم القبض بمنوبة ، وأضافت إليهم معتقلى الكاف وسوق الخميس وسوق الأربعاء والجديدة وطبربة ، وتعددت الخيام حتى غدا المعسكر كسوق من أسواق البادية لكثرة ما فيه من أناس .

---

(١) ألقى القبض يوم الثلاثاء ٣٠ ابريل على السيد احمد بن سليمان المؤدب بالفرجومة — فى ضاحية جبل الجلود — ولا يعلم إلى أى مكان سيق .

وألقى القبض فى حمام سوسة يوم ٢ مايو على السادة : يوسف الحوار وشعبان الحوار وعبد القادر دغرير والعجمى الكبش والصادق دغرير ، وحملوا إلى ثكنة سوسة حيث لحقهم ألوان لا توصف من التنكيل .

وفى ذلك اليوم نفسه اعتقل بمدينة بنزرت طالبان من معهد ستيفان بيشون ، أثر اجتماع شعبى كبير بالمسجد الأكبر ، وهما : رشيد تراس ومحمد بن قارة .

وأجرت السلطات التفتيش فى بيت الأستاذ أحمد الزمى مدير جريدة « الرسالة » يوم الخميس أول مايو ، ثم ألقى عليه القبض ، وعلى الأخ محرز بن الأمين الكاتب العام للاتحاد المحلى على الساعة الثانية بعد منتصف الليل وهو مريض ، وعلى الأستاذ عبد الحميد الفقيه مهندس الجسور والطرقات ، وأخيه الطالب بمعهد الدراسات العليا ، وظل البوليس يفتش عن شقيقهما الثالث .

واعتقلت السلطة ثلاثة شبان من أبناء قصر هلال .

ألقت السلطات الفرنسية القبض فى مساء الأثنين ١٩ مايو فى حى باب المنارة على السادة : الشاذلى حمادية ، وأحمد الباى ، وحمادى البكوش ، ومحيى الدين قدور ، وناجى البكوش .

اعتقلت الجندرمة فى باجة ثلاثة تونسيين بتهمة إتلاف جهازين من أجهزة منجم سيدى أحمد بقرب الجبل الأبيض .

وظهرت قسوة الفرنسيين خاصة فى معاملة المرضى ، وكان ألقى القبض على السيد على بن سالم مدير مدرسة الضواحى بمنوبة — يوم ٢٦ مارس — واعتقل بمعسكر زعرور ، واشتد به المرض ولكن السلطات لم تسمح له بالمعالجة .

وإن الوطنيين التونسيين الذين لا يعرفون فى المقاومة هوادة أو استسلاما قد تمادوا فى كفاحهم داخل السجون والمعسكرات ، وكان كفاحهم شديدا جباراً وان اتخذ قالبا سلبياً . لقد دعا القبطان المكلف بمعسكر جلال فى جهة بنقردان ، رئيس لجنة المبعدين الأستاذ الحبيب المولهى يوم ٢٤ أبريل وأعلمه بأن المقيم العام قرر مبدئيا اطلاق سراح المبعدين السياسيين ، ومن المفروغ منه أن ذلك الإجراء يشمل أولا وبالذات المبعدين الذين يقدمون مطلباً كتابياً يعربون فيه عن اخلاصهم — لفرنسا بطبيعة الحال — ويتبرءون من الارهابيين والحركات السياسية ، ولا يقبل ذلك المطلب إلا بضمان شخصين . فجمع الأستاذ المولهى أعضاء لجنة المبعدين وأعلمهم بذلك فرفضوا ما عرض عليهم بالإجماع ، ولما علم القبطان الفرنسى بقرارهم ازداد شدة وقسوة ، وأصدر تعليماته بتحديد التجول وإطفاء الأنوار بالمعسكر على الساعة التاسعة والنصف مساء مع التحجير على المبعدين مغادرة زنزاناتهم مهما تكن الدواعى ، وأمر الحراس باطلاق النار من غير سابق إنذار على كل من يخالف تلك الأوامر فلم يبق للسجناء إلا أن حرروا برقية احتجاج وسلموها للقبطان ، فأخذها ومزقها ورمى بها .

وكان الأستاذ المولهى قد قدم من قبل للقبطان وللسلطات بعض المطالب الضرورية ، فوعدت مرات بإرضائها ولكنها لم تف بها ، بل حرمت المبعدين من بعض الحقوق التى كانوا يتمتعون بها .

ولما رأى الوطنيون تعكير حالتهم وخطورة الموقف قرروا الاضراب عن الطعام لأجل غير محدود ، إلى أن تجيب السلطات مطالبهم التى قدموها من جديد ، وشرعوا فى هذا الاضراب يوم الأحد ٢٧ أبريل ١٩٥٢ فى الساعة الثامنة مساء وتمادى يوم ٢٨ كله ، فلما رأت السلطات العسكرية أن الحركة جدية إجماعية صادرة من الأربعمائة مبعد كلهم أعلم القبطان الأستاذ المولهى صباح الثلاثاء ٢٩ أبريل أن ساعة منع التجول قدمت إلى

الساعة الثامنة مساء ، وبعد الظهر احتل الجنود بسلاحهم الكامل المعسكر وهجموا على المولهى واختطفوه واختطفوا معه أعضاء لجنة المبعدين وحملوهم معهم وهم ١٢ فردا ، وانهال الجنود على المعتقلين لكما وضربا ودفعا بعد أن أضعف الجوع أبدانهم وقضى على قواهم ، ولم يراعوا شيخا ولا مريضا ، وكان الصراخ وصيحات الألم تتعالى من الضحايا وهم يتساقطون على الأرض ، فجرح أكثر من عشرة منهم ، وكان جرح أحدهم خطيراً إلى درجة استلزمت عملية عاجلة .

واستمر المبعدون على الاضراب عن الطعام ، فأجبروا على البقاء فى ميدان المعسكر تحت حراسة الجنود ، خارج الغرف . وفى اليوم الرابع من الأضراب — الأربعاء ٣٠ أبريل — أعلمهم القبطان بأن قائد جيوش الاحتلال قرر تمديد اعتقالهم لمدة شهر وأمرهم بالرجوع إلى غرفهم .

ثم أنه دعا المساجين واحداً بعد الآخر بعد أن التف حوله عدد من العساكر وسألهم السؤال التالى : « هل تفطرون اليوم ؟ » فكان جواب ٣٩٠ من أربعمائة « لا ! » فأنزل العقاب باثنين وثلاثين من الوطنيين ونقلهم إلى زنزانات ليس فيها أبواب ولا شبابيك ، وقام بدور هزلى لم ينطل على أحد إذ حمل بعض الجنود أطباق الأكل إليهم لكى يظن بقية المبعدين أن الوحدة قد انفصمت ، وفى ذلك المساء أيقنت السلطات أن عزم المبعدين لا ينثنى فطلبت الهدنة معهم وأجابت رغباتهم ، ورجع الذين عوقبوا وفى مقدمتهم الأستاذ المولهى ، وإذ ذاك فقط حل الأضراب .

وكان عذاب السجن أشد وأقسى ، إذ يمرض فيه السليم ، ويموت المريض من غير علاج ، وقد توفى السيد محمد الكعبى بالسجن المدنى بتونس فى ٢٠ مايو وأقام المعتقلون السياسيون هناك صلاة الجنازة على جثمان الشهيد .

وتعددت المآسى وتنوعت فأصيب الشاب عبد السلام الطرابلسى من سكان الحمامات — فى شهر فبراير ١٩٥٢ — برصاصات رشاشة ، ونقل إلى مستشفى التحرير بتونس بدون علم أهله ، وبقى المسكين فى المستشفى ، وكان

أهله يفتشون عنه من غير جدوى ، وقد قاسوا الأمرين مدة مديدة ولم يجدوا من يرشدهم عن مصيره وضاع أملهم فى العثور عليه ، وإذ ذاك فقط علموا بحالته .

وكانت تشكلت بتونس لجنة الدفاع والأسعاف الإنسانى — من بين أعضائها الدكتورة توحيدة بنت الشيخ ودوران انقليفيال — وطلبت مقابلة من المقيم العام ، وقدمت له — يوم ١٤ فبراير — احتجاجا عما أثبتته من أعمال التنكيل والتعذيب التى تجرى على الوطنيين ، قالت فى تقريرها : « يسلط التيار الكهربائى على من أدعى عليهم أنهم يخفون السلاح لحملهم على الإقرار ، ثم يطلق سراحهم من بعد أن تظهر براءتهم (تحقيق أجرى بالوردانين) .

« اعتقال عشرات من الأشخاص فى قاعات مراكز البوليس فى ظروف صحية لا توصف مع الحرمان من الأغذية والفراش والغطاء ، وتسليط العذاب عليهم بمهارة وانتظام » .

ويعترى أحيانا ضرب من الجنون البوليس فيستنبط أنواعا من التنكيل جديدة . فقد علقت مناشير على جدران السوق بمدينة توزر — أول مايو — تدعو إلى الكفاح ، فقامت السلطات الفرنسية إثر ذلك باعتقال حوالى سبعة أشخاص من بينهم إمام المسجد الكبير السيد بدرالدين ابن الطاهر ، ثم أجرت استنطاقات لجم غفير من أبناء توزر وعذبوهم عذابا لا يوصف فى مراكز الجندرمة والبوليس .

وكانت المحاكم العسكرية الفرنسية طيلة تلك الأشهر تصدر يوميا أحكامها القاسية على الوطنيين (١) .

(١) فقد أصدرت بتاريخ ٢ مايو احكامها على ١٣ تونسيا بالسجن المضيق بين ٥ و ١٥ سنة .

— وحكمت يوم ٩ مايو (١) على اثنين من وطني الكاف بثلاثة وأربعة أشهر سجناً للقيام بمظاهرة فى الطريق العام يوم ٢٣ فبراير بالكاف (٢) وعلى خمسة آخرين بتهمة تنظيم مظاهرة يوم ٢٠ مارس (٣) وعلى ١٧ وطنيا بتهمة حمل السلاح وقطع أعمدة التليفون بمدد تتراوح بين شهر وخمس سنوات سجنا وغرامات من ١٠٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ فرنك (٤) وعلى ٢٣ وطنيا بتهمة حيازة سلاح وثلب أعوان القوة العامة وتحطيم أعمدة التليفون =

شهر رمضان شهر جهاد وكفاح :

تعظم تونس شهر رمضان منذ العصور القديمة ، فيكثر فيه التعبد وتمتلىء المساجد ، خاصة فى الليل ، وتقوى العاطفة الدينية ويعم الصيام . وكان شهر رمضان دائماً شهر الاحتفالات والسمر والسهرات المطربة ، شهر الحلوى والمأكولات اللذيذة ، وكادت تكون أيامه كلها أعياداً ، تزين فيه المدينة زينة كاملة ، ويضاء ليله ، وتكتظ المقاهى بالناس وتبيت الميادين العامة والشوارع الرئيسية مزدحمة بهم .

وقد قرر شعب تونس فى هذه السنة أن يجعل من شهر رمضان شهر حداد على الشهداء وحداد على حرية فقدت واستقلال ضاع وكرامة ديست وشعب يئن تحت سوط العذاب . ففقدت تونس بهجتها ومرحها وأضواءها وخيم الظلام على لياليها ، فلا زينة ولا أعلام ، ولا جماهير ضاحكة فى الشوارع ، ولا غناء ولا طرب ولا موسيقى بل السكون والصمت يتخلله دوى القنابل المنفجرة ، وصيحات المعذبين فى الأرض ، ووقع أقدام الجنود والحرس الفرنسى فى الميادين والشوارع المقفرة . وقرر شعب تونس أن يكون شهر رمضان للكفاح والجهاد .

وعرف الفرنسيون أن العاطفة الدينية تشتد فى رمضان وتقوى ، وربما تنقلب إلى ثورة جامحة ، فأكثروا من الاحتياطيات ، وعمت حركات جيوشهم وتنقلات جنودهم ، وازداد نشاط البوليس وخاصة أمام المحافظة ليلة رمضان ، من لوريات ثقال ودراجات نارية وسيارات « جيب » ، وحركات أعوان البوليس وقد حملوا بنادقهم ورشاشاتهم ، وضيقت الحراسة على المدينة كلها . ولكن الفرنسيين ما زالوا سادرين فى طغيانهم ، فقد انتخب المجلس الوطنى الفرنسى « كلونا » « وبيو » كنائبين عن فرنسيي تونس فى مجلس الجمهورية فحصل الأول على ١٩٧ صوتاً والثانى على ١٨٧ . وهما لسان العداوة الناطقة والاستعمار الإجرامى والدعوة إلى إلحاق تونس بالتراب الفرنسى . فأحدث ذلك الانتخاب رجة جديدة فى الأوساط التونسية وضاعف الغضب ، وأضرم روح المقاومة .

= من شهر إلى ٣ سنوات سجنا مع غرامة من ١٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ فرنك وبراءة واحد فقط .

وألقى الفرنسيون القبض على عدد وافر من الوطنيين إحتياطا لأنفسهم وطلباً لفرض الهدوء ولكنهم كانوا كالعطشان فى الصحراء يجرى وراء سراب يحسبه ماء وما هو بماء .

فالقت السلطات الفرنسية القبض على الأستاذ محمد جراد البطل الجسور والشاب الوطنى الجرىء الذى صفع مصطفى الكعاك عندما كان وزيراً أولا واعتقلت السلطات الفرنسية معه عدداً كبيراً من الشباب الدستورى الجديد ، وأحيلوا ليلة رمضان على المحاكم العسكرية بتهم متعددة : عصابة ، مفسدين ، وقتل متعمد ، ومؤامرة ضد أمن الدولة الخارجى بدعوى أنهم هم الذين كانوا يصدرون منشورات بإمضاء « اللجنة السرية للمقاومة » ، وكانوا يصنعون قنابلهم بأيديهم .

وألقى القبض أيضاً على الأستاذ الناصر بو الأعراس رئيس شعبة باب سويقة الدستورية بدعوى أنه تلقى أوامره من الرئيس « الحبيب بورقيبة » عندما كان مبعداً بطبرقة ، فقاد مظاهرات أمام بيت البكوش والإقامة العامة . وشملت الاعتقالات القطر كله ، وكان جميع المعتقلين — كالعادة — من أتباع الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد[1] .

عيد الفطر أو عيد القنابل :

أقبل عيد الفطر وانسجم مع الجو العام الذى كان يسود تونس منذ أواخر سنة ١٩٥١ ، فكانت أيامه ولياليه صامتة خرساء ، وأغلقت الدكاكين والمتاجر أبوابها ، وأقفرت الأسواق والشوارع ، وغارت معالم الزينة المألوفة فلم تظهر باى شكل ولا فى أى محفل ، ولم يتبادل التونسيون التهانى ، ولم يرتدوا ثياباً جديدة ، ولم يصنعوا ما تعودوه من الحلويات الشهية .

وكان الحزن عاما ، والحداد مخيما على القطر التونسى كله .

ولم تجر المواكب الملكية التقليدية لأن جلالة الملك يشارك شعبه السراء

(١) جلب حضرة الشيخ محمود كريشان رئيس الجامعة الدستورية بصفاقس والسيد عبد اللطيف شاكر شقيق الزعيم الأستاذ الهادى شاكر إلى السجن المدنى بتونس .

— ألقى القبض على الشيخ الحاج محمد زغامة بتهمة المشاركة فى حوادث المكنين . وقد نقل يوم السبت ٣١ مايو من ثكنة الجندرمة إلى السجن العسكرى بالحاضرة .

والضراء ، ولم تقع الاستقبالات بالقصر الملكى واقتصرت على أفراد العائلة المالكة وبعض الشخصيات ذات الصلة الوثيقة بالبلاط[1] .

وكان السجن المدنى فى تونس يعج بآلاف المعتقلين من النساء والرجال والأطفال فقامت إحدى السجينات فى قسم النسوة وقالت لزميلاتها : هذا عيدنا فلنحتفل به ، ولنبرهن على عواطفنا ولنعبر عن شعورنا ، ولنشارك شعبنا ، فتعالت الهتافات يحيا الاستقلال ، يحيا الحبيب بورقيبة . وثارت فى صدور السيدات والآنس السجينات العواطف والأحاسيس فانطلقت حناجرهن بالأناشيد الوطنية وتدخل الحراس فى الأمر وهاجموا السيدات ، فأثار هذا التدخل عواطف السجناء الرجال فانضموا إلى النساء منشدين هاتفين .

فعاقبتهم إدارة السجن جميعاً وحكمت عليهم بالحرمان من كل مؤونة تأتى من الخارج ، ومن زيارة أقاربهم وأفراد عائلاتهم .

وأعلن المسجونون كلهم إضراب الجوع ابتداء من مساء يوم الثلاثاء ثانى عيد (٢٤ يونيو) .

وخشيت السلطات الفرنسية ثورة داخل السجن ، فعززت الحراس بثمانين من أعوان البوليس .

ولم تنقطع المظاهرات الشعبية أسابيع بعد العيد . ففى الساعة الخامسة من ظهر الجمعة ٢٧ يونيو تظاهر عدد كبير من النسوة والرجال والشبان والأطفال أمام بيت الهادى بن رايس وزير التجارة فى الوزارة الخائنة

— أعتقل بمدينة القيروان فى مركز الجندرمة السادة محمد السيد ومصطفى كريم والطيب العدسى ثم أضيف اليهم محمود السيد بن خود ، وصالح الصمنى ، وابن المجرابة وغيرهم .

— فى يوم ٢ يونيو ألقى القبض على السيد العربي بن على بن عبد الله رئيس شعبة فايض وسيق إلى بلدة الرديف .

— توالت الأعتقالات بقرية مسجد عيسى — فى ٣١ مايو حل بالقرية البوليس ، وألقوا القبض على السيد على بن عمر ، وفى يوم ٢ يونيو هاجموا محل السيد أحمد بن عمر حمدة ، وأخرجوه منه الصباح المبكر ، ويوم ٤ يونيو ألقوا القبض على السيد حامد رزام أثناء قيامه بحصاد زرعه فى هنشير السواسى . وقد حشر جميع هؤلاء الوطنيين فى مركز البوليس بسوسة .

(١) الصباح — ١٩٥٢/٦/٢٥ .

بشارع السيدة عجولة . ودوت الهتافات المعادية بسقوط الاستعمار وبسقوط الوزارة الموالية له .

وسعى البوليس الفرنسى الذى يحرس بيت الوزير الخائن فى تفريق المتظاهرين بالقوة ، ولكنهم عجزوا فاستنجدوا بقوات جديدة أتت مسرعة ، وانسحب الوطنيون ليجتمعوا من جديد بعد دقائق أمام بيت خائن آخر وهو الوزير دنقزلى ، فحمل عليهم البوليس هناك وألقى القبض على أربع نساء .

وتتابعت الهجمات على القوات المسلحة والبوليس . فقد شرع الوطنيون — فى بلدة الحامة — فى الساعة الحادية عشرة ليلا فى محاصرة مركز البوليس ، وأطلقوا النيران عليها . ولم تعلن السلطات الفرنسية عن عدد المصابين من أعوان البوليس .

وكانت مدينة سوسة ميداناً لنشاط الوطنيين فى ليلة الأربعاء ٢٥ يونيو . فقد هاجموا مستودعاً للذخيرة (ميرادور) وأطلقوا النار على الحارس . ولكنهم انسحبوا بعد حين .

وأطلقوا النار أيضاً على أحد مدافع خفر السواحل ، وطالت المعركة بين الوطنيين وبين الجند . واختفى المهاجمون فى الظلام ولم يصب واحد منهم بأذى .

وأن عيد الفطر من تلك السنة قد سمى عيد الجهاد ولكنه كان فى الحقيقة عيد الانفجارات .

محاولة إغتيال الملك

طلع صباح ١٧ رمضان (١٩٥٢/٦/١٢) وكان السكون يشمل مدينة تونس والصمت يخيم عليها وما زال دوى الانفجارات الليلية يرن فى الآذان وازدحمت الشوارع بعد ساعات بالتونسيين وجوه عابسة وعيون يبرق منها الغضب ممزوجاً بحزن ونظرات مغلقة . يمرون وسط العساكر المدججة بالسلاح والبوليس المستعد للهجوم غير عابئين بتهديدهم ولا ملتفتين إليهم . وكانت تلك الوجوه مغلقة مقفلة كالأبواب والنوافذ يقرأ فيها العزم وتتراءى منها البغضاء . وانتشرت إذ ذاك شائعة تسربت مع الحيطان وسارت فى

الشوارع وانتقلت من دكان إلى دكان ومن بيت إلى بيت ثم أصبحت الشائعة خبراً يقيناً لا يداخله شك فكانت همساً وأصبحت صوتاً واضحاً وأضحى الصوت صراخاً وصياحاً والصراخ اضطراباً وهيجاناً . نزل خبر محاولة الاستعمار تسميم جلالة الملك كالصاعقة .

ولم يستغرب شعب تونس فظاعة الحادث لأن من يرتكب جريمة قتل الأطفال الرضع دوساً بالأقدام لا يتحاشى عن ارتكاب أى شنيعة أخرى ، خاصة وأن جلالة الملك رفض أخيراً الإصلاحات الكاذبة المزعومة التى عرضتها فرنسا عليه ولما وجده الاستعمار صعب المراس رغم تطاعنه فى السن ، مستعصى الانقياد رغم نحافة جسمه ولطف مزاجه فليس من المستحيل أن سعى فى التخلص منه بهذه الطريقة الملتوية التى تنافى الشرف وتلحق بأصحابها عاراً لا يمحى .

وقد ظهر فيما بعد أنها مؤامرة دبرت بليل ويقال إنه شارك فيها كبار الموظفين العالين الفرنسيين وأفراد من الأسرة المالكة .

وكان الصادق باى أخو ولى العهد إذ ذاك عز الدين باى وهو خليفته يتقرب من الفرنسيين بجميع الوسائل ، ويتصل أوثق اتصال بحاملى الفكرة الاستعمارية ، ويساند الاستعمار الفرنسى بجميع قواه ، يريد من وراء ذلك إرضاء طموحه فى الجلوس على العرش . فكان فى حركة دائمة وعمل لا ينى ولا يهدأ إرضاء لنفسه المستعرة ناراً المتشبثة بالحكم والسلطان ، ولو كان صورياً لا حقيقة وراءه . فكان يسعى مع الحكومة الفرنسية سعياً حثيثاً متواصلا للحط من جلالة الملك صارخاً بعدوانه للحركة القومية التونسية وللحزب الذى يقودها — الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد — معلنا عدم ارتياحه لأى حق يناله شعب تونس منادياً بوجوب بقاء الحماية الفرنسية على بلاده فكتب رسالتين إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الوزاره الفرنسية الأولى مؤرخة فى ١٩٥١/١١/٧ قال فيها :

سيدى رئيس الجمهورية

إنى أتوجه إليكم بهذه الرسالة بكل احترام بصفتى رئيس الأسرة الحسينية وبوجه خاص باسم شقيقى عز الدين باى ولى العهد وباسم ابنى عمى

حسين ومحمد وهما خليفتانا المنتظران حسب ما تقتضيه المبادىء التقليدية التى حددها القانون العثمانى والتى أقرتها المعاهدات التى تربط فرنسا بتونس ، لكى نشرح لكم الأخطار البالغة التى تهددنا فى الحاضر وفى المستقبل نتيجة للسياسة النظرية والعملية الحاضرة التى يبدو أنها أصبحت أساس العلاقات الدبلوماسية بين حكومة الجمهورية الفرنسية والأسرة الحسينية التى يمثلها جلالة الباى صاحب المملكة التونسية .

وفعلا فإن التقاليد والعادات وكذلك القوانين المقررة المكتوبة تقضى بأن يكون تمثيل تونس عن طريق جلالة الباى أو ولى عهده . ولا يمكن بمقتضى معاهدات المساعدة والحماية المبرمة بين تونس وفرنسا أن يقوم طرف ثالث بهذه المهمة ، فإذا ما أقرت فرنسا غير ذلك فإنها قد تقضى على روح تلك المعاهدات .

وأنه ليؤسفنا جداً أن نلمس ما نريد إنهاءه إليكم من أن ضعف ملكنا المحترم وتطرف حزب سياسى تونسى تطرفاً مفرطاً يوشك أن يجر — بدعوى حاجة تونس إلى إصلاحات — أسرتنا وبلادنا وشعبنا إلى كوارث داخلية وعالمية .

ولذلك يبدو لنا ضرورياً أن نشير إلى مدى خطورة الأعمال التى قد تنتج فى المستقبل من اتفاقات محتمله الوقوع بين حكومتكم وحكومة مملكة تونس .

أما نحن فإننا نرى أن الإصلاحات التى يريد الوزراء الذين يعملون تحت ضغط الحزب الدستورى الجديد إدخالها فى البلاد عملا بفكرة التطور الديمقراطى منافية لحقيقة مصالح تونس والأمة الحامية لأنها لا ترمى إلا إلى تحقيق أغراض شخصية محضة وإلى إرضاء رغبات أنانية صرفة .

ونطلب منكم على عكس ذلك أن تزدادوا يقظة فى القيام بحمايتكم لنا وعسى أن تحمى قوتكم وحكومتكم شعبنا من استبداد المغامرين وأن تمكنه من مواصلة تطوره المستمر مادياً وفكرياً وأدبياً والسلام الداخلى يسود القلوب والعقول .

لقد جنت بلادنا ثمرات وجود فرنسا والعمل المشترك المثمر وهى فى

حاجة بوجه خاص إلى تحسينات فى الميدان الاقتصادى والثقافى والاجتماعى ولا يمكن بحث هذه التحسينات بدون المساعدة الثمينة التى لم تبخل بها علينا فرنسا إلى الآن .

الصادق باى

٧ / ١١ / ١٩٥١

وكانت الرسالة الثانية فى ١٤ / ١٢ / ١٩٥١ وقال فيها :

بدأ الصادق باى يذكر تعهدات فرنسا التى لا تسمح لغير جلالة الباى أو ولى العهد بالاتصال بها باسم تونس ثم أشار إلى أن احتمال تخلى الأمة الحامية عن هذه التعهدات سيجعل المعاهدات القائمة لاغية وأن بعضهم سوف لا يتردد فى استغلال هذا الموقف .

ثم أضاف قائلا : إننا نقدر مسئوليتنا فى الحاضر والمستقبل ولذا نرى أنه من واجبنا أن ننهى اليكم بكل نزاهة مايهدد شعبنا وبلادنا من أخطار إذا استمعت حكومتكم إلى المطالب التى قد يقدمها لها أشخاص لا يمثلون إلا جزءاً ضئيلا من الشعب التونسى .

كما أنه من واجبنا أن نشير إلى صفة هؤلاء الأشخاص الانفصالية أولئك الذين يدعون فى باريس أنهم يتحدثون عن مؤسسات بلادنا ويذكرون لكى تنجح قضيتهم التطور الديمقراطى مع أن غرضهم الحقيقى هو السعى وراء السلطة المطلقة لا غير حتى يتمتعوا بالامتيازات التى تنجم عن الاثراء على حساب شقاء شعبنا .

إن أولئك الأشخاص الذين لا يعرفون شيئا عن حقيقة المبادىء الديمقراطية يديرون حزباً أو يسيرهم حزب نسخت أنظمته من أنظمة الحزب الشيوعى الفرنسى ويستعملون أساليب إرهابية مع من لا يخضعون لأوامرهم أو من لا يريدون الخضوع لها . وهكذا حدث مثلا أن كان ٢٠٠ طالب بجامع الزيتونة ضحية لتسميم فى المواد الغذائية ناتج عن سوء نية أعضاء ذلك الحزب وقد أحيطوا بستار من السكوت والكتمان .

وفوق ذلك فان أولئك الأشخاص انفسهم ينظمون اضرابات سياسية

ويحملون العمال على تعطيل عملهم بتخويفهم بنشر أسماء غير المضربين لكى يصبحوا هدفا لانتقام أعوانهم وبطشهم .

ولذلك فاننا نطلب من الحكومة الفرنسية أن تواصل مساعدتها وحمايتها مع كل ما فى ذلك من مظاهر القوة والقيمة المعنوية حتى تبقى مثلا لبلادنا .

كما نؤكد لها أن الوقت غير مناسب لإنشاء برلمان فى تونس سيكون أعضاؤه هدفا لضغط واكراه يتنافى مع تطبيق الديمقراطية الحرة .

إن شعبنا العامل النشيط يحتاج بوجه خاص إلى العمل والأمن الأدبى والفكرى والمادى ذلك الأمن الذى ضمنته فرنسا إلى الآن والتى تستطيع وحدها أن تضمنه فى المستقبل .

ولذا فان أسرتنا تعتمد على حمايتكم ومساعدتكم لكى يبقى الأمن محترماً فى تونس .

الصادق باى

١٤ / ١٢ / ١٩٥١

ويظهر أن ذلك الأمير الطموح اطلع فى بيته إحدى الأميرات — وهى الأميرة رقية — بأنه تفاهم مفاهمات جدية واتفق اتفاقاً كلياً مع « جريلى — Grellet » مدير ديوان المقيم العام وبونص الكاتب العام للحكومة التونسية وجاكبسون رئيس مركز الاستعلامات الفرنسية (المكتب الثانى) والدكتور ماريزلى . فنجد هكذا يد الاستعمار فى كل جريمة ترتكب ضد التونسيين ونجد منذ مدة اسما يتكرر فى كل فظيعة وكل مأساة وهو اسم بونص الذى ذكر مراراً واستمراراً عند الحديث عن « اليد الحمراء » وخاصة عند مقتل الزعيم الشهيد فرحات حشاد .

فما هو دور الصادق باى ؟ وماهى مراميه ؟ وماهى مسئوليته ؟ سنتبين كل ذلك من سرد الحوادث نفسها .

لقد اطلعت الأميرة رقية على المؤامرة وعرفت أسماء المشاركين فيها الذين ظنوا أنها تبغض جلالة الملك وتحمل له فى نفسها العداوة والنقمة ،

ولم يعلموا أن الأميرة رقية مدينة بالجميل للملك ، وتم الاتفاق معها على أن يأتى شخص معين إلى بيتها يوم الخميس ١٢ يونيو ليسلم لها المادة السامة التى يراد وضعها فى طعام الملك . وقد أوهمت المتآمرين بأنهـا ستسلمها لطاهية بالقصر — أخت طاهية الأميرة — فأسرعت إلى إعلام طبيبها الدكتور عبد الرحمن مامى الذى روى بنفسه للصحف القصة [1] فقال :

وقع تعيينى كطبيب أول لجلالة الملك منذ مدة وجيزة جداً . وكان يكون من سوء الطالع أن أجد نفسى فى الأيام الأولى للقيام بمهمتى أمام تسميم الملك تسميما قاتلا .

« ولكن المصادفة ساعدتنى وأنى لأبتهل إلى الله شكراً وحمداً على مادلنى اليه فى الوقت المناسب وقبل فوات الأوان .

« وكان ذلك يوم الجمعة ٦ يونيو . . لقد دعتنى الأميرة ر . . . إحدى كبيرات البلاط لمعالجة ابنتها المريضة . وبعد إتمام فحصها أخذتنى الأميرة على حدة وقصت علىّ حكاية لم أصدقها فى أول الأمر .

فقصت علىّ ما يأتى :

— « إن أحد الأصدقاء الأقربين قال لى أمس إعلمى أننا سنسم الباى الجالس على العرش ولقد توصلنا إلى استمالة أحد خدم الباى الذى سيمزج سما زعافاً مدقوقا إما فى طعام أو فى شراب يقدم له . . فقالت الأميرة لذلك الصديق أنا أعرف طاهية بالقصر . والأضمن أن أكون أنا الواسطة . فاقتنع بعد هنيهة السيد ع . . . وقبل خدماتها وأكد لها قائلا بمجرد ما أستلم ذلك السم آتى به إليك . ثم أضاف قائلا إن الربح سيكون خمسة ملايين فرنك » .

واسترسل الدكتور عبدالرحمن مامى فى حديثه « فشكرت الأميرة على مكاشفتى بسرها وأسرعت إلى الأمير سيدى الشاذلى (نجل الملك الأكبر) وأعلمته بالقصة .

« ولما رأت الأميرة أن ذلك الصديق لم يرجع ، أرسلت اليه ابنها يوم

---

(١) جريدة (لابريس) — ١٧ يونيو ١٩٥٢ — وقد اغتال الفرنسيون الدكتور عبد الرحمن مامى يوم ١٤ يوليو ١٩٥٤ انتقاما منه .

الاثنين ٩ يونيو إلى دكانه بسوق النساء . فقال له لم يصلنى السم بعد . وذكر أثناء الحديث أسماء المتآمرين الذين أعادهم على الأمير الجليل سيدى محمد (نجل الملك الثانى) بعد أيام .

« ورجع إليه ابن الأميرة يوم الأربعاء ١٢ يونيو فقال له إن السم معى خذه إلى أمك ، فامتنع الابن وقال له الأحسن أن تسلمه لها أنت بنفسك .

« ويوم الخميس ١٢ يونيو سلم ع ... السم للأميرة التى أوعزت لى بالحضور ، وبعد نصف ساعة كنت فى بيتها صحبة الأمير سيدى محمد .

لقد ضبط هكذا أحد المجرمين واعترف بالجريمة ، ولنأخذ القصة ممن عاشها ، فان سيدى محمد باى أدلى لجريدة « الصباح » — ١٧ / ٦ / ١٩٥١ بالحديث التالى :

كانوا يحدثوننا منذ أسبوعين عن تسميم قريب لجلالة الملك . وقد كاشف أحد أعوان الاستعلامات إحدى الأميرات القاطنات بالمرسى بهذا الأمر ، وعن ثمن الجريمة خمسة ملايين من الفرنكات والعون هو محمد ع . . التاجر فى الأقمشة . . .

« وفى يوم الخميس منذ الساعة الرابعة و ١٥ دقيقة بعد الظهر خابرنى هاتفياً الحكيم عبد الرحمن مامى رئيس أطباء جلالة الملك . فدعانى للحضور على جناح السرعة بالمرسى . وكان ع ... هناك وكنت حاسر الرأس فظننى رئيس مركز البوليس . واعترف بكل شىء . فهو من المشاركين فى المؤامرة . وفاز بعد ذلك بمبلغ مالى قدره ٧٧٥ الف فرنك .

وقد وجد سيدى محمد باى فى محفظة نقود السيد ع .. السم الذى أعد لتسميم جلالة الملك بواسطة طاهية البلاط . وانتقل الجميع بعد ذلك الى قصر قرطاجنة حيث سجلت تصريحات محمد ع . . بواسطة شريط ووعد ع ... بالحضور فى اليوم التالى فى الساعة الثالثة بعد الظهر لتقديم معلومات إضافية والكشف عن أسماء مدبرى المؤامرة إلا أنه لم يعد بطبيعة الحال . واختفى منذ تلك الساعة » .

فمن هو السيد محمد ع . . ؟ وما هى اتصالاته بمحمد الصادق باى ؟ وما هى علاقاته مع الفرنسيين وخاصة إدارة الاستعلامات ؟ فهو جزائرى اسمه

أحمد واشتهر محمد عاشورى ، كان يشتغل فى السوق السوداء مدة الحرب ، وأصبح فيما بعد تاجر أقمشة وفتح دكانا بسوق النساء ومنظره وسخ قذر لايحلق شعره ولا يعتنى بثيابه البالية . وهو من أتباع الصادق باى وأعوانه وحاشيته ، وهو منجمه الأكبر وكاشف الغيب له ومطلعه على المستقبل ؟ ! وذلك ثابت لا يحتمل الشك أصلا . فزمن كان التونسيون جميعاً يقاسون من منع التجول الأمرين حصل الصادق باى لمنجمه وخادمه محمد عاشورى على رخصة من الجنرال جارباى القائد الأعلى لجيوش الاحتلال — بتاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٥٢ تسمح حسب عباراتها « لم . عاشورى متوظف صاحب السمو الصـــادق باى أن يتجول بحرية بالقطر التونسى » . وعاشورى معروف فى الأوساط الوطنية بانتمائه إلى قسم الجوسسة الفرنسية وأنه أحد المخبرين عندها .

ودعا عبد الرحمن مامى بالدكتور عبد السلام خالد الإخصائى فى التقطير والتحليل الكيماوى ولما حلل تلك المادة الحمراء وجد أنها من نوع « الأكونيتين » الفتاكة ، وزيادة فى التحرى أرسلت كمية منها إلى باريس لتحليلها واحتفظ بالكمية الباقية فى القصر الملكى .

ولما تحققت المؤامرة قدم جلالة الملك قضية عدلية بالمؤتمرين على حياته بعد أن استشار رجال القانون من حاشيته ، وكلف بالاشتغال بها الأستاذ فتحى زهير وأحد المحامين الباريسيين الكبار الأستاذ جورج إيزار .

فما كان موقف السلطات الفرنسية لما افتضح الأمر واكتشفت المؤامرة وتداخلت العدالة ؟ فهل حرصت على إظهار الحقيقة وهل سعت فى إنارة الرأى العام ؟ أم خشيت من الفضيحة والعار وخافت من المسئولية وركنت إلى المغالطة والتزييف . وما فعل البوليس — وكله فى قبضة الفرنسيين ؟ فهل ألقى القبض على عون عاشورى ؟ ولكن عاشورى غاب واختفى ولم يعثر له على أثر فى أول الأمر . وأصبحت الجرائد الاستعمارية نفسها تتساءل[1] هل انتحر عاشورى ؟ أم اغتيل ؟ أم قتلوه ؟ أم أعانوه على الفرار ؟ وهو الشاهد الوحيد ورأس سلسلة المتآمرين . ربما يكون أبعد أو سجن

---

(١) جريدة « لابريس » ١٩٥٢/٦/٢٨ .

أو اختفى وقد علقت جريدة « الصباح » على « تهريب » عاشورى ١٩٥٢/٦/٢٢ قالت :

شغلت مؤامرة التسميم النذلة المدبرة ضد القصر الملكى العامر النوادى والمجالس والرأى العام فى الداخل والخارج ، وقد تواصل الاستنطاق والمكافحة بين المتهمين والشهود عليهم وأخذ البحث يكشف الستار عن بعض الاسماء الموروطة فى المؤامرة وتتضح قائمة هذه الأسماء يوماً عن يوم بصورة تثير الاندهاش وتدل على اتساع نطاق هذه المؤامرة اللعينة .

« أما العاشورى وهو رأس هذه المجموعة فلم يعثر عليه حتى الآن والمظنون أنه لن يقع العثور عليه البتة حتى يوم القيامة ، كما أن سلسلة الانتحار أو كتم الأنفاس تتسع حلقاتها فى هذه الأيام بمناسبة اشتداد الحرارة . وستتسع حركات السفر إلى الخارج طلباً للراحة والاستجمام والهروب من العواصف العاتية التى تجتاح تونس هذه الأيام .

ونستطيع أن نفسر عدم التمكن من العثور على العاشورى رغم التعليمات المشددة الصادرة إلى البوليس فى هذا الشأن بأن هذه الشخصية العريقة فى صناعتها قد قيل إنها من المنجمين ومستطلعى الغيب وأصحاب العرافة وزجر الطير ولها بناء من وسائل التبخر والاختفاء وما يضمن لها الاحتجاب عن العيون مهما تكن نافذة وبصيرة . فقد يكون العاشورى قد لبس طاقية الإخفاء التى تتحدث عنها قصص ألف ليلة فاختفى عن الأنظار » .

وقالت الجريدة الاستعمارية « لابريس » (١٩٥٢/٦/٢٣) « وتؤكد بعض الأوساط أن عاشورى ليس بالمعتقل ولا بالمسجون وليس بالجزائر . ولكنه قتل ودفنت جثته قرب المرسى لأنه شاهد مهذار » .

وأخذت الصحف الاستعمارية على مختلف مشاربها ولهجاتها تتأول وتهزل وتبحث وتحلل بإيعاز من الإقامة العامة لتضليل الرأى العام وتخفى الحقيقة فقد جاء فى عدد يوم الأحد ١٥ يونيو من صحيفة « تونس سوار قولها :

« إن بعض المعلقين فى باريس يرون فى هذا الحادث أنه عبارة عن مناهضة شق من العائلة المالكة لشق آخر منها يحاول بها أحدهما القضاء على

الآخر ولسنا فى حاجة لأن نقول أيهما يتجه ضد الآخر . وهذه الصورة فى تعليل حادث التسميم محتملة جدا وقريبة من الحقيقة ولكن لا يظهر أن لها صلة بالحقيقة .

« ... وهناك تأويل آخر فى باريس لهذا الحادث وهو تأويل من لا يصدقون بوقوعه أصلا وهم يعتمدون فى تأويلهم هذا على أن الأيام الأخيرة كانت مثقلة باستياء عميق اجتاح قسما كبيراً من السكان فى تونس ، وهم الذين يتألمون فى مصالحهم من جراء الاضطرابات الحاصلة فى البلاد .

ومن هنا تولدت هذه المؤامرة وحبكت حبالها للوصول إلى أقصى غاية منها ، والعادة المعروفة فى الشرق أن الناس لا يترددون فى الذهاب إلى أبعد حد فى آرائهم على أن الأنباء الأخيرة الواردة على باريس لا تترك أى مجال للشك فى وجود مؤامرة » .

أما صحيفة « لا بريس » فقد نشرت فى يوم ١٧ يونيو ١٩٥٢ تقول عن هذا الحادث :

« يبدو حادث التسميم كأنه أمر بعيد عن الواقع فى عين الجالية الفرنسية بتونس ، وهم يضعون هذه القصة الخرافية فى موضعها الذى تستحقه والذى يتلائم مع طبيعة بلاد تسيطر عليها طبيعة الذكريات الشرقية وعاداتها المستحكمة .

« والأجدر بالحقيقة أن ننظر إلى هذه القضية من الوجهة الهزلية إذا أردنا أن ننتهى منها إلى الواقع والحقيقة ، لأنها قصة مثيرة للضحك إذا لم تتسبب فى تعقيدات فى المحيط العالمى .

« إن هذه الخرافة المصطبغة بصبغة القرون الوسطى تعبر أيضاً عن حالة النفسية المسيطرة على القصر الملكى حيث تتولد المؤامرات عن المطامع الفاشلة ، ونحن نعلم من قبل هذا الحادث الدور الذى لعبه فى هذا القصر البنون والبنات وسلالاتهم إلى أن اختفى من المسرح الولد البكر الذى كان فيما سبق كثير العمل .

« أما فى الميدان المادى لهذا الحادث فنلاحظ فى تعجب ودهشة — بالرغم من خطورة الاتهام — إنه لم تقع الاحتياطات الأولية للتأكد من

التطابق المطلق فى الأدلة والبراهين التى لم تتنسق إلا فى تصريح جانب واحد .

« على أن الارتباك والحيرة الحاصلين فى القضية يبرران فقدان هذا الانسجام ، ولكنه يضر على الأقل بالحقيقة ويحرمها من أن تكون مبرأة من الشوائب .

« وأخيراً فان الذى لاشك فيه فى هذه المسألة هو أنها تصلح ذريعة وجيهة جداً لرفض مشروع الاصلاحات الجديد . فهل نفهم أن هذا هو الأصل الحقيقى للقصة كلها » .

وقد أرجعت جريدة « الصباح » الحقيقة إلى نصابها وفندت أقاويل الصحافة الاستعمارية وأزاحت الستار عن نوايا القوم وخبثهم فقالت « إن الرأى العام التونسى الذى يطالع بمنتهى الاهتمام كل ما يقال عن الحادث الهام لينظر إلى هذه التأويلات بعين مريبة جداً ، ويتساءل عن أسبابها الحقيقية التى جعلت أصحابها يندفعون فيها دون تحرج بل ويتفقون فى جوهرها الذى جعلوه مجرد « عادة » من عادات الشرقيين استولت على الأسرة المالكة فى هذه الظروف .

« لقد قيل إن العدالة قد أخذت على عاتقها مهمة البحث والتحقيق فى الحادث . وبالرغم من أن الرأى التونسى ينظر بعينه الخاصة إلى سبب هذا الحادث ويفهمه فهماً يعتبره هو الحقيقة بعينها ، إلا أنه احتفظ برزانته وتثبته ولم يندفع إندفاعاً طائشاً فى التعاليق التى قد تضر التحقيق الذى استلمته العدالة . ولكنه فى الوقت نفسه يفهم أيضا التأويلات التى راحت هذه الصحف تنشرها وتتوسع فيها ، وهو فهم يؤيد له فهمه المتعلق بسبب الحادث نفسه .

« ولسنا فى حاجة لأن نغرق فى التفصيل والتدليل على أنه يتساءل لماذا يا ترى تحاول هذه الصحف أن تعزو سبب الحادث إلى القصر نفسه ، وفى العائلة المالكة وحدها دون غيرها ، فهل تفعل ذلك لكى تبعد الشبهة عن

عناصر أخرى خارجة عن القصر قد كان لها ضلع أو لعلها كانت هى السبب الأول والأخير فى هذه المحاولة الفاشلة المفضوحة ؟

« بل ولماذا نحاول إلى جانب ذلك أن ننكر وجودها إنكاراً تاماً ونكتب عنها بأسلوب يوهم أن الحادثة مختلقة من أساسها ولا أساس لها من الواقع ؟

« إن هذا التعجل والحرص الغريبين اللذين تبديهما بعض الصحف التى اشتهرت فى المدة الأخيرة بمناوأتها للتونسيين واستفزاز عواطفهم واستغلال كل شىء للمس بهم فقد جعلت الرأى العام التونسى يتأكد من تأويلاته هو لهذا الحادث الشنيع » .

لم يستغرب شعب تونس من خسة الاستعمار الفرنسى وانحطاط أنصاره وسفالة طبعهم وسفه أخلاقهم وصلفهم وكذبهم وتزييفهم . فلا عجب ممن اغتالوا الشهيد فرحات حشاد غدراً ومثلوا بجثته وقتلوا الشهيد الهادى شاكر شر قتلة وشوهوا جثمانه الكريم أن يسعوا فى ارتكاب جريمة أخرى ويسعون فى تسميم جلالة الملك وخاصة أن المجرمين معروفون لدى السلطات الفرنسية وأسماؤهم فوق مكتب المقيم الجديد (فوازار) الذى تنصب فيما بعد مكان السفاك دى هوتكلوك ولم يعتقل ولم يحاكم أى واحد منهم إلى هذا اليوم .

وقد صرح المحامى الفرنسى جورج إيزار — وهو رجل جدى — إلى الجريدة الاستعمارية « لابريس » — ١٩٥٢/٦/٢٧ — بعد أن جاء إلى تونس لدراسة القضية قال لقد اطلعت أمس على كامل الملف وأن القضية تظهر لى جدية جداً . ولو لم تكن كذلك لما قبلت التكليف بها . وأضاف « لا يمكن أن تكون قضية التسميم قضية خيالية أو ظاهرة من ظواهر الشعوذة الجماعية ، إذ لو كانت من هذا النوع فلم اختفى العاشورى عن الأنظار ؟ » .

ولما نقلت الألسن خبر تلك المؤامرة الدنيئة ، انتشر السخط والحنق ، واهتز الشعب إهتزازاً عنيفاً . وكانت الأعصاب متوترة من قبل ، وزاد الصيام فى حماس الجو . وما كادت تبرز الصحف — صباح ١٩٥٢/٦/١٤ و ٢١ رمضان — ناقلة نبأ التسميم حتى اضربت العاصمة التونسية وضواحيها

إحتجاجاً واستنكاراً لهذا العمل الإجرامى الفظيع المدبر . وقد توقفت حركات النشاط توقفاً كاملا وساد العاصمة جو رهيب غاضب . وامتد الإضراب العام من مدينة تونس إلى جهات القطر شيئاً فشيئاً حتى شملها كلها فى آخر اليوم . وتهافتت الاحتجاجات من مدن المملكة وكثرت وتعددت . وكانت الصحف التونسية صدى موجة عميقة جامعة من الاحتجاجات . فقد كتب أهالى مدينة صفاقس قائلين (١٩٥٢/٦/١٥) « ما كاد خبر الاعتداء على القصر الملكى بالتسميم ينتشر فى عاصمة الجنوب حتى عمها الحنق والاستنكار الشديد واضربت المدينة اضرابات شاملة إحتجاجاً على هذا الاعتداء وأن أهالى صفاقس يحمدون الله على نجاة مليكهم من هذه المؤامرة ويتقدمون لجلالته بخالص تهانيهم على سلامته » .

وبطلت كل سهرة وانطفأت جميع الأنوار فى تلك الليلة من رمضان . وكان مظهر الإضراب فى الليل مروعاً رهيباً ، إذ ساد العاصمة التونسية وضواحيها الظلام ، وساعدت السحب الدكناء التى خيمت والبروق والرعود ، فكست المدينة حلة من الإجلال الحزين .

واستمر الإضراب العام شاملا البلاد كلها ، فكانت جميع الأسواق مقفرة خاوية على عروشها ، وكذلك فندق الغلة . وكل دكاكين المدينة . وقد شارك مجموع السكان فى هذا الإضراب العام الذى ساده جو من السكون والهدوء . واعترفت الصحف الاستعمارية المعادية بنجاحه الباهر (تونس — سوار — ١٩٥٢/٦/١٤) .

ثم انتظمت المظاهرات الشعبية المتوالية فقد انتظمت فى صباح ١٤ يونيو مظاهرة كبرى ضمت عدداً وافراً من أبناء الشعب ، واخترقت الأحياء القديمة حتى أشرفت على باب الجزيرة فاعترضتها قوات الأمن الفرنسية واصطدمت معها وسعت فى تشتيتها وألقت القبض على عدد من الشبان .

واشتد الخلاف بين تونس وفرنسا وتعمقت الهوة واستفحلت الخصومة وقد لخص صحفى فرنسى فى جريدة « فران تيرور » — ١٩٥٢/٦/٣٠ — الحالة الناتجة عن مؤامرة التسميم قال :

الأمير الشاذلى أكبر أنجال جلالة الباى قال لى :

« ليست محاولة تسميم الباى خرافة شرقية إنما هى مؤامرة شارك فيها على الأقل خمسون شخصاً » .

إن التونسيين عندما تحدثهم عن محاولة التسميم التى استهدف لها جلالة الباى يوم ١١ يونيو الماضى يجيبونكم فى حذر .

— إنك أنت أيضاً تعتقد أنها خرافة شرقية .

ومن الصعب أن تقنعهم بأنك إنما تسألهم للاستطلاع . إن صحافة تونس (الفرنسية) قد أظهرت الحادث فى مظهر الدعابة والخرافة أو فى مظهر قصة عائلية . فالرقابة لا تسمح بأن تنشر الصحف إلا سطوراً ليست ذات أهمية فإذا فكرنا فى القدر الذى كانت تشغله فى الصحافة الفرنسية أقل تفاصيل لمحاولة مماثلة يستهدف لها رئيس الجمهورية لا يمكن إلا يعتبر الإنسان السكوت فى هذه الحالة ذا دلالة .

فى الحالة الحاضرة التى يسودها التوتر إلى أقصى حد لا يوجد تونسى لا تدل فى نظره محاولة اغتيال الأمين باى على حدث سياسى خطير جداً — وهذا القول صحيح إلى حد أن الاضراب الذى أعلن يوم ١٤ يونيو عندما انتشر الخبر نجح نجاحاً لم يسبق له مثيل فقد كان إضراباً إجماعياً . وقام الأستاذان « إيزار » و « زهير » (والأخير هو محامى جلالة الباى الخاص) باسم جلالة الباى بإقامة الدعوى — وأن فى تولى الأستاذ « إيزار » الدفاع فى هذه القضية دليلا فى نظر التونسيين على حقيقتها وخطرها فالأمين الأول فى نظرهم ليس صاحب السيادة القانونية فقط بل هو بالإضافة إلى ذلك أحد أركان مقاومتهم ولذا فإن محاولة القضاء عليه أثارتهم أكثر مما قيل .

فاضطررنا سعيا وراء بعض المعلومات إلى الالتجاء إلى من استهدفهم هذا الحادث . فلا يمكن سؤال من ينكر وجود أمر مادى ملموس حول ذلك الأمر ولذا ذهبنا نبحث عن المعلومات لدى الأمير الشاذلى النجل الأكبر لجلالة الباى .

فاستقبلنا فى منزله بضاحية « المرسى » وهو رجل أشقر طويل القامة ذو عينين براقتين ما زال مظهره رياضياً رغم الأربعين وأيد ذلك أسلوبه فى إدارة الحديث فى حماس وصراحة ثم فى تراجع وتحفظ يبررهما مركزه وموقفه.

قال لنا :

— هل رأيتم كيف يقطع عنى التليفون ، أنا ابن جلالة البای ؟ .

ورفع سماعة تليفونه الصامت وقدمها لنا .

— أننا نقيم هنا منذ شهر أبريل وقد طلبت مراراً من الإدارة أن تعيد للتليفون الحرارة فوعدتنى ولكنها لم ترسل أى شخص . ففهمت ..

ورفع يده بإشارة عجز .

وقلنا :

— هل تتفضلون بمحادثتنا عن واقعة التسليم ؟ .

فقال بشدة :

— أولا : أنه حادث حقيقى فهو ليس خرافة شرقية أنه أمر واقعى أنها مؤامرة شارك فيها فى نظرى خمسون شخصا .

— كيف وصلتم إلى اكتشافها ؟ .

— قبل بضعة أيام أخبرنى الدكتور « مامى » رئيس أطباء صاحب الجلالة بمؤامرة يجرى حبكها ضد جلالة البای بضاحية « المرسى » وقال لى إن بعضهم يعد حادث تسميم . فلم أهتم بالأمر ، بيد أن أميرة تقيم فى « المرسى » أخبرتنى كذلك بالمؤامرة .

هى الأميرة رقية إنها قريبة للملك الحاضر ليس لها علاقات مستمرة بالقصر ولم تكن علاقتها بالبای بصفة رسمية طيبة إذ لم يبق فى خدمته ابنها ياور الملك السابق المرحوم المنصف بای ولكنها مرضت فأرسل لها جلالته طبيبه الخاص ومبلغاً من المال ، فهل كان الاعتراف بالجميل هو الذى دفعها إلى كشف المؤامرة ؟ إن الأمير الشاذلى لم يقل شيئاً حول كل هذا .

واكتفى بقوله :

— كان البائع « العاشورى » متصلا بالأميرة واتفق معها بأن يسلمها

السم يوم الخميس حوالى الساعة الخامسة فأعلمت الدكتور مامى عن طريق طفلة صغيرة فخاطب الدكتور أخى محمد بالتليفون وذهبا سويا إلى الأميرة وكان « العاشورى » هناك فسأله أخى « أين السم » فأشار « العاشورى » إلى صدره ، فخلعت ملابسه وعثرت على قرص صغير لونه وردى وكذلك جواز مرور بإمضاء الجنرال « جاربای » يصرح « للسيد العاشورى الموظف لدى سمو الصادق بای أن ينتقل بكل حرية فى البلاد التونسية » . وتاريخ تلك الوثيقة هو ٢٠ فبراير (١٩٥٢) .

— هل حققتم معه ؟ .

— لم أره إلا مدة خمس دقائق ولكنه ذكر كل ما يعرف لأخى ويبدو من كلامه أن أشخاصا آخرين من القصر يشاركونه فى المؤامرة ولذلك أطلقنا سبيله .

— لماذا لم تسلموه للبوليس ؟ .

— كان قد وعدنا بالعودة فى الغد فى الساعة الثانية بعد الظهر ومعه جميع المعلومات الخاصة بالمؤامرة ولكنه لم يعد والبوليس يبحث عنه ولم يعثر عليه بعد فإذا اعتقل اعتقد أنه سيفصح عن كثير من الأمور .

— هل ذكر لكم من سلمه السم ؟

— لا أستطيع أن أذكر لك أى اسم . لقد سلمنا هذه القضية للعدالة ونحن نحتفظ بالسر حتى يمكن اعتقال كل المتآمرين .

— هل ذكر أسماء أشخاص فرنسيين ؟

— نعم ! نعم !

— أسماء خطيرة ؟

— انها . . . أسماء فرنسيين . لا أريد أن أكاشفكم بشىء ولكنى أؤكد لكم أنها مسألة خطيرة .

— ما الذى دعا العاشورى إلى إعلامكم بكل شىء ؟

— لقد دفعه الخوف . ولكنى لا أستطيع أن أخبرك بأكثر من هذا فالبوليس بأيدينا ... قد ينكشف ذلك يوماً ما ويعلم الناس الحقيقة فهناك

على الأقل خمسون شخصاً شاركوا فى المؤامرة فلماذا أبوح بالأسماء الآن ، لقد قلت كل شىء لقاضى التحقيق كما ذكر له أخى والأميرة « رقية » كل ما يعرفان .

— لماذا أطلقتم سراحه ؟

— لقد ذكرت لكم السبب أن البوليس ليس بأيدينا .

— وضرب الأمير الشاذلى مكتبه بالمسطرة التى كانت بيده فى حركة جافة.

— هل قال لكم أن أحداً دفع له مالا ؟

— لم يقل لنا شيئاً ولكنه أشار إلى بعض الشهود أنه سيستلم خمسة أو عشرة ملايين .

— ماذا كان يحدث لو سلمتوه للبوليس ؟

— أنه الآن هارب . ولكنى لا أبحث عنه هو . أنى لا أهتم إلا بأمر واحد وهو أننا أنقذنا حياة صاحب الجلالة واتخذنا بعض الإجراءات بالقصر . ولكنى أعلم الآن أساس المؤامرة . وليس من شأنى أن أصرح بذلك وإنما هو شأن العدالة الفرنسية .

— أصحيح أن الكيماوى الذى أتيتم به وعرضتم عليه السم فقد وعيه بعد أن ذاقه ؟

— صحيح لقد وضع منه جزءاً بسيطاً صغيراً على شفتيه وإذا به يسقط فاقد الوعى .

— لقد وقع تكذيب هذا الأمر .

إننى أقول لك إنه صحيح . غير أن الصحف لاتستطيع أن تقول شيئا هنا بسبب الرقابة ولذا وقع التكذيب . لقد سقيناه قهوة لكى يعود إلى رشده .

— كيف تفسرون الوقائع ؟

— فابتسم الأمير الشاذلى وبدا له السؤال سخيفا إلى أقصى حد إذ لم يكن يستطيع ولا يريد أن يجيب عليه . ونزلت المسطرة على زجاج المكتب .

ثم قال :

— إننا ننتظر . فالأمر بيد العدالة .

ولما سألناه عن انتحار الياور السابق لجلالة الباى الذى أصبح ياور الوزير الأول قال

— كان أخوه صديقاً للعاشورى . وكان هو يردد ليلة موته « كل الناس تحدثنى دائماً عن حادث التسميم . أنى ليس لى أى شأن بالموضوع . إنه أخى » ومهما يكن من أمر لقد دفن الآن .. لقد قيل إنه انتحر بطلقتى مسدس ، أليس ذلك صعباً ؟ وعلى كل لقد قيل إنه « انتحر » .

ويبدو من الوقائع الملموسة أن التسميم كان سيتم على النحو التالى :

العاشورى يسلم السم إلى الأميرة « رقية » التى تسلمه إلى مساعد الطباخ . ومساعد الطباخ يتولى مع الشاويش مختار خادم جلالة الباى على المائدة وضعه فى طبق جلالته ، وقد أطرد الشاويش مختار وكذلك مساعد الطباخ .

أما القرص الوردى — ويقال إنه من مادة الاكونيتين — فقد أرسل نصفه إلى باريس للتحليل وبقى النصف الثانى بأيدى العائلة الملكية

وختم الأمير الشاذلى حديثه بقوله :

— اننا نثق بالعدالة الفرنسية . فلننتظر . ولكن يجب ألا يقال انها خرافة شرقية .

ونزلت المسطرة مرة أخيرة على المكتب تصحب نزولها ابتسامة انتهى على أثرها الحديث .

وتروج الآن اشاعات متعددة فى تونس لا يمكن التأكد من صحتها فإذا قبلناها أصبح كلام الأمير الشاذلى واضحاً غاية الوضوح . والرأى السائد أنه اعتداء ذو صبغة سياسية . فقد قيل إن العاشورى الذى هرب فى نظر بعض الناس واغتيل أو سجن فى بعض البيوت فى نظر غيرهم كان الوسيط بين مدبرى المؤامرة ويهمس الناس بأن مدبرى المؤامرة هم موظفون عالون فى الإقامة العامة وبعض أفراد العائلة الملكية الذين تهمهم وراثة العرش .

ويقال انها مؤامرة سياسية لأن الأمير عز الدين والأمير الصادق وهما خليفتا الأمين باى حسب قاعدة الوراثة المعمول بها لا يمكن أن يقاوما السياسة الفرنسية فى تونس .

والعاشورى كانت له صلة بالأمير الصادق الذى تربطه به وكذلك بالأميرة « رقية » ميلهم للشعوذة وعلوم السحر ، غير أن العاشورى الذى استند إلى علاقاته ليعلم الأميرة « رقية » بالمؤامرة كان يجهل انها تعترف منذ عهد حديث بجميل الأمين باى عليها . فقد أبدت له استعدادها للمشاركة فى المؤامرة لكى تستطيع كشفها بسهولة .

وعلى كل فانه باعتقال العاشورى وهو أمر مستبعد — حسب الرأى السائد هنا — ينكشف كل شىء حول هذه القضية الغامضة ويتبين أساسها ».

(ى — ا)

الاصلاحات المرفوضة

رفض الاصلاحات الفرنسية المزعومة

لم تسجل قضية تونس فى جدول أعمال الأمم فى اجتماعها بباريس ١٩٥٢/٥١ ولم يقبل مجلس الأمن المناقشة فيها عندما اجتمع بنيويورك فى أبريل ١٩٥٢ ، ولكن الحكومة الفرنسية كانت تخشى الجلسة العامة لهيئة الأمم التى ستعقد جلستها بأمريكا فى شهر ديسمبر ١٩٥٢ . فسعت فى أن تسابق الزمن بحل المشكلة التونسية حلا ترضاه وتصبو إليه ، فتضع الرأى العام العالمى أمام الأمر المقضى ، إذ تقيم الدليل له على أن المفاوضات بين تونس وفرنسا قد استؤنفت بل أثمرت ثمرتها وأنتجت خير نتيجة وتم الاتفاق وساد الوئام وصدرت الاصلاحات كما تريدها فرنسا ، ونفذت وقضى الأمر ولم يبق لتدخل الأمم المتحدة مبرر أصلا .

وبعد أن استعصى تشكيل اللجنة المختلطة فاتت قبل أن تولد ودفنت وقبرت ، لم يبق إلا أن تفرض الحكومة الفرنسية ما تريده على جلالة الملك بالقوة ، وما كونت جو اضطهاد وارهاب إلا لذلك الغرض . ولكن الشعب بالمرصاد ، متماسك القوى ، متراص الصفوف ، كله يقظة وحذر ، مستعد لرد هجمات الاستعمار فى كل ميدان ، حتى لا يزيد استفحالا واستعصاء عن كل معالجة ، ولكى لا يتمكن من اعطاء اعتداءاته صبغة قانونية تجعل اغتصابه حقاً مشروعاً ، ولكى يبقى الحق حقاً والظلم ظلماً ، واليقظة واجبة والحذر ضرورى لأن ساعة غفلة تقضى على مستقبل البلاد .

وإن نظرة خاطفة للتحويرات التى أرادت فرنسا فرضها كافية لكشف الغايات الفرنسية وجوهر الاستعمار الفرنسى نفسه .

وقد عددت الدعاية الفرنسية أبواقها وبثت أخبارها ونشرت فى العالم دويها وجلبتها ، وأكثرت من التصريحات وملأت الدنيا بالبلاغات والبيانات تكرر وتعيد أن فرنسا ستعطى لتونس الترضيات اللازمة وستحقق لها رغباتها وستحل مشكلاتها بمنحها إصلاحات جوهرية تضع حداً نهائياً للخلاف . وأخيراً ختم وزير خارجية فرنسا نفسه تلك الحملة بخطاب [1]

(١) الخميس ١٩٥٢/٦/١٩ — الجريدة الرسمية الفرنسية رقم ٥٧ فى ١٩٥٢/٧/٢٠ .

ألقاه فى المجلس الوطنى الفرنسى شرح فيه تلك الاصلاحات وما ترمى إليه ، ونبه على أنها لا تمس بالسلطان الفرنسى والمصالح الفرنسية ، وأراد الدفاع عن نفسه أمام الرأى العام الفرنسى ، فافتضح أمره وأقر أنه سيحافظ على الاستعمار وما فيه قال : « ونرى لزاما أن نذكر من مبدأ الأمر أن البرنامج المرتقب لن يؤثر بأى حال فى الحقوق التى تكفلها المعاهدات لفرنسا والتى تحرص على الاحتفاظ بها ضمانا لمصالحها العليا ، وفى الوقت ذاته لمواجهة تبعاتها الدولية . ففى هذا النطاق المحدود تدخل بنوع خاص مسائل الدفاع الوطنى والأمن الداخلى الذى تقع مهمة المحافظة عليه على كاهلنا بمقتضى الاتفاقات الجارية ، والتى تقضى الضرورات أن تكون من اختصاصنا المعترف به فى نطاق الشؤون الخارجية ، وكذلك الاحتفاظ بالقضاء الفرنسى الذى لا يتمتع بحمايته الفرنسيون فحسب بل جميع من كان يطبق عليهم نظام الامتيازات ، وأيضاً الشؤون المالية التى تتضمن المعاهدات شروطاً خاصة بها » .

ثم أن الوزير عرض على المجلس الوطنى الفرنسى فحوى ماسماه اصلاحات[1]

---

(١) وهذا نصها :

الباب الأول — إصلاح السلطة التنفيذية

١ — الحكومة .

إن انسجام الحكومة لا يمكن بحثه فى إحدى مراحله الأولى ، لأنه يفضى فى الوقت الحاضر إلى حل غير مقبول وهو يقتضينا أن نلائم بين عدة شروط فيصبح بذلك إجراء عديم الجدوى ، ويخلق بنا فضلا عن ذلك أن ندخل فى حسابنا التطور السريع الذى امتاز به تأليف الحكومة التونسية خلال بضع السنين الماضية . ومما تجدر الإشارة إليه أن المساواة القائمة بين الأعضاء التونسيين والفرنسيين فى مجلس الوزراء قد أصبحت حقيقة واقعة منذ أقل من عامين .

ويجب أن نذكر أن المرحلة التالية تشمل فضلا عن ذلك إحتمال تعديل الوضع الراهن لمجلس الوزراء وذلك بزيادة جديدة لعدد المصالح الوزارية التى يتولى التونسيون إدارتها .

ففى المشروع الحالى سيتولى التونسيون شؤون الوزارات التالية :

رياسة الوزارة وسيكون من يتولاها رئيساً للحكومة .

وزارة الدولة التى تشرف على الإدارات المحلية .

وزارة العدل .

وزارة الصحة العامة .

=

=وزارة الزراعة .

وزارة التجارة .

وزارة العمل .

أما المصالح الوزارية التى سيقوم الفرنسيون بالإشراف عليها بصفة مؤقتة فهى الآتية :

وزارة المالية .

وزارة الأشغال العمومية .

وزارة المعارف .

وكذلك المصلحة التونسية للبريد والتلغرافات والتليفونات وكذلك إدارة الإنشاء والمساكن .

أما فى المصالح الوزارية التى يدير شؤونها الفرنسيون فعين لمديريها وكلاء من التونسيين لهم سلطات معينة .

ولاقامة الدليل على أن إنسجام الحكومة التونسية هو ما يرمى إليه هذا التطور الراهن سيمنح الوزراء سلطات أوسع مما كان لهم فيما مضى ، فسيصدر مرسوم يجعل لرؤساء الإدارات التونسية استقلالا فى إدارة شؤون المصالح التى يديرونها ، أى أن :

ا — وجوب إقرار المقيم العام للقرارات الوزارية سيلغى ، فتعلن القرارات وتنفذ دون أى إشراف سابق من جانب السلطات الفرنسية .

ب — الإشراف على الموظفين الذى ظل معهوداً به حتى الآن إلى السكرتير العام ، سينزك أمره من الآن فصاعدا لرؤساء الإدارات .

ويتولى رئيس الوزراء فى الوقت ذاته رياسة اللجان الوزارية ويقوم مدير المالية بفرض الرقابة على النفقات العامة .

وهكذا تتم خطوة جديدة فى سبيل تحقيق ما كانت النية متجهة إليه منذ سنوات وهو جعل السكرتير العام « الساعد الأيمن » لرئيس الوزراء ، فهو يحتفظ بوصفه رئيس الإدارة بالسلطات الآتية : البت فى الوظائف العامة وإعداد المشروعات الاقتصادية والإشراف عليها .

٢ — إنشاء محكمة إدارية .

يعتبر إنشاء هذه المحكمة من الاصلاحات الجوهرية فإن إقامة هيئة مهمتها النظر فى القضايا المرفوعة ضد الدولة ولتقرر هل تعتبر بعض الإجراءات الإدارية شرعية أم لا ، يعد فى كل بلد آخذ بأسباب النهضة الحديثة ، من أعظم الضمانات التى يتمتع بها الأفراد .

ويشمل اختصاص هذه المحكمة جميع الإجراءات الصادرة عن السلطات الإدارية للحكومة ويدخل فى هذا النطاق بنوع خاص سلطات البوليس ، ولكن لا تختص هذه المحكمة بالنظر فى المراسيم التى يصدرها الباى من الناحية القضائية أو الدينية ، أو التى تتصل بأمور التشريع . أما فيما يختص بالمراسيم الأخرى ، فالمفهوم أن هذه الهيئة ستكتفى بإصدار الفتاوى القانونية وذلك تأييداً لسلطة المليك ، ولكن فى وسعها على النقيض من ذلك أن تلغى الأوامر التى يصدرها الوزراء ومديرو المصالح الوزارية من الفرنسيين .

=

=ويدخل فى نطاق سلطة الإشراف على أعمال الحكومة ما للمقيم العام من اختصاص ، بأن يعرض المراسيم التى تعتبرها مخالفة للقانون ، وهذا الإجراء الذى يجب القيام به خلال شهر واحد ، له أثر فى وقف بعض هذه القرارات .

والمحكمة الإدارية التى يتولى رياستها فرنسى منتخب من بين أعضاء مجلس الدولة تؤلف من ثمانية أعضاء أربعة منهم فرنسيون والأربعة الباقون من التونسيين .

ويمكن استئناف قرارات هذه المحكمة الإدارية أمام مجلس استئنافى تابع للقضاء التونسى ويتولى رياسته رئيس من قسم قضايا مجلس الدولة ويشكل من ثلاثة أعضاء فرنسيين يقع عليهم الاختيار من بين أعضاء مجلس الدولة ، وثلاثة أعضاء تونسيين يعينهم الباى بمرسوم ملكى ويعقد المجلس جلساته فى باريس .

أما تشكيل المحكمة الإدارية والمجلس الاستئنافى على النحو السابق ، فتفرضه الاعتبارات الدولية بسبب ما قطعته فرنسا من عهود للبلاد التى تنازلت عن نظام الامتيازات الأجنبية .

٣ — إصلاح مسائل الموظفين .

يحقق المشروع فى هذه الناحية من الآن أقصى ما يطالب به أبناء البلاد .

ففيما يتعلق « بالنسبة » التى حددتها المراسيم الصادرة فى شهر فبراير من عام ١٩٥١ ، استبدل بها نص جديد أكثر فائدة للتونسيين ، فقد بات باب التوظف فى الحكومة مفتوحاً من ناحية المبدأ للتونسيين دون غيرهم فيما عدا بعض المراكز التى تدخل فى دائرة الحقوق المكتسبة ، وطائفة من المناصب التى تعينها مراسيم يصدرها الباى ، والتى يجب أن يشغلها الفرنسيون وعلى الأخص فيما يتصل بتعهدات فرنسا بشأن الأمور المالية ومسائل الدفاع الوطنى .

وضماناً لحسن اختيار الموظفين يشمل المشروع إجراءات ترمى إلى الاحتفاظ بمستوى الاختبارات وذلك بمقارنتها بمثيلاتها فى فرنسا ، ومن الناحية الأخرى يجعل لجان الامتحانات مشتركة ، ويجرى امتحان راغبى التوظف باللغة الفرنسية للمناصب العالية والرئيسية ووفقاً لاختيار الطالب بالفرنسية أو العربية للوظائف الأخرى ، وتستعمل اللغة العربية دون غيرها للحصول على الوظائف التقليدية .

ويتضمن المشروع أيضاً إجراءات لفترة الانتقال فى مصلحة الموظفين بعقود أو المؤقتين الذين يعملون منذ زمن محدود فى خدمة الحكومة التونسية .

وفى خلال المدة التى قد يتعذر فيها وجود العدد الكافى من المرشحين التونسيين لملء جميع الوظائف الخالية يجوز تعيين مرشحين من الفرنسيين بمقتضى نظام منفصل وأن يكون وضعهم تحت تصرف الحكومة التونسية وفقاً لشروط تحددها السلطات الفرنسية .

٢ — الباب الثانى — الاجراءات التشريعية

الباى هو صاحب السلطة التشريعية الفعلية فى البلاد . ولا يرى المشروع فيما يتعلق بالهيئات القائمة فى تونس فى الوقت الحاضر ، إلى إنشاء أى نظام برلمانى قبل أن يوطد أركان المجالس=

=المحلية المنتخبة التى تعتبر أساساً ضرورياً لمثل هذا النظام ، وهى التى يرى مشروع الاصلاح الحالى إلى إنشائها .

لذلك لا يتضمن المشروع أى اقتراح بأن تتعدى الهيئات النيابية الصفة الاستشارية ، ولكى تحقق فى الوقت ذاته بعض الأمانى الوطنية التونسية ، وتكفل المحافظة على مصالح الفرنسيين المقيمين بالمملكة التونسية فإننا نقترح إنشاء مجلسين ، لكل منهما اختصاص يختلف عن الآخر .

(١) المجلس التشريعى

لهذا المجلس المؤلف من التونسيين دون غيرهم ، اختصاص تشريعى عام ، لا يدخل فيه البحث فى المراسيم ذات الصبغة المالية أو المتصلة بالميزانية ، ولا تعرض عليه المواضيع إلا من طريق الباى .. وعليه أن يبدى رأيه فى مشروعات القوانين التى تعرض عليه ويقترح ادخال التعديلات التى يرى لزوماً لها .

وعدد أعضاء المجلس ثلاثون يعينهم الباى بمرسوم ، وبعد تعميم إنشاء مجالس « العمالات » والمجالس البلدية ، يستبدل بهم الأعضاء المنتخبون بالتدريج .

(٢) المجلس المالى

أما المجلس المالى المقترح فهو هيئة مختلطة ، ويشترك فى عضويته التونسيون والفرنسيون على قدم المساواة ، وهذه المساواة يبررها ما يساهم به الفرنسيون فى ميزانية الدولة ، ومساهمة فرنسا فى النفقات المحلية على صورة قروض وإعانات .

وبخصوص اختصاص هذا المجلس فى بحث الميزانية والشؤون المالية دون غيرها وليس له أن يتدخل فى التشريع .

ويتم اختيار بعض أعضائه ممن يمثلون المصالح الاقتصادية .

وللمجلس المالى سلطة تعديل المشروعات التى تعرض عليه ، ولكن إذا اعترضت الحكومة على أى تعديل ، فلها الحق فى أن تطالب بقراءة ثانية .

ومما تجدر الاشارة إليه أن المشروع لا يتضمن نصاً فيما يتعلق بالأغلبية المطلوبة يقوم على مبدأ الدوائر الانتخابية المنفصلة أو تقسيم المجلس إلى قسمين .

٣ — الباب الثالث — المجالس المحلية

إن الاصلاح المرتقب فى هذه الناحية ذو أهمية بالغة لأنه يقضى بأن يحل الانتخاب محل التعيين بمراسيم لأعضاء المجالس البلدية ، ولأنه يقرر إنشاء مجلس محلى فى كل « عمالة » .

والدولة التونسية يقوم فيها فى الوقت الحاضر نظام المركزية .

فإذا استثنينا المجالس البلدية القائمة فى نحو ٧٠ مركزاً ، فليس فى البلاد أى مجلس يعهد إليه الاشراف على المصالح المحلية على نحو شامل ، لذلك ينوء كاهل الميزانية بأبواب يمكن القيام بها على خير وجه إذا عولجت فى كل منطقة على حدة .

ويرى مشروع الاصلاح من وراء إنشائه فى نطاق العمالات مجالس يعهد إليها بوضع ميزانيات المناطق وإدارة شؤونها بالقيام ببعض أمور الحكم المحلية ، إلى تدريب التونسيين على=

أن مشروعه هذا كما هو معروض يعتبر اعتداء خطيراً على السيادة التونسية بفرض مشاركة أفراد الجالية الفرنسية بتونس وهى جالية أجنبية فى ممارسة هذه السيادة ، ثم إن هذا المشروع يناقض مبدأ الحكم الذاتى الذى يعلنه سواء ذلك فى شؤون الحكم أو التشريع أو الادارة العمومية.

الحكم :

يقتضى المشروع بأن تبقى الحكومة التونسية مختلطة فتتألف من سبعة وزراء تونسيين يتولون الوزارات التقليدية وسبعة فرنسيين يشغلون المراكز الرئيسية فى الادارة التونسية وهى الكتابة العامة والمالية والأشغال العمومية والمعارف العمومية وادارة البريد والتليفون والتلغراف وادارة التعمير ومنصب مساعد الكاتب العام . أما مصالح الأمن العام فهى موضوعة مباشرة تحت سلطة ممثل فرنسا المقيم العام الفرنسى فى تونس وهو المتصرف المطلق فى شؤون الأمن العام الذى لايدخل فى اختصاصات الحكومة التونسية اطلاقا .

ويقضى المشروع من جهة أخرى بتعيين مساعدين تونسيين للمديرين الفرنسيين مع العلم بأن مناصب المساعدين موجودة حالياً بالنسبة لبعض الادارات مثل ادارة المعارف العمومية ، على أن أولئك المساعدين مجردون من السلطات الحقيقية ولا يكون لهم من الصلاحيات إلا بقدر مايعترف لهم به رؤساؤهم الفرنسيون .

التشريع :

أعلن جلالة الباى فى خطاب العرش فى ذكرى جلوسه يوم ١٥ مايو

= ممارسة حق الانتخاب وأن يتيح للأعضاء المنتخبين تقدير التبعات التى تقع على كاهل الهيئات النيابية .

وستتم هذه التجربة فى المدن الكبرى عن طريق التعاون بين الفرنسيين والتونسيين الذين يجرى انتخابهم بواسطة دوائر مخصصة لكل فريق منهم ، أما فى المدن والمناطق التى لا يكثر فيها عدد السكان الفرنسيين مثل أكثر العمالات ، فسيكون الأعضاء المنتخبون كلهم أو أغلبهم من التونسيين وستؤدى هذه التجارب إلى فوائد جمة إذ ستعجل السير بالبلاد فى طريق الحكم الذاتى الداخلى . . . »

١٩٥١ عزمه على منح الشعب مجلساً تشريعياً يتألف من التونسيين فقط وينتخب أعضاؤه انتخابا ديمقراطيا ، وله سلطة تفاوضية وتكون الحكومة التونسية المؤلفة من تونسيين وحدهم مسئولة لديه .

وترمى فرنسا بمشروع الاصلاحات الذى تعتزم فرضه على جلالة الباى إلى الحيلولة دون تنفيذ إرادة الملك فى إقامة أنظمة ديمقراطية فى البلاد تتلائم مع تطور الشعب التونسى ذلك أن المشروع الفرنسى يهدف إلى إنشاء مجلسين تتعارض صبغتهما تعارضاً واضحاً مع أبسط مبادىء الديمقراطية وتقر نظام السيادة المزدوجة المنافى للقانون .

أما المجلسان فهما :

(ا) مجلس تشريعى يتألف من ثلاثين عضواً تونسياً يعينهم جلالة الباى ولجلالته أن يستشيرهم فى بعض لوائح القوانين .

(ب) مجلس مختلط نصفه من التونسيين ونصفه من الفرنسيين ، وينظر فى جميع شؤون الميزانية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وتقوم مشاركة الفرنسيين فى هذا المجلس دليلا على نظام السيادة المزدوجة .

وإذا كان جلالة الباى يحتفظ (فى المشروع الفرنسى) بالسلطة التشريعية نظراً لأن القوانين فى تونس تصدر فى شكل مراسيم ملكية ، فالحقيقة هى أن تلك السلطة إنما هى سلطة صورية ، لأن ممثل فرنسا محتفظ بامتياز فظيع يخول له حق إعطاء تلك المراسيم الصفة التنفيذية إذ لاتكون نافذة إلا مشفعة بإمضائه .

وبهذا يتضح جلياً أن الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس التشريعى وهم من التونسيين فقط إنما تعينهم فرنسا فى الواقع ، إذ أن أمر تعيينهم يخضع لموافقة ممثل فرنسا المقيم العام بتونس ليكون نافذاً .

وخلاصة القول أن المظاهر الأساسية للسيادة التونسية التى يحتفظ بها جلالة الباى مقضى عليها بالتلاشى بسبب ما للمقيم الفرنسى من سيطرة على حياة البلاد التشريعية .

الادارة العمومية :

(ا) تبقى الإدارات التى يسيرها الوزراء التونسيون خاضعة لسلطة المقيم

العام خلافاً للمزاعم التى تضمنها المشروع الفرنسى . ذلك أن المقيم العام يملك حق التعقيب على جميع القرارات الوزارية بإحالتها إلى محكمة أطلق عليها « المحكمة الادارية » وقد أسندت رئاستها لفرنسى وبها أربعة أعضاء من الفرنسيين وأربعة من التونسيين ، وبهذا الحق الذى يملكه المقيم الفرنسى ، مضافاً إلى الأغلبية الفرنسية فى المحكمة المذكورة يتعذر تنفيذ أى عمل يعتزمه الوزراء التونسيون لأن أعمالهم تكون تحت رحمة السلطات الفرنسية ، وعلاوة على ذلك فإن الأحكام التى تصدرها تلك المحكمة يمكن استئنافها لدى محكمة استئنافية مقرها فى فرنسا وتتألف هى أيضاً من أغلبية من الفرنسيين . وهكذا تظهر سياسة الإزدواج التى تسلكها فرنسا فى إلحاق محكمة تونسية بمؤسسة فرنسية مقرها فرنسا .

(ب) يقضى نظام أية دولة عصرية بأن يشغل الأهالى وظائف بلادهم كما يقضى بأن تكون لغتهم هى اللغة المتداولة فى الإدارة ، غير أن المشروع الفرنسى ينكر هذه المبادىء الأولية ويفرض على التونسيين المرشحين للوظائف العليا والوظائف الرئيسية بالإدارة اللغة الفرنسية كمادة أصلية فى الامتحانات التى تجرى لانتخاب الموظفين ، وذلك فى بلاد لغتها العربية . وهذا الشرط يضاف إلى القائمة الطويلة من الوظائف المخصصة للفرنسيين والتى تحرم التونسيين من جميع المراكز ذات الأهمية فى إدارة بلادهم .

* * *

يتضح من البحث السابق أن مشروع الإصلاحات الفرنسية يعزز — لا أكثر ولا أقل — السياسة الاستعمارية الفرنسية التى تهدف إلى اعتداء مطرد على السيادة التونسية وتتجاهل تجاهلا تاماً الرغائب المشروعة للشعب التونسى فى السيادة الكاملة والاستقلال .

إن الشعب التونسى قد رفض جميع الاصلاحات الفرنسية المضللة وهو يتحمل منذ أكثر من تسعة أشهر ما تسلطه عليه السلطات الفرنسية من ضروب العسف والإرهاق التى يقابلها بمقاومته الباسلة وهو ثابت فى عزمه على استرجاع استقلاله .

وإن فرنسا التى توالى خرق ميثاق هيئة الأمم المتحدة تتقدم بمشروع

إصلاحات من شأنه — لو قبل — أن يدعم على أسس قانونية الحكم المباشر وسياسة إبادة السيادة التونسية وهي تهدف بذلك المشروع إلى تضليل الرأى العام العالمى عن حقيقة نواياها التى تتسم بأشد النزعات الاستعمارية تأخراً ووحشية .

ورأى الرأى العام التونسى ما يهدده من خطر بمجرد ما اطلع على مشروع الحكومة الفرنسية وعقد نواب جميع المنظمات القومية اجتماعا لبحثه ، فرفضوه بالإجماع وبيّنوا فى لائحة نشروها أسباب الرفض . وهذا نصها :

لائحة

الحزب الحر الدستورى الجديد .
الدستور القديم .
الاتحاد العام التونسى للشغل .
الاتحاد العام التونسى للفلاحة .
الاتحاد العام التونسى للصناعة والتجارة .
الغرف الاقتصادية (الزراعية) (التجارية) .
اتحاد المحامين .
اتحاد الأطباء .
اتحاد الصيادلة .
اتحاد المهندسين .
جميع المنظمات الرياضية والثقافية .

إن الموقعين أدناه ممثلى المنظمات القومية التونسية السياسية والنقابية والمهنية والصناعية والغرف الاقتصادية والمهن الحرة .

بعد أن اطلعوا على البيانات التى أفضى بها أمام الجمعية العمومية (مجلس النواب) وزير الخارجية الفرنسية حول مشروع الاصلاحات الذى تنوى فرنسا تطبيقه فى تونس .

يرون أن هذا المشروع لا يعدو أن يكون مماثلا من جميع النواحى

المشروع الذى صدر بصدده بلاغ الإقامة العامة بتاريخ ٢ ابريل الماضى والذى قد سبق أن اعتبر غير مقبول من قبل عموم الرأى العام التونسى.

وأنه :

١ — يقر أسلوب السيادة المزدوجة إذ أنه يقضى باشراك الفرنسيين بصورة اجبارية فى جميع المؤسسات السياسية فى البلاد ويشركهم فى ممارسة السياسة ممارسة فعلية .

٢ — يعلن من جهة مبدأ الاستقلال الداخلى ويخالفه من جهة أخرى فى الميادين الثلاثة التالية — السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية والادارة العمومية ، وذلك :

(ا) بالإبقاء على المناصفة فى داخل الحكومة التونسية حيث لا يزال الفرنسيون يحتلون ستة مناصب من بينها المناصب الرئيسية التالية — السكرتيرية العامة ، والمالية ، والأشغال العامة ، والمعارف . ويضاف إلى إلى ذلك الأمن العام التابع إلى الإقامة العامة مباشرة .

(ب) بالإبقاء على تأشيرة المقيم العام على المراسيم الملكية ، وحق طلب وقف التنفيذ الممنوح للمقيم العام ضد أعمال الوزراء والإصلاح الوهمى للمجالس النيابية التى تبقى معينة تعييناً وذات اختصاصات استشارية بحتة .

(ح) بالإبقاء على جميع الاستثناءات والتضييقات لمبدأ وظيفة عمومية تونسية (قائمة المناصب المخصصة للفرنسيين — هيئات التحكيم المشتركة الخاصة — المناظرات — جعل الامتحانات باللغة الفرنسية فى الوظائف العليا والرئيسية — استمرار تعيين موظفين فرنسيين بطريقة الإحالة الخ) .

(د) باحداث محكمة إدارية مختلطة ذات رئيس فرنسى تكون آلة فى يد المقيم العام ليشدد استحواذه على إدارة البلاد .

٣ — لا يحقق أى تقدم بالنسبة للوضع الحاضر فى ميدان التطور الديمقراطى للمؤسسات التونسية إذ أنه فيما يتعلق بالمجلسين المقترح احداثهما أن — أحدهما لا يعدو أن يكون صورة أخرى للمجلس الكبير — لا مبدأ الانتخاب ولا سلطة التقرير .

٤ — يقدم كانشاءات جديدة بعض المؤسسات الموجودة بالفعل فى

الوقت الحاضر .. مناصب مساعدين تونسيين لمديرى الإدارات الفرنسيين (مثل إدارة المعارف ، والاقتصاد ، والصحة . وقد وجدت منذ سنة ١٩٤٦) ومجالس الأعمال (المقاطعات) المنتخبة المؤسسة سنة ١٩٢١ والتى وقع العدول عنها فيما بعد .

٥ — يقدم من جديد المشروع الموضوع تحت الدراسة منذ سنة ١٩٤٤ والخاص بالمجالس البلدية المنتخبة مع مبدأ التمثيل الثنائى فى المدن الكبرى .

هذا وبما أن مثل هذا المشروع يعتبر دون الحد الأدنى الذى يطالب به التونسيون لتسيير شؤونهم بكثير .

وبما أن حسن الاستعداد والاعتدال الذى أبداه التونسيون طيلة مدة المفاوضات التى بدأت فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ لم تقع مقابلتها بالمثل .

وبما أن الحكومة الفرنسية بعكس ذلك قابلت ذلك الموقف بمذكرة ١٥ ديسمبر وبسياسة البطش التى بدأت فى شهر يناير ١٩٥٢ .

فإنهم يعتبرون مشروع الاصلاحات الوهمية المعروضة من قبل الحكومة الفرنسية إذا وقع تنفيذه فى الظروف الحالية سيعتبر بناء على هذه الملابسات من الناحيتين القانونية والواقعية مفروضا فرضا على الملك وعلى الشعب التونسى ولن يأتى بأى حل صحيح لأزمة العلاقات الفرنسية التونسية .

ويضعون ثقتهم فى جلالة الملك لتحقيق أمانى الشعب التى تتفق مع الرغبة السامية المعلنة فى مناسبات عديدة وخاصة فى خطاب العرش فى ١٥ مايو ١٩٥١ ومع مصالح البلاد وسيادتها ضد كل التهديدات التى تتعرض لها .

ويناشدون الضمير العالمى لإيجاد حل للنزاع الفرنسى التونسى على أساس العدالة والقانون الدولى المتمثلين فى ميثاق الأمم المتحدة » .

لما رأت الحكومة الفرنسية أن مكانة « دى هوتكلوك » فى البلاط غير مكينة ، وأنه لا يتمتع بثقة الملك ، بل التوتر بينهما يقوى ويشتد ، أرادت أن تتلافى الأمر بأسلوب زاد الطين بلة ، والهوة اتساعا ، إذ أضافت ضغطها إلى ضغط المقيم ، وسعت فى إجبار الملك على قبول الاصلاحات المزعومة ، وذلك برسالة بعث بها رئيس الحكومة الفرنسية إلى الملك قال فيها :

سرى

رئاسة مجلس الوزراء — باريس فى ٤ يوليه ١٩٥٢

الرئيس

مولاى :

بمناسبة عودة « السيد دى هوتكلوك » إلى تونس ممتعاً بالثقة التامة للحكومة أرغب بأن أكلفه برسالة شخصية إلى سموكم .

إن مشروع الاصلاحات الذى سيعرضه المقيم العام على خاتمكم السامى قد نال تصديق مجلس الوزراء وعرض على البرلمان فدلت الآراء التى أبديت فى اتجاهات مختلفة أثناء المناقشات أن الإصلاحات تعد شوطاً بعيداً جداً فى طريق التحرر .

وبناء عليه فإن جلالتكم بفضل سامى حكمتكم سترى بدون شك أنها لا يمكنها تأجيل قبولها لهذه الاصلاحات التى تتفق اتفاقا تاما مع روح معاهدة « المرسى » .

لذلك فإن الحكومة الفرنسية تضع ثقتها فى جلالتكم وهى واثقة أن ختم هذه الاصلاحات المختلفة سـوف تدل على استمرار علاقات الود والصداقة بين فرنسا والأسرة الحسينية وتكون بداية عهد جديد يسوده الهدوء والرفاهية .

وأرجو يا صاحب الجلالة أن تتفضلوا بقبول عبارات خالص شعورى وفائق تقديرى .

رئاسة مجلس الوزراء

ا . بينيه

إلى جلالة سيدى الأمين باشا باى

صاحب المملكة التونسية

المناورات الفرنسية المفضوحة :

لقد أصبحت الإقامة العامة هي المصدر الوحيد الذى تستقى منه الصحافة المحلية والعالمية أخبارها ، بعد أن فرضت الرقابة الشـديدة على جميع

الصحف ، وكمت الأفواه ، وقضت على حرية القول والفكر ، فأبعدت عن طريقها كل مساجل ، وأزالت كل منافس ، فخلا لها الميدان ، وأخذت إذ ذاك تنشر ما بدا لها مما يماشى رغباتها ، ويسهل عليها بلوغ غاياتها ، رامية إلى وضع الملك فى مأزق حرج ، وإلزامه بالأمر الوقع ، فنسبت إليه أقوالا لم يفه بها وتعهدات لم يقبلها .

ودأبت المقامات الفرنسية منذ الانقلاب المسلح الذى قام به المقيم العام فى ٢٦ مارس ١٩٥٢ فأقصى وزارة السيد محمد شنيق عن الحكم ، تنشر أنباء مضللة تزعم فيها أن جلالة محمد الأمين الأول متفق مع الحكومة الفرنسية فى جميع الخطوات التى أقدمت عليها بواسطة ممثلها بتونس ، ومنها إقصاء الحكومة التونسية الشرعية ، وتنصيب وزارة البكوش ، وإدخال اصلاحات على نظام الحكم فى البلاد طبقا لمبدأ السيادة المشتركة الذى تضمنته مذكرة الخارجية الفرنسية فى ١٩٥١/١٢/١٥ تلك المذكرة التى انقطعت بسببها المفاوضات بين تونس وفرنسا .

وكانت فرية من ذلك القبيل ما زعمه ممثل فرنسا فى مجلس الأمن أثناء إثارة القضية التونسية فى أبريل ١٩٥٢ ، كما كانت من ذلك القبيل أيضاً المزاعم التى رددتها المقامات الفرنسية بمناسبة طلب الكتلة العربية الآسيوية عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وما أشاعته فى الدوائر الدبلوماسية من أن المفاوضات بين تونس وفرنسا مستمرة ، وإن جلالة ملك تونس قبل الاصلاحات التى عرضتها عليه الحكومة الفرنسية .

وقد نبهت صحف فرنسا (دى هوتكلوك) إلى وجوب الاقتصاد فى الكلام وعدم الأفراط فى التبجح بالشدة والضغط فكتبت جريدة (لى بوبلير) فى ١٩٥٢/٧/٢٥ :

« ومن صالح الإقامة العامة أن تبدى أكثر تحفظا فيما يتعلق بالتلميح إلى الضغط الذى قد يستهدف له الباى ، وأن ميل الأمير الشاذلى نجل الباى الأكبر للحزب الدستورى الجديد معروف وممكن أن يكون له أحيانا أثره على سياسة القصر ولكن الباى لم يقص وزارة شنيق مثلا تحت تأثير ابنه الأكبر أو تحت تأثير الرأى العام » .

ولكن المقيم العام لم يعمل بتلك النصيحة بل ادعى أن جلالة الملك كلف وزارة البكوش ببحث الاصلاحات التى قبلها مبدئيا ، واجتمع مجلس الوزراء التونسى بالفعل وأخذ فى بحثها وإدخال بعض التحويرات التافهة الجزئية عليها ، ولم يكتف المقيم بإدعائه ذلك بل نشر مزاعمه على الصحف التى تناقلتها فكتبت جريدة « الفيجارو » فى ١٩٥٢/٧/٢٧ :

« إن الباى نسى أنه علنا وفى عدة مناسبات أيد مشروع الاصلاحات ، وأنه منح وزيره الأول السيد بكوش حق مناقشة وسائل التنفيذ ، فهو اليوم يخضع لتأثير حاشيته » .

ثم سافر الكاتب العام الفرنسى (بونص) إلى باريس لعرضها فى قالبها الجديد على الحكومة الفرنسية وأخذ موافقتها عليها ، وذلك ما قالته الصحافة ، فكتبت جريدة « كومبا » فى ١٩٥٢/٧/٢٦ .

« قيل لنا أن مسيو (بونص) سيلحق بمقر عمله يوم الأحد حاملا النصوص التى أعدها المختصون بوزارة الخارجية والوزراء الذين يهمهم الأمر . ويقال إن بعض التعديلات التى قدمتها وزارة بكوش قد أقرت ، وأن هذا من شأنه أن يسهل الاتفاق على الأقل مع الوزارة الحالية فى تونس » .

كل تلك الحركة والأسفار والتصريحات والأخبار والجلبة والضوضاء لم يطلع عليها الذى يهمه أمرها قبل غيره وهو جلالة الملك ، فلم يتصل بنصها ، فرأى من اللائق أن يعلم بذلك رئيس الجمهورية الفرنسية وأن يرجع الحقيقة إلى نصابها فأرسل إليه البرقية التالية .

تونس فى ٢٢ يولية ١٩٥٢

برقية عاجلة :

حضرة رئيس الجمهورية الفرنسية
باريس

لقد سلم لى حضرة السفير المقيم العام خطابا بتاريخ ٤ يوليه ١٩٥٢ من رئيس مجلس الوزراء الفرنسى يعلمنا فيه أن لوائح مراسيم الاصلاحات ستسلم لنا قريبا ، ومن ذلك التاريخ نشرت بلاغات صحفية تفيد أننا صادقنا

على تلك الاصلاحات وأننا منحنا الوزير الأول سلطات واسعة لدراستها ، ثم عقد مجلس الوزراء كثيراً من الاجتماعات درست فى أثنائها المشاريع المذكورة وأخيرا سافر المسيو بونص السكرتير العام للحكومة التونسية يحمل تعديلات لتلك الاصلاحات لعرضها على الحكومة الفرنسية .

وإننا نعجب من مثل هذا السلوك نحونا إذ لم تصلنا إلى اليوم لوائح الاصلاحات ولم نمنح أى تفويض للوزير الأول بشأنها ولا لمجلس الوزراء الذى له مهمة إدارية بحتة . أما سفر السكرتير العام فقد تم بغير علمنا .

ونوجه أنظاركم السامية إلى هذه الحالة .

محمد الأمين الأول

أظهرت تلك البرقية أن الأزمة التونسية ما زالت على أشدها ووضعت حداً لمفتريات السلطات الفرنسية ، وبينت جريدة « فران تيرور » ما نتج عن إدعاءات الإقامة العامة والسياسة العنيفة التى تتبعها ، قالت فى ١٩٥٢/٧/٢٦ .

« إن رفض الباى التصديق على الاصلاحات قد يضع فرنسا فى موقف حرج أمام الأمم المتحدة .

« وتجتاز الأزمة التونسية من جديد فترة صعبة .

« لقد حاول دى هوتكلوك أن يبقى الخبر سراً ، وأن رسالة سيدى الأمين إلى مسيو فنسان اوريول التى يصرح له فيها أنه لم يجد متسعاً من الوقت للأطلاع على مشروع الاصلاحات قد أبقيت عدة أيام بدار السفارة الفرنسية فى تونس .

وأن احتجاج الباى يسدد فعلا ضربة شديدة للسياسة التى اتبعها مسيو دى هوتكلوك منذ وصوله إلى تونس ، ألم يقل المقيم العام ويصرح بعد أن سجن أعضاء وزارة شنيق أنه أجاب رغبات الباى الخفية ؟ أو لم يقل فيما بعد أن وزارة بكوش تتمتع بتأييد سيدى الأمين المطلق ؟ وقد لازم سوء الحظ مسيو دى هوتكلوك ، ولازم الحكومة أيضاً ، ويتحمل مسيو روبير شومان نفس المسئوليات التى يتحملها المقيم ، وليس لمسيو بينى أى عذر فى تركه الأمور تجرى بدون أن يتدخل .

« فلم يبق للحكومة الفرنسية ولمسيو دى هوتكلوك إذا أرادوا أن

يواصلوا سياستهم التى اتبعوها إلا أن يقصوا الباى كما أقصوا السيد شنيق ألم يعرض مسيو دى هوتكلوك هذا الاقتراح على مسيو ادفارفور » .

وقد كلف جلالة الملك نجـــله الأكبر بالإدلاء بتصريحات لوكالة الأسوشيتيدبريس يوضح فيها حقيقة الموقف من وزارة بكوش ومشروعات الإصلاحات الفرنسية وهذا نصها :

« تفضل الأمير الشاذلى باى النجل الأكبر لجلالة ملك تونس والذى كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكى ، وقد كثر الحديث عنه فى الأشهر الأخيرة ، فأدلى إلينا بالتصريحات التالية :

« أعلنت الحكومة الفرنسية عن مشروعات الإصلاحات التى تعتزم منحها لتونس ، وجاء هذا الإعلان بعد عدة أشهر استغرقتها المناقشات حولها فى مجلس الوزراء والمؤتمرات الدولية ودوائر شمال أفريقيا ، وبعد مشاورات بين الجزائر والرباط ، بيد أن جلالة الباى لم يستلم تلك المشروعات حتى يستطيع الرد على الحكومة الفرنسية برفضها أو قبولها .

« وقد أعلن جلالته فى أثناء الحديث الأخير الذى جرى بينه وبين المقيم العام أنه خادم الشعب التونسى وأنه يقبل تلك الإصلاحات إذا قبلها الشعب ويرفضها إذا رفضها .

« وجلالته لم يكلف البكوش بالبحث فى الإصلاحات المذكورة وهذا الوزير لا يتمتع بثقته ووزارته كلها فرضت بقوة الجيش ، وقد رفض جلالة الباى مثلا إستقبال الوزير الأول فى يومى ١٤ يوليه و ١٥ يوليه سنة ١٩٥٢ وعلاوة على ذلك فإن دى هوتكلوك كان يقول عند تأليف الوزارة الحالية إنها وزارة إدارية وليست وزارة مفاوضات .

« ومهما يكن من الأمر فإن الإصلاحات المذكورة تعتبر خطوة إلى الوراء ولا تحقق أى تقدم نحو الإستقلال الداخلى وتقر السيادة المشتركة ، فهى تبقى الازدواج فى الحكومة وتترك مراكز أساسية للفرنسيين مثل المالية والتعليم العمومى وغيرهما .... ثم أن مصلحتين مهمتين وهما مصلحة مراقبة الموظفين ومصلحة مراقبة الحسابات قد أقصى عنها التونسيون . ويحتفظ مدير المال فى هذه الإصلاحات بحق مراقبة المصروفات وهو يعين

فى كل إدارة أو وزارة مراقبين تابعين له يتصرفون بمطلق الحرية ، وهؤلاء المراقبون يرفضون بوصفهم فرنسيين الإمتثال لأوامر الوزراء التونسيين ، وإذا حدث أنهم امتثلوا لأمر وزير فهم يخبرون مدير المال بعدم موافقتهم على ما اقترح صرفه فيقوم مدير المال بالمساعى اللازمة لإلغاء مقترحات الوزير . وكذلك تقضى المشروعات المذكورة ببقاء « الأمن » خارجاً عن سلطة الحكومة التونسية ، والحال أن حكومة بدون « بوليس » تكون تحت رحمة مختلف أنواع المناورات وحكومة هذا شأنها لا تستطيع القيام بمهام الحكم .

وفى معاهدة « باردو » عهد لفرنسا بالسهر على الأمن فى الحدود والسواحل لا غير ، وقد كانت مصلحة الأمن قبل سنة ١٩٣٩ تابعة للسكرتارية العامة للحكومة التونسية تحت سلطة الوزير الأول .

المحكمة الإدارية :

« جعلت الحكومة الفرنسية من هذه الهيئة محكمة فرنسية تراقب أعمال الإدارة التونسية وتعتبر المحكمة الاستئنافية التابعة لها والتى مقرها باريس تابعة لفرنسا أيضاً . وقد سبق لجلالة الباى أن رفض مثل هذا « الإلحاق » فى مذكرة سلمها للمقيم العام (الأسبق) مونص ووجود المحكمة المذكورة تمكن المقيم العام من إلغاء جميع قرارات الوزراء التى لا يرتاح لها المقيم العام ومعنى ذلك بقاء العمل بتأشيرة المقيم .

« ولا ينبغى أن نغفل أن إسناد رئاسة المحكمة لفرنسى يجعل الأغلبية فيه فرنسية .

المجلس الاقتصادى :

« وفى هذه الهيئة تعتبر القرارات لاغية لقيامها على مبدأ السيادة المشتركة .

« والمسألة لا تعدو أن تكون شطر المجلس الكبير السابق إلى شطرين .

« والشطر الآخر هوج .

المجلس التشريعى :

« الذى لا يؤلف بالانتخاب العام خلافاً للمجلس الكبير السابق وتحتم

أن تحمل قراراته تأشيرة المقيم العام فلا اختصاصات له إطلاقاً .

الوظائف العمومية :

« لا تنطوى المشروعات فى هذا السبيل على أية خطوة تقدمية إذ تبقى أبواب الوظائف العليا والرئيسية مثل المالية والأمن موصدة فى وجه التونسيين وبالإضافة إلى ذلك فان مواد الامتحانات مماثلة لمواد الامتحانات فى فرنسا ، ويتولى التحكيم فيها لجان مختلطة . ومن جميع ما تقدم يتضح أن الاصلاحات لن تحدث صدمة « بسيكولوجية » .

« ويستمر الفرنسيون المقيمون بتونس وفقاً لما جاء فى رسالة ١٥ ديسمبر المشهورة فى المشاركة فى المنظمات السياسية والادارية للمملكة التونسية ، والحال أن النزاع بين تونس وفرنسا نشأ عن تلك الرسالة .

« ثم تحدث الأمير الشاذلى باى عن احتفالات ١٤ يوليه وما قيل من انتداب ولى العهد الأمير (عز الدين) ممثلا لجلالة الباى فقال :

« إنى أكذب تكذيباً قاطعاً مثل هذا الانتداب فقد جرت العادة أن يمثل الباى أحد أبنائه فى الاحتفالات الرسمية التى لا يحضرها بنفسه ، وقد قيل إن المقيم العام بعث برسالة شكر للباى بمناسبة ١٤ يوليه وهو أمر لا أساس له من الصحة ، ولا وجود لمثل هذه الرسالة .

« ثم استطرد الأمير الشاذلى باى يتحدث عن مساعى وزارة البكوش الحالية بشأن الاصلاحات فأكد تأكيداً جازماً بأنه ليس هناك وزير واحد يتمتع بثقة جلالة الباى وحتى (بلخيرية) وزير الدولة الذى قيل عنه أنه دافع بقوة فى أثناء المباحثات الأخيرة عن بعض وجهات نظر الوزارة السابقة .

« وهنا سألنا الأمير الشاذلى كيف يمكن الخروج من المأزق الحالى الذى بلغت إليه العلاقات التونسية الفرنسية فابتسم ولم يجب واكتفى بقوله :

« لما يعرض المقيم العام مشروعات الاصلاحات على جلالة الباى فإن جلالته سيدرسها ويبلغ ملحوظاته عليها إلى رئيس الجمهورية الفرنسية .

« ثم سألناه عن المساعى التى تبذل فى هيئة الأمم المتحدة فأجاب بقوله:

« أما نتيجة هذه المساعى التى ستظهر فى ٢٠ يوليه فيظهر لى أننا سنتجاوزها . . . ولكن اكتوبر قريب . . ! » .

* * *

وأوفد المقيم العام إثر ذلك المسيو سامران مستشار الحكومة التونسية لمقابلة جلالة الملك للاستفسار عن حقيقة البرقية وتبديد كل التباس بشأنها ، أنه أرسل فعلا تلك البرقية قطعا لدابر الاشاعات والأنباء الكاذبة التى تنشرها الصحف كما أعلمه بأنه موافق تمام الموافقة على التصريحات التى أدلى بها نجله الأمير الشاذلى لوكالة الاسوشيتد بريس وأنه هو الذى كلفه بالادلاء بتلك التصريحات نيابة عنه بل هو الذى حدد موضوعاتها وعباراتها .

وفى ٢٧ يوليه قام مسيو ماتييه مدير الخاصة الملكية — وهو فرنسى — بنشر إشاعة فى القصر تفيد أن مصروفات القصر تجاوزت الاعتمادات المقررة ، وأن السلطات قلقة من هذا الأمر ، وقد يكون الغرض من نشرها هو أن الإقامة العامة كانت تريد معرفة رد فعل جلالة الملك لاستمرار المساومة للضغط عليه .

وتمت المقابلة بين جلالة الملك والمقيم العام الفرنسى فى اليوم التالى ، ودامت ثمانين دقيقة بحضور بكوش الوزير الأول وسامران مستشار الحكومة التونسية وبيك المستشار بالإقامة العامة .

وبدأ المقيم العام حديثه بطلب ايضاحات عن البرقية وعن تصريحات الأمير الشاذلى باى ، فأعاد جلالته ما أجاب به سامران بالأمس .

ثم قدم المقيم لجلالة الملك بعض أوراق محررة باللغة الفرنسية لا تتضمن نص الاصلاحات بل عرضا ملخصا لمشروعات مراسيم الاصلاحات مرفقا بمسودة ترجمتها باللغة العربية .

وطلب المقيم من الملك بيان الأسباب التى دعت لإرسال برقيته إلى رئيس الجمهورية ، فرد عليه جلالته بقوله :

— لقد اتجهت إلى رئيسكم لإحاطته علما بموقفكم تجاهنا ، ولأحتج على الأعمال التى نسبتها إلىّ صحافتكم وبناء عليه أرجوكم أن تبلغونى فى

المستقبل رغباتكم كتابياً ، وسأجيب عليها كتابياً ، وذلك منعاً لانتشار الشائعات والأقوال الكاذبة التى تنسب فى أثر كل مباحثة تجرى بيننا . أما فيما يتعلق بمشروعات الاصلاحات فيجب أن تعلموا أنها لا تخصنى شخصياً ولكنها تهم شعباً كاملا ، وأنا لست إلا خادم هذا الشعب الذى يبلغ تعداده الثلاثة ملايين ونصف من الأشخاص ، لابد من الاتصال بهم وتلقى آرائهم بهذا الشأن . فاذا قبلوا الاصلاحات فيا حبذا ، وإذا رفضوها فإنى أكون قد قمت بواجبى ، ولذلك فلا بد لى من شهر أو شهرين للتفكير ملياً فى الأمر وجمع مختلف الآراء .

— فقال المقيم : ولكن أطاب إليكم ألا تقتصروا على استشارة المتطرفين وأن تتصل استشاراتكم العناصر المعتدلة .

فأجاب جلالة الملك : حسناً سأستشير جميع الشخصيات المسئولة والتى لها مركز إجتماعى مثل السيد القسطلى وغيره .

وبعد ذلك ذكر المقيم العام لجلالة الباى أن مصاريف القصر تجاوزت كل حد ، فرد عليه جلالته قائلا : « إعلموا أولا أن مصروفات القصر يتحملها الشعب التونسى على أن سلفكم وعدنى بزيادة مخصصات القصر ، ولكنه لم يفعل شيئاً ، وكان ينبغى أن أطاب إليه تسجيل وعوده كتابة . وعلى كل حال إذا كانت الدولة لا تريد أن تستمر فى صرف مخصصات القصر فإن الشعب مستعد لتحملها مباشرة .

وهنا أشار المقيم العام إلى حوادث مصر وما كان من مصير الملك فاروق فقال :

— إنكم تتحدثون دائما عن الشعوب ، هلا رأيتم موقف الشعب المصرى تجاه فاروق .

فأجاب الملك أجل ! ولكن الشعب المصرى كان فى خصام مع ملكه والحالة فى تونس مغايرة ، فإن الشعب والملك متفقان ويعملان لنفس الغاية . ولو بقينا وحدنا لكنا متفقين فى جميع الشئون » .

وقال دى هوتكلوك أخيراً من المصلحة أن نتقابل مرة أخرى قبل نتهاء الأسبوع .

فأجاب الملك الوزير الأول بكوش هو صندوقى للبريد فاذا كان لديك شىء تريد أن تقوله لى فإنه يقوم بمأموريته بسرعته الاعتيادية .

ثم طلب المقيم العام فى ختام المقابلة نشر بلاغ عنها فى الصحف فرفض جلالته الموافقة على ذلك قائلا إنه قد تنسب له أقوال لم يفه بها بتاتاً .

وعند ذلك غادر المقيم العام القصر وصرح للصحفيين بأنه ليست لديه أقوال يدلى بها .

وقد نشرت بعض الصحف الباريسية المحادثات التى دارت بين جلالة الملك والمقيم العام خلال هذه الفترة الدقيقة وبينت الظروف التى أحاطت بها بياناً شافياً ، واستقت جريدة « فرانتيرور » خاصة أخبارها من أوثق المصادر قالت بتاريخ ١٩٥٢/٨/٦ :

لو لم تشتمل المشكلة الفرنسية التونسية على مأساة ، لكان ما ننشره اليوم عنها يذكرنا مشهداً مسرحياً ، وأما فيما يتعلق بممثل فرنسا فإنه مشهد مضحك يبقى فى نفوسنا مرارة . وسيرى القارىء فيما يأتى هل لمقيمنا العام الحذق اللازم لكسب ثقة الذين يملى علينا العقل السليم أن نجعل منهم أصدقاء وشركاء مع المحافظة على كرامتهم واستقلالهم ، هذا المقيم الذى سلمت له جميع سلطات القمع والمفاوضة ، وسيرى القارىء أيضاً خلال هذه الرواية أى الشقين إمتاز بالكياسة والكرامة .

عند ما يأكل م . دى هوتكلوك من لحم الأسد . . .

رجع المقيم العام إلى تونس يوم ٥ يوليه ١٩٥٢ بعد غياب دام خمسة أسابيع ، حاملا معه مشروع إصلاحات ورسالة من رئيس الوزارة الفرنسية إلى جلالة الملك يطلب منه فيها أن يوقع على المشروع الذى سيعرضه عليه م . دى هوتكلوك . وصرح م . دى هوتكلوك إلى أصدقائه إثر نزوله من الطائرة جاداً « أنى رجعت من باريس قوياً إلى أقصى درجة ! أقول لكم قوياً جداً !

وأننا سنرى ما سنرى . . . ونتفرج على الأدوار والألعاب . . . وجمع المقيم يوم ٧ يوليه المديرين الفرنسيين والوزراء التونسيين فى مقره بمدينة

المرسى (من ضواحى تونس) وقرأ عليهم نصوص الاصلاحات قبل أن يعرضها على الملك . ويوم ٨ يوليه تحدث مع الباى وسلم له رسالة الرئيس بينيه .

وكان الملك يتجنب ما أمكن الاتصال المباشر مع المقيم العام لأنه يراه سيء الأدب .

المحادثة الأولى

المقيم العام — سأسلم لسموكم فى القريب نص الاصلاحات بمجرد ماتنتهى إدارتى من ترجمتها للعربية . وأصرح لكم أن ١٤٠٠ من المعتقلين سيطلق سراحهم ما عدا الذين قاموا بمخالفة ، وباستثناء بورقيبة .

الباى — « يوجد حينئذ معتقلون من بين التونسيين لم يعملوا شيئاً ؟ أما بورقيبة فإننا لا نفهم لماذا تتعنت الحكومة الفرنسية ضد هذا الرجل الذى قام بجميع مايمكن ليحقق الصداقة الفرنسية التونسية ، فأصبح اليوم مرمى على كدس من الحجارة وحوله بعض الصيادين فلا يمكن له أن يقتنى حتى حبوب «اسبرين» وأنتم ترفضون إطلاق سراحه أو نقله إلى مكان آخر .

فلم يجب المقيم العام بشيء بل رأى من البراعة أن يطلب من البـاى أن يحضر فى العرض العسكرى يوم ١٤ يوليه « فرفض البـــاى » وألح دى هوتكلوك قائلا « إن الحكومة الفرنسية تلح كثيراً لتكونوا ممثلين ويمكن لكم أن تنيبوا نجلكم الأمير الشاذلى مثلا —

الباى — ولكنكم كنتم قلتم لى أنتم بأنفسكم أن ابنى الشاذلى وابنتى زكية كانا يقومان بأعمال التخريب وإنا نرى غير لائق وجود مخربين يجلسون بجانب ممثل فرنسا . ومهما يكن من أمر فان لم نحضر بأنفسنا فلن نرسل أحداً ليمثلنا .

هكذا ختمت تلك الحادثة .

المقيم يتظاهر باللطف

ثم مضت مدة طويلة كانت كلها مخاتلات . وكان الكلام دائماً يدور حول الإصلاحات التى لم يطلع عليها الباى أبداً . وفى كل مرة يطلب الباى نص هذه الاصلاحات إلا ويجاب أنها « بصدد التعريب » وقد سعى المقيم العام فى الاتصال بالبلاط الملكى يوم ٢٨ يوليه ، بمناسبة زفاف الأميرة ليليه إبنة الباى . وأظهر الرغبة فى تقديم تهانيه فأجاب الباى لمن توسط فى ذلك « فما على المقيم العام إلا أن يقدم تهانيه مباشرة للزوجين نفسيهما ، وأن حفلة الزفاف كانت عائلية بحتة » ولم يجد م دى هوتكلوك أحسن من نشر بلاغ يعلن للرأى العام أن الإقامة العامة إظهاراً لروح التفهم والصداقة قد أبلغت إلى البلاط هدية ذات قيمه لاتقاس . وتلك الهدية التى لا تقاس طبق!»

وكان ينبغى حسب طلب المقيم أن تكون المحادثات خاصة بين الباى والمقيم لا يحضرها غيرهما . وكان الباى وحده ، ولكن المقيم أتى مصحوبا بأربعة أشخاص سامران مترجم الإقامة ، والكولونيل لوفاسور دى بياك ، المستشار القانونى بالإقامة ... وبكوش .

وأخذ دى هوتكلوك يتعاظم ، ثم أخرج ورقة من جيبه وشرع يلقى على الملك عدة أسئلة كما يحقق رئيس مركز البوليس مع أى متهم عادى . وصمد الباى فى موقفه ، واحتج على رقابة الأخبار معلناً أنه لن يتاخر عن دعوة ممثلى شركات الأنباء الأجنبية لإرجاع الحقيقة إلى نصابها فيما يتعلق بالأخبار التى لا نصيب لها من الصحة والتى تذاع عن سلوكه .

فقال دى هوتكلوك فى صلف وحدة « ولكنك رفضت أن توقع على بعض الأوامر (المراسيم) التى لا تتحمل التأخير نظراً لخطرها فقال الباى « لسنا آلة لتوقيع جميع المشروعات التى تعرضونها علينا — وإننا نرى من اللازم بحثها بحثاً دقيقاً ، وإننا لا نوقع عليها إذا رأيناها تضر بمصالح التونسيين الذين أقسمنا على أن نبقى أوفياء لهم وخداماً لمصالحهم » .

فاستخدم دى هوتكلوك اللمز والدس قائلا : « يظهر أن مصاريف البلاط فاقت الميزانية المعينة للدائرة السنية » .

فأجاب الباى بشدة : « إنا نأخذ ما نتقاضاه من الصندوق الوطنى الذى يغذيه الشعب التونسى بماله ، فإن رفضتم فإن الشعب التونسى يتكفل بتوفير ما احتاجه » .

فقال دى هوتكلوك — بلطفه العادى — « ما زلتم تتكلمون على الشعب فلتفكروا قليلا فيما صنعه مع الملك فاروق » .

فقال الباى والاحتقار والازدراء بائن عليه «لم ينل فاروق إلا ما استحقه ولقد كنا نتوقع ما ناله من مصير منذ مدة مديدة . ولكن يا حضرة المقيم العام هل جئتم لتحدثونى عن الميزانية أم عن الملك فاروق ؟ فأتموا قائمة أسئلتكم ، وسلموا لى نص الإصلاحات ، إن كان تعريبها قد تم ، فى حالة من الأحوال ، لأننا بقينا وحدنا من دون الناس لم نطلع عليها » .

كيف يتم فصل الامور الرهامة :

وهكذا يصبح المشهد الروائى مضحكا فيه من الفضيحة ما فيه . يتظاهر المقيم بأنه يفتش فى جيوبه ، فيخرج منديله ، ثم علبة سجاير ، ثم يصيح بالكولونيل لوفاسور « كولونيل إذهب وفتش عن ذلك النص فإنه بقى فى سيارتى أمام البلاط » .

وخيم سكوت ثقيل .

وخرج الكولونيل ، ثم دخل وناول المقيم ورقة صغيرة — من الورق العادى — على إحدى صفحتيها نص فرنسى ، وعلى الصفحة الأخرى نص عربى . وسلم المقيم بدوره تلك الورقة للباى . ويظهر أن التعريب حديث جداً وكان كله استدراكات .

فأخذ الباى الورقة وقلبها ، وعير وزنها مظهراً استغرابه وتهكمه ، وإن تلك الإصلاحات العظيمة التى كثر التحدث عنها ونوه بشأنها وخطرها وتعمقه فى بحثها قد احتوتها هذه الوريقة الصغيرة التى تشبه ورق بقال والتى قدمت له هكذا من غير اكتراث .

واتخذ دى هوتكلوك لهجة رسمية فخمة ليقول « إنا نرغب من سموكم أن توقعوا على هذا النص فى أقرب وقت ممكن ، فى حفلة الطابع المقبل ، يوم الخميس » .

فأجاب الباى بهدوء « لقد قلنا لكم أننا لسنا آلة توقيع . إن إعداد فرنسا لذلك النص استغرق سبعة أشهر لتعرضه على . وقد طلب من البرلمان الفرنسى وجميع المصالح المختصة ومن الجزائر نفسها ومراكش أيضاً أن يبدوا رأيهم فى تلك الإصلاحات . فإنكم تعطوننا لا محالة شهرين أو ثلاثة لنتمكن نحن أيضاً من بحثها بدقة ونستشير فى موضوعها الممثلين الحقيقيين للشعب التونسى .

فظهر القلق على دى هوتكلوك وقال « ترى الحكومة الفرنسية ألا يقع بحث تلك النصوص ومناقشتها إلا من طرف الممثلين الشرعيين للشعب التونسى ، وألا يطلع عليها المتطرفون » .

فأجاب الباى بحزم « إننا ننوى استشارة جميع الناس ، متطرفين ومعتدلين ، ويبلغك القرار بطريقة بكوش الذى نعتبره « ساعى بريدنا »

وختمت هكذا المحادثة ورفض دى هوتكلوك الإدلاء بأى تصريح أثر خروجه من البلاط ، ولكنه أسر إلى صديق له من الصحفيين « إنى عدت بالخيبة والمرارة والانهيار » .

أهكذا يكون الكلام ؟

هكذا كان الأمر !

هل نحن فى حاجة لنبين أن الكلام الذى يتفوه به حضرة المقيم العام للجمهورية الفرنسية يجعلنا نشك فى حسن ذوقه وعقله واتزانه السياسى وخصاله الديبلوماسية ؟ ومهما تكن الأغلاط وسوء التفاهم فى العلاقات الفرنسيه التونسية ، فإنا نحتاج قبل كل شىء فى حالة التوتر الراهنة إلى أشخاص ممتازين بذكاء يكون فوق المتوسط على الأقل . فليس أمام فرنسا هناك أناس متوحشون بل يقابلها بتونس مفاوضون أو خصوم بلغوا الذروة فى المدنية .

وكنا نود أن يكون الطرفان متعادلين فى ميدان المحادثة والمفاهمة عندما تحمل المحادثات فى طياتها أخطر النتائج ، فتكون كفة من يمثلنا تعدل على الأقل كفة من يخاطبنا .

أو ليس من الحقيقة أن تلك الوثيقة تسمح لنا أن نزداد فهما فى الميدان

السيكلوجى على الأقل للسبب الذى جعل أمورنا وأمور الحرية نفسها لا تسير حسب المرغوب » .

وكان المقيم العام أراد أن يحتاط لنفسه ، وأن يضع المسئولية كلها على الجانب التونسى وأن يزيد فى الضغط على الملك ، فأرسل له فى يوم المقابلة نفسه مذكرة طالباً منه أن يوقع حالا مراسيم الإصلاحات ، قال فيها :

« بناء على اهتمام حكومة الجمهورية الفرنسية بالبر بالوعود التى قطعها ممثلوها الرسميون ، ونظراً لرغبتها فى احترام تعهداتها التى التزمت بها للمملكة التونسية ، فقد وضعت نصوصاً تدخل إصلاحات جوهرية على المنظمات التونسية وفقاً للفصل الأول من اتفاقية ٨ يونيه ١٨٨٣ ، فبإسم حكومتى أعرض هذا المشروع على موافقة حضرتكم العلية راجياً منها أن تضع ختمها على لوائح المراسيم التى ستقدم لها .

« وأن حضرتكم العلية ستجعل (للبيليك) — أى حكومة الباى — بإصلاح الهيئة التنفيذية والمجالس النيابية والسلطات المدنية ، منظمات صالحة لمساعدة تطور البلاد التونسية وتمكن السكان من المشاركة بصورة أوسع من الماضى فى تسيير الشؤون العامة .

« وسينسى هكذا التونسيون والفرنسيون والأجانب بفضل حكمة حضرتكم العلية وبمشيئة الله الصعاب التى نشأت أخيراً وسيتحدون فى العمل ويستأنفون بشجاعة أكبر وفائدة أوفر المجهود الذى يبذلونه بلا انقطاع لإزدهار البلاد وسد حاجة الجميع » .

وأخذ المقيم العام يمطر الملك برسائله المتوالية حتى أجحف إلحاحا وأفرط فى الضغط ولكنه اعترف أنه لم يطلع القصر على نص الاصلاحات وأن المسودة التى تليت يوم ٢٨ يوليه هى مجرد تلخيص لفحواها . وقد اكتفى دى هوتكلوك بارسال ذلك التلخيص نفسه مصحوباً بمذكرة هذا نصها :

سرى

البلاد التونسية
المقيم العام

٢٩ يوليه ١٩٥٢

مولاى

أتشرف بأن أرسل اليكم رفقة هذا النص العربى للمذكرة التى تمت تلاوتها على جلالتكم أثناء المقابلة التى تفضلت بتحديدها لى يوم ٢٨ يوليه .

وأغتنم هذه الفرصة لأذكر جلالتكم أننى سلمت إليه أثناء تلك المقابلة ذاتها مذكرة مرفق بها مذكرة تفسيرية لمشروعات المراسيم المختلفة الخاصة بالاصلاحات وطلبت منها أن تعلم يوم الخميس القادم الوزير الأكبر برأيها فى هذا الموضوع . ورأيت أن هذا الأجل كان كافياً لدراسة وثائق موجزة وهى على كل حال واضحة وضوحاً كبيراً . .

وأنى أستسمح فى الالحاح كثيراً لدى جلالتكم لتتفضل باعلام الوزير الأكبر إما يوم الخميس المقبل أو حتى قبل هذا الميعاد بما تراه فى هذا الصدد وخاصة بتحديد مقابلة لى لنبحث سوياً جزئيات مشروعات الاصلاحات المختلفة .

وأرى من واجبى لفت اهتمام جلالتكم إلى ضرورة البت بالسرعة الممكنة فى هذه المسألة الحيوية بالنسبة لمستقبل البلاد التونسية والعلاقات الفرنسية التونسية .

وأرجو يا صاحب الجلالة أن تتفضلوا بقبول عبارات تقديرى الفائق .

(دى هوتكلوك)

ثم بعد يومين أردفها برسالة أخرى بعث معها حسب قوله النص الكامل للمشروع الفرنسى ، وأعلم فيها الملك أن تلك الاصلاحات هى الحد الأقصى لما تراه الحكومة الفرنسية ، فأوضح هكذا إصراره وإصرار حكومته على التمسك بالسيادة المزدوجة وعلى رفض كل مناقشة جدية وأن المفاوضات فى حقيقة الأمر هى فرض إرادة المستعمرين . ولقد زادت تلك الرسالة التوتر شدة والقطيعة استفحالا . وهذا نصها :

سفارة فرنسا بتونس
المقيم العام بتونس

تونس فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢

مولاى

تبعاً للتقرير الذى تشرفت بتسليمه لحضرتكم العلية فى ط ٢٨ يوليه الماضى ، وبناء على الرغبة التى أبديتموها لى كلفت دولة الوزير الأول بأن يسلم لحضرتكم العلية النصوص المرفقة بهذا وهى باللغتين الفرنسية والعربية وهى نصوص لوائح سبعة مراسيم يتألف منها برنامج الاصلاحات التى دعتنى حكومة الجمهورية الفرنسية لعرضها على موافقتكم .

وكما لايخفى على حضرتكم العلية فان التدابير التى تضمنتها المشاريع المذكورة تعتبر الحد الأقصى للاصلاحات التى ترى الحكومة الفرنسية فى استطاعتها التفكير فيها حالياً مراعاة لمصلحة حسن سير المنظمات التونسية ، ومن جهة أخرى فان حكومة الجمهورية الفرنسية تعلق أهمية على المصادقة على المراسيم المذكورة فى أقرب وقت ممكن .

ولا شك فى أن حضرتكم العلية تقيم أكبر وزن بما لها من حكمة عالية للاعتبارات المشار اليها .

لذلك فانى أعرب لها عن أملى فى أن تعطى هذه المسألة حلا سريعاً من شأنه أن يمكن البلاد التونسية من مواصلة تطورها فى سبيل الرقى تحت الرعاية الأبوية لملكها وفى نطاق صداقتها التقليدية مع فرنسا .

وأرجو من حضرتكم العلية قبول عظيم تقديرى .

الامضاء

ج . دى هوتكلوك

مجلس الأربعين أو البرلمان التونسى الأول :

لقد أعلم جلالة الملك المقيم العام فى مقابلة ٢٨ يوليه أنه سيستشير الشعب فى مشروع الإصلاحات ، وفى صباح الجمعة أول أغسطس دعا إلى قصره بقرطاجنة أربعين شخصية تمثل مختلف عناصر الشعب التونسى وكان من بينها السادة :

الدكتور الصادق المقدم (عن الحزب الدستورى « الجديد ») .

صالح فرحات والمنصف المستيرى (عن الدستور « القديم ») .

فرحات حشاد (عن الاتحاد العام التونسى للشغل) .

محمود الخيارى (عن الجامعة العامة للموظفين التونسيين) .

محمد بن الحاج (عن الاتحاد العام للفلاحة التونسية) .

عبد السلام عاشور (عن الاتحاد العام للصناعة والتجارة) .

الشيخ عبد العزيز جعيط ومحمد عباس (عن هيئة العلماء ومجلس الشرع والجامعة الزيتونية) .

محمد الصالح النيفر (عن جمعية الشبان المسلمين) .

شارل حداد (عن الجالية الاسرائيلية) .

البربسيس ومحمد بن رمضان وعلى بالحاج والشاذلى رحيم (عن المجلس الكبير)

الشاذلى القسطلى (عن المجلس البلدى لمدينة تونس) .

الطاهر بن عمار والبرقاوى (عن الغرفة الزراعية التونسية) .

عبد العزيز الشابى وعبد النبى والطيب العنابى وفتحى زهير والشاذلى الخلادى وعز الدين الشريف والطاهر الأخضر والطيب الميلادى (عن المحامين)

ابراهيم الرايس وصالح عزيز وصالح عويج والصادق بوصفارة (عن الأطباء)

الصادق بن يحمد وعبد الرحمن الجزيرى وعبد السلام خالد (عن الصيادلة)

رأس جلالة البـــاى الجلسة وافتتحها بإبلاغ المجتمعين بأن موضوع الاجتماع بحث شروح جميع مراسيم الاصلاحات المعروضة من قبل الحكومة الفرنسية (ولم تكن النصوص الكاملة للوائح الاصلاحات سلمت لجلالة الباى) ثم أعلن بأنه يريد أن يشرك فى مسئولية قبول تلك الاصلاحات أو رفضها الممثلين الحقيقيين للشعب التونسى وفقاً لما تضمنته تصريحاته السابقة الواردة فى خطاب العرش الذى ألقاه بمناسبة ذكرى توليه الملك فى ١٠ مايو ١٩٥١ . ثم أضاف جلالته أنه عضو واحد من أمة تقدر نفوسها بثلاثة ملايين ونصف وأن الاصلاحات المشار اليها تهم الشعب بأسره لذلك ينبغى لكل ممثل أن يستشير جماعته ثم يقدم لجلالته تقريرا عن تلك الاصلاحات وبيان أسباب موقفهم منها وذلك فى ظرف لا يتجاوز الخامس عشر من شهر أغسطس وكانت تصريحات جلالة الباى مستندة إلى :

١ — شروح المراسيم التى قدمتها الإقامة العامة لجلالة الباى .

٢ — تصريحات المسيو روبير شومان وزير الخارجية الفرنسية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية .

٣ — مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية عن تونس .

وبعد تلك التصريحات تناوب عدة ممثلين الكلمة مبينين الإجراءات التى يجب اتباعها فى الموضوع ، وقد شرح جلالة الباى أن لجنة عليا ينبغى أن تجتمع فى ١٦ أغسطس لفحص التقارير ووضع تقرير عام عنها يتضمن الموقف النهائى الذى يجب اتخاذه من الاصلاحات المعروضة من قبل الحكومة الفرنسية .

وتألفت اللجنة بانتخاب اشرف عليه جلالة الباى وصادق على نتيجته من حضرات :

الدكتور المقدم ، فرحات حشاد ، المنصف المنستيرى ، الطاهر بن عمار ، البرت بسيس ، الشاذلى رحيم ، محمد بن رمضان ، محمود الخيارى ، محمود الزرزى ، شارل حداد حداد ، الطيب الميلادى ، الطاهر الأخضر ، وفتحى زهير (وانتخب مقرر اللجنة) .

لم نخف أهمية ذلك الاجتماع التاريخى عن الشعب التونسى ، فاعتبره أول برلمان تونسى منذ انتصاب الحماية ، كما رأى فيه عنوان الوحدة الوطنية تحت رعاية الملك ، ومن الملاحظ أن صنائع الفرنسيين والخونة المارقين لم يمثلهم غير القسطلى ، أما أعضاء وزارة البكوش فقد أبعدهم الملك إذ لا يعتبرهم شرعيين لأنهم فرضوا عليه فرضا بالقوة .

وقد كان وقع — البرلمان التونسى — الأول عظيما فى الأوساط الفرنسية فأحدث فيها استياء وخوفا ، وأكثرت صحفها من التعليقات ، وأرسلت الصحف الباريسية مكاتبيها باحثين ومستقصين فصوروا الاجتماع وبينوا نتائجه وشرحوا الغايات منه .

قال مبعوث جريدة « لوموند » بتاريخ ٣ — ٤ / ٨ / ١٩٥٢ (جان لاكونور) :

« إن خطر المسألة يجعلنا نحاول تصوير الاجتماع الذى يصفه الوطنيون بأنه تاريخى .

« فقد كان السر محفوظاً حتى إننى أمضيت سهرة الخميس مع شخصيتين ممن لعبوا دوراً هاماً فى اجتماع الغد ولم أشعر فى أى وقت من الأوقات بما يحاك فى الخفاء

« فقد دعى بعضهم منذ أيام وبعضهم منذساعات ، وأخذوا يتلاحقون كلهم منذ الساعة العاشرة فكانوا يدخلون إلى قاعة طويلة ذات واجهة زجاجية تطل على خليج تونس . وقد اصطف على جانبى العرش ستة وثلاثون مقعداً ، وأنه لمجلس عجيب جمع بين أكبر الشخصيات الإسلامية الشيخ عباس ، شيخ الإسلام الحنفى ، والشيخ جعيط ، شيخ الإسلام المالكى ، وبين زعيم عمالى ، فرحات حشاد ، ورجل اشتراكى ، الشاذلى رحيم . وكانت كثير من النزعات ممثلة فيه فكان محمد بن رمضان يمثل البرجوازية البعيدة عن السياسة ، والطاهر بن عمار الوطنية المعتدلة ، والعزيز الجلولى الوطنية غير الدستورية ، والطاهر الأخضر النزعات الهامشية للدستور والدكتور المقدم الدستور الجديد نفسه وصالح فرحات الدستور القديم وبسيس وشارل حداد اليهود » .

وكتبت جريدة « فرانس سوار » بحثاً استقت عناصره من مصادر وثيقة كشفت فيه عن أعمال الإقامة العامة وأوضحت كثيراً من الحقائق للرأى العام الفرنسى ، وننشر هذا المقال كله لأنه يغنينا عن غيره ، قالت الجريدة :

تونس فى ٢ أغسطس ١٩٥٢

« عقد أمس جلالة الباى بدون الرجوع إلى وزيره الأول بكوش اجتماعا فى قصره الأبيض بقرطاجنة حضره أعيان تونس ، وكانوا ٣٦ حسب قول بعضهم و٤٢ حسب آخرين ولكن أقل من ٥٠ على كل حال .

« وإذا استثنينا بعضهم فإن جميعهم قد وقع اختيارهم بدقة وهم يمثلون بدون شك الجناح العامل النشيط فى النخبة التونسية التى تقاوم مثلما يقاوم الباى بنفسه مبدأ المقيم العام وهو وجود الفرنسيين فى المؤسسات السياسية التونسية .

« فهم من نقابات العمال والأعراف ومن منظمات الأطباء والصيادلة

والمزارعين والتجار الخ . . . وبعضهم مثل الشيخ عباس والشيخ جعيط من كبار رجال الدين ، والبعض الآخر نواب سابقون متطرفون أو معتدلون فى المجلس الكبير ، ورئيس وزراء منتظر وهو العزيز الجلولى . ولم يكن السيد شنيق من بينهم ولكن جميعهم أعضاء فى حزب الدستور القديم أو حزب الدستور الجديد ، ولاحظت كذلك وجود اشتراكى من بينهم وهو الشاذلى رحيم ، وقد اختارهم الباى من جميع النزعات ليظهر أنهم يمثلون الرأى العام التونسى بأكمله . وبالجملة يمكن القول بأن الباى قد أجاب عروض الاتفاق التى قدمتها الحكومة الفرنسية باستدعاء ممثلى جميع طبقات الأمة ليسددوا ضربة قاضية للإصلاحات ، ويطالبوا علناً بحقوق التونسيين فى تونس (تلك الحقوق التى لا رجوع فيها) وبانتهاء الرقابة الفرنسية .

استشارة الرأى العام

« وقد حدث كل هذا كما لو أن الباى لا يريد اتخاذ أى قرار قبل استشارة شعبه .

« فقد افتتح الاجتماع بقوله :

« ها هى مقدمة سبعة مشاريع مراسيم إصلاحات قدمتها لنا فرنسا وها هو خطاب م روبير شومان بالمجلس النيابى الفرنسى فادرسوها وآتونى بالرد ، لأن النصوص التى ستقدم لى تبلغ حداً من الخطورة لا أستطيع عنده تجاهل الرأى العام التونسى .

« ورغم أن الحوادث جعلت الوقت فى منتهى الضيق ، فإن الباى لم يطلب من لجنة الاثنى عشر عضواً المتفرعة من مجلس الأعيان هذا الأجل القديم .

« هذا وقد أجاب بعضهم بقبوله ما دامت فرنسا لم تعترف فى تصريح رسمى بوجود السيادة التونسية موحدة وغير قابلة للتقسيم فإننا نرفض الإصلاحات الفرنسية .

وقد صرح الدكتور المقدم (الزعيم الحالى للدستور الجديد بعد إبعاد الحبيب بورقيبة) بدقة قائلا : إن أغلبية المجلس قد ردت بعد رداً أدبياً على مشروعات الإصلاح التى لا تتمشى مع رغبات الشعب التونسى ورغبة

جلالة الباى . وختم تصريحه بقوله بشدة إن هذه النصوص فيها رجوع إلى إلى الوراء بالنسبة للوضع الحالى فى تونس .

دهشة فى الإقامة العامة

« وقد دهش المقيم العام والبكوش من هذه المناورة الفجائية ولم يبتهجا بها ، وذلك لأن البكوش كان يعتزم دراسة النصوص مع جلالة الباى بمفرده بدلا من المقيم العام الذى أقسم الباى على أنه سوف لا يقابله فى المستقبل وقد وضعته هذه المناورة فى موقف مضحك ويبدو من الطبيعى أن يفكر فى تقديم استقالته إلى الباى .

« أما م . دى هوتكلوك فقد وضعه هذا الملك الذى تحميه فرنسا فى موقف محرج للغاية . فقد أعاد فتح ملف الإصلاحات التى قبلها وزيره الأول ومجلس وزرائه واختار لدراستها وطنيين يرفضونها .

« ومع ذلك يجب علينا أن نتفاوض ولكن مع من سنتفاوض فى المستقبل وقد جمع ترددنا حول الباى جميع القوى الشديدة التى تمثل عالماً عربياً يريد أن يحكم نفسه بدون تدخل الأجنبى فى المستقبل .

« ومع ذلك فقد وقعت محاولات فى دوائر الإقامة العامة طيلة الأسبوع للضغط على الباى واستعملت جميع الوسائل حتى المالية منها والتى كانت تستهوى الملوك الأخيرين فلم تضف إلى مخصصاته ١٨٠ مليوناً رغم طلباته الملحة تلك المخصصات التى تمثل ٦ أضعاف مخصصات رئيس الجمهورية الفرنسية .

« وأوقفنا دفع الأموال التى يحتاج لها والتى بلغت فى الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٥٢ فقط ١٨٠ مليونا . وسخرنا أصحاب القروض وقدمنا له حسابات ما كان يدفعها من قبل حتى هددنا بالإلتجاء إلى أصحاب البنوك .

« ولكن رغم تشديد الخناق على أمواله فإن الباى لم يبلغ منتهى الفناء إذ أنه يقبض علاوة على مخصصاته العادية ٤٠٠ مليون فى السنة لشؤون عائلته وكبار رجال البلاط ورجال الدائرة الملكية ولكن يبدو أن ذلك لا يكفيه .

« ولذا أفهمناه فى الأسابيع الأخيرة أن قائمة مخصصاته ستضاعف وأنه

سوف يقبض مبالغ جديدة وضخمة لا تؤخذ إلا من إرثه ولكن وسائل الضغط هذه لم تأت بالنتائج المنتظرة . فإن حاجة الحاشية لا تفسر تفسيراً كافيا موقف الباى الصلب . إن الشيخ العنيد يستند إلى رغبات الأمريكيين وتصريحاتهم ، وإن كان يختبىء وراء عزم يبعثه على الاستقلال فإنه يريد بذلك الإنتقام للنفوذ الملكى الذى حطمه وجود الحماية الفرنسية .

« ويلاحظ فى دار الإقامة العامة أن الباى أراد باستدعاء مجلس نواب تونسى أن يبرز موقفه أمام شعبه قبل قبول الإصلاحات . ويضاف إلى ذلك أن من بين الشخصيات التى حضرت المجلس وتألفت منها لجنة الإثنى عشر المتفرعة عنه بعض الشخصيات ذات الميول الفرنسية .

« ونعتقد فى الوقت نفسه أن أى تصلب من الجانب الفرنسى سيؤدى حتما إلى موقف أشد صلابة من الجانب التونسى . »

والمظنون أن م . دى هوتكلوك كان عشية أمس دائم الاتصال بوزارة الخارجية الفرنسية ، وأنه حاول أن يتحادث مع السيد البكوش الذى لا يريد أن يزعجه أحد فى يوم الجمعة المقدس يوم الصلاة كما حاول أن يتحادث مع بعض الشخصيات التونسية .

« ومهما يكن من أمر فإن م . دى هوتكلوك سوف يسلم للباى عن طريق البكوش النصوص التى وعده بتسليمها وسوف يكتفى بأن يطلب منه النظر فيها خلال ثمانية أيام وإن لم يأته جواب بعد مرور الأجل أعتبر ذلك رفضاً للمشروع .

نجل الباى

« ولكن ماذا يمكن أن تنتظر من قصر يعتبر فيه الاعتدال خيانة ؟ أليس هناك أمر مقصود بعقد اجتماع ثانى على أثر انفضاض اجتماع قرطاجنة عند الزوال تحت رئاسة نجل الباى الذى أقلناه والذى يكرهنا وهو الأمير الشاذلى بصحبة أخيه الأمير محمد ؟

« ومن المصادفات العجيبة أن تكون جماعات من المتظاهرين تقترب فى ذلك الحين من قصر الوزير الأول وأن يرمى بعض المندفعين ثلاث قذائف

على رجال البوليس وقد وقع هجوم من نفس النوع بعد مضى ربع ساعة على الهجوم الأول على الساعة الثانية والأربعين دقيقة وجرح أثناءه طفل يبلغ ١٤ سنة وامرأة .

« وقد حصلت بعض الحوادث العادية ولكن هذا ليس خطراً . ومن المجازفة ألا نتوقع وقوع حوادث أخطر فى الميدان السياسى فى الأيام المقبلة .

هنرى فور

مقابلة بين جلالة الباى والمسيو بينوش

على أثر استشارة يوم أول أغسطس التى نزلت كالقنبلة فى الأوساط الفرنسية بادرت الحكومة الفرنسية بإيفاد المسيو بينوش إلى تونس فى مهمة اتصال واستعلام ، فقابل المسيو بينوش جلالة الباى فى يوم الخميس ٧ أغسطس فأكد له جلالته أنه لن يفعل شيئا ضد إرادة الشعب . وأجهد المبعوث نفسه فى بيان أن فرنسا لا تعترف إلا بجلالته طرفاً ثانياً فى المباحثات ، ولكن جلالة الباى صرح له بأن الكلمة للشعب الذى يهمه الأمر قبل غيره ، فإذا قبل الشعب الاصلاحات فإنى أقبلها وإذا رفضها رفضتها . وذكر بينوش أن المقيم العام يتمتع بثقة الحكومة الفرنسية وأنه دبلوماسى من عائلة نبيلة ، فعدد له جلالة الباى ما اقترفه المقيم العام نحوه من تهديدات واعتداءات ومن ذلك اعتقال الوزراء دون علمه واستعمال القوة والضغط بأنواعه ومن ذلك التهديد باعتقال الأمراء والأميرة زكية وغير ذلك من ضروب التعدى . ثم أضاف جلالة الباى « ومهما يكن من الأمر فإنى لم أعد مستعداً لاستقباله وليس عليه إلا أن يبلغنى ما يريد أبلاغه إلى كتابة بواسطة البكوش الذى يقوم بعمل ساعى بريد » . ثم ذكر بينوش بأن المقيم تألم من سفر الوزيرين التونسيين إلى باريس (صالح بن يوسف وزير العدل ومحمد بدرة وزير الشئون الاجتماعية) فرد عليه جلالة الباى بأن المقيم هو الذى بدأ بإساءة التصرف عندما قام بحركة لإسكات الوزير صالح بن يوسف لما أراد أن يصلح خطأ فى الترجمة لمدير التشريفات وكانت تلك الحركة بمثابة صفعة .

ثم قال بينوش أن رد الباى ينبغى أن يسلم قبل ١٥ أغسطس وأن فرنسا

لا تخشى هيئة الأمم المتحدة . فرد عليه الباى لماذا العجلة إذن ؟ فأجاب بينوش ذلك لأن البرلمان يستأنف جلساته فى أكتوبر ونتمنى أن تصدر الإصلاحات قبل ذلك التاريخ . لذلك يتحتم الاسراع . فرد الباى بأنه عندما يتحصل على الأجوبة فإنه يبادر بالرد .

فقال المسيو بينوش يهمنى أن أعلمكم أن الحكومة الفرنسية عازمة على الاحتفاظ بشمال أفريقيا وبتونس خاصة ولو اقتضى ذلك انسحابها من هيئة الأمم المتحدة وقطع صلاتها بالولايات المتحدة الأمريكية فرد عليه الباى أن هذه المسألة تهمكم فقد كنا تقدمنا لكم بمطالب ولو منحنا كل مقيم عين هنا منذ ذلك التاريخ بعض الشىء لما وصلنا إلى الحالة التى نحن عليها الآن ، إن المسالة هى ترضية رغائب شعب كامل .

واستمر بينوش قائلا إنه إذا لم تصدر الاصلاحات فى أقرب وقت فإن الحكومة الفرنسية تكون مضطرة لاتخاذ إجراءات خطيرة .

فأجابه الباى إنى أبلغ ٧٣ سنة ومنذ أشهر تنشر إشاعات إبعاد وسجن واستعمال القوة أما فيما يخصنى فأنى مستعد لكل شىء .

وفى أثناء المحادثة لمح بينوش إلى أن تكوين برلمان فى تونس من شأنه التقليل من سلطة الباى ، فقال له الباى أولا — لم تبق لى أية سلطة ، وثانياً — إن هذه المسألة مسألة خاصة بى والشعب .

واستأذن بينوش من جلالته قائلا : « إن الحكومة الفرنسية تعتمد على حكمته السامية للخروج من الحالة الراهنة وإعادة الهدوء والنظام إلى البلاد .

وقد دامت المقابلة ساعة وعشرين دقيقة .

ثم سافر بينوش فجأة إلى باريس ليلة الجمعة بعد أن قابل بعض الشخصيات ، وقد علمنا أن العلاقات بينه وبين المقيم كانت متوترة !

ولقد أدخل عمل جلالة الملك الحيرة والقلق على المقيم العام والحكومة الفرنسية عندما أقام الدليل على أنها عدوة الديمقراطية .وعلى أنه هو الديمقراطى الحقيقى إذ لا يريد إلا مايريده الشعب نفسه . وقد عبرت جريدة « لوموند » عن ذلك الاضطراب فى مقالات متعددة بينت فيها

قيمة ذلك الاجتماع التاريخى والمناورة السياسية التى احتوى عليها .

قالت بتاريخ ٣ — ٤ / ٨ / ١٩٥٢ :

« فى الواقع لا يمكن أن نتغافل عن الأهمية الكبرى التى لتلك النواة البرلمانية سواء فى ميدان الحوادث الجارية الآن وغضون المحادثات التى شرع فيها المقيم العام أو فى ميدان أوسع وهو ميدان الملكية الحسينية ونظام الدولة التونسية .

« ولكن نظراً للتوتر الحالى للنتائج الممكنة لكل حركة يقوم بها أحد الطرفين ، فإن ما يسترعى الانتباه ويلفت النظر فى ذلك العمل ليست ميزته الثورية الحاملة فى طياتها تطورات المستقبل لما فيها من خروج عن الملكية المطلقة ، ولكن فى القيام بمناورة تكتيكية بالنسبة للسياسة الفرنسية فلا يمكن أن يجد الملك عملا أكثر اقلاقاً للمقيم العام ووزارة البكوش مما قام به ، وهو يوضح أيضاً بجرأة لا مزيد عليها اتفاق البلاط مع الحركات الوطنية ، ولم يتظاهر الباى أبداً حتى فى مدة وزارة شنيق — الذى لاحظنا غيابه عن ذلك الاجتماع — بذلك الوفاق المتين بينه وبين الدستور وأنصاره ، ويجب الاعتراف بأن السياسة التى كانت ترمى خلال أشهر طوال إلى التفريق بين الملك والحركة الوطنية قد منيت أمس بخيبة مرة .

« واتصل حالا م . دى هوتكلوك بباريس . إذ حسب من المعقول ، أنه لابد أن تتطلب الحالة الجديدة تعليمات جديدة ، وأن المقيم على استعداد ليضرب أجلا مدته سبعة أيام إما للقبول وإما للرفض ، وقد أصبحت الجالية الفرنسية تعلق على عمل الباى فى حديثها وهى غاضبة وتشير إلى أنها ستعرف قيمة المقيم العام من رد فعله على « استفزاز » البلاط الملكى .

« وإن التعليقات التى سمعتها من جميع الجهات تزداد حماساً وحرارة بقدر ما تزداد الاضطرابات والمظاهرات حول مقر الحكومة التونسية . ففى الصباح نفسه بينما كان ذلك الاجتماع الشهير يتجادل بقرطاجنة كانت جماعات من المتظاهرين متجهين نحو القصر الذى يسكنه البكوش ، وانفجرت ثلاث مرات متواليات المفرقعات .

وأردفت قولها ذاك بمقال ثان فى نفس العدد أبرزت فيه ما سينتج عن اجتماع الأربعين من أخطار قالت :

« سيستمر الحديث طويلا على ما قام به باى تونس يوم الجمعة (غرة أغسطس ١٩٥٢) من عمل ثورى تقريباً ، ولقد ظهر كأن سيدى الأمين وضع حداً لتلك الملكية المطلقة — نظرياً على الأقل — التى كانت أقيمت بتونس وجعلت من الملك وحده المتحكم فى اختيار مستشاريه ووزرائه وقراراته .

« ومما يدل على نواياه أيضاً إشارته لخطاب العرش الشهير — ١٥ مايو سنة ١٩٥١ — فإن سيدى الأمين أعلن فى ذلك اليوم عن نيته فى إدخال تعديلات — على أداة الحكم وكيفية تركيزها على قاعدة تمثيل شعبنا فى تشكيلات منتخبة وتحديد اختصاصات هاته التشكيلات .

« ثم بعد ذلك تحدث عن إعداد النصوص التى تقر نيابة منتخبة تمثل كافة طبقات شعبنا ، وكذلك عن مراعاة ما تقتضيه سياسة الرعية من الرضاء والقبول للأحكام الماضية عليها .

« ربما لم نعر ذلك الكلام — فى وقته — ما يستحق من الاهتمام مع أنه ينبئنا عن أحداث ملكية دستورية ، بل وقع التصريح فيما بعد عن شكوكنا الكبيرة فى نية الباى الحقيقية فى وضع حد لسلطانه كملك مطلق ، وتحت ضغط الحوادث رأى سيدى الأمين من مصلحته أن يسابق إلى تكوين مجلس استشارى قد شمله مشروع الاصلاحات .

« وإن مناورة الملك فى المرحلة الراهنة للمفاوضات الفرنسية من أبرع المناورات وإنه وإن لم يكن عازماً على رفض مشروع الاصلاحات ، إلا أنه يريد تأخير قبولها أكثر ما يمكن ، وأن استشارة ما يقرب من ثلاثين شخصية طلب منهم أن يعبروا عن رأيهم فيها كتابياً يسمح له بربح الوقت .

« وقد تضع تلك المناورة المقيم العام فى موقف حرج ، ومهما يكن قرار الملك فقد أصبح فى إمكانه أن يدعى أنه لا يتكلم باسمه الخاص ولكنه يتكلم بتأييد ومساندة ممثلى شعبه الحقيقيين .

« وبما أن ما قام به من عمل كان سريا إلى ساعة الاجتماع نفسها ، فإنه

أحدث بعض الدهشة بتونس ، ولم يكن من نتائجه تهدئة الخواطر ، بل ارتفعت درجة الحرارة من جديد بعد .

واجتمعت اللجنة مرة ثانية وقدمت لجلالة الملك تقريرها ، فوافق عليه . ونظراً لأهمية هذه الوثيقة التاريخية فإننا ننشرها بنصها :

تقرير هام

تفضل جلالة محمد الأمين الأول فى غرة أغسطس ١٩٥٢ بدعوة أربعين شخصية تمثل مختلف نزعات الرأى العـــام التونسى للإجتماع فى قصره بقرطاجنة بقصد النظر فى مشروعات الاصلاحات التى عرضتها الحكومة الفرنسية على مصادقة جلالته .

وجدير بنا أن ننوه بالمغزى التاريخى لهذه الخطوة التى قام بها جلالة الباى وما تنطوى عليه من نزعة ديمقراطية تجسمت فيها المبادىء الديمقراطية التى تضمنها خطاب العرش فى ١٩٥١/٥/١٥ فقد رغب جلالة الباى المعظم فى تشريك الشعب فى مسئوليات اتخاذ قرار يتعلق بمصير البلاد وطلب من جميع الشخصيات التى قام باستشارتها بان تدرس نصوص الإصلاحات دراسة عميقة ، ثم تدلى بآرائها فيها وتبين هل هى موافقة للمبادىء التى تضمنها خطاب العرش وهل ترضى الرغائب الوطنية .

استشارت الشخصات المذكورة هيئاتها وحررت تقارير تضمنتها تعاليقها على المشروعات وسلمت تلك التقارير للجنة المتكونة من ثلاثة عشر عضواً انتخبوا فى اجتماع أول أغسطس لكى تتولى هذه اللجنة تحرير تقرير عام ترفعه إلى جلالة الباى مع جميع الوثائق المجتمعة لديها .

رأت اللجنة بعد فحص التقارير فحصاً دقيقاً أن تتخذ طريقة فى العمل ترمى إلى جمع الآراء الرئيسية الواردة فى شتى التقارير تحت عناوين جامعة ، ثم تجمع تحت عناوين أخرى الآراء المتفرقة فى سائر التقارير والتى عرضها أصحابها باختصار .

وحرصت اللجنة فى تحرير تقريرها على احترام النزعة العامة للآراء التى أدلى بها المستشارون مع ملاحظة أنها فضلت عند تحرير التقرير توزيع عناصره حسب الآراء لا حسب المواد .

ظروف وضع مشروع الاصلاحات :

يهمنا أن نذكر الظروف التى أدت إلى وضع مشروع الإصلاحات الحالى قبل الشروع فى دراسة هذه الاصلاحات .

ألفت وزارة السيد محمد شنيق فى ط ١٧ أغسطس ١٩٥٠ وعهد إليها بمهمة « التفاوض باسم جلالة الباى فى التعديلات الجوهرية التى ينبغى أن تقود البلاد التونسية إلى الاستقلال الداخلى على مراحل متتابعة » .

ثم صدرت إصلاحات ٨ فبراير ١٩٥١ بعد مفاوضات طويلة وشاقة .

وكان القصد من تلك الإصلاحات فى نظر الذين عملوا على إصدارها أن يظهر شخصية الحكومة التونسية وتقلل من العراقيل التى كانت تحول دون تمتعها بحرية العمل ، ولكن شتى ضروب المعاملات والمقاومات والمشاغبات وسوء النية التى بلغت فى بعض الأحيان بأصحابها إلى التخريب ، حالت عند التنفيذ دون تطبيق ما تضمنته الإصلاحات من وعد باظهار شخصية الحكومة التونسية .

وبما أن المفاوضات فى العاصمة التونسية لم تثمر النتائج المرجوة بسبب تأثيرات الجالية الفرنسية تم الاتفاق على مواصلة تلك المفاوضات مع الحكومة الفرنسية فى باريس .

واضطر الوفد الوزارى التونسى بعد إقامة بضعة أسابيع فى باريس ، عومل فى أثنائها معاملة عدم اكتراث تتنافى مع التقاليد الدبلوماسية ، وبعد أن وجد أن المتفاوض معه يتهرب من كل تعهد تحت تأثير أعوان ومبعوثى الجالية الفرنسية بتونس وكانت مهمة الوفد الوزارى أن يذكر الحكومة الفرنسية بوعدها المتعلق بالاستقلال الداخلى ويطالبها بضرورة النظر فى طرق تنفيذه ، فأكد الوفد الوزارى فى مذكرته بتاريخ ٣١ اكتوبر أن اجتياز المرحلة الأولى من الاستقلال الداخلى يتطلب قيام حكومة تونسية متجانسة وإنشاء مجلس منتخب للتشريع والمراقبة ووضع نظام تونسى للوظائف العمومية .

ويلاحظ أن المطالب المذكورة تمثل الحد الأدنى للرغائب الوطنية .

وقضت الحكومة الفرنسية ستة أسابيع تفكر فى تلك المطالب وتتباحث

فيها ثم ردت على مذكرة الحكومة التونسية برسالة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ التى سببت قطع المفاوضات بشدة إذ تضمنت نقض الحكومة الفرنسية لجميع تعهداتها السابقة التى كانت تعتبر نهائية واستبدلت الحكم الذاتى الموعود برابطة نهائية بين البلدين منتهكة بذلك بصورة واضحة نصوص الحماية والقانون الدولى .

وقد أدلى المسيو روبير شومان لمجلس الجمهورية الفرنسية فى ٥١/١٢/٢٠ بتصريحات حاول فيها أن يخفف من تأثير رسالة ١٥ ديسمبر بأن أكد أن عبارة « السيادة المشتركة » لم ينص عليها فى تلك الوثيقة الرسمية ولكن برغم تصريحاته تلك بقيت فكرة السيادة المشتركة هى الفكرة التى تركزت فيها إرادة الحكومة الفرنسية فى المحافظة على مشاركة الفرنسيين فى المنظمات السياسية بالبلاد التونسية .

ثم اتخذت رسالة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ التى كانت السبب الرئيسى فى الأزمة التونسية الفرنسية الحالية قاعدة لوضع مشروع الاصلاحات الذى يقصد به فى نظر أصحابه إيجاد حل لتلك الأزمة .

نقد مشروع الاصلاحات :

لم تتناول الشخصيات المستشارة فى تقاريرها بحث مشروع الاصلاحات من الناحية المبدئية الصرفة ولكنها بحثتها على ضوء المصلحة الوطنية البحتة .

وهم لا يؤخذون على هذه الطريقة فى الوقت الذى يعلق فيه السياسيون الفرنسيون على اختلاف نزعاتهم تسوية المشكلة التونسية على صيانة مصالح فرنسا قبل كل شىء وبصورة لا تقبل الجدل .

وبناء عليه اتخذنا فى هذا التقرير العام معياراً واحداً اتفقت عليه جميع إتجاهات الرأى العام التونسى ، واهتدينا إلى هذا المعيار بفضل ما اقترحته بعض الشخصيات التونسية خلال اجتماع اول أغسطس سنة ١٩٥٢ من ضرورة دراسة مشروع الاصلاحات على ضوء صلاحيته لبعث السيادة التونسية فنال موافقة جميع الحاضرين .

فجاء خطاب العرش فى ١٥ مايو ١٩٥١ نتيجة لذلك يعلن فيه جلالة

البای بصورة خاصة « إن التدابير التى اتخذت تكون مرحلة أولى ، وقد قررنا القيام بخطوة جديدة تشمل إعادة تنظيم الحكومة وقيامها على أساس التمثيل الشعبى فى مجالس منتخبة » .

اعتداء على السيادة التونسية :

ليست الحماية هى التى أنشأت السيادة التونسية فقد كانت تونس موحدة وذات إدارة منظمة قبل تكوين الوحدة الايطالية والوحدة الألمانية بكثير خلافاً لما أشارت إليه رسالة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ .

كان لبلادنا ملكها وميثاق حقوقها (عهد الأمان المعلن فى سنة ١٨٥٧) ودستورها (١٨٦١) وحكومتها وإدارتها وكانت نزعتها إلى التطور متمشية مع تيارات التاريخ السياسية .

وإذا لم تبلغ المنظمات المذكورة كامل ازدهارها فى ذلك العهد فمرجع ذلك إلى أن ظروفاً غير مراتية وناتجة عن قوانين التناسق الطبيعية وعن المناورات الأجنبية التقليدية فى بلاد الشرق .

وكان على نظام الحماية الذى تولته جمهورية ديمقراطية وحرة أن يساعد وفقاً لنصوص المعاهدات وحرصها على تطور المنظمات التونسية التى كانت قبل قيام ذلك النظام فى نمو مطرد . وقد ضمنت فرنسا بقاء تلك المنظمات رسمياً حتى أن ممثلها فى ذلك الوقت أكد بأنه « لا يرى داعياً لزوال الأنظمة الإدارية التونسية التى كانت ثمرة تجارب عدة قرون ولها ما يشابهها عند الشعوب ذات الحضارة المماثلة لحضارة تونس الحديثة ولتعويضها بمنظمات نشأت عن حضارة أخرى تلبية لحاجات أخرى » .

وهل يوجد أبلغ من هذا القول فى الدفاع عن السيادة التونسية وضد فرنسة المنظمات التى تتمثل فيها ؟

ولكن السيادة التونسية لم تحترم فيما بعد تحت عاملى مزاولة شؤون الحكم ومرور الزمن .

وقد أقر مشروع الإصلاحات جميع الإعتداءات المتتالية التى وقعت على السيادة التونسية .

التشريع :

يلاحظ فى الميدان التشريعى إن تأشيرة المقيم العام المحدثة بقرار صادر من جانب واحد وهو رئيس الجمهورية الفرنسية تجعل المشرع التونسى تحت إرادة ممثل فرنسا وتجرده من كل حق فى التصرف وتجعل صلاحياته صورية لاغير . (وقد احتفظ بالتأشيرة المذكورة فى مشروع الاصلاحات) .

التنفيذ :

وفى الميدان التنفيذى لا يعيد المشروع الانسجام للحكومة التونسية ويتركها محرومة من السلطات الحقيقية بل يقضى بالتنقيص من بعض السلطات التى كانت لها .

ولا يسند مصالح جديدة للوزراء التونسيين وعلاوة على ذلك يلاحظ أن فكرة إحداث مناصب مساعدين للمديرين الفرنسيين قد استبعدت وهى فكرة كان المسيو روبير شومان وافق عليها . وبالإضافة إلى ذلك يمنع عن التونسيين تولى منصب نائب مدير المالية ويخصص هذا المنصب بصورة نهائية للفرنسيين .

ثم إن المشروع يبقى الوزير الأول بلا سلطة حقيقية ومباشرة على مجموع الإدارات .

ومن جهة أخرى كان السكرتير العام يقوم بمهام وظيفة إلى جانب الوزير الأول الذى كان محتفظاً بسلطة إسمية على مصالح السكرتارية العامة فأصبح فى المشروع الجديد مستقلا وله الخيار فى اطلاع الوزير الأول على أعماله .

وكانت قرارات الوزراء غير نافذة مالم تحمل تأشيرة (السكرتير العام) ثم استبدلت التأشيرة بمصادقة المقيم العام قبل إصدارها ، وفى النظام المقترح أصبحت تلك القرارات رهن التعقيب الذى له حق القيام به لدى المحكمة الإدارية ، وعهد لإدارة المالية بمراقبة المصروفات التى كان يتولاها الوزير الأول وهكذا أصبحت تلك الإدارة وزارة فوق الوزارات وصارت سلطة الوزراء القانونية وهمية فى حالة ما إذا كانت قراراتهم لها علاقة بالمالية .

ثم إن مصلحة الأمن التى ألحقت بالإقامة العامة منذ سنة ١٩٣٩ لا تدخل

فى اختصاصات السلطة التونسية ، وهل يمكن أن تتصور حكومة تتمتع بالاستقلال الداخلى ولا سلطة لها على البوليس ؟

الوظائف العمومية :

أما فيما يتعلق بالوظائف العمومية فقد حرم على التونسيين تحريماً باتاً ونهائياً أن يتولوا مناصب النفوذ والمسئولية ، فقد خصصت هذه الوظائف للفرنسيين بعنوان (الوظائف المستثناة) وهذا التحريم يجعل تحقيق الحكم الذاتى أمراً مستحيلا . وتقوم « الوظائف المستثناة » حائلا دون تنفيذ القرارات الوزارية نظراً لكثرتها ونوعها وطريقة توزيعها وقد شهدنا فى عهد وزارة السيد شنيق كيف نظم الموظفون الفرنسيون عرقلة أعمال الوزراء التونسيين .

أما تخصيص الوظائف التى أطلق عليها « الوظائف التقليدية » للتونسيين واقصاء هؤلاء عن وظائف المالية والميزانية والأعمال الفنية ، يجعل من المستحيل إقامة دولة تونسية عصرية .

المحكمة الادارية :

تعتبر المحكمة الإدارية مؤسسة ضرورية للدولة الديمقراطية ولكن المحكمة المقترحة لتونس تعد اعتداء على البلاد التونسية لهذه الأسباب .

— الأغلبية فيها فرنسية .

— عينت باريس لهيئتها الاستثنائية .

— خولت الحكومة الفرنسية حق تعيين اعضائها غير التونسيين .

وهى شروط تجعل من تونس ولاية فرنسية .

ويلاحظ بعد ذلك أن اسناد رئاسة المحكمة الادارية لفرنسى مبعثه مركب السيطرة الفرنسية الذى يقضى بان يتولى الفرنسيون حسم المشاكل التى تحدث بينهم وبين التونسيين .

التمثيل النيابى :

وفى ميدان التمثيل النيابى تعتبر مشاركة الفرنسيين فى المجلس المالى

والمجالس البلدية اعتداء على السيادة التونسية وهى مسألة خطرة جداً لاسيما وقد سبق للنواب الفرنسيين فى تلك المجالس أن استندوا لصفتهم التمثيلية للممارسة نيابة تتعلق بالسيادة الفرنسية الصرفة .

ذكر فى تبرير المشاركة المذكورة أن الفرنسيين يساهمون فى ميزانية الدولة بيد أن الحقائق الجبائية تكذب هذا الزعم . فإن ٨٥ ٪ من موارد الميزانية تأتى من الضرائب غير المباشرة التى يتحملها المستهلكون وغالبيتهم من التونسيين و ١٥٪ فقط من الضرائب المباشرة يدفعها أصحاب الثروات وغالبيتهم من الفرنسيين .

وإذا كان استغلال ثروة البلاد والمشاركة فى الميزانية سببا للمشاركة فى المنظمات السياسية فإنه لا يعقل أن يحرم غير الفرنسيين من الأجانب فى تلك المشاركة ووضعيتهم كوضعية الفرنسيين .

ومن جهة أخرى فإن طريقة تأليف المجالس المذكورة بتعيين فريق من أعضائها وانتخاب الفريق الآخر بالاقتراع العام ، تمنع السيادة التونسية من الظهور فى ميدانها الحقيقى ، ويلاحظ أن المجلس المالى ليس إلا تمديداً للمجلس الكبير الذى لم يعد فى نظر روبير شومان ذاته يتماشى مع تطور الشعب التونسى فى الوقت الحاضر .

أما المجلس التشريعى فلا سلطة تفاوضية له ولا يملك حق وضع مشاريع للقوانين وليس له إلا إبداء الرأى فى بعض الشؤون المعينة ورأيه لا يلزم الحكومة فى شىء . ولا صلاحية له إطلاقا بالنسبة للمراسيم المتعلقة بالمالية والميزانية وكذلك بالنسبة للنصوص التأسيسية المتعلقة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وصلات هذه السلطات بعضها ببعض ، كما يمنع عنه الخوض فى الشؤون السياسية أو الدستورية وهكذا يقصر دور المجلس المذكور وهو منظمة تتمثل فيها السيادة التونسية ، على مجرد إبداء بعض الآراء الفقهية فى مسائل محددة .

ولم يدخل المشروع أى تعديل فى الميدان التشريعى على صلاحيات الحماية المجحفة بل أقرها وعززها فى كثير من الحالات .

الاحتفاظ بالحكم المباشر وتعزيزه :

يستمر المقيم العام كما كان الحال فى الماضى فى مباشرة سلطات إدارية مهمة (الأمن العام — الحريات العامة — تعيين لجان التحكيم — تنظيم الامتحانات لاختيار الموظفين الخ ..) ويبقى المراقبون المدنيون يتمتعون بسلطات عديدة يتسع نطاقها شيئا فشيئا ، وفى احتفاظهم بهذه السلطات صورة من صور الحكم المباشر فى النطاق المحلى للدوائر . وهؤلاء المراقبون المدنيون الذين يزداد عددهم يشرفون فعلاً على المصالح الإدارية فى دوائرهم فهم يسيطرون على البوليس وعلى الحريات العامة ، وهم يتبعون الإقامة العامة وكل واحد منهم « قيصر » ناحية تتمثل فيه السيطرة الفرنسية على إدارة البلاد .

ثم أن المصالح الوزارية التى يشرف عليها المديرون الفرنسيون فى الوقت الحاضر والوظائف الرئيسية المخصصة للفرنسيين و « الوظائف المستثناة » لتقوم دليلا على الحكم المباشر وقد عزز هذا الحكم فى مشروع الإصلاحات بجعل قسم كبير من الإدارة التونسية تحت سيطرة فرنسا مباشرة وهو يشمل مصالح الأمن العام والمالية والعدلية والشؤون الخارجية والدفاع الوطنى .

السكرتارية العامة :

كانت السكرتارية العامة تابعة للوزير الأول فجعل المشروع منها إدارة حقيقية مستقلة بذاتها ، وعهد إلى السكرتير العام بمباشرة اختصاصات معينة واسعة النطاق كانت تابعة لسلطات الوزير الأول التى تشمل أقسام الإدارة المركزية . ومن بين تلك الاختصاصات مراقبة المصالح الإدارية والوظائف العمومية وإعداد البرنامج الاقتصادى والاجتماعى ، وبإلغاء الصلة بين السكرتير العام والوزير الأول أصبح السكرتير العام هو الرئيس الحقيقى للدولة يباشر سلطات معينة واسعة بينما حصر الوزير الأول فى النطاق التقليدى والتشريفاتى ومما يزيد فى خطورة هذه الوضعية تكليف السكرتير العام بإعداد البرنامج الاجتماعى الذى يخوله سلطة جديدة تمتد إلى المؤسسات العامة والصحة والشؤون الاجتماعية .

ثم أن تخصيص الوظائف الرئيسية (المالية والأشغال العمومية والمعارف

العمومية والبريد والتلغراف والتليفون) وكذلك وظائف السلطة التنفيذية (وهى الوظائف المستثناة) للفرنسيين وحدهم تجعل الاتجاه إلى فرنسة الإدارة التونسية حقيقة تقرها النصوص التأسيسية على أنه يلاحظ أن ممارسة الحكم المباشر وفرنسة الإدارة مبعثها سياسة التعمير بواسطة الموظف الفرنسى ، أكثر من العناية بتحسين سير الإدارة التونسية . وقد حاولت الجالية الفرنسية نتيجة للتوسع فى السياسة المذكورة أن تركزها على قاعدة شرعية فابتدعت فكرة السيادة المشتركة .

وهذه الفكرة العجيبة لا يمكن تصورها عقلا أو قانونا . والواقع أن فكرة السيادة المشتركة التى ابتدعت لخدمة غرض خاص انعكست فى رسالة الحكومة الفرنسية بتاريخ ١٥ ديسمبر وهى الرسالة التى وضعت على أساسها مشروعات الاصلاحات خرقاً لما وقع تأكيده من أعلى منصة البرلمان الفرنسى من أن فرنسا ليست فى تونس صاحبة سيادة أو مشاركة فى السيادة .

الخلط بين السلطات :

نجد فى مشروع الاصلاحات نفس الخلط فى السلطات الذى كانت تمتاز به منظمات الحماية من قبل .

فالمقيم العام يتولى منصب وزير خارجية جلالة الباى وله سلطة على التشريع بواسطة التأشيرة (التى لا تكون المراسيم نافذة بدونها) وإن كان هذا الإجراء غير مسلم به ، كما أن له سلطة على الأداة التنفيذية بما له من حق التعقيب لدى المحكمة الإدارية وعلاوة على ذلك يمارس سلطات تشريعية بواسطة القرارات وسلطات تنفيذية باشرافه على مصالح الأمن العام والوظائف العمومية ويتدخل فى شؤون التمثيل النيابى فيما يتعلق بتأليف المجالس وسيرها ونظامها إذ أن جميع المراسيم المتعلقة بهذه الشؤون لا تكون نافذة إلا إذا وقعها بإمضائه .

وقد كان من الطبيعى أن يترك الوزير الأول وهو الرئيس الأعلى للإدارة العامة بالمملكة التونسية حق الاشراف على مصلحة رقابة المصروفات غير أن مشروع الاصلاحات أخرج هذه المصلحة المهمة من نطاق اختصاصات السلطة التونسية وكلف بها مدير المال الذى يشترط فيه المشروع أن يكون فرنسيا .

ويترتب على ذلك أن إدارة واحدة تقوم بالمصروفات وتجرى الرقابة عليها فى نفس الوقت ويا له من خلط فظيع فى السلطات .

نظام اللامسئولية :

إن تونس من البلدان القليلة التى رفعت فيها اللامسئولية إلى درجة نظام فالحكومة ليست مسئولة أمام أى مجلس لا عن سياستها ولا عن تصرفاتها . وقد حدد دور المجالس بجعلها استشارية فقط فاصبحت بذلك مؤسسات إضافية تابعة لسلطة مطلقة بدلا من أن تكون أنظمة ذات سيادة تتمتع بحق مراقبة تصرفات الحكومة . وينشأ عن ذلك فقدان المسئولية العامة والإخلال والإسراف واتلاف أموال الدولة كما حدث فى أثناء الحرب عند قيام نظام الاقتصاد العسير وفيما بعد الحرب بالنسبة لشؤون الانشاء والتعمير والأعمال الكبرى وغيرها ...

مشروع الاصلاحات والديمقراطية :

يتضح من البيانات السابقة أن مشروع الاصلاحات لا يعطى للمنظمات التونسية وخصوصاً المجالس أية صبغة ديمقراطية فهو لا يرضى رغبة الشعب فى الحياة الديمقراطية .

وهذا الأمر يؤسف له حقاً ولاسيما أن رغبة الشعب فى الحياة الديمقراطية تتفق مع إرادة ملكه فى بعث نظام الملكية الدستورية الذى كان معمولا به فى عهد أجداده .

ثم إن المشروع يقضى على إمكانية الوصول بواسطة الاصلاحات الجوهرية فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى إلى إحداث تغيير حقيقى فى حياة الجماهير بالمدن والقرى الذين تزاد نسبة المواليد بينهم وتعتبر من المشاكل الانسانية الكبرى .

وبكلمة وجيزة ليست الديمقراطية الاجتماعية لغد ... !

بعض النتائج العملية للمشروع :

لنا أن نتساءل هل سيدخل التونسيون حقاً الوظائف العمومية ولنا

أن نجيب دون خشية الخطأ أن شيئا من ذلك لن يكون لأنه لم تتخذ أية تدابير من شأنها إخلاء المناصب الإدارية التى يشغلها جمهرة من الأعيان الفرنسيين الذين قبلوا فى تلك الوظائف خلافا للمبادىء والوعود بقصد زيادة عدد السكان الفرنسيين وحرمان التونسيين من إمكانية المشاركة فى الوظائف العمومية . فالإصلاحات فى هذا الموضوع ليست إلا مجرد « إعلان حقوق ذى صبغة أفلاطونية » .

وبالإضافة إلى ذلك فإن أبواب الوظائف المخصصة للفرنسيين موصدة فى وجوه التونسيين وهو أمر يعرقل تكوين موظفين تونسيين ساميين ونخبة فنية تونسية .

ولا شك فى أن اللوم يوجه بعد ذلك للتونسيين فيتهمون بالعجز عن القيام بمسئوليات الحكم ويوصفون بعدم الكفاءة الفنية . وخلاصة القول يشغل الفرنسيون مراكز السلطة والنفوذ والمناصب الفنية ويشغل التونسيون المناصب الثانوية والتقليدية .

وهو أمر يضطرنا إلى التفكير فى أن المسألة لا تعدو أن تكون إقامة « نظام عنصرى » للوظائف العامة .

ظروف عرض الاصلاحات :

تحدثنا عن ظروف وضع مشروع الاصلاحات وأوردنا نقدنا للمشروع، بقى علينا أن نذكر الظروف التى عرض فيها المشروع على جلالة الباى وأبلغ للشعب .

بدأ الحديث عن إصلاحات فى جو ارهابى اعتقل فيه الزعماء ونبذت وزارة شنيق واقترفت أعمال البطش (والتطهير) وشددت الأحكام العرفية وأعيد نظام الرقابة .

ثم اعتقل الوزراء وأبعدوا وتوالت شتى ضروب الضغط على جلالة الباى ونشرت الأنباء المضللة والحملات المفزعة .

وكانت تلك مراحل السياسة التى نشأت عن رسالة ١٥ ديسمبر وأدت إلى تأليف وزارة طيعة لتصريف الشئون الادارية على أن تتألف إلى جانبها

لجنة مشتركة للبحث فى الاصلاحات . وتبين فيما بعد أن تاليف هذه اللجنة يتطلب جهوداً فرئى من المصلحة تسهيلا لتأليفها إذاعة خلاصة الاصلاحات فأدت تفاهتها وأهدافها المحدودة بالإضافة إلى رد الفعل الشعبي إلى اعراض المرشحين عن المشاركة فيها . وحينذاك عهد للوزراء الاداريين الذين تحولوا إلى مفاوضين بمهمة المصادقة على مشروع الاصلاحات بعد بحثها بحثاً صورياً .

ويلاحظ أن مشروع الاصلاحات يتماشى نقطة بنقطة مع ما ورد فى الخلاصة التى نشرت فى ٢ ابريل سنة ١٩٥٢ كما اعترف بذلك المسيو روبير شومان فى الجمعية الوطنية الفرنسية .

أما عن مدى الاصلاحات واستعدادات المصلح فقد أنذرنا المسيو بيناى بأن الحكومة الفرنسية لن تفعل أكثر من تلك الاصلاحات .

بيد أن هذه الاصلاحات لم تجد قبولا عند أى كان بسبب تفاهة مضمونها ، الأمر الذى اعترف به على منصة الجمعية الوطنية الفرنسية وبسبب الظروف السيئة التى أعدت فيها .

وأخيراً رأى أنصار المشروع سرعة للتنفيذ وحسما للاشكال أن يسلكوا طريق ارغام جلالة الباى للمصادقة على ذلك المشروع دون إجراء أية استشارة بشأنها — تطبيقاً للمعاهدات — والمقصود هنا بالمعاهدات اتفاقية المرسى (٨ يونيو ١٨٨٣) التى تضمنت فى فصلها الأول إن جلالة الباى يتعهد بإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التى تراها الحكومة الفرنسية صالحة .

إن مدلول هذه الكلمات واضح فالمقصود بها هي الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية ولا يمكن أن يفهم منها إطلاقا بطريقة التأويل أن يقصد بها الإصلاحات السياسية والدستورية . فهذا النوع من الإصلاحات لا يدخل فى نطاق اتفاقية المرسى وهذه الحقيقة وردت مراراً فى أثناء مناقشات الأزمة التونسية الفرنسية بالجمعية الوطنية الفرنسية .

وقد صرح أحد كبار أفراد الجالية الفرنسية بتونس فى محاضرة ألقاها فى يوم ٢٦ مارس ١٩٥٢ بالمركز الجمهورى بباريس إنه يرى أن القيام

« بإصلاحات لم تنص عليها اتفاقية المرسى » يثير مشكلة خطيرة لها علاقة بالقانون الدولى ويجوز تحديد هذه المشكلة فى العبارات التالية .

« تقترح فرنسا إصلاحات سياسية ودستورية تراها صالحة فيرفض جلالة الباى الذى يرى رأيا مخالفاً المصادقه عليها ، فهل تستطيع فرنسا فرضها استناداً إلى المعاهدات » .

وأزاء هذا النزاع الذى له صلة بالقانون الدولى يسوغ أنصار مشروع الاصلاحات سواء فى تونس أو باريس بافتراح حل يستند إلى القوة .

ولكن القانون يعرض حلولا أصلح فى أفضل الفروض ملاءمة لأنصار المشروع ، أى فى تلك الفروض التى يكون فيها الباى قد فوض لفرنسا التصرف الكامل فى سيادته الداخلية بواسطة اتفاقية المرسى ، ويكون فيها الحكم على صلاحية الاصلاحات المقترحة متروكا لفرنسا فان القانون الدولى وفقه المحكمة الدائمة بلاهاى يمنعان فى أحكام قاطعة الالتجاء إلى الضغط لفرض الإصلاحات .

وهذه هى بعض القرارات :

(١) فى صورة ما إذا حامت شبهة حول نية المتعاقدين فلا بد من الأخذ بالتأويل الذى يحد الحرية أقل من غيره (قرار ١٠ سبتمبر ١٩٢٩ — المسألة القضائية الترابية للجنة الدولية بالاودر) .

(٢) فى صورة مجرد شك يؤول تحديد السيادة فى أضيق الحدود (قرار ١٧ أغسطس ١٩٢٣ قضية ونبلدون — قرار ٧ يونيو — مسألة المناطق الحرة بالسافوا العليا وبلاد جكس .

(٣) إذا كان معنى أحدى الفقرات معقداً فلا بد من اختيار التأويل الأخف ضرراً بالفريق الذى يتحمل التعهد الذى تنص عليه الفقرة (استشارة ٢١ نوفمبر ١٩٣٥) .

أن حكمة هذه القرارات أفضل مبرر لإلتجاء الحكومة التونسية

لهيئة الأمم المتحدة لطلب تحكيمها فى نزاع بين دولتين تربط بينهما معاهدات حماية مستمدة من القانون الدولى بعد أن أصر أحد المتعاقدين على حسمه بالالتجاء إلى العنف .

الخلاصة :

تستطيع اللجنة فى خاتمة هذا التقرير العام أن تؤكد أن مشروع الاصلاحات لا يمكن الأخذ به بسبب المآخذ المفصلة فى تقارير جميع الشخصيات التونسية .

وترى من واجبها رداً على السؤال المدقق الذى ألقاه جلالة الباى على الشخصيات التونسية ورغبة منها فى البقاء فى حدود مهمتها أن تقترح مجرد رفض مشروع الإصلاحات رفضاً باتاً .

وبهذه المناسبة تنوه اللجنة بالعناية الكريمة التى يرعى بها جلالة الباى شعبه وتؤكد له تعلقه المتين وإخلاصه العميق وولاءه المطلق .

المرسى فى ٢٣ أغسطس ١٩٥٢

وتسلم جلالة الملك ذلك التقرير واتخذه أساساً للمفاوضة مع فرنسا . فلم يجمع مجلس الأربعين عابثاً ، ولم يستشر ممثلى الشعب لاعباً ، بل كانت أعماله تؤيد أقواله ، فقد اعتبر نفسه واحداً من الشعب وفرداً من أفراده لا يتميز عن غيره إلا بالإمانة التى وضعها الله فى عنقه والمسئولية التى يشعر بها والتى يريد أن يساهمه الشعب فى حملها . فكان ديمقراطيا مثاليا وملكا دستوريا وإن لم يقيده دستور مكتوب ولا تقاليد موروثة . فأظهر لفرنسا بل للعالم كله أن تونس — ملكا وشعبا — تريد نظاما ديمقراطيا للحكم وتنبذ الفكرة الإستبدادية والملكية المطلقة التى تريد الحكومة الفرنسية المحافظة عليها لغايات لا تخفى على متبصر . لقد قرر شعب تونس رفض الإصلاحات المزعومة فرفضها الملك أيضا ، وكتب قراره ذاك فى رسالة بعث بها إلى رئيس الجمهورية الفرنسية .

وهذا نص تلك الوثيقة التاريخية :

قرطاجنة فى ١٩٥٢/٩/٩

حضرة السيد فنسان أوريول

رئيس الجمهورية الفرنسية — باريس

حضرة السيد الرئيس

يدفعنا حرصنا المستمر فى المحافظة على العلاقات الطيبة بين بلادينا إلى مخاطبتكم من جديد بوصفكم — وأنتم رئيس الجمهورية الفرنسية — الحارس لما لفرنسا من تقاليد تحريرية وديمقراطية .

وغير خفى عنكم أننا لم نترك فرصة سنحت لنا منذ ارتقائنا عرش العائلة الحسينية غداة هزيمة جيوش المحور فى ميدان القنال بالبلاد التونسية دون أن نوجه أنظار ممثلى فرنسا لدينا إلى ضرورة إصلاح الأنظمة فى مملكتنا إصلاحاً جوهرياً يتطلبه ما بلغه شعبنا من تطور لا جدال فيه ، وما تكبده من تضحيات فى سبيل تحرير أوربا إلى جانب حماة الحق والديمقراطية . وقد أعلن الجنرال ماست وعوداً لم تتبعها سوى محاولات فاترة أفسدت جوانبها الطيبة أعمال الضغط وبقاء الأحكام العرفية .

وجاء المسيو جان مونس بدوره يؤكد فى عدة خطابات وجوب « التطورات الضرورية » ولكن عمله الإيجابى اقتصر على تغيير التشكيلة الوزارية .

فكانت الخيبات المتكررة التى واجهت رعايانا تحدث شكوكا فى نفوسهم وتعكر الثقة التى وضعوها فى وعود فرنسا بإرضاء رغباتهم المشروعة ، وإذ ذاك لبينا داعى الواجب الناجم عن المهمة الملقاة على عاتقنا وحرصنا على تجنب تحول مظاهر القلق الذى ساور رعايانا إلى الياس ، فوجهنا إليكم فى ١١ أبريل ١٩٥٠ خطاباً أشرنا فيه بإخلاص إلى المخاوف التى تخامرنا بشأن الحالة وإلى الضرورة الملحة فى معالجة القلق المتزايد . وقد أثبت تطور الحوادث فيما بعد وجهة نظرنا .

وكنا نعتقد عند تعيين المسيو بريليه خلفا للمسيو مونس أن الحكومة الفرنسية أدركت حقيقة المشكلة إذ حددت لأول مرة فى عبارات واضحة

الخطوط الرئيسية لسياستها فى تونس وعهدت إليه بمهمة تحقيق الحكم الذاتى ، ولهذه الغاية ألفت فى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ (وزارة المفاوضات) كلفت بمهمة تحديد مراحل الحكم الذاتى مع ممثل فرنسا .

وكانت الثقة التى تتمتع بها الوزارة الجديدة لدى شعبنا كفيلة بمساعدتها على نجاحها فى مهمتها .

غير أن الصعوبات التى لقيها المفاوضون محليا والعراقيل التى أقيمت فى سبيل تنفيذ المجموعة الأولى من الاصلاحات الصادرة فى ٨ فبراير باخلاص جعلتنا نقرر باتفاق مع ممثل فرنسا إرسال وفد وزارى إلى باريس لمتابعة المفاوضات مباشرة مع حكومة الجمهورية .

ثم جاء الرد الفرنسى فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١ يحمل إعادة النظر فى مبدأ السيادة التونسية واستبدال المسيو بريليه بمقيم عام جديد هو المسيو دى هوتكلوك فكان هذان الحادثان دليلا على تحول واضح من جانب فرنسا ، الأمر الذى ترك فى الرأى العام التونسى أثرا أسوأ من أثر المماطلات التى سبقت اعلان السياسة التحريرية فى سنة ١٩٥٠ التى سرعان ما أهملت .

ولطالما أسفنا فى أثناء المحن المؤلمة التى تجتازها مملكتنا منذ أوائل سنة ١٩٥٢ لأن الحكومة الفرنسية لم تر من واجبها الاستماع إلى مقترحاتنا وهى ثمرة تجاربنا الطويلة ، كما أسفنا لأن نداءاتنا التى وجهناها إليها للمبادرة بإعادة جو من الثقة لم تلق منها أذنا صاغية . فقد آثرت الحكومة الفرنسية أن تأخذ بمقترحات أخرى لجأت إلى تدابير العنف التى لم تنج منها أية طبقة من طبقات الشعب بما فيها أعلى طبقة ، فقد اعتقل الوزراء المباشرون لمهامهم وأبعدوا وهم الذين لم نسحب ثقتنا منهم ولم نقلهم .

وقد وضعت هذه السياسة التى لم يسبق لها مثيل فى تونس المشكلة فى مأزق حقيقى .

وفى الوقت ذاته أعلن المسيو دى هوتكلوك أنه سيتم وضع الاصلاحات المرتقبة .

وفى أثناء قيام الإقامة العامة بتحضير مشروعات الاصلاحات نسبت إلينا بعض الصحف التى لا نود الخوض فى مصدر إلهامها ، مواقف معينة

تجاه تلك الاصلاحات ، وكانت تلك المواقف وهمية ولا سيما أن مشروعات الاصلاحات لم تبلغ إلينا إلا فى يوم ٢ أغسطس الماضى .

وقد أبرقنا إليكم فى ٢٢ يوليه حرصا منا على تجنب كل سوء تفاهم جديد مع الحكومة الفرنسية ، وعندما استلمنا لوائح المراسيم لاحظنا قبل كل شىء أنها تضمنت عدة تدابير مخالفة للغرض المقصود بالاصلاحات وإن تلك المراسيم هى أبعد ما تكون مطابقة للتأكيدات التى تضمنتها شروحها التى سلمت لنا قبل ذلك بأيام حيث طلب إلينا المصادقة مقدما بمجرد الاطلاع على تلك الشروح على نصوص لم نطلع عليها .

ولاحظنا من جهة أخرى أن رسالة المقيم العام المرفقة للوائح المراسيم المعروضة على ختمنا أوردت رأياً كان أدلى به حضرة رئيس مجلس الوزراء على منصة الجمعية الوطنية الفرنسية وضمنه رسالته إلينا بتاريخ ٤ يوليه ٩٥٢ وهو أن التدابير المقترحة هى « الحد الأقصى » لما تستطيع فرنسا منحه لترضية المطالب التونسية ، ومعنى هذا أنه لم تترك لنا إمكانية اتخاذ تدابير أخرى غير التى تضمنتها المراسيم المذكورة ، ووجدنا أنفسنا أمام أحد أمرين إما قبول النصوص كما هى أو رفضها .

فرجعنا قبل اتخاذ أى موقف على أن نستشير وفقاً للمبادىء الديمقراطية التى أكدناها فى الخطاب الذى ألقيناه بمناسبة ذكرى ارتقائنا العرش فى ١٥ مايو ١٩٥١ ، الممثلين الحقيقيين لجميع نزعات الرأى العام التونسى لنشرك رعايانا المخلصين فى مسئولية اتخاذ قرار يتعلق بمستقبل مملكتنا .

وقد قامت الشخصيات التونسية — سواء المسلمون أو اليهود — الذين اجتمعوا لهذا الغرض بدعوة منا ، بدراسة مشروعات الإصلاحات مع هيئاتهم ، وقدموا لنا فى خاتمة أعمالهم تقريراً واضحاً نرى من المناسب ان نرسل إليكم رفقة هذا نسخة منه .

وتوضح هذه الوثيقة أن الإصلاحات المقترحة .

— تكون اعتداء على السيادة التونسية .

— تقر الإدارة الفرنسية المباشرة .

— تعزز الخلط بين السلطات واللامسئولية فى الحكم .

— لا تأتى بأى تقدم فى سبيل إقرار الديمقراطية فى المنظمات التونسية.

وهكذا يتضح أن الإصلاحات المذكورة لا ترضى رغائب الشعب التونسى ولا ترضى « الحد الأدنى » لمطالبنا التى حددناها بنفسنا فى خطاب ١٥ مايو ١٩٥١ وفى مذكرة ٣١ أكتوبر من السنة ذاتها ، وعلاوة على ذلك فإنها لا تعتبر خطوة فى سبيل الحكم الذاتى الذى وعدت به فرنسا رسمياً .

فمن الصعب علينا والحالة هذه أن نضع عليها ختمنا .

ويجدر بنا أن نلاحظ فى هذا الصدد أن اتفاقية المرسى التى ورد ذكرها عدة مرات فى الرسائل التى وجهها أو أحالها إلينا المقيم العام ، لم تكن لتجعل حقنا فى الموافقة على القوانين التى تصدر فى مملكتنا مجرد مسألة شكلية وخاصة بالنسبة للمراسيم ذات الصبغة السياسية أو التأسيسية التى تعتبر خارجة عن نطاق تلك الاتفاقية .

ولم يبق لنا من جهتنا إلا أن نأسف مرة أخرى للصعوبات التى انتهت إليها العلاقات التونسية الفرنسية ، بسبب سوء التفاهم الذى جعل فرنسا تخسر فرصاً كثيرة للوصول إلى حل مرض للمشكلة .

وأرجوكم ، حضرة الرئيس ، أن تثقوا فى عواطف الصداقة التى نكنها لكم .

وتفضلوا بقبول عميق تقديرنا السامى .

الأمين الأول

اغتيال فرحات حشاد

اغتيال فرحات حشاد

كانت الأخطاء فى السياسة الفرنسية كالحلقة المفرغة بعضها آخذ برقاب بعض ، وكل خطأ على ما فيه من مهازل ومضاحك تجر وراءها المآسى جراً . ولم تجد الحكومة الفرنسية حلا للمشكلة التونسية لأنها رفضت جميع الحلول الممكنة ، وعدلت عن طريق الحق ، وأغمضت عينيها عن الواقع . والواقع هو أن ثلاثة ملايين ونصفاً من التونسيين أبوا أن يندمجوا فى فرنسا ، وأن يفنوا فى الشعب الفرنسى ، وتمسكوا بوجودهم كشعب له سيادته وله كيانه وله مميزاته وله أيضاً أرض ووطن . ولما رأت الحكومة الفرنسية أن إرادة التونسيين لم تنثن ، ألقت لدى هوتكلوك الطاغية الهزلى وللجنرال جاربای سفاك مدغشقر الحبل على الغارب . فكان الطغيان بألوانه وكان الفتك والتنكيل ، وكان التقتيل والتشريد ، وكان التخريب و « التطهير » .

ولما رأت السلطات الفرنسية ارتياع الضمير البشرى وموجة الغضب والحنق تهز الرأى العام العالمى هزاً لهول ما ارتكبته من فظائع ، نزعت منزعاً جديداً وعوضت اضطهادها الظاهر المفضوح باضطهاد أشنع وأقبح ، ألبسته ستاراً شفافاً ترى خلفه أيديها المخضبة بدماء التونسيين . فقد كانت ترتكب فى النهار السافر فباتت المؤامرات تحاك بليل لاغتيال الأبرياء وتخريب بيوت الوطنيين وبث الرعب والخوف فى النفوس .

اليد الحمراء :

شكل الفرنسيون عصابة إجرامية على مرأى ومسمع من السلطات الفرنسية أطلقوا عليها اسم « اليد الحمراء » ومن الملاحظ أن الكتاب الأحرار من الفرنسيين أنفسهم ، لا يذكرونها إلا وقرنوا معها اسم أكبر موظف فرنسى بعد المقيم العام وهو (بونص) الكاتب العام للحكومة التونسية . وقد تجرأ الكاتب المقدام فنيدورى Finidor على فضحهم عندما كشف الحقيقة فقال[1] « وليس المجرمون مستعمرين فرنسيين فقط (وعناوين « بارى — برايس » تقول « اليد السوداء » أو « اليد الحمراء » أو « اليد الكورسيكية ») ولكن الإدارة العليا تعرفهم فرداً فرداً .

(١) Révolution Prolétarienne, Janvier 1953.

« ويعرفهم هو تكلوك وكولونا .

« وان قادة كوماندوس (من الفرنسيين) بالقطر التونسى معروفون . وأن أسماءهم فى كل فم وفوق كل لسان .

« وأنه لفى الإمكان الإدلاء بأسماء رؤساء كومندوس مدينة تونس » .

ومن الأدلة القاطعة على أن الادارة الفرنسية كلهـا تحمى مجرمى عصابة « اليد الحمراء » وربما تكون مشاركة لهم وساهرة على أعمالهم استحالة إلقاء القبض على أى فرد من أفرادها ، حتى قال لنزك (لوزون Louzon) بينما لم يفلت من الاعتقال ولا واحد ممن ارتكبوا أو ظن أنهم ارتكبوا عملية ارهاب ضد أى أوربى أو ما يملكه أوربى ، ولم ينج من الأحكام القاسية وحتى من الإعدام ولا واحد منهم ، نرى أنه لم يلق القبض ولا على واحد من المجرمين الذين ارتكبوا عشرات الجرائم ضد التونسيين ولن يلقى القبض على واحد منهم [1] لأجل اغتيال فرحات حشاد ولا لأجل النسف المتكرر الذى سبقه .

« ونرى كذلك كل عملية إرهاب يقوم بها التونسيون مهما تضاءلت إلا وكانت فرصة لاختطاف عشرات الدستوريين فى جميع أنحاء القطر ، ولإرسالهم إلى معسكرات الاعتقال بدعوى مشاركتهم الأدبية فى الارهاب بينما لم يقع ولن يقع ازعاج ولا واحد فقط من المستعمرين المسئولين عن الجرائم التى ارتكبوها ضد التونسيين .

نلاحظ أن « اليد الحمراء » تشرع فى عملها الإجرامى كلما وجدت السلطات الفرنسية صعوبة فى طريقها تجعل من المستحيل عليها تنفيذ خطة من خططها فقد لجأ المقيم العام دى هوتكلوك بجميع وسائل الضغط ليجبر رئيس الوزراء دولة محمد شنيق على تقديم استقالته ولم يفلح . إذ ذاك رأينا عصابة « اليد الحمراء » تتحرك فبعثت له برسالة كلها تهديد ووعيد فى الأيام الأولى من شهر مارس ١٩٥٢ وكانت محررة باللسان الفرنسى فى أسلوب بليغ . وفى ليلة الأحد ١٦ مارس وضعت تلك العصابة قنبلة فى مدخل بيت دولة الوزير ، وكان انفجارها قوياً شديداً نسف الباب الخارجى . فاضربت تونس

(١) الكاتب نفسه هو الذى سطر هذه العبارة .

إحتجاجاً على ذلك الاعتداء ، وعقدت عدة اجتماعات شعبية ، وعرض الشعب على الوزير أن يقوم بحراسته وحراسة جلالة الملك . وعم الاضراب القطر كله فى الأيام التالية :

وكان جو تونس داكناً عبوساً ينضح منه السخط والغضب على مرتكبى مؤامرة الاعتداء .

ولكن الارهاب لم يأت بالنتيجة المطلوبة ، فقام إذذاك دى هوتكلوك بالعدوان السافر على الوزارة التونسية ، وألقى القبض على الوزراء يوم ٢٦ مارس ١٩٥٢ ونفاهم إلى الصحراء .

ولقد أدخل جلالة الملك الحيرة على السلطات الفرنسية لما جمع « البرلمان التونسى الاستشارى » الذى رفض التحويرات الاستعمارية التى عرضتها الحكومة الفرنسية على جلالته . فاغتاظت الأقامة العامة على أعضاء ذلك « البرلمان » الذى سمى « بمجلس الأربعين » ولم يعرف طريقة قانونية يتخلص بها منهم . فإذا « باليد الحمراء » تسعى بعد حين فى إرهابهم والقضاء عليهم وإبادتهم وتوجه ضرباتها إليهم الواحد تلو الآخر وهذا جدول جرائمها فى هذا المضمار :

فرحات حشاد	الأمين العام للاتحاد العام الفرنسى	للشغل اغتيل
فتحى زهير	محام	أبعد ونسف بيته
المنصف المنستيرى	صحفى	نسف بيته بالقنابل
الطيب الميلادى	محام	أبعد ونسف بيته
الطاهر الأخضر	محام	قنابل انفجرت ببيته فهدمته
محمود الزرزورى	رئيس الغرفة التجارية	إبعاده ونسف ممتلكاته واتلافها
الدكتور صالح عزيز	طبيب جراح	تهدم بيته بالقنابل
الصادق بن يحمد	صيدلى	نسف صيدليته وبيته بالقنابل
الجنرال الطيب الحداد	أمين سر جلالة الملك	نسف ممتلكاته مرتين بالقنابل
محمد بن حموده	صيدلى وصديق جلالة الملك	نسف بيته
الدكتور الصادق بوصفارة	طبيب جلالة الملك الخاص	نسف بيته

ولم تقتصر « اليد الحمراء » الاستعمارية على ذلك الميدان بل عممت

إجرامها فى القطر كله ونشرت الدمار والقتل والخراب وعوضت هكذا الجيش الفرنسى الذى كان يقوم وحده بالأعمال الإرهابية ، فكانت أكبر عون للسلطات الفرنسية وهي تعمل لإنزال الخوف والرعب فى القلوب وبث الاضطراب فى الأفكار وغايتها القضاء على معنويات الشعب وتحطيم أدبياته . وقد جمعت قائمة طويلة فى بعض ما اقترفته من جرائم نذكر شيئاً منها .

— ١٤ مايو انفجار قنبلة أمام صيدلية الأستاذ زهير بتونس .
— ١٧ مايو تخريب مغازة بوزويتة بسوسة .
— ١٨ مايو قنبلة أمام صيدلية بو حاجب بتونس .
— ٢٢ مايو انفجار فى معمل زيوت ابن الشيخ بنزرت .
— ٢٣ مايو نسف لورى يملكه تونسى على بعد ٢٠ كيلو متراً من مدينة سوسة .
— ٢٢ يونيه رمى قنابل يدوية على المقهى التونسى « الاهرام » بمدينة تونس وهو مزدحم بالناس .
— ٢٣ يونيه انفجار قوى جداً فى مكتب الاتحاد العام التونسى للشغل بمدينة بنزرت .
— ٢٥ يونيه انفجار فى أملاك الأستاذ بشر بمدينة سوسة .
— وانفجار ببيت الأستاذ الهادى خفشة بمدينة سوسة أيضاً .
— ٨ يوليه نسف بيت الدكتور الصادق بو صفارة ببلدة حمام الأنف .
— ٩ يوليه قنبلة بجراج الهادى بن على بتونس .
— ١٢ يوليه نسف بيت الدكتور العرابى بمدينة سليمان .
— ١٥ يوليه انفجار قنبلة فى بيت السيد على الساحلى ببلدة منزل جميل .
— ١٦ يوليه محاولة تخريب قام بها فرنسيون مدججون بالسلاح فى بيت الدكتور العنابى بتونس .
— ٢٤ يوليه رمى قنبلة على مقهى تونسى بمدينة تونس .
— ٢٩ يونيه انفجار قنبلة قوية فى محل شركة السياحة التونسية بتونس .
— أول أغسطس رمى قنبلتين من سيارة على مقهى تونسى بتونس .
— انفجار قنبلة فى بيت صيدلى تونسى ببلدة « باردو » .

— ١٥ أغسطس أطلق مجرمون مقنعون جاءوا فى سيارة رصاص رشاشاتهم على مقهى تونسى ببلدة القلعة الصغرى ـ وكان ثلاثة من الجرحى فى حالة خطيرة .
— ١٨ أغسطس رمى قنبلة على سطح بيت الأستاذ الطبرى بوادى العين .
— ٩ سبتمبر رمى قنبلة فى بيت السيد سليمان الحداد أثناء حفلة زفاف أربعة جرحى فى حالة خطيرة .
— ٢٣ سبتمبر انفجار قنبلة قوية فى بيت الشيخ النيفر ببلدة بارود .
— أول اكتوبر انفجار قنبلة فى بيت السيد الغريانى ببلدة المتلوى ـ أربعة قتلى من بينهم طفل صغير وامرأة .
— ٤ اكتوبر انفجار قنبلة فى بيت الدكتور نصرة بتونس .
— ٧ اكتوبر قنبلة أمام دكان السيد المحجوب قرب سوسة .
— ٩ اكتوبر انفجار قنبلة فى بيت الدكتور دنقزلى بمدينة سوسة .
— ١٣ اكتوبر نسف بقالة تونسية بحمام الأنف .
انفجار قنبلة قوية فى مكتب الاتحاد التونسى للصناعة والتجارة ببنزرت .
— ١٤ اكتوبر انفجار قنبلة شديدة جداً فى صيدلية الأستاذ ابن يحمد على بعد أمتار من المركز الرئيسى للبوليس بمدينة تونس .
— ١٤ اكتوبر نسف بيت الأستاذ كعنيش ببلدة الكرم .
— ٢٦ اكتوبر نسف بيت الدكتور صالح عزيز بقمرت .
ونسف بيت أخيه الدكتور المختار عزيز بحمام الانف .

— فى شهر نوفمبر :
— تدمير بقالة السيد الأحول بالقنابل المحرقة فى بلدة بئر بورقبة .
— تخريب دكان الأستاذ الزرزورى بالقنابل فى بلدة بوعرادة .
— اكتشاف قنبلة فى بيت الأستاذ ابن عباء ببلدة المرسى .
— نسف كامل لصيدلية الأستاذ ابن زينة بمدينة قابس .
— انفجار قنبلة فى بيت الأستاذ الطاهر الأخضر .
— تخريب بيت الأستاذ الميلادى بتونس .
— نسف دكان السيد الحمرونى بقابس .
— وأخيراً اغتيال فرحات حشاد يوم ٥ ديسمبر .

هل تفطن الفرنسيون إلى ما لحقهم من ضر ؟ وهل أقلعوا عن غيهم وكفوا عن إرهابهم ؟ وهل أدركت السلطات الفرنسية جسامة مسئوليتها بعد أن افتضح أمر « اليد الحمراء » فى العالم ، وظهرت حقيقتها للعيان ؟ وكأن حنق القوم على الشعب التونسى وخوفهم على مناصبهم ومصالحهم أعمى منهم البصائر قبل الأبصار فجرهم تيار الجريمة إلى متابعة الاجرام . واستمرت « اليد الحمراء » على إرهابها الشنيع تحت حماية الإدارة والبوليس والجيش الفرنسى . فنسفت بيت بنات أخت الرئيس الحبيب بورقيبه ، ووضعت قنبلة انفجرت فى بيت الزعيم نفسه ، وكان مبعدا إلى جزيرة جالطة منذ أكثر من عام ، ونسف فى ذلك اليوم أيضاً بيت كريمة دولة محمد شنيق . وفى أول مارس ١٩٥٣ انفجرت قنبلة قوية جداً فى بيت الأميرة زكيه كريمة جلالة الملك وزوجة الدكتور ابن سالم وزير الصحة فى وزارة دولة محمد شنيق ، ونسف بيت والده الدكتور محمد بن سالم ، وكذلك بيت الأستاذ جلولى فارس العضو فى الديوان السياسى للحزب الحر الدستورى ، ووضعت قنبلة فى مصنع الحلوى التونسى التابع للحاج عياد ربّانة ، وقتلت حسين بوزير من المواطنين فى قصر هلال ، وهاجمت عصابة منها مقهى عربيا بباب الخضراء فى مدينة تونس ، وقتلت أربعة من التونسيين وجرحت سبعة منهم .

شخصية فرحات حشاد :

لماذا كان لاغتيال فرحات حشاد أعمق الأثر فى اتجاه القضية التونسية ؟ ولماذا أبقى حرقة لاتنطفىء فى قلب كل تونسى ؟ كتب هذا الباب إجابة عن هذين السؤالين .

كان يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٢ من أيام كفاح تونس الطويل ، وطلع صبحه وكأنه مغرب ، قد كست الغيوم سماءه واشتد برد شتائه وغزرت أمطاره وفى ذلك الصباح نفسه ارتكبت عصابة « اليد الحمراء » جريمتها وتناقلت شركات الأخبار نبأها ، ونشرته الصحف بلهجة عادية لا ارتجاف فيها ولا تأثير ولا روح قالت « تونس » — ٥ ديسمبر — كان ركاب سيارة متجهين فى الصباح المبكر من تونس إلى مدينة زغوان التى تبعد خمسين

كيلو متراً عن العاصمة ، فعثروا فى الطريق على جثة الزعيم النقابى فرحات حشاد .

« وكانت الجثة ملقاة على حافة الطريق بجانب الحفير ، وكان الرأس مشدخاً تشدخاً كلياً . ولم تعرف شخصية الميت إلا من الأوراق التى كانت فى جيوبه .

« وبعد ساعة علم أن سيارة فرحات حشاد — وهى من نوع سيتروين — قد وقع العثور عليها ببلدة رادس — على مقربة من تونس ، وهى تحمل آثار طلقات الرصاص .

« ولوحظ أن الجثة وضعت فى مكان ظاهر مكشوف وكذلك السيارة التى تركت فى ملتقى الطرق برادس » .

وأضافت الصحافة قائلة « ويظهر جلياً أن القتلة بيتوا الجريمة وأعدوا لوازمها إعداداً دقيقاً ، وهيئوا تمثيلها كما تهيأ رواية مسرحية وقد ارتكبوها فى موضع بعيد جداً عن المكان الذى اكتشف فيه الجثة ، ثم حمل الجثمان إلى جهة زغوان ، وكذلك نقلت السيارة » .

حنق أعداء تونس وأعداء شعبها من المستعمرين وامتلأت منهم النفوس غيظاً وحقداً ، واستعرت القلوب بغضاً وكراهية ، فلفظت الصدور حفائظها ، وأبرزت طبائعها وأظهرت ما تحتويه من قسوة وخسة وانحطاط فلم يشف غليلهم تقتيل الأبرياء رمياً بالرصاص فى النهار السافر ، ولا دوس الأطفال بالأقدام أمام أمهاتهم ، ولا التنكيل والتعذيب ولا التخريب والاتلاف . والقوة فى قبضتهم والجيش فى تصرفهم والبوليس تحت أمرهم حتى مالوا إلى الاجرام المبيت والفظائع النكراء ، وكانوا جماعة مدججين بالسلاح ، وكان فرحات حشاد وحيداً أعزل فبعد أن عذبوه قتلوه برصاصة فى رأسه ، وبعد أن قتلوه شوهوا جثته وشدخوا رأسه وهم يشعرون أنهم ينتقمون من شعب كامل لا من شخص واحد لعلمهم أن فرحات رمز الكفاح وعنوان الإخلاص قد اجتمعت عليه القلوب وأحبه القريب والبعيد واحترمه الخصوم والأصدقاء . ولو شوهت جثة فرنسى واحد لأقاموا الدنيا وأقعدوها ولنسبوا التونسيين جميعاً إلى التوحش والبعد

عن المدنية ولرموهم بكل نقيصة . ونسبوا إليهم كل عاهة ولمزوهم بالتدهور والانحطاط ، ولكن زيادة جريمة تضاف إلى مئات سابقاتها لا تخدش فى شرف الأسياد المستعمرين ، ولا تفسد سمعتهم ولا تحط من قدرهم ولا من نفوذ كلمتهم فى العالم ، وهم يكررون ويعيدون أنهم جاءوا لتونس ولغير تونس لينشروا المدنية وليبثوا العلم فى الصدور وليخرجوا البشرية من الظلمات إلى النور « يحملون معهم حيث حلوا العدالة يلقنون مبادئها لمن تاه عنها من الشعوب ، ويعبدون طرق الديمقراطية ، وينشرون الحرية والأخوة والمساواة فى الدنيا !

وكتب أحد التونسيين عن فرحات حشاد قال[1] ، ثم أنه اليوم غنى عن التمجيد العقيم وعن المغالاة فى المدح غير محتاج إلى أن نشهد له أو نتكثر فى شأنه للتاريخ . فلعل ابرز ما امتاز به فرحات هو غناه عن الزوائد وخصبه كأرض كريمة ذات ثراء من باطنها وبها يزكو نبتها وينشرق فيكتهل فيكون فيه للناس رزق وغنى يفيض على الاخوان جوداً وبذلا وسخاء ولا يستجدى ولا يتكىء على سند .

« وتشهد بذلك حياته بما لها من مراحل متماسكة مطردة ويشهد به تكوينه وخلقه وتشهد به تضحيته الكبرى فى صباح يوم ذى مطر وبرد وغيوم . . . وقد لاقى أعداءه الكثيرين أعزل وحيداً فردا » .

وامتاز فرحات حشاد بحيوية متدفقة متشعبة كما يكون الانسان عند ما يستوى بشراً كاملا . ذكاء يتفهم النظريات العقلية تفهماً دقيقاً مع نظر للواقع يجعله يؤثر فيه ورجلاه على الأرض راسختان ، وذهن لطيف مرن ، وعاطفة رقيقة تسهل عليه مشاركة النفوس دواخلها وما بطن من أمرها ويقاسمها آلامها وشجوها وفرحها وغبطتها . وذلك سر تأثيره فى عشرات الآلاف من العمال وغير العمال ، أفراداً وجماعات ، فينقادون إليه بغير احتراز ، ويتبعونه فى غير تردد ، إذ يشعرون شعوراً غامضاً أحيانا وواضحاً مرات أنه أصبح عقلهم المفكر وعواطفهم الثائرة وأنه مع ذلك بشر ضعيف كضعفهم ، يعرف الألم كما يعرف العواطف البشرية الطبيعية العادية . وقد عاش فقيراً وذاق المسغبة ومسكنة الفقراء فبات قريباً منهم وهو صديق

(١) مجلة « الندوة » العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٥٣) .

صدوق لأحبابه وخلانه وهو أب مرح يلاعب أطفاله كأنه واحد منهم ، وهو زوج مثالى ، وهو أحسن مثال للتونسيين جميعا إذ يشعر بالإخوة البشرية بطبيعته وجبلته . وحيثما حل سواء بميلانو فى إيطاليا أو بنيويورك أو بسان فرانسسكو بأمريكا أو بستكهولم أو بباريس إلا وتتكون صلات فطرية بينه وبين من يجتمع بهم من البشر ، وكأن الفوارق قد زالت وأصبحت النفوس متلاحمة متصلة . يجهل التعصب الأعمى ، ويمقت الظلم ، ويتألم للقسوة ، والرحمة عنده ، هى العدل وإرجاع الحق لذويه .

كان مربوع القامة أبيض مشربا بحمرة ، أزرق العينين مستوى الأنف صغيره ، أصفر الشعر ، من عرفه ينسى صورته بسهولة ولكن لا يمكن أن ينسى نظرة عينيه التى تتلون بعواطفه فتبرق عند الغضب وتضيق عند الحزم والعزم وتصبح ضاربة للشهلة عند الألم والشفقة ، وهو دوما هادىء الحركات بل ميزته الكبرى رصانته وركونه واقتصاده فى الإشارات وحبسه للسانه ، يحسن الاستماع ويطيل الصمت حتى إذا ما تكلم نفذ رأساً إلى عمود الكلام وصلب الموضوع فعالجه معالجة عملية وضاءة واضحة مع عمق ودراية .

لم تسمح له ظروفه العائلية بإتمام تعليمه لأنه احتاج إلى لقمة الخبز يعمل لاقتنائها ، فاقتصر على التعليم الإبتدائى . ولم يمنعه ذلك من أن يبز الموظفين الفرنسيين العالين عند التفاوض معهم فى شؤون العمال ، فكان يتحدث إليهم بلغة أسلس وأفصح من كلامهم ، لأنه انكب رغم كثرة أشغاله على دراسة اللغة الفرنسية حتى أجادها كما أجاد لغته العربية إلى أن أصبح كاتباً فيها وخطيباً مفوهاً بها .

كان مولده بجزيرة قرقنة فى قرية العباسية يوم ٢ فبراير سنة ١٩١٤ . وكان أبوه صياداً فضحى فى سبيله وأرسله إلى مدرسة الكلابين التى تبعد عن قريته ميلين تقريباً . فأحبه مدرسه الفرنسى مسيو ارمان سيبيل — وشغف به لذكائه ولطفه . وقد كتب إلى جريدة « فران تيرور » مقالا أثر اغتياله قال فيه : عاش فرحات فى بيتى وعائلتى سبع سنوات .

« وكان وهو صغير السن يزاول تعليمه بالمدرسة العربية — الفرنسية ببلدة « الكلابين » على بعد ثلاثة كيلو مترات من مسقط رأسه بلدة

العباسية . وسرعان ما أبرزته خصاله ، فهو ليس كبقية التلاميذ فأظهر رغبة فى أن يعيش وسط عائلتنا لتلهفه للعلم . فتبنيناه . وهو مكافح صادق ثابت ولكنه خصم نزيه . وإن عاطفته الإنسانية الطيبة تجعل من المستحيل أن يكون متعصباً أو إرهابياً . وكان يتفهم شقاء أخوانه لأنه ولد فى عائلة فقيرة معدمة وقد اختار أن يكافح فى سبيلهم .

« وخدم مثلا أعلى . ومات لأجله .

« فيحق لكثير من التونسيين ومن أعظمهم شأنا أن ينحنوا أمام تضحيته » .

وانتقل فرحات حشاد إلى مدينة صفاقس ابتغاء العيش فعمل فى أول أمره كأجير بسيط . وبعد سنوات استأجرته الشركة التونسية للنقل بالسيارات فى الساحل Sttas كقابض على سيارات نقلها فى جهة صفاقس ثم استعملته كاتباً محاسباً فى مكتبها بمدينة سوسة ، وكان فى عمله ذلك المتواضع يسهر على مصلحة غيره من أخوانه فتدرج هكذا بصفة طبيعية إلى الكفاح النقابى وانضم إليه . وسرعان ما احتل بين القائمين عليه إذ ذاك مكانة تليق بأمثاله . وكان عمله متصلا اتصالا وثيقاً بالساهرين الأولين على فرع تونس لمنظمة الجامعة العامة للعمل (س ج ت) الفرنسية وكانت غايته تحقيق المساواة بين جميع العمال .

ثم شارك فى مناظرة اختيار بعض الموظفين ونجح فيها ، فأصبح كاتباً فى الحسابات بفرع إدارة الأشغال العامة بصفاقس واستمر ناشطاً فى الكفاح النقابى وكان فى آن واحد وطنياً عاملا ففطن إلى أن النقابات الفرنسية تستخدم قوة العمال التونسيين لأهداف بعيدة عن مصلحة التونسيين جميعاً ، فرأى من الضرورى الإنسحاب من المنظمة الفرنسية وتشكيل نقابات مستقلة عنها . وكان يعتمد فى تلك الفترة على نقابى مقتدر ووطنى قوى وهو صديقه الحبيب عاشور ، وكانا يسيران فى حلبة العمل النقابى كفرسى رهان ، فتشكلت على أيديهما النقابات المستقلة بمدينة صفاقس واشتد ساعدها وقويت حتى أصبحت مسيطرة على ميدان الشغل فى الجهة كلها . وإذ ذاك اتفقا مع الحزب الحر الدستورى على تكوين نقابات مستقلة

فى القطر كله على أن يبقى الحبيب عاشور ساهراً على القوة الأصلية المتينة بمدينة صفاقس ، وينتقل فرحات حشاد إلى تونس . وبعد نشاط فى جميع جهات تونس ، وتكوين عشرات وعشرات من النقابات ، دعا فرحات حشاد نواب العمال إلى عقد مؤتمر لجمع كلمتهم وتنظيم صفوفهم فاجتمع فى ٤٥/٨/٥ وخرج الإتحاد العام التونسى للشغل للوجود .

ومنذ ذلك اليوم اندمجت حياة فرحات حشاد فى حياة المنظمة النقابية التونسية . وأراد فرحات أن يسمع صوت العمال التونسيين فى الأوساط العالمية . ولما تقدم الإتحاد بطلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للنقابات (ف — س — م) وقف الفرنسيون معارضين معارضة باتة لأن الفكرة الإستعمارية غالبة حتى عند النقابيين منهم . ولم يدخل الاتحاد فى تلك المنظمة بصفة رسمية إلا عام ١٩٤٩ أى ليلة انقسامها وخروج غير الشيوعيين منها . ولم يعط فيها حقه الكامل ، وبقى مبخوس الحظ مستهدفاً لدس الفرنسيين . ورأى أن وجوده ضمنها لم يأت بالنتيجة المطلوبة ، فقرر الاتحاد فى اجتماع عقده فى ١٩٥٠/٧/٢٣ الإنفصال عن ال (ف — س — م) ووافق المؤتمر الرابع القومى للإتحاد (مارس ١٩٥١) على ذلك القرار .

وشرع الاتحاد فى التفاوض مع النقابات الحرة العالمية (س — ى — س — ل) فى شهر سبتمبر ١٩٥٠ . ولبى فرحات الدعوة التى وجهتها له تلك المنظمة ، فسافر إلى بروكسل فى ١٩٥١/٢/١٥ لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية للنقابات الحرة . وكانت نتيجة تلك المفاوضات مرضية ، لأن منظمة النقابات الحرة تحترم الفكرة الوطنية الحقيقية كاحترامها للكفاح فى سبيل التقدم الاجتماعى . وهى تهتم بمصير الشعوب المغلوبة على أمرها وتعترف بأن الاتحاد هو المنظمة النقابية القومية التونسية الوحيدة وتؤيدها وتتضامن معها . وهى مستعدة أيضاً لإعانتها على تكوين نقابات وطنية فى الجزائر ومراكش ، وتوافق على توحيد العمل النقابى فى المغرب العربى كله ، ووعدت بإعطاء اللغة العربية حظها فى نشراتها ومجلاتها .

فقرر إذ ذاك المؤتمر الرابع للإتحاد الإنضمام للنقابات الحرة العالمية على تلك الأسس .

وقد فهم فرحات أن تحرير طبقة العمال مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بتحرير

الشعب التونسى بأسره فكان يقول « ولذا سيجد الرجال الذين يقودون الكفاح فى الميدان القومي طبقة العمال فى جانبهم ما داموا يسعون لتحقيق أهدافنا السامية ، وسيجد النظام الاستعمارى الظالم طبقة العمال واقفة فى وجهه على مر الأزمان ، ما دام يتحكم فى مصيرنا أو فى جزء منه . »

وقد بين تلك الفكرة التى كانت أساساً لعمله فى حياته وسبباً لموته فى تقرير عن المشكلة القومية والتمثيل الشعبى قدمه للمؤتمر الرابع . « إن النظام الاستعمارى يتنافى منافاة باتة أصلية مع المصالح القومية سواء فى اتجاهاته الاقتصادية والاجتماعية أو فى طرق عمله القانونية والإدارية والحربية والاقتصادية والسياسية فمن العبث محاولة تحسين الحالة الاجتماعية أو قلب نظام المجتمع قبل التخلص من النظام السياسى والاقتصادى الحالى . وبعبارة أخرى فلسنا ببالغين هدفاً من أهدافنا إن لم نعوض النظام السياسى الاستعمارى الموجود بنظام سياسى واقتصادى قومى بحت » .

وقد شرح فرحات حشاد آراءه فى خطبه وتقاريره ومقالاته نقتبس هنا شيئا منها كنماذج من كتابته وتفكيره :

« إن الرسالة التى نؤديها لا تهدف إلا إلى تحقيق مصلحة طبقة العمال وسعادة شعبنا ورفاهيته وتحرير بلادنا ولن نحيد عن طريقنا هذا أبدا » .

خطبة فرحات حشاد
فى المؤتمر العمالى الوطنى الرابع

« من أين يستمد الاتحاد العام التونسى للعمال قوته ؟

لقد أصبح الاتحاد العام التونسى للعمال من حيث نظامه وتعدد أجهزته الإقليمية وقوة النقابات الأساسية وكفاحه المستمر وجهوده الصادقة من أجل صالح العمال ، المنظمة المثالية التى تتمتع فى نفس الوقت بثقة طبقة العمال وبتأييد الشعب التونسى بأسره .

« وقد زادت هذه الثقة بازدياد الكفاح الاجتماعى الذى أثبت فيه الاتحاد العام أنه أحسن وسيلة لتحرير العمال .

« ان الرأسمالية الاستعمارية التى استقرت فى بلادنا قد ضاعفت إهجامها على حركتنا ورجالها ، لأن تلك الرأسمالية أدركت أن كفاح الاتحاد العام يهدد

امتيازاتها تهديدا مباشرا . وقد ازدادت قوة حركتنا إزاء هذه التهجمات بحيث أن العمال يبدون نحو مؤسستهم العظيمة تعلقا لا حد له بالاضافة إلى ما يظهرونه نحوها من ثقة عظيمة خصوصاً فى الأوقات الحرجة .

التنظيم الداخلى تمهيداً للكفاح النقابى

« إن اتساع كفاح العمال ضد من يستغلونهم يكون فى الواقع على نسبة تنظيم حركتهم ومدى تعزيز جهازهم وصفوفهم وقد روعى هذا العمل المنظم باستمرار حتى يبلغ جهادنا أقصى مداه .

« وقد بدأ عمل تنظيمى واسع المدى فى كافة أنحاء البلاد التونسية فشمل جميع المراكز العمالية حتى فى أبعد الجهات ، وتسرب إلى الأوساط العمالية الريفية كلها .

دور التثقيف فى الحركة النقابية

« إننا لم نفرق أبداً بين الكفاح النقابى وبين تكوين دعاة فى مدرسة الواقع الاجتماعى الذى نعيش فيه ونكافح فى سبيل تحسينه .

« وسيراً فى هذا الاتجاه تولى الاتحاد العام بالرغم من ضعف الوسائل المادية التى يملكها من تنظيم سلسلة من الدروس والمحاضرات تمهيداً لتكوين قادة نقابيين قادرين على القيام بالمهمة التى تنتظرهم . فإن العناية بتعليم الطبقات العمالية واجب من أنبل وأوكد الواجبات الملقاة على عاتقنا .

« هذا العمل هو الذى مكننا من أن نغرس فى نفس العامل التونسى عقيدة بأن الكفاح الاجتماعى مرتبط بالكفاح العام لتحرير الوطن ارتباطا لا ينفصم فالعامل يشعر أنه متضامن مع أمته ولا يستطيع أن يتصور أى سعادة خاصة ما دام مواطنا فى بلاد لا تزال مستعبدة سياسيا واقتصادياً .

الكفاح النقابى وحركة المطالبة بالحرية النقابية وحق الإضراب

« إن المشكلة الأساسية هي مشكلة التمتع الكامل بالحرية النقابية وحق الإضراب .

« وهذه الحرية النقابية تكون لها أهمية خاصة فى مثل بلادنا وفى جميع البلاد المستعمرة ، لأنها تحمل العمال — سواء للحصول عليها أو بفضل وجودها — على التنظيم والمناقشة والنقد والمطالبة والكفاح والاهتمام بشؤون وطنهم وإعداد البرامج لخلاصه ، وذلك بمقاومة قوى الرأسمالية التى تستعبد العمال وتضطهد الأمة بأسرها .

« أما حق الإضراب فهو فى ظل حكومة تبدو وكأنها اتخذت سوء النية والغدر مبدأ سياسياً يصبح أعز سلاح وأكثر الأسلحة مفعولية وتأثيراً بيد طبقة العمال للدفاع عن مصالحها الحيوية المادية والأدبية ..

« وهذا حق لن يتنازل عنه العمال أبداً حتى فى حالة إقدام السلطات على محاربته ، إننا لم ننتظر صدور تشريع أو أمر رسمى بإعلان حق الإضراب لاستعمال هذا الحق ، كما أن محمد على وزملاءه البواسل لم ينتظروا من قبل الاعتراف بالحرية النقابية لتأسيس النقابات التونسية الأولى منذ ٢٧ سنة مضت .

الخلاصة

« إننا انتصرنا على الجمود الذى كان يهددنا بالتقهقر القاتل فى الميدانين الاجتماعى والوطنى .

إننا دافعنا بكل شدة عن حرياتنا النقابية وحققنا فى الاضراب . وقد أظهرت طبقة العمال التونسيين بفضل ما أبدته من تضحيات أنها أهل لمواصلة كفاح التحرير وقد فرضت الحركة النقابية احترامها على الأعداء مهما تكن قوتهم . حقاً إن الكفاح لم يبلغ نهايته ، ولكننا تغلبنا على العراقيل التى وضعها أعداؤنا ، دون أهدافنا ليصرعونا ، ونجاحنا فى الماضى خير عربون على نجاح حركتنا التى تواصل سيرها . إن حركتنا النقابية وهى مثال الوحدة والانسجام ستبقى رمزاً حيا نشيطاً لعزم شعبنا على قهر الصعوبات واجتناب الفخاخ والأشباك وإحباط المناورات والدسائس وفشل سياسة الاضطهاد ومواصلة السير نحو الهدف المنشود » انتهى .

ولما اعتدت فرنسا على تونس اعتداءها المسلح فى يناير ١٩٥٢ وسجنت

القادة وأبعدت الزعماء حمل فرحات حشاد لواء الكفاح القومى وأصبح رمز الجهاد وكعبة القصاد يأتمر الشعب بأوامره وينتهى بنواهيه ، فمثل فى تلك اللحظة الضمير القومى التونسى أنصع تمثيل ، ولا يمكن أن ننسى أنه من أبرز رجال الحزب الحر الدستورى التونسى وعضو ممتاز فى مجلسه الملى . فليس من الحق أن نقول أنه متصل بالحركة الوطنية إذ هو عنصر أصلى من عناصرها ومسير من مسيريها . وكان من المستشارين المقربين فى القصر الملكى . فلا غرابة إذا رأيناه يلعب دوراً رئيسياً فى مجلس الأربعين الذى دعاه جلالة الملك للاجتماع .

وأصبح فرحات حشاد عنوان الوحدة بين جميع طبقات الشعب ، ومثالا حيا لإرادة تونس على تحقيق أهدافها وعزمها على متابعة الجهاد .

ولقد عبر زعيم تونس الحبيب بورقيبة عما يختلج فى نفوس التونسيين جميعاً عند ما تحدث عن فرحات حشاد فقال :

بورقيبة يتحدث عن فرحات حشاد

لقد بكى فرحات حشاد جميع الرجال والنساء فى تونس ، وقد استولى الفقيد على جميع القلوب بشجاعته وبنزاهته وباخلاصه ليس فى تونس فقط بل فى جميع الدوائر النقابية فى العالم الحر .

وأن موته على ذلك النحو الفظيع بدلا من أن تدخل الذعر على صفوف رفاقه ، لم تزد الأعصاب إلا تشنجاً ، والقلوب إلا تصلباً . والتونسيين إلا أقداما على إستعمال الوسائل العنيفة . ولم تتخذ المقاومة الشعبية شكلا عنيفاً إلا منذ اغتياله ، فأصبح الكفاح حربا لا هوادة فيها ، حرباً لا يملك كل إنسان عاقل إلا أن يأسف لها ، لأنه ليس من شأنها إلا تأخير ساعة الوفاق والوئام التى لا مفر من أن تحل إن عاجلا أو آجلا .

وقد كان من نتيجة اغتياله أن انتفعت القضية التونسية أكثر من انتفاعها بعشر سنين من الدعاية أو المناقشات أو الخطب سواء فى الميدان الفرنسى أو الميدان العالمى . وأن عدم معاقبة قتلته قد جعل التونسيين وجميع الديمقراطيين فى العالم يلمسون بأيديهم ضعف النظام الفرنسى

وعجزه ، ذلك النظام الذى يسير فى اتجاه واحد ، والذى يجعل شدته وقفاً على الوطنيين بينما يحمى المجرمين بدون حياء ، وخلاصة القول هى أنه ما دامت الدولة التونسية لم تحصل على أول مخصصات السيادة وهى مسئولية الأمن العام ، فإن حياة التونسيين وأملاكهم باقية مهددة بالخطر فى بلادهم ذاتها .

إن اغتيال فرحات حشاد مع عدم معاقبة قتلته سوف يبقى فى جنب النظام الحالى كالدمل الذى يزداد مع الأيام تعفناً ويسرع بساعة خلاص التونسيين .

وهكذا يكون فرحات حشاد قد خدم وطنه حياً وميتا .

وفى الختام أريد أن أذكر بعض الذكريات الشخصية .

إنى لم أعرف فرحات حشاد كثيراً مهما يبدو ذلك مناقضاً للمعقول ... لم التق به لأول مرة إلا سنة ١٩٤٩ عندما رجعت من مصر . وقد تلاقينا من حين لآخر فى الاجتماعات العامة أو الجولات الدعائية وعندما أدعى أحياناً إلى نادى الاتحاد العام التونسى للشغل فى بعض المناسبات . لقد كان لكل واحد منا مسئولياته الثقيلة وكان كل منا يعمل فى ميدانه الخاص ولكن على أساس ثابت دائم وهو أن المنظمتين الاتحاد العام التونسى للشغل وحزب الدستور الجديد متضامنتان تضامناً وثيقاً ويجب أن تسيرا متساندتين .

ولم أختلط به عن كثب إلا خلال إقامتى بأمريكا فى سبتمبر ١٩٥١ . ففى (سان فرانسيسكو) خلال المؤتمر السنوى لمنظمة العمل الأمريكية (ا — ف — ل) وفى (واشنطون) عشنا وعملنا معاً ودرسنا وحللنا مشاكل خطرة تتعلق بالخطط السياسية والدبلوماسية . ولكن خلال هذه المدة الوجيزة استطعت أن أعرفه جيداً فعرفت سر صيته واستولى على تماماً بشخصيته اللطيفة وعينيه الزرقاوين الكبيرتين وضحكته الصريحة وذكائه المتقد وخلقه الجذاب .

لقد كان مقتنعاً أشد الاقتناع بأنه لا يمكن الفصل بين قضية الطبقة العاملة التونسية والقضية الوطنية ، ولذلك كان كلما عاب عليه بعض محدثيه من الفرنسيين اشتغاله بالسياسة يجيبهم « ولكن السياسة فى كل ميدان

فإذا سمحنا لأنفسنا بتجاهلها فإنها لا تتجاهلنا وأن العامل التونسى فى كفاحه من أجل التحرر من الاستغلال وفى سبيل التقدم الاجتماعى يصطدم بعقبات سياسية يجب عليه أن يجتازها ولا يستطيع أن يجتازها إلا إذا اهتم بالميدان السياسى » .

وكان مقتنعاً بأن الطبقة العاملة فى البلاد المستعمرة — أى البلاد الخاضعة « لسيطرة سياسية ترمى إلى الاستغلال الاقتصادى » تعانى نوعين من الاستغلال متصلين ببعضهما — الاستغلال الرأسمالى الذى يقاسى منه جميع العمال فى البلاد الحرة والمرتبطة بطرق الملكية ووسائل الإنتاج وفوق هذا الاستغلال استغلال ذو أسلوب استعمارى يجثم تحته جميع السكان الأصليين فى البلاد المستعمرة ومن بينهم الطبقة العاملة . وكان مقتنعا لذلك أن هذا النوع من الاستغلال عاجل وملموس وبين أكثر من النوع الأول وهو يعاضد ويساعد الاستغلال الرأسمالى ويجعله أشد خطورة . كما كان مقتنعاً أنه فى هذه الحالة يجب على كل مشروع تحريرى إذا قصد به الجد والنجاح أن يحارب النوعين من الاستغلال فى وقت واحد لكى يقضى على الامتيازات التى يتميز بها كل من النوعين .

وإنى أعترف أنه بقى فى نفسى من شهر سبتمبر ذلك الذى قضيته مع حشاد فى أمريكا أثر لا ينسى فذلك الرجل العظيم جمع بين حمية الرائد وحماس المكافح ورصانة السياسى وواقعيته وشعور القائد بمسئوليته ومرونة الدبلوماسى .

وهنا اطمأنت نفسى أن قضية العمال التونسيين أمسكت بها أيد صالحة ، فقد وجدوا فى ابن الشعب ذلك الرجل المختار الذى يملك الارادة والوسائل الكفيلة بقيادتهم إلى النصر ، ثم افترقنا ليتابع كل واحد منا سيره فى طريقه وعدت فرأيته فى شهر يناير ١٩٥٢ بطبرقة حيث كنت « مبعداً » وكان بصحبته الهادى نويرة وقد جاء يقود بنفسه سيارته البسيطة تلك السيارة نفسها التى أصابته فيها عن كثب أول طلقات الرشاشة فى صباح ذلك اليوم المحزن الخامس من ديسمبر فى نفس السنة .

وعند ما ورد علىّ أكد لى ثقته فى النصر وقال « سوف ننتصر فى الجولة الأخيرة . فلا تتضايق إن هذه المحنة الشديدة التى يجتازها الشعب

سوف تكون نافعة إذ أقنعت المشرفين على الاستعمار فى فرنسا بأنه لا يمكن القيام بأى شىء فى تونس عن طريق القوة . وسوف لا يتخلى عنا الديمقراطيون فى فرنسا والعالم الحر وسيرجحون إن عاجلا أو آجلا كفة الميزان فى جانب العدالة والحرية . سنقاوم ونصر على المقاومة مدة عشر سنين إذا لزم ذلك لكى نصمد فى ربع الساعة الأخيرة وستصبح طريق التحرير القومى معبدة نهائياً ففكر خصوصاً فى صحتك فستحتاج إليها البلاد احتياجاً كبيراً .

ولكن مع الأسف الشديد سنفتقده هو يوم الانتصار . وقد تأثرت جداً وصاحبته إلى الجسر الذى يقطع الوادى الكبير عند الخروج من طبرقة . وكأنى أشاهده الآن وهو يقود سيارته ويلتفت ليشير إلى بيده الإشارة التى كانت وداعه الأخير إذ لم أره بعد ذلك .

ولكنى تلقيت فيما بعد ذلك بمدة طويلة تعبيراً عن عواطفه . فإن كل من عرف السجن ومعسكرات الاعتقال يعلم أنه لا يوجد حائل لا يمكن أن ينفذ منه شىء يمكن المعتقل من الاتصال بالخارج .

ففى صباح أحد أيام شهر سبتمبر ١٩٥٢ وفى جزيرة جالطة هذه التى رمتنى فيها نزوة مسيو دى هوتكلوك أتانى القدر بحزمة صغيرة مربوطة بعناية ففتحتها ولشد ما كان عجبى عندما وجدت فيها مجموعة من الوثائق الحديثة نسبياً تقرير لجنة الأربعين ورسالة جلالة الباى ورد رئيس الجمهورية وتقرير ميتران وقرار من الجامعة العالمية للنقابات الحرة . . . وفى آخر الوثائق ورقة صغيرة كتبها « فرحات » بيده بالفرنسية يقول فيها « لقد جعلنا شعارنا اليقظة دائماً وأبداً والصلابة » . وكتب على الهامش بالعربية « إلى الأمام دائماً فالمستقبل لنا » وأمضاها « ف . ح » .

وليس هناك شك فى أن ذلك الشعار بقى شعار الشعب التونسى ، ولا سيما شعار رفاق فرحات حشاد الذين لهم اليوم شرف مواصلة عمله — وأى شرف عظيم ! — وسيوصلونه إلى نهايته المرجوة .

جزيرة جالطة — يوليه ١٩٥٣ الحبيب بورقيبة

الجريمة :

كان فرحات حشاد يعيش فى جو رهيب ، يرى الأخطار المحدقة به رأى العين ، ويشعر أن الدائرة تضيق ، والخناق يشتد ، وقد بسم بسمة الضحايا النازعة إلى مصيرها الدامى ، بقلب عارف واع ، وفكر متجمع سام ونفس مطمئنة لا ترتجف إلا لبؤس الأشقياء ذوى الحق الناصع المغصوب ، ولا تلين إلا للأحباء والبنين والأهل ، لم يقطع الروابط البشرية بل غذاها وواصلها وأدامها ، وتابع خطاه فى طريق اختاره وعراً فى صعوده ، محفوفاً بأعداء نصبوا فيه شركهم للصيد ، واختاروا زعيم المستضعفين فى الأرض فريسة لقنصهم ، وجعلوه هدفاً لمراميهم ، وظنوا — وخسىء ظنهم وخاب — أن دم الضحية سيذهب هدراً ، وأن موت فرحات سيبقى للمستضعفين ضعفهم وينزل بهم عن آمالهم فى عدل يسود وحق يعود ، وظلم يزول وطغيان يتهدم ويحول .

وكان حشاد على علمه بالموت الذى حوله يطوف ، يسير سيرته الأولى ويشتغل بشغله العادى هادىء البال ، منتظم الأعمال . وقد كتب إلى زميله الأخ النورى بودالى رسالة ينبهه فيها إلى كيد المستعمرين واستعدادهم لارتكاب جريمتهم الشنيعة ، وهذه رسالة فرحات الأخيرة بنصها :

تونس فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٢

عزيزى نورى :

« إذا وصلتك هذه الرسالة وأنت لا تزال فى باريس فإن رأيى أن تبقى هناك أسبوعاً آخر . إذ يبدو أن سياسة الاضطهاد تشتد وتستفحل ، والإشاعات المتكررة تنذر بأحداث خطيرة فى المستقبل القريب . وسوف توجه الضربات خاصة للاتحاد العام التونسى للشغل ، وقد شرعوا يتحدثون عن قرب اعتقالى فى المؤتمرات الصحفية التى تعقدها الإقامة العامة . هذا وقد نظمت حملة لإعداد الرأى العام لأعمال اضطهادية جديدة كتنفيذ الإعدام فى المحكوم عليهم بالموت ، وإنشاء محاكم خاصة والقيام باعتقالات بالجملة وخاصة من بين المتصلين بالقصر الملكى . ولا تزال الاعتداءات مستمرة وخاصة ضد أعضاء مجلس الأربعين .

أما رجال « الجستابو » الاستعمارى فإنهم يعملون فى الظلام وقد تمت عدة اعتقالات هامة جداً فى الأيام الأخيرة . ويقال أن المعتقلين يوجدون فى « رمادة » بالإضافة إلى المعتقلين السابقين فى « جربة » الذين وقع نقلهم إلى « برج البوف » ولا أحد يعلم عدد المعتقلين فى رمادة ولا أسماءهم .

« هذا وقد علم أن عدداً كبيراً من الوطنيين وقع نقلهم بصورة سرية إلى « قرنبالية » حيث ظلوا طيلة أسبوعين يقاسون أنواعاً من التعذيب تقشعر منها الأبدان ولم يستطع المحامون معرفة المكان الذى نقل إليه موكلوهم .

« أما الشعب فقد جرد من كل وسائل الدفاع وسلم مكتوف الايدى والأرجل إلى جماعة إجرامية إرهابية . وتدعى السلطات البحث عن الإرهابيين فتنشر الرعب والإرهاب فى جهات كاملة مثل جهة « قابس » حيث تطبق مبدأ المسئولية الجماعية ، وتقوم بأعمال وحشية انتقاما وآخذاً بالثأر .

« وينقل المعتقلون إلى جهات مجهولة ، وقد توجه إليهم تهم معينة فيحرمون من جميع وسائل الدفاع عن أنفسهم . وقد يتقرر أبعادهم وهم يجهلون كل شىء عن مصيرهم ، وتبقى عائلاتهم لا تعرف شيئاً عن مكان إقامتهم . ويسجن المعتقلون ويذوقون من العذاب ألوانا ومن الآلام أنواعاً . ثم يتقرر عقابهم بما يرضى أصحاب حزب التجمع الاستعمارى ، وينفذ فيهم فوراً .

« وفى الوقت نفسه تركت الجريمة كاملة للإرهابيين « الرسميين » لارتكاب ما يرضى نفوسهم من جرائم بدون أى رد فعل من البوليس .

« ويجرى الحديث الآن حول إبادة كل ما زال حياً فى الشعب . والرجعيون الذين أعمتهم العداوة سوف ينزلون ضربتهم « بالاتحاد العام التونسى للشغل » قبل كل شىء آخر .

« وبما أن بحث القضية فى هيئة الأمم أصبح على الأبواب ، فيجب أن يقع عرض هذه الحالة ، فقد أصبح من المستعجل أن يجد الشعب ومليكه الحماية الحازمة ضد أعمال الاضطهاد الآخذة فى الازدياد .

وإلى اللقاء القريب :

وأخذ نشاط المجرمين من عصابة « اليد الحمراء » ينتشر ويزداد فى تلك

الأثناء . وأعمالهم تتسع وتتعدد ، وقد رفعوا عن وجوههم القناع وظهروا فى النهار السافر بعد أن كان يخفيهم الليل البهيم ، بل نظموا إلى إجرامهم الدعوة وطرحوا الحياء ، وجاهروا بخفايا النوايا وسوء الخيانة وتبييت الغدر . والبوليس الفرنسى ينظر ويعلم ، والسلطات الفرنسية تشاهد وتحمى وملأت «اليد الحمراء» تونس بنداءاتها وها نحن ننشر إحداها كمثال وأنموذج. وهذا نصه :

« انضموا إلى اليد الحمراء .

« ضد استعباد تونس من قبل التجار الأمريكيين الاستعماريين ، أولئك الذين أبادوا الجنس الأحمر وقتلوا سكان بورتوريكو وحافظوا على استعباد السود وشنقوا سكان الفيليبين .

« انضموا إلى اليد الحمراء .

« ضد فرحات حشاد الأمريكى .

« انضموا إلى اليد الحمراء .

« ضد تواطؤ البلاط الملكى الفاسد .

« انضموا إلى اليد الحمراء .

« التى ستجعل من هذه البلاد أرضاً فرنسية تقوم على الحرية التقليدية الموروثة عن مبادىء سنة ١٧٨٩ .

الحرية والمساواة والآخاء

« أيها الرجال الأحرار أيها الإخوان التونسيون من المسلمين والمسيحيين واليهود ، فى سبيل استقلالنا المهدد والمحافظة على مدنيتنا القديمة التى نشأت على ضفاف البحر المتوسط تلك المدنية العربية واللاتينية .

« انضموا إلى اليد الحمراء » .

وتعالت أصوات من الصحافة الاستعمارية تدعو إلى نفس المجازر والجرائم وتحض الفرنسيين على أن يلغوا فى دماء التونسيين وتحرضهم على قتل فرحات حشاد خاصة . فأخذت التهديدات التى كانت تنشرها جريدة « تونيزى فرانس » تتضح صبغتها ، وتنكشف نداءاتها للعمل المباشر ، وأشارت جريدة « لا بريس » بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢٩ إلى عصابة دفاعية مهمتها قتل

أعداء السياسة الاستعمارية الفرنسية وأخيراً خصصت الجريدة الاستعمارية « باريس » الصادرة فى « الدار البيضاء » فصلا طويلا فى عدد ٢٩ نوفمبر ١٩٥٢ عن فرحات حشاد ختمته بهذه العبارة :

« إذا كان هناك رجل يهددك بالقتل فاضربه على رأسه — كما يقول المثل السورى — واليوم يجب أن تضرب ذلك الرأس . وما لم تقم بهذا العمل الذى هو عنوان الرجولة ، هذا العمل الذى فيه الخلاص ، فإنك لن تكون قد قمت بواجبك » .

فى الساعة الثامنة وعشر دقائق من يوم الجمعة ٥ ديسمبر ١٩٥٢ غادر فرحات حشاد مسكنه ببلدة رادس متجهاً فى سيارته نحو مكتبه بتونس . وكان وحده لا يرافقه أحد . وكانت زوجته مشفقة عليه من الخطر لما اطلعها على رسائل التهديد التى وجهتها له « اليد الحمراء » . وقد ألحت عليه المرة تلو الأخرى فى أن يلزم بيته ويستأنس بأبنائه . وألا يخرج وحيداً فريداً بل ليأخذ معه بعض الزملاء والأقران . فكان يجيبها بهدوء وحزم « أن الأعمال كثيرة والمسئولية ثقيلة . أما زملائى فلا أريد أن أعرض بهم للخطر الذى يهددنى — فإذا مت فالأحسن أن أموت وحدى ولا فائدة فى أن أجر جماعة إلى الموت » .

ولما وصل إلى منحدر فى الطريق بعد قطع كيلو مترين فقط ، على مقربة من مقبرة ، دوت طلقات نارية فى أذنيه ، وكانت سيارة تجرى خلفه ، قد أطلقت عليه الرصاص من مدفع رشاش ، ثم لحقته وتمادت فى إطلاق النار من ناحية الجانب الأيسر . فمالت سيارة حشاد ودخلت مزرعة بالقرب من سور المقبرة . وتوقفت إذ ذاك السيارة المهاجمة قليلا ، وسمع إطلاق عيارات نارية من مسدس . ثم عاودت السيارة السير ، وعرجت على اليمين .

وشاهد الحادث أحد الفلاحين ، وكان على بعد خمسين متراً منه ، وأحد الرعاة وراكب دراجة وأخيراً ركاب لورى وهم ثلاثة أوربيون .

وتخلص فرحات حشاد من سيارته بتعب شديد وخرج منها منحنياً لما أصابه من جراح . وطلب من سائق اللورى أن ينقله إلى المستشفى بتونس : وفى تلك الإثناء توقفت سيارة إلى جانبهم ، ونزل منها أحد الركاب وبدعوى

أن تلك السيارة السريعة متجهة إلى تونس حمل أصحابها فرحات معهم ، وانطلقوا به فى الحال ، وكان بها ثلاثة أشخاص ، وكانت الساعة ٨ر٢٥ .

وعثر على جثة فرحات حشاد وقد مزقها الرصاص وشدخ منها الرأس وشوه الوجه ومثل بها ، وكانت ملقاه إلى جانب طريق « نعسان » على بعد خمسة كيلو مترات من مكان الحادث .

ووصل رجال البوليس الفرنسى بعد دقائق إلى المكان الذى به الجثة وأسرعوا فى نقلها منه فكيف تمكن البوليس من معرفة مصرع حشاد ولما تمض عليه دقائق ؟

وجاء البوليس إلى مكان سيارة فرحات حشاد فى الساعة ٩ر١٥ وأزال جميع آثار العجلات وغيرها وجمع بعض الطلقات الفارغة ، ونقل السيارة إلى الفناء التابع للمحكمة العسكرية الفرنسية ، بينما نقلت الجثة إلى المستشفى العسكرى الفرنسى .

ولم يتصل القضاء بالحادثة إلا فى الساعة ١٢ر٤٥ .

وعندما بلغ أحد التونسيين مقر « الاتحاد العام التونسى للشغل » فى الساعة ٩ر٣٠ بأن سيارة فرحات حشاد كانت على الطريق قرب رادس وبها آثار الرصاص ، أوفد الاتحاد إثنين من أعضائه فى الحال إلى مكان الحادث ، فاعترضتهم فى الطريق سيارة فرحات يقودها أحد المدنيين على بعد خمسة كيلو مترات من مكان الجريمة وكان متجهاً بها نحو تونس .

وتابعا السير وعند وصولهما قرب المقبرة ، لم يجدا أى أثر سوى بعض الزجاج المكسور قد جمع كوما ، والتقطا بعض الرصاصات الفارغة التى نسى رجال البوليس جمعها ، واستمعا إلى أقوال المزارع الذى قال لهما أن فرحات حشاد نزل من سيارته وهو جريح وأنه ركب سيارة أخرى .

فذهبا إلى مركز البوليس فى « مقرين » حيث قال لهما الضابط الفرنسى أنه لا علم له بشىء (بينما كان هو الذى أمر بنقل سيارة فرحات حشاد) ، وذهبا إلى « حمام الأنف » فقيل لهما أنهم يجهلون كل شىء عن الموضوع (بينما كان مركز بوليس حمام الأنف ممثلا وقت رفع الجثة فى الساعة ٩ر٥٠) فذهبا إلى مركز البوليس برادس ، وشاهدا على مكتب الضابط الفرنسى

بعض أوراق فرحات حشاد وعدة طلقات فارغة ، ولكن الضابط دس الأوراق بسرعة في جيبه وقال أنه لا علم له بشيء .

ولم يعلم بمقتل فرحات حشاد إلا عند ما صدر بلاغ من الإقامة العامة أذاعته محطة الأذاعة في الساعة الواحدة بعد الظهر .

وتدخل القضاء الوطني التونسي في هذه القضيه باعتبارها من اختصاصه لأن القتيل تونسي وشرع في التحقيق ، ولكن القضية سحبت منه فوراً وبدون تقديم أي مبرر لذلك ، بينما تقضي الاجراءات العادية أنه ما لم يظهر في القضية أي طرف فرنسي ، فإن القضية المتعلقة بتونسي يجب أن تظل بين يدي القضاء الوطني الذي لا يتخلى عن قضية إلا بقرار منه لفائدة المحاكم الفرنسية ، ولكن فيما يتعلق بهذه القضية فقد وقع خرق كل هذه القواعد .

وأشركت المحكمة الفرنسية القاضي (بوشو) في التحقيق وكان يتمتع بسمعة طيبة في كثير من الأوساط التونسية ، ثم عادت المحكمة فسحبت منه الملف ، مما حمل التونسيين على الاعتقاد بأن السبب في إقصاء هذا الرجل عن التحقيق هو حرصه على كشف المجرمين .

وأخذت الإقامة العامة تنشر الأخبار المتناقضة والروايات المختلفة والافتراضات الغريبة ، بعد أن كممت الأفواه وشلت الصحف التونسية ووضعت الرقابة على كل مايقال وينقل ونقلت الصحف والمذياعات كل ذلك . وأن المصدر الوحيد لجميع تلك الترهات هو الإقامة نفسها .

فقد بعث مكاتب جريدة « الفيجارو » الباريسية بانموذج من تلك الأقوال في ١٩٥٢/١٢/٨ :

« حوالى الساعة الثامنة من صباح الجمعة ، غادرت سيارة فرحات حشاد رادس حيث محل سكناه قاصداً تونس . وفي ملتقى الطرق على بعد كيلو متر واحد من رادس ، جاوزته سيارة يقال أنها سوداء من نوع « سيتروين » وأطلقت نيران رشاشة على سيارة الزعيم . ووصل الشاهد وهو يقود لوري في اللحظة التي وفق فيها فرحات إلى التخلص من سيارته المنقلبة على حافة الطريق ، فعرض السائق عليه أن يأخذه معه فقبل حشاد وهو يظهر كأنه جريح ، وفي تلك اللحظة أتت سيارة ثانية فشكر الزعيم النقابي سائق

اللوري وقال له « هؤلاء أصدقائي فإنهم سينقلونني في وقت أسرع مما يمكنك » . وأخذ ركابها الزعيم معهم ، وعثر فيما بعد على جثته في جهة « نعسان » على بعد ٨ كيلومترات من تونس في طريق مدينة (زغوان) « وأظهر فحص الجثة أن رصاصة مسدس قد أطلقت في رأس القتيل » .

فقد دست السلطات الفرنسية — وهي المصدر الوحيد للخبر — الكذب الصراح في تلك الرواية ، فادعت أن فرحات قال : هؤلاء أصدقائي ... ، واتخذت السلطات ذلك الكذب أساساً لما نشرته فيما بعد من افتراضات وخاصة أن قتلة فرحات يمكن أن يكونوا دستوريين ! وقد فضحت الصحف الفرنسية النزيهة نفسها تلك الأكاذيب ، فأرسلت جريدة « لوموند » مكاتباً لبحث القضية ، فاستجوب المكاتب م . سرا — (الشاهد الأصلي في جريمة اغتيال فرحات حشاد) وهو سائق اللوري الذي انتقل إليه فرحات قبل أن يركب في سيارة القتلة بلحظات . وقد حرفت المصادر الرسمية والبوليسية شهادته ، قالت «لوموند» في ٥٢/١٢/٩ :

« كان م . شارل سرا ينقل بعض العمال في جهة رادس على بعد كيلو مترات من تونس ، وكان يسوق لوري من نوع ستروين قديم يحمل بعض الأدوات أيضاً ، وكان قريباً من بلدة رادس عندما شاهد سيارة من نوع « سيمكا » آتية من الاتجاه المقابل تميل يميناً وشمالا ، ثم تنقلب في الحفير حذو الطريق ونزل منها رجل وأشار إليه . ثم أوقف م. سرا سيارته ظاناً أنه أمام حادث عادي ، فاقترب الرجل وقال انه جريح وطلب نقله إلى المستشفى الصادقي بتونس . فلم يفكر م . سرا في الرفض ، ولكنه لاحظ أن في الإمكان إيجاد طبيب في مكان قريب ، فألح الرجل في النقل إلى المستشفى الصادقي ، فلم يرم. سرا مانعا من ذلك . وانتقل م. « برنيس — Bernes » الذي كان جالساً حذوه إلى خلف ، وأبقى مكانه للرجل الجريح الذي كان يحمل آثار دم وليس فيه جرح ظاهر والذي جلس على الكرسي الامامي وحده .

« وحين استعد م . سرا لاستئناف السير في لوريه ، وصلت سيارة ركاب ووقفت حذوه ، وكان بها عدد من الرجال لا يحملون قبعة ولا طربوشاً فوق رؤوسهم ، ويرتدون لباساً أوربياً . ولا يمكن لم . سرا أن يعرف هل

هم أوربيون أم تونسيون ، فصاح الجريح الذى لم يعرف أحد من رفاق م . سرا فيه فرحات حشاد ، « قفوا ! قفوا ! » ونزل ، وتبادل بعض الكلمات مع ركاب السيارة ، وركب معهم وسارت السيارة .

« إن الرواية التى سمعناها من لسان م . سرا نفسه تختلف فى نقطة أصلية أساسية عما نشرته بعض الصحف بتونس التى روت أن فرحات حشاد قال « هؤلاء أصدقائى وأن تقلى يكون أسرع معهم » . وأكد م . سرا مرات ثلاثا أنه لم يسمع من حشاد تلك العبارات ، ولكن كلمة واحدة وهى « قفوا قفوا » ولما رأى الشاهد إلحاحنا فإنه استهل كلامه من جديد بقوله « يمكن لى أن أجزم جزماً باتاً » ...

إن تلك الأعمال كلها وتلك الأقاويل لا تدع شكا لشاك فى أن السلطات الفرنسية تريد تزييف الحقيقة ليذهب دم حشاد هدراً ، وقد أرادت أيضاً أن تبخس حقه ميتاً بعد أن أضاعت حقه حياً ، فقصد وفد من الاتحاد العام التونسى للشغل الاقامة العامة الفرنسية صباح السبت ٦ ديسمبر طالباً تسليم جثمان الشهيد ، معلناً أنهم سيعدون النظام اللازم لتشييع جنازة الزعيم .

فأعلمتهم الاقامة بأن الجنازة ستقع بجزيرة قرقنة بحضر العائلة وعشرين من قادة الاتحاد إذا ما أرادوا الحضور ، فرفض الوفد النقابى .

ونقل الجثمان بالفعل على ظهر الباخرة الحربية الصغيرة « لولا نسييه » وكانت زوجته وأولاده فى صحبته .

ودفن فرحات حشاد فى جزيرة قرقنة مسقط رأسه يوم الأحد ٧ ديسمبر وحضر مواراة الجثمان التراب زوجته وأبناؤه الأربعة وأخواه وبعض الأقارب ، كل ذلك تحت حراسة المراقب المدنى الفرنسى لمدينة صفاقس ، والسلطات المحلية .

وكان الجو رهيباً ، كله خشوع .

ويوم ١٣ ديسمبر رجعت زوجة حشاد إلى بيتها الصغير « برادس » وأتت إلى ذلك المنزل الذى كله مآس ومآتم بأبنائها الصغار ، وعمر أكبرهم ثمانية أعوام ، وما زال أصغرهم رضيعاً . وهى شابة فى مقتبل العمر أصلها

من جزيرة قرقنة كفرحات نفسه ، وكانت قواها قد خارت لطول السفر وتعبه وشدة المصاب .

ودخلت بيتها مع أبنائها وأمها لا تعلم كيف تعيش ولا من أين يتعيشون ، بعد أن تسلمت مفتاحها من البوليس الذى احتفظ به إثر تفتيش بيت الزعيم . وأغلقت على نفسها باب منزلها الصغير .

وتفرق من كان أمامه .

لم يوار جثمان الشهيد التراب بعد حتى تدفقت المصادر الفرنسية — وينبغى ألا ننسى أنها كلها فرنسية — تغمر الدنيا بالأراجيف المختلفة ، والأكاذيب الملفقة ، فحملتها عنها الاذاعات الفرنسية ونشرتها الصحف الاستعمارية بالمغرب العربى وفرنسا .

فقالت جريدة (الفيجارو) — ٦ — ٧/١٢/١٩٥٢ :

« وكان فرحات حشاد يخشى لا محالة اعتداء من هذا النوع ، فكان يحرسه ليلا ونهاراً شبان دستوريون مسلحون » .

فاغتاظ أحد الفرنسيين الأحرار وفضح تلك الأكذوبة وذلك التدليس قال [1] : تحت هذا العنوان .

من الأكاذيب القذرة للصحافة المقذرة

« لقد تجاسرت الصحف بعد اغتيال فرحات حشاد على القول بأن فرحات حشاد كان عادة مخفوراً بحرس مسلح !

« حرس شخصى مسلح ! تونسيون مسلحون ! والحالة أن أقل سكين لو وجد عند تونسى أو فى بيته لكان كافياً لإرساله حالا للسجن أو لأحد المعسكرات !

« وقد كان يستحيل على فرحات حشاد نفسه أن يحمل سلاحاً واحداً رغم التهديدات التى تكتنفه من كل جانب ، إذ كان يكون ذلك سبباً فى اعتقاله .

---

(١) فى عدد يناير ١٩٥٣ (من مجلة Observateur) .

« آن الجلادين يبدأون بنزع السلاح من ضحاياهم » .

ثم جعلت السلطات الفرنسية تكثر من التأويلات وتعدد الافتراضات رامية إلى التضليل والتعمية ، فنقلت جريدة « لومند » (١٩٥٢/١٢/٧) عما أملتها تلك السلطات على وكالة الأنباء الفرنسية قالت نشرت « فرنس بوس » خبراً من تونس لتقديم ثلاث افتراضات ممكنة للاغتيال ، فأما أن يكون مقترفو الجريمة من شق دستورى معاد لفرحات أو من الشيوعيين أو جماعات من الفرنسيين تكونوا للدفاع عن أنفسهم . ولكن محرر النص أبعد الرواية الأخيرة بمجرد ذكرها ، وأضاف قائلا « وأن عدد الذين ينفون هذا الافتراض رفضاً باتاً لعديد ، إذ أن اغتيال فرحات حشاد يجر للفرنسيين الضر والخسران » .

لماذا تنفى وكالة الأنباء ذلك الافتراض وتغرى الناس بالافتراضات البعيدة ؟ كاد المريب أن يقول خذونى . وتعزيزاً للافتراضات المغرضة وزيادة فى المغالطة ازدحمت الصحف الاستعمارية بالأباطيل تبثها والأزاجيف تنشرها والروايات تزيفها والأكاذيب تروجها .

فكتبت جريدة « الفيجارو » (١٩٥٢/١٢/٧) و « كانت المعارضة شديدة حسب ما استقيناه من الأخبار الوثيقة بين خواص فرحات حشاد وأصدقاء بورقيبة الذين أصبحوا يرون أن الزعيم النقابى قد أحرز على قيمة سياسية أكبر من اللازم منذ أبعاد رئيس الدستور الجديد إلى جزيرة جالطة « ومصدر تلك الأخبار الوثيقة » هى السلطات الفرنسية نفسها التى تعلم علم اليقين أن فرحات حشاد ليس زعيما نقابياً فقط ، بل هو أيضاً من أساطين الحزب الحر الدستورى وأحد قادته الأفذاذ وأكبر ساهر عليه بعد نفى بقية الزعماء وسجنهم ، وأن اتباع بورقيبة هم بطبيعة الحال اتباع فرحات حشاد .

وقد اختلقت تلك الصحف القذرة رواية باطلة لتوهم الرأى العام أن القصر الملكى هو الذى أراد التخلص من فرحات ، فقالت جريدة « الفيجارو » (١٩٥٢/١٢/٩) تحت عنوان « مناقشة عنيفة تحدث خلافاً بين الباى وفرحات حشاد » .

من كاتبنا الخاص — ايف لوجون

« تونس فى ٨ ديسمبر — من الشائعات المتناقلة بتونس أنه ألقى القبض على أحد ركاب السيارة التى نقلت فرحات حشاد فى أواخر أمره .

« ويؤخذ من تصرحات ذلك الشخص إن ركاب السيارة كانوا من أجراء شخصية عالية قريبة جداً من القصر الملكى .

« وقد قورنت تلك الإشاعة بما حدث يوم الأربعاء إذ يقال أن مشادة عنيفة جرت فى مساء ذلك اليوم بين الزعيم النقابى والباى . وقد يكون السيد فرحات حشاد قد لام الملك لوماً شديداً على عدم إعطاء نيابة رسمية عنه لصالح بن يوسف الموجود الآن بنيويورك ليتمكن من المشاركة فى المناقشة لدى الأمم المتحدة . وقد يكون أيضاً أنبه على عدم الرضى بالمشاركة مشاركة رسمية فى مناقشة تلك المنظمة الدولية .

« ويقال أن الزعيم النقابى عندما رأى رفض الباى طالبه وألح عليه فى الطلب بأن يطرد وزارة م . بكوش ويعوضها بوزارة شنيق من جديد . وكان الزعيم يريد أن يتم ذلك من الغد — الخميس — فى حفلة الطابع الأسبوعية وإنا نعلم أن الباى لم يتخذ ذلك القرار .

« وجمع السيد فرحات حشاد يوم الخميس الفارط بعد الظهر قادة من الدستور الجديد والاتحاد العام التونسى للشغل فى جلسة استغرقت المساء كله وانتقد أثناءها موقف الباى انتقادا شديدا .

« وكان القصر الملكى قد اتخذ احتياطات فى ذلك الوقت نفسه ، وكان الملك قد أخبر عن طريق حاشيته أنه مريض ملازم الفراش » .

فقد سعت السلطات الفرنسية فى توجيه الشكوك إلى الشيوعيين ثم إلى الدستوريين ، ولما رأت عبث محاولتها وفشلها وجهت الاتهام إلى القصر الملكى ، ولكن الجريمة ألصق بصاحبها من جلده ، وبقيت المسئولية كلها ملقاة على عاتق تلك السلطات .

وبلغت مسؤليتها درجة أصبحت معها العدالة الفرنسية عاطلة . وذلك ما لاحظه الفرنسيون أنفسهم فقال م . روبير جوتيه فى مقال كتبه لجريدة « لوموند » :

« ينبغى للعدالة قبل كل شىء أن تكون عادلة ، وليست بالعدالة العادلة تلك التى تعاقب بعض المجرمين وتتغاضى عن البعض ، وليست بالعدالة العادلة تلك التى تخص بضرباتها القاسية الأشخاص من ذوى السمرة فى الجلد والقعقعة فى الصوت والهجنة فى اللسان .

« وأن المواطنين إذا ما فقدوا الثقة فى العدالة ، فإنهم يقتصون لأنفسهم .

« وندخل هكذا فى الدور والتسلسل الجهنمى . فالقنابل تجيب القنابل ، والاغتيال يقابل الاغتيال ، ويجر الانتقام الأخذ بالثأر . ويصبح الإرهاب نفسه على ما فيه من حمق وبشاعة ، حسنة من الحسنات فى نظر مرتكبيه .

« وجد المقيم صعوبات مع السيد شنيق فلجأ إلى إبعاد بعض أعضاء الدستور الجديد ، واغتيل فرحات حشاد فوقع إبعاد دستوريين من جديد ، وتعددت أعمال الارهاب التى كانت تصيب الأوربيين تارة ، وطورا التونسيين الموالين للإقامة ، وطوراً آخر الوطنيين ، أما الاضطهاد فاتجاهه واحد دوما واستمرارا .

« وبفضل بوليس متيقظ ، كانت بعض الساعات كافية لالقاء القبض على قتلة الطيب غشام والشاذلى القسطلى ، وبفضل قضاء ناشط كانت بعض الأسابيع كافية لاذاقتهم سلطة القانون العادلة ، ولكن قتلة فرحات حشاد ما زالوا أحراراً خمسة أشهر بعد ارتكاب الجريمة .

« فمن يتحمل ذلك منا يكن مشاركا فى الاجرام ، كل فى مرتبته » .

تبييت الجريمة وسبب الاغتيال :

وقد تساءل كل من اهتم بقضية فرحات حشاد عن مدى مسئولية الحكومة الفرنسية فيها ، وظهر جلياً أن الاغتيال مبيت أعدت له العدة من قبل . فقد قدم حشاد فى أوائل سبتمبر إلى السلطات الفرنسية طلبا بمنحه جواز سفر إلى أمريكا للمشاركة فى اللجنة التنفيذية للنقابات العالمية الحرة التى ستجتمع فى نيويورك ، فرفضت الاقامة العامة مطلبه رفضاً باتاً حتى لا يفلت من قبضتها ولكى يبقى بتونس فى تصرفها كالمسجون .

ومما يبعث على الارتياب فى نوايا السلطات الفرنسية ويوضح سلوكها هو أن الباخرة الصغيرة « لولا نسييه » التى نقلت جثمان الشهيد من العاصمة إلى جزيرة قرقنة حيث وقع دفنه كانت قدمت من ميناء بنزرت إلى ميناء تونس فى الليلة التى سبقت يوم الاغتيال . وكانت فى انتظار تعليمات خاصة . وفى صبيحة الحادث كانت جميع الطرقات المؤدية إلى الجنوب تحت مراقبة شديدة .

أو يكون من باب المصادفات أن سافر المقيم العام إلى باريس ليلة الاغتيال ، أو لم يكن سفره ابعادا للشبهة ؟ أو لم يكن على علم من تبييت الجريمة ؟ وقد أجابت الصحف الفرنسية المطلعة على تلك الأسئلة ، فقالت جريدة « فران تيرور » ٧-٨/١٢/١٩٥٢ — « أو لم ترتكب الجريمة يوم الخميس ؟ أو لم يعلم بها م . دى هوتكلوك عندما جاء إلى باريس بغتة ؟ » ثم أضافت « إن تلك الجريمة السياسية أتت إثر سلسلة من تنفيذ الإعدام تمت يوم الخميس بمدينة قفصة ، بينما لم يقع العثور على أى فرد ممن ارتكبوا جرائم ارهابية ضد التونسيين . وأخيراً حدث اغتيال فرحات حشاد أثر عام كامل من الاضطهاد للحركة التونسية » .

أما جريدة « لوموند » فكانت أوضح وأجلى إذ قالت (٧-٨/١٢/٩٥٢) « يظهر أن اغتيال فرحات حشاد أدخل الذعر على خواص الباى وعلى القادة الدستوريين ، ويظهر أيضا إن الاقامة العامة لم تستغرب الأمر ، بل اغتنمت الفرصة لتتخذ بعض الإجراءات لاستتباب النظام التى كان الداعى لتأجيلها عدم عرقلة أعمال هيئة الأمم (أى أن خشية هيئة الأمم هى التى جعلتها تتأخر عن اتخاذها) ... « ثم أنها رغم احتياطاتها اللفظية صرحت بالحقيقة فقالت : ولنلاحظ بهذا الصدد حسب بعض الاشاعات أن المقيم العام قد وقع إعلامه قبل سفره إلى باريس بأنه من المحتمل وقوع تلك الجريمة » .

هل أطلع دى هوتكلوك الوزراء الفرنسيين على خفايا الأمور الجارية بتونس ، وهل أعلمهم بما ترتكبه السلطات الفرنسية ؟ وهل وافقوه على إجراءاته الظاهرة والخفية ؟ ومهما يكن من أمر ، فقد نشرت الصحف الفرنسية بتاريخ ٦/١٢/١٩٥٢ بلاغا عن اجتماع الوزراء الفرنسيين بالمقيم العام جاء فيه : « انعقدت جلسة عاجلة بين الوزراء فى قصر ماتينيون حضرها

م . هنرى كوى و م . روبير شومان و م.رينى بليفن و م.دى هوتكلوك الذى وصل صباح ذلك اليوم إلى باريس .

« وقد بحث المجلس وقرر بالتدقيق الإجراءات اللازمة لاستتباب النظام والأمن » .

إن كل بحث فى الاستعمار الفرنسى بتونس يثبت أن المسئول الحقيقى عن جميع ما يجرى من عدوان ومؤامرات واضطهاد وفظائع هى الحكومة الفرنسية بما تسنه من سياسة وبما تريد فرضه من حلول وبما تعطيه من أوامر لممثليها . ولذا نرى كل أجنبى انحنى على القضية التونسية بالبحث والتفاهم إلا وأعلن ذلك . وقد قاله م . فالتر روير رئيس (س ـ ى ـ و) مؤتمر المنظمات والصناعات الأمريكى فى تصريح له أدلى به أثر اغتيال حشاد ، فقال : إن خبر اغتيال فرحات حشاد الأمين العام للاتحاد العام التونسى للشغل وزعيم قوات الحرية التى تتجمع فى الشرق الأدنى قد أدخل على « مؤتمر المنظمات الصناعية » الشجى والارتياع .

« وكان حشاد رئيسا لجميع مواطنيه الذين يكافحون فى سبيل استقلالهم والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وفى سبيل الاعتراف للإنسان بكرامته البشرية .

« وليس المسئولون مباشرة على الاغتيال بمعروفين الآن ، ولكننا عند التحقق نرى أن الحكومة الفرنسية تحمل قسطا وافراً من المسئولية فى ذلك الاغتيال .

« إذ أن الفرنسيين برفضهم فهم الحكم الشعبية والاجتماعية التى تضطرب اليوم بالشرق الأدنى وبمعارضتهم كل مفاوضة نزيهة مع المنظمات الوطنية المعتدلة بتونس التى تؤيد جهرة قضية الديمقراطية والعالم الحر وباجراءاتهم التعسفية المدبرة والمعطلة لنشاط الاتحاد العام التونسى للشغل جعلوا من المستحيل على المعتدلين أمثال فرحات حشاد أن يصلوا إلى نتيجة إيجابية فى أعمالهم .

« ويمكن للمجرمين أن يقتلوا رجالا أمثال حشاد ولكن لا يمكنهم أن يقضوا على المثل العليا التى كانت تغذى نشاطهم ولا على الحركات التى كانوا يقودونها .

« وستستمر القوات التى شيدها حشاد فى سيرها إلى أن تبلغ الغاية المنشودة وهى الحرية للجميع .

« وإن (س ـ ى ـ و) لتعبر عن أخلص وأعمق عطفها على عائلة ورفقاء فرحات حشاد وعلى جميع من يكافحون فى سبيل حرية تونس » .

وخطا عدد وافر من الكتاب الفرنسيين خطوة جريئة وأعلنوا بصراحة أن اغتيال الزعيم التونسى جريمة دولية .

فقال الكاتب الحر « جان روس » بعد عام كامل من الحادث « مات فرحات حشاد ، لقد اغتالوا فرحات حشاد » ما كاد خبر تلك الفاجعة ينتشر حتى تيقن الرأى العام الشعبى رغم مداهنة التعازى الرسمية أننا أمام إحدى تلك الجرائم التى ترتكب لغايات دولية ، فقيل إنهم لم يتجاسروا على اعتقاله بصفة رسمية ، فليقتله إذن بوليس إضافى . وقامت الحجة بعد عام على أن الحدس الشعبى لم يكن مخطئاً إذ أن الحكومات الفرنسية المتوالية حرمت على قاضى تحقيق نزيه إمكانية الوصول إلى نتيجة بحثه ، وبينما لم ينج من السجن ولو مكافح تونسى واحد ، فإننا ما زلنا ننتظر اعتقال المسئولين عن اغتيال فرحات حشاد والمسئولين عن مئات أعمال الإرهاب التى ارتكبت ضد التونسيين .

وخاصة ضد واحد من خيارهم وهو الهادى شاكر عضو الديوان السياسى للدستور الجديد الذى كان تحت « حماية » البوليس الرسمى .

وقد فضح الكاتب الجرىء « دانيال جيران » مؤامرة السلطات الفرنسية فقال « لا أظن أن أسماء الفرنسيين الأشقياء الذين دنسوا بالعار عرض فرنسا فى صباح ٥ ديسمبر ١٩٥٢ مجهولة فى « الاليزيه » (مقر رئاسة الجمهورية الفرنسية) ولا فى « الكى دورسييه » (مقر وزارة الخارجية) ولا عند المطلعين على خفايا السياسة ، وحتى فى مكتب قاضى التحقيق . ولكن كل واحد منهم التزم الصمت والكتمان ، فإن الجريمة كانت من الشناعة وكان الموزعون بها من علو فى المناصب ما جعل الناس يخشون رفع الستار عن أسرارها .

وخشية أن تفتح الأفواه المكممة وأن تذاع الحقيقة كان السيناتور « كولونا » يتوعد فى المدة الأخيرة بصواعق القانون كل من تحدثه نفسه بافشاء أسماء المجرمين أو حتى جنسيتهم .

« وإن الصحافة الكبرى التى ترتمى عادة على الجرائم والفظائع ارتماء لم تنشر عن قضية فرحات حشاد إثر اغتياله إلا مقالات مقتضبة كتبت وصدرت عن مكاتب الذين اغتالوه أنفسهم ، ثم لم تعد تهتم بعد مدة وجيزة بمقتل الأمين العام للاتحاد التونسى للشغل ، وهى تعتبر لا محالة تلك القضية قد انتهت » .

وشمل الغضب والحنق قسما كبيراً جداً من الفرنسيين أنفسهم الذين رأوا فى تلك الجريمة وصمة عار لا تمحى فى جبين فرنسا فتضامن عدد وافر من الشخصيات الكبرى مع شعب تونس ووجه جماعة منهم البرقية التالية للمكتب الإدارى للاتحاد العام التونسى للشغل « نأسى لاغتيال فرحات حشاد ونعبر عن تضامننا مع العمال المكافحين والشعب التونسى ، نعد بنشاط لا هوادة فيه لإنزال العقاب بالمسئولين عن سياسة الشدة المرتكبين مباشرة أو بواسطة للإضطهاد والجرائم » .

وقد أمضى تلك البرقية خاصة أراجوان — وبوردى — ودمناشرة — ودى شيزل — وأميل كهن — ومادول — ولاكروا — ومارتينى — وروس — وستيفان .

وظهرت الحقيقة ناصعة جلية ، وصرح بها الكاتب الفرنسى الحر فيسنيدورى فقال « إن تغاضى السلطات الفرنسية الكامل عن مرتكبى الجرائم ضد التونسيين وعن الذين نظموا تلك الجرائم وسهروا على تنفيذها والذين أغروا بها وحرضوا عليها لهو الدليل القاطع على مشاركة الدولة وغيرها . وأضاف « إذا علمنا أن المستعمرين قد قالوا منذ عام وبينما كان شنيق يتفاوض بباريس أنهم لن يقبلوا اتفاقاً لا يرضيهم وإذا علمنا أنهم قد أعدوا الكوماندوس للهجوم منذ ذلك الوقت ، وقد عقدوا العزم على شدخ رأس فرحات حشاد « كما يشدخ رأس الحية » وإذا قرأنا النداءات للإغتيال التى يوجهها ذلك السافل « كاميل إيمار » .

(وقد استقبلته الإقامة العامة بتونس فى الصيف الماضى) ، وإذا علمنا ضغط « السيناتور كولونا » على رجال « الكى دورسى » (مقر وزارة الخارجية الفرنسية) الذين لا إرادة لهم ولا عزم ، فلا يبقى شك فى أن المجرمين القتلة من المستعمرين الفرنسيين .

« وهؤلاء مجرمون قتلة يتمتعون بحماية رجال ذوى نفوذ وسلطة ، إذ لم يقع العثور عليهم إلى الآن والظروف نفسها التى ارتكبت فيها الجريمة — بين مركزين من مراكز البوليس يبعد الواحد عن الآخر خمسة كيلو مترات ، وفى الساعة الثامنة صباحاً ، وفى طريق كثير المارة — لا تبقى شكا فى أنه لم يقع العثور عليهم ، لأنه لا يراد طلبهم ولا التفتيش عنهم . ولم يقع التفتيش عنهم لأنهم معروفين .

« ولا يمكن لغير الجيش والبوليس أن يتجول باطمئنان وهو مسلح بالرشاشات والمسدسات فى بلاد تعيش تحت حالة الحصار فى جو حرب منذ أشهر .

« ولكن رغم ذلك كان للمجرمين سيارتان ، جرحت الأولى فرحات حشاد برصاص مدفع رشاش ، وأتمت الثانية قتله برصاص مسدسات .

« ... ولو كانت تصريحات شهود الجريمة تسمح باتهام الستالينيين (الشيوعيين) والدستوريين ، فهل تظنون أنهم لا ينشرونها ولا يشهرون بها ؟ » .

أسباب الجريمة :

إن أسباب الجريمة وأن تعددت تتلخص كلها فى أن السلطات الفرنسية اعتبرت فرحات حشاد سداً فى وجهها وعرقلة فى طريقها ولم تجد وسيلة للتخلص منه غير الاغتيال . فهو من زعماء العمال الكبار فى العالم تحميه منظمات العمال العالمية وخاصة النقابات الأميريكية ، وهو زعيم وطنى قد التف شعب تونس كله حوله ، وهو مستشار الملك مسموع الكلمة مهاب الجانب . فلم تتجاسر الإقامة العامة على نفيه وإبعاده خوفاً من إثارة عاصفة فى العالم وخاصة فى أميركا . ولم يقدر البوليس على اعتقاله خوفاً من ثورة عامة ، ولم تتمكن المحاكم الفرنسية من توجيه أية تهمة ضده ، وإذا بالصحافة الاستعمارية نفسها تتكفل بفضح سلطات الحماية وتظهر بالاشارة والتلويح

والتلميح للأسباب الحقيقية التى أدت إلى اغتيال فرحات حشاد إذ تعتبر تلك السلطات حشاد حجر عثرة فى طريقها سواء فى الشعب وداخل البلاد أو فى الخارج ، فلا بد من إزالتها ، وظنت أنها عند ما استراحت منه قد فتحت لنفسها الأبواب وحررت طريقها .

السبب الأول للإغتيال هو القضاء على أكبر مستشار للباى ، وأعظم سند له . وإدخال الرعب فى القصر الملكى كما اعترفت به جريدة «الفيجارو» الإستعمارية التى تستقى أخبارها من الاقامة العامة بتونس ، قالت (٥٢/١٢/٨) « إن أهمية رسالة م شومان للباى تضاءلت بموت فرحات حشاد » ، وقد اطلع عليها ابن الملك والزعيم النقابى المستولى على القصر استيلاء ، ولا ينتظر أن يكون الجواب عن تلك الرسالة عاجلا وإن كانت صريحة مكتوبة بصيغة الأمر لا تقبل تأويلا . وأن رد الباى الذى تم تحريره فى هذا الأسبوع والذى ختم برفض مذكرة ٢٦ نوفمبر فقد فقد بموت فرحات حشاد محرره الأصلى ، وفقد القصر أعز مستشاريه . ويقال أن الشاذلى باى تأثر جداً بذلك الإغتيال » .

والسبب الثانى للاغتيال هو السعى فى أن يصبح الباى فى عزلة تامة لاضعاف معنوياته وإرضاخه لارادة دى هوتكلوك . وأن الخطة لعزلة الباى باغتيال فرحات حشاد وإبعاد بقية مستشاريه كلهم كانت من الوضوح مما جعل تونس كلها تتفطن إليها . وإنا نجد الدليل على وجود تلك الخطة فيما أبرقه مكاتب « بارى بريس » بتاريخ ١٠ ديسمبر . فقد لخص فى سذاجة ووقاحة جميع خطة الاقامة العامة والمستعمرين وخاصة فيما يتعلق بتهديد الأمير سيدى الشاذلى نجل جلالة الملك بالابعاد . وكان عنوان مقاله (مائة وأربع رءوس) وهذا نصها :

« لماذا — يا ترى — أصبحت السلطات الفرنسية تعير بغتة وجود الأمير الشاذلى بجنب الباى من الأهمية ما جعلها تعتبر أن بقاء ذلك الأمير سيحتم إما التنازل أو الخلع ؟ وعللوا ذلك بما يلى : أن بورقيبة المسجون وسط مائتى صياد بجزيرته الشبيهة « بسانت هيلينة » الفاصل بينه وبين شواطىء تونس البحر قد نسيته الجماهير وإن لم ينسه المخلصون له . ويأتى بعد بورقيبة ، فرحات حشاد الذى كون نقابات دكتاتورية وقام بحملة

إرهابية ، فازيل فرحات حشاد من الطريق ، وما كان لأى منهما قيمة لو لم يتحدا مع الباى بواسطة ابنه . فبورقيبة مبعد ، ومنافسه صالح بن يوسف هارب فى الولايات المتحدة ، وفرحات حشاد مقتول فلم يبق للثورة السرية إلا مائة وأربع رءوس ، منهم مائة وثلاثة مبعدون اليوم فى الجنوب برمادة وبرج القصيرة (ويقال بصفة رسمية أن السجن الادارى سيقف عند هذا الحد) ولكن رقم مائة وأربعة لايمكن أن يمس » .

فلا يمكن لكاتب استعمارى أن يكون أكثر رقاعه ووقاحة .

ومن أسباب الاغتيال ، شل الحركة الوطنية وادخال الاضطراب والفوضى فيها والقضاء على معنوياتها بالقضاء على قادتها ابعاداً وسجناً وتقتيلا حتى تبقى جسداً بلا رأس وجثة بلا روح . ولذا كان قتل فرحات حشاد غير كاف وحده لبلوغ تلك الغاية . فاغتنمته الاقامة العامة فرصة لاتمام خطتها وأبعدت بعد الحادث بيوم واحد إلى « رمادة » فى صحراء الجنوب التونسى تسعة من قادة الاتحاد العام التونسى للشغل والحزب الدستورى الجديد وهم: الأستاذ محمود المسعدى الأمين العام للإتحاد والسادة عمر الرياحى عضو اللجنة الادراية للإتحاد ، ومحمود الخيارى والصادق الشايبى من جامعة الموظفين التونسيين ، ومحمد الرى قائد نقابة عمال الرصيف ، والدكتور الصادق المقدم المسير للحزب الدستورى الجديد والمعروف بصداقته لفرحات حشاد ، وعمر بوزيد من دستورى صفاقس ، والأستاذ فتحى زهير أمين « لجنة الاربعين » التى استشارها الباى فى مشروع الاصلاحات الفرنسية .

وقد أقدمت الاقامة العامة على « اجراءات الابعاد » بدعوى أن القادة الوطنيين قد اتفقوا فى اجتماع مشترك بين الدستور والاتحاد على القيام بثورة عامة . ثم لما رأت أن تلك الدعوى لم تصدق ، عللت الابعاد بحماية هؤلاء القادة من « اليد الحمراء » . فعلقت الجريدة الباريسية « فران تيرور » بكلام لاذع على الأدوار الهزلية المشينة التى يقوم بها دى هوتكلوك فى مقال عنوانه « الحامى المستهتر » قالت :

لقد تمت — بعد — ست إيقافات هامة إثر اغتيال فرحات حشاد . وكلهم من أصدقاء الضحية .

لا تظن إنك نائم غارق فى الأحلام . وكان أول رد فعل لم . دى هو تكلوك بعد رجوعه إلى تونس هو القاء القبض على محمود المسعدى الذى عوض المسكين حشاد فى قيادة المنظمة النقابية التونسية وارساله صحبة خمسة قادة نقابيين ودستوريين آخرين إلى رمادة على حدود الصحراء .

ويدعى أنهم « أبعدوا » محافظة على سلامتهم .

إن هذا النظام السياسى لعجيب ، إذ ليس أمام المعارضة فيه إلا الابعاد أو الموت . وأن علم الجمهورية يحمى هنالك بضاعة غريبة !

يقولون لنا إننا نعيش فى نظام ديمقراطى وكأن المظاهر تؤيد ذلك القول فى هذه الجهة من شواطىء البحر المتوسط . إذ لما كان الأستاذ محمود المسعدى المبرز فى الفلسفة والدكتور فى الآداب بباريس يدرس فى « السربون » كان يرجع إلى بيته فى المساء ولا ينذعر من كل دقة على بابه فى الصباح . والأستاذ المسعدى نفسه يختطف اختطافا بعد رجوعه لوطنه وبلاده باذن جبار يتصرف فى الحظوظ كما تمليه عليه شهواته . ولكن ذلك الجبار ليس إلا موظفاً فرنسياً .

ومهما أعادوا لنا وكرروا بأن تلك الأمور طبيعية ، فإننا لا يمكن بحال أن نقبلها ونتعود بها ، وإن عبرنا عن دهشتنا واستبشاعنا يعتبروننا فرنسيين غير صالحين ممن يساندون خصوم بلادهم وهى فى موقف المتهم أمام الأمم المتحدة .

فمن هو أكثر أذى لفرنسا ؟ هل الذين بقوا أوفياء لاسمى تقاليدها أم الذين أعطوها وجها غير وجهها وأظهروها فى غير مظهرها .

وقد كثر التحدث فى الأيام الأخيرة عما قام به الفرنسيون بتونس ، وهى أعمال عظيمة حقا . ولكن ينبغى أن نعترف أن السكك الحديدية والطرقات والموانى والمستشفيات والمدارس نفسها غير كافية لاكتساب اعتراف شعب وصداقته إن لم نأت له أيضاً بالحرية والمساواة . وأن السيد المسعدى يقدر لفرنسا أن سمحت له بأن يحرز على التبريز فى الفلسفة والدكتوراه فى الآداب ولكن من الصعب عليه أن يتغنى بمدح نظام يجرده من كل حق سياسى ويرسل به للسجن من غير مبرر .

ويجيب م . دى هوتكلوك أننا فى وقت اضطرابات وأنه من المحتوم المحافظة على الأمن ، كأن النظام هو الظلم وكأن الاضطرابات لم تكن نتيجة رفض منح الحريات لشعب كامل ... »

ولاحظت جريدة لوسوند « أن الإجراءات التى اتخذت ضد عدد من القادة الدستوريين والنقابيين أدخلت الدهشة والاستغراب » . وذكرت ادعاءات الإقامة العامة بلهجة لا تخلو من الشك والتهكم الخفى .

لما قامت « اليد الحمراء » بدورها فى المأساة الاستعماريه ونفذت الخطة التى وضعت لها ، دخلت القوات الفرنسية المسلحة فى الميدان لتزيد الخناق شداً والشعب تكبيلا وربطا . فأعلنت القيادة العليا حالة منع التجول لأجل غير مسمى ، وكان قرارها الذى يظهر أنها أعدته من قبل ماضياً منفذاً مساء يوم الجمعة من الساعة الثامنة — أى يوم اغتيال فرحات حشاد . وبقيت الجنود على تعبئتهم وسلاحهم فى الثكنات استعداداً للقمع والتنكيل . وأخذت دوريات الحرس المتنقل تجوب تحت المطر شوارع مدينة تونس المقفرة الليل كله ، وفى الصباح خرجت قوات مسلحة ضخمة تطوف فى المدينة .

وأرادت السلطات العسكرية أن تحطم معنويات الشعب وأن تبث الرعب فى قلوب المجاهدين وأن تنشر الارهاب الرسمى حذو الإرهاب الشبيه بالرسمى . فنفذت الحكم بالاعدام على عدد من الوطنيين وأصدر القائد الأعلى لجيوش الاحتلال البلاغ التالى فى صباح يوم الأثنين ١٩٥٢/١٢/٨ :

« قرر حضرة رئيس الجمهورية بتاريخ ٣ ديسمبر فى مجلس العدالة الأعلى وبعد النظر فى مطالب العفو ، أنه ينبغى للعدالة ان تتبع مجراها فيما يتعلق بالمسمين حمادى بيانكو (المعروف بزيدان) ومحمد بن الناصر والبشير بن خصيبة الذين أصدرت عليهم المحكمة العسكرية القارة بتونس فى ١١ يونية ١٩٥٢ حكما بالاعدام بتهمة القتل ومحاولة القتل . ووقع اعدام الثلاثة رمياً بالرصاص فى مدينة تونس فى فجر ٨ ديسمبر ١٩٥٢ . وعلقت الصحف على ذلك قائلة « ولأول مرة فى تونس ينفذ حكم بالاعدام أصدرته المحكمة العسكرية » .

ولا أظن تاريخ ٣ ديسمبر قد اختير مصادفة ، يومين فقط قبل اغتيال حشاد ، ولا تاريخ اغتيال هؤلاء الشهداء — ٨ ديسمبر — ثلاثة أيام بعد الاغتيال . ويظهر الارتباط جلياً بين ارهاب السلطات العسكرية وارهاب « اليد الحمراء » .

تأثير الارهاب ورد الفعل :

لقد استبشرت الجالية الفرنسية وفرحت وأظهرت ارتياحها لذلك القمع العنيف الشديد وقد امتلأت قلوبها بغضاً للتونسيين وحنقاً عليهم وميلا للإنتقام منهم ، وكانت شماتتها بقدر خرفها على ضياع امتيازاتها ومصالحها غير المشروعة . وما فتئت تنادى بوجوب استخدام القوة واستعمال الضغط ، ونشر الارهاب وإبادة الوطنيين والقضاء على الشعب التونسى كشعب عربى مسلم . وقد عبرت جريدة « لوموند » عن عواطفهم بألفاظ تظهر الحقيقة خلال اعتدالها قالت « وارتاحت الجالية الفرنسية للإجراءات التى اتخذتها الاقامة العامة والقيادة العليا . وما زال الأكثرية من الفرنسيين يعتقدون أن إظهار القوة فى الحالة الراهنة قمين بارجاع الهدوء لتونس » .

واعترى التونسيين الذهول وغلب عليهم الأسى وتملكتهم الهموم ، وعدها الكثير منهم نكبة خاصة وفاجعة شخصية ، وقد هجمت المصيبة على القلوب فغمتها حتى رأيت الناس كالسكارى المبهوتين ، ناسين كل شىء ما عدا وجه حشاد المشدح وجسمه الدامي . وعم الحزن الشوارع والبيوت ولم تنقشع الدهشة إلا بعد مدة .

واجتمع الجم الغفير فى المساجد ، فاكتظ جامع الزيتونة بآلاف من التونسيين يوم الأحد ٧ ديسمبر منذ الصباح المبكر ، وخرجت منه بعد الظهر مظاهرة شعبية رائعة قاصدين الاقامة العامة التى كان يحرسها قسم كبير من الجيش وتحميها السيارات المصفحة والدبابات والبوليس . وما أن وصل المتظاهرون إلى شارع الكنيسة حتى اصطدموا بالحرس المتنقل الذى منعهم من المرور وهاجمهم بعنف وأمطرهم بوابل من الرصاص ، وبعد أن عززته قوات النجدات المتوالية ، ارجع المتظاهرين إلى الجامع ، وقد

إدعت المصادر الرسمية كعادتها أن طلقات نارية صدرت عن الجماهير نحو قوات البوليس التى لم يصب ولا واحد منها . واعتقل عدد وافر من التونسيين ، ولم يحص عدد الأموات .

وكانت الحالة مؤثرة جداً ، والدوريات المدججة بالسلاح تجوب أحياء المدينة ، ولا يسمح لأى تونسى بأن يخرج من الحى العربى إلا بعد أن يستظهر بأوراق تعريفه ، وأن يفتش تفتيشاً دقيقاً ويهان وينكل به .

واستمرت الحوادث مدة طويلة ، فكانت تونس مسرحا للاصطدامات أسبوعا بعد اغتيال فرحات حشاد . وكانت المساجد يوم الجمعه ملأى غاصة بالخلائق فى جميع القطر ، واقيمت فيها كلها صلاة الغائب على روح الشهيد أثر صلاة الجمعة ، وتعالى الدعاء من آلاف الأفواه ، وساد الخشوع والجلال فبكى الناس تأثرا .

وخرج المصلون فى مظاهرات هادئة منظمة فى جميع أحياء تونس ، وخاصة فى حى باب سويقة وحى باب الخضراء .

وتظاهرت الوطنيات التونسيات فى جهة باب الخضراء واصطدمن اصطدامات عنيفة بقوات البوليس ونظم أثرها الشبان مظاهرة أخرى فى نفس المكان ، فألقى القبض على أربعة منهم فى معركة حامية .

وفى شارع الملاحة هاجم التونسيون محلات التجارة الفرنسية فكسروا ودمروا وأتلفوا ، وفر الفرنسيون وقد ملأ الرعب قلوبهم ، واستنجدوا بقوات البوليس والجيش التى لا تعرف رحمة .

وقرر الاتحاد العام التونسى للعمل القيام باضراب عام لمدة ثلاثة أيام . فامتثل الشعب التونسى وأغلقت أسواق مدينة تونس منذ يوم الجمعة بعد الظهر ، وكاد التموين ينقطع تماما ماعدا ماتأتى به بعض لوريات فرنسية ، وأضرب عمال الرصيف فعطلوا حركة الميناء ، وانقطع أيضا سير الترام إلا بعض العربات القليلة التى يسوقها فرنسيون .

وكان الأضراب فى القطر التونسى كله أسواقه ومدنه وقراه عاما شاملا ، فى المواصلات والمعامل والدكاكين والموانى ، والمناجم ، وقد شارك

فيه الموظفون التونسيون بالاجماع ، وطلبة المدارس وجامعة الزيتونة والمدرسة الصادقية .

وكانت ليالى تونس تشبه نهارها كآبة وحزنا . وكان الإنسان يشعر بالوحشة والانفراد بعد ساعة منع التجول من الثامنة مساء إلى السادسة صباحا شوارع مقفرة خاوية على عروشها تحت مطر منهمر هطال لا مار فيها غير الدوريات العسكرية العديدة التى توقف المارة المتأخرين وتراقب سراح الجولان .

وقد قطعت المخابرات التليفونية ، وتعطلت حياة المدينة تعطيلا كاملا إلى الصباح .

وأصدر الديوان السياسى البلاغ الآتى : « لم يكد يوارى جثمان رفيقنا المحبوب فرحات حشاد التراب حتى أخذت قوات الاضطهاد الاستعمارية تعتقل قادة الحزب والاتحاد العام التونسى للعمل .

وقد تمت تلك الاجراءات إثر الاغتيال الذى يعد جريمه جمعت بين الخسة والجبن ، دبرتها ونظمتها عصابة مجرمين استأجرها المتفوقون ، وهى تكتسى معنى واضحا لا يتطلب تعليقا ، ويشبه ذلك العدوان سابقه يوم ٢٦ مارس ويرمى مثله إلى تهديد جلالة الملك المعظم وإلى القضاء على المقاومة الوطنية .

ولكن الملك والشعب متضامنان متكاتفان فى السراء والضراء ، يردان بما لهما من قوة أدبية ومن مثل عليا فى الحرية وروح التقدم على القوات الغاشمة التى يستخدمها نظام يحتضر » .

وتضامنت الجزائر مع تونس فى تلك الفاجعة وعقدت لتأبين فرحات حشاد الاجتماعات العامة فى غالب المدن ، وتظاهر شعب الجزائر فى جهات عديدة .

وأما فى مراكش فقد قررت نقابات العمال القيام باضراب عام فى القطر كله احتجاجا على اغتيال الزعيم النقابى ، وتم ذلك الاضراب يوم الإثنين ٨ ديسمبر ونجح نجاحا باهرا كاملا فى القطر الشقيق بأسره ، ولكن

السلطات الاستعمارية اغتنمتها فرصة لتجعل منه كارثة . فقد قامت القوات المسلحة الفرنسية بقمع عنيف شديد ومجازر مهولة قتلت أثناءها آلافا من المراكشيين الأبرياء ، وتبعتها باضطهاد شنيع وفظائع تقشعر منها الأبدان ، وشملت الحركة الوطنية واتباعها بالعدوان .

وشاركت مصر الشقيقة تونس فى مصابها وكذلك العراق وبقية الشعوب العربية والاسلامية والشرقية ، وكانت الصحافة من اندونيسيا وبورما والهند والباكستان وإيران إلى ليبيا تندد بإجرام الفرنسيين واعتداءاتهم الأثيمة ، وكانت الشعوب تقيم السرادقات لتأبين الشهيد العزيز .

ولم تتردد المنظمات الحرة والأحرار فى العالم عن اعلان إستنكارهم وإستفظاعهم لهذه الجرائم الاستعمارية . فقالت السيدة فيجايا لاكشمى باندیت شقيقة الباندیت نهرو ، ورئيسة الأمم المتحدة .. « إنه يمكن القول على ضوء هذه الظروف المحزنة مثل اغتيال السيد فرحات حشاد بجبن ونذالة أن تونس أصبحت اليوم مركز اضطرابات يمكن أن تنشر وراء حدود البلاد وأن تهدد حقاً سلام العالم » .

وقال (فيليب جاسوب) مندوب أميركا بالأمم المتحدة « لقد خسرت قضية السلم رجلا عظيما بموت فرحات حشاد » .

ونشرت اللجنة التنفيذية لجامعة النقابات العالمية الحرة المجتمعة بنيويورك فى ٥ ديسمبر ١٩٥٢ البيان التالى :

« ان اللجنة التنفيذية تعرب عن الصدمة التى شعرت بها من جراء ضربة القدر المؤلمة وغير المنتظرة التى لحقت بالعالم الحر بإغتيال فرحات حشاد الأمين العام للاتحاد التونسى للشغل وعضو هذه اللجنة .

« وأن موت صديقنا وزميلنا فرحات حشاد خسارة لا تعوض بالنسبة للحركة النقابية الحرة فى بلاده وبالنسبة للشعب التونسى كله ، وفوق كل ذلك بالنسبة لقضية الحرية نفسها فى العالم . وإنه لمن المصادفات المحزنة أن يقضى فرحات حشاد فى حين أن مكانه يجب أن يكون باجتماع هذه اللجنة الآن ذلك المكان الذى رفضت الحكومة الفرنسية أن تسمح له بإتخاذه » .

« ان جامعة النقابات العالمية الحرة مافتئت توجة الانذارات حول خطورة الحالة فى تونس التى هى النتيجة الطبيعية لرفض الحكومة الفرنسية إجراء مفاوضات جديدة مع ممثلى الشعب التونسى حول مسألة إستقلال تلك البلاد الذاتى .

« وفى هذه الساعة المؤلمة نرى من واجبنا أن نصرح أنه يستحيل علينا أن نتجاهل مسئولية من لم يعرفوا كيف يفهمون رغبات العمال التونسيين والشعب التونسى جميعه . تلك الرغبات العادلة الديموقراطية وكذلك أن نلح فى المطالبة مرة أخرى بإعادة الحقوق النقابية والمدنية والسياسية فى الحال ، والشروع فى مفاوضات تهدف إلى إنشاء نظام سياسى ديموقراطى » .

وعقدت الكتلة الافريقية الآسيوية اجتماعا عاجلا فى مقر الأمم المتحدة درست فيه التطورات الناتجة عن اغتيال فرحات حشاد فى تونس وفى العالم .

واجتمع كبار قادة العرب غير الرسميين فى القاهرة وتباحثوا فى خطورة الحالة فى تونس وألفوا لجنة قومية للدفاع عن المغرب العربى تحت رئاسة الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر سابقا .

وسعت السلطات الفرنسية فى استثمار الجريمة واستغلال الارهاب الرسمى والشبيه بالرسمى فطلب دى هوتكلوك بمجرد رجوعه من باريس يوم الجمعة مساء مقابلة من الملك الذى كان طريح الفراش ، فلم يقبله ، ولم يمكنه هكذا من فرض إرادة المستعمرين وتنفيذ خطتهم ، واكساب ما اغتصبه الفرنسيون من نفوذ الصبغة الشرعية . وادعى المقيم بعد أيام وإثر مقابلة مع الملك أنه حصل على كلمة الشرف منه بأنه سيوقع المراسيم المعروضة عليه ، ولكن سرعان ما ظهرت الحقيقة ناصعة جلية وافتضح المقيم لأن الملك كذب رسمياً ذلك الادعاء وصرح بأنه لم يعد بشىء ، وتورط دى هوتكلوك من جديد وأراد أن يوقع غيره فى الشرك فوقع فيه ، ولم يوقع سيدى الأمين الأول على المراسيم المعروضة ، ورفض كل مقابلة مع المقيم لخروجه عن اللياقة ، وأبان مكاتب (لوموند) عن حالة دى هوتكلوك واضطرابه

وحيرته فى مقال استقى مادته من الاقامة العامة نفسها ونشره بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٣ قال فيه :

« كان الاهتمام كبيراً فى تونس بسفر الكولونيل (جريبيوس) إلى باريس وقد علم ان المقيم العام طلب من رئيس ديوانه العسكرى أن يرفع للحكومة الفرنسية مذكرة فى وصف الحالة تؤيد خاصة ان بعض افراد العائلة المالكة مصرون على المعارضة فى استئناف المحادثات الفرنسية التونسية وأن موقف سيدى الأمين ازائنا قد يتأثر بتلك المعارضة .

« . . . . ويمكن أن نلاحظ — رغم عدم صدور أى تعليق رسمى أو شبه رسمى — ان المقيم العام منذ ان التحق بمنصبه مقتنع بأن الباى كان يمكن أن يكون أكثر استعداداً لقبول المطالب الفرنسية لو لم يكن محاطاً بمستشارين يثبطون عزمه على الرضى بمقترحاتنا أو حتى على مناقشتها .

وقد سعى م . دى هوتكلوك منذ شهر مارس الماضى فى ازالة تلك السدود ووقع هكذا « ابعاد » المسيو شنيق ووزرائه بصفة وقتية .

« وظهر السيد بكوش بمظهر من وضع الباى ثقته فيه مدة من الزمن ، ولكن سيدى الأمين أوضح جليا منذ أسابيع بل منذ أشهر .. وكتب ذلك أحيانا ، انه يعتبر التشكيلة الوزارية الحالية مفروضة عليه فرضاً . وكان فى ذلك الوقت يستشير إما مباشرة أو بطريق ابنه الأمير الشاذلى تارة وزراءه القدماء ، وطورا ممثلى الاتحاد العام التونسى للعمل ، وطورا آخر نواب الدستور الجديد .

« وقد اغتيل فرحات حشاد فى الأسبوع الماضى ، و« ابعد » بعد أيام من ذلك عدد من القادة النقابيين والسياسيين ، وفى الوقت نفسه عبر عن الرغبة فى أن ينقل وزراء قدماء من زيارة سيدى الأمين .

فلم يبعد من المستشارين فى الدائرة القريبة من الباى إلا أبناه الأميران الشاذلى ومحمد وابنته الأميرة زكيه وصهره الدكتور ابن سالم الذين يسكنون على مقربة من قصر قرطاجة .

فمن الواضح الجلى أنه ينبغى للمقيم إن أراد إتمام ما شرع فيه منذ أشهر أن يصل إلى أن يصبح الباى ولا يستشير غير وزرائه .

وبعد أيام قليلة استفحلت الأزمة واشتد التوتر بين القصر والإقامة العامة ، فقد هجم دى هوتكلوك على الملك هجوما ، وقابله يوم ١٩٥٢/١٢/١٥ مقابلة جبرية ، وأعلن أثرها فى الصحف ما نشرته جريدة « لوموند » فى ١٦ / ١٢ / ١٩٥٢ تحت عنوان « مقابلة حاسمة بين سيدى الأمين ودى هوتكلوك » .

« استقبل الباى م . دى هوتكلوك فى آخر الصباح فى قصره بقرطاج . فإن كان المتخاطبان لم يخرجا فى مقابلتهما السابقة من الحديث التشريفاتى نظراً للحالة الصحية التى كان عليها الملك ، فإن مقابلة اليوم التى دامت ساعة تقريباً قد أظهرت تراجعا فى موقف سيدى الأمين .

« وإن أخباراً من تونس تفيد « من مصدر وثيق » حسب مكاتب (رويتر) — اتخاذ اجراءات هامة تتعلق بالأمن العام ، وأن الباى وقع على عدة مراسيم كانت معطلة إلى اليوم ، وسيمكن إصدارها من استئناف حياة البلاد الإدارية . وقد وعد الباى أيضا م . دى هوتكلوك بأنه سيوقع بعد الظهر على مرسومين من مجموع الاصلاحات التى عرضت عليه من قبل .

« وقد أضافت برقية من وكالة الأنباء الفرنسية أن ذينك المرسومين متعلقان بنظام العمال (المدرين) والبلديات ... وهما الأولان من المراسيم السبعة التى يتكون منها مشروع الاصلاحات التى أعدتها الدولة الحامية لادخال النظام الديمقراطى على مؤسسات الدولة التونسية » .

ولسنا فى حاجة إلى الملاحظة بأن المقيم العام كم جميع الأفواه وحرم الكلام على غيره ، ومنع الصحف التى كانت كلها تحت الرقابة الشديدة من نشر أى خبر لا يرضاه ، وأخذ يصرح كما يريد ويقول ما يشتهى . فجزم يوم ١٦ / ١٢ / ١٩٥٢ جزماً بأن الباى أعطاه مرات عديدة كلمة الشرف « وأعتبرت من واجبى إعلام الحكومة بخطورة الحالة » . ولكن البلاط وجد طريقة لأعلام الرأى العام لتكذيبه البات للخبر الذى ادعى أن الباى تعهد بأن يوقع مشروعات المراسيم فى أجل معين ، وإذ ذاك انهالت التهديدات على الملك أولا بإبعاد أنجاله وثانياً بنوع من الخلع وذلك بتكوين مجلس وصاية ينوب عنه ويصبح النفوذ بيده .

أراد هكذا دى هوتكلوك أن يستثمر اغتيال فرحات حشاد واعتقال

أصحابه وقد عاجلته مناقشات الأمم المتحدة للقضية التونسية ، فسعى بجد لوقفها ، وشن حرب أعصاب شديدة عنيفة على الملك الذى عرف بحكمته وحزمه كيف يربح الوقت فلم تتمكن الحكومة الفرنسية من أن تعلن إستئناف المفاوضات قبل أن تتخذ الأمم المتحدة قرارها النهائى . فمن هذه الوجهة خسرت الصفقة الاستعمارية . ولكن فرحات حشاد قد مات .

وقد اعترفت جميع الأوساط الفرنسية بأن سياسة الاضطهاد خابت بتونس ، وأن فرنسا أصبحت فى مأزق يصعب الخروج منه ، وأنها هى وحدها التى تتحمل مسئولية ما يمكن أن ينشأ من أخطار جسام على نفس وجودها بالمغرب العربى . وشرحت جريدة « لوموند » فى مقال افتتاحى تلك المخاوف الفرنسية قالت :

« يظهر أن الولايات المتحدة الأميريكية قد غيرت موقفها تغييراً واضحاً فيما يتعلق بالمحميتين فى شمال أفريقيا ، فكلف الرئيس ترومان م . جسوب بتلك المهمة ، كما كلفه أثر انتخابات ١٩٤٨ بقلب السياسة الأميريكية نحو إسرائيل وذلك بسحب التأييد للدول العربية .

« فهل فى ذلك انتصار لسياستنا ؟ فإن واشنطن تؤيد سياستنا فى نقطة معينة ، فى أن معاهدتى « باردو » و « المرسى » هما المتحكمتان وجوباً فى العلاقات الفرنسية التونسية ، وقد ذهب م . جسوب إلى أبعد من ذلك عندما أكد أن حكومته تضع ثقتها فى فرنسا .

« ولكن ينبغى ألا نغتر بمدى ذلك « الإنتصار » فهو لا ينافى تأييد الولايات المتحدة للمشروع البرازيلى الذى وإن طالب استئناف المفاوضات الثنائية — إلا أنه عين لها كمرمى « تشكيل حكومة تونسية مستقلة » فهو يعترف ضمنياً ، رغم نكير فرنسا واستنكارها بحق نظر الأمم المتحدة فى القضية .

« ومهما يكن قتلة فرحات حشاد فإن من حقنا أن نعتقد أن أشد المشوشين تعصباً كانوا يترددون فى ارتكاب أى عمل إجرامى لو لم يعتقدوا أن فى إمكانهم الإعتماد على بعض التأييد فى الشرق الأدنى وفى وسط الأمم المتحدة نفسها ، وكان من المتوقع الحتمى تقريباً أن جو العنف سيجرف الأوساط الفرنسية بتونس .

« ولكن فرنسا لا تستفيد أبداً من تحميل غيرها المسئولية الناجمة عن نقائصها وأغلاطها . فيكون من السهل على الولايات المتحدة أن تجيب بأن عدم تحمل المسئولية من طرف البرلمان الفرنسى أجبرها على التدخل ، وخاصة أن ذلك البرلمان ظهر بمظهر المتخاذل المتنازل عن كل نفوذ خلال استجواب بقى من غير خاتمة .

« إن الولايات المتحدة تؤيد اليوم تأييداً فاتراً نقطة من النظرية الفرنسية. فهل تكفى تضحية ذلك العدد العديد من الأرواح البشرية وتلك المرارة فى العلاقات بين فرنسا وشمال أفريقيا لكى نتخلص من تلك السياسة العمياء التى قادتنا إلى الحالة الراهنة لما فيها من وعود ثم رفض ، ومن تردد ثم اضطهاد شديد .

« أحد عشر قطراً أمريكياً لاتينياً ومعهم الولايات المتحدة يلحون علينا اليوم لاستئناف المحادثات الثنائية المباشرة التى لا تريد الحكومة حلا إلا بواسطتها . فعلى وزرائنا إذن أن يوضحوا مع من تكون تلك المحادثات وعلى أى أساس . وهل تسمح السياسات الخمس أو الست التى فرقت البرلمان والوزارة فرقا بالأمل فى تحديد خطة حازمة للسير بتونس نحو الهدف المعين ؟

« وأن أول مشكلة تتطلب الحل هى اختيار المتفاوضين ، ولقد اختطف المنون — فى مأساة مؤلمة — أحدهم . وكان البای الذى ظهر جاداً فى عدم التساهل ، يقيم اعتباراً لنصائحه . ولا يرى السيد البكوش عمله إلا مقتصراً على القيام بالأمور العادية . فمن بقى يا ترى ؟

« فإذا ألغينا إستخدام القوة الصرفة الذى نريد تجنبه ، فإن كل محادثة تتطلب مخاطبين مستعدين لبحث شروط اتفاق . ولكن على أى أساس ؟ فإن البرامج الضيقة لم تمكنا من الخروج من المأزق . وأن اضطرابات الدار البيضاء (٤٤ قتيلا مراكشياً وثمانية أموات فرنسيين) تبين بوضوح أنه لو لم نصل بسرعة إلى الاتفاق على برنامج عمل تظهر نتائجه تدريجياً مع الزمن فإن التطور السلمى لأفريقيا الشمالية كلها يصبح مقضياً عليه وربما يقضى عليه بصفة نهائية » .

ولنختم هذا الفصل بنداء وجهه فرحات حشاد إلى الشعب التونسى تتجلى فيه روحه الطيبة وإيمانه القوى :

اخوانى ...

يستمر الصراع داميا منذ ثلاثة أشهر .

يستمر الصراع بين الشعب التونسى المستميت الأعزل وبين قوة الظلم والعسف الاستعمارى .

وهذا الصراع إنما هو صورة متجددة لكفاحكم المتواصل منذ أن اغتصب الاستعمار اللدود بلادنا .

واليوم تتخبط قوى العسف محاولة إلقاء الشعب التونسى فى حالة الاستسلام والانحطاط الذى لا نهوض بعده . تحاول قوى العسف بلوغ هذا الهدف بما تسلطه علينا من ألوان الأرهاق والاضطهاد وخنق جميع الحريات والامكانيات . بينما يتقدم العالم ويسمو إلى إقرار الحق والعدالة بين البشر والشعوب . وإن مابلغه الشعب التونسى اليوم من نضج اجتماعى وسياسى لا يسمح ولن يسمح بأن تجره هاته القوى إلى التخلى عن افتكاك حقوقه المغتصبة .

* * *

إن صمودكم جميعاً رجالا ونساء كهولا وشبابا أمام الضربات المتوالية وإقدامكم على تحمل التضحيات بألوانها ، قد حمل العالم الديمقراطى على الاعجاب بوحدتكم المتينة وتقدير حكمتكم واكبار جهادكم وتأييدكم فى كفاحكم .

* * *

لقد أزهقت الأرواح وامتلأت السجون والمستشفيات وتعددت المحتشدات بالمجاهدين المخلصين ولكن لم يفت ذلك فى سواعدكم ولم يفل من عزيمتكم ولم يزحزح من إيمانكم ، بل لم يزدكم كل ذلك إلا ثباتا وثقة فى مستقبل بلادكم وإزدهارها . ولم يزدكم إلا تبصراً بما تنصبه قوى الاحتلال الفرنسى من شراك مثل الاصلاحات الرجعية المزيفة ، التى قدمتها لتعود ببلادنا عشرات السنين إلى الوراء .

لكن ها هى قد أصبحت اليوم قضية الشعب التونسى تفرض اهتمام

العالم منادية بإنصافها وهى سائرة فى طريق النجاح لا محالة ، ما دام من ورائها شعب باسل ، ورجال ذو عزم ثابت وأنصار فى جميع أنحاء المعمورة .

فكلمتى لكم أن ثابروا على الكفاح وحافظوا على وحدتكم القومية المتينة الغالية .

فإننا لا محالة وبحول الله منتصرون .

فرحات حشاد

أبريل ١٩٥٢

أغثيال الهادى شاكر

كيف أخفقت فرنسا

فى فرض الاصلاحات الاستعمارية بالقوة

أبت فرنسا الإذعان لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضية التونسية بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٧ ، تلك التوصيات التى تدعو إلى استئناف المفاوضات فوراً لتمكين التونسيين من حكم أنفسهم بأنفسهم ، وتدعو أيضاً للامتناع عن أى عمل أو إجراء من شأنه زيادة حالة التوتر .

محاولة القضاء بالقوة على الحركة الاستقلالية :

وعمدت فرنسا إلى تجاهل هذه التوصيات وخرقها والقيام بسلسلة من الأعمال المنافية لها ، وذلك برفض التفاوض ومحاولة القضاء بالقوة والعنف على كل معارضة لسياستها من قبل الشعب التونسى آملة أن تكره الشعب بوسائل الارهاب والاضطهاد على التخلى عن مطالبته بحقوقه التى أقرتها الأمم المتحدة .

موقف الكتلة الافريقية الاسيوية :

وأخذت الحالة تتطور من سيء إلى أسوأ فى تونس إلى أن اضطرت كتلة الدولة الأفريقية الأسيوية فى شهر مارس ١٩٥٣ إلى تقديم رسالة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٥٣/٣/١٦ شرحت فيها خطورة الموقف فى تونس وطلبت إلى الرئيس أن يتدخل لدى الحكومة الفرنسية لوضع حد للاعتداءات الفرنسية المنافية لتوصيات الأمم المتحدة .

اهتمام الجامعة العربية :

واهتمت الجامعة العربية فى دورة (مارس — أبريل) ١٩٥٢ بالحالة فى تونس ، واستمعت اللجنة السياسية إلى بيان من الأستاذ صالح بن يوسف وزير العدل ورئيس بعثة الحكومة التونسية الشرعية ، وقررت إثارة القضية التونسية فى مجلس الأمن .

تنفيذ الاصلاحات بالقوة :

لم تعبأ فرنسا بما أحدثه سلوكها فى تونس من أثر سيىء فى العالم ولكنها أصرت على مواصلة سياسة العنف والاضطهاد . ولما رأت أن هذه السياسة لم تكف وحدها للقضاء على مقاومة الشعب التونسى قررت فرض برنامج الاصلاحات بالقوة .

مضمون الاصلاحات :

هذا البرنامج أعدته فرنسا منذ شهر يونيه ١٩٥٢ . ويتضمن رفض مبدأ الحكم الذاتى سواء فى شؤون الحكم أو التشريع أو الإدارة العامة . ويشتمل على عدة تحويرات تهدف إلى فرض مشاركة أفراد الجالية الفرنسية — وهى جالية أجنبية — فى ممارسة السيادة فى البلاد . الأمر الذى يقوض السيادة التونسية من أساسها .

ويتضمن المشروع الفرنسى سبع لوائح بمراسيم تتناول :

(١) تنظيم الحكومة بصورة تلزم التونسيين بأن يتركوا للفرنسيين وزارات المالية والحربية والخارجية والأشغال العمومية ووزارة البريد والتلغراف والتليفون ووزارة الإنشاء والتعمير ووزارة التعليم .

(٢) إنشاء مجلس شورى يتألف من ٣٠ عضوا معينين تقتصر مهمتهم على إبداء رأى استشارى فى المراسيم التى يعرضها عليهم الباى — ولا يبحث المراسيم ذات الصبغة المالية أو المتصلة بالميزانية — مع احتفاظ المقيم الفرنسى بحق توقيع القوانين بالاشتراك مع الباى لتصبح نافذة .

(٣) إنشاء مجلس مالى وهو مجلس مختلط يتألف من عدد متساو من التونسيين والفرنسيين ويبحث الميزانية والشؤون المالية .

(٤) تنظيم الوظائف العامة بصورة تخصص معظم الوظائف العليا للفرنسيين ويفرض اللغة الفرنسية كلغة أساسية فى هذه الوظائف .

(٥) إنشاء محكمة إدارية برئاسة قاض فرنسى يشرف على عدد متساو من القضاة التونسيين والفرنسيين للنظر فى شؤون الإدارة التونسية .

(٦) تنظيم مجالس المقاطعات على أساس يقصر حق الانتخاب والترشيح على طبقات معينة من سكان المقاطعات دون سواهم وليس بالاقتراع العام الحر .

(٧) تنظيم مجالس البلديات بمنح حق جديد للجالية الفرنسية يقضى بتمثيل الفرنسيين بعدد متساو مع التونسيين فى المجالس البلدية وبالانتخاب .

رفض الاصلاحات :

وقد رفض الشعب هذا المشروع فى المذكرة التى رفعها مجلس الأربعين بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥٢ إلى جلالة الملك باسم كافة الأحزاب والهيئات التونسية .

ورفضها جلالة الملك فى رسالته إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فى ١٩٥٢/٩/٩ .

وأرادت الحكومة الفرنسية فرض هذه الاصلاحات المزعومة بالقوة للقضاء على السيادة التونسية وتدعيم الاستعمار والحكم الفرنسى وتوسيع اشتراك الفرنسيين المقيمين بتونس حتى يشمل المؤسسات التونسية جميعها .

اصلاحات مجالس المقاطعات والبلديات :

وبما أن فرنسا واثقة من أنها لن تستطيع أن تجد العدد الكافى من التونسيين ليتعاونوا معها فى إنشاء جميع المجالس المقترحة فقد أرادت أن تقوم بتجربة جزئية ولكنها حاسمة ، لأنها تقر مبدأ جديدا ، فقررت الاقتصار على تنفيذ النقطتين السادسة والسابعة من مشروع الاصلاحات وهما الخاصتان بالمجالس الاقليمية والمجالس البلدية .

الظروف التى أحاطت بتوقيع المرسومين :

أبلغ وزير الخارجية الفرنسية إلى جلالة الباى فى ١٩٥٢/١٢/٢٩ مذكرة شديدة اللهجة تضمنت ألوانا من الاتهامات بعرقلة سير الحماية والاخلال بالالتزامات نحو فرنسا وعدم الوفاء بالوعد وشفعت هذه الاتهامات بتهديد سافر بالخلع . وكلف (دى بواسيزون) الوزير المفوض بالسفارة الفرنسية بتونس بتقديم إنذار نهائى إلى الباى بتوقيع المرسومين الخاصين بالمجالس

الاقليمية والبلدية ، وإلا فإنه يتم الخلع فى خلال بضع ساعات . وقد اقتحم المبعوث الفرنسى وبصحبته الخائن البكوش على جلالة الملك غرفته الخاصة وكان جلالته مريضا فقدم إليه المراسيم لتوقيعها فوراً وهو فى فراش المرض ، بينما كانت القوات المسلحة الفرنسية تطوق القصر الملكى ، وكانت إحدى الطائرات العسكرية الفرنسية تنتظر فى المطار لنقل من يتقرر إبعاده من أفراد العائلة المالكة .

وعلى أثر هذا التوقيع أصدر الحزب الحر الدستورى التونسى الذى يحمل لواء الكفاح بيانا أعلن فيه بطلان ذلك التوقيع الذى اغتصب تحت تأثير الضغط والإكراه . وقد أثبت جلالة الملك الإكراه الذى عمد إليه الفرنسيون حين أشار فى الرسالة الملكية بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٧ إلى « الظروف » التى تم فيها توقيع المرسومين المذكورين .

تنظيم الانتخابات :

تلك هى الظروف التى تم فيها توقيع المرسومين الخاصين بالمجالس البلدية والاقليمية . وبما أن الفرنسيين مصممون على المضى إلى آخر الشوط فقد حددوا مواعيد إجراء الانتخابات لهذه المجالس كما يلى :

مجالس المقاطعات من ١٣ إلى ٢٣ أبريل ١٩٥٣ .

مجالس البلديات من ٣ مايو ١٩٥٣ .

وفى ١٠ مايو ١٩٥٣ .

ومما يدل على العقلية الممعنة فى العدوان التى يمتاز بها المستعمرون الفرنسيون أن السلطات الفرنسية التى حرصت كل الحرص على فرض المرسومين على التونسيين جعلت تبذل كل ما فى استطاعتها من بعد ذلك لتحول دون نفوذ المرسومين بصورة سليمة ، وأخذت تعمل على « طبخ » الانتخابات بكل وسائل الإكراه والتزييف والضغط والتزوير . وافتضحت المناورات الاستعمارية قبل بداية الاقتراع إذ أخذت السلطات تعتقل الناس فى مختلف أنحاء البلاد وتصدر أوامر الابعاد ضد الأعيان والشخصيات المعروفة فتخرجهم من المناطق التى يقيمون فيها ، وأعدت قوائم الناخبين

بصورة أثارت عاصفة من الاحتجاجات فى جميع المناطق حتى بلغ الأمر بالفرنسيين أن سجلوا فى تلك القوائم عدداً كبيراً من الأموات بينما ظل عشرات الألوف من الناخبين غير مسجلين . وعمد الفرنسيون أيضاً إلى إكراه أشخاص معينين على ترشيح أنفسهم . هذا علاوة على الوسائل الأخرى الدنيئة كالرشوة وتوزيع المواد الغذائية على قدماء المحاربين وغيرهم .

مقاومة الاصلاحات :

أما التونسيون فقد وقفوا موقفا صريحا من هذه المناورة الاستعمارية وتجلى فى هذه المرة أيضاً اتحاد الكلمة والتضامن القومى .

فقد أعلن الحزب الحر الدستورى أنه لن يسمح للمستعمرين بأن يفرضوا على البلاد إرادتهم وأنه يدعو الشعب لمقاطعة الانتخابات لأن الاقبال عليها معناه الرضى بالعدوان والإكراه ، والاشتراك فى مناورة تهدف إلى القضاء على السيادة القومية باشراك الفرنسيين فى مؤسسات الدولة التونسية .

واجتمعت كافة الهيئات التونسية ورفعت مذكرة موحدة إلى جلالة الملك أعلنت فيها احتجاجها على هذه الاصلاحات والانتخابات .

وأخيراً وجه جلالة الملك رسالة احتجاج إلى (البكوش) بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٧ سجل فيها أعمال الاكراه والضغط التى تقوم بها السلطات لمناسبة الانتخابات .

ولكن الفرنسيين أصروا على إجراء الانتخابات فى موعدها ، فكان ذلك إيذاناً ببدء صراع دام بين الشعب والفرنسيين .

الصراع الدامى :

استجاب الشعب لنداء قادته الوطنيين وقاطع الانتخابات ، وظلت معظم الدوائر بدون مرشحين وامتنع الناخبون عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع . فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن عمدت إلى القوة لترغم الناس على الاقتراع . فتصدى الشعب يدافع عن أبنائه ضد أعمال الإكراه الفرنسى .

فنتج عن ذلك اصطدامات لا تحصى بين جماهير الشعب وبين القوات الفرنسية ، فقامت السلطات الفرنسية باعتقال المئات من التونسيين فى مختلف أنحاء البـــلاد وخاصة فى مدن (سوسة) و (صفاقس) و (قابس) و (القيروان) وغيرها .

عقاب الخونة :

ووقف الشعب بالمرصـاد للخونة القلائل الذين أجرهم الاستعمار ليؤازروه فى هذه المناورة ولم ينج منهم أحد سواء كانوا فى العاصمة أو فى الأقاليم . وقد امتدت يد الشعب اليهم ومضت عليهم حتى ولو كانوا فى أطراف المملـكة . وفيما يلى أهم الحوادث وهى تبين انتشار عملية الانتقام الشعبى من الخونة فى كافة أنحاء البلاد :

فى مدينة المـكنين :

قتل الطيب بن غشام لأنه جاء يدعو للانتخابات ، وهو شقيق وزير الصحة فى الحـكومة الخائنة .

فى مدينة قصر هلال :

قتل أحمد بن صالح المعى لاشتراكه فى الانتخابات .

فى مدينة الحامة :

قتل محمد بن الحاج خليفة فى داره وهو الخائن الوحيد الذى استطاع الفرنسيون ترشيحه فى الانتخابات .

فى العاصمة :

قتل الشاذلى القسطلى لأنه تحدى الشعب ورشح نفسه للانتخابات .

وكان مقتل القسطلى الحادثة الـكبرى فقد تم فى قلب العاصمة وفى رابعة النهار والمدينة ترزح تحت الأحـكام العرفية وداورياتِ الجند تحرس الشوارع . وكان اغتيال القسطلى ضربة قاضية للمستعمرين ولأذنابهم . فقد كان القتيل نائب رئيس البلدية وصاحب جريدة يومية وعونا من أكبر

أعوان الفرنسيين مكراً ودهاء مشهوراً بخيانته وتحديه للشعب . ودل سقوطه على أن الشعب التونسى هو سيد الموقف فى بلاده وأن أذناب الاستعمار لم يعودوا يجدون الحماية الـكافية لدى فرنسا . لذلك لم يكد الخائن الأكبر (البكوش) يسمع بنبأ مصرع القسطلى حتى هرع إلى الاقامة العامة الفرنسية مطالباً بحماية حياته وحياة زملائه وتعزيز الحرص على أشخاصهم . وعرض استقالة جماعية للوزارة . ولـكن المقيم العام رفض الاستقالة ووعده بالحماية الـكافية .

رد الفعل الفرنسى :

ولما رأى الفرنسيون أن الزمام أفلت من أيديهم وأن الانتخابات أخفقت إخفاقا شنيعا فى بحر من الدماء والاضطرابات ، أخذوا يكيلون الضربات جزافا ، فاعتقلوا أكثر من خمسة آلاف شخص من جميع الطبقات ونظموا الحملات البوليسية والعسـكرية ضد بعض ضواحى العاصمة وضد مدينة (المـكنين) و (الحامة) وغيرها . واشتد احتلال المدن وخاصة العاصمة من قبل الجيش الفرنسى والقوات المسلحة الأخرى . وتطلب جريدة الصباح وهى أكبر جريدة يومية فى تونس .

الأزمة بين الحكومة الفرنسية والباى :

واشتدت الأزمة بين الحـكومة الفرنسية وجلالة الباى . وبمجرد أن أذيع نبأ مصرع القسطلى أبلغ وزير الخارجية الفرنسية بواسطة المقيم العام رسالة إلى جلالة الباى يطلب فيها ثلاث مسائل :

١ — دعوة التونسيين إلى التزام الهدوء .

٢ — استنكار الاغتيالات التى ذهب ضحيتها القسطلى وغيره من أذناب الفرنسيين .

٣ — دعوة الشعب للإقبال على الانتخابات والاشتراك فى التصويت .

قدم هذه المطالب إلى جلالة الباى المقيم (دى هوتكلوك) بعد ظهر

يوم ١٩٥٣/٥/٢ ، ولكن الباى رفضها جميعاً وعاد المقيم العام بدون نتيجة وفى الليلة نفسها طلبت السفارة الفرنسية من القصر الملكى فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل تحديد موعد عاجل للسكرتير العام الفرنسى للحكومة التونسية ، ولكن الملك رفض رفضاً باتا قبول السكرتير العام فى تلك الليلة . وفى الغد مثل السكرتير العام أمام جلالة الملك ، وبعد أخذ ورد دام نحو ساعة كاملة أصر جلالته على رفض الطلب الخاص بدعوة التونسيين للتصويت واكتفى بصدور بيان مقتضب باسم جلالة الملك يدعو جميع السكان وليس التونسيين فقط — إلى التزام الهدوء والامتناع عن أعمال العنف ، وهو يشير بذلك إلى مقتل المرحوم (فرحات حشاد) بأيدى الفرنسيين ، ولا شك أن صدور البلاغ بهذا الشكل ، وبعد الأخذ والرد لا يمكن أن يخدم الغرض الذى كان يقصده الفرنسيون من ورائه .

صدى الأزمة فى الخارج :

وقد كان لهذه الأزمة صدى كبير فى الأمم المتحدة وفى الجامعة العربية وفى فرنسا نفسها . ففى فرنسا اهتمت الصحافة اهتماما كبيرا بتطورات الحالة فى تونس ، وأعربت كثير من الهيئات والصحف عن استنكارها لهذه السياسة التى تضر بمصالح فرنسا وبسمعتها . واجتمعت الحكومة الفرنسية عدة مرات لبحث الموقف فى تونس ، وبدأ التفكير فى تغيير المقيم العام (دى هوتكلوك) الذى يتزعم هذه السياسة الخرقاء .

وفى هيئة الأمم المتحدة نشطت الكتلة الأفريقية الآسيوية وضاعفت الجهود لعرض القضية على مجلس الأمن .

وفى الجامعة العربية دعى مؤتمر وزراء الخارجية العربية المجتمع بالقاهرة فى شهر مايو سنة ١٩٥٣ الأستاذ صالح بن يوسف لشرح الموقف على المؤتمر مجتمعاً بكامل هيئته . وكانت القضية التونسية محل بحث المؤتمر واللجنة السياسية ومجلس الجامعة . وتقرر توحيد القضايا العربية العامة ومن بينها القضية التونسية واعتبار حلها جميعاً شرطاً أساسياً للتفاهم مع العرب . كما صدر بيان عن الجامعة العربية بتجديد التأييد لقضية تونس وبقية قضايا المغرب العربى .

الخلاصة :

وهكذا أخفقت فرنسا فى فرض وجهة نظرها بالقوة على التونسيين وانكشفت المؤامرة للرأى العام العالمى الذى أرادت تضليله ، وأضيفت صفحة أخرى سوداء إلى ملف فرنسا فى هيئة الأمم المتحدة .

* * *

الارهاب الرسمى :

ما من أسلوب فى القمع إلا واتبعته السلطات الفرنسية فى تونس ، وما من سبيل فى البطش والتنكيل والانتقام إلا وسلكته ، وما من طريق لإدخال الوهن على التونسيين إلا وسارت فيه ، من وعد ووعيد وعهد وتهديد ولين وإنذار . فانصلت منها المكاره ، وغمر ضرها البلاد ، وشمل شرها العباد ، حتى ثقلت وطأتها فى كل جهة وناحية ولم تسلم من بأسها وسطوتها عائلة . وكانت غاية دى هوتكلوك وأنصاره وأتباعه أن يجتثوا الحركة القومية من فوق الأرض ، وأن يستأصلوا الفكرة الوطنية ويبيدوا الوطنيين ، بتخضيد شوكة الشعب ، وتحطيم معنوياته ، وطمس روحه ، ولكن شجرة الوطنية بتونس متمكنة أصولها ، باسقة فروعها .

وأن بعض الأرقام لكافية لتتصور اتساع الاضطهاد وشدة البطش . ولنترك ميدان الاقتصاد وما حاق بالتونسيين فيه ، وميدان التعليم وما ارتكبه « باى » الجبار فيه من طرد التلاميذ والتنكيل بالطلبة ، وميدان الادارة التونسية وما قاساه الموظفون من ظلم وارهاق ، ولنقتصر على المحاكم العسكرية الفرنسية وما أصدرته من أحكام قاسية ، وأن إحصائياتنا لا تشمل إلا ما ضبطناه يقينا . ففى خلال خمسة عشر شهراً — من يناير ١٩٥٢ إلى مارس ١٩٥٣ — أصدرت تلك المحاكم أحكامها على ٢٦٤١ تونسيا ، تفصيلها كما يأتى :

١٠٩١	عاما سجنا فما دون .
١١٣٦	خمس سنوات فما دون (سجنا أو أشغالا شاقة أو سجنا مضيقا)
١٧١	عشر سنوات فما دون (أشغالا شاقة أو سجنا مضيقا)
٩٨	خمس عشرة سنة فما دون (أشغالا شاقة أو سجنا مضيقا)

٨١	عشرين سنة (أشغالا شاقة)
٣٦	أشغالا شاقة مؤبدة
٢٥	اعداما
٢٦٤١	المجموع

وإذا فاقت الأحكام خمس سنوات فانها تكون مصحوبة بالابعاد لمدة تساوى مدة الحكم . وكانت تلك المحاكم تسلط على هؤلاء الوطنيين الضرائب الفادحة التى تفوق عادة ما يملكون بقصد افلاسهم .

وكانت الأحكام بالاعدام تثير غضب الشعب وحنقه وتزيد مقاومته شدة وصلابة خاصة وأن السلطات العسكرية قد أخذت تنفذ تلك الأحكام وتعدم الوطنيين كما فعلت إثر اغتيال فرحات حشاد . وقد حصلنا على بعض أسماء المحكوم عليهم بالاعدام .

عثمان الحاج أحمد
عبد الله حسن
على عبد الرزاق سندور
حبيب حمدة عمار
أحمد على غريبى
على عمر بن قاسم
الشافعى أحمد على
عبد القادر حيقه
الفرجانى عبد الرحمن
الطاهر على
أحمد أبو بكر
نور الدين عبد القادر
الهادى التليلى

وكانت أكثر الأحكام صورية فى الواقع لا تستند إلا على أدلة واهية أو على مايفرضه البوليس على المتهمين من اعتراف تحت سوط من العذاب

والتنكيل . وقد قامت قوات الجيش الفرنسى باعدام عدد وافر من التونسيين بدون أية محاكمة وخروجا عن مبادىء العدالة التى تقرها جميع القوانين وجميع الشرائع ولنذكر بعض هؤلاء الشهداء :

من المنطقة الشمالية :

الهادى محمد شرادو
الهادى الجريدى
أحمد قاسم زروق

من المنطقة الجنوبية (نطاويين) :

حمادى صادق
عبد الله التنكتى
على التنكتى
تهامى قرفسى
المنجى الشايب
عبد الرحمن على خليفة

صفاقسيين

البشير
زهير
منصور
ضوء

واثنان من المساجين اسمهما صالح من مدينة سوسة .

قفصة :

محمد صالح عبد القادر
عبد الحميد عمار
ابن خدوم
ابن نولى

وكان الكثير منهم فى بيوتهم مع عائلاتهم فألقى عليهم القبض وأعدموا لإنزال الرعب وبث الخوف بين التونسيين .

وكانت السلطات الفرنسية بعد أن تقوم بالإرهاب والتقتيل تخبر عنها فى الصحف الاستعمارية تصغر من شأنها وتلطف من حدتها فتخرجها كحوادث بسيطة عادية لتضلل الرأى العام . وإن بعض الأمثلة من تلك الأخبار تغنينا عن نشر أكثرها . فقد قالت جريدة « لابريس » بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٠

« إلقاء القبض على مشبوهين — اعتقل رئيس مركز البوليس بدبوسفيل على بن حمودة وعمر بن يحيى وهما من المشبوهين » وكتبت بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٢ « عملية بوليس بتالة .

« قامت الجندرمة يوم الأحد بعملية بوليس واسعة النطاق فى « تالة » ففتشت عدداً وافراً من البيوت وأجرت البحث مع ستين مشبوهاً . واحتفظت بثلاثة منهم تحت المراقبة .

« وأجريت عملية بوليس أيضاً يوم السبت « بالحمامات » ووقع تحقيق فى ماهية عشرين شخصاً » .

وكتبت جريدة « لوموند » بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٣ « أطلقت النار فى الليلة الماضية على دورية من الحرس الجمهورى على مقربة من سوسة . فأجاب الحرس النار بالنار » .

« وتفيد الأنباء أيضاً أن عملية بوليس أجريت « بالحلوف » خمسة كيلومترات شمال « الجم » وفتشت بيوت ستة من المشبوهين وألقى القبض على ثلاثة أشخاص ، لوجود أسلحة فى بيوتهم » .

ولم تكن تلك الأعمال الإرهابية صادرة عن بعض الجنود المتنطعين ، بل كانت تجرى حسب خطة مرسومة ومؤامرة مدبرة . فقد دعت الاقامة العامة يوم ١٠ أغسطس جميع المراقبين المدنيين لاجتماع فوق العادة بتونس واتجه اهتمام ذلك المجلس الحربى الصغير إلى البحث عن أنجع الطرق للتخلص من المقاومة الوطنية و « وضع حد لتفاقم الارهاب فى تونس » .

وسافر الجنرال جاربای فى ١٠ أغسطس بطريق الجو إلى باريس ، ويظهر أن القوات الفرنسية أخذت منذ ذلك التاريخ تنفذ أوامر تلقتها بنشر

الأرهاب وتسليط القمع بأشد قسوة فى مناطق « الساحل » و « الدخلة » و « الجنوب التونسى » أى فى المناطق التى استفحلت فيها المقاومة الوطنية و « كانت — حسب التعبير الرسمى الفرنسى — مسرحاً لبعض الحوادث » .

وأخذ النساء والشيوخ والأطفال يهاجرون المدن والقرى فارين بأنفسهم إلى الجبال والبوادى من « الرصاص الضائع » الذى تمطره القوات الفرنسية وهى لا يردها رادع .

وقد عززت حالة الحصار بفرض منع التجول على تلك المناطق التى تمتاز بكثرة السكان ونشاطهم فبات التجول ممنوعاً منعاً باتاً من الساعة السادسة مساء إلى الساعة السادسة صباحاً ، فأصيب العمل الفلاحى فى الموسم الزراعى بضرب من الشلل بواحة « قابس » وأراضى « الساحل » وبساتين « الدخلة » وكانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية حرجة جداً من قبل ، فأصبحت تنذر بالشر المتطاير والخطر الداهم بل أصبحت مأساة يعيشها شعب كامل .

وسحبت السلطات الفرنسية من سائقى سيارات الأجرة رخصهم ، وحكمت عليهم بالنفى ، أو زجت بهم فى السجن بدعوى أنهم ينقلون « الثوار » ويمدونهم بالأسلحة والذخيرة ، فكانت حيرة هؤلاء السائقين كبيرة ، لأن تلك الرخص قد كلفت كل واحد منهم خمسمائة ألف فرنك ، علاوة على « الهدايا » التى قدموها لذوى النفوذ للحصول عليها .

ولم تجد السلطات الفرنسية — العسكرية والمدنية — مبرراً لأعمالها العدوانية فاختلقت الأعذار اختلاقاً ، وعجزت عن توجيه أية تهمة ، فلجأت إلى التلفيق والكذب الصراح . واحتدت غيظا لأنها لم تعثر على أى شىء يخالف القانون عند تفتيش بيوت الوطنيين ، فعمدت إلى إخفاء بعض « الأسلحة التى تحمل طابع صانعها » فى تلك المنازل لتتمكن من اعتقال « المجرمين الخطرين » بتهمة إخفاء السلاح .

وازداد هكذا القمع شدة واستحكاماً وذلك :

ا — بالقيام بعملية تفتيش « المشبوهين » قبل الشروع فى الاعتقالات والتطهير .

ب — بتمزيق أجساد الوطنيين بالسياط والتنكيل بهم فى الساحات العامة

حـ — بإعدام القادة الوطنيين المحليين بدون محاكمة .

وبدعوى إنهم استخدموا الأسلحة ضد قوات الأمن .

وسعت السلطات الفرنسية التى تتولى القمع فى الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية على طريقة أخذ الرهائن وتنفيذها علانية ، فلم تفلح ولكنها ضربت برأى باريس عرض الحائط ونفذت تلك الطريقة تنفيذاً قاسياً .

واعتقل طبقاً لنظام الرهائن ، السيد البشير بن المبروك الجزيرى الأمين العام المساعد لنقابة المزارعين المنتجين بمنزل قابس ، عند ما كان يباشر عمله ، واتهموه بمساعدة « الثوار » وساقوه تحت حراسة الجنود المسلحين إلى بيته حيث تظاهروا بالقيام بعملية التفتيش ، ثم قتلوه رمياً بالرصاص فى غرفة نومه أمام زوجته وأولاده ، وشوهوا جثته وشدخوا رأسه ، ثم لفه الجند فى لحاف ، وأخذوه معهم ، وألقوا به فى إحدى الحفر . ومنعوا عائلته من الاقتراب من تلك الحفرة ومن غسله وتكفينه والصلاة عليه . وأقاموا هناك حراسة مع الأمر بإطلاق الرصاص على كل من يأتى لزيارة قبر الشهيد .

وفى يوم ١٢ أغسطس اقتحم الجنود الفرنسيون بيت عمة الدكتور محمد ابن صالح ببلدة « المكنين » فى منطقة « الساحل » وحطموا أبواب البيوت ودخلوها عنوة ، فارتاعت النساء ، وارتفعت أصواتهن بالصراخ ، فهب الناس يستفسرون عن الأمر فتلقاهم الجنود بإطلاق الرصاص ، فسقط الشهيد محمد ناصولى قتيلا ، وجرح عدد كبير من الحاضرين .

وفى يوم ١٤ أغسطس ألقى القبض ببلدة « القلعة » الكبرى بوجه خاص ومنطقة سوسة بوجه عام على نحو ثلاثين وطنياً ونقابياً من المنتمين إلى الاتحاد العام التونسى للشغل والاتحاد العام التونسى للزراعة والاتحاد العام للصناعة والتجارة ، بتهمة حمل السلاح وباخفاء الذخيرة وهى فى الحقيقة ذخيرة دستها السلطات الفرنسية فى بيوتهم عند تفتيشها .

وفى يوم ١٦ أغسطس نشبت معركة بجبل « ميدودى » بين الثوار وقوات الأمن أسفرت حسب البلاغ الرسمى عن قتل ثلاثة جنود وخمسة من التونسيين

وفى يوم ١٨ أغسطس قام جنود الجنرال « جار باى » بحركات فى المنطقة كلها ، تصحبهم السيارات المصفحة والكلاب البوليسية ، وألقوا القبض على أربعة من السكان الآمنين وقتلوهم رمياً بالرصاص بمحضر من مواطنيهم وتحت أنظارهم ، وهم :

على بن بلقاسم الحمرونى
طاهر بن مصباح بوهيفة
النفطى بن حسين
بلقاسم بن محمد بن عمر .

وفى اليوم نفسه — ١٨ أغسطس — اعتدت القوات المسلحة على بلدة « منزل تميم » فى منطقة الوطن القبلى اعتداء شديدا عنيفا ليلة عيد الأضحى ، ودمرت بيوت أعضاء شعبة الحزب الحر الدستورى الجديد ونهبتها ، واعتقلت السيد محمد بن الحاج البشير بن فضل رئيس شعبة الحزب الدستورى والأمين العام لنقابة المزارعين المنتجين ، وطافوا به فى شوارع القرية تحت الحراسة المسلحة ، وساموه ألوانا من التعذيب والتنكيل ، ثم رموه بالرصاص أمام أهله وذويه ، ولم يكتف الجنود بتلك الجريمة بل رفضوا تسليم جثة الشهيد لزوجته الشابة وأبيه الشيخ الذى فقد عائله الوحيد بفقد ابنه .

وقام الجيش فى نفس ذلك اليوم بحركات فى بلدة « صيادة » حيث اغتيل أحد مرشدى البوليس واسمه « حريق » فشرع جنود الجندرمة والحرس الجمهورى الفرنسى المرابط « بالمكنين » و « قصر هلال » فى عملية « تطهير » المنطقة ، وذلك فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، وأعدموا اثنين من التونسيين وهما :

ابراهيم بن الطاهر بن محمد بن العبد
محمد بن فرج بن عثمان بن الحاج مهنى .

وفى نفس اليوم كانت مدينة « مدنين » بالجنوب التونسى مسرحا لأعمال وحشية أطلقت عليها السلطات الفرنسية فى بلاغها عبارة « عمليات البوليس والأمن » فقد أطلق أثناءها جنود الفرقة الخفيفة من المشاة

الفرنسيين الرصاص على ثمانية تونسيين وقتلوهم صبرا بالدعوى الباطلة الخاصة بإخفاء السلاح .

واعتقل يوم ١٩ بمدينة « الكاف » أربعة عشر من الشخصيات الوطنية [١] كما ألقى القبض على القادة المحليين للمنظمات القومية الكبرى [٢] .

وفى يوم ٢٠ أغسطس ألقى القبض على أثنى عشر من الوطنيين بمدينة « المنستير » على أثر الأضراب العام الذى شمل البلاد التونسية بأسرها تضامنا مع الشعب المراكشى واحتجاجاً على خلع السلطان سيدى محمد ابن يوسف . ومن بين المعتقلين سالم بشير ومحمد زراقى . وكانت السلطات العسكرية قد دست فى بيتيهما بعض الأسلحة والذخيرة لتبرير اعتقالهما بتهمة إخفاء السلاح التقليدية .

وجاء دور مدينة « باجة » فى منطقة الشمال التونسى يوم ٢٠ أغسطس لتكون مسرحاً لمأساة تتكرر بنفس الصورة فى كل مكان . فقد دخلت القوات المدنية والعسكرية إلى بيوت ثلاثة من قادة جامعة الحزب . ودسوا فيها الأسلحة والذخيرة ثم ألقوا القبض على عدد كبير من التونسيين [٣] .

وكانت أيام ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ أغسطس ظلاماً وظلماً فى منطقة «الساحل الجنوبى » حيث قامت القوات الفرنسية المسلحة بعملية « تطهير » واسعة النطاق ، وخاصة فى « قصر هلال » و « المكنين » و « طبلبة » و « بقالطة » و « صيادة » . وفى ليلة ٢٨ أغسطس ألقى الجنود القنابل اليدوية على البيوت

(١) من بينهم السادة — صالح بن عياش رئيس جامعة الدستور وهو فى حالة مرض شديد — وعبد الله الشاوش الأمين العام للجامعة الدستورية — والمولدى الخماسى مدرس بفرع جامع الزيتونة بمدينة الكاف .

(٢) السادة أحمد عمارة الأمين العام للاتحاد المحلى التابع للاتحاد العام والدكتور صالح ماجد الأمين العام لفرع الاتحاد التونسى للزراعة — ومحمد كرمة الأمين العام لفرع اتحاد الصناعة والتجارة .

(٣) من بينهم على الزلاوى — ورشيد بن يوسف — ومصطفى بن خليفة . وفى اليوم نفسه هاجمت القوات الفرنسية بلدة « الجبل الأبيض » فى شمال باجة ، وألقت القبض على السيد عبد العزيز البحرى الامين العام لنقابة المزارعين المنتجين ، والعضو بالهيئة الإدارية العليا لاتحاد الفلاحة العام .

ببلدة « قصر هلال » وخاصة على بيت سالم المجرى ، فجرحوا زوجته جروحاً خطيرة .

وقتل فى يوم ٣٠ أغسطس جندى من الحرس المتنقل وجرح رفيق له كان معه فى تلك الجهة . فهاجمت القوات شوارع مدينة المنستير ، واقتحمتها مدججة بالسلاح الحديث من بنادق سريعة الطلقات ورشاشات بدون انقطاع وقاموا « بتطهير » واسع عظيم . ونهبوا ليلة ٣١ أغسطس عدداً كبيراً من البيوت وألقوا القبض على الناس بالجملة ، وعذبوهم ، ونكلوا ببعضهم فى الساحة العامة . واختاروا أربعة من الشخصيات البارزة ومثلوا بهم شر تمثيل تكسيراً للأيدى ، وبقراً للبطون ، وشدخاً للرءوس ، ثم قتلوهم رمياً بالرصاص وهم الشهداء :

— مصطفى بن حسين جنات ، صاحب مصنع ورئيس الشبيبة الدستورية .

— الحاج سعيد المرشاوى ، تاجر وأمين صندوق مساعد للشعبة الدستورية .

— أحمد الغندرى ، مزارع وعضو بالحزب الدستورى .

— عبد السلام تريمش ، خباز ومكلف فى الشعبة الدستورية بالدعاية الوطنية .

وذاق المعتقلون الآخرون — ويزيد عددهم على الخمسين — ألواناً من التعذيب الذى تقشعر منه الأبدان ، وذلك فى ثكنات « سوسة » « والمنستير » حيث نقلهم الجنود .

وقد عثر فى الصباح على جثتين تحت أسوار المدينة ممزقتين بالرصاص . وهما الشهيدان عمر زقينة ومحمد سلامة وهو شاب لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره .

هذا وقد بلغ عدد الجرحى من ذوى الإصابات الخطيرة الذين نقلوا إلى المستشفى واحداً وأربعين . أما عدد الذين جرحوا جروحاً خفيفة فلم يقف عليه أحد .

وفى صباح ٣١ أغسطس طلب « الحرس المتنقل » من آباء الضحايا أن

ياخذوا جثث أبنائهم فرفض الآباء ، وأصروا على إجراء عملية فحص وتشريح كلى لتلك الجثث ، وأن يسجل ذلك الفحص فى تقرير رسمى ، فحمل إذ ذاك الجنود الجثث بانفسهم إلى بيوت عائلاتهم ، وأبلغوا الآباء بأن الأوامر تقضى بأن يكون الدفن تحت حراسة القوات المسلحة وبحضر عشرة فقط من أقرباء القتيل .

وترتب على فظائع ليلة ٣١ أغسطس إضراب عام شامل بمنطقة «الساحل» كلها ، وتوقفت الحركة التجارية والعمالية توقفا تاما . فما كان من جيوش « جار باى » إلا أن تدفقت بخيلها ووحشيتها وأخذت تحطم أبواب الدكاكين وتنهب ما فيها ، وتدمر كل ماتجده فى طريقها ، وتحاول ارغام السكان على إنهاء الاضراب .

وفى أول سبتمبر ليلا وقبل بداية موعد منع التجول فى منطقة « الساحل » هاجم بعض جنود الحرس الجمهورى شاطىء « صيادة » وأطلقوا النار بدون سبب على بعض الشبان التونسيين الذين كانوا يتنزهون على شاطىء البحر ، فأصيب شاب عمره عشرون سنة ، فمات على الفور وهو البحرى بن سعيد بن الحاج الصيد ، وجرح عدد آخر .

وقضى هكذا « الساحل » فترة من الارهاب المريع وقد أصبح واضحاً أن السلطات الفرنسية تهدف إلى إبادة جميع العناصر والشخصيات البارزة فى هذه المنطقة .

هذا وقد تم تعيين « مراقب مدنى مساعد » فرنسى جديد « بالمنستير » وعهد إليه بمحاربة الوطنيين وجميع أعضاء الهيئات الاقتصادية والمنظمات القومية التونسية فى ميدان الاقتصاد . وقد وقع بالفعل إلغاء رخص النقل العمومى والسيارات التى يملكها التونسيون فى تلك المنطقة . وهو مشغول الآن بمقاومه المزارعين والتجار وأصحاب الصناعات الصغيرة بقصد إفلاسهم .

منطقة زغوان :

وفى أول سبتمبر جردت حملة « تأديبية » عسكرية تتألف من قوات الحرس الجمهورى على منطقة « زغوان » وذلك ليلة ٢ سبتمبر ، واحتلت مدينة « جبيبينة » وهاجمت البيوت وحطمت الأثاث ، وأتلفت المؤن ،

وارتكبت أعمال النهب ، واعتقلت عدداً كبيراً من الوطنيين ، من بينهم عدد كبير من رجال النقابات المحلية (١) .

منطقة قفصة :

على أثر مصرع أحد جنود الحرس الجمهورى تم اعتقال ستة من الرهائن التونسيين من بينهم مدير مدرسة ابتدائية حرة ، وقتلوا فوراً فى الميدان العام فى « القصر » قرب « قفصة » .

وفى الثانى من شهر سبتمبر شنت حملة بوليسية على مدينة « مضيلة » وقتل أثناء العمليات أحد التونسيين أمام بيته برصاص الجندرمة وجرح تونسى آخر ، كما تمت اعتقالات كثيرة بالتهمة التقليدية الخاصة بإخفاء السلاح .

منطقة قابس :

وقع نهب عام واتلاف الأرزاق (٢) .

وهكذا أصبح شعب كامل — بعد أن ضيقت عليه الرقابة الخناق ، ومنعت أخباره من التسرب إلى الخارج ، وعزلته عن العالم بسدود منيعة ، أصبح ذلك الشعب عرضة لهجمات قوات الأمن المسلحة يومياً ، وقد كبل وقيد ، وسلم فريسة للوحشية الجنونية التى امتاز بها جنود الجنرال «جارباى»

---

(١) من بينهم السادة — المبروك بن العكرمى بن محمد ، سكرتير عام نقابة المزارعين المنتجين فى جبيبينة ، والطاهر بن كريم الطرابلسى ، عضو نقابة المزارعين المنتجين فى جبيبينة .

(٢) وهذه قائمة ببعض ضحايا النهب :

— احمد بن على بن محمد — نهب منه الجنود مبلغ ٨٠٠٠ فرنك .
— البشير بن بكار بن على — نهبت مكتبته ومزقت جميع الكتب .
— البشير بن حسين — نهب دكانه واتلفت جرة من الزيت وسرق منه مبلغ من المال .
— عبد الله بن العيساوى بن عمار — نهب دكانه وسرق كل المال الذى كان موجودا به .
— الصادق بن عبد الله العيساوى — نهب دكانه وأخذ الجنود كل النقود التى كانت بالخزينة .
— الصادق بن سامى بن فرحات — حطمت أبواب دكانه ومنزله .
— العياد بن على بن احمد — نهب دكانه وسرقت أمواله .
— السيدة حميدة بنت عبد الرحمن تهيدى — نهب حليها .

وبات الموت يحوم فى الشوارع ، وباتت كل قرية تونسية تنتظر بقلب ثابت وصبر وجلد ، دورها فى « التطهير » وبات كل تونسى على استعداد لتحمل قسطه من العذاب . وليس بين التونسيين من يستكين أو يرضى بالذل .

وقد كثرت الضحايا بوجه خاص بين النساء الحبالى ، وقد أجهض عدد كبير منهن فى منطقة الساحل و« الجنوب التونسى » .

وأصبحت أرزاق التونسيين كلها ، ومؤنهم تحت رحمة الحملات العسكرية الإرهابية . فقد نهبت قطعان كاملة من الغنم فى منطقة « قابس » وتم الاستحواذ فى المناطق التى منيت « بالتطويق » على أنواع مختلفة من الممتلكات ، وبيعت المواشى بعد أن سرقت من أصحابها . وانتشرت اعلانات الإفلاس بين التجار والمزارعين .

وكانت المواصلات بين العاصمة « تونس » والمناطق المنكوبة تقطع عن عمد . وأخذت قوات مسلحة متنقلة تنشر الرعب فى البلاد كلها بعد أن قسمتها إلى مناطق معزولة تماما بعضها عن بعض ، تسهيلا لعمليات القمع .

أما الصحافة الفرنسية فقد كانت توقد نار البغضاء والحقد ، وتناشد بزيادة العنف وسفك الدماء ، ولا تشير إلى حوادث القمع إلا بنشر بلاغات السلطات الفرنسية ، وكلها تلفيق وكذب . فكانت تلك الصحافة تنشر يوميا أخباراً عن موت بعض التونسيين ، وتدعى أنه ناتج عن « تناول بعض القنابل اليدوية والمفرقعات الحربية » وذلك تدليس للحقيقة . والواقع أنها قنابل يدوية ألقاها الجنود الفرنسيون الذين يجوبون الطرقات فى كل الاتجاهات على التونسيين . وهكذا لقى عدد كبير من الرعاة والفلاحين والبدو حتفهم .

ولم يسلم من ذلك الاضطهاد حتى المعتقلون المبعدون فى محتشدات الصحراء . فقد اتخذت ضدهم إجراءات شديدة ، فمنع عنهم الراديو والصحف ، وألغيت الراحة اليومية ، وضيق عليهم فى القوت والطعام وفى البريد والرسائل وفى الاغتسال والنظافة ، وصاروا عرضة للإهانة والتعذيب .

إن القوات الفرنسية المعتدية خرجت عن كل الاعتبارات الإنسانية ، وارتمت فى الأعمال الوحشية فى أواخر أغسطس وأوائل شهر سبتمبر

١٩٥٣ ، وقد ركبهم الغيظ والحنق واستولى عليهم البغض والحقد ، لما رأوا وحدة التونسيين العتيدة وخيبة الاصلاحات المزعومة التى أدخلت على نظام الأقاليم والبلديات وارتاعوا لفرار ٤٥ وطنيا من السجن الفرنسى ، وجن جنونهم لأن الشعب التونسى لم يستسلم ولم يطاطىء الرأس ولم يتخاذل ولم يستكن . وأخذتهم نشوة الإجرام « بنجاح العملية المراكشية » وشجعتهم فى أعمالهم مؤامرة الصمت والسكوت عنهم ، فالبرلمان الفرنسى فى أجازة فلا يخشون استجوابات النواب التى تطالب بوقف السواعد الفتاكة السفاكة للدماء . وكانت عملية « التطهير » المتكررة قد أحدثت فى الرأى العام الفرنسى والعالمى ضربا من التعود والسآمة ، فحدت من تأثره وعواطفه ، وقلت الأصوات التى ترتفع فى الخارج للتنديد بتلك الجرائم المتجددة .

لم يحتمل الفرنسيون ما رأوه من تضامن وثيق بين الشعب التونسى والشعب المراكشى عند خلع جلالة السلطان سيدى محمد الخامس ، فاشتدت قسوتهم ، وازداد بطشهم وتفاقم قمعهم .

لقد دبر المستعمرون الفرنسيون مؤامرتهم بليل ، وقاموا بتمثيل روايتهم القذرة ، فصلا بعد فصل ، واستخدموا فيها صنائعهم وعبيدهم من الخونة المارقين من باشاوات وقياد (مديرين) وشيوخ القبائل البربرية ومن يدعون علماء الإسلام والإسلام منهم براء أمثال عبد الحى الكتانى . فاجتمع هؤلاء المارقون من الدين والوطنية تحت رئاسة القلاوى بمدينة مراكش وأعلنوا خلع سلطانهم الشرعى ، وثاروا على النظام والقانون تحت حماية السلطات الفرنسية التى كانت تلقنهم دورهم وتتصل بهم الاتصال الوثيق ، فقد زارهم فى جحرهم الموظفون الكبار من الفرنسيين والمقيم العام الفرنسى الجنرال جيوم ليراقبوا سير المؤامرة التى حاكوها هم بأنفسهم ، وأخيراً فى يوم ٢٠ أغسطس تمت المأساة واعلم الجنرال جيوم سيدى محمد الخامس فى الساعة الثانية بعد الظهر إن فرنسا قررت خلعه ، وأخذ الملك عنوة من قصره وجر جرا وهو فى لباس النوم ، صحبة أبنائه إلى المطار ونقل فوراً إلى جزيرة كورسيكا الفرنسية ، فنكثت فرنسا تعهدها بحماية شخص السلطان وهى وصمة لن تنسى ، وعار لن يمحى . وقد اختارت

السلطات الفرنسية يوم عيد الأضحى لترتكب فعلتها الشنيعة فشعر كل تونسى بل كل عربى وكل مسلم أنها إهانة مقصودة ، وحط من كرامته وضربة موجهة له شخصياً ، فكان جرح لا يندمل . وبلغ الحنق والغيظ أقصاه فى تونس وهاجت عواطف الشعب ، وتوالت الاضرابات والمظاهرات فاغتنمتها السلطات الفرنسية فرصة لتنزل على تونس تلك الضربات التى قصمنا بعضها .

وأرادت الحكومة الفرنسية أن تتبع فى سياستها بالمغرب مبدأ « فرق تسد » فعزلت ممثلها بتونس دى هونكلوك وعوضته بمقيم عام آخر وهو بيير فوازار لتفرق بين الشعب التونسى والشعب المراكشى ، وقد أذاع المقيم العام السابق قبل مغادرته البلاد التونسية بلاغا جاء فيه « وسوف يسلك خلفه بيير فوازار سياسة أشد قسوة ضد التونسيين » وما الجرائم التى ارتكبها الاستعمار بعد تعيينه إلا دليل قطعى على ذلك .

اغتيال الهادى شاكر :

وكانت أشد تلك الجرائم وقعاً على التونسيين اغتيال الزعيم الشعبى المحبوب الشهيد الهادى شاكر . وهو من أبرز قادة الحركة الوطنية ، وعضو فى الديوان السياسى . وقد كانت حياته مثالا فى الإيمان والعمل والتضحية .

ولد فى مدينة صفاقس عام ١٩٠٨ ، وترعرع بها وتعلم فى مدارسها . وانضم إلى صفوف المكافحين الوطنيين منذ الصغر . وكان عضواً نشيطاً فى الحزب الحر الدستورى بعد أن أسسه الشيخ عبد العزيز الثعالبى بقليل . وسرعان ما أهلته مواهبه وأعماله لتحمل المسئوليات .

وكانت فترة الركود السياسى والإنحلال الحزبى التى أعقبت نفى الشيخ الثعالبى إلى المشرق تحز فى نفسه المتوثبة . وكان تقاعس القادة القدماء عن العمل يؤلمه . ولما رجع النشاط الوطنى بفضل الحبيب بورقيبة ورفاقه من الوطنيين ، إندفع الهادى شاكر معهم ودخل مدخلهم حتى أصبح عضدهم الأيمن فى جهة الجنوب . وكان من أكبر الدعاة فى مؤتمر قصر هلال ١٩٣٤ إلى تجديد الحزب الدستورى وإعطاء قيادته لشباب عامل مخلص نشيط . وكان موقفه من أكبر عوامل النجاح فى تكوين الديوان السياسى . وعرف

الطاغية (بيروطون) فيه العنصر الفعال والجد فى عمله الوطنى فنفاه إلى الصحراء صحبة قادة الحركة الوطنية — ١٩٣٤ — فتحمل الحر والعذاب والحرمان بقلب مطمئن ، وصبر وثبات ، وأصبح بعد رجوعه من المنفى القائد الأكبر للحركة الوطنية فى عاصمة الجنوب . واستأنف نشاطه بقوة وحماسة هادئة . واشترك فى جميع الأعمال الكبرى وتأسيس المنظمات القومية ، وأخذ قسطاً وافراً فى قيادة الشعب فى ثورة ١٩٣٨ . فسجنته السلطات الفرنسية وعلقت به تهمة التآمر ضد أمن الدولة الخارجى والداخلى وطالب الكولونيل (دى جيران) قاضى التحقيق العسكرى بالحكم عليه بالإعدام . وقد نقلته السلطات الفرنسية من السجن المدنى إلى السجن العسكرى ، ثم إلى سجن (تبرسق) وأخذته مع رفاقه قادة الحركة إلى سجن (سان نيقولا) بمارسيليا فى جنوب فرنسا . ثم وضعته فى قرية (تراتز) قرب مدينة (إيكس) فى إقامة جبرية . وفى عام ١٩٤٢ أرجعته قوات المحور إلى تونس . فشمر عن ساعد الجد وأخذ فى تنظيم الحركة الوطنية مع بقية إخوانه . وصار من قادة الحزب الحر الدستورى الكبار ، وعضواً بارزاً فى الديوان السياسى ، ولقبته الجماهير الشعبية بزعيم الجنوب لما له من نشاط فى تلك الجهة ، وقد بقيت بها بعض القبائل الكبرى يسيطر عليها مشايخ خونة من ضنائع الاستعمار ، يحرمون منطقتها على الوطنيين ويهددونهم بالقتل إذا ما حدثتهم أنفسهم بدخولها . فاقتحم الشهيد الهادى شاكر تلك المناطق ، وبث فيها الدعوة الوطنية وعقد بها الاجتماعات المتكررة وكان فى عمله عرضة للسجن والقتل . ولكن عزمه أقوى من أن توقفه الصعوبات ، وإيمانه أرسخ من أن يؤثر فيه الوعيد ، فهو رجل الواجب لا يعطله شىء عن أداء واجبه .

وكأن واجباته كلها اجتمعت وتبلورت فى الواجب الوطنى فهو وإن كان أباً رءوفا وأخا حنوا وتاجرا ماهرا فقد ضحى بعواطفه وماله ووقته ، وبحياته فى سبيل وطنه المنكوب . أستمد قوته من نفسه . فعاش عيشة الأقوياء ومات ميتة الشهداء . يلتجىء إليه الرجال إذا ما اعتراهم ضعف وخور ، ويزيلون شكوكهم بيقينه ، وهو الركن الركين والحصن الحصين . وصعب مراسه فلا يقتنع حتى يقنع نفسه بنفسه ، ولا يسير حتى يتثبت ،

ولا يعمل حتى يتروى . لقد غلب عقله هواه ، وتحكم فى أعماله . ميزته الرصانة والهدوء . فكان مقتصداً فى حركاته ، قليل الكلام كثير الفكر ، ثاقب الرأى يدرس الخطط ويدققها قبل الشروع فيها ، ينال بالتؤدة والحكمة مالا يناله غيره بالقوة والشدة ، ويسدد خطاه فينجح النجاح الباهر عندما يظن الظان أن الخيبة حاقت به . وهو فى إيمانه ووطنيته كالبركان الساكن ، قد يغتر الإنسان بمظاهره عندما يراه وادعا ، حتى إذا ما رآه يخطب فى الجماهير يعرف حقيقته ودفائن نفسه ، فيلهب الحماس فى القلوب ويقود الرجال قيادة القوى الجسور . وتزداد جرأته وثباته وصبره وأناته بقدر ازدياد الشدائد والمحن والأخطار .

وكان مربوع القامة ، خفيف السمرة ، أسود الشعر ، تتوقد عيناه حياة وفطنة تحت نظاراته .

وقد لعب الهادى شاكر دورا هاما فى ثورة تونس ، فهو الذى قاد الحركة الوطنية فى أصعب أيامها فى يناير ١٩٥٢ بعد اعتقال زعيم الشعب الحبيب بورقيبة ومدير الحزب المنجى سليم ، وعندما كان يخشى أن تدخل الفوضى على أعمالها فكان قدوة ومنارا بهدوئه وتصلبه ، إذ نفذ الخطة المرسومة وعقد مؤتمر الحزب فى ١٨ يناير ١٩٥٢ ، وترأسه وبث فيه من روحه إلى أن أتم أعماله وأصدر قراره الذى بقى دستوراً قاراً واضحا فى فترة الكفاح كلها . ولكن السلطات الفرنسية تعرف قيمة الهادى شاكر فى قيادة الشعب ، ولذا أسرعت إلى إلقاء القبض عليه يوم ٢٣ يناير أربعة أيام بعد عقد مؤتمر الحزب ، ثم أرسلته إلى منفى طبرقة حيث اجتمع مع الحبيب بورقيبة والمنجى سليم . وقد صحبهما أيضا يوم ٢٦ مارس ١٩٥٢ عند ما نقلتهما الإقامة العامة الفرنسية إلى معتقلهما الجديد فى صحراء الجنوب برمادة . فاستأنف هكذا حياة الاعتقال فى الصحراء بعد ثمانى عشرة سنة ، وكان نفى إليها مع قادة الشعب عام ١٩٣٤ . ولم يطل مكثه فيها هذه المرة فنقلته السلطات الفرنسية يوم ٧ مايو صحبة زملائه إلى جزيرة جربة . وفى شهر يونيه ١٩٥٣ فرضت عليه الإقامة الجبرية فى مدينة نابل مقر إبعاده الجديد فأصبح هكذا تحت حراسة البوليس الدائمة .

وفى ليلة الأحد ١٣ سبتمبر حوالى الساعة الثانية بعد منتصف الليل

سمعت طرقات شديدة على باب البيت الذى كان يسكنه الهادى شاكر . ثم وقعت محاولة خلعه . فاستيقظ الزعيم من نومه ، وتلفن حالا إلى مقر الجندرمة الذى لا يبعد عن بيته إلا بعض مئات الأمتار وأعلمهم أن مجهولين يحاولون الهجوم على بيته ، فأجابته الجندرمة أن مقر البوليس أقرب إليه فليتصل به . فاتصل به فعلا من غير جدوى . ولكن المجرمين الفرنسيين وضعوا فى الاثناء مفرقعات فى الباب ونسفوه نسفاً . وصعدوا الدرج المؤدى إلى غرفة الزعيم ، ثم جروه معهم جراً تحت تهديد أسلحتهم وأركبوه جبراً فى سيارتهم التى اندفعت تعدو بسرعة فائقة .

وقد اكتشفت جثة الهادى شاكر فى الصباح المبكر على الطريق الرابطة نابل بقرنبالية فى جهة الوادى السعيد ، وقد مزقه رصاص الرشاشات .

وقررت السلطات الفرنسية أن النظر فى تلك الجريمة سيكون من متعلقات المحكمة العسكرية الفرنسية . وربما يتساءل الانسان لماذا اتخذ هذا القرار ؟ ولكنه عند ما يعلم أن البحث العدلى لم يأت بنتيجة وأن المجرمين مازالوا يتمتعون بحريتهم الكاملة لم يمس أحدهم بسوء ، وأن دم الهادى شاكر قد ذهب هدراً كما ذهب دم فرحات حشاد من قبله ، يفهم سر ذلك القرار . وربما يذهب إلى أبعد من ذلك فى استنتاجه إذ يرى أن العدالة الفرنسية تحمى المجرمين من الفرنسيين .

وحمل جثمان الشهيد إلى مدينة سفاقص مسقط رأسه حيث شيع عشرات الآلاف جنازته وبكاه أبناء وطنه كلهم . وأثار اغتياله موجة عميقة من الاستياء فى الشعب التونسى بأسره وازدادت الهوة بين تونس وفرنسا عمقاً . وقد علقت جريدة « لوموند » الفرنسية — ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ — على تلك الجريمة الفظيعة وما تجره من نتائج وخيمة ، قالت :

« إن الاغتيال الذى وقع بنابل ليلة الأحد يذكرنا باغتيال فرحات حشاد . وقد ذهب أحد القادة الوطنيين ضحيته (وكانت الضحية فى ديسمبر الماضى الأمين العام للاتحاد العام للعمال التونسيين ، أما اليوم فأمين المال للديوان السياسى للحزب الحر الدستورى الجديد) . وتنبىء تلك الجريمة على عمل منسق منظم اشترك فيه عدة أشخاص ، ويظهر فى مظهر عمل انتقامى كنا

قدمنا يوم السبت بما فيه من خطر ، فقد بقيت تونس هكذا فى الدور والتسلسل الجهنمى الذى دخلت فيه منذ عامين .

« إن الارهاب بغيض كما كررناه وما زلنا نكرره ، ولكن هل يمكن أن تكون الاجابة عن اراقة الدماء باراقة الدماء ، وعن الاغتيال بالاغتيال طريقة ، وأن تكون طريقة فرنسية وطريقة حامين إزاء مجيين ؟ أولم نتنبأ بأننا دخلنا شمال أفريقيا لإرجاع النظام إلى نصابه ، أولم نكافح من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤ لنضع حداً لطرق كنا نتألم منها فى اجسامنا ولكى نعوض الأحكام الاستعجالية العمياء بالعدالة ؟ » .

وقد قصت كريمة الشهيد الهادى شاكر على أحد الصحفيين اختطاف أبيها من بيته ، وهى شاهدة عيان ، ونقتصر على نقل ما قالته :

لا بريس — بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٦ .

فى الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل شعر أنجال الهادى شاكر أن بعض الأشخاص يحاولون اقتحام باب العمارة . وقالت كريمته الكبرى التى كانت شهادتها أدق شهادة كانت سيارتان من نوع سيتروين (تراكسيون آفان) واقفتين أمام الباب .

وعند ما أيقظه أبناؤه أمسك الهادى شاكر بالتليفون وطلب أولا مركز الجندرمة ، ولما خاطبه ضابط الجندرمة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين طلب منه الهادى شاكر الحضور حالا لنجدته ، فصرح له الضابط بأنه سيأتى حالا بيد أنه يستحسن أن يطلب أيضاً مركز البوليس وهو أقرب إلى منزله من مركز الجندرمة . وذلك لأن مركز الجندرمة يقع خارج المدينة فى طريق تونس فى حين أن مركز البوليس يوجد فى قلب المدينة على مسافة خمسمائة متر من المنزل الذى كان يقيم فيه الهادى شاكر .

فنفذ الهادى شاكر نصيحة ضابط الجندرمة وطلب فوراً مركز البوليس فكان الرد أن النجدة آتية فى الحال .

وتضيف الفتاة أنه ما أن وضع السماعة حتى دوى انفجار عنيف ، وكانت الساعة الثانية والدقيقة الأربعين فقد نسف المهاجمون الباب ذا المصراعين بمادة شديدة الانفجار عند ما عجزوا عن اقتحامه .

وفى نفس اللحظة انقطع التيار الكهربائى فى المنزل ولم يحدث ذلك عمداً ولكنه كان نتيجة للإنفجار لان العداد الكهربائى يوجد فى مدخل المنزل بجانب الباب فانتزع من الحائط وانقطع التيار .

وتستطرد كريمة الهادى شاكر قائلة وبعد ذلك توالت الوقائع بسرعة فقد صعد المهاجمون الدرج عدواً وأطلقوا رصاصة على قفل باب « الشقة » فى الطابق الأول . ثم فتحوا الباب بعد أن دفعوه بأكتافهم ودخلوا إلى الشقة وفى أيديهم مصباح كهربائى . ثم سألوه « هل أنت الهادى شاكر » . فقال « نعم » فقالوا « إذن تعال معنا » .

ونزلوا وهم يجرونه بينما كان لا يرتدى إلا ملابس النوم .

وقالت الفتاة أنهم كانوا ثلاثة اثنان منهم بشرتهما بيضاء وملابسهما مدنية أفرنجية ويحمل كل واحد منهما رشاشة . والثالث زنجى يلبس طاقية سوداء وقميصاً وسروالا (كاكيا) ويحمل فوق كتفه بندقية وفى يده مسدساً .

وانطلقت السيارتان متجهتين إلى طريق تونس وأنوارهما مشعلة واجتازتا قلب المدينة .

ولم تنقض إلا سبع دقائق منذ أن دوى الانفجار فى الساعة الثانية والدقيقة الأربعين . ووصل رجال البوليس والجندرمة الذين استيقظوا وارتدوا ملابسهم بسرعة فى الساعة الثانية والدقيقة الخمسين أى بعد ثلاث دقائق وجاءوا بعضهم بالسيارات والبعض الآخر مشياً على الأقدام .

واستمر البحث والتفتيش إلى الفجر ، وحوالى الساعة السادسة صباحا عاد راكبو احدى السيارات الذاهبة من نابل إلى تونس وأخبروا مركز الجندرمة أن هناك جثة ملقاة على حافة الطريق على مسافة خمسة كيلو مترات من (نابل) .

وكانت الجثة هى جثة الهادى شاكر ملقاة ووجهه على الأرض على جانب الطريق فى النقطة (٦٠ ك م — ٣٠٠ م) أمام صخرة مئات الأمتار .

وكانت الجثة قد اخترقتها عدة عيارات . ووجدت بقايا رصاصات رشاشة عيار ٩ ملليمتر ومسدس عيار ٧٫٧٥ .

ومعلوم أنه وجد انذار فوق الجثة . وقد نشر أمس نصه التقريبى . وهذا هو النص الصحيح :

« إنذار إلى الأهالى !

« إن كل حادث اغتيال أوتخريب يرتكبه الحزب الدستورى فى مكان ما « سيتبعه ابتداء من الآن إعدام ثلاثة من الأعضاء البارزين فى فرع الحزب « فى ذلك المكان .

« ولن يحول أى شىء أوأى شخص دون تنفيذ هذه الأعمال الانتقامية .

« فليكن ذلك معلوماً » .

خاتمـــة

لا بد للكتاب من خاتمة ، وإن كان كفاح تونس مستمرا والعدوان الفرنسى متتابعا عليها ، وإن كانت الخاتمة الحتمية لذلك الكفاح لم تتحقق بعد ، إلا أنه أخذ يتطور تطوراً سريعاً فى المدة الأخيرة حتى أصبحت الحالة خطيرة جداً على الفرنسيين والتونسيين أيضاً . فقد ظهرت فى الميدان فرق من الفدائيين الوطنيين تقول عنها الصحف الفرنسية أنها منظمة نظاما دقيقاً ، ترتدى لباس الميدان مسلحة بالأسلحة الثقيلة ، وقد اكتسحت الجهات الجبلية كلها من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال غرباً . وتقول تلك الصحف أيضاً إن بداية هذه الحركة المسلحة تشبه بداية الحرب فى الهند الصينية .

وإن تلك التطورات الجوهرية فى النضال التونسى يستلزم وضع كتاب مفصل نؤمل كتابته إتماما للفائدة . وقد لخصت فى المذكرة التى قدمتها صحبة الأستاذ محمد بدرة إلى دول الكتلة العربية الأسيوية بتاريخ ٢٣ يونيه ١٩٥٤ . وهذا نصها :

لم تغير فرنسا سياستها فى تونس بل غيرت طريقة تنفيذها ، فاستبدلت فى شهر سبتمبر ١٩٥٣ — المقيم السابق (دى هوتكلوك) بالمسيو (بيير فوازار) . وأراد الوطنيون اظهار حسن نيتهم فطلبوا من الشعب الذى لبى نداءهم أن يلتزم الهدوء لاعطاء فرصة للمقيم الجديد لاستئناف

المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب التونسى بغية الوصول إلى حل مرض للقضية التونسية . ولكن مسيو (فوازار) اقتصر على التقرب من جلالة الباى ومجاملة البلاط والغاء قرار منع التجول ليلا واستعادة السلطات من أيدى العسكريين إلى أيدى المدنيين الفرنسيين والافراج عن بعض المعتقلين الذين قضوا حوالى العامين فى السجون الفرنسية دون مبرر ، وإلغاء الرقابة على الصحف .

وكانت تلك الإجراءات تقتر تقتيراً خلال فترات طالت مدتها فى حين أن المحاكم العسكرية كانت توالى فى تلك المدة كلها إصدار أقصى أحكامها على مئات الوطنيين التونسيين ، وكانت أحكام الاعدام تنفذ فيهم فعلا (وقد نفذت فى أحد عشر وطنياً منذ حلول المقيم الجديد بتونس) . وفى الأيام الأولى من تعيين مسيو فوازار اغتالت عصابة فرنسية فى ١٣/٩/١٩٥٣ المرحوم (الهادى شاكر) أحد زعماء الحركة الوطنية بينما كان محدد الإقامة بمدينة (نابل) وتحت حراسة البوليس الفرنسى . وقد بقى المجرمون الذين اغتالوا الزعيم النقابى (فرحات حشاد) ، أحراراً لم يمسهم سوء ، ولم يكترث مسيو (فوازار) بهذا الأمر ووجه عنايته إلى الاتصال ببعض الشخصيات سعياً فى جلبها وفاجأ الرأى العام التونسى بتأليف وزارة جديدة فى ٢ مارس ١٩٥٤ برئاسة السيد محمد صالح مزالى (لتخلف وزارة البكوش التى أجمع الشعب على مقاطعتها) وجميع اعضائها من الاداريين أو من الموالين للادارة الفرنسية الذين لا يمثلون أى جزء من الرأى العام التونسى ، وتم تأليفها بعد مباحثات محدودة بين المقيم الفرنسى وهؤلاء الإداريين . ولم تقع استشارة الشعب ولا الالتفات إلى رأى ممثليه ومنظماته ، فأعلن معارضته لهذه الوزارة التى فرضت عليه فرضاً بالرغم من موافقة جلالة الباى عليها .

وفوجىء الرأى العام مرة ثانية بعد يومين فقط — أى فى ٤ مارس ١٩٥٤ — بنشر مراسيم إصلاحات وقعها جلالة الباى فى ذلك اليوم . وهى سواء فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية أو المجالس النيابية — تدعم وتؤكد بصفة رسمية مبدأ السيادة المزدوجة الذى جاءت به مذكرة الحكومة الفرنسية — ١٥ ديسمبر ١٩٥١ (مصدر الأزمة الحالية) والذى رفضه الشعب التونسى رفضاً قاطعاً فى أى شكل من الأشكال . هذا بالإضافة إلى

ما فى هذه الإصلاحات من إعتداءات على السيادة التونسية حيث أنها حافظت على بقاء مناصب الدولة الأساسية من مالية وأشغال وتعليم وبريد وأمن عام وبوليس فى أيدى الفرنسيين ، كما حافظت على حق الفرنسيين فى نصف مقاعد المجالس النيابية . وجعلت سلطة تلك المجالس استشارية محدودة . كما منحت هذه الاصلاحات للفرنسيين المستوطنين بتونس الحق فى رئاسة البلديات بالتناوب مع التونسيين والرئاسة الدائمة لبلدية مدينة تونس .

ولم تكن إصلاحات ٤ مارس نتيجة لمباحثات جرت من قبل مع الممثلين الحقيقيين لشعب تونس بل تم إعدادها فى مكاتب وزارة الخارجية الفرنسية والاقامة العامة فى تونس ، ولم يؤخذ فى شأنها رأى أى « جزء » من الرأى العام التونسى . أما توقيع جلالة الباى عليها فانه يظهر إلى أى حد عرفت فرنسا كيف تستغل حادث خلع سلطان مراكش .

ولم يقبل الشعب التونسى الرضوخ للأمر الواقع ، بل رفضت المنظمات السياسية والاقتصادية والعمالية التونسية تلك الإصلاحات ووقفت موقف المعارضة من الوزارة التى تحملت مسئولية قبولها . واتخذت الجبهة الوطنية التونسية التى تجمع تلك المنظمات (الحزب الحر الدستورى التونسى والاتحاد العام التونسى للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والاتحاد العام للفلاحة التونسية والغرفة التجارية والغرفة الزراعية) قراراً برفضها فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ .

وبينما كانت هذه التطورات السياسية تجرى كانت السلطات الفرنسية تعمل على إبادة قسم كبير من الشعب التونسى ، باغتيال قادة الحركة الوطنية وتجريد حملات إرهابية ضد سكان مدينة المنستير ومنطقة الساحل (نوفمبر ١٩٥٣) وإعدام التونسيين من غير محاكمة ، واعتداءات جماعية على قبائل مناطق قابس وسيدى بوزيد ومطماطة التى نقلت بأسرها من مواطنها إلى مناطق أخرى وضعت فيها تحت الحراسة المسلحة فهجر كثير من التونسيين مساكنهم فى المدن والقرى هروباً من الاعتقال والأبعاد والتعذيب والقتل ، ولجئوا إلى المناطق الجبلية حيث انضموا إلى الوطنيين الذين فروا من قبل إلى الجبال على أثر عمليات « الاكتساح » التى أجراها الجيش الفرنسى فى جميع أنحاء تونس طوال سنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ وشرع المقيم العام (فوازار)

فى تنفيذ خطة إبادة الوطنيين التونسيين فى شهر مايو ١٩٥٤ أثر عدة حوادث دامية ، فانقاد للمستعمرين المتطرفين خوفاً على منصبه ولتغطية فشل سياسته التى عارضها الشعب التونسى بالإجماع فاتخذ الإجراءات التالية :

(١) استقدام فرق عسكرية من الجزائر وفرق « الطابور » من مراكش و ٥ فرق من الحرس الجمهورى من فرنسا وفرقتين من جنود المظلات من السنغال .

(٢) إنشاء ٤٨ « فرقة أمن متنقلة » تؤلف كل فرقة منها من حوالى أربعين فرداً بين رجال الجندرمة والجيش والمتطوعين وتعطى لهم أسلحة أوتوماتيكية .

(٣) إنشاء ٣ فرق عسكرية متنقلة وفرقة احتياطية .

(٤) وضع أورطة احتياطية تحت تصرف كل حامية .

(٥) استدعاء رجال الجندرمة الاحتياطيين وبعض رجال الريف من اختصاصيين وسواقين وعمال راديو ... الخ ...

(٦) إنشاء « وحدات ترابية » للدفاع عن المزارع الفرنسية ومراكز الاستعمار ، وتؤلف من المتطوعين بين فرنسيين وأجانب سواء كانوا خاضعين للواجبات العسكرية أم لا وتمنح لهم الامتيازات المادية التالية : تصرف لهم المرتبات المخصصة لهم حسب رتبهم العسكرية مع علاوات إضافية .

(٧) توزيع الأسلحة والقذائف اليدوية على المزارعين الفرنسيين .

(٨) إعلان حظر التجول بناء على طلب المراقبين المدنيين الفرنسيين فى مناطقهم المختلفة .

وقد تحدث المقيم العام فى بيانه عن الفرنسيين ، فقال : « إن فرنسا اعتبرتهم دائماً من أعز أبنائها وأنهم سيبقون فى أراضيهم . ثم أضاف قائلا « إن فرنسا باقية وأن الفرنسيين باقون فى مراكز عملهم وإذا دعت الحاجة فى مراكز القتال » .

وخطب مسيو (فوازار) كذلك فى جنازة أحد الفرنسيين فقال « إنى أعلن أمام هذا القبر المفتوح أن ممثل فرنسا يرى من واجبه أن يحذر

الذين يعتمدون على حلمنا أنهم مخطئون خطأ فاحشاً ، فقد سبق لى أن قلت وكررت القول وهأنذا أعيد ، مرة أخرى أن فرنسا سوف لا تتخلى أبداً عما قامت به فى تونس ، كما أنها لن تتخلى عن رعاياها وأصدقائها وستدفع فى سبيل ذلك الثمن المطلوب ، ومعروف إنها تملك إمكانيات مختلفة . فإذا كان صحيحاً أنها اليوم تجتاز موقفاً حرجاً فإنه من الجنون أن يعتقد أحد أنها ستستلم للضعف وهل اتخذت عندنا القرارات الحاسمة إلا فى وسط المحن؟ إن الفرنسيين رجال صراع يعرفون كيف يتقبلون الضربات وهم يعرفون كيف ينجحون فى مشاريعهم بصمت وكيف يعدون ضرباتهم بأعصاب هادئة . إنى أصرح دون أن تدفعنى روح الانتقام الأعمى ودون أن يعترينى شعور بالندم أو الخوف إنى أصرح بأن موتانا سينتقم لهم » .

وهذه أول مرة يتحدث فيها ممثل فرنسا علانية عن « الانتقام » لا عن العدالة أو الاقتصاص من المذنبين ، كما أنه لم يشر أية إشارة إلى الضحايا العديدة من التونسيين ، بل أن هناك على عكس ذلك إشارة واضحة إلى ما تقوم به عصابة « اليد الحمراء » الفرنسية من اغتيال التونسيين « انتقاما للفرنسيين » .

وشرعت كل تلك القوات التى وصلت إلى تونس فى مطاردة التونسيين وتقتيلهم والتنكيل بهم ، فأصبح هكذا الخطر يهدد شعبا كاملا بالإبادة .

وحيث إن فرنسا لم تعمل بتوصيات الأمم التى اتخذتها فى قرارها ٦١١ (٧) بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ ، وحيث إنها تمادت فى سياسة العدوان على السيادة التونسية بالاصلاحات المفروضة فى ٤ مارس ١٩٥٤ ، وحيث إنها عمدت إلى إبادة شعب كامل ، فإننا بأسم الشعب التونسى نتقدم لحكومتكم الفخيمة راجين عرض القضية التونسية على الأمم المتحدة فى دورتها القادمة وإصدار تعليماتكم إلى وفدكم بالأمم المتحدة فى هذا المعنى .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
المقدمة	
١ — المستعمرون وسلوكهم	١
٢ — الحركة الوطنية : تاريخها ، مبادئها نظامها	٣٧
٣ — النظم التونسية قبل الحماية وبعدها	١٠١
٤ — المفاوضات	١٢٧
٥ — العدوان الفرنسى المسلح	١٧٣
٦ — الفظائع	٢٢٧
٧ — الدموع والدماء والخراب	٢٥٧
٨ — الاعتداء على الوزارة التونسية	٢٩١
٩ — محاولة اغتيال الملك	٣٢٧
١٠ — الإصلاحات المرفوضة	٣٥٧
١١ — اغتيال فرحات حشاد	٤١٥
١٢ — اغتيال الهادى شاكر	٤٦٧
١٣ — خاتمة	٤٩٦

استدراكات

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
١٣	٢٥	ملغاشيا	ملغاشى
٤٣	٢٣	وأقام	وأقامت
٧٣	٦	الجيهة	الجهة
٧٤	١٣	المتجولين	المتجولون
٧٤	٢٦	ويكلفه	تحذف الواو
٧٧	٢٥	كما بالتكتم	كما يمتاز بالتكتم
٧٩	٣	وستوكهلم ،	وستوكهلم وجاكرتا ،
٨٢	٢٠	عن لسان	على لسان
٩٣	١١	السعدى	المسعدى
٩٦	٩	يفتك به بالعمال	يفتك بالعمال
١٠٣	٢٦	النذر	النزر
١٠٦	١٠	برايوت	برايرت
١٠٦	٢٣	تلك المملكة	مدن المملكة
١٠٧	١١	ميزانيتها	ميزاتها
١٠٧	١٦	أسست	كانت
١٠٩	٢٥	الذى فسخ كل الأوامر	الذى نسخ كل الأوامر
١١٢	١٧	ووزيراً للخارجية	تحذف الواو
١٦٤	١٠	لحقوق سياسية	حقوق سياسية
١٦٨	١٨	أن محور تلك	أن محرر تلك
١٧٥	٣	واولج	والجو
١٨٠	١٦	الجيهة) .	الجهة) .
١٨١	١٤	فى الجيهة كلها وكان أروعها مظاهرة عاطر .	فى الجهة كلها وكان أروعها مظاهرة ماطر .
١٨٥	٥	التى ستنفجر	التى ستجر
١٨٦	٧	تعريز مراكز الأرمن	تعزيز مراكز الأرمن
٢١٠	١٤	مدن القطر وقراها .	مدن القطر وقراه .

استدراكات

الصفحه	السطر	خطأ	صواب
٢٤٥	٢٧	هو وآبناؤه العشرة	هو وأبناءه العشرة
٣٩٨	٢٤	بأن يلارم بيته	بأن يلازم بيته
٣٧١	٤	بالأمر الوقع ،	بالأمر الواقع ،
٣٨٨	١٥	لم نخف أهمية	لم تخف أهمية
٣٩٨	٢	فى ط ١٧ أغسطس	فى ١٧ أغسطس
٤٠٣	١٧	فلا ساطة تفاوضية له	فلا سلطة له
٤٠٩	١٥	إذا حامت شهبة	إذا حامت شبهة
٤١٢	١٩	أن نأخذ بمقترحات	أن تأخذ بمقترحات
٤١٧	٢	تجر وراءها	يجر وراءه
٤١٨	٧	لتزكا	(تحذف)
٤١٩	٣١	الزرزورى	الزرزرى
٤٢٤	١٢	وبها يزكو	ربها يركو
٤٤٨	٢٠	الحكم الشعبية	الحركة الشعبية
٤٥٧	٤	مؤثرة جداً	متوترة جداً
٤٦١	٢٢	ينقل وزراء	يقلل وزراء
٤٧٥	٥	الحرص	الحرس
٤٧٥	١٣	وتطلب	وعطلت